

ابن سينا

النشئة لبنطوق

مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

ابن سينا

الشفاء

(لمنطق، ٢)

٤ - القياس

راجعته وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

مَشُورَاتِ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمَرْعَشِيِّ النَجَفِيِّ
قَمِ الْقَدَسَةِ - اِيْرَانِ ١٤٠٤ هـ

صفحة

مقدمة للدكتور إبراهيم مدكور	(١)
(١) التحليلات الأولى	(٢)
(ب) كتاب القياس	(٣)
١ — القياس وأنواعه	(٤)
٢ — القياس الحملى	(٩)
٣ — الأقيسة ذوات الجهة	(١٢)
٤ — القياس الشرطى والاستثنائى	(١٣)
٥ — الاستقراء والتمثيل	(١٥)
المخطوطات التى قام عليها التحقيق	(١٩)

القياس المقالة الأولى

الفصل الأول — فصل فى صورة القياس المطلق	٣
الفصل الثانى — فصل فى أن المنطق آلة فى العلوم الحكيمى لا يستغنى عنها	١٥
الفصل الثالث — فصل فى المقدمات وأجزائها وفى المنطق على الكلى بالإيجاب والسلب	١٩
الفصل الرابع — فصل فى الجهات أعنى الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع	٢٨
الفصل الخامس — فصل فى التناقض بين المقدمات ذوات الجهات	٣٨
الفصل السادس — فصل فى حد القياس المطلق العام	٥١
الفصل السابع — فصل فى شكوك تعرض فى حد القياس المذكور وحلها	٦٦

المقالة الثانية

الفصل الأول — فصل فى عكس المقدمات على الإطلاق	٧٥
الفصل الثانى — فصل فى عكس المطلقات	٨٨
الفصل الثالث — فصل فى عكس الضرورىات والممكنات	٩٥
الفصل الرابع — فصل فى القياسات الافتراضية وذكر الأشكال الثلاثة فى حالتى الإطلاق والضرورة	١٠٦

المقالة الثالثة

الفصل الأول — فصل فى القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة	١٢٥
الفصل الثانى — فصل فى تعقب النظر فى الجحج على كون النتيجة مطلقة	١٤٠
الفصل الثالث — فصل فى باقى الاختلاط منهنما	١٥١
الفصل الرابع — فصل فى حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها	١٦٠
الفصل الخامس — فصل فى إعادة النظر فى رسم الممكن وتحقيق القول فيه	١٧١

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الأول ١٨١
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول ١٩٠
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية ١٩٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الثاني ٢٠٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني ٢١٦
- الفصل السادس — فصل في أصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث ٢٢٣

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الشرطية وأصنافها ٢٣١
- الفصل الثاني — فصل في الشرطيات المنفصلة ٢٤٢
- الفصل الثالث — فصل في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحملات ٢٥٣
- الفصل الرابع — فصل في شرح معاني الكلية والحزبية والمهملية والشخصية في الشرطيات ٢٦٢
- الفصل الخامس — فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات ٢٧٩

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات المؤلفة من الشرطية المنفصلة في الأشكال الثلاثة ٢٩٥
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات ٣٠٥
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات ٣١٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات المؤلفة من الحملة والشرطية في الشكل الأول ، والحملة مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة ٣٢٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المؤلفة من الحملة والشرطية ، والحملة فيها مشارك للقدم في الأشكال الثلاثة ٣٣٧
- الفصل السادس — فصل في القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة ٣٤٩

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها ٣٦١
- الفصل الثاني — فصل في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبها متصلات وبحال التلازم فيها ٣٧٣
- الفصل الثالث — فصل في عكس المقدمة المتصلة ٣٨٥

المقالة الثامنة

٣٨٩	فصل في تعريف القياس الاستثنائي	الفصل الأول
٤٠٠	فصل في تعديد أصناف القياسات الاستثنائية	الفصل الثاني
٤٠٨	في قياس الخلف	الفصل الثالث

المقالة التاسعة

٤١٥	فصل في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الافتراضية	الفصل الأول
٤٢٦	فصل في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب	الفصل الثاني
٤٣٣	فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنتين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة	الفصل الثالث
٤٤٦	فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب	الفصل الرابع
٤٥٥	فصل في بيان غلط من ظن أن القسمة قياس	الفصل الخامس
٤٦٠	فصل في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها في ذلك	الفصل السادس
٤٦٩	فصل في ذكر ألفيات قياسية يعمر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك	الفصل السابع
٤٨١	فصل في تعريف وجوه أخرى من الاعتبارات المأخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس إلى النتيجة يسهل بها التحليل	الفصل الثامن
٤٩٠	فصل في ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب أشكال المقدمات يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والافتراض وصور المقدمات	الفصل التاسع
٤٩٧	فصل في استقراء النتائج التابعة للمطلوب الأول بالقياس المؤلف	الفصل العاشر
٤٩٩	فصل في أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقومات صادقة	الفصل الحادى عشر
٥٠٦	فصل في قياس الدور...	الفصل الثانى عشر
٥١٣	فصل في عكس القياس	الفصل الثالث عشر
٥١٨	فصل في رد قياس الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف	الفصل الرابع عشر
٥٢٤	فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة	الفصل الخامس عشر
٥٢٩	فصل في المصادرة على المطلوب الأول	الفصل السادس عشر
٥٣٤	فصل في وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب...	الفصل السابع عشر
٥٣٧	فصل في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع عن تسليمها وغير ذلك	الفصل الثامن عشر
٥٤٢	فصل في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وأنه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم	الفصل التاسع عشر

٥٤٩ فصل في عكس النتائج	الفصل العشرون —
٥٥٥ فصل في القياسات الفقهية والتعليلية	الفصل الحادى والعشرون —
٥٦١ فصل في الاستقراء	الفصل الثانى والعشرون —
٥٦٨ فصل في التمثيل	الفصل الثالث والعشرون —
٥٧٣ فصل في الدليل والعلامة والقراءة	الفصل الرابع والعشرون —
٥٨٣ فهرس المصطلحات	

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

يسير الذهن على نحوين متقابلين ، فإما أن يدرك الأشياء مباشرة ودون واسطة ، وإما أن ينتقل من نقطة إلى أخرى قبل أن يصل إلى الهدف ، فيحدث حدسا ، أو يفكر في روية . وليس في الحدس إذن لحظات ولا مراحل تفكير ، وبالعكس في ” الروية ” حركات ذهنية متلاحقة . والبرهنة أسمى مظاهر التفكير المروى فيه ، وأساسها نظام وترتيب وتحايل وتركيب ، أو بعبارة أخرى تنسيق بعض الصور الذهنية للوصول إلى غاية . ولا بد لها من ألفاظ أو رموز تعين على هذا التنسيق ، فهي لا تستغنى عن اللغة ، ومن هنا ارتبطت بالحياة الاجتماعية . فنحن نبرهن ، لأننا نناقش ونقابل أفكارنا بأفكار غيرنا . وقد قيل : ” إن البرهنة المنطقية نقاش ذهني يستعيد داخليا المناقشات الخارجية ”^(١) . فللمجتمع شأن واضح في نشأة البرهنة ونموها وتطورها .

والذهن في برهنته يبط ويصعد ، يحال ويركب ، ينتقل من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام ، وبالعكس . ينتبع الظواهر والجزئيات ليستخلص منها بعض القواعد والكليات ، أو يصدر عن مبادئ وقوانين ومجرد مقررات ومسلمات ، ليطبقها على مفردات وجزئيات ، ويكشف عن مجهول . وبذا كانت البرهنة استقرائية أو قياسية ، في ثنائية يرد إليها جميع أنواع الاستدلال غير المباشر . وبين المنطق الاستقرائي والمنطق القياسي صلات ووجوه شبه كثيرة ، ولكنهما يتميزان في وضوح ،

I. Piaget, le jugement et le raisonnement chez l'enfant, genève, 1924,
PP. 296—270.

فينصب أحدهما بوجه خاص على المعرفة التجريبية ، وينصب الآخر على المعرفة العقلية .

والقياس الأرسطي ، أو السلوجسموس " كما عربه مترجمو الإسلام ، باب هام من أبواب البرهنة القياسية ، قدر له من النجاح والذيع مالم يقدر لأية نظرية منطقية أخرى . عدّ في التاريخ القديم والمتوسط قانون الفكر الأسمى ومنهج البحث العلمي الوحيد ، وإذا كان قد نقد ونوقش في التاريخ الحديث ، فما ذلك إلا ليدعم ويستكمل . تم جاء المنطق الرياضي في التاريخ المعاصر ، فعززه وأيده ، يتحوان معاً منحى صورياً ، ويقومان على أساس من نظرية العلاقات وفكرة الأصناف والأنواع . قال برتراند رسل بحق : " المنطق البحث والرياضة البحتة ليسا إلا شيئا واحداً " (١) .

(أ) التحليلات الأولى

عالج أرسطو نظرية القياس في " كتاب التحليلات الأولى " الذي لم يشك أحد في نسبته إليه ، ويظهر أنه اهتدى إليها في ضوء الجدل السوفسطائي والحوار السقراطي ، وتأثر فيها بقسمة أفلاطون الثنائية ودراسات الأكاديمية الرياضية ، ويحيل هو نفسه في " كتاب التحليلات الأولى " غير مرة على كتابيه " الجدل " و " السفسطة " ، مما يرجع أنهما أسبق وجوداً ، ويشير إلى الصلة بينها . وقد حظى " كتاب التحليلات الأولى " بتقدير ، وقداسة تل أن يحظى بها كتاب آخر في المنطق . شرح وعلق عليه عدة مرات ، وترجم إلى لغات كثيرة قديماً وحديثاً .

وقد غنى به العرب ، فيما عايناه من كتب أرسطو عامة والمنطقية خاصة ، ترجموه

(١) B.Russell, Introduction to Mathematical Philosophy, London, 1919. P.229.

أكثر من مرة عن السور يانية تارة واليونانية تارة أخرى. وتضافر على ترجمته كثيرون، في مقدمتهم إسحق بن حنين الذي تخصص في ترجمة الكتب الفلسفية. ولم يقنعوا بترجمته وحده بل ترجموا معه بعض شروحه القديمة، وهي شرح الإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس، ويحيى النحوي^(١).

واحتفظت لنا المكتبة الأهلية بباريس بنسخة منه تصعد إلى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري^(٢)، وقد نشرت أخيرا^(٣). وهي ترجمة واضحة دقيقة، تؤدي الأصل أداء صادقا، ويمكن مقارنتها بأحدث الترجمات في الإنجليزية أو الفرنسية. تعول على المصطلح العربي ما أمكن، وتستعين أحيانا بتعريب بعض الكلمات اليونانية، وفيها نقطة بدء صالحة لتاريخ المصطلحات المنطقية العربية.

وما إن ترجم "كتاب التحليلات" إلى العربية حتى أقبل على شرحه المترجمون والفلاسفة، فشرحه أبو بشر متى بن يونس، والكندي، والفارابي^(٤). وعول عليه ابن سينا تعويلا كبيرا في "كتاب القياس" من منطق "الشفاء".

(ب) كتاب القياس

يجري على سنن ابن سينا في أسلوبه الواضح، وعرضه المستقيم، ومنهجه المنسق. يشتمل على تسع مقالات تعالج نظرية القياس في نواحيها المختلفة، وتحت كل مقالة عدة فصول. ويكاد يلتقي مع "كتاب التحليلات الأولى" خطوة خطوة، وإن كان

(١) ابن النديم، الفهرست، القاهرة، ١٣٤٨هـ، ص ٣٤٨.

(٢) Catalogue des Manuscrits arabes de la Bibliothèque nationale, no. 2346.

(٣) الدكتور عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، ج ١، القاهرة ١٩٤٨.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٤٨ و ٣٦٨.

أغزر مادة وأكثر تفصيلا، لأنه لم يقف عنده وحده، بل ضم إليه شروح المتقدمين والمتأخرين. ولا نتوقع من مشائى مخلص أن يخرج على أستاذه، أو أن يقبل فى يسر ما يقترح من تعديل فى آرائه. وبالعكس جد ابن سينا فى أن يعرض نظرية القياس الأرسطية عرضا دقيقا ، اللهم إلا إن خانه التحقيق التاريخى ، فعزا إلى أرسطو ما ليس من عمله. والواقع أن الأرسطية والمشائية اختلطتا فى العصر الهانىستى والقرون الوسطى ، بحيث أصبحت التفرقة بينهما عسيرة .

١ - القياس وأنواعه :

عرف ابن سينا القياس بأنه ” قول إذا ما وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم من تلك الأشياء بذاتها لا بالعرض شىء آخر غيرها من الاضطرار^(١) “ ، وهو بهذا كأنما يأخذ عبارة أرسطو بنصها^(٢) . فالقياس مجموعة قضايا أو مقدمات ، ولا بد له أن يشتمل على مقدمتين على الأقل ، وفى هذا ما يميزه من التقابل والتناقض . والأقيسة المركبة يمكن ردها إلى أقيسة بسيطة مكونة من مقدمتين فقط^(٣) . ويحاول ابن سينا أن يدخل فى القياس مثل ج = ب ، وب = د .: ج = د ، ملاحظا أنه يتضمن أمرا محذوفا ، وهو : مساويات المتساويات متساوية^(٤) “ ، وهذا ما سماه فى مكان آخر ” قياس المساواة “^(٥) . إلا أنه ليس من اليسير دائما أن ترد البرهنة الرياضية إلى مجرد قياس أرسطى ، ذلك لأن هذا

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٥٤ .

(٢) Aristote, Premiers Analytiques, tr. Tricot, Paris 1936, P. 4.

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٨ — ٥٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) ابن سينا ، كتاب الإشارات والتنبيهات ، إيدن ١٨٩٢ ، ص ٦٥ .

القياس يقوم أساسا على علاقة الحمل والتداخل ، في حين أن البرهنة الرياضية تقوم على علاقات أخرى كالمساواة واللامساواة ، والتلازم والتعارض .

والحد الأوسط أهم أجزاء القياس ، ولا سبيل إلى تكوينه بدونه . وبموضعه من المقدمات تحدد الأشكال المختلفة ، ولعله سمي حداً أوسط بسبب هذا الموضع . على أنه وسط أيضا بحكم وظيفته ، فهو الذي يربط المقدمتين ، ويسمح بالانتقال من حكم إلى آخر . وما القياس إلا حكم مصحوب بعاته ، والإنتاج فيه سير من معلول إلى علة^(١) . وسمى "علم التحليل" ، لأن فيه مطلوبا أو نقطة بدء تحليل ويبحث عن مبادئها ، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة^(٢) .

وبالحد الأوسط. يتميز القياس من القسمة ، لأن هذه وإن اشتملت على خطوات متلاحقة لا تعنى بربطها بعضها ببعض ، ولا بالبحث عن العلاقة بين حكم وآخر ، ومن الخطأ أن يقال إنها قياس أو سبيل إلى اكتساب القياس^(٣) . مثلا الكائنات حية وغير حية ، والإنسان كائن حي . والحيوان مائت وغير مائت ، والإنسان مائت . وهكذا نستطيع أن نستخلص صفات الإنسان من أمثال هذه التقسيمات ، ولكنا لم نبرهن على واحد منها ، بل افترضنا دخول الإنسان في القسم الذي يلائمه^(٤) . وقد سبق لأرسطو أن سمي القسمة قياسا عاجزا^(٥) ، ويرى ابن سينا أنها يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج ، وكل ما تفيدته أنها تنبه إلى ترتيب الفصول ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ — ٤٥٧ .

(٥) Aristote, Prem. Anal. L 46 a.

وما ينقسم إليه الشيء بالذات أو بالعرض^(١) . ولم يستوقفه ما عني به المحدثون من بيان مدى تأثير القسمة الأفلاطونية في نشأة القياس الأرسطي ، بل لم يعرض لأفلاطون هنا ، ولم يجر اسمه على لسانه . وقد لاحظنا غير مرة أن معلوماته التاريخية محدودة وخاطئة أحيانا ، فيقول مثلا إن أرشميدس يبرهن على التعاليم ولم يكن المنطق في زمانه محصلا^(٢) ، مع أنه جاء بعد أرسطو بنحو مائة سنة .

وبالحمد الأوسط يتم الإنتاج ، فهو الذى يعين على الانتقال من الكلى إلى الجزئى ومن العام إلى الخاص . وله — كسائر الكليات — مفهوم وما صدق ، وينظر إليه تارة من ناحية مفهومه ، وأخرى من ناحية ما صدقه . ويعنى أنصار المنطق الصورى بالتعويل خاصة على الماصدق ، لكى يبرزوا فكرة الأصناف وتداخل الجزئى فى الكلى . وبذا تصبح البرهنة آلية ، ويمكن التعبير عنها بدوائر هندسية على نحو ما صنع أيلر ، أو الرمز لها بألفاظ أو جمل منشورة أو منظومة تحفظ عن ظهر قلب . ويرى فريق آخر أن الحمل إنما يقوم على أساس الكيف لا الكم ، وأن تفكيرنا ينصب على صفات ومعان ، لا على أصناف وأنواع ، فأساس القياس المفهوم . تلك هى الخصومة المشهورة بين أنصار الماصدق وأنصار المفهوم ، التى طال فيها الأخذ والرد فى التاريخ الحديث^(٣) .

لم تستوقف هذه الخصومة ابن سينا ، لأنه فيما يظهر ينظر مثل أرسطو إلى الحد الأوسط من ناحية المفهوم والماصدق معا . فىرى كما أشرنا من قبل أنه أمر مشترك بين المقدمتين ، ومعنى يربط حكيم أحدهما بالآخر . وأساس الحمل عنده

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, P.198-202.

الكيف ، وقد رفض من قديم محاولة إدخال السور على المحمول (Quantification du prédicat^(١)) . إلا أنه من ناحية أخرى يقيم إنتاج الشكل الأول - وهو دعامة الأشكال الأخرى - على أساس من التداخل واندماج الجزئى فى الكلى^(٢) . وللسور شأن فى القياس بوجه عام ، بدليل أنه لا ينتج من جزئيتين ، ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين كلية على الأقل ، وتلعب النتيجة الأخص فى الحكم دائماً^(٣) .

والواقع أن القياس أوضح جزء صورى فى المنطق الأرسطى ، وفى تعريف أرسطوله وشرحه لكيفية إنتاجه إنما يعنى بصورة البرهنة . وقد لمس ابن سينا هذه الصورية وأشار إليها فى وضوح، ملاحظاً أن تكوين القياس وعكسه وأشكاله وأضربه إنما تقوم على أساس صورى^(٤) . ولكن بجانب الصورة مادة أيضاً . وإذا كانت هناك أقيسة علمية يقينية . فهناك أقيسة أخرى مشهورة وظيفية فى ميدان الجدل والخطابة . والمفهوم والمصدق أمران لا ينفصلان ، لأننا فى تجريد المعانى الكلية إنما نصدر عن الأفراد لنتهى إلى صفات عامة ومشاركة . وثنائية أرسطو أعرف من أن نقف عندها ، لأنه يحاول دائماً أن يجمع بين الواقعى والنظرى ، وباسم الحس والعالم الخارجى استطاع أن ينقض نظرية المثل الأفلاطونية . وهذه الثنائية واضحة كل الوضوح لدى ابن سينا ، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المشائين من الغلو فى طرف أو فى آخر . وفى الحقيقة لا تعبر خصومة المحدثين حول

(١) Ibid , P. 189-190.

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٩ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣ - ٩ .

المفهوم والمصدق عن رأى أرسطو، وليس فيها جدوى، ولم تخل من أخطاء^(١).

*
* *

يقسم ابن سينا القياس إلى اقتراني لا يصرح فيه بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة ، واستثنائي يصرح فيه بذلك . والاقترانيات حمليات خالصة ، أو شرطيات خالصة، أو مكونة منهما . والشرطيات متصلة تارة، ومنفصلة أخرى ، أو مكونة منهما^(٢) . ولا تخرج الأقيسة ذوات الجزة عن هذه ، وكل ما ترمى إليه أن توضح جانب الوجرد والواقع من ضرورة أو إمكان أو امتناع . ولهذا التقسيم أساس عند أرسطو الذي عرض للأقيسة الحملية ، ووقف طويلا عند ذوات الجهة، ولعله استعمل صيغة الشرط في أمثلته دون أن يفصل القول في الشرطيات. وقد تدارك هذا ثاوفرسطس والرواقيون الذين أسهبوا في شرح الأقيسة الشرطية والاستثنائية . ولم يتردد ابن سينا في أن يأخذ عنهم، ولكن في شيء من التعديل، فهو يؤثر الشرطيات لأنها أقرب إلى الاستعمال وأشد علوقا بالطبع^(٣) . وينتقص القياس الاستثنائي الذي يعدّ جانبا هاما في المنطق الرواقى ، ويقربه من المنطق الحديث . وهنا مرة أخرى لا يدرك فيلسوفنا الفوارق المدرسية، ولا يعنى بالتسلسل التاريخي . ويشير فقط إلى أنه وقع في يده ”كتاب في الشرطيات“ ، يعزى إلى الإسكندر الأفروديسى ، أو ”فاضل المتأخرين“ ، ويلاحظ أنه غير واضح ومملوء بالأخطاء ، ويرجح أنه منحول^(٤) .

(٢) Madkour, L'Org. non . P. 201-202.

(٢) ابن سينا ، كتاب الإشارات ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس، ص ٣٥٦ .

ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن هذا التقسيم يقوم على أساس لفظي ، وكم خدعت اللغة المناطق وعلى رأسهم أرسطو ، وقضت عليهم بفوارق ربما كانت سطحية . ولا شك في أن تقسيم ابن سينا على ما فيه واضح وشامل ، ذهب إليه منذ عهد مبكر ، واستقر عنده في مؤلفاته الأخيرة ، وخاصة في "كتاب الإشارات". ومع هذا يتابع في "كتاب القياس" السنة المألوفة ، فيعالج أولا الأقيسة الحمالية ، وينتقل إلى ذوات الجهة ، ومنها إلى الشرطيات ، ثم يختم بالاستثنائيات .

٢ - القياس الحملي :

هو قياس اقتراني بسيط يقوم على قضايا حمالية ، ويتكون من مقدمتين فيهما شئ مشترك يسمى الحد الأوسط ، وغير مشترك يسمى الطرفين ، ومن غير المشترك تتكون النتيجة . وتسمى إحدى المقدمتين صغرى إن اشتملت على موضوع النتيجة ، وكبرى إن اشتملت على محمولها ، مثل : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر .: كل حيوان جوهر^(١). وقد درج مناطق العرب على أن يبدءوا بالصغرى ، ويثبنا بالكبرى ، على عكس ما سار المناطق المحدثون ومناطق الإسكولائية اللاتينية . وكأنهم تأثروا بوضع الأمثلة التي قدمها أرسطو للشكل الأول^(٢) ، وهو وضع ييسر الإنتاج ويجعله شبه آلي .

وبحسب موقع الحد الأوسط في المقدمتين تتحدد أشكال القياس ، لأنه إما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى ، أو بالعكس ، أو يكون محمولا فيهما ، أو موضوعا فيهما . وهذه القسمة العقلية تؤدي إلى أشكال أربعة لا يقبل

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) Aristote, Prem. Anal, 1,4, 25 b.

منها ابن سينا إلا ثلاثة ، فيقبل القسم الأول لذي يعبر عن الشكل الأول ، وهو أكل الأشكال وأوضحها . ويرفض القسم الثاني ، وهو الشكل الرابع الذي كان موضع أخذ ورد ، لأنه بعيد عن الطابع ، ولا تكاد تسبق قياسيته إلى الذهن . وفي إثبات حجته كلفة مضاعفة . ويقبل القسمين الآخرين اللذين يمثلان الشكل الثاني والثالث ، وإن كانا أقل وضوحا من الشكل الأول^(١) .

يبعد ابن سينا بتقسيمه هذا قليلا عن المعلم الأول ، الذي حاول حصر أشكال القياس على أساس مدى انطباق الحد الأوسط على الطرفين ، لأن ما صدقه إما أن يكون مساويا لهما ، أو أكثر شمولا ، أو أقل ، فليس ثمة إلا أشكال ثلاثة ليس من بينها الرابع . ويشير ابن سينا في اقتضاب إلى أن جالينوس ، أو فاضل الأطباء كما يسميه ، يذكر الشكل الرابع^(٢) . ويؤثر هو ألا يعرض له وألا يدخل في تفاصيله ، والتمزم ذلك في منطق الشفاء ، وفي كتبه المنطقية الأخرى . فهو لم يجهله ولم يغفل الإشارة إلى موقف جالينوس منه ، كما زعم برنتل الذي أعوزته المصادر العربية^(٣) ، ولكنه لم يأخذ به .

وليس في الشكل الرابع في الحقيقة استدراك يذكر على أرسطو ، فقد وجه إليه^(٤) ، ثم جاء تلميذه ثاوفرسطس فتوسع في أضربه^(٥) . وإذا صح أن جالينوس هو الذي قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الأضرب اسما خاصا .

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٧ — ١١١ .

(٢) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٣) C. Prantl, geschichte der Logik, Leipzig, 1855-1870, t. I, P. 571.

(٤) W. Ross, Aristotle, London, 1923, P. 35.

(٥) Prantl ; Op. Cit. 573-574.

ولم يصلنا من مؤلفاته شيء يوضح موقفه منه ، والمصادر العربية وحدها هي التي تغزوه إليه ^(١). ومع ذلك أبي كبار فلاسفة الإسلام أن يعترفوا بالشكل الرابع ، استمساكا بالتقاليد الأرسطية السليمة . ولم يأخذ به إلا منطقة العرب المتأخرون ، على غرار ماصنع منطقة عصر النهضة والتاريخ الحديث ^(٢) .

يفصل ابن سينا القول في الأشكال الثلاثة ، فيشرح أضرابها ، ويبين شروطها وكيفية إنتاجها . ويقرر أولا أن لاسبيل إلى إنتاج من مقدمتين سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صغرى سالبة وكبرى جزئية إلا في الأقيسة ذوات الجهة ، وتتبع النتيجة الأخرس دائما في الكم والكيف ^(٣) . ويقتصر على الأضراب المنتجة ، مبتدئا دائما بالمقدمات الكلية والموجبة . والشكل الأول عنده أكمل الأشكال لأنه ينتج الكلّي والجزئي والموجب والسالب ، وأوضحها لأنه بين البرهان ولا يحتاج إلى دليل ^(٤) . ولا ينتج الشكل الثاني إلا سوالب بين كلية وجزئية ، ولذا جاء ترتيبه بعد الأول . ولا ينتج الثالث إلا جزئيات ، والكلّي أنفع ولا شك من الجزئي في العلوم ، ومن هنا كان ترتيبه الأخير ^(٥) . ولكن هذين الشكلين أقل وضوحا في إنتاجهما من الشكل الأول ، ولذا يحاول ابن سينا — كما صنع أرسطو — أن يردهما عن طريق العكس إلى الشكل الأول ، وقد عيب هذا الرد على نظرية القياس الأرسطية ، وعدّ نوعا من الدور ^(٦) . وبرغم أن ابن سينا لم ينتبه إلى هذا

Madkour, L'Organon, P. 206-207. (١)

Ibid., P. 208-247. (٢)

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١١٦ — ١١٧ .

Madkour, L'Orgaon, 213-214. (٦)

الدور ، فإنه يلاحظ ، كما لاحظ لاشيليه — حديثا — أن لهذين الشكلين وظيفة خاصة ، لأن من القضايا ما وضعه الطبيعي أن يكون سالبا ، ومنها ما وضعه أن يكون جزئيا ، فينبغي أن يكون ثمة وسيلة للبرهنة عليه كما هو ، وإذن فهذان الشكلان ليس بمستغنى عنهما ^(١) .

٣ — الأقيسة ذوات الجهة :

أشرنا من قبل إلى ثنائية المنطق الأرسطي وجمعه بين الصورة والمادة ، والنظر والواقع ، والأقيسة ذوات الجهة أحد أمثلة هذه الواقعية المنطقية ، لأنها تحاول أن تبين مدى تحقق الحكم وجوبا أو إمكانا أو امتناعا . ولاشك في أنها دقيقة وغامضة ، وقد زادها الشراح تعقيدا حتى عدت ضربا من التمارين المنطقية المملوءة بالأخطاء ، واستبعدت من كثير من المؤلفات المنطقية . ولكن ابن سينا يستمسك بها ، ويعالجها في كتبه المطولة والمختصرة ، فيقف عليها في ” كتاب القياس ” مقاليتين أو يزيد ، في أكثر من مائة صفحة ^(٢) ، ويشرحها شرحا مستوفى في كتابي ” النجاة ” ^(٣) ، ” والإشارات ” ^(٤) .

والقضايا نوعان : مطلقة ، وذوات جهة ، وتتكون الأولى من الموضوع والمحمول والرابطة ، في حين أن الثانية يضاف إليها ما يبين نوع العلاقة بين المحمول والموضوع ، هل هي ضرورية أو ممكنة أو ممتنعة ؟ وهذه الإضافة هي الجهة ، ولا يفوت ابن سينا أن يشير إلى اختلاف الشراح في تعريفها ؛ محاولا أن

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٤ — ٢٢٨ .

(٣) النجاة ، ص ٢٤ — ٣٩ .

(٤) الإشارات ، ص ٣٢ وما بعدها .

يقف بها عند حدود ضيقة^(١) . والأقيسة ذوات الجهة ما اشتملت على قضية موجهة على الأقل ، فهي إما ذوات جهة خالصة ، أو مختلطة منها ومن غيرها . وهنا يسترسل ابن سينا — كما صنع أرسطو — في عرض الأقيسة ذوات الجهة من الأشكال الثلاثة ، في مقدماتها المختلفة بين ضروريات وممكنات وممتنعات ، ويبين كيفية إنتاجها وشرائطه . وقد سبق لنا وفرسطس أن يسر أمر هذه الشروط ، مقررًا أن النتيجة في الأقيسة ذوات الجهة تتبع أيضا الأخس في الجهة كما تتبعه في الكم والكيف . ولم يجاره ابن سينا في ذلك ، ورأى أن للجهة حكمها الخاص^(٢) ، ويعارض جالينوس فيما ذهب إليه من أن ” البحث في المقدمات الممكنة هذر “ ، لأن المطالب الممكنة لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . والأقيسة الطيبة في أغلبها ممكنة ، ومعظم ما ورد في ” كتاب الفصوص “ لأبقراط يدور حول هذه الأقيسة^(٣) . وتلك أفكار تقرب ابن سينا من المحدثين ، بقدر ماتبعده عن رجال التاريخ القديم والمتوسط .

٤ — القياس الشرطي والاستثنائي :

أفتى المشاعون والرواقيون في تأليف مقدمات وأقيسة شرطية على صور مختلفة ، بين متصلة ومنفصلة ، وعنادية وغير عنادية . وأسرفوا في ذلك إسرافا طغى فيه اللفظ على المعنى ، واللغة على المنطق ، وقد أدرك ابن سينا هذا الإسراف . ولاحظ أن من ضياع الوقت أن ندخل في تفاصيل أمور تخضع لأحكام عامة ،

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٢٥ — ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٠ — ١٦١ .

ومع هذا لم يسلم من ذلك . فعرض في ”كتاب القياس“ — محاكاة للسابقين في الغالب — فصولا في الأقيسة الشرطية على غزارة مادتها قليلة الحدودى ، وتقع في نحو ثلاث مقالات ، وأكثر من مائة وأربعين صفحة^(١) . فيه فصل القول في أصناف الشرطيات ، ويشرح في إسهاب الأقيسة المؤلفة من متصلات ومنفصلات ، أو من حمليات وشرطيات في الأشكال الثلاثة بأضرها المختلفة ولم يعد إلى نفسه إلا في مؤلفاته المختصرة ”كالنجاة“ ”والإشارات“ ، وفيها يقف بالقياس الشرطى عند حدوده المقبولة ، دون أن يضيف جديدا إلى ما قال به المشاؤون والرواقيون من قبل .

والقياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية ، والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئيهما ، وتسمى المستثناة ، وغنها تلزم النتيجة . والاستثناء إما من المقدم ، أو من التالى ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة .: الكواكب خفية . أو إذا كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن ليست الكواكب خفية .: الشمس ليست بطالعة^(٢) .

ويستعرض ابن سينا الأقيسة الاستثنائية وأضرها المختلفة ، دون أن يخرج عما قاله ثاوفرسطس والرواقيون ، وإن عزاه إلى أرسطو^(٣) . وكثيرا ما طغت شخصية المعلم الأول على غيره ، فنسب إليه ما ليس من صنعه . ويعيب فيلسوفنا على جالينوس أن خطأ أرسطو في مثال ورد في ”كتاب النفس“ يجرى مجرى القياس الاستثنائى ، ولا يتردد في أن يقرر أن له ”سبقا في العلم الطبى ونكوصا في المنطق“^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٣٨٦ .

(٢) ابن سينا ، الإشارات ، ٧٨ .

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣٨٩ — ٤٠٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

وقياس الخلف نوع من الأقيسة الشرطية والاستثنائية ويحرص ابن سينا على ضبط لفظ الخلف ، فليس بالفتح كما ظن ، على أساس أنه يأتي من الورا والخلف ومن طريق النقيض ، وإنما هو بالضم بمعنى المحال ، لا بمعنى التخلف عن المواعيد ، ” والأوقع عندي أن الخلف المستعمل هنا هو بمعنى المحال لا غير ^(١) “ .

هـ - الاستقراء والتمثيل :

يقسم ابن سينا ، على غرار بعض المناطق المعاصرين ، البرهنة إلى ثلاثة أقسام : قياس ، واستقراء ، وتمثيل ^(٢) . ويقصر كما قدمنا البرهنة القياسية على قياس أرسطو ، فيقف بها عند تلك الحدود الضيقة التي وقفت عندها في التاريخ القديم والمتوسط . ويعد القياس الأرسطي أقوى الحجج وأسمى وسائل البرهان ، ويليه الاستقراء .

والاستقراء سير من الجزئي إلى الكلي ، أو بعبارة أخرى ” الحكم على كل بما وجد في جزئياته الكثيرة ، مثل حكمنا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، استقراء للناس والدواب والطيور “ ^(٣) . وهو لا يوجب العلم الصحيح ، لأنه ربما كان ما لم يستقرأ خلاف ما استقرئ ، كالتساح في المثال السابق . والاستقراء ضربان : تام وناقص ، والتام هو ما استقصيت جميع أفرادها ، مثل : الإنسان والفرس والبغل قليل المرارة ، وكل قليل المرارة طويل العمر ، فالإنسان

(١) المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٥٥ .

(٣) ابن سينا ، إشارات ، ص ٦٤ .

طويل العمر^(١) . والانتقال هنا من الكل إلى الكل ، أو كما يقول المحدثون من الشيء إلى نفسه . والاستقراء الناقص ، وهو المشهور ، ماطبق فيه حكم بعض الأفراد على الكل ، ويستعمل في التجربة ، ويحصل منه ضرب من اليقين^(٢) وفي هذا ما يكشف عن ابن سينا العالم والفيلسوف .

ويكاد يلتقي مع أرسطو في كل هذا ، فهو يقول بالاستقراء التام الذي ورد في ”كتاب التحليلات الأولى“ على صورة قياس من الشكل الأول ، وبالأستقراء الناقص الذي أشار إليه ”كتاب طوبيقا“^(٣) ، وإن كان يعنى به أكثر من أستاذه . وقد زعم بعض الشراح ، أن النوع الأول لا يعد استقراء ، وأخذ بهذا جبلووين المعاصرين^(٤) .

ويرى ابن سينا أن النوعين يقومان على أساس واحد ، وينتقلان من الأفراد إلى الكلّيات . ولاشك في أن الاستقراء الناقص أقرب ما يكون إلى استقراء بيكون ، وإن كان الهدف مختلفا ، فإن ابن سينا وأرسطو إنما كانا يرميان إلى الكشف عن مميزات الجنس والنوع ، في حين يحاول بيكون الانتقال من الظواهر إلى القوانين وتفسير الطبيعة تفسيراً عقلياً .

والتمثيل حكم على جزئى بمثل ما هو في جزئى آخر لمعنى جامع بينهما ، فهو الحكم على شئء بحكم موجود في شبيهه ، مثل العالم محدث لأنه جسم مؤلف كالبناء ، والبناء محدث^(٥) . ويسميه الفقهاء قياسا ، ويتكون من أربعة أركان : الأصل

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ٥٥٧ . (٢) المصدر السابق ص ٥٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥٩ .

(٤) Goblot, Revue philosophique, Janvier, 1911.

(٥) ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ .

وهو المعروف حكمه ، والفرع وهو ما يقاس عليه ، والعلة وهي وجه الشبه ،
والحكم وهو نتيجة ذلك كله . ويحرص ابن سينا على أن يعقد في ”كتاب القياس“
فصلا للقياسات الفقهية ، مبينا الصلة بينها وبين التمثيل المنطقي ^(١) .

وليس هذا التمثيل إلا الـ $\pi\rho\alpha\delta\epsilon\iota\gamma\mu\alpha$ الذي قال به أرسطو ، فهو استدلال
عن طريق المثال ، وهو أدنى طرق البرهنة ، ويفترق عن الاستقراء في أنه
لا يوصل إلى تعميم ولا إلى حكم كلي ^(٢) . والتمثيل في الواقع ليس إلا خطوة
في سبيل الاستقراء ، أو هو استقراء شبه كما سماه هملان ^(٣) ، فليس قسما للاستقراء
ولا نوعا خاصا من الاستدلال ، ومهما يكن من أمره ، فإن ابن سينا يلاحظ
بحق أنه كان ذا شأن لدى فقهاء زمانه .

*
* *

والآن نستطيع أن نقرر أن ابن سينا قد أخذ بنظرية القياس الأرسطية
في جوهرها وتفصيلها ، يجلها ويعدها أسمى صور البرهنة ، ويرى أنها وضعت
كاملة بحيث لا تقبل زيادة ولا نقصا . فلم يسلم بذلك النقد الذي وجهه إليها
الشكك من قديم ، وتوسع فيه نفر من المحدثين . ونحى عنها إضافات بعض
المشائين والمتأخرين كالشكل الرابع مثلا ، اللهم إلا ما لم يستبن فيه معالم التاريخ .
وقد وفق في عرضها عرضا مستفيضا في ”كتاب القياس“ ، وردّ على شبهات بعض
الشرح المتقدمين والمتأخرين . وربطها ببيئته والحياة الفكرية التي أحاطت به ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٦٩ .

(٣) Hamelin, Année philosophique, Le raisonnement par analogie, 1902, P.28.

فأشار إلى محاولة الفقهاء الإسلاميين استخدام التمثيل المنطقي في أقيستهم .

*
* *

وفي نشر "كتاب القياس" لإحياء لثراث هام ، وكشف عن معلم من معالم المنطق العربي . وقد اضطلع بتحقيقه الأستاذ سعيد زايد ، الذي ضم إلى تخصصه في الفلسفة خبرة واسعة في النشر والتحقيق ، وصحبة طويلة لابن سينا في "كتاب الشفاء" منذ سنة ١٩٤٩ . وشغل بهذا الجزء منذ سبع سنوات أوزيد ، وعول في تحقيقه على أحد عشر مخطوطا ، وكم صادفته روايات قلقة وتحريفات في الكلمات والأعلام الأجنبية بخاصة ، ولم يعدل فيها إلا بقدر استمساكا بالأصل الذي صدر عنه . وما هو ذا "كتاب القياس" يخرج اليوم جليا سهلا المأخذ ، وفي نهايته فهرس لما ورد فيه من مصطلحات . وإني لأترك للقراء وعشاق ابن سينا أن يقدروا ما بذل في تحقيقه من جهد ، وما اقتضاه نشره من بحث ودرس .

ابراهيم مذكور

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق^(١)

- | | |
|--------------------------------|------------------------------------|
| (٦) ع = طائر رقم ٢٠٧ . | (١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ، |
| (٧) ط = على أميرى رقم ١٥٠٤ . | ٣٤١٥ بنجيت بالأزهر . |
| (٨) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠ . | (٢) بنج = بنجيت (هامش) . |
| (٩) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ . | (٣) د = دارالكتب المصرية رقم ٨٩٤ . |
| (١٠) ه = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢ . | (٤) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤ . |
| (١١) ي = يني جامع رقم ٧٧٢ . | (٥) سا = داماد رقم ٨٢٢ . |

(١) لم نقدم وصفا للمخطوطات في هذا الجزء ، فقد سبق وصفها في الأجزاء التي تم نشرها من قبل .
(المحقق)

القياس

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى من المنطق

(١) بسم الله الرحمن الرحيم: الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات بسم الله الرحمن الرحيم ؛ ؛ الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات ن ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٢-٣) المقالة . . . المنطق: الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق في القياس تسع مقالات المقالة الأولى وهى سبعة فصول س ، هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول السبعة] (٣) الأولى : + وهى د ، سا ، عا ، م ، ن . (٥) فصل : الفصل الأول س ، سا ، ع ، عا . (٧) وأحوالها فأحوالها د ؛ ومن أحوالها ع . (٩) والقسم : ومنها القسم ها . (١٢) أخرى : أخرى د ، سا ، م ، ن || عند : حين س ، ع ، هـ ، ي .

ابتغاء العلوم البرهانية ، كالسوفسطائية ؛ وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ، ونظام المشاركة ، كالخطابة والشعر . وجميع هذه كالمشركة إما بالفعل ، وإما بالقوة ، في هيئة القياس وصورته . وأكثر اختلافها في موادها .

والعلم الباحث عن الأمر الكلي مقدم دائماً على العلم الباحث عن الأمر الجزئي . ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه أن يعرف القياس المخصص . ٥

فبالحرى أن نندم القول في القياس المطلق . أما بيان اختلاف حال المقاييس في المواد فالأولى أن يؤثر الكلام فيه . وأما ما قيل من أن المقدمات إما أن تكون واجبة فيكون منها البرهانيات ؛ وإما ممكنة أكثرية ، فيكون منها الجدلديات ؛ وإما ممكنة متساوية ، فيكون منها الخطائيات ؛ وإما ممكنة أقلية ، فيكون منها السوفسطائيات ؛ وإما ممتنعة ، فيكون منها الشرعيات ؛ فيجب أن لا يلتفت إليه ، ولا ينظر بوجه من الوجوه إلى هذه القسمة . ١٠

ونعلم أن الواجبات تدخل في البرهان . والممكنات أيضاً قد تدخل في البرهان ، على النحو الذي سنبين لك عند كلامنا في البرهان . وأما الجدلديات فتكون صادقة في الكل ، وتكون كاذبة في الكل ، فلا يعتبر فيها حالها في نفسها ؛ بل الشهرة أو التسليم . والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل ، وتكون صادقة في الأكثر ، فلا يلتفت إلى ذلك ، بل لأنها تكون خلاف ما يدعى من أمرها من أولية أو شهرة ، فتكون مشبهة بأولى أو مشهور . ١٥

(٥) يمكنه : يمكن أن : ساقطة من س ، ه ، (٦) اختلاف حال : حال اختلاف س ، سا ، ع ، عا ، ه ، عى . (٨) البرهانيات : البرهانية ب ، م || وإما ممكنة : أو ممكن د ، ن . (١٠) السوفسطائيات : السوفسطائية ب ، د ، م ، ن ، عى || ممتنعة : ممكنة من . (١٢) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ه ، عى || البرهان : البراهين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٣) النحو : الوجه د ، سا ، ن || سنبين : تبين م . (١٥) أو التسليم : والتسليم م ، عى . (١٦) لأنها : إلى أنها د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى . (١٧) شهرة : + مشهورة ع || مشبهة مشبهة م ، ه .

والخطابات يعتبر فيها أن تكون مظنونة ومشهورة في بادئ الرأي ، وإن لم تكن مشهورة حقيقة ، فربما كانت كاذبة مطلقا ، وربما كانت صادقة ، كما أن الصادقة ربما كانت مشهورة في بادئ الرأي ، وربما كانت غير مشهورة في بادئ الرأي . والشعريات إنما يلتفت فيها إلى أن تكون مخيلة ، كانت صادقة أو كاذبة في الكل أو لا في الكل إذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو انقباض أو انبساط ، لا لأنها صدقت بشئ منها ؛ بل من جهة حركة تخيلية تعرض لها عندها ، كمن إذا سمع قول قائل للعسل إنه مرة مقيئة اشمأز عن تناوله ، وربما سمع الثناء على جميل كان يعرفه جميلا ، أو الذم لقبيح كان يعرفه قبيحا ، وكان التصديق لا يحرك منه شيئا ؛ فإذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاعه أو نفوره إلى موجب تخيله طاعة للتخيل لا للصدق .

١٠

بل نرجع من رأس ، ونقول : إنه لما كان علم القياس جزءا من المنطق ، وكان علما بصورة ما ، تلك الصورة تتكرر وتتغير لأجل أن مادتها تتغير وتتكرر ، فيصير إحدى الصنایع الخمس ، لم يكن لنا سبيل إلى معرفة أصناف أقسام الاختلاف إلا بعد معرفة الصورة الجامعة للأصناف ، وهي صورة القياس بما هو قياس ، فقدم النظر في صورة القياس . ثم لم يكن لنا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد تقدم معرفة ما القياس مؤلف منه ، فقدم النظر في بسائط القياس ، وبسائطه القريبة هي القضايا ، وبسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه هي

١٥

(٤) مخيلة : مختلفة س . (٥) صادقة : + في الكل ن || أولا في : أوف ن || أولا في الكل : + ولا في الكل د . (٦) أو انبساط : وانبساط س ، سا ، ه || من : ساقطة من ن || تخيلية : تخيلية ع ، ن ، ه . (٧) عندها : ساقطة من م || قائل : القائل ع ، ي || للعسل : لعسل م ؛ ساقطة من سا || مقيئة : ساقطة من ب ، س ، عا . (٨) أو الذم : والذم ب ، م . (٩) منه : منها د ، س ، سا ، عا ، ه ، ي . (١١) من : إلى س . (١٣) أصناف : ساقطة من سا . (١٦) تقدم : ساقطة من ع .

المفردات . فبدئ بالمفردات . فلما أحصيت وعلمت ، تلى ذلك بالنظر في التأليف الأول منها الذى يكون فيه الصدق أو الكذب . فلما عرف ذلك وفصل ، شرع في تعليم القياس .

ونقول : إن الاستدلال صنعة ما ، تؤدي إلى غرض . وكل صنعة فإنها تتعلق بمادة وصورة ، وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة . فربما كانت الصورة فاضلة ، ولم تكن المادة فاضلة ، كما يتفق أن يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ، ثم يوفى حقه من الشكل والرسم ، ولا يغنى ذلك ، ولا يبلغ به الغرض الأقصى من الانتفاع به ، والسبب فيه رداءة مادته . وربما كانت المادة فاضلة ، لكن الصورة غير فاضلة ، كما يتفق أن يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء فير محكم في تركيبه ووضعه وهندامه وشكله ، فيعدم فائدة استجادة خشبه وحجارته لاستفساد صورته . وربما اجتمع الأمران جميعا . فكذلك الاستدلال يدخله الفساد من أحد وجوه ثلاثة : إما من جهة أن يكون ما يؤلف عنه غير وثيق ، أى غير حق ، وغير بين ، وعلى غير ما يجب أن يكون ، فإن أوقع عليه تأليف حسن ورصف فاضل لم يغن في التوصل إلى الغرض ؛ وإما من جهة أن نفس التأليف ليس يوجب شوق الذهن إلى الغرض . وإن كان ماعنه التأليف فاضلا حقا . وإما لاجتماع الشئين جميعا . وكما أن الصانع يلزمه أن يعرف أى الصور نافعة في غرضه ، وأياها غير نافعة ،

(١) فلما : فلان . (٢) الأول : الأولى عا || فيه : فيهاب ، سا || أو الكذب : والكذب ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي (٣) تعليم : تعلمى . (٥) صورة : ساقطة من س (٦) فربما : وربما سا . (٨) به : ساقطة من د ، ن || فيه : ذلك س . (١٠) بيت : البيت د ، ع || فير : على س ، م || محكم : محكمة د (١١) لاستفساد : لاستفساد س . (١٤) ورصف : ووصف د ، س ، ه ، ي || لم : ماس ، عا ، ه || التوصل : التفصيل سا ؛ التوصل عا . (١٧) يعرف : + أنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الصور : الصورة س .

وأى المواد محكمة ، وأيها متوسطة ، وأيها واهية ؛ كذلك المستدل يلزمه أن يعرف حال التأليفات منتجها وعقيمها ، وحال ما عنه التأليف . والفرض فى الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل اكتساب . والمؤدى المعتمد عليه هو القياس . ومادة القياس هى مصدقات أو أمور فى حكم مصدقات سلف بها التصديق . وصورة القياس هى الرصف والتأليف الذى يقع فيها .

- فأنت تعلم أنه ليس يمكن أن يكتسب العلم بالمجهول من أى علم كان، بل بعلم له إلى المجهول نسبة مخصوصة؛ وتعلم أنه ليس أى تأليف اتفق فى المعلومات التى عندك تؤدبك إلى أى مطلوب اتفق ، بل تأليف مخصوص . فالمنطقى يلزمه أن يعرف أصناف المطالب ، وهى بأعيانها أصناف القضايا ، ثم يعرف أن أى التأليفات يؤدى إلى أى مطلوب ، ويعلم كل ما يؤدى إلى كل مطلوب معين .
- فإن القضايا تدخل فى تأليف تأليف نحو مطلوب معين . وذلك لما من حيث هى قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد إلى مادتها . وذلك هو الذى يجب أن يعلم من حالها أولا ، ثم يعلم أن تلك القضايا كيف تكون مادتها ، أعنى حال الصدق فى تأليف أجزائها حتى يؤدى فيما يؤدى إليه إلى يقين ، وكيف يكون حتى يؤدى إلى ظن قوى يكاد يشبه اليقين ، وكيف يكون حتى يغلط ، وكيف يكون حتى يوقع أغلب الظن . وبالجمل القناعة ، وكيف يكون حتى يخيل . ثم ينظر أن الأفضل والأبلغ فى كل باب ماهو ، وليس يلزمه هذا فى جنبه التصديق فقط ؛ بل وفى جنبه التصور ، وعلى هذا القياس بعينه . ولما لا بد من مصدقات أولى

(٤) حكم مصدقات : حكم المصداقات س ، سا ، عا ، عى . (٥) فيها : ساقطة من ن .
 (٨) عندك تؤدبك : تؤدى عندك ن . (٩) بأعيانها : أعيانها عا ، هـ . (١٠) التأليفات :
 التأليف سا ، عى . (١١) من حيث : حين عى (١٢) ليس : ليست ن . (١٣) أعنى :
 على سا (١٤) حتى (الأولى) : ساقطة من هـ || يؤدى فيها : ساقطة من عى .

لم تكتسب بروية ، وإلا لما كان لنا سبيل إلى كسب الثواني ؛ إذ كان
 لوجه لكسب الثواني إلا بتقدم تصديق الأوائل . فلو احتيج في كل مصدق
 به إلى أول ، ذهب إلى غير النهاية ، ولم يكن إلى قطعه سبيل . فبين أن تلك
 أوائل المواد القياسية ، سواء أكان التصديق بها واقعا بأول العقل ، أو بالحس ،
 أو بالتجربة ، أو بالتواتر ، أو بالشهرة ، أو بالغلط ، أو بالظن ، أو بالقبول
 من مظنون به الصواب فيما يقول . والمصدقات بالكسب قد تعود مرة أخرى
 مواد لقياسات تكتسب بها مصدقات أخرى ، ويمضي ذلك إلى ما عسى أن
 لا يتناهى .

وقد جرت العادة بأن يسمى تعليم القياس علم التحايل . والسبب الحقيقي في
 ذلك أن الاستدلال بالحقيقة إنما يكون على مطلوب محدود . وأما الذي يكون
 على غير ذلك السبيل ، أعنى أن يكون القياس ، ينعقد اتفاقا فيؤدى إلى نتيجة من
 النتائج لم تطلب ، ولم يجمع لها القياس ، فهو شئ غير صناعي ، وإنما هو أمر بنحى ؛
 بل القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض ، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله ،
 وما ينتج الشئ علة له من حيث هو نتيجة ، فيكون نظرك حينئذ مبتدئا من
 معلول إلى علة ، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصلها بإدخال
 الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها . ويكون نظرك مبتدئا من واحد يحمله إلى
 كثرة ، ويطلب له مبادئ كثيرة .

(٢) فلو : ولود ، ن (٣) ذهب : لذهب سا . (٥) بالظن : للظن سا ، ع ؛ بالظن ه ||
 بالقبول : للقبول ع ؛ بالقبول ه (٦) من : عن س ، سا ، ع ، عا ، ه (٧) أخرى : ساقطة من س .
 (١٢) لم تطلب : ثم تطلب س || لها : له عا . (١٣) يكون : + كل د ، ن || لك :
 كل س . (١٤) علة : عليه سا . (١٥) علة : + له ي || مع : من ع (١٦) الوسيط :
 الوسط د ، س ، سا ، ع ، ن ؛ الوسيط ه || ستعلمه : ستعلمه د ، س ، ه || بعد من :
 بعد بين ب ، س ، سا ، ع ، ه ، ي || من واحد : مع واحد س (١٧) له : ساقطة من م .

وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس ، كما أن مقابله يسمى التركيب .
 فسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه ، لا اوجوه يخترعها قوم
 بالتكلف المشتط فيه . والدليل على صحة هذا القول أنك ستعلم عن قريب أن
 جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب إنما يسمى قياسا بعد أن يوضع نفس المطلوب ما
 ويقايس به أجزاء القول الناتج إياه ، حتى يتبين الأصغر، والأوسط، والأكبر،
 والصغرى ، والكبرى . وذلك لا يتعين إلا وقد يعين المطلوب كما ستعلم . وإنه
 إن كان قول ينتج شيئا ، ولكن ليس ينتج ما جعل أجزاؤه بالقياس إليه هذه
 الأجزاء ، أعنى الصغرى والكبرى والأصغر والأوسط والأكبر ،
 لم يسمى ذلك قياسا .

(١) النوع من النظر : النظر من النوع هـ || مقابله : مقابل هـ . (٤) سمي : يسمى س || ما :
 ساقطة من ع (٥) ويقايس : ويقاس س ، سا ، هـ ؛ أو يقايس ع ومقايس هـ ؛ || الناتج :
 المنتج س ، سا ، ها ، هـ . (٦) لا يتعين : لاتعين هـ .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في أن المنطق آلة في العلوم الحكيمية لا يستغنى عنها

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق ، وبيان أن الغلط كيف يقع فيه ، وسلف لك جملة أن المنطق كيف يكون جزءا للحكمة ، وكيف يكون آلة ، وأنه لاتناقض بين من يجعله جزءا ، وبين من يجعله آلة ، فإنه إذا أخذ موضوع المنطق من حيث هو أحد الموجودات ، وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كنت ، كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف أحوال موجودات ما حالها وطبيعتها أن يعرف كيف يكتسب بها المجهول أو يعين فيه .
فمن حيث أن هذه الحال أمر خاص لبعض الموجودات ، أو عارض ذاتي له .
أو أمر مقوم لإياه ، فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال ، فهو علم ما من العلوم .

ولكن لما عرض ثانيا أن كانت هذه المعرفة من أمر هذا الموجود تعين في معرفة أمور أخرى ، فتكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما ، آلة لمعرفة أخرى ، بل جل الغرض فيها معوتها في معرفة أخرى . فكونها معرفة بجزء من الموجودات ، هو كونها جزءا من الفلسفة ، وكونها معرفة بجزء من الموجودات

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، سا ، ع ، م ، ي ، فصل ٢ هـ . (٦) وأنه : وأنها هـ .
(٧) المنطق : ساقطة من ن || هو (الثانية) : أنه ع . (١١) إياه : إليه ب || ما في :
في ع ، في ما هـ . (١٤) هي : ساقطة من ي . (١٥) بل . أخرى : ساقطة
من سا || فكونها : وكونها د ، ع ، ي . (١٦) كونها : كونه س ، سا ، ع ، ع ، هـ ، ي .

من حيث تعيين في معرفة أخرى ، ولتكون تلك المعونة هو كونه آلة . فكون المنطق جزءا يكون أعم من كونه آلة ، وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له فإنه ليس جزءا لما هو آلة له ، وهي العلوم التي تكال بالمنطق وتوزن بعبارة ؛ بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها . وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ، ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه أيضا معنى أعم من الآلة ؛ كما أن الإنسان من حيث هو إنسان قد يحمل عليه الحيوان ، ويقال إنه حي . وليس افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الإطلاق ، بل بمعنيين أحدهما أخص والآخر أعم . فإن كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق ، وليس ينعكس ، فهكذا يجب أن يتصور . وإن كان ما قاله فاضل المتأخرين في نصرة من رأى أن المنطق آلة ، وليس بجزء ، هو أتم ما يمكن أن يقال فيه .

وأما كونه آلة فلا أنه يعين . وليس كل معونة ، فإن المعرفة قد تعين في معرفة أخرى على أن تكون مادة ، وتعين على أن تكون ميكالا ، وميزانا ، ولا تكون مادة البتة ، وإن كان المعيار قد يمكن أن يجعل بوجه من الوجوه جزءا أو مادة . فإننا إذا قلنا مثلا : كل متحرك جسم ، والنفس ليست بجسم ، واقتصروا على هذا ، وأنجبنا : فالنفس ليست بمتحركة ؛ لم يكن ههنا مادة منطقية البتة ، ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث هو مادة ، بل من حيث هو ميكال يعرفنا أن هذا التأليف منتج . وكذلك إن كان بدل هذا حد من

(١) المعونة : المعرفة ع ، ي . || فكون : فيكون د ، ع ، ن . (٤) منطقا هو : منطقا د ، ن ، ي .
 (٥) عليه : عليان . (٩) فاضل : أفضل ي . (١٠) المنطق : المطلق م || فيه : ساقطة من ن . (١٣) يحمل : + مادة س || جزءا أو مادة : أو مادة سا ؛ مادة ع ؛ لمادة ه .
 (١٤) ليست : ليس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي . (١٥) فالنفس : والنفس ي || ليست : ليس سا ، ع . (١٥) ههنا : هناك س ، سا ، ع ، ع ، ه ، ي .
 (١٧) ميكال : كميكال د .

الحدود ، أو رسم من الرسوم ، فكان المنطق ينفع في أن يكال به هذا ويوزن ، ولا ينفع في أنه جزء منه البتة . فإن تكلفت وقلت : لكن هذا شكل منتج ، ينتج سلب المتحرك عن النفس ، حتى حاولت أن تتم به الكلام ، صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول . لكن غرضنا في الاعتراف بأن المنطق جزء ، كما هو أيضا آلة ، ليس على أن يصير جزء مادة على هذه الصفة ، أعنى الوجه الذى يدخل فيدل على أن هذا متزن بالمنطق مكمل به . فإننا إذ علمنا المنطق ، لم نحوج في كل قياس نعمله أن نصرح بالفعل بأنه متزن بالمنطق ، حتى يكون ذلك مصرحا به ، وجزءا من القول المنتج ، بل إذا جاء تأليف نعلم في أنفسنا أنه منتج ، أو حد نعلم في أنفسنا أنه حد أتعجبنا واقتصرنا عليه . كما أن النحوى إذا قال : ضرب زيد ، اقتصر على هذا اللفظ في غرضه ، ولم يحسن أن يقول : وزيد مرفوع بأنه فاعل ؛ بل يعلم هذا ويستغنى عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لأجله .

فالمنطق ليس معينا في العلوم على أن يؤخذ مادة فيها من حيث مطالبا مطالب غير منطقية . نعم أن كثيرا من الأصول التى في الجدل ، أو في الخطابة ، وفي الشعر ، تؤخذ مقدمات ، وقياسات ، لكن مطالبا تكون منطقية ، مثل أنه ، هل هذا الشيء أفضل أو غيره ، وهل هذا ظلم أو ليس بظلم ، وما أشبه ذلك . فإن هذه مطالب منطقية تجعل مقدمات ما منطقية مواد في إثباتها ، وليس كلامنا في أمثال هذه المطالب .

(١) هذا : ساقطة من م . (٥) الصفة : الصورة عا . (٦) متزن : موزون ع . (٧) نعمله : نعلمه د ، س ، عا ، ن ، عى || بأنه : لأنه د ؛ فإنه ه . (٦ — ٧) مكمل . . . بالمنطق : ساقطة من ع . (٨) تأليف : + قياس د ، ن . (١١) وزيد : زيد ب . (١٣) مطالب : ومطالب عا . (١٤) منطقية : يقينية س || نعم : نعلم م || أوفى : "و" س ؛ وفى د ، سا ، عا ، ن ، ه ، عى .

- وربما أدخل المنطق أيضا كالجُزء في بعض المواضع إذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه من ذلك المعيار في المنطق ، فيكون ذلك على سبيل التذكير . كما أن النحوى أو اللغوى إذا استعمل غريبا من الإعراب أو اللغة في كلامه لداع ما نفشى أن لا ينتبه له السامع لم يَقْبَحْ أن يشير إلى وجهه ، فتصير إشارته إلى وجهه استعمالا لمقدمة نحوية أو لغوية . وربما كانت مطالب مشتركة أيضا بين المنطق وبين صناعة أخرى ، وأكثر ذلك مع الفلسفة الأولى ، فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الأولى ، وبيانها بوجه آخر ، أو على سبيل الوضع ، في المنطق ، فتستعمل مواد في قياسات علمية . فإن التفت إليها من حيث تعلمت في المنطق ، كان على سبيل التذكير ، وكان إيرادها على سبيل إيراد ما هو مستغنى عنه . وإن التفت إليها من جهة أنفسها ، كانت أصولا موضوعة إذا استعملت في علوم .
- ١٠ ومثال هذا ما قيل : لما كان العلم الطبيعي علما بأمور ذوات مبادئ ، وكان العلم بذوات المبادئ إنما يستفاد من العلم بالمبادئ ، فيجب أن ينظر أولا في المبادئ . فإن المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المُشتمل على تعليم البرهان ، وأيضا فإنما تتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الأولى ، فإن أُورِدَتْ على أنها وضع وخطاب منافع من لم يسمع المنطق ولم يُعَلِّمْهُ ، كانت هذه مقدمة وضعية ، يتقلدها
- ١٥ الطبيعي من صاحب الفلسفة الأولى ، ويضعها وضعاً في علمه ، كما هو الحال في أكثر مبادئ العلوم ؛ وإن كان ذكرها وإيرادها على أنها شيء مفروغ

(٢) ما علمه : لمعلمه ن ؛ ما عمله ه || التذكير : التذكرا ، ع . (٤) وجهه :

جهة س . (٧) المحقق : سافطة من ه . (٨) حيث : + أن د . (٩) التذكير :

التذكرع . (١٠) علوم : أمورع . (١٣) الكبرى : الأولى س || فإنما : فإنها ع

(١٤) تتحقق : تحقق م . (١٥) يسمع : يستمع د ، م ، ي || يتقلدها : ويتقلدها ع .

(١٦) ويضعها : وبعضها ع .

منه في المنطق، معتقد فيه الحقيقة، فلا موقع له إلا موقع الذي من حقه أن لا يذكر ولا يورد، كما لا يذكر حال القياس أنه ناتج، والفاعل أنه رَفَعٌ؛ إذ كان إنما يعلم، ليستعمل في العلوم ميكالا ومعيارا، لاداخلا في الكيل والعيار؛ بل إنما أورد أمثال ذلك تذكيرا لما يغلب على الظن بأنه ليس من المباحث المنطقية التي تثبت في الذهن لأنحاء كل وقت. وحق هذا أن يعلم ويعتبر وجوده فيما يتعلم من غير تصريح به، فإن صرح به فعلى سبيل تذكير.

وأما ما ظنه فاضل المتأخرين من أن المقدمات المستعملة في مناقضة مالميس وبرمانيدس هي منطقية؛ إذ ذكر فيها الكم والتناهي، وأن التناهي للكم بذاته أو لغيره أولا وما أشبه ذلك، فقد زل. فإن النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي. وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس. فالمنطق معين على سبيل أنه ميزان، لا على سبيل أنه داخل في الوزن. وإنما هو منطقي لأنه هكذا. وأما سائر العلوم الأخرى فمعين بعضها في بعض على سبيل أن المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للعان لا على سبيل التعيين. فإن أوجب موجب أن لا يتناول باقطة الفلسفة كل ما هو علم بوجود؛ بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تُعَيَّن في كل علوم أخرى، كان له أن يجعل المنطق آلة لاجزا. لكنه كالتكلف المستغنى عنه.

(١) منه في المنطق : في المنطق عنه ب، د، س، ع، م، ن، هـ، ي، ع، في المنطق سا
|| الحقيقة : حقيقة س، سا، ن، هـ، ي، حقيقة ع، ما || فلا : لاع . (٢) كما
لا يذكر : كما يذكر ع || ناتج : منتج س، سا، عا . || إذ : إذا د، ع، ن .
(٣) لاداخلا : داخلا . (٤) أمثال : مثال د، ن || تذكيرا : تذكرا د، ع، ن
|| على : في عا، ساقطة من ب، د، س، ع، م، ن، هـ، ي || التي : ساقطة من ن .
(٦) تذكير : تذكير ع . (٧) من : ساقطة من س، سا، عا || المقدمات : المقدمة د،
ن || مناقضة : مقدمات عا || طاليس : مالميس ب، نج، س، سا، عا، م، هـ، ي، مالميس
د، ع، ن . (٨) وأن التناهي : ساقطة من د . (٩) ليس : فليس ع . (١٠) من : من
س، سا، عا، هـ . (١١) لاعلى : على ي . (١٣) المعين : المعنى عا || للعان :
للعان د، س، ع، عا، ن || التعيين : التعبير د، س، هـ، ي، التعبير ع، ن . (١٥) كل :
كل ب، د، سا، ع، عا، ن، ي . (١٦) كالتكلف : كالتكليف م .

- والمنطق نعم العون في إدراك العلوم كلها . فذلك حق للفاضل المتأخر أن
يفرط في مدح المنطق . وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال : إن المنطق ليس
محلّه من العلوم الأخرى محل الخادم ؛ بل محل الرئيس لأنه معيار ومكيال . ولكني
أقول : ليس كون العلم معيناً على سبيل أنه معيار يرفعه ، أو كونه معيناً على سبيل
أنه مادة يضعه ؛ بل ما كان مقصوداً بنفسه في كل شيء أشرف وأعلى من
المقصود لغيره . فلا يحق أن يحاول إثبات رياسة المنطق على العلوم الأخرى .
لكن بنا حاجة إلى أن نجيب من يسأل فيقول : إن المنطق إن كان محتاجاً إليه
في المباحث الفكرية ، فيجب أن يكون محتاجاً إليه في تعلم صناعة المنطق نفسه ،
وأن يكون هذا الكتاب الذي في القياس محتاجاً إلى معرفته ليعلم به ما سلف قبله .
ثم ما بال قوم هم يبرهنون ولا قانون عندهم ، كأرسيميدس الذي يبرهن على التعاليم
ولم يكن في زمانه المنطق محصلاً ؛ بل همنا آخرون جدليون ، وآخرون خطباء ،
وآخرون شعراء ، وما شئت من السوفسطائيين .

- فنتقول أولاً : إن التعليم على وجهين : تعليم هو إفادة العلم بما من شأنه أن
يجعل ، كمن يعلم أن الزوايا الثلاث من المثلث مساوية لقائمتين . وتعليم هو
تذكير وإعداد . أما التذكير فأن يجعل الأمر الذي لا يجمل إذا أخطر بالبال
مخطراً بالبال . فإن الذي ليس خاطراً بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علماً

(١) للفاضل : الفاضل ب ، م ، ن || الفاضل المتأخر : يعني به الإسكندر الأفروديسي .
(٢) مدح : حق سا ؛ علم ع || به : في ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) معيار ومكيال : معين
ومكيال عا . (٤) معيار يرفعه : معيار يرفعه نج ، س ؛ معنى يرفعه عا || يرفعه : رفته د ، ن ||
سبيل (الثانية) : ساقطة من سا . (٦) فلا يحق : فلا يجوز ع . (٨) تعلم : تعليم س .
(٨ — ٩) محتاجاً . . يكون : ساقطة من ع . (٩) إلى : إليه د ، ن || معرفته :
معرفة د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٠) هم : ساقطة من هـ . (١١) وآخرون خطباء : خطباء هـ .
(١٢) من : ساقطة من ن . (١٣) أولاً : ساقطة من سا . (١٤) كمن يعلم أن : كما أن سا ||
من المثلث : ساقطة من د . (١٥) يجمل : يحمله ع || إذا : إلا س .
(١٦) علماً : علم س ؛ عالم هـ .

بالفعل التام ؛ بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل ، وأقرب من قوة الذى إذا
أخطر بالبال أمكن أن يتشكل فيه . فهذا هو التذكير . وأما الإعداد فإن يخطر
معه بالبال أمور تجرى مجراه ، يكون كل واحد منها إذا علم لم يفد إلا العلم به
نفسه ؛ وإذا أخطر بالبال فى مجاورة الآخر يوقع منهما أن يفيدا علما لم يكن .
٥ فيكون لابد من إعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بإيقاع المجاورة .
فليس كون الشيء إذا أخطر بالبال معلوما هو خطوره بالبال معلوما ، ولا كون
الشيء مخطرا بالبال وحده هو كونه مخطرا بالبال مع غيره . فضرب من التعليم هو
هذا . وضرب من التعليم هو ما قلناه قبل . وذلك أيضا على قسمين : فنه قسم
متصل متسق يبعد أن يقع فى نمطه غلط ، ومنه قسم ليس كذلك . ومثال الأول
١٠ ما نتعلمه فى علوم الحساب والهندسة . وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه . ومثال
الثانى ما نتعلمه فى علوم الطبيعيين ، وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه .

ثم إن الأمور التى تعلم فى علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والإعداد ،
ومنها ما هو على سبيل الوضع ، ومنها ما هو على سبيل التاج والاحتجاج . ولذلك
يجب أن يكون ظنك بأكثر ما فى قاطيغورياس أنه إما وضع وإما تذكير وإعداد
١٥ على أنه ليس علما منطقيا فى الحقيقة ، وما فى بارى إرمينياس أكثره تذكير

(١) بل هو : بل س . (٢) فأن : فإنه م (٣) تجرى : مجرى عا ، م ؛ الجرى د || به : ساقطة
من سا ، عا ، ي . (٤) منهما : منها د ، ن ، ي ، س ، سا ، عا ، هـ . (٥) فيكون : يكون ب ،
د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ساقطة من ي || المجاورة : المجاور ع . (٦) كون : ساقطة من ع .
(٧) مخطرا بالبال : مخطران . || وحده . . . بالبال : ساقطة من ع || هو : وهو س .
|| قلناه : قلنا س ، سا ، عا . (٨) على : ساقطة من ي || قسم : ساقطة من ي . (٩) يقع :
يقطع ب || نمطه : نمط ع || قسم ليس : ما ليس عا . (١٠) نتعلمه : يتعلم س ، سا ، عا ، هـ ، ي ؛
نتعلمه ع || علوم : علم س . (١١) نتعلمه : يتعلم س ، سا ، ع ، هـ ، ي || وقوع : ساقطة
من ع . (١٢) الأمور : العلوم د ، ن || تعليمه : تعلمه سا . (١٣) التاج :
الإنتاج د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || ولذلك : وكذلك ع . (١٥) وما فى : وأما فى ع .

- وإعداد ، وبعضه احتجاج واستدلال . وما بعد ذلك مُخلط من تذكير ومن تعليم أمور لا يقع فيها اختلاف إذا فهمت على وجهها لأنها من القسم المتسق . والمنطق ، فإن أكثر الحاجة إليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الآخر . فلذلك لاجابة إلى جميع المنطق في جميع المنطق ؛ بل الجزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يحتاج إليه في الجزء الذى على سبيل الكسب ، حتى يكون الجزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يعتبر به الجزء الذى على سبيل الاحتجاج والكسب . ويكون الجزء الذى على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة . والذى يُتوهم من وقوع الاختلاف فيه فلأنما هو بسبب الألفاظ ، ووقوع الاختلاف في معانيها ، وذهاب كل فرقة إلى غرض آخر ، لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا في أكثر الأمر . وهو كلام غير منطقي دخیل ١٠ في المنطق .

- ومع ذلك فلا ننكر أن يبرهن غير المنطقي ، وأن يجادل غير المنطقي ، وأن يخطب غير المنطقي . فإن المنطقي أيضا إذا تعلم هذه الصنائع لم تنفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال هذه ملكة ، كما أن النحوى إذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو فى أن يستعمل النحو استعمالا بالغا إلا بعد التمرن واكتساب الملكة . وقد تحصل ملكة فى النحو من غير معرفة القوانين ، وفى الجدل ، وفى غير ذلك ، إلا أنها تكون ناقصة . ولذلك ١٥

(١) مُخلط : يخلط د . (٢) فهمت : فهم ب ، ع م . (٣) الآخر : الأخير د ، ع ، ن ، ه ، ي .
 (٦) الاحتجاج : الاجتماع ن . (٧) مما : فباع . (٨) يتوهم : توهم د ، ن || من : ساقطة
 من د || فيه : + عند الحقيقة س ، سا ، عا ، ي . (٩) اجتمعوا : أجمعوا ن . (١٠) لما : كما س
 || دخیل : دخل د ، ع ، ن . (١٣) غير المنطقي : ساقطة من س ، عا ، ي ||
 أيضا : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (١٤) له ارتياض : آلة ارتياض م ؛ ارتياض
 ع || وتمرن : أو تمرن ع . (١٥) فى : غير ع . (١٦) ملكة : الملكة س ، سا ، عا ، ه .
 (١٧) أنها : أن سا .

يجوز أن تزول وتفسد كما زالت الملكية النحوية عن العرب . لأنهم كانوا
مُعولين على الملكية . فلو كانت لهم مع الملكية قوانين تصدر أفعال الملكية عن
الملكية وعنها ، وكانت معيرات ، ما كان يقع ما وقع . فليس سواء من له ملكة
وعلم بجميع قوانين تلك الملكية ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع إليها فيما يفعل ،
والذى له ملكة ساذجة لاتدعمها معرفة بالقوانين ؛ بل الأولى أن تكون الصناعة
محصلة ثم تكتسب الملكية على قوانينها . فإذا لا غنية عن المنطق لمن أراد أن
يستظهر ، ولا يعول على ملكة غير صناعية .

(١) الملكية النحوية : ملكة النحوم . (٣) معيرات : معدات سا ، منايرات طا ||
ما كان : ما كانت ي || ما وقع : فيما وقع ن || وقع : يقع طا . (٤) عن : ساقطة
من ع || يرجع : رجع سا || فيما : فام ، فى ما ه . (٥) لاتدعمها : تدعما ع || تدعما : تدعه
س ، سا ، طا ، ه .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في المقدمات ، وأجزائها ، وفي المقول على الكل بالإيجاب والسلب

- يجب أن نبين ما المقدمة ، وما الشيء الذي يسمى حدًا لمقدمة ، وما المقول
 على الكل بالإيجاب والسلب ، وما المقول على البعض ، وما القياس ،
 وما الكامل منه وما غير الكامل منه ، ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات ،
 وتعرف ما يلحقها من الاعتبارات .

- فالشيء الذي كان يسمى في كتاب باري إرمينياس قولاً جازماً وقضية . فإنه إذا
 جعل جزء قياس كان مقدمة . فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس . وليس
 هذا فصلاً يلحق المقدمة ؛ بل اعتبار عرضي ، حتى لو توهمنا المقدمة نفسها
 زال عنها أنها جزء قياس لم يجب أن تفسد ذاتها ولا كونها قولاً جازماً ، فساد
 اللون الموجود في حد البياض إذا توهم أن كونه مُفرقاً للبصر قد زال . فإنه
 وإن كان فصول الجواهر قد يظن بها أنها معاني تليق جنسيتها ، وتزول من
 غير فساد طبيعة جنسيتها ، فلا يظن ذلك بفصول الأعراض . على أن الظن
 المظنون به في الجواهر مما فيه موضع نظر ، وسينكشف في الموضع اللائق به .
 وكما أن القضايا محصورة ومهملة وشخصية ، كذلك المقدمات . فيجب أن يحقق

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ فصل الثالث د ؛ فصل ٣ هـ .

(٥) والسلب : أو بالسلب س ، ع ، عا ، هـ . (٦) وما غير : وغير || تنويع : تنوع

س ، ع . (١٤) بفصول : لفصول س . (١٥) الجواهر : الجوهرن || مما :

ماد ، سا . (١٦) فيجب : يجبن || يحقق : يحقق س .

حال محصور محصور . فالمحصور الذى هو موجب كل كقولنا كل بـ آ ،
 فيجب أن نحققه أولا فنقول : يجب أن نعلم أن معنى قولنا : كل كذا هو
 كذا ، هو أنه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكل . فليس معنى
 قولنا : كل إنسان، أنه كل الناس جملة ، ولا الإنسان الكل ، بل إن كل واحد
 واحد منهم حتى لا يشذ شيء . فإنه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد .
 فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الأفراد . ولا الحكم على الإنسان
 الكل من حيث هو كل يجب أن يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف ،
 بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات الشخصية أو النوعية والشخصية
 معا إن كان المعنى جنسيا . ثم يجب أن نعلم أنه ليس معنى قولنا : كل واحد
 واحد مما هو كذا ، معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا ، كقولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو أبيض من حيث هو أبيض فقط ، بل كل
 ما يوصف بأنه أبيض ، وكل شيء يقال له أبيض كان ذلك الشيء أبيض بأنه
 نفس الأبيض من حيث هو أبيض ، أو كان شيئا موصوفا بأنه أبيض وله حقيقة
 أخرى ، كإنسان أو خشبة موصوفين بالبياض . وأيضا يجب أن نعلم أن قولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو موصوف بأنه أبيض دائما . فإن قولنا :
 كل أبيض ، أعم من قولنا كل أبيض دائما . فإن الأبيض ، أعم من الأبيض
 وقتا ما ، ومن الأبيض دائما . فقولنا : كل أبيض ، معناه كل واحد

(١) محصور محصور : المحصور المحصور د ، ن || فالمحصور : فأما المحصور س ، سا ، هـ ؛ ساقطة من د ، ن .
 (٢) هو : فهو ع . (٣) جملة ولا : ولا جملة د ، ن . (٤) الناس : إنسان ن .
 (٥) الأفراد : الاقتراد ب . (٥-٦) هو الحكم ... ما ليس : ساقطة من ع .
 (٦) ربما : وربما سا || يقال : قال ع . (٧) علمت : عرفت س . (٨) من : + هذه ع ||
 والشخصية : فالشخصية هـ (٩) جنسيا : جنساد ، س ، سا ، هـ . || معنى : ساقطة من د ،
 ن ، ي (١٠) معناه : معنى د ، ن || واحد : واحد واحد ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٤) وأيضا :
 وإنما هـ . (١٦) أعم ... فإن الأبيض : ساقطة من س .

مما يوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للأبيض موصوفاً به أو كان نفس الأبيض . وهذه الصفة ليست صفة الإمكان والصحة . فإن قولنا : كل أبيض ، لا يفهم منه البتة أنه كل ما يصح أن يكون أبيض ، بل كل ما هو موصوف بالفعل بأنه أبيض كان وقتاً ، غير معين أو معيناً أو دائماً بعد أن يكون بالفعل .

- وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الأعيان فقط ، فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً إليه من حيث هو موجود في الأعيان كقولك كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة ، ولا الصفة هي على أن يكون للشئ وهو موجود ، بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بأن وجوده بالفعل يكون كذا ، سواء وجد أو لم يوجد . فيكون قولك : كل أبيض ، معناه كل واحد ١٠ مما يوصف عند العقل بأن يجعل وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً ، أوفى وقت أى وقت كان . فهذا جانب الموضوع .

- وأما جانب المحمول فيقول : إن ههنا موجبات مطلقة ، وضرورية ، وممكنة . أما الموجبة الكلية المطلقة فينبغى أن نتكلم فيها ، ونعرف الفرق بين المطلق والضرورى ، فنقول : إن ههنا أقوالاً كلها موجبات ، والأحوال فيها ١٥ مختلفة . فنقول : إن الله حى ، أى دائماً لم يزل ولا يزال ، ونقول : كل بياض لون ، وكل إنسان حى ، ونعنى لا أن كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك ، أو كل إنسان حى لم يزل ولا يزال كذلك ، بل إنما نقول :

- (١) مما يوصف : مما هو يوصف ع || بأنه : أنه ه . (٢) قولنا : ساقطة من ه .
 (٣) كل ما يصح أن يكون : ساقطة من ه . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، ع ، عا ، ه ، عى ||
 معين : معين سا . (٧) كقولك : كقولناى . (٩) بالصفة : بصفة د .
 (١٠) كذا : ساقطة من ع || سواء : وسواء د . (١٣) وأما : + فى س . (١٤) الكلية :
 ساقطة من سا . (١٥ — ١٦) هها . ١٠٠ : إن : ساقطة من س . (١٦) الله : + عز وجل
 ه ، عى || ولا يزال : ساقطة من د . (١٨) إنما : ساقطة من س ، عا ، ه ، عى .

إن كل ما يوصف بأنه بياض ، ويقال له إنه بياض ، فإنه ما دام ذاته موجودة فهو لون . وكذلك كل واحد مما يقال له إنسان . فإنه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا ؛ بل ما دام ذاته وجوهره موجودا . ونقول : إن كل متحرك جسم ، ولسنا نغنى أن كل واحد مما يتحرك فإنما هو جسم ما دام يتحرك فقط ، بل وإن لم يتحرك ، إنما نغنى أنه جسم ما دام ذاته موجودا . والفرق بين هذا وبين الذى قبله أن هناك لا يفترق الحال بين قولنا : ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام بياضا . وههنا يفترق الحال بين قولنا : كل موصوف بأنه متحرك ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام متحركا . ونقول : كل أبيض فله لون مفرق للبصر ، ولا نغنى أن كل واحد مما يقال له أبيض ، فما دام ذاته موجودا ، فهو ذو لون مفرق للبصر ؛ بل ما دام موصوفا بأنه أبيض . وأما الذى يوصف بأنه أبيض إذا زال عنه أنه أبيض لم تبطل ذاته . وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف . ونقول : كل منتقل من الرى إلى بغداد فإنه يبلغ مثلا قريسين ، ولا نغنى أنه مادام موجودا أو ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل أنه له وقت لا محالة يوصف فيه بأنه يبلغ قريسين . ونقول : كل حجر فإنه ساكن ، فإن هذا يجوز أن يكون له دائما ما وجد ، ويجوز أن يكون

(١) بأنه : أنه هـ . (٢) لون : + بياض ع . (٣) ذاته : ساقطة من س || وجوهره : وجوده عا . (٤) جسم (الأولى) : ساقطة من ن || ولسنا نغنى : لسننا نغنى سا ، ي ؛ ونغنى عا || فإنما : فله سا . (٤ — ٥) أن كل ... موجودا : أن كل ما يوصف بأنه متحرك فهو جسم مادام ذاته موجودا إلا مادام يتحرك فقط بل وإن لم يتحرك لما عنى إنما يعنى أنه جسم مادام ذاته موجودا عا . (٥) وإن : فإن ع ، م . (٦) الحال : الخبرس || بين : من ع ، عا || بين قولنا : ساقطة من د . (٧) كل : ساقطة من عا (٨ — ١٠) وبين قولنا ... موجود : اساقطة من ع . (١٠) فادام : مادام د ، س ، ع ، م ، ن || ذو : ساقطة من س || مادام : دام ي . (١١) وأما : وما ع || أنه : ساقطة من م || ذاته : + حقيقة ن . (١٣) قريسين : بلد معروف بينه وبين همدان ثلاثون فرسخا قرب الدينوروى بين همدان وحلوان (ياقوت ، معجم البلدان ج ٧ ص ٦٣ ، ط . الخانجي سنة ١٩٠٦) || ولا نغنى : لا نغنى س ، هـ . (١٤) أنه : ساقطة من عا || يبلغ : بلغ عا ، هـ .

- وقتا ما . ولا بد من أن يكون وقتا ما ، ويمحوز مع ذلك أن يكون دائماً
 في بعضه ، ما دام ذاته موجودا ، اتفاقا لا ضرورة . فلا يكون
 في كل وقت ، إنما هو وقت ما . ونقول : كل مستيقظ فإنه نائم ، بمعنى
 كل واحد مما يوصف بأنه مستيقظ فإنه وقتا ما يكون نائما لا محالة ؛
 وكل مستنشق فإنه نافع ، ونعني كل موصوف بأنه مستنشق فإنه نافع ٥
 ليس ما دام ذاته موجودا ، أو ما دام مستنشقا ، بل له وقت هو موصوف
 بأنه فيه نافع ؛ وكذلك كل مولود فإن له وجودا في الرحم ، أى كل شئ موصوف
 بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم ليس ما دام مولودا . وأنت تعلم
 أن قولك : إن كل مولود فله وجود في الرحم ، وأن كل موصوف بأنه مولود
 فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم . وليس هذا أنه موصوف عندما هو مولود ١٠
 بأنه في الرحم . فإن قولك : كل مولود هو كذا ، الذى معناه كل ما هو موصوف
 بأنه مولود ، أعم من قولك : بشرط كونه مولودا ، أولا بشرط كونه مولودا ،
 وأعم من أنه حين ما هو مولود أوحينا آخر . ومن هذه ما يكون الوقت وقتا
 متعينا فيه ، كقولك : القمر يوجد له الكسوف ؛ وقد يكون الوقت وقتا
 غير متعين ، كقولك : الإنسان يوجد له الاستنشاق . ١٥

(١) وقتا ما ولا بد : وقتا ولا بد ع || من : ساقطة من س ، ه . (٢) لا ضرورة :
 ولا ضرورة ن . (٣) وقت : واحد نج ، س ، سا ، ه || إنما : + يكون ع ||
 فإنه : ساقطة من س ، ه || بمعنى : يعنى س ، عا ، ن ، ه ؛ + أن ع . (٤) وقتا ما
 يكون نائما : نائم وقت ما ه . (٥) فإنه : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ه || ونعني : ونفى
 س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي || كل : ساقطة من س . (٦) أو ما دام : + ذاته ع (٧) بأنه :
 ساقطة من سا . (٨) فهو : فإنه س ؛ ساقطة من ي . (٩) إن : ساقطة من ه .
 (١٠) فهو : فإنه س || وليس : ليس س ، عا ، ي . (١٢) أولا . . . مولودا : ساقطة من س .
 (١٣) من أنه : أنه م . (١٤) متعينا : معينا ع ، ي || فيه : ساقطة من || الوقت : ساقطة
 من س || وقتا : ساقطة من ع . (١٥) متعين : معين س ، ع ، عا ، ه ، ي ؛ متغيرن .

وهذه كلها تشترك في أن المحمول يُوجبُ فيها للوضوع . فإن قال قائل :
 ليس هكذا ؛ بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب ، إلا أن تقول : إن كل
 مستيقظ نائم في غير وقت يقظته . وكذلك يجب أن تقول : إن كل مثقل إلى
 بغداد فهو بالغ قمريسين في نصف قطع مسافته ، وإن كل مولود فهو موصوف
 بأنه في الرحم قبل ولادته . فتكون هذه المقدمات إنما تصدق بشرطة تزداد .
 فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، أن كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما ، وكل موصوف بأنه
 في الرحم قبل ولادته ، فهو موصوف بأنه في الرحم وقتا ما ، وكل بالغ قمريسين
 في نصف قطع مسافته فهو بالغ قمريسين لا محالة وقتا ما . فإن وجود الشيء
 للشيء فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ، ووجوده له في الوقت ، يختلف
 في أشياء ويتفق في شيء . وذلك أنه يختلف في الأزمان ويتفق في أنه وجوده
 له وفي نسبته إليه . فكذا وجود البلوغ أو النوم للشيء ، معنى يعم في الذهن
 وجوده له فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال . وليس هو
 حل إيجاب ليعين شيئا من ذلك بعينه ؛ بل هو حل إيجاب لأجل هذه النسبة ،
 ثم يصير له ثلاثة أقسام : إيجاب في الماضي ، وإيجاب في المستقبل ؛ وإيجاب
 في الحال . فبين إذن ، أن المقدمات التي اترعناها من المقدمات الزمانية
 صحيحة . فإذا أضفنا إليها الصغريات فقلنا مثلا : كل مستيقظ نائم في وقت

(٢) كاذب : ساقطة من ع . (٣) أن قول : ساقطة من ع || قول إن كل : قول كل سا .
 (٤) قطع : وقطع ن . (٥) إنما تصدق : ساقطة من م . (٧) وقتا ما : وكل موصوف
 وقتا ، وكل موصوف د . (٨) قبل . . . الرحم : ساقطة من م || قمريسين : + القى ه .
 (١٠) الوقت : وقت م . (١١) وذلك : وكذلك د || الأزمان : الزمان ي || ويتفق
 في أنه وجوده : ويتفق في وقت وجوده م ؛ ويتفق في وجوده د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .
 (١٢) له ؛ وه سا ؛ ساقطة من م . (١٣) له : + فيه عا . (١٥) ثلاثة : ساقطة من ع .

كذا ، وكل نائم في وقت كذا ، فهو نائم على الإطلاق ، أى بلا زيادة شرط ،
أنتج : أن كل مستيقظ فإنه نائم . فتكون قضايا صحيحة ، وتشترك في أن فيها
حلا موجبا .

- والجواب الثانى هو أنا نساعد ، فنجعل المحمول ما جعلتموه . فهو أيضا
تصحيح لما ذهبنا إليه . فإن كل منتقل إلى بغداد فهو موصوف بأنه بالغ ٥
قرميسين في نصف قطع مسافته . وليس ذلك ما دام منتقلا إلى بغداد ، اللهم
إلا أن يقولوا : إن هذا الشرط يجب أن يكون في جانب الموضوع ، فيقال :
إن كل منتقل إلى بغداد ، هو في نصف مسافته ، فهو بالغ قرميسين ، وكل
مولود قبل أن يولد فهو في الرحم . فإن قالوا : هكذا قلنا ، ليس كلامنا في أن
هذا صحيح أو فاسد ، وليس إذا كان هذا صحيحا كان الأول غير صحيح ، بل ١٠
كلامنا : وهذه الزوائد مقرونة بالمحمول فلنجعل زيدا المنتقل إلى بغداد موضوع
مسألتنا ولننظر هل يحمل عليه ، أنه بالغ إلى قرميسين في نصف مسافته ،
أولا يحمل عليه . فإن كان لا يحمل عليه ، فيكون مسلوبا عنه ، فيكون زيد
المنتقل إلى بغداد مسلوبا عنه أنه بالغ قرميسين في نصف مسافته . فإما أن
يكون هذا السلب عنه دائما ، أو مادام منتقلا إلى بغداد . وليس هذا مسلوبا عنه ١٥
دائما ولا ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل في بعض زمان كونه منتقلا إلى بغداد .
فإذن انتفاؤه في بعض وقت انتقاله ، لا يمنع إطلاق السلب . فكذلك وجوده

(٢) فإنه : فهو س . (٤) جعلتموه : حلتتموه ع . (٥) تصحيح : صحيح س ، ع ||
فهو : فإنه ع . (٦) مسافته : مسافة م . (٨) إن : بأن س ، هـ ؛ ساقطة من ع || هو :
وهو د ، م ، ن ، ي ؛ فهو ع . (٩) فهو : + بالغ ع || قلنا : ساقطة من ن .
(١١) فلنجعل : ولنجلع ، ي . (١٢) إلى : ساقطة من ع . (١٣) أولا : ولا ع ||
فيكون مسلوبا : مسلوبا ي . (١٤) أنه : + بعد س || بالغ : + إلى نج ، د ، ع ، م ، ن .
(١٥ - ١٦) وليس . . . بغداد : ساقطة من ع . (١٧) انتفاؤه : ساقطة من ع || انتقاله : + له
ي || إطلاق : + زمان س .

في بعض الوقت لا يمنع إطلاق الإيجاب ، فإن السلب والإيجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي تكون بها القضية قضيته ، ويكون فيها محمول وموضوع ؛ بل يختلفان في أن أحدهما يوجب والآخر يرفع . فالحق إذن ، أن هذا يصدق سلبه ويصدق إيجابه ، وأن القضايا المطلقة نفس السلب والإيجاب فيها لا يتناقض ما لم يشترط الوقت والحال .

وإذا تقرر هذا فنقول : قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة . وليس ذلك خلافا حقيقيا ؛ بل خلافا في استعمال اللفظ . فذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، كيف كان ، بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة ، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أى الأقسام المذكورة بعد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة . وذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، يكون موجودا بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا ؛ بل ما خالف هذا ، فيكون المطلق بهذا المعنى أخص من المطلق بالمعنى الأول .

والأمثلة التي تورد في التعليم الأول تغلب الظن على أن الغرض ما ذهب إليه الفريق الأول . فإنه وإن أورد في مواضع ، أمثلة يصدق فيها السلب والإيجاب معا ، فذلك على سبيل إبانة دعوى جزئية بمثابة مثال من جملة المطلقات في مثله لا يستمر الحكم الكلى . فقد بان من هذا أن قولنا : كل ب آ معناه كل واحد

(٧) المطلقة : ساقطة من هـ . (٨) حال القضية : حالا لقضية ع . (٩) ذلك : هذا س ، هـ

(١٠) المذكورة : المذكور ب ، د || فيه : ساقطة من س || إلى : على ع ، هـ ، ي .

(١١) فيها : فيه سا . (١٢) إن : ساقطة من ع . (١٥) تناب : تسلب د .

(١٦) فإنه : وإنه س ، سا ، ع ، عا || في : أدلة ع . (١٧) معا : جميعا س ، سا ،

عا ، هـ || جزئية : جزئى س ، سا . (١٨) قولنا : ساقطة من د .

واحد مما يوصف ويفرض أنه بالفعل بَ ، دائماً أو غير دائم ، فإنه موصوف
 أيضاً بأنه آ من غير أن يتلفت إلى متى ذلك ، ومن أى الأقسام كان . فقوم
 جعلوا كونه بهذه الصفة ، هو كونه مطلقاً ، لكن لم يعرفوا هذه الأقسام كلها ؛ بل إنما
 عرفوا ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون ب هو آ دائماً ، والثاني ما دام موصوفاً
 بأنه بَ ، والثالث ما دام موصوفاً بأنه آ . فيكون قولنا : كل ب آ يتضمن هذه
 • الأقسام الثلاثة وهو يعمها كلها . فيكون العموم إما على اعتبار هذا التثليث
 فقط ، وإما على اعتبار الأقسام التي ذكرنا ، والخصوص بحسب قسمين حتى
 يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائماً . وسيتضح لك تحقيق القول
 في أقسام الضرورة بعد .

(٢) بأنه آ : ساقطة من سا || آ : ألف ع || إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، سا ، ع ، عا ، م ،
 ن ، ي . (٣) هو كونه : + بهذه الصفة د . (٥) بأنه آ : بأنه ألف ع .
 (٦) هذا : ساقطة من عا . (٧) وإما على : وإما لا على .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الجهات أئني الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع

- لنعد تقرير خلافتهم في أمر المطلقة فنقول : قال بعضهم ، إن كونها مطلقة
 ٥ هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً ، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة
 التي تجب لها في التصور ، حتى أن قولنا : كل إنسان حيوان ؛ وإن كان حقيقة
 الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت
 إلى ذلك ؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها ، وهو أن الحيوان موجود
 للإنسان . فهو من حيث أنه موجود فقط فهي موجبة مطلقة . ومن حيث
 ١٠ التخصيص فهي أمر أخص ، وهو أنها ضرورية . وكذلك قولهم : كل مستيقظ
 نائم ، أو كل حيوان متنفس ، فإنه يجب أن لا يلتفت فيه إلى ما يقابل الضرورة
 من حيث أنه كذلك وقتاً ما لا دائماً ما دام ذاته موجوداً ؛ بل من حيث هو
 موجود من غير زيادة جهة تقال أو تتصور . فيكون المطلق أعم من الضروري .
 وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجوداً فيه دائماً . أو ما لا يجب
 ١٥ ذلك في كل واحد وإن اتفق في البعض ؛ بل ما يكون الحمل وقتاً ما أو لا يجب
 أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً . وقوم يجعلون المطلق

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ فصل ٤ هـ . (٧) فيه : معه
 ن ؛ به س ؛ ساقطة من ب . (١٠) فهي أمر : فهو أمر ع ، هـ ، ي || ضرورية :
 ضرورة س ، ن . (١١) يجب : ساقطة من ي . (١٢) من حيث : ساقطة من س ،
 ع || وثنا ما : وقتاً ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) ذلك : + أي هـ .
 (١٥) ما يكون : يكون د ؛ ما لا يكون هـ || أولاً : ولا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ .

- ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا : كل أبيض ، معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما . فتكون الكلية الموجبة المطلقة على الرأي الأول معناه ما ذكرناه ؛ وعلى الرأي الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل أنه بّ دائما أو غير دائم ، فهو موصوف بأنه آ وقتا ما لا محالة ، سواء كان معينا أو غير معين من خير وجوب دوام ؛ وعلى الرأي الثالث ٥ أن كل واحد من الموجودين في وقت ما بّ ، فإنهم موصوفون بأنهم آ في ذلك الوقت . وهذا الرأي الثالث سخيّف مختل . فإن كل واحد من الموجودين في وقت ما بّ إذا لم يصرح بالشرط المذكور كانوا بعض ما يوصف ببّ ، وقولك كل بّ أعم من ذلك .

- وهنا قضايا موضوعاتها أمور لا يلتفت إلى وجودها ، ومع ذلك يحمل عليها ١٠ محمولات لا تكون ضرورية ولا أيضا ممكنة ؛ بل يحمل عليها بأنها توجد لا محالة وقتا ما ، كقولهم : كل دائرتين عرضيتين تتحركان دائما بالخلاف على محور واحد إلى قطبيه فإنهما تنطبقان وتنفصلان . فإن هذه القضية ليست ضرورية . فإن كونهما ينطبقان أو منطبقين ليس لهما دائما ، ولا أيضا من الممكنات التي يجوز أن تكون أو لا تكون ؛ بل يجب أن يكون بالفعل وقتا . ولا أيضا حين حمل ١٥

(٢) أبيض : + معناه ي || ما : + مثاله كل إنسان موجود بالفعل فهو حيوان سا ؛ ساقطة من ه .
 (٣) الرأي (الثانية) : رأى م . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، ه || آ : بّ ع || وقتا ما : وقتا ي
 (٥) لا محالة : + مثاله كل أبيض فله لون مفرق للبصر ع || دوام : ولا دوام سا ؛ ودوام ع ، ه ||
 الرأي : رأى م . (٦) بأنهم : ساقطة من س . (٨) وقولك : في قولك س
 (٩) ذلك : + لأننا إذا قلنا كل إنسان فهو حيوان لم يشرط فيه الموجودين بالفعل كان الحكم على بعض الإنسان عا . (١٠) لا يلتفت : ساقطة من ن (١١) ضرورية : ضرورة ن .
 (١٢) وقتا ما : ساقطة من س . (١٣) قطبيه : قطبيهما سا . (١٤) منطقتين : منفصلتين ه . (١٥) أولا تكون : ولا تكون د ، ي ؛ أن لا تكون سا ، ع ، ه || بل : ساقطة من ن . || ولا أيضا : أيضا ن .

عليها هذا الحمل في هذا القول . فإنما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الإمكان ، وإن كان له مدخل إمكان . ومع ذلك كله فلا يعنى أن ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر ؛ بل لا يلتفت إلى وجودها ؛ بل إلى ماهيتها فقط . فإذا ليست هذه ضرورة ولا ممكنة من حيث النظر الذى نعتبره . فبين أنها تكون مطلقة ، ولا يكون المطلق ما ذهبوا إليه . والمعلم الأول يمنع من هذا الظن فى المطلق ٥ صراحا ، ويلزم من فرضه محالات نذكرها فى خلال المباحث التى نحن متوجهون إليها بالاستقصاء .

وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر فى أمر الجهات حتى التفت فى أمر الضرورة والإمكان إلى أمر القضية فى أن سورها يصدق ويكذب ، وترك أمر المحمول باعتباره إلى الموصوفات بالموضوع . فكان قولنا : كل حيوان إنسان ١٠ ممكنا ؛ إذ كان يمكن أن يتوهم وقت من الأوقات لا حيوان فيه إلا الإنسان . فحينئذ يصدق أن "كل حيوان إنسان" . فتكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة . وقبل ذلك تكون ممكنة إذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما . فإن حسب حاسب أن مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن أن تطلب لذلك أمثلة من أمور أخرى من أنواع الأمور التى لا نهاية لها . ١٥

والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الحلى أنا لو فرضنا هذا الأمر واقعا كان من حيث السور ، وصدقه ليس واجبا أن يدوم صدقه . ومن حيث الحمل كان

(٣) فإذا هـ ، ى . (٤) هذه : ساقطة من عا || نعتبره : يعتبر د ، ى || أنها : ساقطة من ن . (٥) من : عن س ، سا ، هـ . (٦) خلال : خلال ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (٧) بالاستقصاء : بالاستيفاء من . (١٠) المحمول : المجهول د ، ع ، م ، ن | باعتباره : فاعتباره هـ . (١١) إذ : إذى || وقت : أن وقتا ع . (١٤) فإن : وإن د ، ع . (١٥) من أنواع : ومن أنواع عا ، هـ . (١٦) الأمر : الحمل س (١٧) حيث (الأولى) : هذا س .

- الإنسان ضرور يا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك الوقت . فإنه لم يكن الشئ الموصوف ذلك الوقت بأنه حيوان يجوز أن يكون موجود الذات ، وليس يوصف بأنه إنسان . لكننا سنوضح فيما يستقبل أن هذا الرأي النابع أيضا غير صواب ، وأن الاعتبار في الضرورة والإمكان إنما هو بحسب مقايضة حال المحمول والموضوع . ويدخل عليه بعد ذلك السور وليس ذلك بحسب السور .
- وأما المذهبان الأولان فإننا لا نناقش فيهما بوجه . فإنه يجوز أن يعنى بالمطلق أيهما أريد بعد أن يحفظ لكل اعتباره .

- ولنعلم أن للقضية من حيث هي قضية أحكاما ، ومن حيث هي قضيتها يوجد فيها الحمل دائما أحكاما أخص ، وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما أحكاما أخص . والأمثلة التي تورد في التعليم الأول تدل على أن المطلقة بحسب الاصطلاح الأول هي العامة . وقد زعم قوم أنه لا مقدمة كلية إلا ضرورية . وقد غلطوا ، فإننا نجد كليات يكون الحمل في كل واحد من الموضوع لا دائما كما مر لك . فلا يجب أن يلتفت إلى ذلك . فإن ذلك كان من سوء فهمهم لما يراد بالضروري . لكن الأولى بنا الآن هو أن نذكر الكلية الموجبة الضرورية ، فنقول : إن قولنا : كل ب آ بالضرورة ،
- ١٠ معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل أنه موجود ب كان دائما ب أو كان وقتا ما ب ، فذلك الشئ موصوف بأنه آ لا عندما يوصف بأنه ب

(٢) موجود الذات : موصوفا لذات ع . (٦) الأولان : الباقيان ن ؛ ساقطة من س || فإننا : فإنه د || فيهما : فيها د ، عا ، ن ؛ فيا س . (٩) يوجد (الأولى) : وجد ب . (١١) العامة : العلمية ن . (١٣) لك : ساقطة من س || يجب : + إلى م . (١٤) من : ساقطة من م || هو : ساقطة من س . (١٥) قولنا : ساقطة من د ، ن . (١٥-١٦) بالضرورة . . . دائما ب : ساقطة من ع . (١٦-١٧) أو كان : وكان ع (١٧) وقتا ما : وقتا س . || آ لا عندما يوصف : ساقطة من ع .

فقط ولا وقتا معينا ، بل ما دام ذات هذا الذى يوصف بأنه بَ موجودا .
 فإن كان دائما موجودا فيكون دائما . وإن لم يكن دائما موجودا كواحد واحد
 من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا ، سواء كان ذاته نفس المعنى الذى
 فى الموضوع مثل الموصوف بأنه إنسان — فإن الموصوف بأنه إنسان ليس شيئا
 إلا نفس الإنسان — أو كان الموصوف بأنه بَ قد يكون موجود الذات
 ولا يوصف بأنه بَ ، كما مثلنا لك قبل هذا .

بل نعود فنقول : إنا قد نستعمل لفظ الضرورة وهو الدوام فى مواضع :
 من ذلك أنا نقول : إن الله تعالى حى بالضرورة ، أى دائما لم يزل ولا يزال .
 ونقول : كل إنسان حيوان بالضرورة ، لا أنه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ،
 ولكن ما دام ذات الشئ الذى يقال له إنه إنسان موجودا ، أى مادام موصوفا
 بما جعل معه موضوعا ، ونقول : إن كل متحرك متغير بالضرورة ، لا أنه دائم
 لم يزل ولا يزال ولا أنه دائم ما دام ذات المقول عليه إنه متحرك موجودا ،
 بل ما دام متحركا . وإن كان قد يتفق أن يكون دوام ذاته موجودا أو كونه
 مقولا عليه إنه كذا واحدا ، كما نقول : كل إنسان فإن دوام وجود ذاته
 ودوام اتصافه بالإنسان واحد . ونقول : كل متحرك فهو بالضرورة جسم ، أى
 أنه كلما يقال عليه إنه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا ، وإن

(١) مادام : دام س ، ي || ذات : ساقطة من ع || موجودا : موجودة د ، ن (٢) كان : + الشئ مع .
 (٣) ذاته موجودا : ذاته موجودة د ، ن . (٦) ب : ساقطة من ع (٧) لفظ : لفظه س ،
 ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (٨) من : فن ع || تعالى : + عز وجل ي ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ه .
 (٩) أنه : أنها ع . (١٠) إنه : ساقطة من س ، سا ، ع || الإنسان من || موجودا ؛
 موجودة د ، ن . (١٢) دائم : دائما : ب ، س ، سا ، عا ، م ، ي || موجودا ؛
 موجودة د ، ن . (١٥) واحد : واحدا د ، س ، ع ، يوجد سا || فهو : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن . || أى : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م ، ن (١٦) إنه : إن سا || موجودا ؛
 موجودة د ، ن .

- فارق الحركة فهو جسم . ونقول لما شئ إنه ماشى بالضرورة مادام ماشيا ، ولا نقول ماشى بالضرورة وحده . ونقول : إن القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا وكذا . وهذا وإن صح عليه أنه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى . فإن شرط الضرورة في القول الثانى هو "مادام الكسوف موجودا" . وشرط الضرورة في القول الأول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس . وهما وإن تلازما متخالفان . ونقول : كل إنسان فإنه يتنفس بالضرورة ، ليس وقتا معينا ، بل وقتا لا بد منه ، وليس أيضا معنى هذا أنه يتنفس بالضرورة مادام متنفسا وإن لازمه . وهذه كلها أقسام المطلق الكلى . وإنما للضرورى المرسل فيها هو الذى يقال فيه المحمول أو يسلب عنه مادام ذات المقول عليه الموضوع موجودا . والذى لم يزل ولا يزال يدخل فى هذا .
- ١٠ .

- وأما الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا : كل ب آ بالإمكان ، ومعناه إما أن كل واحد مما يوصف بأنه ب دائما أو غير دائم ، فغير ضرورى وجود آ ولا وجود آ له إذا لم يعتبر شرط ، ولا يلحق إلى أنه سيوجد له لا محالة وقتا ما ، أو يجوز أن لا يوجد البتة ، أو يجوز أن يصاحبه دائما ، وهذا الممكن أعم من المطلق بالوجه الثانى . وإما أن كل واحد واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب دائما أو غير دائم ، فإنه فى أى وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فإنه يكون
- ١٥ .

(١) فارق : كان من ع . (٥) العقدة : العقلة ه . (٦) مقابلا : متقابلا د ، ن || متخالفان : متخالفين ع . (٧) أنه : ساقطة من ي . (٨) متنفسا : موصوفا بالتنفس سا || وإن لازمه : ساقطة من ع || وهذه : وهذا ع || كلها : كله ع || الكلى : ساقطة من س || وإنما : وأما هو . (٩) عنه : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي . (١٠) موجودا : موجودة د ، ن . (١١) فكقولنا : فقولا ، ه || آ : ساقطة من د || إما : ساقطة من ع ، ط ، ي . (١٢ — ١٣) وجود آ ولا وجود آ : وجود ولا وجود آب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه . (١٥) واحد واحد : واحد ه . || بأنه : فإنه د ، ن . (١٦) فإنه فى : لافى د ، ن || الوقت : الحكم ع ، ي || فإنه فى . . . له : ساقطة من سا .

أى مستقبل يخصه ، يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ، ليس مستقبلا إلى مبتدأ آن محدود ، حتى تكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة ، وتكون الموضوعات التى توصف بأنها ب فى زمان معين ، ويكون المستقبل المعتبر مستقبل وقت معتبر محدود . فلا يكون قولنا : كل ب ، يشمل على جميع ما يوصف بأنه ب فى كل زمان ، وذلك خلاف ما فرضناه .

وهذا المفهوم الثانى من الممكن يخرج عنه المطلق ، فلا يكون جزئيا تحته ، وإن جاز أن يكون شخص محدود يصدقان جميعا فيه . فإن زيدا إذا قعد ، فهو قاعد لاعلى الضرورة ، ولا أيضا بالإمكان بهذا المعنى ؛ بل بالإمكان بالمعنى الذى قبله ؛ إذ ليس هذا القعود دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا . وأما أنه ليس فى الإمكان بهذا المعنى ، فلأن الإمكان بهذا المعنى يقتضى المستقبل ولا يلتفت إلى الحال ، وهذا ملتفت فيه إلى الحال . فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا ، وبحسب اعتبار الوقت مطلقا ، إذ يعين ؛ ولا يكون أحد الاعتبارين داخلا فى الآخر ، أو مقولا عليه ، وأن تلازما . وقد يمكن أن يجعل كونه غير مستحق أن يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا آخر للإمكان . فإن القعود ليس كالتنفس أو كالترع للوت

(٢) وأن لا يوجد : وأن لا يجوز عا || ليس : ولا نعين ه || إلى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، حا ، ن ، ه ، ي || محدود : + فإنه عندما يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ هامش ب ، ي ؛ + لا يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ ه .

(٣) بأنها : أنها ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) فلا : ولا س . (٨) شخص : + وقت ع . || قعد : وجد د ، ن . (١١) موجودا : موجودة د ، ن || بهذا : هذا ع .

وقتا ما ، أو كالكسوف . فإن الشئ يجوز أن لا يقعد البتة ، وليس يجوز أن لا ينكسف القمر البتة . فيجوز أن يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الإمكان . فيكون قولنا : زيد قاعد ، يدخل في هذا الإمكان من غير اعتبار المستقبل ، وقولنا : زيد يتنفس لا يدخل في هذا الإمكان ؛ بل في القسم الأول الذي هو شئ غير ضروري دائم .^٥ وأما الإمكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شئ حتى الضروري . لكن المستعمل ، فيما أقدر ، أحد القسمين المذكورين .

فمن شاء أن يجعل للضروري والمطلق والممكن طبائع لا تتداخل البتة ، ولا تجمع في مادة واحدة ، جعل الضروري "الموجود" ما دام ذات الموضوع موجودا ، والمطلق "ما يجب وجوده وقتا ما بعينه أو بغير عينه لا دائما" ،^{١٠} والممكن "مالا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات" فأما إن جعل الممكن "ماليس ضروريا حقيقيا" دخل القسم المذكور من المطلق فيه ، وإن جعله "معتبرا بحسب المستقبل في أى وقت بعينه فرض" صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه ، وإن لم يقل أحدهما على الآخر ، ولم يدخل فيه ، بل صاحبه في المادة ؛ فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة^{١٥} باعتبار . وإن أخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ، ولا ضرورة

(١) كالكسوف : الكسوف ه || لا يقعد : يقعد س || البتة : ساقطة من ن || وليس : ولا ن .

(٦) الضروري : الضرورة سا . (٧) فيما : فيها ه || أقدر : أوردن . (٨) للضروري :

الضروري ع ، عا ، ن ، ه . (١٠) موجودا : موجدرة د ، ن ؛ موجودات عا .

(١٣) المادة : + فرضى . (١٤) وبين : ساقطة من ن || لا بعينه : + فيه لا ضرورة دائمة ه .

(١٥) فكانت : وكانت س ، عا ، ه ، ي . (١٦) الممكن : الممكنة س ، عا ، ه ، ي ||

لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة : ولا ضرورة فيه ولا ضرورة دائمة م ؛ لا ضرورة فيه دائمة ساع ، ه .

بوقت ، انفراد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه . فقد عرفت الطريق في تفهيم الجهات . وكان مثالك إنما هو في الكلّي الموجب . ولك أن تنقله إلى غيره .

وأما الموجبة الجزئية المطلقة ، كقولك : بعض ب آ ، فعناء بعض ما يوصف بالفعل أنه ب سواء كان ذلك البعض دائماً ب ، أو وقتاً ما ب ، أو خطأ ، فإنه يوصف بأنه آ من غير بيان ، أو بشرط لا دائماً . وأما الضرورية فإن يكون بعض ما يوصف بأنه ب ، على أى الأحوال المذكورة شئت ، يوصف دائماً بأنه آ ما دام الذات الموصوفة بب موجودة ، والممكنة على ذلك النحو المذكور . ومن هذا القياس يعلم أن السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف تكون وكذلك الجزئية . وبالحقيقة فإن لغة العرب ولغات أخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب كلّي إلا ويوجب أن يفهم منه أن لا شئ مما هو موصوف بأنه ب موجود له ألف البتة ما دام موصوفاً بأنه ب ، وإذا قيل : لا شئ مما هو ب آ ، ثم يوجد شئ مما هو ب في وقت ما هو آ وإن كان السلب عنه وقتاً ما آخر صادقاً ، كان المفهوم من اللفظ كأنه قد انتقض . وإذا قيل : كل إنسان يتنفس ، فيرى إنسان لا يتنفس في ساعة من الساعات ، لم تر أن الكلام قد انتقض ، كما ترى أنه إذا قيل : لا واحد من الناس متنفّس ، فإنه إذا وجد في وقت يتنفس ظن أنه متنفّس ، اللهم

(٢) تفهيم : تفهم د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ي ؛ + تفهم م || في (الثانية) : ساقطة من ي ||
 ولك ؛ ولكن س . (٤) المطلقة : + المطلقة ي || كقولك : كذلك د ؛ كقولنا ن .
 (٦) فإنه : ساقطة من ي || بشرط : شرط د ، ن || لا دائماً : دائماً م . (٧) فإن : فإنه س .
 (٨) الموصوفة : الموصوف س ، عا ، عا ؛ + موصوفة ع . (٩) ومن : من د || هذا :
 ساقطة من ي . (١١) لا يوجد فيها : ساقطة من م . (١٣) وإذا : وإن س ؛ فإذا سا
 || ثم : لم ي || يوجد : وج' س ، سا ، هـ . (١٤) كان (الثانية) : فإن كان د ، ن .
 (١٥) فرى : ورأى سا || فرى إنسان : + أنه سا . (١٦) ترى : ساقطة من ع .

- إلا أن يُصرَّح ، فيقال : لا واحد من الناس متنفس دائماً . فحينئذ لا يعمل مصادفة بعض الناس متنفسا وقتا ما مناقضا لهذا . فإن شئنا أن نجد للسالب الكلى لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها لعمومه ، فبالحرى أن نستعين بلفظ آخر مثل قولنا : كل ب فإنه لا يوجد آ ، فيكون كأنا قلنا : كل واحد واحد مما هو ب ، فإنه لا يوجد آ ، ويشبه أن لا تكون هذه القضية موجبة ، فإن حرف السلب فيها قبل الرابطة . ويشبه أن لا تكون لفظة "كل" وحدها تدل على إيجاب البتة ؛ بل على عموم . فإن جاء الحمل موجبا ، دل على إيجاب ، إما محصل وإما معدول ، كقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا . وإن جاء الحمل سالبا دل على سلب ، كقولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا . وكذا حال البعض ، فإن لا أجد كبير فرق بين قولنا : بعض الناس ليس بكاتب ، وبين قولنا : ليس بعض الناس بكاتب ، وإن لم تمنع اللغة أن يكون قولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا سلبا . فهذا هو السالب الذى يجب أن يستعمل فى السلب العام الذى تدخل فيه الوجوه المذكورة كلها . ويجب عليك أن تعرف الحال فى المعنى المقصود فى الموضوع والمعدول إذا كانت القضايا جزئية ، فإنها لا تفارق الكلية ، إلا أن الحكم فيها فى بعض الموضوع .

- (١) إلا أن : أن لا م || متنفس : + فإنه إذا وجد ن . (٢) لهذا : بهذا ه || للسالب : السلب د ، ن . (٣) كلها : ساقطة من ع || لعمومه : بعمومه سا || آخر : + من ع . (٤) لا يوجد : + له س ، ه . (٥) السلب : السالب ب ، م || الرابطة : الرابط س || ويشبه : أو يشبه س ، ه . (٦) جاء : ساقطة من د || دل : دلت س ، سا ، ع ، ها ، ه . (٧) محصل وإما معدول : محصلا وإما معدولا سا ؛ محصل أو معدول ن || لا : ليس ي || عدلا : عادلا عا . (٨) سالبا : سلبان || دل : دلت س ، سا ، ع ، عا ، ه || ليس : أن هو ؛ ساقطة من س . (٩) وبين : ومن عا || بعض الناس بكاتب : كل إنسان كاتبا ع || وإن : فإن س ، ع ، عا ، ه ، عى . (١٠) السالب : + الكلى س .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في التناقض بين المقدمات ذوات الجملات

ويحق علينا أن ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة .
فإن لقائل أن يقول متشككا : إن المذكور منها في الفن الثالث غير كاف . وذلك
لأننا إذا قلنا : كل ب آ ، وأردنا أن نراعي الزمان في قولنا : ليس كل ب آ ،
إذ هو أحد شروط النقيض ، عسر ذلك علينا . مثلا إذا قلنا : كل إنسان يتنفس ،
أى في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، وقلنا : ليس كل إنسان يتنفس أى
في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، حتى يكون الوقت واحدا ، كان ذلك
بالحقيقة مناقضا للأول . إلا أننا لسنا نراعى هذا في المواضع التي تستعمل فيها
المناقضات ؛ إذ ليس يتبين بهذا خلف البتة ، ولا يقع شك في أنه حين ما يتنفس
ليس لا يتنفس ، وعلى ما سنشيع القول فيه ، ولا البراهين على أحوال المقدمات
السالبة المطلقة بوجه ، نحو مثل هذا . فإن هذا مما لا يشك فيه . وإن حصل
زمان واحد واحد لناخذه من حيث هو وقت في نفسه ، لامن حيث هو وقت

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ؛ فصل هـ (٣) الجملات : + هـ .
(٦) ليس : ساقطة من د ، ع ، ن . (٧) إنسان يتنفس : إنسان متنفس د ، ع ، ن . (٨) فيه :
ساقطة من ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || وقلنا : وقولنا ع (٩) يتفق أن : ساقطة من ع
(٨ — ٩) وقلنا فيه : ساقطة من م . (١٠) إلا أنا : لكننا ع || المواضع : الموضوع ع ،
هـ || التي : ساقطة من س || فيها : + هذه هـ . (١١) يتبين : يلزم د ، ن || ما : ساقطة
من د . (١٣) فإن هذا : ساقطة من د ، س || حصل : حصلنا س ، س ، ع ، م ، هـ .
(١٤) حيث : ساقطة من د ، + ماس .

مؤقت بالتنفس يعذر ذلك ، فلم يمكن تحصيله . والفرق بين أخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه ، وأخذه من حيث هو وقت مؤقت بالمحمول ، أنه إذا قيل : إن القمر ينكسف نصف ليلة كذا ، وقيل : إن القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا ، كان ذلك مما يشك فيه ، ويحتاج إلى بيان ، وكان التناقض حاصلًا مع ذلك . وأما إذا قيل : إن القمر ينكسف وقت كسوفه ، وليس ينكسف وقت كسوفه ، فإنه وإن كان هذان القولان كالأولين في أنهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة في أن السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك .

ويجب أن نعلم أن زمان الحمل في الواحد يجوز أن يعين . وأما في القضية الكلية ، وفي كل واحد ، فكيف يمكن أن يعين ، حتى يعتبر في السلب ، فيكون السلب بلزائه . فإن أهملنا مراعاة الزمان والوقت أمكن أن تصدق الكلتيان المتضادتان ، كقولهم : كل إنسان متحرك ، وكل إنسان ليس بمتحرك . كما أن التعليم الأول قد استعمل قولنا : كل فرس مستيقظ ، صادقًا ، مع قولنا : كل فرس نائم . أي ذلك في وقت والآخر في وقت آخر . وإنما كنا نقول : إن المتضادات لا تصدق معا إذا حُفظ فيها شرائط النقيض ، وكانت الأزمنة فيها واحدة . وذلك أمر قديكون في نفس الأمر . وأما نحن فيعسر علينا أن نورد

(١) مؤقت : ساقطة من د ، م || بالتنفس : بالنفس عا ، ه || فلم : ولم ع || بين : من عا . (٢) وقت في نفسه : وقت مؤقت في نفسه عا || وأخذه من : ومن ع || وأخذه من حيث هو وقت : وأخذه من حيث هو ع . (٣) إن : ساقطة من ي . (٤) يشك : لا يشك د ، س || التناقض : فيه سا ، ع ، ه (٥) وأما : ولما س || وليس : ليس ع || ينكسف : أي ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ بأى س . (٦) وقت : خف وقت ب ، م || هذان : هذا سا . (٧) السالبة : الموجه س ، ه ، ي . (١١) وكل : كل ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || كما : وكاب ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي .

ذلك . فإنا إذا قلنا : كل بَ آ ، وكانت الأزمنة متفرقة ، لكل واحد زمان آخر ؛ ثم قلنا : ليس كل بَ آ ، لم يمكننا أن نشير بهذا إلى الزمان الذى لكل واحد خاصا . فإنه ليس كل بَ آ ، فى زمان واحد . نعم لو قلنا : ليس بعض بَ آ ، أى ليس بعض بَ آ فى الزمان الذى قيل فيه إنه آ ، لكان ربما أمكن أن يكون ذلك البعض واحدا ، ويتعين زمانه . ولكن هذا إنما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا . وأما إذا كان معنى ذلك فى زمان ما ، ولم يعين ، فكيف يكون قولنا : ليس بعض بَ آ ، يدل على أنه ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين . وأما إن أريد أيضا أنه ليس آ ، فى زمان ما ، أمكن أن يصدق القولان . فإن عني أنه ليس آ ، فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ ، كان صدق السالبة بينا بنفسه فى كل موضع ، ولم ينفع فى الخلف ، وليس كذلك . على أنا لسنا نستعمل عبارة "ليس بعض بَ آ" فقط ؛ بل قد نستعمل عبارة "ليس كل" . وهذا التأويل لا يستمر حيث نقول : "ليس كل" . وسيأتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا فى موضعه . وأيضا ليس يمكننا أن نقول : إن نقيض قولنا : كل بَ آ ، هو قولنا : ليس كل بَ آ ، على معنى أنه ليس ما دام كل بَ موصوفا بب فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق . وذلك لأنهما قد يصدقان معا ؛ لأنه يمكن إذا كان قولنا : كل بَ آ ،

(١ — ٢) وكانت . . . بَ آ : ساقطة من ع . (٢) يمكننا : يمتد ، ع .
 (٦) كان (الأولى) : ساقطة من سا ، هـ . (٧) منطوقا : مطلقا || وأما : فأما هـ . (٩) أريد أيضا : ساقطة من عا . (١٠) صدق : كذب ، من ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى . (١٢) لسنا : لم ن || بعض : ساقطة من ن . (١٣) وهذا : فهذا سا || كل : + إذ لا يتعين هـ (١٤) به : ساقطة من هـ . (١٦) ما دام كل بَ : كل بَ ما دام سا || بَ : بَ م || بَ : بَ م || فهو آ حتى : فهو حتى م || لهذا : هذا عا ؛ ساقطة من د ، ن . (١٧) قد : ساقطة من ع .

- أى فى وقت من أوقات كونه ب ، صادقا ، أن يصدق معه ليس كل ب آ ،
 أى ما دام موصوفا ب . واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا . ولذلك قد
 قالوا فى أمثلة المطلقات : كل فرس مستيقظ ، وكل حيوان متحرك بالإرادة ،
 أى بالفعل حتى لا يصير ضروريا . وليس ذلك دائما مادام موصوفا بالموضوع .
 • فإن اقتصر على التثليث فى القسمة كانت المناقضة سهلة . فكان إذا قيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ دائما ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أعنى دائما ، أوقيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ ، مادام ب موصوفا ب ، ثم قيل : ليس كل
 ب آ أى مادام موصوفا ب كان متناقضا ، أوقيل : كل ب آ ، أى مادام موصوفا
 ب ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أى مادام موصوفا بأنه آ ، كان متناقضا .

- ١٠ لكن نفس الإطلاق لا يوجب أحد هذين المعنيين بعينه ، ولا الحدود
 المذكورة فى التعليم الأول تساعد أن يكون الحكم كله على هذا الاعتبار . فيجب
 أن يطلب عاما لذلك كله . فعسى ذلك هو أن لا يكون موصوفا بأنه آ ، مادام
 الشرط الذى فى الموجب . ويعرض ههنا من الضلال أيضا ما ذكرناه فيما سلف .
 فإن حكم الشرط فيه حكم الوقت . وإنه وإن كان نقيضا فلايس يمكننا أن نستعمله
 على بصيرة . لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان ، أعنى القسم الذى
 ١٥ يقال فيه : كل ب آ ، ما دام موصوفا بأنه آ ، وكذلك نقيضه ، وهو أنه ليس

(٢) واللفظ : فاللفظ سا ، ع ، ي . (٤) وليس : فليس ع . (٥) التثليث :
 السلب ع || فكان : وكان ع ، عا ، ه ، ي . (٦) كل (الأولى) : إن كان من || دائما . . .
 ب آ : ساقطة من سا || أعنى دائما : أى دائما سا ، ي . (٦ - ٧) دائما ثم قيل . . .
 إطلاقه : ساقطة من ع ، عا ، ي . (٧) وكان : أو كان ه . || أن كل ب آ : ساقطة من
 ع ، عا ، ي . (٨ - ٩) أوقيل . . . متناقضا : ساقطة من د ، ن (١٠) المعنيين :
 الوضعين س . (١١) تساعد : لساعد سا . (١٢) بأنه : ساقطة من سا .
 (١٣) الضلال : الزلل ع || أيضا : ساقطة من ه || ذكرناه : ذكرنا م . (١٤) وإن :
 إذا م . (١٦) بأنه آ : فى الوقت ي || وكذلك : كذلك سا .

كل ب آ في الوقت الذي هو آ ، فإن هذا السالب لا يصدق البتة . ولا يكون لهذا الاعتبار في الإطلاق فائدة إلا أن يصرح بالضرورة ، فتقلب القضية عن حالها ، وتصير كأنه يقول : كل ما يوصف بأنه ب ، فإنه بالضرورة ودائماً ما دام ذاته موجودة يوصف بأنه آ ، ما دام ألفا ، ويكون الألف ليس هو المحمول بل جزءاً من المحمول . ويكون المحمول هو أنه ما دام ألفا فهو آ . وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة ؛ بل هو ضروري له . فكذلك في الجانب الآخر إذا اعتبرت هذا انقلبت القضية في الموجبة والسالبة ضرورية ؛ بل يجب أن يلتفت في المطلقات إما إلى الوجود فقط ، وإما إلى أن الوجود غير دائم . وأما أنه مع أي شرط يجب ، فهو أمر يلحق المطلق بالضرورة ، ويغير المحمول عن كونه محمولاً إلى كونه جزءاً محمول . وإذا كان كذلك فيجب أن يكون المطلق إما أن يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه إلى الدوام وغير الدوام ، أو الوجود ملتفتاً فيه إلى غير الدوام فقط حتى تدخله الأقسام . ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التي يجب معها الوجود ، وهي الشرائط التي تعين الوجود في وقت الوجود وتوجبه . وقد علمت أن نفس قولك : إن هذا موجود وليس دائماً ، غير قولك : إنه موجود وجب وجوده لوجود كذا ، وإن ترافقاً في وقت ؛ وإذا لم تدخل الشرائط الموجبة للوجود في الإيجاب ، فيجب أن لا تدخل في السلب المناقض .

- (١) ولا : فلا سا . (٢) لهذا : بهذا ع || بالضرورة : بالصورة ع . (٣) ودائماً : دائماً ع . (٤) موجودة : مجرداً سا ، ع ، هـ ؛ موجود ع || ألفا ويكون : ساقطة من ص . (٥) أنه : ساقطة من سا . (٦) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ي . (٧) اعتبرت : اعتبر ع || الموجبة : الموجب ب || والسالبة : ساقطة من ب ، س ، ع ، عا ، ي . (٨) فقط : ساقطة من ع ، ي || فقط وإما : فقط إما ي || وإما إلى : وإما د . (٩) محمولاً : ساقطة من س || إلى كونه : ساقطة من س || وإذا : وإما إذا عا ، هـ . (١٠) أو الوجود : والوجود د (١١-١٢) إلى الدوام . . . فيه : ساقطة من ع ، ي . (١٣-١٤) في وقت الوجود : ساقطة من د . (١٥) ترافقاً : توافقتاً ؛ توافقتاً ، ن ، ي . (١٦) المناقض : الناقض ع .

- نعم إذا كان شيء يوافق الضرورة وليس نفس الضرورة كالتقسيم الثاني من الأقسام الثلاثة ، كقولك : كل ب آ ، أى كل ب فإنه يكون آ عندما يكون ب .
- ثم نقول : ليس كل ب آ ، إذ قد يكون ب ، ولا يكون آ . ففى مثل هذا يتميز التناقض ، ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه ، وإن لم يصرح . فلو كان قولنا :
- كل ب آ ، المطلقة ، إما أن تكون عامة تعم الضرورى الدائم ، والذي هو ضرورى
- ما دام الشيء موصوفا بأنه ب ، ولا شيئا آخر ، أو كانت المطلقة ما تكون بشرط ، ما دام الشيء موصوفا بأنه ب فقط ، لا ما دام موجود الذات . حتى يكون قولنا : كل ب آ دائما ، ما دام ذاته موجودا ، بل عند وقت ما هو ب .
- ويلتفت إلى أنه ليس دائما ما دام ذاته موجودا ، ولا يلتفت إلى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا . فإنه وإن كان لاشترط لتصديره ضروريا إلا ذلك الشرط مثلا ، فقد علمت أن بين اعتبار كونه غير دائم ، وكونه لازما بشرط فرق ، وأن الالتفاتين والاعتبارين مختلفان ، لكان إذا قيل بعد هذه الشروط : إنه ليس كل ب آ ، أى قد يكون الشيء ب وليس آ من غير التفات أيضا إلى شرط سيكون مناقضه وإنما كان يكون هذا لو أنا إذا رفعنا الثالث الذى لا فائدة فيه لم يبق إلا هذان القسمان ، فكان المطلق إما الأمر الذى يعمهما
- أو الثانى منهما . لكن ليس الأمر كذلك . فإن الأقسام كما علمت كثيرة ، وصاحب التعليم الأول مثل فى المطلقات بمثل قوله : كل فرس نائم ، وكل فرس

(١) يوافق : يوافق ع || كالتقسيم : وكالتقسيم س . (٥) كل : ساقطة من د || الدائم : والدائم سا .
 (٦) أو كانت : وكانت د ، ن ؛ ولو كانت سا (٨) قولنا : ساقطة من س ، سا ، ه ، ن ؛
 || موجودا : موجودة د ، ع ، ن . (٩) موجودا : موجودة د ، ن ؛ موجود ه .
 (١٠) لتصديره : لتصديره د ، سا ، ع ، م ، ن ، ن ؛ (١١) مثلا : ساقطة من د || فقد : وقد د ، ع ،
 عا ، ن || فرق : فرقا د ، س ، ن . (١٢) مختلفان : ساقطة من ع || إنه : إذ ه (١٣) قد : ساقطة
 من ع ، ن || يكون : ساقطة من سا . (١٥) فكان : وكان د ، عا ، م ، ن ، ه || يعمهما :
 يعمها د ، ه . (١٦) الأقسام : أقسامه س .

- مستيقظ . فلا ينتفع بهما إذا صرفا إلى أحد الوجهين المشهورين . فيجب الآن أن نصطلح فنقول : إن كانت المطلقة يكون لها من المطلقة مناقض مستعمل ، فالمطلقة ليست إلا أحد هذين القسمين المذكورين الآن . ولنجعل جميع القضايا الكلية الموجبة التي قد يوجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه في زمان ما ، والمحمول مسلوب ما ، كاذبة ، حتى يكون قولنا : كل فرس مستيقظ ، كاذبا . ٥
- لأننا نرى فرسا نائما ، فيكون فرس ما ليس بمستيقظ . ولكن يبقى أن نعطي العلة في كون قولنا : فرس ما ليس بمستيقظ ، صادقا . وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا ؛ بل في وقت ما . وفي الإيجاب ، من شرط الصدق أن يكون الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا ، لا في وقت من أوقات كونه فرسا . فإن قال قائل : إن السبب فيه العموم ، فليس ذلك بحل للشك في الشخص . وذلك لأن قولنا : كل فرس ، يتناول عدد الأفراس ويعمها ، ليس عدد الأفراس وعدد الأوقات معا ؛ لأنه سور لموضوعات الفرس الكلي لاسور الأمرين جميعا ، أى أشخاص الأفراس وأشخاص الأزمنة . فإن اشترطنا في السلب أيضا ما نشترطه في الإيجاب ، فلم نعن أنه ليس بمستيقظ عندما هو نائم ؛ بل عنيينا أنه غير موصوف بالاستيقاظ ، لا ندرى متى عسرت المناقضة . ولكن كان المفهوم أشد مناسبة ١٥

- (١) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، عى || إلى : على ع ، عا ، هـ ، عى || أحد : + من سا .
 (٢) فقول : وقول د ، م ، ن . (٣) القسمين : الوجهين عى . (٤) الكلية : ساقطة من س . (٥) مسلوب ما : مسلوب ب ، د ، س ، ن ، هـ ، عى .
 (٦—٧) ولكن . . . بمستيقظ : ساقطة من ع . (٧) هذا : ساقطة من ع (٨) فى : وفى س ، ع ، عى . || أن يكون : أن لا يكون د ، ن ؛ + له س ، عا ، هـ (٩) الاستيقاظ : استيقاظ س . (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || للشك : للشك ع || فى الشخص : فى شخص هـ ؛ ساقطة من ع ، عا . (١٣) اشترطنا : اشترط ع || ما نشترطه : ما نشترطه س ، سا ، هـ .
 (١٤) عندما هو : غير د . (١٥) مناسبة : المناسبة ع .

- للقول . فإن هذا أولى بأن نفهمه من لفظ القول ، إذ كونه مستيقظا ، أعم من كونه مستيقظا في وقت بعينه ، أولا في وقت بعينه ، بل وقت كيف اتفق ، أودائما ؛ إذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما ، وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم ، وليس أيضا معنى أنه مستيقظ أنه مستيقظ عندما يتكلم ولا في آن بعينه ؛ إذ كل إنسان ليس حيوانا الآن . فإن استعملنا المطلق على هذا الوجه ، استعملناه من حيث يوجبه نفس الأمر . وإن استعملناه على الوجه الذي يوجد فيه للمطلق نقيض مطلق ، استعملناه بحسب اصطلاح يصطلح عليه فيما بيننا .
- على أنا لا نقول : ” كذا ” البتة ، ونعني ” كذا ” الذي يجب أن يعنى به ؛ بل إذا قلنا : ” كذا ” ، قلنا : وحين يعنى ” كذا ” المصطلح عليه . وأنت تعلم أن هذا حجر وتكلف . فإذا قلنا : كل ب آ ، فمضى إنما يكون نقيضه أن بالضرورة ليس كل ب آ ، أعنى النقيض الذي يمكننا استعماله ، وتدل عليه ألفاظنا التي ننطق بها ، ولا يمكننا أن ننطق إلا بها . لكنه ليس يلزم إذا قلنا : كل ب آ ، وكذب أن يصدق لا محالة بالضرورة ” ليس كل ب آ ” ؛ فإنه قد يكذب ذلك لصديق قولنا : بعض ب يمكن بالإمكان الخاص أن لا يكون آ البتة في وقت ١٥ من الأوقات . وهذا القول لا يتنافى كذب قولنا : كل ب آ . فإذا المناقض هو الأمر الجامع لها ، وهو أنه يمكن أن لا يكون كل آ وبعض ب البتة ألفا

(١) قهقهه : يفهم سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٢ — ١) أعم من كونه مستيقظا : ساقطة من ع . (٦) بعينه : + ولا آن لا بعينه ع ؛ + ولا في آن لا بعينه عا || استعملنا : استعمالها م . (٧) من : ومن سا . (٩) لا قول : قول س . (٩ — ١٠) إذا قلنا : + كل د . (١١) فإذا عا || فإذا قلنا : فإذا سا . (١٢) التي : التي سا ، هـ . (١٤) وكذب : فإنه يكذب ع ؛ أو كذب م || ليس : وليس م (١٥) قولنا : ساقطة من م || بالإمكان : الإمكان ب ، د ، م سا ، عا ، م ، ن ، ي || آ : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي .

بالإمكان العام . فإنك تعلم أنا إذا قلنا : كل ب آ على الإطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة ، وصدق ، كذب هذا ، لأنك إذا قلت : يمكن أن لا يكون بعض ب آ البتة بالإمكان العام ، وكذب ، صدق ، بل وجب أن يكون كل ب آ ، إما بالضرورة أو إطلاق غير ضرورى . لكن قولنا : يمكن أن لا يكون بعض ب آ البتة ، بالمعنى العام ، هو مثل قولنا : ليس بالضرورة بعض ب آ وقتا ما ، وليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك أن يكون نقيض غيرها ، فإن زيادتنا في مقدمة البتة وفي أخرى وقتا ما غيرت الأحوال . وأما إذا أخذ المطلق بالمعنى الأخص ، فإن السالبة والموجبة الضروريتين جميعا إذا صدقا ، كذب ذلك . وكذلك يكذب إن صدق الممكن بالمعنى الأخير الذى هو : أن يجوز وجود الشيء الموضوع وعدمه ، ولا يعرض له المحمول الجائز العروض أصلا . مثاله أنك إذا قلت : كل ب آ أى وقتا وحالا لا دائما ، فإن كان السلب يجب دائما أو الإيجاب يجب دائما ، أو يتفق في البعض أن يوجد ويعدم ، ولا يعرض له آ البتة ، كذب في جميع ذلك أن كل ب آ ، ولم يجب أن يصدق شيء من ذلك بعينه .

وليس يمكنك أن تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه ، فإن السلب لا يدخل فيه الإيجاب . ولا تجد أيضا إيجابا يقابل ذلك ، لأن الإيجاب لا يكون مناقضا للإيجاب . والسلبان يعمهما شيء واحد . فعسى أنك تحتال فتريد في السلب

- (١) بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ب آ : ب ع ، عا .
 (٢) لأنك : أنك ع ، وأنت عا ، بل ي . (٣) ب آ : آ عا . (٤) بالضرورة : بضرورة سا ، هـ ، بضرورة ع ، عا . (٥) الضرورية : الضرورة ع || ذلك : + من هـ ||
 نقيض غيرها : غيرها في نقيض سا . (٦ — ٧) فإن زيادتنا في : ساقطة من سا . (٨) جميعا : كلاهما س . (٩) ب آ : آ ب س || فإن : وإن ع ، عا || أو الإيجاب : والإيجاب ع .
 (١٠) آ : ساقطة من سا . (١١) والسلبان . . . واحد : ساقطة من عا || يعمهما : + جميعا هـ || أنك : أن د .

- فتقول ليس كل بـ آ ، وقتا بعينه لا دائما ؛ بل إما بعضه دائما أو بعضه لا البته . فتقول الآن : إن المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكافية ، كقولنا : كل بـ آ ، يخرج عنها شيان : أحدهما بالضرورة بعض بـ ليس آ ، والثاني اتفاقا بعض بـ ليس آ البته . فإنه إذا كان الإيجاب دائما أو وقتا ما لا محالة فذلك داخل في المطلق العام ، فيجب أن يكون البعض مسلوبا عنه دائما . وساب آ عن ٥ البعض دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب أن يكون ضروريا ؛ بل يجوز أن يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده ؛ بل الدائم السلب أو الإيجاب الضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع ، لا بحسب شخص ما . فإن المسلوب عن شخص ما ، دائما ، قد يكون غير الضروري . فإذا هذا النقيض أيضا ، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق ؛ ١٠ إذ قد يشمل على الضروري وغير الضروري . فاما إن كان المطلق مأخوذا بحسب المعنى الخاص ، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق ، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق . فإن ساب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق ، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب ، وسلب الإمكان غير إمكان السلب . فيجوز أن يكون المطلق الموجب إنما هو كاذب ، لا لإيجابه ، بل لإطلاقه ، ١٥ إذ هو ضروري الإيجاب . فهذا يجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق ضرورة السلب . ويجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق إمكان سلب دائم في البعض .

بـ آ : آ بـ ع ، هـ . (٢) العام : النامى هـ . (٥) آ : ساقطة من م .
 (٦ - ٧) ضروريا . . . يكون : ساقطة من ع . (٨) أو الإيجاب : والإيجاب ع ||
 ما كان : ما دام ع . (١٠) وهو : هـ || مطلق : المطلق م . (١١) مأخوذا :
 ساقطة من د . (١٢) فنقيضة سلب ذلك : فنقيضة ذلك د (١٢ - ١٣) سلب الإطلاق الخاص لا :
 ساقطة من د . (١٦) يجوز : ويجوز بـ د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
 (١٦ - ١٧) لأن الحق ضرورة . . . كاذبا : ساقطة من ي .

وجميع هذا يشترك في سلب إطلاق الإيجاب ، وإن لم يشترك في سلب مطلق الإيجاب ، فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب بالإطلاق آ ، بل هو بالضرورة موجب في البعض أو دائم السلب عن البعض . وهذا ليس سلبا مطلقا ؛ بل سلب الإطلاق . وإن كانت الكمية سالبة مطلقة عامة فقابلها أيضا جزئية موجبة دائمة الإيجاب في البعض على الوجه الذي يعم النحويين المذكورين . وأما إن كانت مطلقة خاصة فقابلها أحد الأمور الثلاثة : إما ضرورة السلب في البعض ، أو ضرورة الإيجاب ، أو إيجاب دائم في البعض غير ضروري . وهذه الثلاثة لسنا نجد لها إيجابا واحدا تشترك فيه ، كما كان يوجد هناك سلب واحد مشترك فيه . وأما الجزئية الموجبة كقولنا : بعض ب آ على الإطلاق العام فيشكل الأمر فيها . هل يقابلها الضروري والإمكان معا . فإنه يشبه أن لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما . فإن كان لا يصح ، فيكون بعض الأشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها ، فيدخل في المطلق ولا يناقضه ، ويبقى الضروري هو الذي يقابله . وإن صح السلب ، فيكون الدائم حينئذ يقابله ، ويكون الدائم غير الضروري ، ويكون الضروري ما لطبيعته يستحق أن يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه ، والدائم ما يكون لطبيعته أو اتفاقا . وليس على المنطقي أن يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي . فلنأخذ أن مقابلة السلب الدائم ، حتى إن كان لا دائم إلا ضروريا ، فذاك ، وإن كان دائم غيره فقد أتى بالنقيض والممكن . فإنه يشبه أن لا يشكل

(١) إطلاق : الإطلاق م (٢) حينئذ : ساقطة من سا . (٤) الإطلاق : ساقطة من ع .
 (٥) وأما إن : وإن ع (٦) كانت : + سالبة ع ، عا ، هـ ، ي || يقابلها : فقابلها سا ؛ يقابلها ع .
 (١٠) هل : بل ع . (١٢) يوجد : ساقطة من ع || الممكن : لكل شخص دائما ع ||
 (١٣) هو : وهو ع ، عا ، هـ ، ي || وإن : فإن ع ، عا .
 (١٦) أو اتفاقا : واتفاق ع . (١٨) فذاك : فذلك د ، سا ، ع ، هـ ، ي .

- أنه لا يتفق وجوده لكل شخص دائماً ، كما كان يشكل مدمه . فإن العدم كأنه أليق بالمكن ، فيكون النقيض ههنا الدائم . فتقيض قولنا : بعض ب آ ، ليس شئ من ب آ ، البتة . ونقيض قولنا : ليس كل ب آ ، أن كل ب آ دائماً ، على أن يفهم من الدائم ما فهمت . فإن كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب أن يكون مقابلهما شئ بعينه ؛ بل كان الضروري الموافق في الكيف ٥ والدائم المخالف في الكيف ، بعد أن يخالف في الكم ، داخلين في تقيضه . وأما قولنا : كل ب آ بالضرورة ، فتقيضه ليس بالضرورة كل ب آ . وإن وجد أو جوز أن يكون كل ب آ دائماً ويلزمه ، يمكن بالمعنى الأعم أن لا يكون كل ب آ . وقولنا : بالضرورة لا شئ من ب آ ، فإن تقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شئ من ب آ ، إما بالإمكان أو بضرورة الإيجاب ، فإن ذلك ١٠ بالحقيقة إيجاب . ويدخل في قولنا : يمكن أن يكون بعض ب آ ، الإمكان الأعم ، وقولنا : بالضرورة بعض ب آ ، تقيضه : ليس بالضرورة ولا شئ من ب آ ، ويلزمه يمكن أن لا يكون شئ من ب آ ، الإمكان العام . وقولنا : بالضرورة ليس كل ب آ ، فإن تقيضه بالحقيقة أنه ليس بالضرورة ليس كل ب آ ، ويلزمه يمكن أن يكون كل ب آ ، الإمكان العام . ١٥

وأما في باب الإمكان ، فإننا إذا قلنا : يمكن أن يكون كل ب آ ، فتقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب آ ، بل يجب أو يمتنع أن يكون مطلقاً على حسب

(٣) أن : + ليس ع . (٦) والدائم : أو الدائم ع . (٨) وجد أو جوز : حدًا ويجوز ع || كل : ساقطة من ع . || يمكن : يمكن س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ؛ ويمكن ي . (١٠) إما بالإمكان : بل إما بالإمكان د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١١) الإمكان : بالإمكان ع . (١٣) العام : الأعم ه . (١٧) أو يمتنع أن يكون : أو يمتنع أو يكون د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

أحوال الممكن ، ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب آ على ما ظن . فإن ذلك
 في سلب الممكن الأعم . وقولنا : يمكن أن لا يكون شئ من ب آ ، نقيضه :
 ليس يمكن أن لا يكون كل ب آ ؛ بل يجب أو تمتنع أو بالإطلاق على حسب
 أحوال الممكن . ولا يلزم شئ بعينه إيجابا في البعض ، ولا يوجد لأصناف
 ما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شئ واحد يعمها ، وعلى هذا ففس
 في الجزئيتين .

(٣) ليس يمكن أن لا يكون كل : ليس يمكن أن لا يكون شئ . ن كل ه . (٣) بالإطلاق :
 لإطلاق د ؛ مطلقا (٤) يلزم : يلزمه سا ، ي || لأصناف : أصناف ه .

[الفصل السادس]

(هـ) فصل

في حد القياس المطلق العام

- قد عرفت إذن المقدمة والمقول على الكل إيجاباً وسلباً ، والجهات والتناقض فيها .
- وكما أن القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك ، فكذلك
- المقدمة من حيث هي مقدمة ؛ بل إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك
- بفروق أخرى بعد كونها مقدمة . فالبرهانية تكون أحد جزئي التناقض ليس أيهما اتفق ؛
- بل الحق منهما ، مثل الأولية أو المحسوسة ، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة
- أوشى آخر إن كان يجرى مجرى ذلك . وهذه لا تكون إلا واحدة . وأما الجدلية
- فإنها تكون للجيب ما هو مشهور ومجود . ووربما كان المتقابلان معاً مشهورين ، فكان
- كل واحد منهما بالقوة للجيب مقدمة جدلية . فكان القياس إذا أراد أن ينصر
- وضعا وانتفع بأحد المتقابلين استعماله ، ثم إذا أراد أن ينصر مقابله وانتفع
- بالمقابل الثاني أخذه واستعمله . وأما بحسب وضع واحد فيتعين له مشهور واحد .

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ؛ فصل ٦ هـ (٣) القياس :
ساقطة من ي || العام : ساقطة من س . (٤) والمقول : والمحمول سا ، عا ، هـ || وسلباً : أو سلباً ، عا ، هـ
(٥) القياس : + قول عا . (٧) أحد : إحدى د ، ن ، ي . (٨) منها : منها س ||
أو المحسوسة : والمحسوسة ع ، ن ، هـ ، ي || والمستندة : أو المستندة د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ .
(٩) أوشى : ساقطة من م || يجرى : ساقطة من عا ، هـ || يجرى : ساقطة من س .
(١٠) فكان : وكان س ، عا ، هـ . (١١) القياس : القياس ب ، د ، ن (١٢) وانتفع :
+ به س ، م || استعماله : ليستعمله س ؛ استعماله ع || ثم : ساقطة من ع || إذا : ساقطة
من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

واما السائل فإنما ينتفع بما يتسلمه من المحجب ، ولا يتعين ما يتسلمه من المحجب .
 وربما بدأ فاستعمل مشهورا ، وإن لم يتسلم من المحجب . وكان حينئذ حكم
 المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمحجب ، في أنه ينتفع بالطرفين جميعا .
 وأما الذى يكتسبه بالتسلم ففي أكثر الأمر إنما ينتفع بأحد النقيضين بعينه إذا
 ٥ نحنا نحو إنتاج مقابل ما ينصره المحجب على الاستقامة . وقد ينتفع بالثاني فى إنتاج
 خلف عليه . وربما أمكن أن ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المحجب ، وذلك
 لأنه لو كان مثلا ينتج : أن كل إنسان حيوان ، من تسليمه : أن كل إنسان
 حساس ، وكل حساس حيوان ، ثم سلم له : أن كل إنسان عديم الحس ، وسلم
 أيضا : وكل عديم الحس حيوان ، أمكنه أن ينتج ذلك بعينه .

١٠ فالمقدمة البرهانية تخالف الجدلية بأنها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون
 الأخرى ، وأن نقيضها لا يكون مقدمة لقياس برهاني البتة ينتج ما أنتجه الأول
 بعينه ولا لنتيجة أخرى ، كما كان المحمودان المتقابلان يكونان مقدمتين للقياس
 الجدلى ؛ إذ كان أى طرفي النقيض تسلمه ، مقدمة للقياس الجدلى . لأن البرهانية
 لاتصير برهانية البتة بسبب التسليم أو المنع فإنها لا يُلْتَفَت فيها إلى التسليم البتة .
 ١٥ وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة . فإن كونها مقدمة غير

(١) ولا يتعين : ولا يتغير د ، ن . (٢) وربما : + انتفع س || بدأ : ابتداء س ؛ أخذ س ؛
 ابتدأ ع ، ع ، ه ، س ، ي (٤) بالتسلم : بالتسليم د ، س ، ع ، ن || إنما : فإنما س .
 (٥) بالثاني : فى الثاني س ، ي . (٦) أمكن : أمل ع . (٧) تسليمه : تسلمه ب ،
 د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ي . (٩) وكل : أو كل د ؛ أن كل س ، س ، ه .
 (١٠) بأنها : أنها ب د ، س ، ع ، م ، ن ، ي . (١١) برهاني : برهان ع || أنتجه :
 ينتجه ع || الأول : الأولى س ، س ، ع ، ه ، ي (١٢) يكونان : فيكونان س ، س ، ع ، ع ، ه ، ي .
 (١٣) إذ كان : وكان س ، ع ، ه || أى : ساقطة من ي || إذ كان أى طرفي : ساقطة من ع
 || النقيض . . . الجدلى : ساقطة من ع || تسلمه : تسلم س ؛ سلم س ، ع ، ه .

- كونها مقدمة برهانية أو جدلية . وإنما هي جزء القياس المطلق من حيث هي مقدمة ، لامن حيث هي مقدمة برهانية أو جدلية . فالنظر في صورة القياس والمقدمة مما يجب أن يقدم على النظر في مادتهما . وإذا النظر في الشيء يتبع النظر فيما يشبهه ، وليس به أو يرجع إليه في قوته . وليس أن نعلم الشيء نفسه يكون في صناعة ، وأن نعلم ما يشبهه يكون في صناعة أخرى . فالأمور التي تحكى القياس ، ٥ لأجل الصورة للأجل المادة ، ويرجع إليها من جهة الصورة ، وأنحاء الغلط الذي يقع في القياس من جهة الصورة . والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها أن تذكر في هذا الفن . فخرى أن تتكلم في هذا الفن في الاستقراء ، والمثال ، والضمير ، من جهة الصورة ؛ وتتكلم أيضا في تركيب القياس ، وتحليله ، وفي الأمور التي تشبه القياسات ، وفي البيان الدوري ، وعكس القياس ، وانعكاس ١٠ القياس بسبب النتيجة ، وارتداد الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف . فيتبين من حال النظر في كل باب منها أنه نظر في أمر يتعلق بصورة القياس . فإذا استتممتنا الكلام في ذلك ، انتقلنا إلى بيان أحوال مادة مادة . وأما الحدود فإنها الأجزاء الذاتية للمقدمات إذا حل عنها الجزء الرابط ، فيبقى في العمليات الشيء الذي هو الموضوع ، والشيء الذي هو المحمول . وأما السور والجهة ١٥

(١) أوجدلية : وجدلية ع ، هـ || وإنما هي جزء : وإنما جزءى || جزء : + من ع ، هـ . (١-٢) وإنما . . . أوجدلية : ساقطة من د ، ن || من حيث هي مقدمة : ساقطة من ع . (٣) بما : ماد || مادتهما : مادتها هـ || الشيء : شيء س ، عا ، هـ || يتبع : يتبعه ع ، عا ، ي (٤) وليس (الأولى) : لوليس ع || في : ساقطة من ب ، م . (٥) في (الأولى) : ساقطة من م || وأن نعلم : وإن لم نعلم عا || يشبهه : أشبهه عا || وأن . . . صناعة : ساقطة من ع || فالأمور : والأمورد . (٦) ويرجع : فيرجع سا || إليها : إليه ب ، د ، ن ، هـ ، ي || الذي : التي سا ، عا ، ي . (٧) الصورة (الثانية) : ساقطة من ن . (٨) حقها : حق ع ، عا . (١٠) وفي البيان : والبيان س ، سا ؛ وفي المثال ع . (١١) والمستقيم : ساقطة من م . (١٢) يتعلق : متعلق س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ي . (١٣) بيان : ساقطة من سا || وأما : فأما ع . (١٤) إذا : وإذا ع || فيبقى : فيبقى م ؛ ساقطة من سا .

فدواخل . وأما الرابطة فذاتية للمقدمة حتى تكون مقدمة ، ولكنها تبطل عند الانحلال ، ولا يكون ماتحل إليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال ، فلا يكون حدا للنحل ، فإن الحد هو ماتحل إليه المقدمة . وفي الشرطيات إذا أسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التي بها الارتباط بقي المقدمة والتالي . وصميت هذه حدودا لأنها أطراف للنسبة تشبها بالحدود التي في نسب الرياضيين .

٥

وأما القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوع بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار . فالقول ههنا كالجنس للقياس . فينبغي أن ينظر أنه جنس للقياس المعقول المتصور في النفس ، أو جنس للقياس المقول . فنقول : إن القياس يقال بالانشابه على الشئين ، فيقال قياس للأفكار المؤلفة تأليفا ما في النفس فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر ، ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها ، وليس من حيث هو قول مسموع فقط ، فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتة . فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب أن يتبعه لفظ آخر أولا يتبعه ، ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، على أن يكون قولاً مسموعاً هذا السماع ؛ بل

١٠

١٥

(١) ولكنها : ولكن سا . (٢) المقدمة : مقدمة س ، عا . (٣-٢) المقدمة ما يبطل . . . إليه : ساقطة من ع || ما يبطل . . . فإن : ساقطة من س ، سا ، عا ، ن ، ه . (٣) الحد : والحد ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || المقدمة : مقدمة ع . (٤) العناد : ساقطة من س . (٦) قول ما إذا : قول إذا عا ، ه . (٨) ههنا كالجنس : بكنس ع || للقياس : القياس ع || فينبغي : وينبغي ع || أنه : إليه س || أنه جنس للقياس المعقول المتصور : في جنس القياس المتصور ع . (٩) للقياس : القياس ع . (١٠) الشئين : شئين س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ع . (١١) في النفس : ساقطة من ع || بشيء : لشيء س ، سا ، عا ، ه ، ع || للقول : + الآخر عا . (١٢) هو : ساقطة من ع . (١٥) هذا : عند د .

- لأنه قول مسموع فقط على الإطلاق غير مخصص بلغة دون لغة . فإنه لا يصح أن يكون اللازم أو الملزوم ما تدل به لغة دون لغة ؛ بل على الإطلاق أى لغة كانت . ومعنى اللازم أن يكون ذلك اللفظ يجب الإقرار بمعناه . وكما أن القياس يقال على هذين ، فالقول الذى هو كالجنس للقياس يقال على هذين . فالقياس المسموع على الوجه الذى قلناه ، جنسه القول المسموع ، والقياس المعقول جنسه القول ٥ بمعنى المعقول . لكن القياس المعقول قد يكفينا وحده فى تحصيل الغرض الذى فى القياس ، إذا كان المطلوب برهانيا . وأما فى الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر ، فإن القياس المسموع لا يستغنى عنه فى إفادة الغرض الذى فى كل واحد منها ، وكذا فى الامتحانات التى تستعمل ، وسندكرها فى مواضعها . فهذا معنى القول المأخوذ فى جنس القياس .
- ١٠

- وأما قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، يعنى : إذا سلمت الأشياء التى فيه ، وليس يعنى : أن تكون بنفسها مسلمة ؛ بل وإن كانت عندك منكزة أو فى نفس الأمور ، لكنها إذا سلمتها لزم عنها غيرها . وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس الخلف . فإن القياس الجدلي إنما لا يوجب الحق حيث لا يوجب ، لأن مقدماته تكون فى نفسها غير حق ، لكنها مع ذلك إذا سلمت يلزم عنها ما يلزم . والسوفسطائي الذى فيه اشتراك الاسم فإنه
- ١٥

(٢) أو الملزوم : والملزوم ع ؛ له الملزوم د ، ن || ما تدل به لغة دون لغة : وما يدل عليه فى لغة قوم ع || به : عليه ه ، ي || بل : ساقطة من سا . (٣) يقال : يطلق س ؛ عال ع . (٤) يقال : ساقطة من ع . (٥) قلناه : قلنان || القول المسموع : ساقطة من ه || القول . . . جنسه : ساقطة من ي (٦) بمعنى المعقول : لمعنى القول س . (٨) واحد : ساقطة من ن . (٩) منها : منها د ، سا || وكذا : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي . (١٠) فـ : ساقطة من د ، ن || جنس : جنس ع . (١٣) الأمور : الأمر س ، ح || لكنها : ولكنها ع || غيرها : غير هذا ع || يعم : + فى س . (١٥) مقدماته : + قدع || تكون : ساقطة من عا || حق : حقه س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي . (١٦) فيه : فى ع .

- يؤهم مع ذلك تصورا لذلك الاسم على أنه معنى ، فإذا سلم ما فيه على الوجه الذى يأخذه السوفسطائى لزمته النتيجة . مثال ذلك : إذا قال السوفسطائى : الماء له عين ، وكل ما له عين فإنه يبصر ، فالماء يبصر . فإن هذه المقدمات إذا سلمتها على نحو ما أخذها ، لزم المطلوب بها ، إذ لا يخلو حينئذ من وجهين : إما أن يعنى بقوله : إن الماء له عين ، عين ينبوع ، أو عين الحدقة ؛ أو يعنى بقوله : إن له عينا ، أن له شيئا يسمى عينا . فإذا سلمت المقدمات على أى الوجه كان ، حتى كان كأنك تقول : إن الماء له عين ينبوع ، وكل ما له عين ينبوع فإنه يبصر ، أو الماء له عين حدقة ، وكل ما له عين حدقة فهو يبصر ، أو الماء له " ما يسمى عينا " ، وكل ما له " ما يسمى عينا " فهو يبصر . فإنك إذا سلمت هذه ، وإن كانت كاذبة ، لزمته النتيجة . فأما إن تخالفت فى التسليم ، لم يكن ما نقوله قياسا ؛ أعنى إذا لم يكن الأوسط عينا بمعنى واحد ، لم يكن ما قاله قياسا البتة ، وإن سلمتها ، لأنها لا يلزم من تسليمها — والأوسط مختلف — شئ . وأمثال هذه القرائن الغير المنتجة ، فإنها ليست بقياسات سوفسطائية ، بل هى قياسات سوفسطائية . ومعنى هذا أنها ليست فى أنفسها قياسات ، ثم تنسب إلى السوفسطائى ، أى ليس إذا سلم ما فيها — وإن كان على سبيل الغلط — يلزم عنها المطلوب . كما أن أشياء فى أنفسها قياسات ثم تنسب إلى الجدلين ، فيكون كونها

(١) يؤهم : ساقطة من ع . (٢) يأخذه : أخذته || السوفسطائى : السوفسطائية ع .
 (٣) وكل ما : وكلاب ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) حينئذ من وجهين : ساقطة من س ، عا . (٥) عين عين : عين س . (٦) سلمت : + هذه سا || أى : ساقطة من عا .
 (٧) فإنه : فهو س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي . (٨) له . . . الماء : ساقطة من د .
 (٩) تخالفت : تخالف د . (١٠) بمعنى : لمعنى س . (١١) القرائن : والقرائن س ، ه ||
 الغير المنتجة : غير منتجة ع || بقياسات : ساقطة من سا . (١٢) بل . . .
 سوفسطائية : ساقطة من ع . (١٣) ليس : ليست س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي .
 (١٤) أنفسها : نفسها ع .

- سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات . ومن شرطها أنك إذا سلمت ما قيل فيها ، لزم عنها غيرها . فأما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة ، حتى تخصص بأنها قياسات سوفسطائية ، لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما نقول : إن هذا إنسان مائت ، ونقول : هذه فضة زيف ، ويعنى بها أنها أشياء شُبهت بالقياسات ، فيقال لها قياسات مشبهة مجازا واستعارة ، كما يقال : حيوان مصوّر وإنسان مصنوع .

- والنظر في معرفة كل شئ هو على وجهين : أحدهما في أن نعرفه ، والثاني أن نعرف ما يشبهه ، وليس هو . فالنظر في كلا وجهي القياس السوفسطائي نظر منطقي . وأما القياس الشعري فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق ، بل التخيل ، فإنه يرى أنه يوقع التصديق ، ولا يُعترف فيه من حيث هو شعرا أنه كذب ، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلمة . مثلا إذا قال : فلان قمر لأنه حسن ، فإنه يقيس هكذا : فلان وسيم ، وكل وسيم قمر ، ففلان قمر . فهذا القول أيضا إذا سلم ما فيه ، لزم عنه قول . لكن الشاعر ليس يريد في باطنه أن يعتقد هذا اللازم ، وإن كان يظهر أنه يريد من حيث هو شاعر ؛ بل قصده أن يُخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح ، كما إذا قال : إن الورد سرم

(٢) فيها : ساقطة من د ، ن . (٤) ونقول هذه : وهذه ع || فضة : فضية ع ، ي || زيف : + ونقول من قصد زيف ن . (٥) أشياء : ساقطة من ع || مشبهة : مشبه د ، س ، ساء ع ، ه ، ي || واستعارة : أو استعارة ه || كما : وكما س ، ه || يقال : نقول سا . (٦) مصوّر وإنسان : ساقطة من د . (٧) هو : ساقطة من ع . (٨) فالنظر : النظر ع ؛ والنظر ي || كلا : كل ه ؛ ساقطة من م . (١٠) التخيل : التحليل د ، ن || يرى أنه : يرى أن ع ، عا || يوقع : موقع سا ع ، ن || ولا يعترف : ولا يعرف سا ؛ لا يعرف ع . (١١) كذب : كيف كذب د || أنها : أنه ه . (١٢) وكل وسيم : ساقطة من ع || قمر (الثانية) : ساقطة من ه . (١٣) قول : + آخر عا . (١٤) لكن ع . (١٥) اللازم : الكلام ع || النفس للدوح : نفس الممدوح ع .

- بغل قائم في وسطه روث ، فكأنه يحاول أن يقول : فكل ما هو سُرم بغل بهذه الصفة فهو نجس قَدْرٌ . فإن قوله ، وإن كان قياسا ، أى إذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب ؛ فإنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأى بقوله ، بل يريد أن تنقرز النفس عن المقول فيه تخيلا . فقد بان أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، يشتمل على جميع هذه . وكما أن الحملى يسلم ، فكذلك الشرطى يسلم ؛ وكما أنه يكون قول مركب من حليات فيلزم عنه قول آخر ، فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر . فهذه أمور ستعلمها في مواضعها . فلم يحسن من ظن أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، إنما هي الأشياء الحلية دون الشرطية . وإنما قال : أشياء ، ولم يقل : شئ واحد ، فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب إلى النقيض وما أشبه ذلك . فإنك ستعلم أن القياس لا يصح أن يكون من حد واحد ، بل ولا من مقدمة واحدة ، بل إنما يكون من أقوال أكثر من واحدة ، إما اثنتان إذا كان القياس بسيطا ، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبا . ولما كان معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو : إذا سلمت فيه أشياء ، كانت الأشياء هي القضايا لا محالة ؛ لأن التسليم لا يقع إلا للقضايا .

ولا يجوز أن يقال : إن القياس قول إذا وضعت فيه مقدمات . ومن قال هذا فقد أخطأ في التحديد . وذلك لأنه يكون قد أخذ القياس في حد نفسه ،

(١) فكل : وكل س ، سا ، ع ، ها ، ه ، ي . (٢) عنها : عنه س ، سا ، ع ، ه ، ي || فإنه : لكنه د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي || بقوله : بقول ع . (٣) فكذلك : فهكذا س ، ه ؛ وكذلك سا ، ي . (٤) فهذه : وهذه س ، ع ، ه || أمور : ساقطة من د ، ن ، ي . (٥) ستعلمها : يستدلها ب ، ع ، ها ، م . (٦) وإنما : وإنما ع . (٧) من : ساقطة من م . (٨) بل (الأولى) : ساقطة من س ، ع || من مقدمة : في مقدمة ها || واحدة : ساقطة من ع . (٩) إن : إذا سا . (١٠) قوله : قولنا سا || فيه (الأولى) : ساقطة من د ، ن || هو : ساقطة من ه . (١١) للقضايا : بالقضايا د . (١٢) وذلك لأنه : كأنه قد ن .

- لأن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هي جزء قياس ، فكأنه يقول : إن القياس قول
إذا وضع فيه قضايا هي أجزاء قياس . ويعرض ما عرض لبعض منغليهم في أمر
الجنس والنوع . لكن يجب أن يؤخذ في حده قضايا أو أشياء من غير أن توجد
مقدمة . ومعنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت ما فيه من
الأشياء التي هي القضايا . وليس معنى هذا أن يكون القياس شيئاً، وما يوضع فيه
شيئاً خارجاً عنه ؛ بل ما يوضع فيه ، هو ما يلتزم منه القياس ، فهو منه على أنه جزء
له منه يلتزم . وليس معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت
أشياء ، مما فيه ، بل معنى ذلك : إذا سلمت الأشياء التي فيه كلها ، التي منها
تأليفه . وقولنا : لزم من تلك الأشياء الموضوعة ، معناه : من تلك الأشياء
الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه . وذلك لأن اللازم ليس عن
تلك المقدمات التي هي مادة التأليف كيف كانت ؛ بل منها ومن التأليف فيها
وهو نحو كونها في ذلك القول . فيكون كأنه قال : لزم من تلك الأشياء الموضوعة
فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها . وقوله : بذاتها ، أي أن تلك الموضوعات
لا يحتاج في أن يلزم عنها ما يلزم إلى أن يقتدر بها شيء يتم بذلك لزوم ما يلزم
عنها سواء كان معقولاً أو مزمحاً به . فإنك إذا قلت : ج مساو لب ، وب مساو
لد ، فج مساو لد . إنما يكون تم لك هذا بأن استشعرت أن ج مساو لمساوي د ،
ومساويات المساويات مساوية . فليس هذا القول قياساً على وجهه . ومثل

(١) فكأنه : وكأنه ع . (٢) فيه : فيها س || قياس : ساقطة من ه . (٦) شيء :
شيئاً د ، ع ، ن ، ه ، س || خارجاً : خارج س || هو : ساقطة من ي . (٧) منه : ساقطة من سا .
(١٠) من فيه : ساقطة من سا || فيه (الثانية) : ساقطة من ع || لأن : أن س ، سا ، ع
ها ، ه ، س || اللازم : الزوم د ، ن || دن : غريب ، م . (١١) تلك : ساقطة من د .
(١٢) القول : المقول س ، ع ، ع ، ه . (١٣) أن : ساقطة من س ، ع ، ه ، م .
(١٤) عنها : ساقطة من د || ما يلزم (الأولى) : ساقطة من د || أن (الثانية) : ساقطة من ه || يقتدر :
يقرن د ، سا ، ع . (١٦) لك : لكن ع . (١٧) مساوية : مساويات ع ؛ مساويات ه .

قول القائل : فلان يطوف في الليل فهو متلخص . فإن هذا القول ليس قياساً بالفعل ، ولا يلزم عنه كونه متلخصاً بذاته ، بل بتسلم شيء آخر معه ، وهو أن يسلم أن كل طائف في الليل متلخص . وكقول القائل : حفظ السنة ، ضد إهمال أمر السنة ، لكن حفظ السنة ليس شراً ، وإهمالها شر ، فإذا حفظ السنة خير . فإن هذا لا يلزم عن هذا القول ، ومما وضع فيه بذاته ، بل عن مقدمة ، محذوفة إن كل ما هو غير شر ويضاد الشر فهو خير .

وكن يقول : إنك تقول : إن النهار موجود ، لكن النهار موجود ، فأنت إذن صادق . فقد حذف ههنا ، وكل من يقول قولاً يكون عليه الوجود فهو صادق . وأشبه هذه كثيرة . واعلم أن معنى اللزوم هو أنك إذا سلمت تلك ، يجب أن تسلم هذا القول الآخر ، ليس أنه يجب أن يكون صادقاً ، ولا أن اللزوم يكون بينا بنفسه عنا . فإن قولنا : كذا يلزم عن كذا ، أعم من قولنا : كذا يبين اللزوم عن كذا . فكذلك هذا الحد يتناول القياسات البينة اللزوم ، وما ليس إلزامها ، يبين . وإذا قال : يلزم ، فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة ، وما أشبه ذلك . فإن تلك إذا سلمت مقدماتها ، لا يلزم منها شيء باضطرار . وقولنا : لا بالعرض ، نعى به أن لا يكون إنما لزم اللازم بسبب مقدمة أخرى

(١) في الليل : بالليل م ، ن || فهو : ساقطة من ع ، ي . (٢) ولا يلزم : فلا يلزم ي .
 || بتسلم : بتسلم د ، س ، ه . (٣) وكقول : وكقولك م || حفظ السنة : ساقطة من ه . (٤) أمر : ساقطة من م || فإذا : فإن سا . (٥) خير : شرم || القول : الآخر سا || وما : وبما س ، عا ، بجماع . (٦) الشر : السنة م . (١٠) الآخر : الأخير ، د ، م ، ن . (١١) فإن قولنا كذا : فإن قولنا م . (١٢) بين : وهو بين ه ، وبين ي || فكذلك : فذلك س ، سا ، عا ، ه ، ي || الحد : أبازه د . (١٣) يبين : بين ع ، ن ، ه || وإذا : فإذا ع || قال : قبل د ، ن . (١٤) باضطرار : بالاضطرار ، ن . (١٥) وقولنا : أو قولنا ه . || به : ساقطة من د ، ن ، ي || لزم : يلزم د ، ن || اللازم : ساقطة من ي .

- لم تورد ، ليس حالها حال المحذوف أصلا . فلا يدل الذى يحتاج أن تتم به المقدمات الموضوعة بأن يضاف إليها . فذلك قد أورد ما يفضل عنه ؛ بل هى مقدمة تركت هى وأخذ بدلها ما هو فى قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التى حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض ، لاعن ذاتها ؛ كمن يقول : الدليل على أن جزء الجوهر جوهر ، هو أن جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر ، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر ، فلاذن جزء الجوهر جوهر . وهذا لازم عن هذا القول لاحالة ، فإنه لا يكون ما قبل مسلما إلا وهذا لازم . لكن ليس يلزم عنه لذاته ؛ بل إنما يلزم عن مقدمة أخرى يجب أن تقرن بالأولى ، وتلك الأخرى هى أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور أن ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر هى فى قوة هذه المقدمة .
- ١٠

وأما ما كان من الأقوال فيه فصل ، لا يحتاج إليه فى أن يلزم ، وما يلزم الجملة لا يحتاج أن يفصل عنها . وذلك لأنها من حيث هى تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذى يلزم ، لا وحدها ، ولا مع غيرها ، ولا يتعين ؛ بل يلزم عن بعض أجزائها ، فلا يحتاج أن نفرق بينها وبين القياس ، فإنها لم تشركه فى شيء . وقولنا : شيء ما ،

- (١) فلا يدل : ولا يدل د ، ن ؛ بلا بدل هاش ه ، س ؛ ولا بدل سا || تتم : تتم س ، سا ، ع ، م ، ه ، س ، ي . (٢) به : ساقطة من د ، ن || فذلك قد : فقد عا . (٣) تركت : ركب د ، ن ؛ تركب ه || ما هو فى قوتها : ما فوقها ن || فيلزم : فلزم عا ، ي || التى : الذى ي . (٤) على أن : على س . (٥) جزء (الأولى) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || جوهر : ساقطة من م || جزء (الثانية) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || الجوهر (الأولى) : + جوهر د || رفعه : رفعها د ، ع ، م ، ن (٦) لا يرفع : لا يرتفع م || جزء : أجزاء د ، ع ، ن ؛ جوهر سا . (٨) وتلك : فذلك د ، ن . (٩) هى : هوس ، سا ، ه || المذكور : المذكورة بخ ، سا ، ع . (١٠) هى : ساقطة من ه || فى : ساقطة من س ، سا ، عا . (١١) فيه : ساقطة من سا || وما يلزم : ما يلزم د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، س ؛ قبلك م . (١٢) عنها (الثانية) : عنه ه . (١٣) الذى : ساقطة من س || ولا يتعين : ولا يتغير ه ؛ ولا يتغير س . (١٤) يحتاج أن : ساقطة من ع || فإنها : فإنه س ، ع ، عا ، ه ، س || وقولنا : وقوله ع ، ه .

قالوا : إن المراد به شيء واحد . وربما لم يذكر شيء ما . ولكن ليس يكون القياس قياسا بأن يكون اللازم عنه واحدا أو كثيرا ، فلو كان ههنا قول ، ويلزم عنه أقوال متلازمة أو متكافئة ، ما كنا نبخل أن نعطيها اسم القياس . لكن المراد في هذه الزيادة شيء ، إن لم يفهم من هذه الزيادة ، كان هذا الحد مطابقا لأشياء لا تسمى قياسا . مثال ذلك : أنه إذا قيل : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ، فإنه قد يلزم منه أن بعض آ ليس ج . وصتلم بعد ، أن الأمر على هذه الصورة . وقد منعوا أن يكون هذا قياسا ، وإن كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر . ومعنى قولنا يلزم ما علمت ، لا أنه يلزم بين اللزوم . فإذن ليس هذا قياسا . وهذا الحد إن ترك على ظاهره يتناوله ، فقد وجب من هذا أن يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير مشارك له ، ولا يوجد إلا في هذا الموضع . فقوله : شيء ما ، أى شيء محدود ، ويكون ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن ، أو أشياء كذلك إن كانت . ويكون هذا القول ، إذا وضع فيه أشياء ، يوجب ذلك الشيء المحدود . فإذا كان كذلك ، فقد يتعين نسبة ما للقياس إلى اللازم . وإنما قالوا : إن قولنا : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ليس قياسا ، لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود . وأما كيف كان هذا الشيء المحدود ، فإنا حين نريد هذا التأليف نزيفه على أنا جعلنا السالبة صغرى والجزئية كبرى .

(١) إن : ساقطة من د ، ن || شيء : ساقطة من ع . (٢) ويلزم : يلزم ع (٣) المراد : + به هامش ع . (٦) قد : ساقطة من سا . (٧) يكون : ساقطة من سا . (٧-٨) وإن كان يلزم قياسا : ساقطة من ي . (٨) بين : من ب ، ع . (١٠) يصير : وصيرس . (١١) محصلا : يحصل ع . (١٢) فيه : فيها س || يوجب : أوجب سا . (١٣) نسبة : نسبه د ، سا ، ه || للقياس : بالقياس س || اللازم : + به ه || وإنما : وجماع . (١٤) وبعض ب : + ليس م ، ي || لما : ساقطة من ي . (١٥) كان : ساقطة من ع ، ي || الشيء : للشيء سا || وأما . . . المحدود : ساقطة من ي . (١٥-١٦) وأما . . . كبرى : ساقطة من د (١٦) نريد : نزيه سا ، ح ، ها ، ن ، ي ؛ نؤلف ه || نزيهه : نؤلفه ه .

- (۱) فإذا : وإذا ه || فإذا ... كبرى : ساقطة من سا ، ع || صنا : عينا
 بخ ، ص ، ع ، ا ، أن عا . (۲) وعينه : وعينه ص ، ه . (۳) ما :
 + منها ص || نسبة : نسبتہ ع ، ه . (۴) كون غيره قياسا : ساقطة من ع .
 (۶) ما تنتجه : ما لا تنتج د ، ي . (۸) مما : ما د . (۱۱) بل لأنه ينتج شيئا :
 ساقطة من د . (۱۲) لا يرفع : لا يرفع ع || يلزم : لزم ع . (۱۴) ومنه ...
 محدود : ساقطة من د || بعد : ساقطة من عا . (۱۵) هذا الأخير : هذا الآخر ، عا
 || فلا : ولاد ، ن .

لهذا الأخير من الجهة التي يشارك فيها الأول ؛ بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته . على أن القياس إنما هو قياس لأجل شيء ، والجهة حجة على شيء . وليس من شأن المتعلم أن يبحث عن التأليفات حتى كيف يتفق أن تنتج ؛ بل من شأنه أن يحصل مطلوبا فينظر هل يصح أولا يصح ويحمل القياس مسوقا إليه ، فيكون كل قياس إنما يطلب لشيء ما محدود . وقولنا : آخر غيرها ، يعني بهذا أن لا تكون النتيجة قد كانت في نفسها إحدى ما سلم . فإن ذلك إن كان مسلما لما كان يحتاج أن يقاس ليلزم تسليمه ؛ بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس . ويشارك الحمل والشرط في هذا . وقوله : بالاضطرار ، أي دائما ، ليس في مادة دون مادة . فإننا إذا قلنا : ليس أحد من الناس بفرس ، وكل فرس صهال ، فأوردنا محولا مساويا للأوسط ، لزم في هذه المادة وكل مادة يشاركها في صورة المساواة والانعكاس أنه ليس أحد من الناس بصاهل . ولكن ليس يلزم مثل هذا عن كل تأليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما ، فليس هذا التأليف قياسا .

وليس يعجبنى قول من يقول : إن قوله اضطرارا ، ليفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال . وذلك أن تلك لا يلزم عنها شيء ، لادائما ولا غير دائم . فإن مقدمات الاستقراء إذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة ، ولا المثال إذا سلم . لكن المثال

- (١) لهذا الأخير : لهذا الآخر ، عا || بل : ساقطة من د ، ن || مشاركة : مشاركة من ، ع
(٢) وخصوصيته : وخصوصية من ، ع ، عا . (٣) وليس : فليس ع ، عا ، ه ، ي || التأليفات : التأليف عا || حتى : ساقطة من س || كيف : تكون ع || يتفق : اتفق د ، ن . (٤) ويجعل : أو يجعل || مسوقا : مسوقا د ، سا ، ن ، ه . (٥) آخر : ساقطة من عا ، ن || غيرها : غيره ع . (٦) ما سلم : ما سلمنا ، ه . (٧) كان : ساقطة من س || كل : كان من . (١٠) فأوردنا : فأردنا ع . (١٥) شيء : + البتة سا . (١٥ — ١٦) لادائما . . . شيء : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٦) المثال : + الذي ع ، ي .

- الذى أوردناه، إذا سلمت المقدمات التى فيه، لزم عنه الشئ بشرط فى المادة ،
وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التى للتأليف . فتكون القرائن الغير المنتجة
يلزم عنها أشياء فى مواد ما لها حال وشرط، ولا يلزم فى غيرها من المواد ؛ فيكون
لا يلزم عنها شئ ولكن لا دائما . والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما فى مادة من
المواد شئ البتة، حتى يكون يلزم عنها شئ ، ولكن لا اضطرارا، أى ليس دائما .
كما ظنوا .

(١) بشرط : لشرط ه . (٢) هيئة : هذه ع . (٣) مواد ما : مواذهاب ، م ||
حال : بحال د ، م ، ن || وشرط : أو شرط ه ، ي . (٤) لا دائما : دائما د ، م ، ن ||
والاستقراء : فالاستقراء س ، ه || منها : عنها سا . (٥ — ٣) فيكون . . . من المواد :
ساقطة من د ، ن .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

- لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك : منها أن اللوازم قد لا تكون
اضطرارية ، بل تكون ممكنة ، ويكون القياس قياسا . ومنها أن القياسات
الجدلية قياسات ، وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة ، بل في غالب الظن .
والخطايات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا . وأيضا فإن القياسات الشرطية
قد تكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات . فإنك إذا قلت : إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار إذن موجود ، فيكون اللازم
مما رضع في المقدمات ، وقد جعلت القياس الشرطي داخلا في هذا الحد .
وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الحركة موجودة أولا تكون موجودة ، لكن
الحركة موجودة ، فينتج نقيض التالى وهو عين المقول في الاستثناء ؛ وذلك لأنك
إذا قلت : إن الحركة موجودة ، أنتج : فالحركة موجودة . وأشنع من هذا مثال
آخر : إنه إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ،
فالحركة موجودة . وقالوا أيضا : إن ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول

(٢) فصل : الفصل السابع ب ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ي ؛ فصل ٧ هـ . (٤) قد :
ساقطة من س . (٥) اضطرارية : اضطرارا ع || القياسات : القياس عا .
(٧) لزوم ما : ساقطة من ع . (٨) فيها : منها عا . (٩) لكن ...
موجود : ساقطة من ع . (١٠) القياس : ساقطة من م . (١١) لكن :
ولكن ع . (١٢) وذلك : ساقطة من ع . (١٤) لكن الحركة موجودة :
ساقطة من د ، ن . (١٥) أيضا : ساقطة من سا ، عا || النتيجة : والنسبة د ، ن .

واحد كقول القائل : فلان يتحرك ، فهو إذن حى ، ولما كان عبد الله يكتب ، فهو إذن يحرك يده .

فأما الشك الأول فينحل بأن يتذكر ما قلناه : إنه ليس معنى قولنا : يلزم اضطرابا ، أن اللازم فى نفسه يكون قولاً اضطراباً ؛ بل إن لزومه عن القياس يكون اضطراباً ، وإن كان فى نفسه كذباً ، أو حقاً ضرورياً ، أو ممكناً وغير ضرورى .
 ٥ فإن الباطل والممكن قد يلزم اضطراباً عن شئ إذا سلم ، ويكون فى نفسه غير اضطرابى .

وأما الشك الثانى فقد قيل : إنه عنى باللازم ما كان لازماً بالحقيقة ، أو على سبيل الإقناع . وليس كذلك ، فإن اللازم عنى به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازاً .
 ١٠ ومع ذلك فإن الشك منحل ، لأن ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فإن ما فيها إذا سلم لزم عنه النتيجة اضطراباً ، إنما يكون مشكوكاً فيها ، لأن تلك المقدمات يكون مشكوكاً فى أمرها . فأما كون القياس قولاً إذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطراباً ، فهو أمر مشترك للجميع .

وأما الشك الثالث فينحل بأن يعرف أن قوله : ”لزم عنها غيرها“ معناه غير المسلمات . والمسلمات هى التى يكون فيها صدق أو كذب . ولم يكن قولنا :
 ١٥ ”فالنهار موجود“ مسلماً فى نفسه ، أو متعرضاً لأن يكون فى نفسه حقاً أو باطلاً ؛

(١) فلان : وفلان ساء ، عا . (٢) يحرك : يحرك د ، ن || يحرك يده : يده يحرك ع . (٣) اضطراباً : اضطراباً د ، ساء ، ع ، ن ، ي ؛ اضطراباً م ؛ اضطراباً هـ . (٤) اضطراباً : اضطراباً ساء ، ع ، هـ ، ي || يكون : ساقطة من س ، م . (٥) اضطراباً : اضطراباً ع ، هـ ، ي ؛ + وإصراراً س ، م . (٨) وأما : فأما ع . (٣-٨) فينحل . . . الثانى : ساقطة من س . (١٠) ومع ذلك : ساقطة من ع || الجدلية : الحقيقية والجدلية ع . (١١) فإن : بأن ساء || يكون مشكوكاً : مشكوكاً عا . (١٦) أو باطلاً : وباطلاً ع .

بل كان المسلم شيئا هو جزء منه . فإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، هو بجملته مسلم واحد ، ولا تسليم فيه لأحد جزئيه الآن ، فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد . حتى إذا قلت : إن كان الإنسان حجرا فهو جماد، ولا واحد من هذين بمسلم ، والمقدمة مسلمة ، لأن التسليم ههنا يتناول حال النسبة بين القولين ، كما أن الصدق يتناوله ؛ فإن لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن أن يكونا قضيتين ، ويكون فيهما صدق أو كذب، ووضع أو تسليم . ولذلك إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة، لم يكن صدق ولا كذب . وكذلك إذا قلت : فيكون النهار موجودا، مع الفاء وحرف الجزاء ، لم يكن صدقا ولا كذبا ، فلم يكن شيء منهما مسلما أو غير مسلم . وإن كان إذا أفردت كل واحد منهما كان صدقا أو كذبا، وأعرض لتسليم أو غير تسليم . وكذلك إذا قلت : هذا إما كذا وإما كذا، صا والصادق المسلم هو الجملة غير الأجزاء . فلاذن النتيجة غير الأمور المسلمة .

وأما الشك الآخر ، وهو أن تقول : إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة، لكن الحركة موجودة، فالحركة موجودة؛ فإن هذا الشك ينحل من وجوه : أحدها : أن هذا القول ليس بقياس البتة، فإن القياس هو ما يفيد زيادة تسليم، وهذا ليس يفيد شيئا . وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان ؛ بل

(١) بل : ساقطة من د || هو : هـ ن || الشمس : الشمس د . (٢) هو : وهو س . (٣) إذا قلت : أو قلت ع || قلت : قلنا ع . (٤) بمسلم : مسلم ع . (٥) فإن : وإن د ، س ، ن ، هـ ؛ ساقطة من ع . (٦) وضع : أو وضع سا . (٧) أو تسليم : وتسليم ب ، س ، هـ ، ي (٨) فيكون : ساقطة من ي || الفاء : ساقطة من ي . (٩) منهما : منها ع . (١٠) واحد : واحدة سا ، عا ، هـ ، ي || كان : ساقطة من ع || وأعرض : واعترض ع (١١) هذا : ساقطة من د ، ن || إما كذا : ما كذا سا ، م || وإما كذا : أو كذا ح || الصادق : الصدق ح . (١٢) وأما : وما هـ . (١٤) لكن : موجودة : ساقطة من ع . (١٦) كل ما : كلها سا || هو : بل : ساقطة من ع . || كان : اتفق ن .

- ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلما من جملة ما يسلم موضوعا في جملة ما وُضع. فإذا لم يكن هذا قياسا، لم يجب أن نقول: إن شيئا هو قياس، وقد لزمت منه لازم ليس غير الموضوع. والثاني: أن المسلم أيضا ليس هو النتيجة، فإن المسلم هو: "لكن الحركة موجودة" مقرونا بلفظة لكن. وكذلك قولك: "فالحركة موجودة" مقرونة بالفاء الواصلة، وفيما وُضع نتيجة وهي: أن الحركة موجودة. ٥
- وهذا جزء من المسلم لا المسلم. والدليل على ذلك إن قائلا إن قال: إن الحركة موجودة، ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء، حتى يكون كأنه قال: وصادق مع ذلك إن الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة كموضوع، وقد حمل عليه، وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء. فإن لزمت، فمع الاستشعار بأن هذا مستثنى، فبأن أن الحركة موجودة، يجعل في الذهن جزءا من قضية محمولها الاستثناء، فينثذ يلزم ما يلزم. وهكذا الحال في المثال الذي أورد للفصل، وقد تكلف له أنواع من الجواب.

- لكن الحق أن هذا ليس بقياس. لست أقول: إن المقدمة المنفصلة إلى إيجاب وسلب لا تكون قياسية، فإنها تدخل في القياسات. لكني أقول: إن استعمالها على أن يقرن بها استثناء النقيض، وعلى ما قيل في الشك، ليس يؤدي إلى قياس. فإنه لما قال: إما أن تكون الحركة موجودة، أولا تكون، فقد ساق

(١) ما يلزم عنه شيء: ساقطة من ع. || عنه: عنها، عا، عى || مستفاد:

يستفاد سا، ع، عا، ن، ه، عى. (٢) هذا: ساقطة من عى.

(٣) منه: عنه عى || ليس: ساقطة من عا || والثاني: فالثاني د. (٤) مقرونا:

مقرون د، ن؛ مقرونة ع، عا || بلفظة: بلفظ د، س، ن || قولك: قوله س.

(٤-٥) مقرونا. موجودة: ساقطة من سا. (٥) مقرونة: مقرونا || الواصلة: الفاصلة

د، ن || وفيما: وما سا؛ فيما ع || وهي: هوسا؛ هي عا؛ وهوس، ه. (٦) من: ساقطة

من ع || إن الحركة: الحركة عى. (٨) كموضوع: لموضوع د، س، ع، عا، ن.

(٩) فإن: قال م. (١١) وهكذا: وما كذا عى. (١٣) الحق أن: الجواب ع ||

هذا: + شيء عى. (١٥) وعلى: على س. (١٦) أولا تكون: أولان.

هذا الكلام إلى أن يبين به أمرا مجهولا ، أو يلزم أمرا منكرا لا يقتضيه . فلما قال :
 لكن الحركة موجودة ، وجعل هذا جزءا من القياس ليبين به أن الحركة
 موجودة ، لم يكن هذا قياسا ، لأنه كان المطلوب فيه قد بان وسلم ، قبل عقد
 القياس عليه . فإن كان القياس إنما هو لاستبانة شيء ، فقد كان مستغنى
 عنه ؛ وإن كان لإلزام شيء منكر ، فالمخاطب لا يسلم أن الحركة موجودة
 ليستغنى بها ، فإذا لم يسلم ذلك لم ينعقد عليه من هذا قياس . ومع ذلك فإنه إذا لم
 ينح نحو سلب صريح ، بل إلى جهة من جهات العدول ، كانت حينئذ النتيجة
 غير التي ذكر ، بل إن الحركة ليست غير موجودة . وهذه ليست هي أن الحركة
 موجودة ، ولو كان يلزمها ، فإن اللوازم كلها أغيار في المعنى ، كما قد علمت مرارا .
 ١٠ وأما الأمثلة الأخرى فإنما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت عقلا ،
 قد حذف في واحد منها ” أن كل متحرك حي “ ، وفي الآخر ” وكل ما كان
 السراج موجودا فالضوء موجود “ وهي الشرطية ، وفي الثالث ” كل كاتب يحرك
 يده “ . فقد وقفت على حد القياس ، فإلم الآن أن من القياسات ما هي كاملة

(١) به أمرا : أنه أمر سا || مجهولا : محمول ع || أمرا منكرا : أمر منكس ، سا ، ع ، ه ، ي .
 (٣) لم يكن : ليس ن || قد : فقد ع ، ع || وسلم : أو سلم س ، ه ، ي || قبل : بل د . (٤) عليه
 فإن كان القياس : ساقطة من سا || لاستبانة : لاستثنائية سا | فقد : ساقطة من د (٥) لإلزام :
 الإلزام سا || منكر : منك ع || فالمخاطب : والمخاطب ع . (٦) فإذا : وإذا ب ، س ، سا ، ع ،
 ه ، ي || لم ينعقد : ما ينعقد س || قياس : القياس ع (٧) ينحو : يلحظ ب ، د ، س ،
 سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || جهات : جهة سا || العدول : المعدول ع || كانت : كان ب ،
 د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) التي : الذي ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ،
 ي || ذكر : ذكرت ه || ليست : ليس ع || غير : ساقطة من ي . (٩) ولو : وإن س || قد :
 ساقطة من د ، ن ، ه ، . (١٠) فإنما : فإنها ع ، ي . (١١) قد : وقد د ، م ،
 ن ، ه ، ي || حذف : حذفت ع || في : كل ه || منها : منها د || حي : ساقطة من ي ||
 وكل ما : وكلما د ، س ، ن ، ه ، ي . (١٣) وقفت : + الآن د ، ن || فاعلم :
 واعلم د ، ع ، ع ، ن .

وهى التى تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ، ومنها ما هى غير كاملة وهى
 التى لا يكون لزوم ما يلزم عنها بيئنا ، وإنما يلزم بتغيير باحثةا ترجع به إلى الكاملة ،
 يكون ذلك التغيير لها فى نفسها وحدودها ، لا فى شىء آخر يدخل عليها . ويكون
 ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها .

(١) تظهر : ساقطة من س || لزوم : يلزم س ؛ ساقطة من سا . (٢) وإنما : ساقطة
 من ع || يلزم : لم يلزم ب ؛ يتبين بخ ، س ، عا ، ي ؛ يبين لزومها سا ، ه || بتغيير : بتغير سا ،
 ه || به : ساقطة من ع ؛ بهاى . (٣) التغيير : التبرع ، ن ، ه ، ي || آخر : ساقطة من
 د ، ن . (٤) ذلك التغيير : ذلك التبرع ، ن ، ه ، ي || لها : ساقطة من عا || مع :
 ساقطة من ي || يسلم : يلزم ع .

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في عكس المقدمات على الإطلاق

٥

قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدمات ، حتى إذا وُقف عليها سهلُ الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة . ومعنى العكس هو تصوير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله . والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس . فالسالبة الكلية من المطلق إذا أخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول القائل : ” لا شيء من جَبَّ “ ، ١٠ وهي المستعملة في العلوم فإنها تنعكس . وإن أخذت على ما يجب في نفس

(٢) الجملة : جملة د || في المنطق : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي ؛ في القياس وعلى أربعة فصول س ؛ أربعة فصول سا ؛ في القياس أربعة فصول هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الأربعة] ؛ + أربعة فصول ع . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ي ؛ فصل ١ هـ . (٦) قد : وقد س || حتى : فهي س || وقف : وقفت ع . (٧) ومعنى : ويعنى ع || العكس : بالنكس ع . (٨) الموضوع : المحمول س ، سا ، هـ || محمولا : موضوعا س ، سا ، هـ || والمحمول موضوعا : والموضوع محمولا س ، سا ، هـ . (٩) فالسالبة : والسالبة س ، ع || المطلق : المطلقة ع . (١٠) من (الأول) : في س . (١١) وإن : فإن ع ، عا .

- الأمر فإنها لا تنعكس . فأما والمفهوم من "لا شيء من جَب" ، أنه :
- ولا واحد من الموصوفات بأنها جَ بالفعل ، محمولا عليه بَ ، مع استشعار ما دام موصوفا بَجَ من ، غير منع ، أن يكون مادام ذاته موجودا ؛ بل مع تجويز أن يكون مع ذلك مادام ذاته موجودا فليس بَ ، فينعكس . وذلك إذا كان قولنا : لا شيء من جَب ، معناه أنه لا شيء مما يوصف بجَ يوصف ، مع الوصف بجَ ، أنه بَ . ٥
- فمنه ما يدوم وصفه بجَ ، فيدوم سلب بَ عنه ؛ ومنه ما لا يدوم وصفه بجَ ، ويدوم سلب بَ عنه ما دام ؛ ومنه ما لا يدوم له أحد الأمرين . فلماذا كان حقا أن كل واحد مما يوصف بجَ كيف كان يسلب بَ عنه دائما ما دام ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا ، صدق معه لا شيء من جَب . وإذا كان السلب عنه حقا عندما يكون جَ فقط ، صدق "ولا شيء مما هو جَب" . فلذن هذا يصدق ١٠
- على الضروري ، وعلى فن واحد من الأشياء التي نسميها مطلقات ، فنقول : إنه ينعكس مثل نفسه . فإنه إن كان لا شيء من جَب ، فلا شيء من بَ جَ ، وإلا فبعض بَ جَ . فلنعين ذلك البعض وليكن دَ ، فيكون دَ بعينه موصوفا بأنه بَ و جَ ، فيجتمع فيه أنه بَ وأنه جَ . فيكون شيء واحد يجمع فيه أنه جَ وأنه بَ . وقد قلنا : إنه لا شيء من جَ يوصف بأنه بَ ، أي مع ما يكون جَ ودَ ، مع أن جَ هو بَ ، هذا خلف . ١٥

(١) والمفهوم : المفهوم ع || من لا شيء : لا شيء ب ، س ، عا (٢) ولا : لا د ، ع ، ن || الموصوفات : الموصوعات عا || محمولا : محمول د ، ن || بَ : ساقطة من ع . (٣) موجودا : موجودة ن . (٤) وذلك : ذلك ع . (٥) وصفه : لونه عا || وصفه بجَ : يدوم : ساقطة من ع . (٦) بَ : ساقطة من ن || مادام : + موجودا د ، هـ . (٧) يسلب : يسلب ب ؛ فيسلب س ، هـ || بَ : ساقطة من ع . (٨) لا شيء : + مما هـ || وإذا : فإذا ع ، ي . (٩) لا شيء : لا شيء د ، ع ، عا ، ن ، ي . (١٠) يكون جَ فقط : يكون بَ فقط سا || ولا شيء : لا شيء د ، ع ، عا ، ن ، ي . (١١) فقول : نقول ي . (١٢) لا شيء : ولا شيء ع . (١٣) فلنعين : ولنعرس ؛ فلنعبري || دَ : جَ س || دَ (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٤) فيجتمع : فيجمع ع ، م || وأنه جَ : و جَ ع ، عا . || فيه : ساقطة من ن .

وهذا العكس يجوز أن يكون كالأصل ، فإنه كما يكون لا شيء من الأبيض
أسود أى ما دام أبيض ، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود .
وكما أنه لا شيء من الحجارة حيوان ، أى دائماً ما دام موجودا ، فكذلك لا شيء
من الحيوان بحجارة ما دام موجودا . فحكم الأصل لحكم العكس .

- ٥ وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا : لأنه تبين فيه أن السالبة الكلية منعكسة ،
بأن يوجد نقيض السالبة الكلية وهى الجزئية الموجبة ، فتعكس جزئية موجبة ، ثم
تصحح الدعوى على سبيل الخلف . وفى هذا وجهان من التقصير : أحدهما أنه
لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس . وبعد ذلك فإنه حين يبين لنا أن
الموجبة الجزئية تنعكس ، يبين بأن السالبة الكلية تنعكس ، وهذا يبان الدور .
١٠ وقالوا : إنه أيضاً بـ آ ، تبين بالخلف بقياس من الشكل الثالث ، وذلك مما لم يبين
لنا بعد . فهؤلاء حادوا عن هذا البيان وأتوا ببيان آخر ، وهو أن جـ لما كان
مباينا لبـ ، ومباين المبين مباين ، فبـ أيضاً مباين لجـ ، فلا شيء من بـ جـ . أما اعتراضهم
فنقضه أهل التحصيل ، وينبوا أن هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية ؛
بل على سبيل تعيين شيء واحد . واقتراضه يكون بعينه كلا الأمرين .
١٥ وهذا أمر تعلمه من غير أن يلتفت فيه إلى حديث العكس . فذلك

- (١) يجوز : يجب هـ . (٢) فكذلك : وكذلك س ، هـ ؛ فذلك سا . (٣) فكذلك : وكذلك
س ، هـ ؛ فذلك سا . (٤) الحيوان : + أن يكون س ، سا ؛ + ويكون عا ؛ +
يكون هـ ، ع . (٥) فقالوا : قالوا س ، سا . (٦) فتعكس : فتعكس سا ، ع ، ع .
(٧) وجهان : الوجهان عا . (٨) لم : ليس م || حين : حيث س ، سا ، عا ، هـ ||
لنا : ساقطة من ع . (٩) الجزئية تنعكس : الجزئية د ، ن ؛ الجزئية منعكسه سا || يبين : بين م .
(١٠) أيضاً بـ آ : ساقطة من هـ ، ع || بـ آ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن .
(١٢) اعتراضهم : إعراضهم س ، ع . (١٤) شئ : ساقطة من سا || واقتراضه : وإفراضه
د ، ع ، ن || يكون : فيكون ع . (١٥) فيه : ساقطة من س || العكس : النفس سا .

الواحد يتعين لك بالحس أو بالعقل أنه بعينه جـ وبـ فيحد موصوفا بجـ هوبـ ،
وموصوفا ببـ هو جـ ، من غير استعمال قياسين في أمر هذا الواحد، ومن غير
عكس . وهذا النقض نقض حسن وحق .

وأما طريقتهم فقبلوها ومالوا إليها وحسبوا أنها بيان نافع . وهذا خطأ ممن
أبدعه ومن القائل . وذلك لأن المباين اسم مشترك يقال على وجوه . فمن ذلك
في المكان ، ومن ذلك في الحد ، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى
أنه ليس هو، فيكون معنى قولنا : ههنا مباين المباين، هو أنه ليس هو المباين في المكان
ولا في الحد ، كبيانات الأشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ، ولكن
في معنى أنه ليس هو. فإذا قال قائل : إذا كان لاشيء من جـ بـ ، فلا شيء من
بـ جـ ، لأن جـ مباين لبـ ، كان معناه لأن جـ ليس هو بـ ، وما ليس شيئا
فليس الآخر : هو لم يخل إما أن يكون هذا بينا، فيكون بينا أنه إذا كان جـ ليس
بـ فليس بـ جـ ، وإن كان ذلك غير بين فهذا غير بين ، لأن جـ ليس هو عبارة
عن مادة بعينها، بل عن كل مباين، وبـ عبارة عن كل ما بوين . فلا يمكن

- (١) أو بالعقل : وبالعقل ع . (٢) هو : فهو س || جـ : ساقطة من هـ || قياسين :
قياسي سا . (٣) النقض : + النقيض د || حسن : ساقطة من م . (٤) طريقتهم :
طريقهم د ، س ، ع ، عا ، عى || قبلوها : وقبلوهاى . (٥) وذلك : لذلك سا ؛
بذلك ن . (٦) في المكان : بالمكان ن || منها : من هـ || بمعنى : لمعنى ع . (٧) مباين
المباين : مباين للمباين ع || المباين هو : المباين ن || هو (الثانية) : + ليس س ، هـ . (٨) كبيانات :
كبيانات ع || قد : ساقطة من ن . (٩) فإذا : وإذا ع || قائل : القائل سا ||
إذا كان : ساقطة من هـ ، عى . (١١) فليس : وليس د ، ن || لم : ولم ع || هذا بينا : +
فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك لكن الشخص إما بينا بنفسه ع ، عى ؛
+ فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك هـ || فيكون : + أيضا سا ،
ع ، عا . (١٢) فليس بـ جـ : ساقطة من ع || فليس : ليس ن || وإن : فإن ع || فهذا :
فهو م . (١٣) ما بوين : مباين ع .

- أن يقال : إن هذا جزئى غير بين تحت كلى بين . فلو كان مسلما أن كل مباين لشيء فالشيء مباين له ، أى كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو ، كما لانشك فى أنه لما كان جَ ليس بَ فَبَ ليس جَ . نعم ههنا شيء بين بنفسه ، وهو أن الشيء المباين لشيء فذلك الشيء مباين له ؛ وبإزاء ذلك مسلم أن ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو ؛ بل هما فى هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد . ٥
- وليست المسألة هذه ؛ بل المسألة أنه إذا كان لا شيء من جَ إلا مباينا لبَ ، فهل يكون لا شيء من بَ إلا مباينا لجَ . وهو بعينه طلبنا ، هل إذا لم يكن شيء من جَ بَ ، فهل ليس شيء من بَ جَ . وليس معنى المباينة إلا هذا . فإن كان أحدهما بينا بنفسه فالآخر كذلك . لكن الشخصى إما بين بنفسه فى كليهما أو قريب من البين ، فإذا حصر حصرا كلياً تغيرت المسألة ، وزال البيان بنفسه . ١٠

- تأمل الحال فى المهملة ، فإن هذه الكلية فيها كاذبة ، مثل قولك : جَ مباين لبَ ، فليس يلزم أن يكون بَ مباينا لجَ ، فإن الحيوان مباين للإنسان بهذا المعنى ، والإنسان لا يباينه . وكذلك المسور بسور جزئى ، فإنه إذا كان بعض جَ مباينا لبَ ، لم يلزم أن يكون بعض بَ مباينا لجَ ، فلم يكن كون المباين مباينا لمباينه نافعا ههنا . وذلك لأن جَ قد يكون مباينا لبعض بَ ، ومواصلا للبعض الآخر ، ١٥

(١) كلئى : كل ب ، م || كلئى بين : كلئى ع (٢) كما : كئنا د ، ع ، ن ، كذا ه ، ي ؛ ساقطة من س . (٣) فَبَ : و ”بَ“ د . (٤) لئئى : لئئى د || مسلم : فلم سا . (٥) مترادفان : مترادفان ن . (٦) هذه بل المسألة : ساقطة من م || جَ : بَ ع . (٧) لائئى : ساقطة من س . (٧) فهل . . . لجَ : ساقطة من ع . (٩) الشخصى : الشخص ع ، عا ، م . (١٠) قريب : قريبا ع || فإذا : وإذا د || حصرا : ساقطة من ع || وزال : وزالت عا || بنفسه : ساقطة من ع . (١١) الكلية : المهملة ن . (١٢) للإنسان : الإنسان س . (١٥) لأن جَ قد : لأنه ع || قد : ساقطة من س ، عا ، ه ، ي || بَ : جَ ه || ومواصلا : مواصلا ع ، ه .

فيكون ذلك البعض الأول مبايناً له ، ولا يوجب أن تكون مباينة كلية . فكذا
 إذا قلنا : لا شيء من جـ ب ، أوجبنا المباينة من جانب جـ ، ولا ندرى هل الجانب
 الآخر مباين بكليته أو ببعضيته فيحتاج أن يبين بيان ؛ بل ليسم أنه إذا كان كل
 جـ مبايناً بـ ، أى ليس شيء من جـ ب ، فب مباين لكل جـ ، وليسم أن هذا
 ٥ بين بنفسه . فهل إذا نقل كل من جـ إلى ب ، يكون حقاً أن كل ب مباين
 لجـ ، أو يكون ليس كذلك ؛ بل حكمه حكم البعض إذا نقل عن جـ إلى ب
 في قولهم : بعض جـ مباين لبـ ، فصار بعض ب مبايناً لجـ كان كاذباً ، على
 أنه حيث يصدق والمباين مباين للباين ، إنما يصدق إذا كان المتباينان موجودين
 معا حال المباينة . وأما إذا كانت المباينة هو أن لا يكون أحدهما موجوداً ، مثل
 ١٠ مباينة الكاتب للإنسان حين لا يكون إنسان ما كاتباً ، فلا يقال : إن الآخر
 المعدوم مباين أيضاً . فهذا البيان ليس بشيء ، ولا ينبغي أن يلتفت إليه ؛ بل
 إلى بيان التعليم الأول . وأما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف ، فالجواب
 عنه أن قياس الخلف معقول بذاته مستأنس إليه في نفسه ، وليس يحتاج إلى أن
 يعلمنا حاله ، في لزوم ما يلزم عنه إذا كان كاملاً ، معلم . والمعلم الأول ، فإنه ليس يعلمنا
 ١٥ حال قياس الخلف إلا على سبيل التذكير والتجريد عن المادة . واستعماله وقبوله طبيعي

- (١) ولا يوجب : لا يوجب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، عى || مباينة كلية : مباينته د ، ن
 || فكذا س ، سا ، عا ، هـ . (٢) ولا ندرى : فلا ندرى س ، هـ || الجانب : +
 المباين عا . (٣) بكليته ، لكليته هـ || بل : ساقطة من عا || ليسم : يسلم د ؛ ثم ن .
 (٤) وليسم : ونسلم ع . (٥) نقل كل من : نقل من د ، ن . (٦) عن : ساقطة
 من ع || إلى : ساقطة من عى . (٧) لجـ : بكاذب || كاذباً : + فهذا عا . (٨) إنما : لها ع
 || المتباينان : المباينان د ؛ المباينات ع ؛ المتباينات م ، ن ، عى . (٩) المباينة : المباين م ، ن .
 (١٠) حين : حتى د ، س ، ن . (١٢) التعليم : التعلم عا || استعماله : استعمالها م .
 (١٤) حاله : حياله عى || عنه : ساقطة من س || معلم : ساقطة من سا .

- وعلى ما تعلم . ثم إن الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن ، فقال :
- والإنتاج بنفسه ، إنما يعلم بعد على سبيل التذكير ، لا على سبيل إفادة علم مجهول . فيلزم من ذلك أن بعض ب ليس ب وهذا خلف . فهذا ، أما إذا كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الأمر فليس يجب لها عكس . وهي التي رأينا أن نجعل
- العبارة عنها بقولنا : كل جـ ، فليس يوجد بـ . أو أن نقول : ليس ولا واحد من جـ إلا وليس بـ فيفهم عنه أن كل واحد مما يوصف بأنه جـ بالفعل كيف كان دائماً أو غير دائم فإنه يسلب عنه بـ ، لا ندرى متى ، أفي جميع زمان ما يوصف بأنه جـ ، أو في جميع زمان وجوده وصف بجـ أو لم يوصف ، أو في بعض زمان كونه جـ ، أو زمان غير زمان كونه جـ . فإن ما يوصف بأنه جـ ، إذا سلب عنه بـ في زمان كونه جـ كله ، فقد سلب عنه بـ ، وإن كان في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه بـ ، وإن كان في زمان قبل أو بعد ذلك فقد سلب عنه بـ ، وإن كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه بـ . فإننا وإن قلنا مصلوب أو سلب أو يسلب ، فأوهنا زماناً ، فذلك اضرورة اللفظ ؛ بل مرادنا أن كل شيء يوصف بأنه جـ ، فذلك الشيء حتى عليه سلب بـ لا ندرى متى . فإذا كانت السالبة الكلية

- (١) فقال : وقال ع ؛ ساقطة من س . (٢) وقلنا . . . جـ بـ : ساقطة من ع .
- (٣) فيلزم : ويلزم ع . (٤) ليس : + جـ سا || أما : وأما بـ ، د ، س ، سا ، ع ،
- عا ، م ، هـ ، ي . (٦) ليس : لاشئ . س . (٧) فيفهم : فهم ع ، ن .
- (٧ - ٨) بالفعل . . . متى : ساقطة من س . (٨) فإنه : بأنه سا || يساب : ساب عا .
- (٨) متى : ساقطة من ع || أفي : أوفي س . (٩) ما يوصف . . . جميع زمان : ساقطة من س ، ع || بجـ : كجـ د . (١٠) أو زمان . . . جـ : ساقطة من ع ||
- جـ (الثالثة) : ساقطة من م . (١١) بـ (الأولى) : ساقطة من س || في زمان : ساقطة من هـ ||
- كله : كلية س ، ع || فقد : + وصف بجـ هـ . (١١ - ١٢) وإن كان . . . عه بـ :
- ساقطة من م . (١٢) وإن (الأولى) : فإن ع || وإن كان في زمان قبل . . . عنه بـ : ساقطة من ع . (١٣) أو سلب : ساقطة من د ، ن . (١٤) فأوهنا : وأوهنا س ، ع .
- (١٥) فذلك : فذلك عا || عليه : ساقطة من هـ .

المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم، أو ما هو خارج عن الضرورة، وهو الذى ليس السلب عنه دائماً ما دام ذاته موجوداً، بل فى وقت ما من أوقات وجوده، وهى التى تخص بالوجودية، لم يلزم لها عكس. فإن سلب الضحك بالفعل عن كل إنسان، صحيح بهذا الوجه، فإن كل إنسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتاً ما، وإذا سلب وقتاً ما فقد سلب مطلقاً. وكل إنسان يسلب عنه الضحك مطلقاً، وخصوصاً على رأى من يخرج الضرورة عن الإطلاق. وإذا كان هذا السلب الكلى مطلقاً لا ينعكس، إذ ليس يمكن أن يسلب الإنسان عن الذى يضحك بالفعل بوجه من الوجوه، وكذلك فى مواد كثيرة، فقد وجد للسلب الكلى المطلق مادة لا ينعكس فيها. وهذا معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أى ليس يلزم عكسه، لأنه لا ينعكس فى مادة من المواد. فبين من هذا أن السالب الكلى المطلق الحقيقى لا ينعكس. لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن؛ فلذلك لا يقال: ولا واحد من الناس ضاحك.

فلينظر الآن فى وجوه أخرى تعتبر لهذا، فنقول: إن قوماً يقولون: إن المطلقة هى التى الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجوداً، حتى يكون إذا قال قائل: كل جَب، كان معناه أن كل واحد من الموصوفين بأنه جَب فى الماضى

- (١) العامة: فالعامة د، ساءن؛ فالعامة ع || خارج: + عنه هـ. (٢) ليس: ساقطة من ع. || موجوداً: موجودة د، ع، ن || أوقات: الأوقات ن. (٤) الضحك: ساقطة من ع. (٥) وإذا سلب وقتاً ما: ساقطة من ع || ما: ساقطة من س || وكل: فكل س، ساء، هـ، ي. (٦) كان: ساقطة من س. (٧) يسلب: يسلبه هـ. (٨) للسلب: السلب د، ساء، ي. (٩) المطلق: ساقطة من ن || مادة: ساقطة من ي. (١٠) لا: ساقطة من ساء || أنه: لأنه ساء. (١١) لا يعبر: لا يعنى س || عنه: ساقطة من ع. (١٢) الشأن: البيان د، ع، ي || فلذلك: فكذلك د، ع، ن || ضاحك: ضاحكين ب، د، س، ساء، ع، عا، ن، هـ. (١٣) لهذا: هذا د. (١٤) يكون: ساقطة من د، ن. (١٥) كان: وكان عا.

- والحال مما قد وجد هو موصوف بأنه ب . فيكون قولهم : لا شيء من جـ ب ،
معناه أنه لا شيء مما وجد وحصل جـ ب بالفعل إلا مسلوب عنه كونه ب ،
وإن كان قد يمكن أن يوجد له ب . أو يكون بعض جـ إذا وجد كان ب بالضرورة ،
لكنه الآن ليس موجودا ، والموجود منه هو البعض الذى لا شيء منه ب . مثال
الأول عندهم إذا اتفق في وقت إن لم يكن إنسان متحركا بالفعل . ومثال الثاني •
أن يكون وقتا لا لون موجود فيه إلا البياض ، فيكون حينئذ كل لون بياضا ، فيكون
هذا الوجودى ينعكس أيضا . فليتنظر هل يلزم من هذا أن لا شيء مما هو ب
فهو جـ أيضا . أما إذا غنى في العكس ما غنى في الأصل ، فليس يجب أن
يكون هذا العكس ، لأنه يجوز أن يكون ب مسلوبا عن جـ الموجود ، ولم
يوجد في غيره . فإنه ليس يلزم إذا سلبت الكتابة عن إنسان موجود ، أن تكون
الكتابة موجودة في آخرين ، أو أشياء أخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم . فليس
يلزم من ذلك أن يكون سلب جـ عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب ،
حقا على سبيل الإطلاق . فإنهم ربما لم يحصلوا ب ، حتى يصيروا بحيث إذا
وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور . وأما على غير هذا الشرط وعلى
أن يكون جـ مسلوبا عن ب ، سواء لم يوجد ب أو وجد في شيء آخر غير جـ ، فهذا •
مصحح خارج من طريق العكس على هذا القانون .

(١) ما : + قدع (٣) كان (الأولى) : ساقطة من ع || قد : ساقطة من س • (٤) والموجود :
الموجود ع || هو : ساقطة من س ، ع ، هـ || البعض : ساقطة من هـ || الذى : الذين هـ || منه : منهم هـ •
(٦) وقتا : وقت د ، ع || لا : إلا د ؛ ولا ع || لون (الأولى) : كون ع || موجودا : موجود
د ، ن ؛ ساقطة من ع • || بياضا : بياض د ، ن ، ي • (٨) فهو ؛ وهو سا || في العكس :
بالعكس ن || ما غنى : بل غنى د ، ن • (٨ — ٩) يجب أن يكون : ساقطة من ن || أن • • •
يجوز : ساقطة من ع • (١٠) أن : ساقطة من ع • (١٢) الذين : الذى ع •
(١٤) المذكور : المذكورة م || وعلى : على س • (١٥) فى : ساقطة من ع •
(١٦) خارج : ساقطة من سا ، ع || خارج من طريق العكس : ساقطة من س ، هـ •

لكن ينبغي أن ينظر أن هذه القضية حينئذ، أى القضايا تكون . فإنه لا يلزم أن تكون ضرورية . فإنه إذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب، وكان ب شيئا لا يجب أن يسلب عنه ج في كل زمان، مثل: أن يكون اتفق أن كان كل موجود أبيض في وقت ما، مسلوبا عنه أنه مالك ألفى وقر ذهب، وكان حينئذ لا وجود لمالك ألفى وقر ذهب في الموجودين في ذلك الوقت هو أبيض، وانعكس أنه لا شيء مما هو مالك ألفى وقر ذهب بأبيض، كان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة، ولم يكن ممكنا حقيقيا، إذ قد سلب عنه بالفعل . وقد اتفقوا على أن كل قضية إما أن يكون فيها حكم بالفعل ضرورى، أو حكم بالفعل غير ضرورى، أو حكم ممكن ليس فيه شرط أنه بالفعل، وإذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون مطلقة . فيكون ما ظنوه من أن المطلق هو الذى يجب أن يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان، قد حصل باطلا . واعلم أن قولنا: كل كذا كذا، ليس يعنى به كل موجودين كذا في زمان ما، فإن الموجودين من الناس في زمان ما بعضُ الناس لا كل الناس . ومع ذلك فإن هذا إذا اعتبر، حصلت أقسام لا يمكن إلحاقها بالضرورى ولا الممكن، فيجب إذن أن لا يلتفت إلى هذا المذهب، وسيحوجنا لمعاننا فيما يستأنف إلى أن نزيد هذا الغرض شرحا. فإن لم يعتبر وجود الموضوع، بل اعتبر صدق القضية، كان

- (١) أى: إلى س . (٢) شيئا: ساقطة من د . (٤) وفر: الحمل يحمل على ظهر أو على رأس (اللسان) || ذهب: ذهاب، عا، ي؛ ساقطة من هـ . (٥) وقر ذهب: وقر ذهاب || وانعكس: فانعكس هـ؛ فانعكس ي . (٦) ذهب: ذهاب، عا، ي . || كان: وكان د، س، سا، ع، ن، ي؛ سلب م؛ فكان هـ || هذا: ساقطة من ع . (٧) اتفقوا: نصوا ع . (٨—٩) أو حكم . ضرورى: ساقطة من ع . (٩) ممكن: مما س، بمن ن || أنه: ساقطة من سا || ليست: ليس س، سا، ع، عا، هـ، ي . (١٠) فستكون مطلقة: ساقطة من ع || من أن المطلق: من المطلق، عا، ي . (١١) حصل: جعل س، عا، هـ . (١٢) قولنا: ساقطة من ع || يعنى: عنى؛ معناه ن || كل: ساقطة من ي . (١٣) زمان ما: زمان د، ن || بعض الناس: ساقطة من سا || كل الناس: كل إنسان م || ذلك: كذا د .

الموضوع موجودا أو غير موجود ، حتى تكون المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما ، سواء كان الموضوع موجودا أو غير موجود . فإن غير الموجود يصدق عليه السلب عاما ، كان العكس مثل الأصل بعينه متعلقا بذلك الزمان ، وكان مطلقا ؛ إلا أن هذا الاعتبار مزيف ، لما دريت ولما يستقبلك .

- وَأما إن أخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتأخرين ، حتى يكون جـ ما يصح أن يكون جـ حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون جـ ، وإن جاز أن يوجد ويعدم ولا يكون حاصلا له أنه جـ ، فليَنظر ما يلزم من ذلك ؛ فيكون معنى السالب الكلى على مذهبه ، إما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ بالفعل أو بالقوة موصوفا بالفعل بأنه بـ ، وإما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ موصوفا بأنه يصح أن يكون بـ . لكن هذا الفاضل جعل المطلقة مالا يجب سلب بـ عنه بالفعل كل وقت ، فلا يجد محيصا عن الإلزام السالف ، إذ بينا أن مثل هذه المطلقة قد لاتنعكس ؛ ولا يتغير ذلك بأن يجعل الموضوع ماهو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع أو بالقوة ؛ وما يجري مجراه . فهذا على أول الوجهين .

- وَأما الوجه الثاني ، فإنه قضية يسلب فيها الإمكان العام ؛ وليست مطلقة . فإن قال قائل : إنه ليس كذلك ؛ بل الإمكان ههنا في مفهوم المحمول ، وإنما

(١-٢) حتى . . . موجود : ساقطة من ع || حتى . . . الموجود : ساقطة من س .
 (٢) ما : ساقطة من ن ، هـ ، ي . (٥) السبيل . سبيل د (٦) جـ ما يصح : به ما يصح د ؛
 ما يصح هـ | أن يكون جـ : أن يكون بـ عا || حتى . . . جـ : ساقطة من ع || وإن :
 + كان د . (٧) فيكون : ساقطة من م . (٨-٩) بالفعل أو بالقوة . . . جـ :
 ساقطة من ع . (١٠) جبل ؛ يجعل س ، سا ، عا ، هـ || مالا يجب : مما لا يجب د ، سا ،
 ع ، ن ، ي . (١١) عنه : عناد ، ن || عن : من ع ؛ على هـ || الإلزام : إلزام د ، هـ .
 (١٢) المرزوع : + موصوفاس ، ع ، عا ، هـ . (١٣) وما يجري : ويجرى د || فهذا :
 وهذا ع . (١٥) وليست : فليست هـ ، ي .

يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة ، ونخبر عن إمكان الرابطة فتقول أولا : إن
الجهة هنا في مقابلة القضية السالبة ملحقه بالرابطة ، فإنك تقول هناك : بعض
ما هو ج يصح أن يكون ب . وثانيا : إن كل مقدمة لها جهة يمكن أن تجعل
الجهة فيها خارجة عن المحمول ، فإنه يمكن أن تجعل جهتها جزءا من المحمول ، ثم
تلحق بها جهة أخرى . إنك إذا قلت : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فلك أن
تقول بعده : كل إنسان بالضرورة يمكن أن يكون كاتباً . وأما ثالثاً : فما تقول
في قولك : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، أمعناه أن كل إنسان يمكن ، أو يصح ،
ولا تمتنع كتابته ، مدخلا للجهة على المحمول على نحو معناه . فإنك إن قلت هذا
وعنت بالإمكان الإمكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع ، فقد كذبت .
١٠ فإن إمكان الكتابة ليس ممكناً ، اللهم إلا أن يلتفت إلى إمكان قريب . فينثذ
لا يجد حيلة فيما ليس فيه ، إلا إمكان واحد . ومع ذلك فيكون قولك : كل
إنسان ممكن أن يكون كاتباً ، كاذباً على هذا التأويل . لأن ذلك كله ليس بإمكان بعيد
ولا قريب ، بل الناس مختلفون في ذلك . وأما بعد هذا كله فينظر أن هذا
كيف ينعكس ، فتقول : إن هذه القضية مع هذا كله تكون على حكم السالبة
الضرورية ، إذ كان لا شيء مما يصح أن يكون ج ، هو شيء يصح أن
١٥ يكون ب .

- (١) بجهة : الجهة د ، ه ، ي || ونخبر : ونحن د ، ن . (٢) بالرابطة : بالرابطن .
(٤) الجهة : ساقطة من ع || فإنه : فإن م . (٧) أن يكون يمكن :
ساقطة من م || أمعناه : معناه د ، س ، ع ، ن ، ه ، ي إذ معناه سا || أو يصح : أن
يصح م ، ط ، م ، ه ، ي ولاد ، ع ، ن . (٨) إن : إذا م ، سا . (٩) الإمكان :
ساقطة من سا || في : ساقطة من ه || كذبت : كذب ه . (١٠) ممكناً : يمكن ه |
إمكان : مكان ي . (١١) حيلة : ساقطة من سا || واحد : بواحد د ، ن || قولك :
ساقطة من م . (١٢) يمكن : يمكن ه . (١٥) إذ : إذا د ، ع ، ن .

- هذا وإن قوما قالوا : إن السالبة الكلية على الوجه الأول أيضا لا تنعكس ، وأوردوا له أمثلة فقالوا : نحن نقول لاشيء من الحيطان في الوند ، ولا من البطيخ في السكين ؛ ولا ينعكس أنه لاشيء من الأوتاد في الحيطان ، أو السكاكين في البطاطيخ ؛ فالجواب عن أمثال هذا مما ذكره أن المحمول ليس هو الوند ولا السكين ، بل في الوند وفي السكين ، فاجعلهما كما هما بجملة ما موضوعين •
- ينعكس .

(١) قالوا : ساقطة من س || أيضا : ساقطة من ب • (٢) نحن : + أيضا من || لاشيء : أن لاشيء د ، ن • (٣) البطيخ : البطاطيخ ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي • (٤) البطاطيخ : البطيخ ع • || هذا : هذه د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || ذكره : ذكروا ع ، ي • (٥) ولا السكين : والسكين س ، ع || فاجعلهما : بل فاجعلهما سا ؛ فإن جعلهما ع || ها : هوع || بجملة ما : بجملة ما د •

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في عكس المطلقات

وإذ قد بينا هذا فلنبين أن الكلية الموجبة هل تنعكس ؟ وكيف تنعكس ؟
 ٥ أكلية موجبة أم جزئية ؟ وهل تبقى مطلقة ؟ أم لا تبقى مطلقة ؟ فنقول : إذا صدق قولنا كل جـ ب فليس يلزم أن يكون كل ب جـ . مثاله كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسان . وأيضا نقول : كل إنسان مستيقظ ، ولا نقول : كل مستيقظ إنسان . فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلي موجب ، فإنه ربما كان المحمول أعم . وأما عكسها الجزئي فواجب ، فلنا إذا قلنا : كل جـ ب لزم أن بعض ب جـ . وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال : إنه إن لم يكن بعض ب جـ فلا شيء من ب جـ . وهذا مما ينعكس ، فيكون ولا شيء من جـ ب ، وقد قلنا : كل جـ ب ، وهذا خلف . فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب .

وعلينا أن ننظر في هذا البيان ، هل هو حقيق ، أم ليس بحقيق . وذلك أنه إن كان تقيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة ، وقد قيل : إن

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٢٥ . (٥) أم جزئية : أوجزئية س ، سا ، ط ، ن || أم لا : أولا س ، ط ، ي ، أو سا ، ي ، ولا هـ || إذا : إن د ، ن || صدق : ساقطة من د ، ن . (٧) كل حيوان إنسان : كل حيوان إنسانا سا ، ع ، ن ، ي || قول : ساقطة من ط ، ع . (١٠) أن بعض : أنت يكون بعض ي . (١١) إن : لوس || فيكون : + هو تقيضه د ، ع ، ن ، ي || ولا شيء . فلا شيء . د ، ن . (١١ — ١٢) وهذا . . . جـ ب : ساقطة من س . (١٢) وهذا : هذا ب ، س ، ط ، ي ، هذا سا . (١٤) أم ليس : أوليس س ، سا ، ع ، ط ، هـ ، ي .

- الحقيقية منها لا تنعكس ، فلا يكون هذا بيانا . على أن ذلك كما علمت يحتاج في أخذ نقيضه إلى أن تعين الحال والوقت . وههنا لم يشتغل بتعيين حال أو وقت في كليهما ، حتى يكون السلب مقابلا ، فيعين في الخلف . فلا هو مقابل ولا يجب أن تنعكس السالبة الكلية فيه . فنقول الآن : إن هذا وإن كان هذا ، وإن كان هكذا ، فإن هذا البيان صحيح . وذلك لأن القائل إذا كذب في قوله : بعض ب ج °
- فيجب أن يكون إنما كذب لأنه لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من الأوقات ؛ فإنه إذا وجد بعض ب ج وقتا ما ، فقال : بعض ب ج ، أى وقت كان وأى حال كان ، فإنه يكون صادقا . وإن كان صادقا مع ذلك أن كل ب ليس وقتا ما ج ، فليس إذن هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة لتلك الجزئية الموجبة . ولكن التى إذا كذبت القائلة بعض ب ج ، صدقت هى ولا تكذب ؛ ١٠ إلا أن لا يكون بعض من الأبعاض موصوفا فى شىء من الأوقات بالمحمول .
- فإذن مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة ، هو هذه السالبة التى ظهر من حالها قبل أنها تنعكس مثل نفسها ، مانعة للإيجاب الجزئى كيف كان ، فضلا عن الكلى . فهذا البيان إذن حق . فإن أخذ المطلق على المعنى الأخص ، لم يكن هذا نقيضه ؛ بل جاز أن يكون كذبا ، لا لأن الإيجاب كاذب ، بل لأن الحمل دائم . فكذبت السالبة ، ولم يجب أن يصدق نقيضها على الوجه المشهور ١٥ فيكون خلفا .

فيظهر من هذا أن الغرض فى التعليم الأول ، ليس ما ذهب إليه

(١) الحقيقية : الحقيقة د ، س ، سا ، ع ، ي || فلا يكون هذا : فهذا لا يكون سا .
 (٢) الحال والوقت : الوقت فى الحال ن || والوقت : أو الوقت ع . (٣) السلب : السبب م || فلا : وهذا سا . (٤) فيه : ساقطة من ن || إن : ساقطة من ن . (٨) وأى : فأى سا . (٩) لتلك : لكل س . (١٠) ب ج : ج ب ع ، عا . (١١) أن لا يكون : أن يكون سا ، ع ، م ، هـ . (١٤ — ١٨) فإن أخذ . . . إليه : ساقطة من عا . (١٥) لا لأن : لأن ن .

من اختار هذا الاعتبار في المطلق. فإن كان المطلق مأخوذا على المعنى الأخص،
فبين انعكاسه بالاقتراض الذي سنشير إليه بعد. ونقول الآن: إن مناقض قولنا،
ليس كل المطلق، هو كل الذي الحبل فيه دائم. وأما مناقض السالب الكلي المطلق
والموجب الكلي المطلق العام للجميع، هو الجزئي الذي يدل على الدوام. وقد
عرفت الفرق بين الدائم والضروري، فيجب أن يراعى هذا في جميع ما نورد.
فهذه أصول يجب أن تكون منك على ذكر، فإن الناس لم يشتغلوا بها.

ونقول: إن هذا العكس يمكن أن يبين بالتعيين والاقتراض. وذلك بأن يقال:
إذا كان كل جـ بـ فليفرض واحد من الموصوفات بـ وليكن دـ، فيكون
دـ هو جـ وهو بـ. فالموصوف بـ الذي هو دـ موصوف بأنه جـ. وكذلك
قد يمكن أن تبين بالخلف على قياس، ما فعله الفاضل من المتأخرين، فإنه إن لم يكن
بعض بـ جـ، فلا شيء من بـ جـ السالب المطلق، بمعنى، ما دام ذات بـ موصوفة
بأنها بـ، وكان كل جـ بـ ينتج بقياس كامل طبيعي أن: لاشيء من جـ دـ.
هذا خلف.

وأما أن هذا العكس ما حاله، فنقول: حاله أيضا الإطلاق العام، فلا يلزم إذا
كان كل كاتب مستيقظا، أي وقتا ما، يجب أن يكون بعض ما هو مستيقظ هو

(١-٦) من اختار... بها: ساقطة من عا. (٢) بالاقتراض: بالإفراض د، ع || الذي:
الكلي ه || إن: ساقطة من ه. (٣) ليس: ساقطة من ع || الحبل: حل م || دائم: ساقطة
من م || السالب: السلب ن. (٤) هو: فهو د، ن. (٥) عرفت:
عرف س. (٦) أصول: أحوال د. (٧) والاقتراض: والإفراض د، ع.
(٨) الموصوفات: الموضوعات ه. (٩) وكذلك: ولذلك عا. (٩-١٠) وكذلك قد يمكن
أن تبين: ويتبين ه. (١٠) تبين: يتبين سا، ما، ي. (١١) بمعنى: يعني د، ن || موصوفة:
موصوف ب، د، ع، م، ن، ي. (١٢) وكان: وقد كان د، ن || جـ د: جـ ب ه؛ ب جـ
د، ع، ما، ن؛ جـ جـ س، سا. (١٤) فنقول حاله: ساقطة من عا || فنقول: + أن
ه، ي. (١٥) يجب: ساقطة من د، ن.

- كاتب، مادام ذاته موجودا، أو مادام مستيقظا. وفي بعض المواضع يجب كما نقول:
- كل إنسان حيوان، أى مادام موجودا ودائما، وبعض الحيوان إنسان، أى مادام موجود الذات. وهذان يعمهما الإطلاق العام. ولقائل أن يقول، إنا إذا قلنا: كل كاتب مستيقظ، لزم منه أن بعض ما هو مستيقظ فإنه كاتب ما دام موجود الذات.
- وذلك أنا إذا قلنا: الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين. وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا، وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ. فبعض ما يقال له إنه مستيقظ، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا. فقد انعكس ههنا أيضا ضروريا.

- فنتول في جواب ذلك: أما أولا، فإننا نساح ولا نناقش المناقشة التي لنا في هذا، فنقول: لا يمنع وجود بعض المستيقظ كاتب ما دام ذاته موجودا، أن يكون بعضه ليس كذلك. فإنه كما أن الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق إيجابها، كذلك لا يمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها. وكذلك بعض الأجسام أبيض بالضرورة، وبعضها أبيض لا بالضرورة. فإن كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة إذا أخذنا الشرط المذكور، فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة. وإن قبلنا هذا الكلام بالحق، لزمنا أن لا نسلم أن الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ. فإن ذات الكاتب بشرط أن يؤخذ كاتباً فقط لا يوصف بالمستيقظ. فإن الشرط هو أن يكون كاتباً فقط

(١) موجودا: موجودة د، ن؛ ساقطة من ع || مادام: مام. (٢) ودائما: أو دائما
 ساع، م. (٤) موجود: وجود م. (٦) حيث: ساقطة من د || موجودا:
 موجودة د، ن. (٧) له: ساقطة من ع. (٨) موجودا: موجودة د، ن || أيضا: ساقطة من سا.
 (١١) صدق (الأولى): الصدق ي. (١٢) صدق (الثانية): ساقطة من م || وكذلك:
 ولذلك م، سا، ع، هـ. (١٣) بالضرورة وبعضها أبيض: ساقطة من م || لا بالضرورة:
 بالضرورة ع.

بلا زيادة. والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا، فيكون كاتباً فقط ليس كاتباً فقط؛ بل إذا أخذ مطلقاً، أى الكاتب، كيف كان هو الموصوف بأنه كاتب، المجوز أن يكون، كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفاً لا بالضرورة. وأما الأشياء من حيث حدودها، وبشرط تجريد العوارض عنها، لا تكون موضوعة لما ليس بحدودها ولا في حدودها. ثم ستعلم أن قولنا: من حيث هو كاتب؛ ليس جزءاً من الموضوع البتة، وذلك في مثل قولنا: الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ، بل جزء من المحمول. ومنبين لك حينئذ أن الشك منحل من وجه آخر. ونرجع فتهقول: إن العكس في المطلقين جميعاً لا يجب إلا مطلقاً عاماً. وذلك لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس ضرورية. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ؛ وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه: أن بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذا عرفت حال الكلّي الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئياً موجباً. والبيان ذلك البيان. وينبغي أن لا يطول بسببه.

-
- (١) هو: ساقطة من سا. (١—٢) ليس كاتباً فقط: ساقطة من ع. (٢) أخذ: أخذنا هـ ||
 أى: هـ م. (٢—٣) بأنه... الموصوف: ساقطة من م. (٤) وبشرط: وشرط ع.
 (٥) بحدودها: حدودها سا؛ لحدودها ع || حدودها: حدود ن. (٦) [ابتداء من
 كلمة "وذلك" في السطر السادس ساقط من نسخة ي] || هو (الثانية): ساقطة من ن.
 (٨) ونرجع: فترجع سا؛ ورجع د، ع || المطلقتين: المطلقين س، سا، ع، ن، هـ
 || لا يجب: + إن دا. (٩) إن: إذا د، س، ع، ن || وجدتها
 قد: وجدتها لقد ب، س، ع، ع، م، هـ. (١١) لا بالضرورة (الأولى): بالضرورة م || ومثال:
 مثال س. (١٢). وإذا: وإذا س، ن، هـ؛ + قد سا || حال: ساقطة من د، ن.
 (١٣) وأنه: فإنه ن | ن؛ و: اليا والبيان سا. (١٤) وينبغي: ولا ينبغي ع.

وقد أوردت أمثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلى بالموجب جزئيا .
 فلا يحتاج أن نعددها كلها ؛ بل يجب أن يتذكر ما قلناه في الجواب عن حدود
 أوردت ، لتبين بها أن السالبة الكلية لا تنعكس . وكذا الأمر أن تنظر إلى جملة
 الموضوع وجملة المحمول فتعكسه كما هو ، لا تنقص جزءا مما فيه ولا تغيره ، أعنى
 الجزء الذى إذا نقصته عنه وهو بحاله الأول قبل العكس فأردت أن تحفظ
 الإيجاب والسلب مع نقصانه لم تجد الحكم ثابتا . فإنك إذا حفظت المحمول كما
 كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط . وأما السالبة الجزئية
 فإنها لا تنعكس ، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانا ، أو كل إنسان كاتباً ، وجب
 أن لا يكون كل إنسان حيوانا ، أو كل كاتب إنسانا .

- وهنا نوع من العكس آخر يجب أن نتأمله ، وهو الذى يسمى عكس
 التقيض ، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا ، وما يناقض
 الموضوع فيجعل محمولا . فنقول : إذا قلنا كل جـ بـ ، لزمن منه أن كل ما ليس
 بـ ليس جـ ، وإلا فليكن بعض ما ليس بـ ليس ليس جـ ، فهو جـ . فبعض ما ليس
 بـ هو جـ ، ينعكس فبعض ما هو جـ هو ما ليس بـ ، وقلنا كل جـ بـ . وإذا
 قلنا : كل ما ليس بـ ليس جـ ، صح كل جـ بـ ، وإلا فليصح ليس كل جـ بـ .
 فيكون بعض ما هو جـ مسلوبا عنه بـ ، فذلك البعض جـ وليس بـ . وقلنا : كل
 ما ليس بـ ليس جـ فذلك البعض جـ وليس بـ . وإذا قلنا : لا شئ من جـ بـ

(٢) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ لا د ، ن || نعددها : نعددها عا ؛ نعيدها م .
 (٤) جزأ : شيئا س || ما : + هو د ، ن . (٦) ابنا : تاما د ، ن .
 (٨) أو كل : وكل س ، ع . (١٠) آخر : ساقطة من س .
 (١١) فيجعل : لنجعل هـ . (١٢) فنقول : + إذا د ، سا ، ن || أن : ساقطة من س .
 (١٣) ليس ليس جـ : ليس جـ د ، ع ، م . (١٤) ينعكس : فينعكس س ، سا ، ع ، عا ، هـ .
 || وقلنا : وقد قلنا د ، ن || كل : وكل ع . (١٥) ما ليس بـ : ما بـ م .
 (١٦) بـ : ببـ س || بـ : بـ جـ ع .

لا يلزم لا شيء مما ليس بـ ليس جـ . فإنك إذا قلت : لا شيء من الناس حجارة ، لم يلزم أنه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بإنسان ، أو ليس شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ؛ بل لزم بعض ما ليس حجارة هو إنسان ، وإلا فلا شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ، فلا شيء من الناس ليس بحجارة . وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة . وإذا قلنا : بعض جـ بـ ، لزم بعض ما ليس بـ ليس جـ . فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن جـ وبـ معا ، فيكون بعض ما ليس بـ ليس جـ . وأما قولنا : ليس كل جـ بـ ، فيلزمه ليس كل ما ليس بـ ليس جـ ، وإلا فكل ما ليس بـ ليس جـ ، فكل ما هو جـ فهو بـ . وههنا خصوص أخرى ، والأولى أن نجعل مواضعها كتاب اللواحق .

(١) حجارة : بحجارة س . (٣) حجارة : بحجارة د ، سا ، ع ، عا ، ن (٥) حجارة : بحجارة د ، سا ، ن . (٦) أو معدومات : ساقطة من م . (٧) ليس (الثانية) : ساقطة من د ، ن || فيلزمه ليس : فليس يلزم د ، ن . (٨) ليس (الثانية) : أيس ب . (٩) والأولى : الأولى س ، سا ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس الضروريات والممكنات

- ونقول : إذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب ، فيجب أن يكون بالضرورة
 لا شيء من ب ج . قالوا : وإلا أمكن أن يكون بعض ب ج ، فأمكن أن يكون بعض
 ج ب ، فأشكل ههنا شيء وهو أنه استعمل عكس الممكن فيه . وهذا ما لم يبين بعد .
 فقال بعضهم : إن انعكاس هذا الممكن بين بنفسه . فإنه إذا أمكن أن يكون شيء
 شيئاً ، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء . ولما كان هذا بينا بنفسه ،
 جاز تعريف غيره به ، غير متوقف فيه أن يبين حاله . وعندى أنه يحتاج
 هذا العكس إلى بيان ما أيضاً . وليس ما فرضوه بينا أعرف من أن الممتنع كونه
 شيئاً ، يمتنع كون ذلك الشيء هو الذى هو المطلوب أو قريب من المطلوب . لكن
 ما قاله الآخرون أحسن ، وهو أنه إن أمكن أن يكون بعض ب ج كان فرضه
 غير محال . وأكثره أن يكون كذباً . والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال . فإن
 لازم ما يمكن ممكن . فإن المحال لا يكون البتة . فما لا يكون إلا ويلزمه المحال
 لا يكون البتة . وكيف يكون ، وإنما يكون مع كون ما لا يكون البتة . فالكذب الغير
 ١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث : ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ؛ فصل ٣ هـ . (٤) لا شيء :
 ساقطة من هـ . (٥) ب ج (الأولى) : ج ب ن || فأمكن : وأمكن د ، ن .
 (٦) ج ب : ب ج م || فيه : ساقطة من ع . (٧) شيء : ساقطة من ع .
 (٩) غير : ساقطة من د . (١٣) وأكثره : وأكثر د || الأنير : غيرس || محال :
 المحال س ، ع . (١٤) فإن : وإن ن . (١٤ — ١٥) فما لا يكون . . .
 البتة : ساقطة من سا . (١٥) وكيف : فكيف سا || فالكذب : والكذب ب .

المحال لا يلزمه المحال. فإذا فرض بعض ب ج موجودا، فحينئذ يكون بعض ج ب موجودا، فحينئذ يكون بعض ج ب كذبا غير محال. لكنك قد قلت بالضرورة: لا شيء من ج ب، فكيف يكون قولنا: بعض ج ب، غير محال، فهو محال. ولزم من قولنا بعض ب ج، فقولنا بعض ب ج كذب ومحال. هل أن هذا له وجه، وهو أقرب، عندي، وهو أن نقول: إذا جاز وأمكن شيء، أمكن لازمه. فإذا أمكن أن تصدق المطلقة القائلة: بعض ب ج، أمكن لازمها ضرورة، أي قولنا: بعض ج ب. وهذا أصح ما ينبغي أن يقال. وأما إن كان القول موجبا مثل قولك باضطرار أن يكون كل ج ب أو بعض ج ب، فيقولون إنه باضطرار أن يكون بعض ب ج. والبيان المشهور لهذا هو أنه لا بد من أن يكون بعض ب ج، لأنه من حيث هو، مطلق هذا حكمه. فحينئذ إما أن يكون باضطرار، أو لا يكون باضطرار. فإن كان لا باضطرار، فبعض ج ب لا باضطرار، وكان كله باضطرار، وهذا خاف. وفي هذا البيان مواضع تخليط.

وذلك لأن الذي سلف من تعليلهم في انعكاس المطلقة الموجبة، إنما كان أنها تنعكس جزئية فقط، ولم يبين أنها إن كانت لا باضطرار فيكون عكسها

(١) لا يلزمه المحال: لا يلزم المحال ساء ساقطة من د، ن || ج ب: ب ج ساء ع (٢) موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب: ساقطة من س، ع، هـ. (٤) ب ج: ج ب ع، هـ || فقولنا بعض ب ج: ساقطة من ع || ب ج (الثانية): ج ب ع. (٥) وهو: هو || أقرب: الأقرب د، س، ع، ع، ن، هـ || أن نقول: أنه نقول د، س، ساء ع، ع، م، ن، هـ. (٦) جاز: جاوز || تصدق: + المقدمة ع، هـ || المطلقة: ساقطة من ع || القائلة: العامة د. (٧) ب ج: ج ب ع || لازمها: لازما ع || ج ب: ب ج ع || أي قولنا: بعض ج ب: ساقطة من ع. (٨) موجبا: الكلي الموجب ع. (١١) باضطرار (الثالثة): لا باضطرار د، س، ن (١١-١٢) فإن كان... ج ب لا باضطرار: ساقطة من ع. (١٢) لا: ساقطة من ع || لا باضطرار: لا باضطرار س، ن || وهذا: هذا د. (١٣) مواضع: موضع ع. (١٤) لأن: + الشيء || تعليمهم: تسليمهم ساء. (١٥) يبين: يتبين س، ع، هـ || باضطرار: لا باضطرار ع، هـ.

لا باضطرار . ولا هذا حق بوجه من الوجوه . فإن كل إنسان كاتب
لا باضطرار ، ثم كل كاتب إنسان باضطرار .

- والتخليط الثانى هو أنا وإن سلمنا أن هذا البيان قد ينفع فى إثبات عكس
الكلى الموجب ، فكيف ينفع فى بيان العكس الجزئى الموجب . فإنه ليس يمنع
قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، أن يكون بعض جـ ب أيضا لا بالضرورة . ٥
فيجوز أن يكون عكس قولنا : بعض بـ جـ بالضرورة ، هو أن بعض جـ ب
لا بالضرورة . ثم إن انعكس على قولهم فصار بعض جـ ب لا بالضرورة ، صح مع
صحة الأصل ، وهو قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، ولم يلزم خلف . فإنا تعلم
أن بعض الأجسام متحركة ضرورية ، وبعضها متحركة لا بالضرورة . وكذلك
بعض الأجسام سود بالضرورة أى دائما ، وبعضها سود لا بالضرورة ؛ بل ١٠
الحق أن هذه تنعكس مطلقة بالمعنى الأعم ، وهو أن بعض بـ جـ بلازيادة
شرط . والبرهان عليه هو المثالان المذكوران . وأنت تعلم أنه ليس يجب أن
يكون عكس غير الضرورى عن غير الضرورى من المشال المذكور . فلا يمتنع

(٢) لا باضطرار : لا باضطرار : س ، ع ، ا ، م ، هـ . (٣) والتخليط : وتخليط
سا || البيان : بيان ع || قد ينفع : ساقطة من س || ينفع : يقع ع || فى : + بيان ب ، م ||
إثبات : بيان ب ، (٦) بـ جـ : جـ بـ د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ || أن (الثانية) : +
يكون ن || جـ بـ : بـ جـ د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ . (٧) فصار : وصاد ، ن || صح :
ساقطة من س . (١١) أن هذه تنعكس : أنها ن || هذه : هذا س .
(١٣) عن غير الضرورى : ساقطة من سا || عن : ساقطة من ع ، ما ، هـ || غير (الثانية) : ساقطة
من د ، س ، م ، ن || المذكور : + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة مثل أحد من الناس
كاتباً بالضرورة فإنه لا يمنع نج ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس أحد من الناس
كاتباً بالضرورة فإنه س ، هـ ؛ + وهو أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وبعضه ليس أحد
من الناس كاتباً بالضرورة ع ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس كل أحد من
الناس كاتباً بالضرورة فإنه ع || فلا : لا س ، سا ، ع ، هـ .

أن يكون الشيء ضروريا حمله على شيء ، ثم ذلك الشيء لا يكون هذا ضروريا له . وستزيدك لهذا شرحا في موضعه .

ومع هذا فيجب أن نورد وجوه التلخيص الذي تمكفه أصحاب التعصب عن هذا اللازم . فقال بعضهم : إن قولنا : كل كاتب إنسان بالضرورة ، ليس حقا . وذلك لأن الكاتبين المعدومين هم إناس معدومون ؛ فبعض ما هو كاتب هو بالإمكان ناس ، أى تمكثوا أن يصيروا ناسا .

وهذا هو الإنسان الذى ذكر أن قولنا : كل كاتب ، معناه كل ما يقال له أنه بالفعل كاتب ، وأنخرج ما هو كاتب بالإمكان ، داخلا فى قولنا : كاتب . فالآن قد أدخل الكاتب بالقوة فى هذه الجملة ، ومع ذلك فليس نجد البتة مقدمة كلية ضرورية موجبة . فإن قولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، كاذبة ؛ لأن الناس المعدومين حيوان بالإمكان . فبعض الناس ، وهو الذى بالقوة ، حيوان بالإمكان ، فليس بالضرورة كل إنسان حيوان . ولا نجد مثالا من الأمثلة المستعملة للكلى الموجب ، يكون صادقا البتة .

وقال بعض المحصلين : إن قولنا بعض الكتاب ناس بالإمكان ، صحيح . وذلك لأن معنى هذا أن بعض ما يوصف بأنه كاتب بالضرورة ، هو إنسان . وسواء لم يكن كاتباً ، أو كان كاتباً ، وكان بالضرورة كاتباً ، أو كاتباً

(٢) وستزيدك : وستزيدك ب ، د ، س ، ن || وستزيدك . . . موضعه : ساقطة من ع ، عا .
(٣ - ١٦) ومع هذا . . . وكان بالضرورة كاتباً ، أو كاتباً : ساقطة من ب ، س ، م ، ع ، ي .
(٣) التلخيص : التلخيص ه . (٤) اللازم : الإلزام سا ، عا . (٥) لأن : أن د ، ع ، ن ، هـ .
(٦) تمكثوا : يمكن سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ . (٨) داخلا : حاصلع ، هـ .
(٩) فالآن : الآن د ، ن . (١٤) الكتاب : الكاتب ع ، ن || ناس : ساقطة من د .
(١٥) بالضرورة هو إنسان : هو بالضرورة إنسان سا . (١٦) وسواء : سواء سا || أو كان كاتباً : ساقطة من سا .

لا بالضرورة ، حتى يكون إنسانا بالضرورة ، وإن لم يكن كاتباً . فإذاً كونه إنسانا بالضرورة ، ليس لأنه كاتب .

فإذا قلت : بعض ما يوصف بأنه كاتب ، هو إنسان بالضرورة وإن لم يكن كاتباً ، فأنت تقول في نفسك ، لا من جهة أنه كاتب ، بل من جهة أنه كاتب لا توجب الضرورة . فإذاً يكون غير ضروري أن تكون معه الإنسانية ، فيكون بعض الكتاب وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضرورياً أنه إنسان أو ليس بإنسان ، وذلك من جهة ما هو كاتب . فبعض الكتاب ممكن أن يكون إنساناً من جهة ما هو كاتب .

وهذا الرجل ، وإن دقق ، فقد غلط وحمله التعصب على تحمل وجه بعيد ، وغلط من ظن أن قولنا : الكاتب من حيث هو كاتب ، لا يوجب الضرورة ؛ حتى يصح معه أن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، لا يكون حمل الإنسان ضرورياً عليه ؛ وليس كلامنا في أن كونه كاتباً هو الذي جعل حمل الإنسان عليه ضرورياً أو لم يجعل ، بل كلامنا في الإنسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب . فإن قال : إنه يحمل عليه دائماً ، فيكون ضروري الحمل عليه . فبين أنه يحمل عليه ، وإن لم يكن لأجل أنه كاتب . وكذلك إذا زالت الكتابة

(١ - ١٥) لا بالضرورة . . . الكتابة : ساقطة من ب ، س ، م ، ي . (١) إنسانا : إنسان ه || إنسانا بالضرورة : + ليس لأنه كاتب فإذا قلت بعض ما يوصف بأنه كاتب هو إنسان بالضرورة ع || وإن : فإن ه || لم : ساقطة من د . (٣ - ٤) وإن لم يكن كاتباً : ساقطة من ع ، عا ، ه . (٤) كاتباً : ساقطة من د || في : مع سا ، ه . (٦) ضرورياً : + له سا . (٧) أو وليس : وليس سا . (٩) دقق : وقف د . (١٠) من (الأولى) : + أنه د || أن : ساقطة من ع ، ن . (١٢ - ١٣) وليس كلامنا . . . يجعل بل : ولم يجعل ع . (١٤) دائماً : فبين أنه يحمل عليه دائماً سا || ضروري الحمل عليه : ضرورياً أى يحمل عليه ع ، عا ، ن ، ه . (١٥) فبين أنه يحمل عليه : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ن .

مع كونه إنسانا محولا على الشيء الذى هو الكاتب ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون محولا على الكاتب ، ودائما له . فليس أنه لا يكون ويحمل على شيء ، يوجب أنه حين يكون لا يحمل عليه دائما .

فأما إن قال : إن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، هو كاتب فقط ولا زيادة ، والإنسان معنى آخر غير أنه كاتب ، فليس محولا عليه ؛ كان هذا حكم الإنسان والحيوان . فإن الإنسان ، من حيث هو إنسان ، هو أنه حيوان . نعم الحيوان حينئذ جزء من حده ، وكذلك الحيوان والإنسان جزءان من حد الكاتب . فإن الكاتب من الخواص الذاتية ، بمعنى ، أنها توجد فى حدها الموضوع وجنسه لا محالة . وبعد هذا كله ؛ فإن الكاتب إذا أخذ أنه كاتب فقط ، وكان الإنسان مقارنا له كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالإمكان ؛ فكان بعض الكتاب بالضرورة ليس إنسانا لا بالإمكان ، وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب .

على أن ههنا غلطا آخر . وهو أن قولنا : من حيث كذا ، ومن جهة كذا ، من أجزاء المحمول . فقوله : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس بالضرورة إنسانا ، هو بمعنى قوله : الكاتب ليس من الضرورة إنسانا ؛ من جهة ما هو كاتب ، ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول ، بل جزءا من الموضوع ،

(١ — ١٦) مع كونه إنسانا . . . بل جزءا من الموضوع : ساقطة من ب ، من ، م ، ع ، ي .
 (١) كونه : كون سا || إنسانا : الإنسان د ، سا . (٢) يوجب : موجب د ، ع ، عا ، ن .
 (٣) لا يحمل : لأنه يحمل ع ، عا . (٤) ما هو كاتب هو كاتب فقط : ما هو كاتب فقط د ، سا ، هـ . (٥) أنه : + محمول د ، سا . (٦) وكذلك : كذلك ع ، عا . (٨) أنها : أنه هـ . (٩) وكان : كان د ، ع . (١٠) كان : ساقطة من سا ، ع ، هـ || بالإمكان : الإمكان ع ، ن || فكان : وكان ع . (١١) الكتاب : الكاتب هـ . (١٣) على : قيل ع ، ن || أن : ساقطة من ع ، هـ . (١٤) فقوله : وقوله سا . (١٥) بمعنى : معنى د ، هـ ، ن . (١٥ — ١٦) من جهة . . . من المحمول : ساقطة من د ، ن . (١٦) الاعتبار : ساقطة من عا .

- لزم منه محال . فإننا كما نقول : الحيوان من جهة ما هو حيوان ، ناطق
أو ليس ؛ فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطق ، للزم أن يكون كل حيوان ناطق ؛
ولو كان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، للزم أن لا يكون أحد
من الحيوانات ناطقا . لأن الشيء الذي يقال على الشيء من حيث هو هو ، ومن
حيث هو طبيعته ، فيقال من حيث كان ، وكيف كان . لكن لما كان قولنا
من حيث ومن جهة كذا جزءا من المحمول ، لم يلزم أن يجاب أن الحيوان من
جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، بل أن يجاب أن الحيوان ليس من جهة ما هو
حيوان بناطق ، بل قد يكون وقد لا يكون . فإذا كان كونه بحيوانية تسلب
عنه النطق ، غير كونه لا بحيوانية توجب عليه النطق ، لم يلزم أن يكون الأمر
في تسليم القسمين على السواء .

١٠

- وكيف يكون جزءا من الموضوع ؟ وأجزاء الموضوع يجب ، إذا كان بعدها
شيء يحمل على الموضوع ، أن تجيء بعده كقولنا : الحيوان الناطق كذا ؛
معناه الحيوان الذي هو الناطق كذا . فإذا قلنا : بعض الكتاب من جهة ما هو
كاتب ، فيجب أن يكون معناه بعض الكتاب ، المأخوذ من جهة ما هو كاتب ،
أو بعض الكتاب ، الذي هو من جهة ما هو كاتب فقط . فيكون إدخال هذا السور

١٥

(١ - ١٦) للزم منه محال . . . ومن جهة كذا السور : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
(١) ناطق : ناطقا ، عا . (٢ - ٣) ناطق للزم . . . ما هو حيوان : ساقطة من .
(٢) ناطق (الثانية) : ناطقا سا ، عا ، هـ . (٤) ومن : هو من ع ، ن . (٥) لكن : ولكن سا .
(٦) كذا : ساقطة من سا ، عا ، هـ . (٨) بحيوانية : بحيوانيته سا . (٩) النطق (الأول) :
الناطق د ، ع ، عا ، ن ، هـ || لا بحيوانية : لا بحيوانيته سا || النطق (الثانية) : الناطق ن .
(١٠) تسليم : التسليم د . (١١) وأجزاء : فإجزاء ع ، ن ، هـ || بعدها : بدد ، ع ،
عا ، ن ، هـ . (١٢) كذا : + إذن د ؛ + إذسا ، هـ . (١٣) الكتاب : الكاتب ن ، هـ .
(١٣ - ١٤) من جهة . . . الكتاب : ساقطة من ع . (١٤) الكتاب : الكاتب ن . (١٥) أو بعض
الكتاب : ساقطة من ع || فقط : ساقطة سا || فيكون إدخال هذا السور : ساقطة من ع ، عا .

فيه هذرا، فإن الكتب الذى أخذ من جهة ما هو كاتب فقط لا يتبعض ولا أيضا يتصور بالكل ، حتى يقال : كل كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب ، ولا يكون هذرا إذا جمل هذا جزءا من المحمول ، فقول : بعض الكتاب هو من جهة ما هو كاتب كذا ، فإذا كان هذا جزءا من المحمول ، فيجب أن يكون جزءا من الموضوع عند العكس .

وهب أنه جزء من الموضوع ، أليس يجب أن يكون جزءا من المحمول ؟

قول : فيكون قولنا كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، معناه أن كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، الذى هو من جهة ما الكاتب كاتب فقط ، وهذا كاذب ، فإنه ولا واحد من الناس يوصف بأنه كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب فقط . فإن الإنسان لا يكون الشيء ، الذى هو مجرد الكاتب فقط الذى أنه إنسان وأنه حيوان ، خارجا من وجوده مسلوبا عنه . ولسنا نلتفت عند ما نقول : إن الإنسان ممكن أن يكون كاتبا ، إلى اعتبار فى الكاتب ، وجهة تقترب به ، غير معنى مطلق أنه كاتب بلا شرط لا بشرط لا . فننظر ، هل يحمل ذلك على الإنسان ، فيجب أن لا يلتفت فى الموضوع إلا أنه الذى هو موصوف بكذا ،

- (١-١٤) فيه هذرا . . . موصوف بكذا : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
 (١) فإن : كان د ، ع ، عا ، ن ، هـ || فيه هذرا . . . فقط : ساقطة من ع ، عا ، ||
 لا يتبعض : ولا يتبعض ع ، عا ، التبعض هـ . (١-٢) ولا أيضا يتصور بالكل : ولا سور بالكل د .
 (٢) كل : لكل د . (٤) كذا : ساقطة من ع ، ن ، هـ || هذا : ساقطة من ع ، ن .
 (٦) أليس : ليس د ، ع ، عا ، ن . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من سا ، ع ، عا ، هـ .
 (٨) ممكن : يمكن ع || ما الكاتب : ما هو الكاتب هـ . (٨-٩) من جهة . . .
 المأخوذ : ساقطة من ع . (٩) ولا واحد : لا واحد ن . (١١) خارجا : خارج ع || مسلوبا مسلوب ع ، ا . (١٢-١٣) تقترب به غيره : يترن به غير د ؛ يقرر غيره ع .
 (١٣) بلا شرط : ساقطة من د ، سا ، هـ || لا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، هـ || فننظر : - أنه سا ، هـ || لا فننظر : ساقطة من عا . (١٤) فيجب أن : ساقطة من سا || إلا : إلى د ، عا ، هـ .

بلا شرط دوام أولا دوام ، ولا بشرط من جهة ، ولا نلتفت إلى المحمول إلا مأخوذا محمولا . فأى شرط ألحقناه به ، فهو جزء الجملة ، هو المحمول ، ثم بعد ذلك يربط ويؤخذ عند العكس فيما يجعله محمولا أو موضوعا ، ولا يهمل . ولو كانت هذه الشروط معتبرة لبطل ، كثير من المقدمات الضرورية ، وصارت ممكنات ، ولتجمع جوامع ما قلناه .

فلننظر هل إذا كان ج ب ، وب ممكن في ج خاص به ، فهل إذا حمل ب على ج ، فـ ج أيضا يحمل على ب أولا يحمل ؟

فلتكن ج الحيوان ، وب الكاتب ، فلننظر هل يجب أن نأخذه من حيث هو كاتب . لكننا نجد الكاتب ، من حيث هو كاتب ، مسلوبا عنه أنه حيوان ، فـ ج مسلوب عن الحيوان الكاتب من حيث هو كاتب ؛ بل يجب أن يراعى ما كان أوجب ، فنجعله موضوعا ، فبين أن الحيوان يكون محمولا عليه ، فنراه يكون محمولا عليه وقتا ما ، أو ما دام الذات موجودة . فإن كان الحق هو أنه محمول عليه دائما ما دام ذات الكاتب موجودة ، فالحيوان ضرورى للكاتب ، والكاتب ليس ضروريا للحيوان . وفي هذا بلاغ لمن أنصف .

-
- (١-١٤) بلا شرط دوام . . . لمن أنصف : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
 (٢) شرط : شئ سا || ألحقناه : أشرطنا سا || فهو : وهو سا || ثم : ساقطة من ع ، ن .
 (٣) محمولا : محفوظا ه || أو موضوعا : وموضوعا د ، ع ، عا ، ه || ولا يهمل : ولا يحمل ه .
 (٤) الشروط : الشريطة د ، ه . (٥) ما قلناه : ما قلنا ع . (٧) فـ جـ : +
 أم بـ ما || على : ساقطة من ه || أولا يحمل : أولا د ؛ وإلان . (٩) لكنا : فكنا ه ||
 مسلوبا : مسلوب سا ، عا . (٩-١١) مسلوبا . . . يراعى ما : ساقطة من ع ، ن .
 (١٢) وقتا ما : وقتا ع ، ن . (١٣) أنه : ساقطة من ع || مادام ذات الكاتب : ما ذات
 سبب للكاتب ع ؛ أى ما دام ذات الكاتب عا || موجودة : موجودا ه . (١٤) هذا : +
 الموضع ن || لمن أنصف : من النصف ع .

وأما الجزئية السالبة الضرورية ، فإنها لا تنعكس . فإنه ليس إذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بأنه حيوان إنسانا ، يجب أن لا يكون بالضرورة كل إنسان حيوانا . واعلم أن قولنا بالضرورة ليس ، ليس سلب الضرورة ؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة .

- ٥ وأما المقدمات الممكنة ، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف : قالوا : إن الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي . فما كان في الضروري والمطلق حكمه حكم ذينك . وما كان في الممكن الحقيقي حكمه قد يخالف ، على ما سنبين لك في موضع آخر . فأوهم ظاهر هذا اللفظ أن الممكن إذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا له إلا في اللفظ ، فيقال له ممكن ونعني أنه ضروري . فاذا لم يكن مخالفا إلا في اللفظ كان عكسه عكسه ، وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة . فإنه ليس أحد من الناس يقول ، ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ، ويعني به الضروري . ولا الشبهة التي دعت إلى أنه يجعل في لفظة الممكن اشتراكا ، حتى كان يجب مرة أن يقال على الضروري ومرة أن لا يقال ، وكان يتمتع كونها مقولا على الضروري أنها تنعكس إلى السالبة العكس الذي يجري بينهما ، إذ كان ما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون . وكان يوجب كونها مقولا على الضروري أن سلبها لا يقال عليه ، وإلا كان تقيضها وهو أنه ليس يمكن مقولا على الضروري ، وكان الضروري ممتنا شبهة توجب أن يكون حلها بأن الممكن يقال على الضروري قولا مترادفا . فإن الممكن إذا كان له معنيان ، وأحدهما أعم من الواجب ، والآخر

(٤) وأما : فأما د ، ن . (٥) فيها : ساقطة من د ، ح ؛ وهذا س (١٣) حتى : حين ع ، عا . (١٥) ما : بماد ؛ ساقطة من س . (١٦) يمكن : يمكن ب ، سا ، هـ . (١٧) كان : لكان س . (١٨) وكان الضروري : ساقطة من م . (١٩) وأحدهما : أحدهما د ، ن .

- ما ين للواجب فإن الشبهة تتحل أيضا . وهل الممكن الذي يجب قوله على
الضرورى إلا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى ؛ لأن سلبه أنه ليس
بممكن ومعناه ممتنع . فيكون الممكن الذى يجب أن يقال على الضرورى هو الذى
هذا سابه . فإذا كان هذا الممكن المقول على الضرورى الوجود معناه أنه ضرورى
ومفهومه ذلك ، كما يكون فى الأسماء المترادفة ، كان ما ليس بضرورى وما ليس
بممكن معنى واحد ، وكان ما ليس بضرورى إذن هو الممتنع ، وهذا محال ؛ بل
الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو
لفظة غير ممتنع ، وهو أعم من الواجب ومن الممكن . فليس إذن صحة انعكاس
الضرورى أو المطلق وهو أخص منه ، يوجب صحة انعكاسه فى نفسه ؛ بل يجب
أن يعلم أن معنى الكلام المذكور فى التعليم الأول الصحيح هو أن هذا إذا قيل
على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن ، فما منه فى مادة الضرورى فحكمه ما قيل .
وكذلك ما هو فى مادة المطلق فحكمه ما قيل . وأما الممكن الحقيقى فسيوضح
أمره بعد ، ليعلم أن بعد إيضاح الحكم فى جميع ما يجب هذا العام ، يتضح حكم
هذا العام . والنظر فى الممكن الحقيقى وفى عكسه جرت العادة بتأخره ، فلنؤخره .

(٤) فإذا : فإذا ؛ فإن س . (٦) معنى : بمعنى د ، ن . (٧) بدل : يدل على م .
(١٢) وكذلك ما قيل : ساقطة من ع ، ن . (١٣) هذا : ساقطة من د ، ع ، ن .
(١٤) وفى عكسه : وعكسه س || بتأخره : بتأخير س ، ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الاقترافية وذكر الأشكال الثلاثة في حالتى الإطلاق والضرورة

فهذه الأشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعابجه من أمر
 ٥ القياس ، فنقول : إن اللازم عن القياس لا يخلو ، إما أن يكون غير مذكور هو
 ولا نقيضه في القياس بالفعل ، وتسمى أمثال هذه المقاييس اقترانيات ، مثل
 قولك : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ، فكل حيوان جوهر ؛ ولما أن
 يكون اللازم أو نقيضه ، وبالجملة أحد طرفى المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما ؛
 وهذا أسميه استثنائيا ، والجمهور يسمونه شرطيا . وإنما لم أسمه شرطيا ، إذ من
 ١٠ الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران .

ولنقدم ما يكون على سبيل الاقتران . ومنه ما يكون من حمليات . فنقول :
 إن كل قياس اقترانى بسيط حملى ، فإنه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد
 اشتراك المثال المورد في الجسم . وهذا الحد لا يخلو إما أن يكون في أحدهما
 محمولا ، وفي الآخر موضوعا ، أو يكون محمولا في كليهما ، أو موضوعا
 ١٥ في كليهما . وإذا كان موضوعا في أحدهما محمولا على الآخر ، فلما أن يكون

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ؛ فصل ٤ هـ . (٧) فكل : وكل د .
 (٩) أسميه : اسمه هـ || استثنائيا : استثنائية د ، ن || شرطيا : من الشرطى ن || وإنما لم أسمه شرطيا :
 ساقطة من ع . (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٣) المثال المورد :
 المذكور س . (١٥) موضوعا في أحدهما محمولا على الآخر : في أحدهما موضوعا وعلى الآخر محمولا ع .

- محمولا على موضوع المطلوب ، وموضوعا لمحمول المطلوب ، وهو الذى يسمى الشكل الأول ؛ وإما أن يكون محمولا على محمول المطلوب ، موضوعا لموضوع المطلوب ، وهذا هو الشكل الذى ألقى ، لما أذكره من العلة بعد وجوبه فى القسمة . فإنهم حين قسموا الأشكال على القسمة المثلثة التى ذكرناها فجاءت ثلاثة ، عينوا واحدا منها على أنه الشكل الأول ، وأخذوه على أنه هو الذى أوسطه موضوع فى أحدهما محمول فى الآخر ، ثم لما نظروا فيه من حيث يجتمع منه ما يجتمع ، أخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحمولا محمولا فقط . وهذا أخص من المعنى الذى لأجله جعل شكلا أولا . فإذا جملوه شكلا أولا ، لا يجرد أن الأوسط موضوع ومحمول ، بل لأن الأوسط محمول على موضوع المطلوب ، وموضوع لمحمول المطلوب ؛ فقد ألفوا قسما رابعا . وفاضل الأطباء يذكر هذا ، ولكن لا على هذا الوجه ؛ بل هذا الإلغاء هو بسبب أنه أمر غير طبيعى ، وغير مقبول ، وغير ملائم لعادة النظر والروية ، ومستغنى عنه بقوة ، عكس نتيجة ما هو شكل أول ، وعلى ما سنوضحه فى موضع آخر . فليكن الشكل الأول ما ذكرناه . وأما الثانى فهو الذى يكون حده الأوسط محمولا على الطرفين . وأما الثالث فهو الذى يكون حده الأوسط موضوعا فيهما جميعا .
- والطرف الذى هو موضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ، والمقدمة التى فيها هذا

(١) وهو : وهذا س ، سا ، هـ ؛ وهذا هو ع . (٣) هو : ساقطة من ع || الذى : ساقطة من س . (٤) المثلثة : الثلاثية د . (٦) ثم : ساقطة من ع || لما : ما هـ . (٧) حيث يجتمع : يجتمع د || يحفظ : ساقطة من سا . (٨) وهذا : فهذا ع . (٩) أولا فإذا : وإذا ع || فإذا د ، س ، ع ، ن ، هـ || لا يجرد : يجرد د ، ع ؛ لا يجرد ن . (١١) بل هذا : بل هو س || هو : وهو س . (١٢) النظر والروية : الروية سا . (١٣) بقوة : لقوة د ، ع ، ن . (١٤) حده : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٤-١٥) وأما الثانى . . . الطرفين : ساقطة من ع || محمولا . . . الأوسط : ساقطة من ع . (١٥) وأما الثالث : والثالث س .

الطرف تسمى مقدمة صغرى ، والطرف الذى هو محمول المطلوب يسمى حدا أكبر ، والمقدمة التى فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى . وتأليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة . والتى يجب عذا النتيجة لذاتها تسمى قياسا . وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين يسمى شكلا . والذى يلزم ، فإنه مادام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا . فإذا لزم سمي نتيجة . وإنما سمي الشكل الأول شكلا أولا لأن إنتاجه بين بنفسه ، وقياساته كاملة ، ولأنه ينتج جميع المطالب ، والثانى لا ينتج إلا السالب ، والثالث لا ينتج إلا الجزئى ، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلى الموجب . وأعلم أنه لا قياس من سالتين ، ولا من جزئيتين ، ولا صغرى سالبة كبراهها جزئية إلا أن يكون السالب ممكنا . وأعلم أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين ، لافى كل شيء ؛ بل فى الكمية والكيفية دون الجهة . وهذه جملة تعلمها بعد باعتبار الجزئيات .

الشكل الأول :

والشكل الأول فإنه لما كانت صفراء موجبة ، صار الحد الأصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الأوسط . فإذا كان فى الكبرى إيجاب كلى على كل ما يقال عليه الأوسط ، أو سلب كلى عن كل ما يقال عليه الأوسط كيف قيل ، دخل فيه الأصغر . فإن لم يكن كليا أمكن أن يفوته الأصغر ؛ إذ يجوز أن لا يكون هو

- (٢) مقدمتين : المقدمتين م ، هـ . (٣) والتى : والذى س ، ع ، عا ، هـ || وهيئة : وهرس .
 (٤) يساق : يقاس سا || بالقياس : القياس د ، س ، سا ، ن ، عا ، ن ، هـ .
 (٥) سمي (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (٦) ولأنه ينتج : وينتج د ، ن . (٧) ولأنه : ولا د ، ع - (٨) صغرى : + من ع ، هـ . (٩) أن النتيجة : أن هذه النتيجة عا .
 (١١) باعتبار : اعتبار د ، ن . (١٢) الشكل الأول : ساقطة من سا ، هـ .
 (١٣) والشكل الأول : ساقطة من س || كانت : كانت ب ، د ، س ، سا ، م ، ن .
 (١٤) كل : ساقطة من م . (١٤ — ١٥) فإذا الأوسط : ساقطة من د .
 (١٥) دخل : داخلا ع . (١٦) لا يكون هو : يكون هذا س .

- البعض الذى عليه الحكم ، سواء كان ضروريا أو ممكنا . فأما إذا لم يكن الأوسط محولا على الأصغر ، فستجد أموراً توجب على كليهما ، وهما مباينان ؛ وأموراً تسلب عن كليهما ، وهما متباينان . فلا يلزم أن يكون الحكم على الأوسط حكماً على الأصغر ، كان سلباً أو إيجاباً . فإن كان الأكبر جزئياً ، فذلك أبعد ؛ بل إن كان جزئياً على الأوسط ، والأوسط موجوداً للأصغر ، لم يجب أن يتعدى إليه ،
- إذ الحكم على الأوسط كان حكماً جزئياً ، فيجوز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر ، ويكون الحكم فى البعض الذى هو خارج عن الأصغر بإيجاب أو سلب ، فيكون الحكم على ما ليس الأصغر ، ويكون ما قدمنا ذكره . فبين أنه إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية لم ينتج . وهذا يجب أن يقتصر عليه ، ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج ، بسبب أنها لا يلزم منها نتيجة معينة . فإنك
- ١٠ بعد الإحاطة بما قدمناه ، يمكنك أن تورد تلك الأمثلة . واعلم أن المهملات حكمها حكم الجزئيات ، فتصلح صغريات ، وتنتج مهملة . وأن المخصوصات أحكامها أحكام الكلية . فإنه قد يكون من مخصصتين قياس ، كقولك : زيد هو أبو عبد الله ، وأبو عبد الله هذا ، أو أخو عمرو . ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية . وأكثر ما تستعمل المخصوصات متدمات صغرى .
- ١٥

فلتعد المحصورات فنقول : إنه إذا كان كل ج ب وكل ب آ ، فبين أن كل ج آ ،

(١) سواء : وسواء ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || فأما إذا : فإذا سا . (٢) توجب : تجب ع || مباينان : متباينان د ، سا ، ع ، ن . (٣ — ٢) مباينان وهما : ساقطة من س ، ع . (٣) يكون : ساقطة من ع . (٥) موجودا : موجود س ، هـ || إليه : عليه هـ . (٦) كان حكماً جزئياً : حكم جزئى س ، هـ . (٨) فيكون : ويكون هـ || الأصغر : للأصغر د ، ن . (٩) سالبة : ساقطة من س . (١٠) ولا يشتغل : ولا يستعمل عا . (١١) تلك : هذه س . (١٣) هو : وهو هـ . (١٤) وأبو عبد الله : ساقطة من س . (١٥) صغرى : ساقطة من ع . (١٦) ج آ : ج ب د ، ن .

وأنه إذا كان كل جَب ، ولا شيء من بَب آ ، فبين أن لا شيء من جَب آ ،
 وأنه إذا كان بعض جَب ، وكل بَب آ ، فبين أن بعض جَب آ ، وأنه إذا كان
 بعض جَب ، ولا شيء من بَب آ ؛ فبين أن ليس كل جَب آ . فهذا هو الشكل الأول ،
 وضروبه المحصورة هذه الأربع ، ونتائج هذه . وقد يلزم القياسات الثلاثة من
 هذه لوازم هي عكوس هذه . فإن جعلت قياسات عليها ، لم تكن قياسات كاملة
 بالقياس إليها ؛ بل إنما يتبين ما يلزم عنها بالعكس . فاما من قال : إن في غير
 هذه الضروب ما ينتج ، وهو إذا كان لا شيء من جَب وكل بَب آ ، أو لا شيء
 من جَب وبعض بَب آ ، أنتج ليس بعض آ جَب . قال : لأنك إذا عكست كل
 بَب آ أو بعض بَب آ ، أنتج من الشكل الثاني ليس كل آ جَب . فالجواب عن هذا
 أنه إنما قيل كبرى وصغرى ، بسبب أن في أحدهما موضوع المطلوب ،
 وفي الأخرى محمول المطلوب . فإذا جعلنا مقدمة جَب صغرى ، وكان بَب الحد
 الأوسط ، فيكون جَب الحد الأصغر ، ويكون موضوع المطلوب ، وعلى مثل ذلك
 يكون آ محمول المطلوب . فإذا قلنا : لا ينتج بسلب أو إيجاب ، عينا أن ذلك
 لا ينتج و آ محمول . وقد زال بهذا الشك . فإن أنتج شيئا ، فليس عن كبرى

- (١) وأنه : أو أنه د || أن : أنه د ، ن || جَب آ : + لأن جَب داخل فيما يحمل عليه ب ع .
 (٢-١) كل جَب بَب ... كان (الأولى) : ساقطة من سا . (٢) فبين أن بعض : فبعض ع ||
 جَب آ : + لأنه داخل فيما تسلب عنه ب ع || وأنه : أو أنه م (٣) جَب بَب : جَب آ ع .
 (٤) المحصورة : + هي ع || ونتائج هذه : ونتائج ه . (٤-٥) يلزم القياسات الثلاثة
 من هذه : يلزم من هذه القياسات الثلاثة ب ج ، س ، سا || الثلاثة من هذه : الثانية ع .
 (٦) بل : لكن ع ؛ ساقطة من سا || يتبين : تبين س ، ع ، م ، ن ه || فاما : وأما د ، ن .
 (٧) ما ينتج : ساقطة من ع . (٨) أنتج : نتج ع || ليس : أنه م || آ جَب : آ بَب س ، ع .
 (٩) فالجواب : والجواب م . (١١) فإذا : وإذا ع . (١٢) وعلى : على د .
 (١٣) آ : ساقطة من م . (١٤) شيئا : ساقطة من ع || عن : فخرج م .

وصغرى على ما وضع . ومع ذلك فإنه يرجع إلى الكامل بعكسين . فهو بعيد
عن الطبع ، مناسب للقسم الثانى من الأقسام الأربعة للأشكال ، الذى إنما ألقى
لأنه بعيد عن الطبع جدا . فإن الشكل الثانى بُعد عن الطبع فى نظم مقدمة واحدة
هى الكبرى ، والثالث بُعد عنه فى نظم مقدمة واحدة وهى الصغرى ، وإذا
كان البعد فى معنى واحد احتمله الذهن وفطن للغرض . وأما القسم الثانى فإنه^٥
يحتاج فى رده إلى الأمر الطبيعى إلى تغيير يلحق جميعه ، وهو مستغنى عنه .
فالأولى به وبما هو فى مذهبه أن يلغى .

الشكل الثانى :

هذا الشكل خاصيته فى نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين ، وخاصيته
فى إنتاجه أن الموجبتين منه لا تتجان ، وذلك لأن المحمول الواحد بالإيجاب ،^{١٠}
كالجسم يحمل على متباينين كالبحر والحيوان ، وعلى متفقين كالإنسان والضحاك .
ولا السالبتان ، لأن المحمول الواحد كالبحر قد يسلب عن متباينين كالإنسان والفرس ،
وعن متفقين كالإنسان والناطق . ولا عن جزئيتين ، فإن المحمول الواحد يوجب
لبعض الأمر الواحد ويسلب عن بعضه ، وقد يوجب ويسلب عن بعضى

(١) بعكسين : بعكس س ، بعلتين ع . (٢) مناسب : ومناسب س ، هـ || الذى : الذى س ،
عا || إنما : ساقطة من سا . (٣) لأنه بعيد : لأنها بعيدة سا || بعد : بعيد سا ، ع ، ن .
(٤) هى : وهى س ، ع || بعد : بعيد سا ، ع || وهى : هى س ، سا ، هـ || وإذا :
فإذا د ، ن . (٥) البعد : البعيد سا || احتمله : احتمال سا ، احتمال ع || الثانى : الباقي
س ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (٦) رده : زيادة ن || تغيير : تغيره ؛ أمر عا . (٧) فى
مذهبه : بمذهبه سا . (٨) خاصيته : خاصية سا || منه : فيه هـ || وخاصيته : وخاصته ع .
(٩) الموجبتين : الموجبين سا . (١٠-١٣) والفرس . . . والناطق : ساقطة من ع .
(١٣) وعن : عن ن . || عن : على د ، ن || يوجب : موجب ع . (١٤) بعضى :
بعض د ، س ، سا ، هـ ، هـ .

أمرين مختلفين . ولا إذا كانت الكبرى جزئية ، فإنه إذا حكم على " كل شيء ما " ، ثم حكم على " بعض الآخر " ، لا بخلاف ذلك ، جاز أن يكون الشيء محمولا على ذلك الكل ، لكنه أعم منه ، فيوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب عليه ، وجاز أن يكون مباينا له بكميته لا يحمل عليه . فهذه خاصيته في الإنتاج . وإنما كان شكلا ثانيا ، وأخر عنه الشكل الباقي من الأشكال ، لأنه ينتج ما هو أنفع وهو الكلى ، وذلك الباقي لا ينتج إلا الجزئى ، وإن كان ينتج الموجب ، وهذا لا ينتج إلا السالب . فإن السالب الكلى أنفع من الجزئى الموجب ، أى فى العلوم ، ولأنه إنما يحدث منه الأول بعكس الكبرى منه ، وأما الباقي فيحدث بعكس الصغرى ، فقرابته من الأول فى أشرف المقدمتين .

١٠ والأشياء الاختيارية التى لا وجوب فيها وإنما يدعو إليها الاستحسان والأخذ بالأولى ، فإنها لا تتجاوز بعلاها المبلغ الذى أومأنا إليه . ومع ذلك فإننا نريد أن نصرح بما يرفع الحق عن وجوهنا قناع الحياء فيه ، وهو أنه إذا كانت هذه السالبة الكلية المطابقة على حسب ما يفهم من السلب الكلى المطلق فهما بحسب

(١) جزئية : + فإنه إذا سلب عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه هامش ب ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه فيوجب عليه وجاز أن يكون مباينا لا يمل عليه د ، ع ، ن ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شيء أى سلب الأوسط عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه ويوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب سا . (٢) لا بخلاف : بخلاف س ، ه || الشيء : + الآخر س ، ه . (٣) ذلك الكل : المسلوب عنه س . (٣) الكل : المسلوب ه || منه : + ذلك س . (٤) له بكميته : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن ؛ لا ه || فهذه : فهذه د ، ن . (٥) الباقي : الثانى ن . (٧) ولأنه : وأنه ع . (٨) منه (الأولى) : عنه د ، س ، ع ، ن || وأما الباقي : الباقي ب || فيحدث : + منه س ، سا ، ع ، ن ، ه . || فقرابته : وقربته سا . (١٠) وإنما : وإنما د ، ع ، ن . (١١) ذلك : هذا س ، سا ، ع ، ن ، ه ؛ + كله د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه . (١٣) الكلية : ساقطة من ع || المطلق : ساقطة من س .

- الأمر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص، فإنه لا يأتلف منها في هذا الشكل قياس. وذلك لأن السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة، قد تصدقان معا على شيء واحد. وقد أوردت له أمثلة في التعليم الأول. فإن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان، لأن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم وقتا ما. وبالجملة إذا كان محمول يحمل على كل واحد لا دائما، بل وقتا ما، فهو أيضا يسلب عن كل واحد لا دائما، بل وقتا ما. وكذلك إن كان حملة حملا يجوز أن يكون لا دائما وإن لم يوجبه، فيجب أن يعلم إذن أنه ليس يجب أن ينقصد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل، اللهم إلا أن يستعمل السالب الكلى على اللفظ المشهور الذى بينا أنه ينعكس، أو تستعمل المطلقة التى إطلاقها لا للحمل بل للحصر؛ إذ يصدق الحصر كليا في بعض الأزمنة، أو يستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته، وهو جعل الوقت في كل واحد وقتا واحدا إن أمكن، وشرطا واحدا إن أمكن.

- لكن المطلقة باعتبار القول في نفسه، مما لم تجر العادة بأن تستعمل في العلوم وفي مخاطبات، بل جرت العادة بأن يستعمل السالب في كل موضع وينوى الشرط الذى ذكرناه. وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب آ، أنه إنما يستعمل ذلك على نية أن كل ب آ، عند ما يكون ب، فيجب أن يلتفت إلى

(١) لا يأتلف : لا يأتلف س ، سا ، هـ ، لا يأتلف ع ، عا . (٢) والموجبة الكلية المطلقة : ساقطة من ع . (٣) تصدقان : صدقت ع || على : في س . (٤) كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان لأن : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || نائم (الثانية) : + وقتا ب ، عا ، + وقتا ما د ، س ، ن هـ . (٥) إذا : إن عا . (٦) وإن : فإن ع . (٧) الذى : وذلك الذى ع ؛ وذلك الذى د ، س ، سا ، عا ، ن . (٨) مراعاته : من إتيانه ع . (٩) عما : مان || بأن : بأنه ع . (١٠) يستعمل : + في س . (١١) قد : ساقطة من س || العادة : + بأن يستعمل السالب سا || ب آ : ب آ ن || أنه ساقطة من ن . (١٢) نية : ساقطة من د ، ن ، بيان ع .

هذين في هذا الشكل وما بعده . فلنستعمل نحن السالبة على النحو المشهور، فإن ذلك أجمع للغرض، فنقول : يجب في شرط إنتاج هذا الشكل أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية . ولندكر الضروب المنتجة فقط :

- ٥ الضرب الأول : من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة ، مثاله : كل جـ ب ، ولا شيء من آ ب ، فلا شيء من جـ آ . برهانه أنا نعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب آ ، فيكون كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فلا شيء من جـ آ . وقد نيينه من طريق الخلف فنقول : إنه إن كان قولنا هذا كاذبا ، فليكن بعض جـ آ وكان لا شيء من آ ب ، ينتج من الشكل الأول : ليس كل جـ ب ، وكان كل جـ ب ، هذا خلف . ولقائل أن يقول : إن هذا ليس خلفا محالا ، فإن المطلقات لا يكذب فيها أن يقال كل وليس كل ، فإنه يجوز أن يكون كل ويعني به في كل واحد وقتا ما ، ولا كل ويعني في كل واحد وقتا آخر ، وليس هذا بخلف . فالجواب أنا قد قدمنا أن الذي نذهب إليه ههنا في استعمالنا للمطلقات ، ما كان منها بمعنى لا شيء من آ ب ما دام آ ، وكذلك قولنا : كل جـ ب فإنما يعني به كل جـ ب ما دام جـ ، فتكون النتيجة
- ١٥

(٢) إحدى : أى س ؛ أخرى م . (٤) المنتجة : الناتجة ع . (٥) سالبة ينتج : ينتج د || مثاله : ساقطة من سا . (٦) أنا : أننا من . (٨) إنه : ساقطة من س . (٩) وكان : فقد كان س ؛ فكان م || ينتج من : ينتج سا ، م . (١٠) كل (الأولى) : ساقطة من د || وكان كل جـ ب : ساقطة من د ، ع || خلف : + لأن النتيجة تفيد الكبرى سا ، ع ، ع . (١١) يقال كل : يقال لكل م || وليس : + هذا وليس هـ (١٢) يكون كل : + وبعض هـ || به : ساقطة من س ، ع ، ع || وقتا ما : وقتا م . (١٣) وليس : + آخرد || وليس هذا : ساقطة من هـ || بخلف : خلف ع || فالجواب : والجواب ع ، ع || نذهب : ذهب ب ، ع (١٤) المطلقات : المطلقات س ، سا ، ع ، ع ، ع ، ع || منها : + مثلا د ، س ، سا ، ع ، ع ، ع ، ن ، هـ || بمعنى : تعني ع || آ : ب د ، ع ، ع ، ن . (١٥) فإنما : فإنه س ؛ فإن عا .

- لا شيء من جـ آ ما دام جـ . وهذا لا يصدق مع قولنا : بعض جـ آ
 ما دام جـ ، فإذا هذا خلف محال . فسيبه إما أن التأليف غير منتج ، وإما أن
 المقدمات كاذبة . لكن التأليف منتج والقائلة : لا شيء من آ ب كانت
 موضوعة حقا . فيبقى أن السبب هو كذب قولنا : بعض جـ آ ، فلا شيء إذن
 من جـ آ . قال قوم إنه لا حاجة إلى بيان هذا بالعكس والخلف ، وإن هذا
 بين بنفسه . فن البين أن بـ لما كانت مسلوقة عن شيء موجبة لشيء آخر
 فالشيئان متباينان ، إذا كان آ مباينا لبـ وكان جـ غير مباين له . فأما من جعل
 هذا الأمر بينا بنفسه ، فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه .
 وأما من احتج بما احتج به ، فلم يجعل الحجّة غير الدعوى نفسها ، فإن المتباينين
 والمسلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد ، كما علمت . ولكن الذهن يلتفت
 ١٠ ضرورة إلى أن يقول : إن جـ لما كانت بـ المباينة لـ آ أو التي لا توصف
 بـ آ ، فيكون قد رده إلى البين إنتاجه بنفسه . وقد ناقضه بعض من يعبر عن
 المتباين مناقضة صحيحة . وفي هذا كلام طويل الفصل في اللواحق . وهذا ينتج
 أيضا إن جعل المطلوب الكلي ما ظنه قوم أن قولنا : كل جـ ب بالإطلاق ،
 أن كل الجيمات الموجودة في وقت ما ، فهي بـ ، بعد أن يكون الوقت في السالب
 ١٥ والموجب واحدا . والأصوب أن لا يلتفت إلى هذا .

الضرب الثاني : من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة . مثاله :

لا شيء من جـ ب ، وكل آ ب ، فلا شيء من جـ آ . فإننا إذا عكسنا

- (٤) حقا : حقه س ، سا ، عا . (٥) جـ آ : جـ ب س || وإن : فإن د ، ن .
 (٧) مباينا : متباينا هـ || وكان : وقد كان هـ || جـ : ب س . (٩) وأما : فأما ب ،
 م || من احتج : + به هـ || غير .. عن د ، ن ؛ عنه ع . (١٠) كا : + قدس ، سا .
 (١١) إلى : ساقطة من ب ، ع || أو التي : إذ التي د ، ع ، ن . (١٢) بـ آ : ساقطة من ع ؛
 + بوصف د . (١٤) إن : بأن هـ || المطلوب : المطلق سا . (١٥) أن كل : وأن
 كل س || كل : كان د ، ن . (١٥) فهي : فهو س || بعد : قد ع .

الصغرى وأضفناها إلى الموجبة أنتج لا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، ثم يعكس النتيجة إلى حقها . وبالحلف أيضا أنه إن كان بعض $\bar{B} \bar{A}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فبعض $\bar{B} \bar{A}$.

الضرب الثالث : من صغرى جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية . مثاله :
بعض $\bar{B} \bar{A}$ ، ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، فليس كل $\bar{B} \bar{A}$. يتبين بعكس السالبة .
وبالحلف أنه إن كان كل $\bar{B} \bar{A}$ ، ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ ،
وكان بعض $\bar{B} \bar{A}$. ٥

الضرب الرابع : من صغرى سالبة جزئية، كبراهها موجبة كلية . مثاله : ليس
كل $\bar{B} \bar{A}$ وكل $\bar{A} \bar{B}$ فليس كل $\bar{B} \bar{A}$ ، والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس
جزئية فلا تقترن بالأخرى الجزئية اقترانا متجا . فلنبين بالحلف أنه إن كان كل
 $\bar{B} \bar{A}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فكل $\bar{B} \bar{A}$ ، وكان ليس كل $\bar{B} \bar{A}$. أو ليفرض بعض $\bar{B} \bar{A}$
الذى ليس $\bar{B} \bar{A}$ ولتعينه وليكن \bar{D} ، فلا شيء من $\bar{D} \bar{B}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء
من $\bar{D} \bar{A}$ ، وبعض $\bar{B} \bar{D}$ ، فيرجع إلى الأول . ١٠

الشكل الثالث :

خاصية هذا الشكل في تأليفه ما علمت ، وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج
إلا جزئيا ، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحداهما كلية .
فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين ١٥

- (١) أنتج : نتج ع . (٢) حقها : جهة : سا ؛ حلقها ن ؛ + حلقها د . (٤) ن : سائطة
ن د . (٥) أنه : سائطة من سا || فلا شيء : ولا شيء ب ، م . (٧) ن : سائطة
ن هـ . (٨) فليس : ليس د . (٩) اقترانا متجا : اقتران منتج د ، ن .
(١٠) أو ليفرض : وليفرض سا . (١١ — ١٢) وليكن . . . الأول : ولكن $\bar{B} \bar{A}$ ولا شيء .
 $\bar{B} \bar{A}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ ، وبعض $\bar{B} \bar{D}$ يرجع إلى الأول س . (١٢) فيرجع : يرجع ع .
(١٥) وإحداهما : وإحديهما د ، سا ، ن || كلية : + واحد ع . (١٦) يكون : يكونا ع .

أو مختلفين . وإن كانتا جزئيتين جاز أن يكون الأمر الواحد يوجب في بعض شيء، وأن يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض . وجاز أن يكون المختلفان كل يوجب في بعض ، أو واحد يوجب في بعض والآخري سلب عن بعض . وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شيء عن أمر أن يوجد له ما يوجد لذلك الآخر أو يسلب عنه . وعليك الآن أن تطلب الحدود :

٥

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة . مثاله : كل ب جـ ، وكل ب آ ، لا يلزم من هذا أن كل جـ آ . فإنه يجوز أن يكون جـ أعم من ب ويكون الموجود لكل ب إما مساويا لجـ وإما دون جـ في العموم . ولكن يجب أن يكون بعض جـ آ وليكن ذلك البعض هو ب . فهذا هو افتراض . أو لنعكس الصغرى فيكون بعض جـ ب ، وكل ب آ ، أو لنقل إن كان لا شيء من جـ آ ، وكل ب جـ ، فلا شيء من ب آ ، وكان كل ب آ ، هذا خلف وعلى الصورة المذكورة .

١٠

الضرب الثاني : من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة . مثاله : كل ب جـ ، ولا شيء من ب آ ، لا يلزم من هذا أن لا شيء من جـ آ ، فربما كان جـ أعم منهما . لكن ينتج فليس كل جـ آ . فلتعين ب ذلك البعض ،

١٥

- (١) يوجب : موجب ع . (٢) شيء : + واحد د || شيء . . . بعض : ساقطة من ع . (٣) كل يوجب : كل موجب ع || واحد يوجب : واحد موجب ع . (٥) لذلك الآخر : للآخر كذلك الآخر د ، س ، ع ، ن ؛ للآخر سا ، هـ ؛ للآخر كذلك الأمر عا . (٦) ينتج : + به هـ . (٧) جـ : + أي م . (٨) مساويا : مساوى س || وإما : وإلا س ؛ أو ن . (٩) وليكن : ولكن د ، ن . (١٠) وكل : فكل م || أولقل : ولنقل س || كان : كل د ، ن . (١١) ب جـ : ب آ م . (١٤) ب جـ : جـ ب هـ . (١٥) فربما : وربما سا . || لكن : ولكن س ، هـ || فلتعين : ولتعين هـ || ب : ساقطة من س .

أو لنعكس الصغرى ؛ أو لنقل إن لم يكن كذلك ، وكل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ فلا شيء من بـ جـ ، وقد كان كل بـ جـ ، هذا خلف .

الضرب الثالث : من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . مثاله : بعض بـ جـ . وكل بـ آ ، ينتج بعض جـ آ . ويبرهن عليه بما علمت في الضرب الأول .

الضرب الرابع : من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى . مثاله : كل بـ جـ ، وبعض بـ آ ، فبعض جـ آ . يتبين بالافتراض بأن يعين البعض الذى هو بـ ، وهو أ فليكن ذلك د فيكون كل د آ يكن كل د بـ وكل بـ جـ ، فكل د جـ وكان كل د آ فبعض جـ آ . ويبين بأن تعكس الكبرى ثم تعكس النتيجة فيكون : بعض آ بـ وكل بـ جـ . فينتج بعض آ جـ ، فينعكس بعض جـ آ . ويتبين أيضا بالخلف أنه إن كان لا شيء من جـ آ ، وكل بـ جـ ، فلا شيء من بـ آ ، وكان بعض بـ آ . هذا خلف .

الضرب الخامس : من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى . مثاله : كل بـ جـ وليس كل بـ آ فليس كل جـ آ . لا يتبين هذا بالعكس إذ الكبرى

- (١) أو لنعكس : أو لنعكس د ، ن ؛ ولنعكس سا || وكل : فكل س ، سا ، ع ، ما ، هـ . (٢) وقد كان كل بـ جـ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ || كل : ساقطة من م || خلف : + وتفسير صورة القياس على هذا كل جـ آ ولا شيء من بـ آ يخرج في الشكل الثانى فلا شيء من بـ جـ وقد كان كل بـ جـ هذا خلف سا . (٤) بعض بـ جـ : بعض جـ بـ هـ || عليه : ساقطة من ع . (٦) من : ساقطة من بـ ، س ، ما || من كلية : ساقطة من م (٧) بـ جـ : جـ بـ هـ . (٨) الذى : ساقطة من سا || هو : + من س ، ع ، ما ، هـ . (٩-٨) بـ جـ فكل : ساقطة من ع . (٩) ويبين : فيبين بـ || بأن : ساقطة من ع . (٩-١٠) ويبين . . . فينتج بعض آ جـ : ساقطة من ع . (١٠) وكل : فكل ما || فينعكس : ينعكس ع . (١١) وكل : وكان ع || بـ جـ : جـ بـ هـ . (١٢) وكان بعض بـ آ : ساقطة من د || بعض بـ آ : كل بـ جـ فلا شيء من بـ آ ع ؛ كل بـ جـ فليس بعض جـ آ ما (١٤) بـ جـ : جـ بـ ع || بـ آ : بـ بـ .

لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية . وتبين بالافتراض ، بأن يفرض الشيء الذى هو ب وليس آ وليكن د ، فيكون كما علمت كل د ج ، ولا شيء من د آ . وبالحلف أنه إن كان كل ج آ وليس كل ب آ فليس كل ب ج . هذا خلف .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى وكاية سالبة كبرى . مثاله : بعض ب ج ، ولا شيء من ب آ ، فليس كل ج آ . تبين بعكس الصغرى بأن يقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ . وهذا من الشكل الأول . وبالحلف بأن يقول : وإلا فكل ج آ ، وكان لا شيء من ب آ ، فلا شيء من ب ج ، وكان بعض ب ج ، وهذا خلف .

واعلم أن الشكل الأول وإن كان يرجع إليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصة — فائدة ، وهى أن بعض السوالب إنما الطبيعى فيها والسابق إلى الذهن منها أولا ، هو أن يكون أحد الأمرين فيها محمولا والآخر موضوعا . فإن عكس لم يكن طبيعيا ، وكان غير السابق إلى الذهن . مثال ذلك أن تقول : ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة ، فإن هذا سلب طبيعى سابق إلى الذهن . وكذلك الحال فى قولنا : ليست النفس بمائتة ، أو ليست النار المجردة بمريئة . فأما عكوس هذه فمثل قولنا : لا شيء من الخفيف أو الثقيل بسماء ، أو ليس شيء من

- (١) لا تنعكس : + لأنها سالبة جزئية سا || يفرض : يفرض س ، سا ، ما ، ه .
 (٢) وليكن : ولكن س . (٣) وبالحلف : والحلف ع (٤) من : ساقطة من س || من جزئية مثاله : ساقطة من ما . (٥) ب ج : ب ج ع || ب آ فليس كل : ساقطة من ع || تبين : تبين س ، ما . (٦) ج ب : ب ج د ، ع ، ن . (٧) وكان لا شيء : ولا شيء ه . (٨) فلا شيء : ولا شيء سا || بعض : كل د ، ع ، ما ، ن .
 (١٠) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، ه || وهى : وهوع . (١١) هو : وهوس .
 (١٣) السماء : ساقطة من سا || بخفيفة أو ثقيلة : بخفيف أو ثقيل ب ، د ، س ، ما ، م ، ن ، ه ؛ بخفيف ولا ثقيل سا . (١٤) أوليست : ولست سا ، ع . (١٥) أو الثقيل : والثقيل سا ، ع .

المائت بنفس ، أو ليس المرئى بنار . وإن كانت حقا ، فإنها ليست على الأمر
الطبيعى والسابق إلى الذهن . فإن النار أولى بأن تكون موضوعا يسلب عنها
المرئى من المرئى أن يكون موضوعا ويسلب عنه النار . وكذلك فى أمثالها .
وأیضا فإن الجزئيات هذه أحوالها ، فإننا إذا وضعنا الحيوان والإنسان وسورا
جزئيا ، كان الأولى حينئذ أن يكون الحيوان موضوعا فى القضية والإنسان محولا ،
لا عكسه . وإن كان حقا مثل قولنا : بعض الناس حيوان ، فيجوز فى كثير
من المواضع أن يكون التأليف الكائن من سالب وموجب ، ويراعى من حال
السالب أن يكون على ما هو طبيعى وعلى ما هو أولى إنما يستقيم على هيئة
الشكل الثانى . فيكون تأليفهما على هيئة الشكل الثانى أقرب إلى الطبيعى .
وكذلك يكون تأليف الجزئى وهو طبيعى مع الكلى إنما يقع على هيئة الشكل
الثالث . وإذا عكسنا حتى يرجع التأليف إلى الأول ، صار السلب على الوجه
الذى ليس بطبيعى ولا سابق إلى الذهن ، وصار الجزئى الطبيعى غير طبيعى .
فالشكل الثانى والثالث إذن ليسا بمستغنى عنهما . ومن ظن أن القضايا المطلقة
لا تستعمل فقد أخطأ . فإن أكثر العلوم تستعمل فيها القضايا المطلقة من كل
جنس من المطلقات ، وخصوصا فى العلم الذى هو صناعة الرجل الذى حكم
بهذا الظن . على أن الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب كلى . فإذا أراد أن يبحث

(١) فإنها ليست : فليست ع . (٢) عنها : عنه ع . (٣) من المرئى : ساقطة من م .
ويسلب : أو يسلب سا . (٥) الأولى : أولى ع . (٦) الناس : الإنسان ه ||
فيجوز : ساقطة من ه . (١٠) وكذلك : ولذلك ع || طبيعى : الطبيعى ع . (١١) وإذا :
إذا ع ؛ فإذا ع || حتى : ساقطة من س || السلب : السالْب ع ، ه . (١٣) بمستغنى :
بمستغنى د ، ن . (١٤) تستعمل : ساقطة من س . (١٦) على : وعلى د ، س ،
سا ، ع ، ع ، م ، ه || فإذا : فإن س ، ع ، ه || أراد : أردنا د ، ن || فإذا . . . يبحث :
ساقطة من ع .

- عن مطلوب كل مطلق كقولهم : هل العفة خير ؟ وهل كل جسم متحرك ؟
فليس يمكن أن ينتج من الضروريات . فقد علم إذن حال هذه الأشكال الثلاثة .
وإذ علم ذلك فليعلم أن المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم ،
وكذلك في نتائجها . لكنها تخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها إلى الخلف .
وذلك لأن نقائص نتائجها لا تكون ضرورية . وذلك لأنه إذا كانت النتيجة
- بالضرورة ليس كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، إما في الشكل الثاني وإما في الشكل الثالث ، فإذا قلنا : إن لم يكن هذا حقا فنقيضه حق ، لم يخل إما أن يوجد نقيضه : ليس بالضرورة ليس كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، فلا تجد هذه المقدمة بحيث يمكن أن يضاف إليها شيء مما في القياس ، وإما لازم ذلك وهو أنه يمكن أن يكون كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، فإن هذا اللازم يكون موجبا جهة الإمكان الأعم . وأنت لم تعلم كيف يتألف القياس
- ١٠ من ممكن بالإمكان الأعم مع مقدمة ضرورية . فإذن لاسبيل إلى تبيينه بالخلف قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضروري . فينبغي أن يتبين بالافتراض . وأما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة : ليس كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، وبالضرورة كل $B \rightarrow A$ ، ينتج بالضرورة ليس كل $\bar{A} \rightarrow B$. فليعين البعض الذي هو $\bar{A} \rightarrow B$ بالضرورة وليس $B \rightarrow A$ ، وليكن \bar{D} . فإذا كان بالضرورة لاشيء
- ١٥ من $\bar{D} \rightarrow B$ ، وبالضرورة كل $A \rightarrow B$ ، فبالضرورة لاشيء من \bar{D} الذي هو بعض $\bar{A} \rightarrow B$ فبعض \bar{A} ليس A .

- (١) عن مطلوب كل مطلق : ساقطة من ع || عن : + كل د ، سا ، م ، ن ، ه || جسم متحرك : متحرك يتغيرع . (٢) هذه : هذاب ؛ + الحال ه . (٣) وإذا : وإذا د ، ع . (٤) وكذلك : ولذلك ع || التي : الذي ب ، م . (٥) وذلك : وكذلك م . (٦) فإذا : وإذا ن . (٨) $\bar{A} \rightarrow B$: د آ سا . (٩) هذا : هذه م . (١٠) موجبا : موجبا سا ، ع || جهة : جهته ه || الأعم : العام م ، ه . (١٢) وأما : فأما د ، م ، سا ، ع ، ع ، ه (١٣) هكذا : هذاب || $\bar{A} \rightarrow B$: $\bar{B} \rightarrow A$. (١٤) $B \rightarrow A$: $\bar{A} \rightarrow B$ ، سا ، ع ، ع ، ه || $\bar{A} \rightarrow B$: $\bar{B} \rightarrow A$. (١٥) وليس : ليس د . (١٧) $\bar{A} \rightarrow B$: جع || فبعض \bar{A} ليس A : ساقطة من م || ليس : ساقطة من ه .

وأما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا: كل ب ج بالضرورة، وبالضرورة ليس كل ب آ ، ينتج بالضرورة : ليس كل ج آ . فليكن د بعض ب الذى هو أيضا بعض ج ، فيكون ذلك البعض ج ، وهو بالضرورة ليس آ .

(١) ب ج : ج ب ه . (٢) وبالضرورة : ساقطة من م || ينتج : أنتج ب ، م || ليس (الثانية) : ساقطة من د ، ن || ج آ : ج سا . (٤) آ ساقطة من م ؛ + تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق والله الحمد والمنة + تمت المقالة الثانية بحمد الله وتوفيقه ع ؛ + تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة

٥

قد قلنا في هذه القياسات : إذا كانت مطلقة وإذا كانت ضرورية .
وبقيت المختلطات من الضريين في جملة ما بقي . فلتكلم في المختلطات إذا كانت
إحدى مقدماتها مطلقة والأخرى ضرورية . وانبدأ بالضرب الأول من الشكل
الأول الذي من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية . مثاله كل جـ ب
أى بالإطلاق ، وكل بـ آ بالضرورة . فنقول : إن كل جـ آ بالضرورة ،
ونقول أولا : إنا قد كننا نأخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة ، وإذا أخذناها الآن كذلك اختلط ، فما كان من ذلك يوافق مادة
الضرورة كان حكمها حكم الضرورة ، وما يوافق مادة لا ضرورة فيها يختلف .
فليعن ههنا بالمطلقات ، ما كان من المطلقات غير ضرورى . فما كان يلزم من

(٢) من الفن المنطق : خمسة فصول س || الجملة الأولى في : ساقطة من سا ، ع ، هـ ||
في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعدها عناوين الفصول] (٤) فصل : الفصل
الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١ هـ (٥) والضرورة : بالضرورة سا ، ع ، م
(١٠) أى : ساقطة من س || بالضرورة (الأولى) : بالضرورة م . (١٢ — ١٣) مادة
يوافق : ساقطة من م . (١٣) لا ضرورة : لا بالضرورة ع || فيها : منها عا . (١٤) فليعن : فكيف ع .

خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية ، علمت أن ذلك حكم الخلط الذي من المطلقة العامة. وما كان يلزم منها مطلقة ، علمت أنك لو أخذتها عامة لزمّت مطلقة عامة ولم تلزم ضرورية . ثم تكون المسافة مقربة . فإنه لو كانت المطلقة العامة توجب ضرورة ، لكانت توجد في كل جزئ لها . فكانت توجد في هذه الخاصة التي هي جزئية تحت العامة . فنقول : إن قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية ، واستبعدوا هذا المذهب . وإنما غرهم شيء واحد ، وذلك لأنهم حسبوا أن الضروري ههنا كل ما كان ضروريا مادام ذات الموضوع موجودا ، أو ضروريا مادام موصوفا بما يوصف به . حتى إذا قيل : إن كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكذلك إذا قيل : بالضرورة لاشيء من الأبيض أسود ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكانوا إذا قالوا : زيد أبيض ، وكل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، لم ينتج لهم : أن زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، وإلا فزيد أبيض بالضرورة . فكذلك إنما كان ينتج لهم في مثال الأسود أن زيدا ليس أسود بالضرورة . وكل هذا لأنهم لم يشتغلوا باستنبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا ، حتى يفظنوا للفرق بين قولنا : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر . إذ معناه ما يوصف بأنه أبيض ، كيف وصف بأنه أبيض ، فإنه مادام ذاته موجودا ، كان أبيض أو لم يكن أبيض ، فهو ذو لون مفرق للبصر . أو كل ما يوصف بأنه أبيض

(١-٢) أن ذلك . . . علمت : ساقطة من ع . (٣) ثم تكون : ولم تكن ه || مقربة : مقرونة ع (٣-٤) توجب ضرورة : ضرورية سا . (٤) لها : ساقطة من ن . (٧) كل ما : كما سا . (٩-١١) حسبوه . . . مفرق للبصر : ساقطة من ع . (١٠) إذا : ساقطة من س ، ع ، م . (١٣) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، ه . (١٤) وكل هذا : وذلك ع . (١٦) إذ : أن د ، سا ، ع ، "و" عا || موجودا : موجودة ب . (١٧) فهو : ساقطة من د ، ن .

- كيف كان فإدام أبيض بالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر ، أو بالضرورة ليس بأسود. وأنت تعلم مما سلف لك أن بين الاعتبارات فرقانا ، وكيف وأولها كاذب . ولو كانوا قالوا في كبراهم : إن كل أبيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، لكان أيضا حقا . لكن لم يكن الحق الأوسط حينئذ مشتركا فيه ؛ وذلك لأن الأبيض بالضرورة ليس محولا على زيد ، بل الأبيض الذي ليس بالضرورة أو الأبيض بلا شرط ، فإن حذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة . لأنك لا يمكنك أن تقول : إن كل أبيض بالضرورة أو بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة . فقولك : "كل أبيض" يشملها جميعا ، فلا يمكن أن تقول : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر .
- لكن العادة المجازية هي التي غلطته . فإذا قلنا : كل ج ب ، ثم قلنا : كل ما هو ب بالضرورة أو بغير الضرورة بعد أن يكون ب كان وقتا ما أو دائما فهو آ بالضرورة دائما ، دخل ج في المقول على الكل . فكذلك إذا قلنا : كل ب مطلقا الذي يعهما جميعا ، فوجب أن يكون كل ج آ بالضرورة .
- الضرب الثاني كذلك . ولكن الكبرى مطلقة تنتج مطلقة . مثاله كل ج ب بالضرورة ، وكل ما هو ب فهو آ بالإطلاق ، فكل ج آ بالإطلاق ؛

١٥

(١) أبيض بالضرورة : بالضرورة سا ؛ أبيض فهو بالضرورة ع . (٢) قرقا : وفرقاد ؛ فرقانا ب ، ع ، م ، ه ، ي . (٣) فهو : وهو سا . (٤) للبصر بالضرورة : للبصر ؛ للبصر أو بالضرورة سا || لكان : ساقطة من د ، ع ؛ كان سا . (٥) بل : ساقطة من م . (٦-٧) أو بغير الضرورة : ساقطة من ع . (٨) فقولك : وقولك ه (٩) جميعا : ساقطة من ع || فلا يمكن : ولا يمكن ع . (١٠) المجازية : الجازية د ، ع ، ن || فإذا : فإذا إذا ه || كل (الثانية) : وكل ع . (١١) يكون ب : يكون ج ع . (١٢) دائما : وآ دائما ه . (١٣) فكذلك : وكقولك د ، ن ؛ وكذلك سا ؛ فذلك ع ؛ فذلك هاشع ، ع ، ن (١٣) يعهما : يعهما م ، م ، ه || ج آ : آ ج د . (١٤) تنتج مطلقة : ساقطة من د ، س ، ن .

لأنه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة أو غير الضرورة أنه بالإطلاق آ، فيكون كل ج آ بالإطلاق . وهذه المطلقة لا يصح أن يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائماً فهو آ بالإطلاق. وذلك لأنه ليس كل ما هو ب لا يدوم له أنه ب ، إذ قلنا : إن بعض ما هو ب ، وهو الذى هو ج ، هو ب بالضرورة دائماً. فلا يصح إذن بعد ذلك القول، قولنا : كل ما يوصف بب يكون له آ وقتاً ما ، وذلك الوقت هو كونه موصوفاً بب . فإن بعض ما يوصف بب يوصف به دائماً . لكن يمكن أن توجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التى يكون فيها ضرورة ولا ضرورة ، كقولنا : كل متحرك فهو متغير ، ولا يصح أن نقول : إنه متغير بالضرورة ، ولا ما دام متحركاً وليس دائماً ؛ بل فى وقت كونه متحركاً الذى لا يدوم له ؛ إذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركاً، وبعضه لا يدوم ؛ وكذلك يكون بعضه متغيراً بالضرورة، وبعض لا بالضرورة. فلا يصح أن نقول : إن الكل كذلك بالضرورة ، ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة ؛ بل نقول : مطلقاً . ويكون الإطلاق العام. فإذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة، وكان كل ما هو ب آ بالإطلاق من هذا الوجه ، كانت النتيجة ، مع أنها مطلقة ضرورية . لأن هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى ، أى مطلقة عامة ، فيكون كل ج آ ما دام موصوفاً بأنه ب ، لكنه يدوم له الاتصاف بب ، فيدوم

(١ — ٢) لأنه ... بالإطلاق : ساقطة من ع || آ ... بالإطلاق : ساقطة من ن .
 (٢) ج آ : ج د || معناها : معناه د ، ع ، ن . (٥) دائماً : ودائماً ه || القول :
 المقول ه . (٦) وقتاً : ووقتاً س ، سا || فإن : قال م || بب : ساقطة من ن ، ه .
 (٧) به : ساقطة من ع (٨) فيها ضرورة : ساقطة من عا || كقولنا : كقولك م ||
 ولا يصح : لا يصح م . (٩) وليس : ولا س . (١٠) إذ : إن ع . (١١) وكذلك :
 فكذلك م ، ع ؛ فذلك س ، ع || بعضه : + متحركاً س (١٢) نقول : يقال ع || إن (الثانية) :
 ساقطة من م || بالضرورة ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة : ليس بالضرورة ع || لا بالضرورة :
 بالضرورة ن . (١٤) وكان : فكانت س ؛ فكان ع ، عا ، ن ، ه .

له كونه آ . مثال ذلك : الثلج أبيض بالضرورة ، وكل أبيض فإنه ملون بلون مفرق للبصر بالإطلاق كما قلنا ، فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائماً . فليتأمل هذا من يتعجب من إنتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية . فإنه يجد الضرورية تنتج عن كبرى مطلقة إذا كانت الصغرى ضرورية .

الضرب الثالث : صغراه كلية موجبة مطلقة ، وكبراه كلية سالبة ضرورية .
مثاله : كل ج ب بالإطلاق ، ولا شيء من ب آ بالضرورة . ينتج بالضرورة لا شيء من ج آ ، كما قد علمت .

والضرب الرابع عكسه في الضرورة والإطلاق : كل ج ب بالضرورة ، ولا شيء من ب آ بالإطلاق ، ينتج : لا شيء من ج آ . وعلى ما علمت في الضرب الثاني .

١٠

والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة ، وكبراه كلية موجبة ضرورية .

والسادس عكسها في الضرورة والإطلاق .

والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة ، وكبراه ضرورية سالبة كلية .

والثامن عكسه في الضرورة والإطلاق . والمتائج نابعة للكبرى .

- (١) فإنه : فهو س . (٣) هذا : بهذان || يتعجب : نتيجة د . (٤) الضرورية : الضرورة د || إذا : إذ د ، ن . (٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٦) بالضرورة (الناية) : ساقطة من د ، ن (٧) قد : ساقطة من ب ، د ، ن . (٨) والضرب : الضرب س ، ع ؛ ساقطة من عا || الرابع : + هو ع . (٩) ب آ - : ج آ - س || ج آ - : + بالإطلاق عا (١٠) في : من ع . (١١) ضرورية : + بالإطلاق ع . (١٢) والسادس : والضرب السادس سا || عكسها : عكسه د ، ن . (١٣) والسابع : والضرب السابع سا . (١٤) والثامن : والضرب الثامن سا || للكبرى : لكبرى د ؛ الكبرى س ، م .

واعلم أن الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة، ولا الجزئية الضرورية تمنع الإطلاق. فإن الجزئيتين إذا كانتا لا تتمانعان في السلب والإيجاب فكيف تتمانعان في الضرورة والإطلاق، ويتمنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني.

وأما الشكل الثاني، فالحق فيه أنه إذا اختلفت القضيتان في الضرورة والإطلاق

٥ الخالص، وكانتا كليتين، فقل الأوسط بالضرورة على كل واحد من طرف، ثم قيل على كل واحد من الطرفين الآخر بغير ضرورة، على ما جوزه صاحب الفص أيضا، فكان لأحد الطرفين حكم الأوسط عند كل موصوف، هو أنه دائم له، وعلى الآخر هو أنه ليس دائما له أى لكل واحد واحد منه، كان الحكم سلبا أو ايجابا. فإن الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما عن الآخر. وكذلك إن كانت الصغرى جزئية. فإن البعض الذى فيها مسلوب عن الطرف الأكثر؛ إذ كان ذلك البعض مخالفا له في الحكم. وأنت إذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران، مثلا قولك: كل ج ب بالضرورة، وكل آ ب لا بالضرورة، أو بالضرورة لا شئ من ج ب، ولا شئ من آ ب سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة؛ أمكن أن تقول: كل ما يقال له آ، فيحمل عليه أنه دائما ب. ولا شئ مما يقال له ج يحمل عليه أنه دائما ب، فينتج أنه لا شئ من ج آ. وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شئ، ذلك الشئ يسلب دائما عنه أنه ب، وليس شئ مما يقال

١٠

١٥

(٢) كانتا: كانت د || لا تتمانعان: يتمانعان هـ. (٣) في (الأولى): ساقطة من م. (٤) أنه: ساقطة من م || اختلفت: اختلف د، ع، هـ. (٦) بغير: غيرن (٧) الفص: النص هامش هـ || أيضا: ساقطة من ن || لأحد: أحدا سا، طا. (٩) يجب: ويجب هـ || منها: + بالضرورة سا. (١٠) وكذلك: ولذلك ع || دن: عنه هامش هـ. (١٢) قولك: كقولك ع. (١٤) آ ب: ج ب د، ن || هو: ساقطة من ن. (١٥) له ج: آ ب: هـ. (١٥-١٦) ولا شئ... ب: ساقطة من ع (١٧) فهو شئ: فهو هـ.

عليه آ ، فهو شئ ، ذلك الشئ يسلب دائماً عنه أنه ب ، أنتج ليس آ ب ، وذلك بالضرورة . فإنك يمكنك أن تجعل بدل قولك شئ مسلوب عنه كذا اسماً مفرداً .
 وحينئذ يمكنك أن تزيد جهة الضرورة في جميع ذلك ، وينتج ضرورية .
 وأما إذا أخذت العامة مطلقة ، لم يجب أن ينتج من موجبتين أو سالبتين ، لأنه يمكن أن تكون تلك المطلقة تصدق على ضرورية ، وفي تلك المادة لا تجب
 نتيجة . وهذا معنى أنه لا ينتج . فلنعد إلى اقتصاص المشهور في ذلك .

الضرب الأول من ذلك : كل جـ ب بالإطلاق ، وبالضرورة لا شئ من آ ب ، فينعكس إلى الأول ، فينتج : أنه بالضرورة لا شئ من جـ آ . وهذا لا منازعة فيه .

والثاني أن تجعل السالبة الضرورية صغرى .

١٠

وأما الثالث فنحل قولنا : كل جـ ب بالضرورة ، ولا شئ من آ ب بالإطلاق الغير الضروري . وليكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة . وما ينعكس مما ليس بضروري لا يجوز أن يكون إلا نوعاً من المطلقة الصرفة ، أو يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتاً ما ، حتى ينعكس على نحو ما قيل .

فأما إن كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الأول فقد علم أنها إذا انعكست صارت
 ولا شئ من ب آ ، مادام موصوفاً بأنه ب ، وكل جـ ب دائماً ، فينتج كما علمت
 ضرورية .

١٥

(١) آ ب : جـ آ س ، سا ، ع ، هـ . (٢) أن : + تجعل بدل قولك شئ ع .
 (٤) إذا : ساقطة من س || العامة : للعامة ن || العامة مطلقة : المطلقة العامة سا .
 (٥) تلك (الأولى) : ساقطة من د ، ن || وفي تلك : فتلك ع . (٧) كل : ساقطة من هـ ||
 وبالضرورة : بالضرورة د . (٨) فينعكس : ينعكس ع . (١٢) وليكن : ولكن ع || يكون :
 ساقطة من م || فيه : ساقطة من س . (١٤) حتى : ساقطة من د ، ن || على : ساقطة من د .
 (١٥) إن : إذا ع || مطلقة : مطلقاً .

وأما إن كانت على الجهة الثانية فتكون حقيقة التأليف فيها أن كل جـ
 في كل وقت وزمان، فإنه موصوف بأنه بـ دائماً مادام ذاته موجودا لامادام
 موصوفا بأنه بـ فقط . ولاشئ من الموجودين آ في زمان ما موجود له أنه
 بـ . فيجب أن يمتنع أن يكون شئ من جـ آ ، عند كون القضية السالبة صحيحة
 موجودة ، وإلا لكان في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له أنه بـ ، وفي هذا
 الزمان أيضا . ويُسببه أن لا يحسن أن تعكس هذه المقدمة عكسا ، حتى يتألف
 منه قياس في الشكل الأول على جهة أن يقال : كل جـ كيف كان فإنه موصوف
 بأنه بـ دائماً ، وكل بـ كيف كان مسلوبا عنه آ في هذا الوقت . فإن الكبرى
 حينئذ—فما أحسب—لا تكون مطلقة على أحد المذهبين ؛ بل إنما يجب أن يقال :
 كل بـ موجود في هذا الوقت مسلوب عنه آ . حينئذ لا يجب أن يدخل
 جـ تحت بـ . فربما لم يكن جـ موصوفا بأنه بـ في هذا الوقت ، إذا لم يكن ذاته
 موجودا في هذا الوقت . فعلى طريقةهم—حينئذ—لا تكون النتيجة مطلقة على شرط
 وجود الموضوع . نعم إن كان جـ موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه أنه
 آ في هذا الوقت ، ولا يلزم أن يسلب عنه في كل وقت . مثلا إذا كان
 جـ أبيض دائما ، ثم اتفق في وقت ما أن لم يكن شئ من المتحركين أو من
 البات أبيض ، فيكون حينئذ لاشئ من جـ الموجود في ذلك الوقت بقاء في ذلك
 الوقت ، لافي كل وقت . فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الإطلاق .
 فهذه الاتفاقات كلها إذا اتفقت أنتجت هذه النتيجة . لكن ليس يجب من نفس

(١) الجهة : جهة س || الثانية : الثالثة د ، ن || جـ : جـ بـ م . (٢) كل : ساقطة من ع .
 (٤) بـ : + فقط ع ، عا ، هـ . (٦) حتى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .
 (٧-٨) فإنه . . . كيف كان : ساقطة من ع . (١٣) جـ : + ماس ، عا ، هـ .
 (١٥) ثم : ساقطة من ن || أن لم : أو لم ع . (١٦) البات : الساكنين د ، س ، ع ، عا ||
 بقاء : بـ م . (١٦-١٧) بقاء في ذلك الوقت : ساقطة من ع . (١٨) إذا : إن ع ||
 أنتجت : أنتج د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || هذه : وهذه س || لكن : ساقطة من ع .

الأمر أن يتفق هذه الاتفاقات . وذلك أنا إذا قلنا : كل لون كسوف فإنه بالضرورة سواد ، ثم اتفق في وقت إن لم يكن شيء من ألوان الأجرام السماوية سوادا ، إذ هذا على هذه الطريقة وجودي ، لم يجب من هذا أن يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى تكون القضية وجودية . فربما لم تكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها . وأيضا لم يجب أن ينعكس ، فيقال : ٥
ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك . فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لأنهم يجوزون أن يقول القائل : ليس شيء من الألوان سوادا ، أى في وقت ما . وفي ذلك الوقت يصدق أن يقال : لاشيء من الألوان السماوية بسواد . ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا . ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع إلى الشكل الأول .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إن هذا السلب الكلي صادق ، وليس الشرط أن يكون الموضوع موجودا في الوقت إلا في الموجب ، لأن الإيجاب في وقت معين لا يكون إلا على موجود في ذلك الوقت . وأما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم . فربما صدق طليهما في كل وقت ، وربما صدق في وقت معين .
والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع . فإن كان دائما فهو ضروري ، ١٥
وإن كان موجودا ، ولكن في وقت ما ، فهو مطلق وجودي . ثم قولنا : كل ب كيف كان ، فإنه مسلوب عنه آ في هذا الوقت ، قول صادق في هذا الوقت ، إذا لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بأنه آ ، سواء كانت البات موجودة

(١) أنا : لأناع . (٢) سواد : ساقطة من هـ . (٣) إذ هذا : وهذا . (٨) السماوية : السماويات .

(٩) مطلقا : + حينئذ ، س ، سا ، عا ، م ، + بحملتها حينئذ || حتى : ساقطة من س ، سا .

(١١) ولكن : لكن ع . (١٢) وقت معين : الوقت المعين س . (١٤) صدق (الأولى) : يصدق س .

(١٦) قولنا : قلنا ب ، د ، سا ، م ، ن . (١٨) إذا : إذ س || موصوفا بأنه : بأنه موصوفه .

أو معدومة لا توصف بآ . فإن المعدومات لا توصف بآ . والموجودات إذا لم توصف مع ذلك بآ ، لم يكن في ذلك الوقت شيء هو بّ وهو آ . فيصدق السلب الكلى في الوقت ؛ بل لم أن يخبروا عن هذا إلى طريقة لم قريبة من هذا في هذا الباب كنا أو مانا إليها فيما سلف . ويلزمنا الآن أن نذكرها لهم ، وذلك لأن للقائل منهم أن يقول : إنا إذا قلنا كل جّ هو بّ بالوجود ، أى في وقت ما ، لا يجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات ؛ بل يجعل الوجود للحصر ، فإننا إذا قلنا : كل جّ بّ بالوجود يفهم منه معنيان .

أحدهما ، أنه قد وجد إن كان الصدق هو قولنا : إن كل جّ بّ بعدما لم يجب ذلك في نفس الأمر ؛ لأنه ربما كذب هذا الحصر في وقت آخر .
 ١٠ ولا يلتفت في ذلك إلى حال بّ من جّ ، أنه هل هو لواحد واحد منها وجودى أو ضرورى . مثاله أنا إذا قلنا في وقت من الأوقات لا يبيض فيه ولا حمرة ولا شيء من الأوساط إن أمكن : إن كل لون فهو سواد ، وصدق هذا في ذلك الوقت ، ولم يكن صدقا ضروريا ، لم يعن أن كل واحد مما هو موصوف بأنه لون فإنه موجود له وجودا غير ضرورى أنه سواد ، حتى يجوز أن يبقى ذلك الواحد موجود الذات أو موجودا لونا وقد زال عنه أنه سواد ، حتى يكون كأن حكمتا أيضا ١٥

- (١) المعدومات لا توصف بآ : المعدومات لا توصف بـ ع || والموجودات : والموجودات سا .
 (٢) في ذلك : في ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ || فيصدق : يصدق س ، سا ، ح ، عا ، هـ .
 (٣) عن : في س . (٤-٣) هذا في : ساقطة من س ، سا ، هـ (٤) كنا : كع ، هـ || ويلزمنا : ويلزمهم || أن : ساقطة من م || لهم : ساقطة من سا . (٥) لأن : أن د ، س ، عا ، ن .
 (٦) يفهم : ويفهم س ؛ ساقطة من سا . (٨) قد : ساقطة من د ، هـ || بعدما : معدوماع .
 (٩) لأنه ربما : به ورجاع . (١٠) ولا يلتفت : ولم يلتفت د ، ن ؛ ولا يلتفت ح || هو : ساقطة من هـ || لواحد واحد : لواحد لواحد م . (١٢) كل : يكون س || فهو : هوس .
 (١٣) فإنه : هوس ؛ فهو سا ، ع ، عا ، هـ . (١٥) حتى : وحتى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ .

أن كل واحد مما يوصف بأنه لون في ذلك الوقت ليس دائماً ما دام موجوداً لذات فهو سواد ، كلا . فإن الوجود الغير الضروري في قولنا هذا إنما يعتبر في صدق الحصر ، لا في أن المحمول غير ضروري لواحد ، أو لكل .

- كذلك لا يلتفت في السالب إلى وجود الموضوع ؛ بل إلى وجود صدق السلب الكلي ، وإن كان لا بد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر ، ولا بد من ذلك في السالب . فإنه إذا كان لا شيء من الألوان في وقت ما بياضاً ، ولا شيء من المتوسطات ؛ بل كانت الألوان كلها سواداً ، ولم يكن لون البتة ، صدق أن لا شيء من الألوان في وقت ما بياض ، أى في ذلك الوقت ؛ لأن المعدوم لا يوصف بأنه بياض ولا بشيء من الموجبات . وإذا لم يصدق الإيجاب ، صدق السلب ضرورة . فإذا راعينا ما نقوله ، والتفتنا إلى وجود الصدق في الحصر ، أمكننا أن نعكس هذه القضية . فإن سلكوا هذه الطريقة ، يكون قد كثروا على أنفسهم أصناف القضايا ، وحادوا عن الطريقة المثلى ، بما إذا تأملت بعض ما سلف لك وقفت عليه . فإذا كان كل كسوف قمرى سواداً ، وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد لأن الكسوفات كانت معدومة ، فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف ، وكذلك لا شيء من الناس بناس ، وكذلك في كل واحد من الأمور . وإيس له أن يقول : إن معناه لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف موجود ، فإنه لم تكن كسوفات القمر من

(١) واحد : ذلك ع . (٢) سواد : السواد د ، ع ، ن . (٣) أولكل : ولكل س ، سا .
 (٥) السلب : السالب ع . (٦) الحصر : + فيه د ، ن || ولابد : وبد ب ، س ، سا ، م ، هـ ، فبد
 ع ، عا || ولابد من : ومن د ، ن || لا شيء : ولا شيء ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن . (٧) ولا شيء :
 ولا شيئاً ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ || بل : + ما هـ || لون : ساقطة من عا .
 (٨) صدق : فصدق ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) بشيء : شيء ع || الموجبات :
 المعدومات س . (١٤) معدومة : معدومة م . (١٦) كل : + وقت م .
 (١٧) موجود : موجودة عا .

حيث أخذت حدا أكبر مأخوذة على أنها موجودة . لكن له أن يقول : لاني في كل موضع إنما أعتبر في المحمولات التي في المقدمات السالبة المطلقة أن تكون موجودة في ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك أو تسلب ، ولا أعتبر ذلك في الموضوعات للسلب . فسنسلم له ذلك .

- ٥ وإنما طولنا التردد في هذا الباب ، لتزيد المتعلم استبصارا في هذا المعنى ، بكثرة الاحترازات التي يحتاج أن يراعى في ترويح هذا المذهب ، بعد ما فيه من ضياع مقدمات ووجوه فاضلة ، مما قد وقف عليه قبيل . فنقول : إنه إذا كانت المطلقات على هذه الصفات ، أمكن أن يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ، ولا يبالى فيها بأن تكون القضايا في أنفسها ضرورية أو غير ضرورية ؛ بل يكون الالتفات إلى الحصر ، حتى إذا كان حقا أن بعض الألوان أسود بالضرورة ، وبعض الحيوان إنسان بالضرورة ، فعدمت سائر الألوان وسائر الحيوانات وبقى السواد والإنسان ، وبقى البعض من الحيوان الذي هو إنسان بالضرورة ، والبعض من اللون الذي هو أسود بالضرورة ، وكان حقا أن كل حيوان حينئذ إنسان أو كل لون أسود ، فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية . وذلك لأن صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة ؛ بل مطلقا مثل صدق قولنا : كل حيوان إنسان . فإنه وإن كان حمل الإنسان على كل واحد من أولئك الموصوفات بأنها حيوانات ضروريا ، فإن صدق الحصر ليس بضروري . فيجب
- ١٠
- ١٥

(١) لاني : أى د ، س ، سا ، ن ؛ ساقطة من ع (٢) موضع : موضوع س ، سا || التو : لكن م .
 (٣) تثبت : فقيت ع . (٤) للسلب : في الساب س ، ع || فسنسلم : فسيستمرس ، سا ، هـ .
 (١٠) الالتفات : + منها س . (١٢) والإنسان : أو الإنسان د ، س ، م ، هـ || الحيوان : الحيوانات ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، ع ، ن ، هـ ؛ وكل عا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) حيوان : ساقطة من ع . (١٧) الموصوفات : الموصوفين س || ضروريا : ضرورات س || فإن : وإن ع .

- أيضا أن يكون قولنا : كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة ؛ إذ يجب أن لا ياتفت إلى حال حيوان حيوان ؛ بل إلى صدق القول بأن كل حيوان فإنه متحرك وقتا ما أو متنفس وقتا ما . فيكون هذا الصدق موجودا في كل زمان ، فإنك في كل زمان إذا قلت : إن كل حيوان موجود له الحركة ، لا مادام ذاته موجودا ، بل حين ما يتحرك ، يكون صادقا . ولا يكون هذا القول في وقت من الأوقات كاذبا . نعم يكون في وقت من الأوقات ليس كل حيوان متحركا . وهذا لا يناقض ذلك . فإنه في الوقت الذي يصدق أنه ليس كل حيوان متحركا ، أى في الوقت يصدق أيضا أن كل حيوان متحرك أو متنفس وقتا من الأوقات في وجوده ، فإن هذا يصدق في كل وقت ، وإن كان حيوان لا يتحرك في وقت ، إذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت . ويناقض بأن لا يكون حركة في وقت . ٥
- فبالحرى أن تكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة ، بل ضرورية . وهم يأخذونها مطلقة ، ولا يأخذونها ضرورية البتة . وكذلك قولهم : كل متحرك متغير يجب أن لا تكون مطلقة ، بل ضرورية . وقد أخذها بعضهم مطلقة . وصدق من جعل هذه كبرى في الأول مطلقة ، فأنتج نتيجة مطلقة . وأيضا فإذا يقولون في قول القائل : بعض الحيوان لإنسان بالضرورة ، وبعض اللون سواد بالضرورة ؟ هل هي ضرورية أو مطلقة ؟ لكنهم معترفون بأن هذه القضية الجزئية يجب أن تكون صادقة في كل وقت ، وتقيضها كذبا في كل وقت . فنجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين إلى السور . وكذلك قولنا : بالضرورة ليس كل حيوان إنسانا ، فإنهم معترفون بأن هذه القضية ضرورية . يجب أن يكون جميع

(١) قولنا : ساقطة من هـ . (٣) متحرك وقتا ما : متحرك وقتا ب ، ع ، م ؛ متحرك في وقت ما س .
 (٥) موجودا : موجوده د (٦) يكون : + صادقا هـ . (٩) وإن : فإن ع ، ن || كان :
 كل ع . (١٠) ويناقض : فيناقض د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٦) لكنهم : ولكنهم
 سا . (١٨) قد : ساقطة من ع . || السور : سور د ، ن . (١٩) فإنهم : فهم س .

ذلك مطلقا إن كانت الضرورة إنما تراعى في صدق السور، لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع. فإن كان الاعتبار هو السور، فصدق هذا السور ليس ضروريا. وذلك لأنهم يسمون أنه قد يصدق وقتا آخر أن كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان. فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره في كل وقت.

وكذلك أيضا إذا قلنا: كل إنسان حيوان فإنهم كلهم يعترفون بأن هذه القضية ضرورية. وعلى أصلهم، فإنها لا تكون ضرورية، بل تكون لو توهمنا لا إنسان موجود — على ما يفعلونهم ويقولون — لم يكن أحد من الناس حيوانا، على قياس قولهم: إن قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف، أى كسوف موجود، قول حق. وإذا كان يصح عندهم أن يكون قولنا: كل حيوان أعجم صادقا في وقت من الأوقات، حين ما لا يكون إنسان البتة بموجود، وإذا يصح سلب الحيوان عن الإنسان الذى ليس بموجود، فيصح حينئذ أن يقال: ليس أحد من الناس بحيوان. فلا يكون إذن صدق قولنا: كل إنسان حيوان، صدقا دائما، بل إنما يكون صدقا وقتا ما، فلا تكون هذه المقدمة ضرورية، بل تكون ممكنة ويستعملونها ضرورية. فكان يجب أن يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية، مع اعتقاد المذهب الذى لهم. وطى أن لهم أن يقولوا: إنا لو أجبنا إلى الإطلاق، راعينا الوقت الذى نتكلم فيه. وأما في الضرورة والإمكان فإراعى شيئا آخر، فيكونون قد شوشوا على أنفسهم.

(١) إنما: كما || بين: من هـ (٢) فصدق: فيصدق هـ (٣) أنه: أنهم س || قد: ساقطة من عـ (٤) وجوديا: وجوبامـ (٥) بأن: أن هـ (٧) لا إنسان: الإنسان عـ || هم: ساقطة من سا، ع || أحد: ساقطة من سـ (٨) بكسوف: ساقطة من د (٩) وإذا: وإن سـ (١٠) صادقا: صدق ع || فى: + كل سـ (١١) وإذا يصح... بموجود: ساقطة من م (١٢) صدق: + فى عـ (١٣) صدقا: صادقا ب، س، سا، ع، عا، م، ن، هـ (١٤) تكون: ساقطة من س || فكان: وكان د، عا، ن، هـ (١٥) اعتقاد: اعتقاده ع || أن لهم: ساقطة من نـ (١٦) نتكلم: نتكلم ع، تكلم هـ (١٧) فإراعى: فإراعى سا || فيكونون: فيكون س، سا، فيكونوا عـ.

فهذه الأبحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات إلى هذا الرأي ، وسنستقصى ما يجب أن يقال من الزيادة على ما قلناه في أبحاث اللواحق . فقد بان أن هذه القرينة تنتج ضرورة . وكذلك القول في الرابع ، إذا كانت الكبرى موجبة مطلقة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة

لكننا مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة في إيجاب كون النتيجة مطلقة
وتقضى فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا ، فأحد حججهم عكس المطلقة إلى الشكل
الأول ، وقد علمت ما في ذلك . لأنك قد علمت أن الكبرى في الشكل الأول
إذا كانت مطلقة وبحيث تكون عكس سالبة مطلقة يجب عكسها . فإن النتيجة
في الشكل الأول تكون ضرورية ، وإن كانت الكبرى مطلقة . وأما الطريقة
من الخلف التي قبلت في تبين ما ادعوه من إنتاج مطلقة من تأليف سالبة كلية
صغرى وكلية موجبة كبرى ، وإانه ينتج سالبة كلية مطلقة ، قائلين : إانه
لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من ج آ ، لكان بالاضطرار ليس ولا شيء
من آ ج ، ويصح أن يقال : بعض ب آ ، فيكون بالاضطرار ليس كل ب ج ،
إذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار ، فلأمانع أن يكون لا شيء من ب ج
الذي هو عكسه بغير اضطرار ، فلا يكون السلب ضروريا في شيء البتة . وحينئذ

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، فصل ٢ هـ . (٣) في (الأولى) :
ساقطة من سا || في الحجج : بالحجج ن . (٥) فأحد حججهم : بأحد حججهم ع . (٦) لأنك
قد علمت أن : لأن ع || في الشكل الأول : ساقطة من س . (٧) يجب : ساقطة من هـ .
(٧-٨) وبحيث . . . الكبرى مطلقة : ساقطة من ع . (٩) ما ادعوه : ما ادعوا ب ، م .
(٩-١٠) سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى : من سالبة جزئية صغرى مطلقة وكلية موجبة ضرورية
كبرى ع ؛ من كلية سالبة صغرى مطلقة وكلية موجبة كبرى ضرورية عا ؛ من سالبة كلية صغرى
مطلقة وكلية موجبة ضرورية كبرى هـ . (١٠) سالبة كلية : سالبة جزئية ن . (١١) ولا شيء :
في شيء س . (١٢) بعض : لبعض عا . (١٣) وإذا : وإن ن ؛ وإذا هـ .

لا يكون مانع عن أن يكون كل ب ج . وقد وجب من فرض ما فرضناه أنه بالاضطرار ليس كل ب ج .

- فأول ما يقال لهم هو أنه ليس إذا لم يكن مانع عن أن يكون إذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار ، كان عكسه بغير اضطرار ، حتى يصدق معه في نفس الأمر أن كل ب ج ، يجب أن لا يكون في مادة من المواد مانع من ذلك . وهب أنه لا مانع في موضع ما من ذلك ، فلم حيث يوجد تأليف مثل هذا التأليف لا تكون الحاجة الواقعة إلى المواد المتألفة بهذا التأليف مخصصة بمواد فيها هذا المانع . فعسى أنه إذا صدق أن كل آ ب بالضرورة ، كان هذا مانعا أن يصدق ذلك الانعكاس ، فيصدق بعده قولنا : كل ب ج . فلنترك أن كل ما هو ب يمكن أن يكون ج ، وتترك مع ذلك أنه صدق سلب المطلق أن لا شيء من ج ب ، ثم لتأمل هل يصح ذلك ؟

- فنتقول ، لا يخلو قولنا : يمكن أن يكون كل ب ج ، إما أن يعنى بهذا حال صدق السور ، فيكون كأنه قال : إنه ممكن في وقت من الأوقات أن يكون كل ب ج ، ففي ذلك الوقت لا يصدق أن لا شيء من ج ب لا محالة ، فيكون وقتا يصدق أن كل حيوان إنسان ، وحينئذ لا يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ، ولكن في وقت آخر يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ؛ أو تقول في وقت يصدق مثلا أن كل أبيض إنسان ، ويصدق في وقت آخر

(٤) الأمر : الأمرب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ . (٥) لا يكون : يكون ع ، م ، ن ، هـ (٥ - ٦) وهب . . . ذلك : ساقطة من ع . (٦) فلم حيث يوجد : فلم وجدع . (٧) الحاجة : الخاصة س . (٨) أن يصدق : لصدق ع . (٩) ب ج : ب آ ع . (١٠) ج ب : ب ج ع (١٢) ب ج : ج ب ع ، هـ ؛ ب آ م . (١٤) أن يكون : أو يكون ع . (١٧) مثلا : ساقطة من ن || أبيض إنسان : إنسان أبيض سا .

أنه ليس أحد من الناس بأبيض ، لا في ذلك الوقت . فإذا ألفنا هذه الصورة :
 أن لا أحد من الحيوان أو من الأبيض بإنسان ، وكل ناطق إنسان بالضرورة ،
 أنتج لا أحد من الحيوان بناطق في ذلك الوقت . وكان هذا مطلقا غير
 ضرورى . وكانت النتيجة على ما يدعونها . ولو كانت ضرورية لاستحال أن
 يصدق قولنا : كل حيوان إنسان ، أى وقتا ما . فهذا البيان مستمر على هذا
 الأصل ، لكن التأليف ليس من خلط . فإن الموجب لم يكن دائم الصدق ، ولم
 يكن ضروريا . فإنه حين ما لا يكون إنسان موجودا ، لا يكون كل ناطق إنسانا
 موجودا ، وعلى ما قد علمت . وكما جاز أن يصدق قولنا :
 إن كل حيوان إنسان وقتا ، فكذلك يجوز أن يصدق وقتا أن
 كل حيوان فرس ، فلا يكون حينئذ ناطق موجودا ، فلا يكون حينئذ كل ناطق
 إنسانا . فإذا نأى يصدق قولنا : إن كل ناطق إنسان وقتا ما ، فإذا نأى نتجت
 المطلقة من مطلقتين .

وإما أن لا يذهبوا إلى هذا . ولا أرى صاحب التعليم الأول ذهب إلى هذا ؛
 بل حرمه تحريما كلياً . وإنما قصد إلى أن يكون الصدق غير ضرورى باعتبار
 الحمل ، لا باعتبار السور . فكان الغرض في قوله : لاشئ من جَب ، أن كل واحد
 من جَب يسلب عنه بَ وقتا ما ، ولا يسلب وقتا ما ، ولا يجب أن يسلب دائما ؛
 بل يجوز أن يكون بَ من خواص جَب التى لا تدوم وتكون . فليظهر كيف

(٢) أو من الأبيض : أو الأبيض ع || بإنسان : إنسان ع . (٧) إنسان : إنسان ع ، ما .

(٩) إن كل : كل ع . (١١) إن : ماقطة من د ، س ، ع ، ع ، ن ، هـ .

|| نتجت : أنتجت ع . (١٥) فكان : وكان د ، س ، ن ، هـ . (١٦) ولا

يسلب : + عنه ع || ولا يسلب وقتا ما : ماقطة من س ، س || ما (الثانية) : ماقطة من

د ، ع ، ع . (١٧) يجوز : يجب ع . || وتكون : + وهما ع .

- يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزم هذا الخلف . فنقول : إذا قلنا ليس شيء من الناس يضحك بالفعل ، أى عندما لا يضحك ، ثم قلنا : كل آ بالضرورة ضاحك بالفعل ، حتى يكون القياس المطلوب ، ما كان لنا أن نقول : كل ضحكك بالفعل إنسان ، حتى يلزم : فكل آ إنسان ؛ ثم يلزم : فبعض ماهو إنسان آ ، وكل ماهو آ فهو ضحكك بالضرورة . فبعض ماهو إنسان هو ضحكك بالضرورة ، وكان لاشئ من الناس إلا وهو مسلوب عنه الضحك ، هذا خلف . فإذا ن صدق قولنا : كل بـ جـ ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق قولنا بالضرورة : كل آ بـ ، وإذا صدق قولنا كل آ بـ بالضرورة ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق أن كل بـ جـ لا بالضرورة ، ولو صدقا جميعا ، عرض المحال المذكور . فإذا ن لما صدق كل بـ جـ ، فيجب أن يكذب كل آ بـ بالضرورة ، وأن يمنع صدق ذلك صدق هذا . فيكون فى مثل هذه المادة مستحيلا أن يوجد شيء من الأشياء يوجد عليه الضحك بالفعل بالضرورة ، حتى يكون ذلك الضحك آ . وبالحقيقة فإن الضحك بالفعل غير مقول على غير الإنسان بوجه من الوجوه ، وهو الإنسان غير ضرورى . وكيف يمكن أن يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه؟ ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان أعم منه ،

(١) الضرورية : الضرورة ع || يلزم : يلزمه د . س ، سا ، ع ، عا . (٢) ليس : لاس || يضحك : يضحك ع . (٣-٢) أى . . . بالفعل : ساقطة من ع . (٤) فكل : وكل د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) فبعض . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٦-٥) آ وكل . . . إنسان : ساقطة من د . (٦) هو ضاحك : ضاحك س ، سا ، عا || وهو مسلوب : ومسلوب س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٧) هذا خلف : قد ألخف م || فإذا ن : ساقطة من د || قولنا : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || بـ جـ : بـ جـ د || عن : ساقطة من ع . (٧-٩) عن أن . . . مانعا : ساقطة من د . (٨-٩) قولنا بالضرورة . . . يصدق : ساقطة من ن . (٩) عن : ساقطة من ع || عرض : عن م . (١٠) لما صدق : لم يصدق ع || يكذب : يكرن د ، ع . (١٢) شيء : شيطا ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) فإن الضحك : فإن الضحك م . (١٤) وكيف : كيف ع .

لم يمكن أن ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الإيجاب كليا كيف اتفق .
وأما المثال لما يكون فيه الصدق ، من جانب قولنا : كل آب ، ويمتنع صدق
إيجاب عكس الجانب الآخر أن يجعل ج إنسانا ، وب المتحرك بالفعل ، وآ الفلك .
ولا يكون لك أن تقول : إن كل متحرك بالفعل إنسان بوجه . فإذا ن قوله :
إن هذا لا يمتنع ، غير صحيح . فإنه إنما لا يمتنع في نفس الأمور .

٥

وأما في تأليف هذه صفته ، فيمتنع أن تكون مادة ويقع منها : ليس شيء
من ج ب لا بالاضطرار ، ثم يكون عكسها لا بالاضطرار أيضا . فحسب أن يكون
عكسها بالاضطرار . فلا يمكن أن ينعكس الكلي السالب فيها كليا موجبا ، مساعدة
للسالبتين المتعاكستين تصدقان معا . ثم أوردوا لهذا مثلا من الحدود ،
وهو أنه : لاشيء من الأبيض بحيوان ، وكل إنسان حيوان ، فلا شيء من
الأبيض إنسان . قالوا : فيكون صادقا أنه لاشيء من الأبيض إنسان في وقت ،
أى في الوقت الذى يصدق فيه أن لاشيء من الأبيض حى . وليس صدقا
بالضرورة ، لأنه يمكن أن يكون بعض الأبيض إنسانا ، وبعض الناس أبيض .
فنقول : إن هذه السالبة لا وجه صدق لها إلا وجهان : أحدهما أن يقال :
لا شيء من الأبيض حى من حيث هو أبيض ، والثانى أن يقال : إذا لم يكن
فقلس ، ولا ناس في بلاد الاعتدال ، ولا أنواع من الحيوان التى هى دائما بيض ،
بل كان إنما توجد أنواع هى بالطبع غير بيض ، وأشخاص من أنواع لها أن تكون

١٠

١٥

(١) لم يمكن أن : لم يكن ع || كيف : ساقطة من ع . (٢) ويمتنع : ويمنع د ،
سا ، ع ، ما . (٥) هذا : ساقطة من د || هذا لا يمتنع : هذا لا يمتنع ع || إنما : ساقطة من ع .
(٧) ثم . . . بالاضطرار : ساقطة من ع || أيضا : ساقطة من ن || أن : ساقطة من ب ، د ،
ع ، ما ، م ، ن ، ه . (٨) مساعدة : مساعد سا . (٩) للسالبتين : السالبتين ب ||
معا : معها د ، سا ، ع ، ما . (١١) إنسان (الأولى) : بإنسان د ، ع ، ن .
(١٢) فى : ساقطة من د ، ن . (١٣) وبعض : أو بعض ع .

- بيضا ولكنها الآن سود . فحينئذ يصدق : أنه لا شيء من الأبيض حتى ، أى فى ذلك الوقت . فإن فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم الثانى لزمهم أن تكون الكبرى — كما علمت أيضا — غير ضرورية . فلا يكون التأليف على ما يدعون . وأما الوجه الأول ففيه من الزيادة التى لا يجب أن يلتفت إليها ما قد علمت ، وما قد قيل لك فيما سلف . وقد علمت أن بعض الأبيض حتى بالضرورة ، وأنه ليس سلب
- ٥ الحى عن الأبيض من حيث هو أبيض سلباً وجودياً حتى يصح أن يكون مرة الأبيض من حيث هو أبيض حياً ، ومرة لا ؛ فقد مضى لك هذا . فإن كل أبيض مسلوب عنه — مادام ذاته موجوداً — الحيوانية من حيث هو أبيض فإنه دائماً مسلوب عنه الحيوان من حيث هو أبيض ، لا يجوز أن يبقى ذاته موجوداً ويكون من حيث هو أبيض محمولاً عليه الحيوانية .
- ١٠

- فإن قال قائل : يجب أن تأخذ فى اعتبارك هذا ذات الموصوف بأنه أبيض ذاتاً ؛ وأما قولك : إن هذه الذات مسلوب عنها الحيوانية من حيث هى أبيض دائماً ، كقولك : إن كذا مسلوب عنه السواد مادام أبيض ، ومن حيث هو أبيض ؛ وإذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو أبيض لا يوجب أن يكون سلباً ضرورياً ، فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الأبيض
- ١٥ من حيث هو أبيض . فالجواب أن قولنا : من حيث هو أبيض ، إن كان جزءاً من المحمول عرض ما قلنا الآن وفيما سلف من أقاويل مضت ؛ وإن كان

(١) أى : إلا ع . (٢) صادقة : الصادقة ع . (٣) علمت وما قد : ساقطة من ع || وما قد : وقد عا .
 (٤) وأنه : فإنه ع . (٥) عن : من ع ، عا ، ن ، ه . (٦) لك : كل ع || فإن :
 إن سا || كل : كان د . (٧) موجوداً : موجوده عا . (٨) موجوداً : موجوده د .
 (٩) ذاتاً : دائماً سا || وأما : فأما ع || عنها : عن ع || هى : هو ع . (١٠) مادام :
 + هو ع ؛ + ضرورياً عا . (١١) وإذا : فإذا د ؛ وإذا س : فإن سا ، ع ؛ فإذا عا .
 (١٢-١٧) كان جزءاً : كل جزء ع (١٣) من (الثانية) : ساقطة من د .

جزءاً من الموضوع ، فإما أن يكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو
أبيض بشرط التجريد ، أو تكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو
أبيض لا بشرط التجريد أو زيادة . فإن كان معناه الأبيض المأخوذ من حيث
هو أبيض على أنه بشرط التجريد ، فإنه لا يجوز أن يكون شئ آخر يوصف به
هو غيره في المعنى ؛ بل يكون هو بنفسه أمراً لا يعرض له أمر آخر ولا هو
يعرض لأمر آخر . فلا يكون شئ يوصف بالأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض
بشرط التجريد هو إنسان أو فرس أو غير ذلك ، فإنه لا يكون إنسان أو فرس
أو شئ من الأشياء هو أبيض ، بشرط أن لا شئ هو غير الأبيض من حيث هو
أبيض . فلا يكون إذن هو عارضا لذات حتى يكون هناك معيان : معنى الذات
في نفسها ، ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف . حتى إذا كان
السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا ؛ بل هي نفس الذات المسلوب
عنها دائماً كل وقت . فإن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط
التجريد ، مسلوب عنه كل شئ من الأشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دائماً .
فإذن كل سلب عنه فهو سلب دائم ، ليس وقتاً عندما يكون موصوفاً بما
وصف به ، ووقتاً لا . فهذا هو الفرق ، وهذا كما يقال : إن الإنسان حيوان
بالضرورة . فإنه يستوى فيه ما دام ذاته موجوداً ، وما دام موصوفاً بأنه
إنسان . وأما إن أخذ الأبيض ليس بشرط التجريد ، بل بلا شرط حتى يكون
أن يقرن به شرائط أخرى ، فالسلب المذكور كاذب . فإنه كاذب أن يقال :
إن الإنسان من حيث هو شئ موصوف بأنه أبيض ، مسلوب عنه الحيوانية ؛

(١) المأخوذ : ساقطة من سا ، الموجود ع (٣ - ٤) لا بشرط . . . أبيض : ساقطة من ع .
(٥) بل : أن سا . (٦) يوصف : موصوف د . (٩) الذات : للذات ع ، ن ، ه .
(١٠) ومعنى : أو معنى ع . (١٢) دائماً : + في س || فإن : فإنه ع . (١٥) وقتاً :
وقتاً ، سا . (١٧) بلا : لا عا . (١٨) فالسلب : بالسلب د .

بل الشيء الموصوف بأنه أبيض غير مانع أن يوصف أنه حيوان، وصفا ضروريا، فضلا عن الوجودى ، إلا من حيث يعتبر أبيض مرئوفا عنه أنه شيء أبيض، أى شيء آخر هو الموصوف بأنه أبيض .

والفرق بين الاعتبارين أن النظر فى الأبيض بلا اعتبار ، شرط قد يقال : إنه

- نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض، المحوز فيه أن يكون أى شيء كان، موصوف ٥
بأنه أبيض . ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار إلى شيء من تلك الأشياء التى يجوز أن تكونه . وإنما التفت إلى نفس أنه شيء أبيض الجائز أن يكون جصا أو ثلجا أو غير ذلك . والنظر فى الأبيض باعتبار شرط التجريد يقال إنه نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض ، وهو النظر فى الشيء الأبيض المرفوع عنه أنه جص أو يياض أوله وجود آخر غير وجود أنه شيء أبيض فقط . ١٠

فإذا أخذ الأبيض هكذا ، سلب عنه الحيوان ، وصح أن يقال : إن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بهذه الصفة ليس حيوانا . فإن اعتبر بالمعنى الأول فيكون الأبيض من حيث هو أبيض المشترك فيه . فلا يقال إنه يسلب عنه الحيوانية ؛ بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ، ولا إثبات الحيوانية له .

- ١٥ فلا يكون الشيء الأبيض من حيث هو أبيض بهذا المعنى ليس حيوانا ؛ بل يجوز أن يكون حيوانا إلا أن يقال : إن الشيء الأبيض ليس من حيث هو شيء أبيض بهذا المعنى حيوانا ، فيذلل لفظه من حيث هو أبيض إلى المحمول .
فبين أنا إذا قلنا : ليس شيء مما هو أبيض حيوانا ، لم يصمدق بهذا المعنى ،

(٢) عنه : ساقطة من د . (٥) موصوف : موصوفاد ، س ، ع . (٨) أو غير :
وغير س . (٩) النظر : + فى النظر م . (١١) فإذا : وإذاع . (١٢) ليس :
وليس د || الأول : الآخر ط . (١٢ - ١٣) بهذه أبيض : ساقطة من ن . (١٤) حاله : ساقطة
من ع || له : ساقطة من ن . (١٨) فبين : + إذن س ، ه || بهذا : هذا د .

على أن يأخذ الأبيض جزءا من الموضوع . ومما يشفى ويكفى في هذا الأمر أن يعلم أنه لا اعتبار في تأليفاتنا ههنا بهذا البتة ، أعنى بالنظر في الموضوع والمحمول أنه من حيث أو ليس من حيث ؛ بل أن ينظر إلى الشيء الموصوف مثلا بأنه أبيض لا يزيد شيئا آخر . فإن صح عليه الإيجاب في كل وقت ، أو وقتا ما ، فقد صح الإيجاب ؛ أو صح كذلك السلب ، فقد صح السلب . وأنه إذا زيد على هذا شيء ، فقد أدخل شرط اعتبار "من حيث" ، وكان غير نفس الموضوع وحده ، وغير نفس المحمول وحده ، اللذين الاعتبار بهما ، بل قرن بهما اعتبار أو اعتباران ، فقد صارت القضية حينئذ أخرى .

واعلم أن الفاضل الذي أكثر اشتغالي بمخاطبته مُقَرَّبًا بما أقوله ؛ بل المعلم الأول مصدق بأن الكبرى الضرورية في الشكل الأول ، إذا قارنت صغرى غير ضرورية ، كانت النتيجة ضرورية . فلنضع أن كل ج ب لا بالضرورة ، ولنقل كل ب هو آ بالضرورة ، ويغنى ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الأول ، وما قد علمت . فلم لا يقول واحد منهما أيضا : إن هذه ليست ضرورية ؛ بل يجب أن يقال : كل ب آ من حيث هو ب بالضرورة . وإذا قال : بالضرورة ولا شيء من من ب آ ، قال أيضا : من حيث هو ب . فإنه إذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون على من أنتج من هاتين ضرورية . وذلك لأنه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع . فللقائل أن يقول له عند قوله وتمثيله لإنتاج الضرورية من الاقتران المذكور — مثلا إذا

(١) ومما يشفى ويكفى : وما يشفى ويكون ع . (٢) أنه : + أنه م || تأليفاتنا : تأليفاتنا د || بهذا البتة : بهذه النسبة ع . (٥) أوضح : لو صح د . (٦) اعتبار : باعتبار م || حيث : + اعتبار م || وكان : فكان د (٧) بل قرن بهما : ساقطة من سا . (٩) اشتغالي بمخاطبته : استعمال المخاطبة ع . (١٣) أيضا : راقطة من سا ، م ، ن . (١٥) فإنه إذا : فإن سا || إذا : إن ع . (١٨) وتمثيله : وتمثله د || الضرورية : الضرورة ع .

- أنتج : أن كل صاعد جسم بالضرورة ، من قوله : كل صاعد متحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل صاعد جسم بالضرورة — إن النتيجة ليست ضرورية ؛ لأن الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة . وكذلك لقائل آخر أن يقول : إن قولك في الكبرى ” كل متحرك جسم بالضرورة “ ليس صادقا ؛ إذ ليس هو من حيث متحرك جسما بالضرورة ، حتى إذا لم يكن متحركا لم يكن جسما . فإن قال : إن الأبيض يجوز من حيث اعتبار أنه أبيض أن لا يكون حيوانا ؛ ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك ، فإنه لا يجوز أن لا يكون جسما . فنقول : لم يكن غرضنا مذهبنا إليه ؛ بل إنك كما تقول إنه ليس حيا من جهة أنه أبيض ؛ لا نقول ليس هذا المشار إليه جسما بالضرورة من جهة ما هو متحرك ، بل هو جسم بالضرورة وإن لم يكن متحركا . ثم لا يمنك ١٠ جواز قولك : إنه ليس جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولأنه متحرك ، أن تقول : كل متحرك جسم بالضرورة . فإن منعت فقد كذبت المقدمة التي نستعملها في هذه المواضع .

- فقد عرفت أن جهات الموضوع والمحمول من حيث هي زوائد بعد الحمل ، وأن الإيجابات — كما علمت — تنتقل بسببها سلوبا والسلوب لإيجابات ؛ بل ١٥

(١) من قوله : + إن ع . (٢) فكل صاعد جسم بالضرورة : ساقطة من ع .
 (٣) ضرورية : بضرورية د ، س ، سا ، ن ، ه ؛ بالضرورية ع . (٤) آخر : ساقطة من ع ، عا || كل : وكل عا . (٥) حيث متحرك : حيث هو يتحرك ع . (٦) حيث : جهة سا || اعتبار : الاعتبار ع . (٨) لا يكون : يكون ن || لم يكن : ساقطة من ع || ما ذهب : ما ذهب ع . (٩ — ٨) تقول إنه ليس حيا : تقول ليس جماع . (٩) حيا : جسما د ع . (١٠ — ١١) ما هو متحرك . . . بالضرورة : ساقطة من ع || ثم . . . متحركا : ساقطة من د ، ن . (١١) كونه : ساقطة من سا || ولأنه : فلائنه سا ؛ وكأنه ه || متحرك : يتحرك سا . (١٢) أن : أوع . (١٥) الإيجابات : الإيجاب س .

يجب أن يلتفت إلى ما جعل موضوعا، وإلى ما جعل محولا، وإلى حمل ووضع، فإن صدق محمل، وإن لم يصدق لم يُحمل. وإن كانت زيادة تلحق أحدهما فيصير الكذب صدقا والصدق كذبا، فقد انتقلت القضية وصارت أخرى. وأنه ليس إذا حق سلب — مع إدخال هذه الدواخل — بطل الإيجاب الذي كان أولا، أوحق إيجاب بطل السلب الذي كان أولا، إذ قد تغير المحمول والموضوع. فانظر فيما يسلبه أو يوجب به إلى نفس السلب والإيجاب كما هو. فإن كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم أنه كما هو ضروري، أو كان غير دائم الصدق فاحكم أنه كما هو مطلق. فإذا غيرت، فاستأنف الاعتبار. وفي المثال الذي نحن في اعتباره يجب أن ينظر إلى الأمور التي يقال لها يبيض وإلى الحيوان، فنجد الحيوان إما كاذبا سلبا عنها، أو كاذبا إيجابا عليها، أو في بعض دون بعض؛ ثم يُنظر أذلك دائم فيها كلها أو بعضها أو بعض دون بعض؛ ثم إذا أدخلت من جهة كذا وبشرط كذا فيعلم أن القضية صارت أخرى، وتتوخى لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة مرة أخرى، وتترك ما كان في يدك. وأظن أن هذا القدر كاف لمن أنصف.

-
- (١) يجب : بحيث سا || جعل موضوعا : يجعل موضوعا عا ، م ، ن ، هـ || جعل موضوعا وإلى : ساقطة من سا . (٢) وإن كانت : فإن كانت سا ، ع ، عا ، هـ . (٤) وأنه ليس : وليس أنه ع . (٥) الإيجاب : ساقطة من ن || أوحق : أوحق حق د . (٦) تنير : تعين م || المحمول والموضوع : الموضوع أو المحمول سا ، هـ . (٨) أنه : ساقطة من ع || غيرت : اعتبرت سا . (١١) في : ساقطة من د || أذلك : ذلك ع . (١٢) أو بعض دون بعض : أو بعض دون آخرن || ثم : + ينظر || أدخلت : دخلت ما ، م ، ن . (١٣) وتتوخى : فتتوخى س ، سا ، هـ || حال : ساقطة من ن || ضرورة : ضرورة ع ، ما ، م ، || وغير ضرورة : وغيره ن . (١٤) أن : ساقطة من د .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في باقى الاختلاط منها

الضرب الخامس : بعض جَبَّ بالإطلاق ، ولا شىء من آَبَ بالضرورة ،
وحكمه ما علمت .

الضرب السادس : بعض جَبَّ بالضرورة ، ولا شىء من آَبَ بالإطلاق ،
وحكمه المشهور ما علمت .

الضرب السابع : ليس كل جَبَّ بالإطلاق ، وكل آَبَ بالضرورة ،
والمشهور فيه ما قد علمته ؛ وحدوده : ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان
حيوان ، فليس كل أبيض إنسانا .

الضرب الثامن : ليس كل جَبَّ بالضرورة ، وكل آَبَ بالإطلاق ؛ والحدود :
بالضرورة ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان حيوان . ثم قيل مع ذلك :
فليست النتيجة اضطرارية .

فنقول : إنه إن كان بعض ما هو أبيض بالضرورة ليس بحى على معنى
السور ، فيجب أن يصدق هذا دائما ، ولا يصدق البتة أن كل أبيض حى .

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٣ ، عا ، هـ . (٦) الضرب :
ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) فيه : ساقطة من ع || علمته : علمت ن ، هـ .
(١٠) إنسانا : حيوانا ب ، د ، ع ، عا ، م ، هـ . (١١) الضرب : ساقطة من ب ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || بالإطلاق : الإطلاق م ؛ ساقطة من عا . (١٢) قيل : قل ع .
(١٥) فيجب : يجب ع || أن (الثانية) : ساقطة من ع .

واعتبار السور يقتضى أن هذا قد يصدق على ما قد علمت . وإن كان لا على معنى السور ، بل على معنى أن بعض الأشياء التى هى يبيض مسلوب عنها الحيوان دائما ، فكذاك حالها وأنها مسلوب عنها الإنسان دائما ، فلم منع أن تكون النتيجة ضرورية ؟ فلعله يجب أن يأخذ الضرورى فى إحدى المقدمتين ليس من جهة السور ، بل من جهة الحمل . وأما المطلق منهما فيأخذه مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا : كل إنسان حى مطلقا ، بأن يأخذه من جهة السور ولا يأخذه من جهة المحمول ، فيكون قولنا : ليس كل أبيض حيوانا بالضرورة ، قد اعتبرنا ضرورته فى معنى الحمل ؛ وقولنا : كل إنسان حيوان بالإطلاق ، قد اعتبرنا إطلاقه فى جهة السور ، فأخذناه مطلقا من حيث هو كذلك بأن نظرنا إلى الصدق الذى اتفق أن كان : كل إنسان حيوان ، الذى قد يكذب إذا عدم الناس كلهم ، فلا يكون حينئذ ضروريا ؛ وأخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة ، إذا كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الأبيض فانتج : ليس كل أبيض إنسانا ، وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور ، وإن كانت ضرورية من جهة المادة .

وكيف لا ويمكننا أن نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية ، فيكون حينئذ سلب الضرورة فى النتيجة مأخوذا من غير الوجه المأخوذ

- (١) على : فى سا . (٢) هى يبيض : هى لا يبيضد . (٣) فكذاك . . . دائما : ساقطة من د ، ن || وأنها : فإنها س ، ه ، وإتمام ع . (٤) فلعله : فلعل ع . (٥) الحمل : الجهل م || فيأخذه : فيأخذ د . (٨ — ٩) ضرورته . . . اعتبرنا : ساقطة من ع . (٩) قد : فقدم ؛ ساقطة من ساء ن || اعتبرنا : ما اعتبرنا ن || فى : من س || بأن : فإن د ، سا ، ع ، ن . (١٠) حيوان : حيوانا د ، ع ، ها ، ن . (١١) وأخذنا ذلك ضروريا : ساقطة من د . (١٢) إذا : إذع ، ها ، ه . (١٣) إنسانا : إنسان د ، س . (١٣ — ١٤) من جهة السور . . . ضرورية : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) النتيجة حينئذ : النتيجة ضرورية د ؛ النتيجة ن . (١٥ — ١٦) النتيجة . . . فيكون : ساقطة من م . (١٦) غير : ساقطة من د || الوجه : السابع ع .

- في المقدمة الجزئية، لأن الضرورة المأخوذة في المقدمة هي ضرورة الحمل والمادة، وسلها في النتيجة هو سلب ضرورة السور . ولما كانت الجزئية قد تكون صادقة الضرورة وصادقة بالإمكان ولا يتمانعان، إذ بعض الأبيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة، وبعضه ليس بالضرورة، وهو الذي هو أبيض لا بالضرورة .
- ولا يبعد أن يكون قول صاحب هذا التعليم : إن النتيجة لا تكون ضرورية ،
- معناه : أن النتيجة قد لا تكون ضرورية ، أى باعتبار غير اعتبار أن النتيجة لا تكون ضرورية بحسب السور ؛ بل باعتبار أنه قد يجوز أن يصدق المطلق والضرورى معا في الجزئيات . فإن لم يكن هذا، قيل اقتصر على اعتبار السور ، وإن عدم الضرورة هو في اعتباره . وإن كان اعتبار الحمل والمادة يوجب الضرورة، فليس هذا في الجزئى فقط ؛ بل وفي الكلّيات أيضا . فن ما أنتج :
- ١٠ أن كل إنسان حيوان بالضرورة ، أنتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما قد علمت . فترى أن مشاحتنا قائلين : إن هذه تنتج ضرورية ، كان على أنها لا تنتج إلا ضرورة فقط لا يصح معها مطلق . وليست تنتج مطلقة ، لأنها لا تنتجها وحدها ، وإنما بحكم أنها تنتج مطلقة إذا نتجت مطلقة فقط . فلم لم يفعل هذا في كل موضع ؟ ودلاية تنصر على أن يعلمونا تعليما كليا : أن كل جزئية ضرورية ؟ فإنها قد تصح أن تكون مطلقة ، فيحكم في جميع ذلك أنها

(٢) هو : هـ ب، س، سا، ع، عا، م، هـ || ضرورة : الضرورة عا ؛ ضرورة م || السور : ساقطة من م . (٤) بالضرورة : ساقطة من م || هو أبيض : ليس هو أبيض ع . (٥) ولا يبعد : فلا يبعد ، هـ . (٥ - ٦) لا تكون . . . النتيجة (الأولى) : ساقطة من سا . (٨) قيل : بل ب، د، س، سا، عا، م، ن، هـ . (٩) وإن : فإن ع . (١٠) بل : ساقطة من سا || ما أنتج : لما أنتج د . (١١) أن : ساقطة من س . (١٢) مشاحتنا : مشايخنا ع ، هـ ؛ مشاحتنا م ، هـ ؛ [مشاحتنا : مجادلنا (اللسان)] . (١٤) بحكم : + عليها س || إذا نتجت مطلقة : ساقطة من ع || لم : ساقطة من ع . (١٥) وهلا : وهذا د، ع، ن . (١٥) يعلمونا : تعلمنا ع . (١٦) فيحكم : لحكم ع .

مطلقات النتائج ، ويكون هذا مفروغا منه ، ليس إنما يعتبر هذا في اقتران بعينه ، أو بحسب كونه نتيجة ، بل كيف كانت ، أو عسى أن لا يكون هذا كليا في كل موضع ؛ بل عسى أن يكون من الأشياء ما لا يسلم إمكان بطلانه فلا يكون ما يتعلق ببطلانه داخلا في الإمكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة . ولكن هذا لا يختص بقضية هي مقدمة أو قضية هي نتيجة ، بل يكون هذا جائزا في جميع أصناف القضايا التي تصالح أن تؤخذ مقدمة في هذا القياس أو نتيجة ؛ بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تأليفها . وعسى أن يرتكب مرتكب فيقول : إن صدق المادة التي يصح منها هذا التأليف ، يوجب أن تكون الضرورة ملزومة المطلقة . وهذا اقتراح معن في المحال . ومع هذا ، فليت شعري إذا قلنا : كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر ، وكان هذا مطلقا صادقا ، وقلنا : كل إنسان حيوان ، وكان هذا مطلقا صادقا ؛ فهل معنى الإطلاق فيهما شيء واحد ، أو يفهم للإطلاق فيهما معنيان ؟ فإن كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام ، فيكون الفصل فيما بينهما أن أحدهما يختص بالضرورة ، والآخر لا يختص بالضرورة ، إذ ليس كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام ذاته موجودا . فيكون إنما أخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري ، فتكون النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار ، أي اعتبار الحمل .

- (١) ويكون هذا : ساقطة من د ، ن || منه : عنه س ، سا ، م ، هـ . (٢) أو بحسب : وبحسب ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) ما لا يسلم : ما لا يلائم ن . (٤) لا يختص : لا يختص د . (٥) تؤخذ : توجد د ، سا ، هـ . (٦) وعسى : ولكن عسى س ، هـ . (٧) يصلح : د . (٨) وكان : فكان د . (٩) هو ما قلناه : وهو ما قلنا د ، ع ، ن ؛ هو ما قلنا سا ، عا . (١٠) (١٣ — ١٤) والآخر لا يختص بالضرورة : ساقطة من ع . (١١) موجودا : موجودة د . (١٢) اعتبار : باعتبار ع .

فلا يجب أن يقبل ما قيل من أنه لا يكون ضروريا لأنه مطلق، إلا أن يكون معناه لا يكون ضروري السور . ولهم أن يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما ، لا دائما ، ويكون القولان مشتركين في أنهما صادقان في وقت ما ، لا دائما . لكن الوقت ، كقولنا : كل إنسان حيوان ، وقت السور ، وللاخر وقت كونه أبيض . فوقت أحدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ، ووقت الآخر الوقت الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض . ويكذبان جميعا في وقت ، أما أحدهما فإن لا يكون الناس موجودين ، وأما الآخر فإن يكون قد عدم البياض . فعلى اعتبار السور قد يستمر ما قيل .

فقد تمحلنا إذن الوجه الذي يجب أن يفهم عليه صدق ما قالوا تحلا متكلفا ، مع معرفتنا بأن اعتبار السور في هذه الأحكام باطل ، ومع إيجابنا اعتقاد شيء . وهو : أن الضرورية في المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار الذي للطلقة في النتيجة ، وأن الضروريات في المقدمة قد تصدق مطلقة ، لا من جهة أن المطلق مقول عليها وأعم منها فقط ، بل من جهة أنها لازمة لها باعتبار آخريناه . فنكون نحن حيث جعلنا نتائج هذا الاختلاط ضرورية لم نجعلها ضروريا يمنع أن يكون مطلقة ، فإطلاقها لا يمنع ضرورتها . على أن الإطلاق الذي نستعمله غير هذا الإطلاق . واعلم أن طائفة من المحصلين تنبهوا لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية ، وزعموا أن هذا غلط واقع في النتيجة ، وبرهنوا على أن نتيجة هذا

(١) معناه : + أنه س . (٣) مشتركين : مشتركان عا . (٤) وللاخر : والآخر ع .
 (٥) فوقت : ووقت س . (٦) ويكذبان : ويكرنان ع || وقت : + ما ه || أما : فأما ع ، ه .
 (٩) تمحلنا : تمحلنا ع || صدق : ساقطة من د ، ن . (١٠) ومع : مع ن ؛ ساقطة من عا .
 (١١) وهو : وهى ع || في المقدمة : ساقطة من س ، عا ، ه . (١٣) عليها : عليها ه .
 (١٤) يمنع : بمنع س ، م . (١٦) الإطلاق . . . هذا : ساقطة من م || المحصلين : المخلصين ع || تنبهوا : نبهوا س || لكون نتيجة : ساقطة من س || نتيجة : النتيجة ن || الضرب : + تكون س ، ع . (١٧) وبرهنوا : فبرهنوا سا .

الضرب تكون ضرورية ، وبينوا ذلك بالافتراض تبيننا حقيقيا . فإن كانوا يميلون في تحقيق الضرورى والمطلق ميل السور، فلا يجب أن يمتنعوا كون الضرورى مطلقا أيضا . وإن كانوا قد عرفوا ما هو أولى بأن يعتقد فهم على الحق ، فليعتبروا ذلك أيضا في كل موضع، وليسوا يفعلون ذلك ؛ بل كثيرا ما يفزعون إليه إذا لزمهم الحق في مضيق .

وأما الشكل الأخير فالضرب الأول منه من كليتين موجبتين ، والكبرى ضرورية، كقولك : كل ب ج بالإنطلاق، وكل ب آ بالاضطرار، فالنتيجة بعض ج آ بالاضطرار . ويبين بعكس الصغرى .

والثاني عكس هذه في الجهة، وتكون النتيجة أيضا من الاضطرار عندهم، لأن الكبرى إذا عكست أنتجت بعض آ ج بالاضطرار، ثم ينعكس بعض ج آ عندهم بالاضطرار، وليس ذلك بواجب بحسب الأمر ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضرورى ضروريا . ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالاضطرار ، وكل إنسان يتنفس لا بالاضطرار ، أى دائما ما دام موجود الذات .

- (١) وبينوا : فبينوا || بالافتراض : بالافتراض ع || تبيننا : تبينها س . || فإن : وإن سا .
 (٢) ميل : + هذاع || فلا يجب : لا يجب س ، ع . (٣) عرفوا : عنوا د ، ن ؛ عزموا م || يعتقد : يعتقدوا سا . (٤) أيضا : ساقطة من ب ، م || كثيرا ما : ساقطة من س .
 (٦) الأخير : الآخرد ، ن . (٧) ب ج : ج ب ع || ب آ : آ ب ع || فالنتيجة بعض : ساقطة من ع . (٨) ج آ بالاضطرار : ساقطة من ع || ج آ : ج ب ه || ويبين : فيبين ب ؛ ويبين ع || الصغرى : الضرورى سا ، م . (١٠) ج آ : ساقطة من م || عندهم : ساقطة من د . (١١) بواجب : + عندهم ع . (١٢) أن : ساقطة من س || متنفس : إنسان س || حيوان : ساقطة من سا . (١٣) يتنفس لا بالاضطرار : بالاضطرار يتنفس سا ؛ لا يتنفس بالاضطرار م || بالاضطرار : + فلا يلزم أن بعض الحيوان يتنفس بالاضطرار س ، سا ، ع ، عا ، ه || أى : + ما س || موجود : وجود د .

والثالث من كليتين ، والكبرى سالبة ضرورية ، كقولك : كل ب ج ،
وبالاضطرار لا شيء من ب آ ، فبالاضطرار ليس كل ج ب . وبين بعكس
الصغرى .

- والرابع أن تكون الجملة بخلاف الثالث . فيقولون : إن كانت الجملة
ببخلاف كانت النتيجة مطلقة . يتبين بعكس الصغرى . والحدود المشهورة : كل
فرس حي ، ولا فرس بحیوان نائم أو مستيقظ مما ليس ضروريا ؛ بل يكون
وقتا . وهذا القول صحيح في هذا الاقتران بعد أن يتذكر أن المادة إذا اتفقت
على ماسلف لك ذكرها في مطلقة كبرى تنتج ضرورية كانت النتيجة ههنا
ضرورية . لكن الإطلاق العام يعم جميع ذلك . واعلم أن عندهم أن المقدمتين
إذا كانتا كليتين موجبتين ، فأيهما كانت اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ،
وإلا فالعبرة للسالبة .

والخامسة أن يكون التأليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة ، كبراهها كلية
ضرورية سالبة . فلاشك أن النتيجة ضرورية .

- والسادس أن يكون الكلى الضرورى صغرى ، فينتج عندهم ضروريا للعكسين .
وليس ذلك بواجب ؛ بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض ، بأن يعين البعض من ب
الذى هو بالإطلاق وليكن د ، ويعمل ما علمت .

(١) ضرورية : ضرورى د . (٢) ج ب : ج آ س ، هـ . (٥) يتبين : يبين د .
(٦) بحیوان : ساقطة من س || نائم : بنائم س || مستيقظ : + فينتج ليس حیوان بنائم أو مستيقظ س .
(٧) وهذا : ولهذا د . (٨) لك : لكن س . (١١) وإلا : فلا س || للسالبة : +
هو د . (١٢) والخامسة : والخامس س ، هـ . (١٣) فلاشك : ولا شك ب . (١٤) للعكسين :
للعكس سا ، هـ . (١٥) بالافتراض : بالافتراض ع . (١٦) هو : + آ د ، س ،
سا . || وليكن : ولكن س || ويعمل : يعمل هـ .

والسابع بعض $\bar{ب} \bar{ج}$ بالاضطرار ، وكل $\bar{ب} \bar{آ}$ بالإطلاق لا بالاضطرار ،
وينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور .

والثامن كل $\bar{ب} \bar{ج}$ بالإطلاق ، وبعض $\bar{ب} \bar{آ}$ بالضرورة ، تنتج عندهم مطلقة
فقط . وبينوا ذلك بالعكسين . وليس ذلك كما علمت بواجب ؛ بل الاقتراض
يوجب أن تكون النتيجة ضرورية . وأما مثالهم : أن كل $\bar{ح}$ مستيقظ ، وبعض
الحى ذو رجلين بالضرورة ، ولا يجب أن يكون بعض المستيقظ ذا رجلين
بالضرورة . فيقول الحق إن بعض ما يقال له إنه مستيقظ فإنه موصوف بأنه
ذو رجلين دائماً ، قيل له إنه مستيقظ أو لم يقل ، والبعض الآخر بالضرورة
ليس بذى رجلين . ففهم من قال : إن بعض المستيقظ وإن كان بالضرورة
ذا رجلين ، فليس من جهة ما هو ذو رجلين . وقد علمت ما فى هذا . ولكن لا يمنع
كونه ضرورية أن تكون مطلقة أيضاً على الوجه الذى باعتبار السور؛ إذ قولنا :
إن بعض المستيقظ ذو رجلين ، ليس بدائم الصدق . فيكون إنما أورد المثال على
هذه الجهة .

وأما التاسع فإن تكون السالبة كلية اضطرارية ، فنتج لامحالة اضطرارية ،
كقولنا : بعض $\bar{ب} \bar{ج}$ ، وبالاضطرار لاشيء من $\bar{ب} \bar{آ}$ ، فبين بعكس الصغرى
أن بالاضطرار ليس كل $\bar{ج} \bar{آ}$.

-
- (١) $\bar{ب} \bar{ج} : \bar{ج} \bar{ب} \text{ س } || \bar{ب} \bar{آ} : \bar{آ} \bar{ب} \text{ د } .$ (٢) وينتج : ينتج ب ، د ، س .
(٣) $\bar{ب} \bar{ج} : \bar{ج} \bar{ب} \text{ س } || \bar{ب} \bar{آ} : \bar{آ} \text{ س } .$ (٤) بالعكسين : بالعكس س ، سا ، هـ .
(٥) مستيقظ : يستيقظ د ، م (٧) إن : ساقطة من س . (٧—٨) فإنه ...
مستيقظ : ساقطة من ع . (١١) قولنا : قلنا د ، ن . (١٥) كقولنا : كقوله د .
(١٦) ليس : ساقطة من د .

والعاشر أن تكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فالنتيجة مطلقة . يبين ذلك بالعكس وبالحدود ، كقولك : بالضرورة كل إنسان حي ، وليس كل إنسان يستيقظ ، ويبين بالافتراض .

وأما الحادى عشر فإن تكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فتكون النتيجة سالبة مطلقة .

- والثانى عشر أن تكون الصغرى كلية موجبة مطلقة ، والكبرى جزئية سالبة اضطرارية . فالمشهور أنه تنتج مطلقة بحدود هي هذه : كل ذى رجلين حي بالإطلاق ، وبالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا . وهذه الحدود لا بعد أن يكون قد وقع فيها السهو ، إذ كان الحق أن يقال : وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا . فأخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة ، وفى بعض النسخ : كل ذى رجلين متحرك بالإطلاق ، وبالضرورة بعض ذى رجلين ليس إنسانا ، فينتج ليس كل متحرك إنسانا . قالوا : وذلك بالإطلاق وحده الإطلاق السورى ؛ لأن هذا الصديق قد يزول فيكون كل متحرك إنسانا . لكن كيف كان ، فإن هذا الإطلاق لا يمنع صدق الضرورة . ولا شك فى صدق قولنا : بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس إنسانا كالفرس والسماء . فقد جعلت العبرة للكلية فى هذا الموضع .

(٢) فالنتيجة : والنتيجة ع ، عا || مطلقة (الثانية) : ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من ما ، هـ . || وبالحدود : والحدود س . (٣) ويبين : ويتبين س ، سا ، هـ . (٥) فتكون : وتكون ب ، م . (٧) مطلقة : مطلقا س ، ع ، عا ، هـ ، ساقطة من د ، ن || بحدود : الحدود سا ؛ لحدود عا || رجلين : الرجلين ما . (٨) كل : ساقطة من م . (٩) فيها : فيه هـ || إذ : إذاس . (١٠) فأخذت : وأخذت د . (١٣) الإطلاق : ساقطة من سا || فيكون : فكيف م . (١٦) للكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات الوجودية والاضطرارية
 ٥ صرفها ومختلطها ، فبقى أن نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة
 أو مختلطة ، وقبل ذلك يجب علينا أن نتكلم في حد الممكن والفرق بينه وبين
 الوجودى والمطلق ، وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية ، وتعريف عكسها .
 وإن كنا قد أومأنا فيما سلف إلى نبذ من أمر الممكن ، فخرى بنا أن نستقصي
 الآن القول فيه ولا ننبض من الإعادة .

١٠ فنقول : قد ظن بعض الناس أن النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات
 هذر . ولو فكر لعلم أن تأليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا .
 فإن المطالب الممكن لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . وكما يلزم البحث عن
 أمور ضرورية وعن أمور وجودية ؛ فكذلك قد يبحث عن أمور ممكنة .

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٤ عا ، هـ . (٣) المقدمة : ساقطة من
 ع || الكلية : ساقطة من ع ، عا ، ن ، هـ . (٤) الوجودية : الوجودية م . (٥) فبقى : فيتبقى ع .
 (٥ — ٦) أو مختلطة : مختلطة سا (٦) وقبل بينه : ساقطة من م || يجب : فيجب ب ، س ، سا ،
 ع ، عا ، هـ . (٧) والمطلق : المطلق هـ ؛ ساقطة من م || وتعريف المقدمة : تعريف المقدمة د ||
 الحقيقية : بالحقيقة س ، سا ، هـ . (٩) الآن : ساقطة من ع ، م || ولا ننبض : وألا
 ننبض م || ننبض : ننبض س || الإعادة : العادة س . (١٠) ظن : يظن ع . (١١) هذر :
 هذاد || ليست : (هكذا في جميع النسخ الموجودة التي تحت أيدينا) (١٣) قد : ساقطة من ع .

- وإذا أردنا أن نبين أن شيئا من الأشياء ليس بحال ، احتجنا أن نبين ذلك في أكثر الأمور بمقدمات أولية . فالحاجة إلى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة . والذي يقال من أن الفيلسوف إنما يبحث عن الأمور الدائمة والأمور الأكثرية وليس يبحث عن الأمور المساوية ، لم يفهمه كثير من الناس على واجبه ؛ بل يجب أن يفهم أن معناه أن الفيلسوف إنما لا يبحث عما خلا الضرورة • والأكثرية إذا بحث عن الأشياء من حيث وجودها . وأما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن ، وأما إذا راعى أمر الوجود والحصول ، لا أمر الإمكان ، التفت إلى الأمور الدائمة والأمور التي في الأكثر . وكذلك حال الجمهور أيضا في الأمور التي يتوقعونها من حيث وجودها إنما يتوقعون أمرا واجبا أو أكثريا ، أى في أن يكون له وجود . وأما إذا تركوا أمر التوقع ١٠ بحثوا عن الممكن أيضا . وأما الأمور الأقلية والمساوية فلا يتوقعونها ولا يشتغلون بها إلا على وجه آخر ، وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبية والعلاجية . والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة أكثرية ، وقد أخذت على أنها موجودة ، كما في الكتاب المنسوب إلى بقراط المعروف بكتاب الفصول ، وفير ذلك من كتبهم . والعجب من الطبيب الفاضل الذي رأى النظر في ذلك فضلا ، وهو ١٥ نظره من حيث هو طيب . ونحن نستقصي القول في هذا عن قريب .

(٢) أولية : أقلية سا ، ع ، م ، ن ، هـ (غير ظاهرة في ب) ؛ + أى ممكنة أقلية د ، سا ، ع ، ن || فالحاجة : فالعاجات سا . (٤) المساوية : المتساوية س (٥) الضرورة : الضرورية ع ، ن . (٦) إذا : إنما س . (٧) وأما : فأما ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١١) والمتساوية : والمساوية د ، س ، ن ؛ المتساوية سا || فلا : ولا سا ؛ + ثوب ، م . (١٣) في كتبهم : ساقطة من سا || على : في ع . (١٦) نستقصي : فنستقصي ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن .

وقد علمت فيما مضى لك أن الممكن يقال عند العامة على معنى ، وعند الخاصة على معنى آخر ، وأن الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير المتنع ، وعند الخاصة لغير الضروري . وأن الخاصة أيضا تستعمل الممكن على وجوه ، فيقولون : ممكن ، لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي ، وهو الأمر الذى إذا قيس بالموضوع لم يكن دائماً الوجود له ولا دائماً العدم ، سواء كان فى طبيعة الموضوع ما يقتضى وجوده له أو لا وجوده وقتاً ما معيناً كالكشف ، أو غير معين كالنفس ، أو كان لا يقتضى ذلك ، بل يعرض له ذلك اتفاقاً ولأسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك .

وجميع أصناف المطلق الخاص تدخل فيه ، ويقال لما هو أخص من هذا ، وهو الذى يكون غير دائم الوجود ، ولا دائماً العدم ، ولا فى طبيعة الموضوع ، ما يجعله ضرورياً فى وقت وحال ، ولا يجب بالجملة كونه أو لا كونه له ١٠

إلا أن يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما تقتضيه ذاته . مثال ذلك : أنا إذا نظرنا إلى الإنسان ونظرنا إلى الكتابة أو نظرنا إلى الصحة ، لم يجب علينا أن نجعل أحد الأمرين للإنسان ليس بمعنى أنه لم يجب دائماً فقط ؛ بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه . فإن اشترطنا شرطاً آخر فقلنا : مادام ، أو فى هذه الساعة ، تعين أحدهما . أما "مادام كاتبا" فالطرف الذى هو الوجود ؛ وأما "فى هذه الساعة" فربما لم يعلم أحدهما الذى حصل وتعين بعينه . لكننا ندرى مع ذلك ١٥

(١-٢) يقال . . . الممكن : ساقطة من ع . (٢) آخر : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ . (٣) وأن الخاصة : والخاصة ع || ممكن : ساقطة من ط . (٤) وهو : هو ع || بالموضوع : الموضوع ع . (٦) أولاً : ولا س || وقتاً ما : وقتاً د ، سا . || أو غير : وغير د || كالنفس : كالنفس س ، سا ، م || لا يقتضى : طبيعته ع ، هـ ، (١٠) ما يجعله : ما يجعل د || بالجملة : وبالجملة ب ، م . || كونه أولاً كونه : أولاً كونه سا || أولاً : ولا س (١١) شرط : بشرط د ، ع ، ن ؛ ساقطة من م . (١٢) الكتابة : الكتاب ن || أنظرنا : ونظرنا ط . (١٣) لم (الثانية) : ساقطة من د (١٥) فالطرف : بالطرف د ، ن . (١٦) وتعين : أو تعين ع .

- أن أحدهما قد تعين ، فالآخر إذن بالضرورة لا يوجد إذ وجد هذا .
 فأما في المستقبل فلا ندرى أى طرف كذا قد يحصل بعينه فتعرفه بعينه ،
 ولا يوجب مع ذلك أن أحد الطرفين متعين فيه بعينه وإن لم ندركه نحن ،
 لا كما أوجبنا في الزمان الحاضر أن أحد الطرفين بعينه متعين فيه وإن كنا
 لا ندركه . والمستقبل إذا فرضناه حصل ، كان حكمه هذا الحكم . لكننا
 إذا أخذنا هذا الوجه من حيث أنه لا ضرورة في طباع الموضوع
 أن يكون له المحمول لا دائماً ولا وقتاً ، دخل فيه الوجود والمستقبل
 جميعاً . فإن الموجود ليست له هذه الضرورة ؛ بل الضرورة الواقعة إنما هي
 بسبب أمر غريب . فإذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار ، وهو أن لا ضرورة
 فيه بحسب طباع الموضوع أو المحمول ، دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم
 يتعين فيه ضرورة . فبعض أصناف المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن ،
 والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذى لا ضرورة فيه بوجه من
 الوجوه وهو الذى لا على الإطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما . ومثال هذا الأمر
 الذى لا يوجبه وقت معين إيجابه في الكسوف أو لا يوجبه وقت وإن كان
 غير معين كالتنفس ، أو الأمر الذى لا يوجبه شرط ملحق من خارج إيجابه
 في الكتابة بشرط كونها حاصلة . فالأولان ، أعنى الكسوف والتنفس ، مطلقان
 لا يكونان ممكنين بهذا المعنى . فأما وجود الكتابة فهي قد تكون ممكنة بهذا
 المعنى ، وقد تكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى . فإنها مع الشرط الذى تصير به

(٢) في : ساقطة من ع || أى : أن ع ، ن ، هـ . (٣-٤) بعينه فيه : ساقطة من م .

(٤) لا كما : ولا كما د ، ن ؛ إلا كما ع . (١٠-١١) فيه (الثانية) . . . يدخل : ساقطة من ن .

(١١) في هذا : ساقطة من عا . (١٤) لا يوجبه : لا يوجب د || وقت (الثانية) :

ساقطة من عا . (١٦) والتنفس : والنفس س (١٧) فهي : فهو د ، ن .

مطلقة أو ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن . وإما يترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن . فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن أخص من الوجه الثانى الذى هو أخص من الوجه الثالث ، ويكون بالقياس إلى المستقبل لا غير ، ويشترك المطلق فى الموضوع وبيانه فى الاعتبار ، ويكون من حيث الحصول مطلق ، ومن حيث إنه لا ضرورة فى كونه ولا كونه أى وقت فوضت فى المستقبل ممكنا ، ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل أحدهما فى الآخر . ويبين المطلق كل المباينة ، فلا يدخل فى مطلق ولا يدخل فيه مطلق ، أعنى بحسب الحمل ، لا بحسب الوضع . فهى معان ثلاثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم ، وهى مع ذلك ، فقد يقال بعضها على بعض ، حتى أن الثالث منها يقال له ممكن بثلاثة معان ، وهذا من جنس الاسم المشترك الذى يتناول أمرا واحدا باعتبارات شتى .

والحدود المشهورة للممكن هى هذه : الممكن هو الذى ليس بضرورى ، ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن هو ما ليس بموجود ، ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن ، ما ليس بضرورى من غير زيادة . وأيضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضرورى . وأيضا الممكن هو الذى يتبها أن يوجد وأن لا يوجد . والأصح عندنا هو الرسم الأول .

فلنوضح الفساد فى الرسوم التى بعده . فأما الزائد فى رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فلا يخلو إما أن يرسم الممكن الذى بالمعنى الأعم ، فيكون قد كذب .

- (١) فلا يقال : فلا يدل سا || الشرط : + المذكور ه . || فيقال : يقال ه .
 (٣) بالقياس : القياس ع . (٤) وبيانه : وبيانه ع . (٥) أنه : ساقطة من ع || أى : إلى أى ع ؛ إلى ن . (٧) ولا يدخل فيه مطلق : ساقطة من ع (٨) وهى : وهو ع .
 (١٠) وهذا : فهذا ه . (١٢) هو : ساقطة من د ، س ، ن (١٥) هو : ساقطة من س ، ط ، م . (١٧) فلنوضح : ولنوضح ه || فأما : وأما ه || الزائد فى رسم : الزائدة فى أمر ع || أنه : + هو د ، س ، ع ، ن ، ه .

فإنه يكون من ذلك ما هو موجود ، وإما أن يكون إنما يرسم الأوسط ، فقد أخطأ ، فإنه ليس من شرطه أن يكون غير موجود ، ولا أن يكون موجودا ، بل أن لا يكون دائم الوجود أو غير الوجود ، بل الغير موجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو السالب المطلق ، والموجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو الموجب المطلق . وكلاهما داخلان تحته . وكل واحد منهما أخص منه ، وإن كان إنما يرسم المعنى الثالث ، فالمعنى الثالث مبين للمطلق . وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب . فيكون كأن المطلق سلبه هو الممكن الأخص . فيبقى قسم رابع وهو المطلق إيجابه .

- فما نقول فيه إن الموجود الذى ليس بضرورى ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال ، فهل هو من هذا الممكن أم ليس ؟ فإن كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط ؛ وإن لم يكن منه ، بل كان مطلقا في إيجابه ولم يكن كذلك ممكنا في نفسه ، فتلك المقدمة أيضا مطلقة في سلبها . فيجب أن لا تكون ممكنة ، وإن كان قد جعلوا الإطلاق جنسا أو شرطا للإمكان بقى الممكن الذى لا ضرورة فيه حقيقية ولا شرطية بلا رسم ولا حد . ثم إن ظن أن الوجود يجعل الممكن ضرورى الوجود بشرط وأن هذا مما يجب أن يحترز عنه فى الممكن
- ١٠
- ١٥

(١-٢) إنما . . . يكون : ساقطة من ع . (١) يرسم : رسم د || الأوسط : الأوساط م . (٢-٣) بل أن لا يكون : ساقطة من ع . (٣) غير الوجود : غير الموجود ع . (٤) واللاوجود : واللاوجود د || هو : وهو د ، ع ، ط ، م ، ن ؛ بين ه . (٥) هو : وهو ع || داخلان تحته : داخل ع || واحد : ساقطة من ن . (٦) وإن : فإن ع || كان إنما : ساقطة من س || إنما : ساقطة من ه || يرسم : رسم د . (٧) فيكون : ساقطة من د ، ن . (٨) فيبقى : فيبقى ه . (٩) غير : عين د . (١٠) منه : عنه ع || (الثانية) : ساقطة من د . (١١) ولم : فلم ه . (١٢) أن لا تكون : أن تكون ط ، م ؛ + مطقة ع ، م ، ن ، ه . (١٤) فيه : ساقطة من ع || ولا شرطية : ولا شرط س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ؛ ساقطة من د || أن الوجود : أن حد الوجود ع . (١٣)

الحقيقى ، فلم لم يظن أن فرض الوجود يجعله أيضا ضرورى الوجود بشرطه ؟
فإن زعموا أن معنى قولهم غير الموجود هو أنه الذى لا يجب أن يوضع حكمه
موجودا ، أو أنه الذى ليس بدائم الوجود ، فليس ما قالوا صوابا . فإن
قولهم هو ما ليس يجب وجوده هو ، غير قولهم هو الغير الموجود ، وبعد ذلك
فالوجهان جميعا داخلان فى قولهم ليس بضرورى . فما الحاجة إلى تكرير
ذلك فى الحد .

وبالجملة فإن غير الموجود كالجنس لأمرين فقط ، فإن غير الموجود إما أن
يكون دائما فيكون : المحال والضرورى العدم ، وإما أن يكون غير دائم
فيكون : المطلق السلب . ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوما لهما . فهؤلاء
إذن لم يحسنوا فيما فعلوا .

وأما الذى يقال من أن الممكن هو ما ليس بضرورى من غير زيادة ، فإذا عُنِيَ به
ما ليس ضرورى الوجود وغير الوجود ، كان هذا القول مطابقا للممكن . أما الخاص إن
عُنِيَ به سلب ضرورية الدوام بلا شرط ، والأخص جدا إن عُنِيَ سلب جميع وجوه
الضرورة ، وإن عُنِيَ به أنه ليس ضرورى الحكيم الذى يقال له إنه ممكن إيجابا كان
أو سلبا ، لم يتم حتى يقال : وإذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال . وقد
فهم بعضهم من الضرورى الواجب الوجود . وقد زلّ . فإن الضرورى فى هذا الفن
من المنطق يعنى به معنى أعم من وجوب الوجود ، وإلا لكانت المقدمات

(١) لم : لا ع || بشرطه : بشرط د ، سا . (٢) هو : وهو د ، ع ، ن .
(٣) أو أنه : أنه ع . (٤) هو غير : غير ه . (٥) تكرير : تكرار د .
(٧) فقط : ساقطة من ع . (٩) فهؤلاء : فهود . (١١) أن : ساقطة من ع ،
ع ، م ، ن ، ه . (١٢) هذا : ساقطة من ع . (١٣) ضرورية : ضرورة ع || الدوام :
الدام ع . (١٤) له : ساقطة من ع . (١٧) معنى : ساقطة من د .

- أربعا : ضرورية واجبة ، وأخرى ممتنة ، ومطلقة ، وممكنة . وأنت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التي تملو هذا ، وأشنعها قولهم : إن الممكن هو الذى يتبها أن يوجد وأن لا يوجد . فإن لفظ يتبها يرادف الممكن ، وفيه من الاشتراك ما فيه . وله وجه واحد حسن يمكن أن يصرف إليه ، وهو أن يكون المحدود هو الممكن الخاص . ويوجد في حده الشيء الذى هو كالجنس له وهو الممكن العام . ويكون المفهوم من لفظة يتبها ما يفهم عند الجمهور . وليس يفهم عند الجمهور من لفظة يتبها ولا من لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة . فلو أن أحدا أخذ الممكن العامى في حد الخاصى لم يعنف . لكنه يكون قد أوهم من حيث اللفظ أن الممكن أخذ في حد نفسه ، مثل ما عرض في باب المضاف ، وعلى ما علمته . فإذا أخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام يدل على المعنى المراد بالممكن العام ، ولم يجد الخاصة استعماله كثيرا استعمالا مردافا للممكن المحدود ، يكون هذا الإيهام قد زال . فيكون كأنه قال : إن الممكن الخاصى ما ليس ممتنعا كونه ، ولا ممتنعا لا كونه . ويكون هذا بإزاء قولهم : إن الممكن الخاصى ما ليس بضرورى .

- ١٥ فأما الرسم الأول فهو أوثق الرسوم وأحفظها للذهب في الصناعة . فأما إذا فهم إنسان هذا القول على أنه رسم الممكن من حيث هو ممكن ، وفهم من الممكن ما ليس بضرورى الوجود ، ولا غير الوجود ، صار ما قيل بعد ، من أنه إذا فرض

(٢) ما تضمنه : تضمنه ع . (٣) لفظ يتبها : + اسم ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٤) واحد : آخر سا . (٥) يتبها : ما يتبها ع . (٦-٧) وليس . . . الجمهور : ساقطة من ع . (٩) أخذ : ساقطة من ع || حد : ساقطة من عا ، م . (١٠) فإذا : وإذا د . (١١) كثيرا استعمالا : كثير استعمال ب ، س ، ع ، عا ، م ، هـ . (١٢) الخاصى : ساقطة من د ، ن . (١٣) ولا ممتنعا لا كونه : ولا كونه ع . (١٧) من : ومن د .

موجودا لم يعرض منه محال، أمراً كالمستغنى عنه . وإنما أورد كنافع وخاصة ،
 لأعلى أنه جزء رسم . لكن الأولى عندنا أن يقال : إن هذا التجديد هو للحكم
 الممكن . فإن الحاجة ههنا إنما هي إلى تجديد جهات القضايا . فكأنه يقول :
 إن الممكن من القضايا هو ما ليس ضروري الحكم ، المحكوم به من إيجاب أو سلب
 أيهما كان حكم به . فيدخل في هذا الممتنع . فإذا قال : ومتى فرض ذلك الحكم
 الموجب أو السالب موجودا أو حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه محال ،
 تم الرسم مساويا للرسم . ويكون الرسم إنما يتم بجزئين . فحينئذ إن عني
 بالضروري الضروري الحقيقي ، كان هذا الرسم للممكن الخاص ؛ وإن عني
 بالضروري أي ضروري كان بشرط أو بغير شرط ، كان هذا الحد للممكن الأخص .
 ١٠ وليس ما قال بعض الناس : إن معنى قوله : ما ليس بضروري ، ما ليس بواجب ،
 شيئا . فقد علمت ما في ذلك .

واعلم أن الإمكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى ، فإنها تعرض للكيف
 وللكم ولغير ذلك . وهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر . وهو كالوجود وكالوحدة
 وما أشبه ذلك ، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنه فيه . وكذلك فإن
 ما يؤخذ في رسمه كالجنس ، يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ، ولكنه يناسب
 ١٥ الجنس ، وإنما يدل على معنى مشكك ، ويكون من الأمور العامة ، مثل : الذي ،
 وما ، والشئ . وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيك .

- (١) كنافع : لنافع ع . (٢) عندنا : عينا ع || الحكم : الحكم ع ، ن
 (٣) الحاجة : الخاصة ع || هي : هو ع ، ه . (٤) الحكم : بالحكم د ، س .
 (٦) نحو : أن م . (٨) هذا : ساقطة من ع || وإن : فإن ع . (٩) بالضروري :
 الضروري ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن || بغير : لغير د . (١٠) ما ليس بضروري :
 ساقطة من ع . (١٢) فإنها : فإنما د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٣) ولغير : وغير د ، ن
 || ذلك : هذه سا || وكالوحدة : والوحدة س ، سا ، ه . (١٤) له : ساقطة من ع .
 (١٦) وإنما : + يكون ع .

- ثم إن الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقرا بذاته ، بل هو أمر إما أن يكون عدما ، وإما أن يكون متحققا بعدم ، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحد بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدمية . ولما كان الأمر الوجودى في نفسه أسبق إلى التصور ، وكان العدم إنما يتصور بالقياس إليه ، أعنى أن العدم نفسه إنما يتصور بأنه عدم معنى وجودى ، كما قد سلف لك بيانه ، فيجب أن يكون الأمر الضرورى أسبق إلى التحقيق والتصور . فإن الضرورى هو الأمر الذى وجوده يستحق الدوام ، إما مطلقا ، وإما عند وجود الشرط ، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إما مطلقا وإما عند وجود الشرط . فالضرورة تدل على وثاقة الوجود . ويمكن تصوره مبتدئا . ولأن المحال ضرورة مقرونة بالعدم ، فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضرورى كأنه الذى موجود له دائما صدق القول إنه معدوم . فإذا أخذنا الضرورى في حد الممكن ، أخذنا ما هو أشهر في نفسه عند الجمهور وعند التحقيق . أما عند الجمهور ، فلا نهم لا يفطنون للممكن الذى عند الخاصة . وأما عند التحقيق ، فلا ن المتصور الأول هو الموجود . وأما الممكن العامى فهو ما ليس بممتنع . وتصور الممتنع إنما هو من حيث هو واجب أن لا يوجد ؛ وتصور الواجب هو من حيث هو موجود يستحق الدوام ، فلا يكون البتة معدوما . فالواجب والضرورى متصور أيضا قبله . والمحال متصور أيضا قبل الممكن . أما العامى ، من حيث هو عامى ، فإنما يتصور بأنه ما ليس بمحال . وأما الخاص فلا ن المحال أبسط نسبة إلى المعنى الوجودى منه ،

(١) مستقرا : مستقرة د . (٢) بعدم : لعدم د ، م . (٤) يتصور : + بالقياس إليه سا . (٧-٨) فلا يكون . . . الشرط : ساقطة من ع . (٨) فالضرورة : والضرورة ع . (٩) ويمكن : فيمكن د . (١٠) الضرورى : الضرورة ع . (١١) أخذنا (الأولى) : أخذ ع . (١٤) العامى : ساقطة من د . (١٥) هو موجود : له وجود ع . (١٧) أما : وأما ع .

فإنه هو الذى عدمه ضرورى . والممكن الحقيقى هو الذى لا عدمه ولا وجوده ضرورى . فإذا فهمت هذا ، فطعن من طعن أنكم رسمتم شيئا وهو الممكن ، بما هو أخفى وهو الضرورى ، أو بما ربما يتبين به ويدور عليه ؛ إذ قد أخذتم فى حد الممكن المحال ، والمحال هو ما ليس بممكن ، ولا يحدد إلا بذلك ، والضرورى أيضا هو الذى لا يمكن أن لا يكون ، وهو المحال أن لا يكون ، وأتم إما أن تكونوا قد أسأتم الاختيار ، وإما أن يكون الأمر فى نفسه يوجب الدور .

فنتول : ليس الأمر كذلك . وذلك لأن الضرورى والمحال قبل الممكن فى التصور ، المحال وإن كان يصدق عليه أنه ليس بممكن ، فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو فى الاعتبار ، أو هو ما لا يتحدد الشيء دونه . ومع ذلك فليس الممكن الذى يعرف به المحال هو الممكن الذى عرفناه بالمحال ، بل هو كالجنس له .

وكذلك قولهم : لا فرق بين قولكم : ممكن ، وبين قولكم : ما ليس بضرورى . فتقول : هو كذلك ، لا فرق بين قولنا : الإنسان ، وبين قولنا : الحيوان الناطق . لكن أحدهما : اسم ، والآخر : قول مفصل يشرح معنى الاسم .

(٢) رسمتم : سميتم س || بما : إنما د . (٤) إلا بذلك : بغير ذلك ع . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من د . (٧) لأن : ساقطة من د . (٩) فهو : ساقطة من ه || أو هو ما : وهو ما س ؛ أو ما هو سا || لا يتحدد : يتحدد د || دونه : + بحدود د .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في إعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

- فقد انشرح ما كان يجب انشراحه، ليتحقق به الرسم المذكور ، ولنعد الآن النظر في هذا الرسم . ولنتأمل أنه هل يطابق الممكنين الخاصين فنقول : إنه
- يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار . وذلك لأننا إن عينا بالضروري المذكور فيه ، الضروري الحقيقي ، طابق الممكن الخاص ؛ وإن عينا بالضروري المذكور فيه ، كل ضروري كان بشرط أو بغير شرط ، طابق الممكن الأخص . وأيهما كان فلا يجب أن يقع فيه التفات إلى شرط وجود الشيء أولاً وجوده ، أما الخاص فإن المطلق الصرف أخص منه فلا يجب أن يلتفت في تصويره إلى
- ١٠ وجه يجعله مطلقاً ويخصصه . وأما الممكن الأخص فلا يجب أن يلتفت في تصويره إلى حال الأمر الذي هو ممكن من حيث وجد أو لم يوجد، فإن كل واحد من الشرطين يجعله ضرورياً بذلك الشرط . وقد جعلناه غير ضروري بشرط ، بل ممكناً صرفاً ، بل يجب أن ينظر إلى حاله من حيث لاضرورة فيه ، ومن حيث لم يشترط شرط يوجب الضرورة . فأما هل يوجب هذا النظر أن
- ١٥ يجعله مستقبلاً ويقتصر باعتباره على الاستقبال لا غير ، فالظاهر من أمره هو أن

(٢) فصل : الفصل الخامس ب، د، س، سا، ع، م؛ فصل ٥ عا، هـ . (٣) رسم : اسم من .

(٤) ولنعد الآن : ساقطة من س . (٥) النظر في هذا الرسم : ساقطة من س .

(٦) لأننا : أنا ع . (٧-٨) فيه . . . المذكور : ساقطة من ع . (١٢) حال :

الحال م، ن، هـ ، فإن : وإن د || كل : كان ع . (١٣) وقد : فقد د .

(١٥) يشترط : يشترط ب، د، س، سا، ع، م، ن، هـ . بشرط : بشرط ع .

الموجود من الأمور وما لم يوجد — سواء كان في الحال أو في الماضي — قد صارت له ضرورة ما. ومن أحب أن يرفع الضرورة أصلا ، فإنه يحوج إلى اعتبار الاستقبال ، وإن كان ليس ينعكس ، فيكون كل ما في الاستقبال ممكنا . فإن كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل ، ولا كسوفه في وقت آخر ، ليس بممكنين بهذا المعنى الأخص ، بل فيهما ضرورة على ما علمت . فأحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة ، والآخر هو فيه بالضرورة غير منكسف .

فلننظر الآن أنا إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم ، والذين وجودهم حاصل حال ما يتعقد هذا العقد ؟ أو يقال هذا اللفظ ويعنى بذلك أن كل إنسان من الموجودين فيما يستقبل من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا ؟ وكذلك إذا قلنا : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، هل ذلك إنما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا ؟ أو إنما يختص بالموجودين في الاستقبال ؟ فنقول : لا حاجة لنا إلى ذلك ، أعني لا ضرورة إلى أن يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل ، فإن قولنا : كل إنسان ، معناه كل واحد واحد مما هو إنسان . فإذا قلنا : كل واحد مما هو إنسان أى وقت كان فإنه يمكن أن يكون كاتباً ، وأردنا أن كل واحد واحد منهم ، فإنه في مستقبل كل وقت من أوقاته غير ضرورى بوجه من الوجوه أن يكتب وأن لا يكتب ، بل صحيح أن يكتب وأن لا يكتب

(١) قد : قدع ، ع ، م ، ن . (٣) ليس : لا ع . (٥) فأحد : واحد ع || الوقتين : الوجهين د ، س ، سا ، م . (٦) بالضرورة (الثانية) : ساقطة من س . (٩) هذا : ساقطة من س . || ويعنى : أرى ع ، ع ، م || فإيا : فاب ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (١٠) هو : ساقطة من سا . (١٢) أو إنما : وإنما ، د ، س ، سا ، ع . (١٣) لا ضرورة : بالضرورة من . (١٤) واحد واحد : واحد ، ن . (١٥) فإذا . . إنسان : ساقطة من د ، سا ، ع . (١٦) واحد واحد : واحد من ، ن ، ه . (١٧) بل . . . لا يكتب : ساقطة من س ، ع || لا يكتب : كتب ، م ، ن ، ه .

- ما دام الوقت مستقبلا ، كان هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ، ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل المعين . ويكون هذا أعم صادقا من أن يكون : كل واحد من الناس في المستقبل ، من قول القائل : يصح له أن يكتب ، وأن لا يكتب . وههنا وجه صدق آخر من جهة الحصر ، وهى الجهة التى ردلناها ، وهو أن قولنا : كل إنسان كاتب ٥ في كل وقت من المستقبل ، هو أن قولنا : كل إنسان كاتب في كل وقت من المستقبل ، غير ضرورى صدقه ولا صدقه . فإنه يصح في كل وقت من المستقبل أن يصدق قولنا : كل إنسان كاتب أو أبيض ، حتى يكون في ذلك الوقت كل إنسان موجود كاتباً ، وأن يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتبين .
- فأى وقت من المستقبل كان مستقبلا ، يصح فيه أى الأمرين شئت . ١٠
- ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت أن تصوير الممكنة والضرورية في حكم واحد . فيكون كما أن قولنا : كل حيوان أو كل أبيض إنسان بحسب المستقبل ، هو قضية ممكنة ؛ كذلك قولنا : ليس ولا واحد من الحيوان بإنسان ، على ما سلف لك ، قضية ممكنة . فتكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة أن تصدق أو تكذب في المستقبل ، وهى في مادتها ضرورية ، وتكون ١٥ هذه نظيرة المطلقات التى مضت . إلا أن أمثال هذه القضايا قضايا ليست بالجهة فيها بالحقيقة جهة القضية ، بل السور ، وجهة القضية جزء من حدها . فكانه يقول إن قولنا : كل حيوان إنسان ، قول ممكن أن يكون صادقا . وكذلك في الإطلاق ، بل يجب أن يلتفت إلى المثال المتقدم .

(٣-٤) من قول القائل : ساقطة من عا . (٤) له : ساقطة ع . (٧) من : في س .
 (٩) موجود : موجودا د . || بكاتبين : بكاتب سا ، ع . (١٠) كان : كل ب ، ع ،
 عا ، م . (١٣-١٤) كذلك . . . ممكنة : ساقطة من ع . (١٦) نظيرة : نظيرد ، س .
 (١٧) وجهة : في جهة س . (١٨) حيوان إنسان : إنسان حيوان س .

ولقائل أن يقول : إن وجود زيد في الحال وفي الاستقبال ، إذا اتفق أن استمر فيهما ، وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران ، وغير ذلك ، ليست أمورا متجددة بوجه من الوجوه . وكذلك لا كون زيد قاعدا ، ليس مما يتجدد في المستقبل ، إذا لم يكن قاعدا في الحال ، واستمر . فإن كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال ، وهذا مطلق وضروري بشرط ، فكيف يكون ممكنا ؟ فنقول : إنه يجوز أن يكون شيء في وقت وحال بصفة ، وهو بعينه في وقت وحال واعتبار آخر بصفة أخرى . فالوجود والإنسانية والقعود ومقابلاتها هي في أنفسها أمور لها أحكام أخرى تلحقها مثل : أنها ممكنة ومطلقة . وتلك الأحكام هي بحسب محولات أخرى تضاف إلى أنفسها . وليس يتجه نظرنا هذا إلى معانيها في أنفسها ؛ بل إنما يتجه إلى نسبتها إلى موضوعاتها . ونسبتها إلى موضوعاتها الآن ليست نسبتها إلى موضوعاتها في المستقبل . وإذا كان كذلك فهي باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها ، وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها . وإن كان وجودها في أنفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد ، فقد لاح من هذا صحة جميع ما أوردناه بدءا ، ولاح أيضا أنه حق ما قيل من أن الممكن الخاص والأخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه . فما يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ؛ إذ لا ضرورة لافي أن يكون ، ولا في أن لا يكون ؛ إذ كل

(٢) المستمران : المستمرين سا ، عا . (٣) وكذلك : فكذلك ع ، عا ، م ، هـ ، || لا كون : لا يكون م ، ن ، هـ ، || ليس : ساقطة من م || ما : ما عا . (٣ — ٤) ليس . . . قاعدا : ساقطة من ع (٤) واستمر : فاستمرع . (٥) وهذا : فهذا د ، م ، ن ، هـ ، || ضروري : ضروري ع || بشرط : بشرطه د . (٨) ومقابلاتها : ومقابلاتهما م . . (٩ — ١٠) تضاف إلى أنفسها : ساقطة من ع . (١١) الآن : ساقطة من س . (١٢ — ١٣) حاضرا . . . يفرض : ساقطة من م . (١٣) مطلقة : مطلقا ، ع ، ن . (١٥) من (الأولى) : ساقطة من م || من أن : أنه م . (١٦) يرجع : يرجع سا ، ع . (١٧) لا يكون (الثانية) : يكون م .

- ممکن لاضرورة فيه بوجه. وما لاضرورة فيه بوجه ممكن. فما كان يمكن أن يكون لكل واحد ، فيمكن أن لا يكون لكل واحد واحد . وما كان يمكن لبعض ، فيمكن أن يكون لذلك البعض . وكذلك إذا كان اعتبار الإمكان إنما هو في السور ، فإن ما أمكن أن يكون كله كذا فيمكن أن لا يكون كله ، وما أمكن أن يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق أمكن أن يصدق أنه ٥ ولا واحد منه . فإنه إن كان قولنا : ولا واحد، دائم الكذب ؛ فقولنا : بعض من حيث هو بعض، دائم الصدق ، لا يمكن أن يكذب البتة ، فلا يكون صدقه ممكننا بل واجبا ، وجعلنا صدقه ممكننا . فكل ما هو ممكن أن يكون ، يرجع فيكون ممكننا أن لا يكون، يشترك في ذلك الأكثرى والأقل . لكن يختلف في شيء آخر ، وهو أن الأكثرى يكون كون أحد طرفيه موجودا مطلقا أكثر والآخر ١٠ أقل . وليس كونه موجودا أكثر هو كونه ممكننا . وهو من حيث اعتبار إمكانه يتساوى انعكاسه إلى السلب ، ومن حيث الوجود لا يتساوى . فليس وجود الأكثرى وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود . وكل ما هو أكثرى وجودا فهو أقل لا وجودا . وكل ما هو أقل وجودا فهو أكثرى لا وجودا . وأما المتساوى فهو متساو من حيث عكس الإمكان ومتساو من ١٥ حيث الوجود . ونعني بالأكثرى وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه ، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد ، وإن كان لكل واحد منها دائما ، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع ، أو كان موجودا
-
- (١) وما لاضرورة فيه بوجه : ساقطة من د، ع . (٢) واحد واحد : واحد ع ، ن .
 (٣) يكون : لا يكون ع ، عا . (٤) لا يكون كله : + كذا س ، هـ .
 (٥-٦) أنه ولا واحد : أنه لا واحدا عا (٦) إن : وإن د || الكذب : ساقطة من ع .
 (٦-٧) فقولنا ... دائم : ساقطة من ع . (٧) بعض : ساقطة من د || صدقه : صدق ع .
 (٨) أن يكون : أن لا يكون س . (٩) فيكون : فكان هـ . (١٠) كون : ساقطة من عا .
 (١١) وهو من : ومن هـ . (١٥) عكس : ساقطة من ن . (١٨) منها : منها ع ، عا || دائما : ساقطة من د || أو كان : وإن كان ع .

لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات ، بل أوقات ما كالاختلام أو كالشيب أو كامتداد القامة ، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس . والمحتملات الأكثرية إما أمور طبيعية كانت تجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادة مثل الصحة ٥ ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع ، وإما إرادية تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق .

وقد علمت أن الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان . وأما الآخر فمن حيث الإمكان فقط . ولذلك فإن الأكثريات تؤخذ مقدماتها في القياسات كالمطلقات ، فيقال : من سقى السقمونيا أسهله ، ذلك صفراء ، ١٠ ولا يقال يمكن . فإنه إن قيل : يمكن ، أوهم أنها ممكنة لا يتعين منها طرف ، فنظرت النفس إليه من حيث الإمكان لا من حيث الوجود فبنا عنه التوقع فرفض . فإن الممكن من حيث هو ممكن خير معلوم الوجود ، ولا على تعيين الوجود فيه قياس ، اللهم إلا الأكثرى من حيث هو أكثرى ، فإن وجوده مظهر مع أن إمكانه معلوم . وعلى وجوده قياس ما ، كما على إمكانه . وأما المتداوى فليس ١٥ على وجوده قياس ولا هو معلوم ، بل إمكانه هو المعلوم فقط . ولذلك ما كانت المحتملات المتساوية والأقلية لا توضع موجودة في العلوم ، ولكن تطلب ممكنة لتطاب بحيلة كما في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر إلى الأصلح ،

(٣) إما : ما ب ، م ، (٥) ومثل كون : وكون ما . (٨) ولذلك : فكذلك س ، سا ، وكذلك ع ، ن . (٩) كالمطلقات : كالمطلقة د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، + من حيث الوجود هو مطلق ما || السقمونيا : السقمونيا م [و يقال المحمودة وهو صف راتينجى سهل يتخذ من نبات اسمه العلمى *Convolvulus scammonia*] (١١) حيث : طريق ع . (١١—١٢) فبنا . . . معلوم الوجود : ساقطة من ع . (١٢) ولا على : ولا عن س || تعين : تعيين ع . (١٣) إلا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٤) المتساوى : المساوى د . (١٥) ولذلك : وكذلك د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، فذلك هـ . (١٧) تطلب : لطلب ع .

- أولتحذر ، وذلك فيما يرجع إلى عمل ، ولتعلم أن الأمر غير محال ، وذلك في الأمور النظرية . ومع ذلك فإن الممكنات قد تؤخذ في صنائع أخرى موجودة ، كما يقال في الخطابة : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فهو خبيث النية . كأنه قال : ومن يفعل هذا يكن خبيث النية ؛ ولا يقول : إنه يمكن أن يكون خبيث النية ، فإنه إذا قال هذا لم يقطع في غرضه ، إذ إمكان خبث النية مما لا يحتاج أن يبين ويخطب له ، ولا معرفته بنافعة في التدبير ؛ ولآخر من الخطباء أن يقول : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فليس بخبيث النية ؛ كأنه يقول : ومن تكلم جهارا لا يكون خبيث النية . فهذه مقاييس خطابية تستعمل فيها الأمور المتساوية من حيث الوجود ، وقائلها يوهم فيها ، لأنها أكثرية غير متساوية فقط ؛ بل أنها موجودة على ما نوضح في صنعة الخطابة والسوفسطائية والشعرية . وقد تستعمل أيضا الأقلية والمتنعة الوجود ؛ بل قد يستعمل ذلك في الخطابية أيضا إذا كانت مظنونة . وجميع ما قلناه في الممكن إنما هو بحسب طبيعته ، وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول ، فإن كل مجهول عندنا ممكن عندنا وأن لا يكون . وربما كان في نفسه واجبا ، وربما كان ممتنعا ، وربما كان بالحقيقة ممكنا .

(١) وذلك فيما : وفيها ه . (٣) كلم : يكلم ع || من الحصن : ساقطة من سا . (٤) خبيث : خسيس سا || كأنه : فكأنه ع || كأنه . . . النية : ساقطة من س || يكن : يكون سا ؛ فهو ع . (٥) هذا : ساقطة من س . (٦) بنافعة : بنافع ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه || ولآخر : والآخر س . (٧) كلم : كلمه ع ، م ، ن . (٨) كأنه : فكأنه ع . || لا يكون : فليس عا . (٩) لأنها : أنها د ، ع || غير : ساقطة من ع . (١٠) (١١) والشعرية : والشعرس || وقد : فقد س ، سا ، ع ، عا . (١٢) بل : ما س || الخطابية : الخطابة د . (١٤) عندنا المجهول : عند المجهول ع . (١٥) ممكنا : والله أعلم تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع س ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق والله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق عا ؛ + تمت المقالة الثالثة بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين ه .

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الأول

فلنشرع الآن في تعليم القياسات التي في الممكن :

- فالضرب الأول من الشكل الأول منه : كل جـ بـ بالإمكان ، وكل بـ آـ بالإمكان ، فيبين أن كل جـ آـ بالإمكان . وذلك لأن جـ داخله بالقوة تحت بـ ، فلها بالقوة ما لبـ . فهذا قياس كامل . ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر ، فقال بعضهم : إن هذا القياس لا يجب أن يكون بينا كاملا بنفسه ١٠ أنه قياس ، وإنما وجب كما لنظرائه فيما سلف ، إذ كان جـ بالفعل بـ ، فكان ما يقال على بـ يدخل فيه جـ . وأما إذا كان الدخول فيه بالقوة ، كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث . فإن الشكل الثاني قد حكم فيه أن جـ بالفعل بـ .

(٢) من الفن ... المنطق : من فصول س || في المنطق : ساقطة من ع || الجملة الأولى في : ساقطة من سا ، هـ || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعد هذه الكلمة حناوين الفصول الستة] . (٤) فصل : الفصل الأول بـ ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م . (٦) تعليم : ساقطة من س . (٧) منه : من ط ، فيه ن ، هـ ؛ ساقطة من ع || جـ بـ : بـ جـ هـ . (٩) قد : ساقطة من هـ || بين : من ع ، ط . (١٠) بعضهم : قوم س || إن : ساقطة من ع || بينا كاملا : مشتملا . (١١) وإنما : كاع || كمال نظرائه : كمال نظرائه س ، سا ، ط ، م ، هـ ؛ لنظرائه ع || فكان : وكان د ، ن ؛ فكل ع . (١٢) ما يقال : يقال ن . (١٤)

ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشيء، حتى يدخل فيه ج بالفعل ، بـ في وإن كان ب ، فليس بالفعل ، داخلا تحت حكم على ب ؛ بل بالقوة . وذلك لأنه لم يحكم على ب بالفعل ، بل بالقوة . وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب ، بل بالقوة ، لأنه يمكن أن يعكس ، فيجعل ج تحت ب . وههنا أيضا فإن ج لم يدخل بالفعل تحت ب ، بل بالقوة . والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان ، فليس هذا إذن قياسا كاملا .

قال قوم : إن قولنا كل ب آ ، معناه كل ب بالفعل وبالإمكان فهو آ ، وبالجملة كل ما يصح أن يكون ج ، فيكون ج تحت ب ، لأنه أحد ما يصح أن يكون . فإذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا . وقد علمت ما في ذلك . ومع ذلك فينتقض هذا في موضع قريب حيث تجعل الكبرى مطلقة أو ضرورية ، والصغرى ممكنة ؛ ويعمل القياس غير كامل ، ولا وجه لذلك إلا أن ج غير داخلة تحت ب بالفعل . لكنه قد قال قوم هناك إنه ليس معنى قولهم : إنه قياس كامل ، هو أنه قياس كامل بالإطلاق ؛ بل هو قياس مل بالقياس إلى قياس آخر بعده يتبين به . والذي يجب أن يقال في هذا أنه ليس يجب أن يشتغل في أمثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب ؛

-
- (١) هناك بالفعل : هناك الفعل ها . (١-٣) فـ جـ بالفعل : ساقطة من ن .
 (٣) بـ (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) بل : ساقطة من د || بالقوة : ساقطة من ع . (٥) تحت ب . . . تحت حكمه : ساقطة من ن . (٨) قوم : يا قوم م || وبالإمكان : والإمكان ع .
 (٩) جـ (الأولى) : بـ س ، عا ، هـ || تحت بـ : ساقطة من ن || بـ : ساقطة من د || لأنه : لاس
 (١٠) يكون : + بـ هـ . (١٣) إلا أن : لأن ع ، ن || ليس : لا بين د .
 (١٤) هو أنه قياس كامل : ساقطة من د ، ن . (١٥) كامل : + بالإطلاق س || إلى قياس : ساقطة من ن . (١٦) هذه : هـ ، هـ : بكل : كل ع ؛ فكل ها .

بل ليعلم أن كثيرا من الأمور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالتماس البيان تشددا يحوجهم إلى العدول عن أمور ظاهرة . وأنه كما أن الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر أنه موجود له ، فكذلك الممكن للممكن ظاهر أنه ممكن . ولا يوجد شيء يبين به هذا الظاهر أظهر من هذا الظاهر .

- ٥ ونقول لمن قد فرغ إلى أن قال : إن قولك بَ هو كل ما يكون بَ بالقوة أو بالفعل ، أرايت لو أن إنسانا قال : كل جَ بالفعل يمكن أن يكون بَ ، وكل ما هو بَ بالفعل فيمكن أن يكون آ ، لم يكن لنا بد من أن نحكم أن هذا قياس . فإن أنكر أن يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط . وكيف لا يكون هذا قياسا ، ويلزم عنه لذاته قول آخر دائما ؟ وإن كان هذا قياسا فهو من أى القرائن وأى التأليفات ؟ وإن كان قولهم ما هو بَ ، معناه ما هو يصح أن يكون بَ ، كان هذا الذى أوردناه ضربا من القياسات ذوات الجلهات قد ضيعت . ثم إن كان هذا قياسا فأى قياس أظهر من هذا يبينه ؟ وإن تكلف أن يبين بأن يزداد عليه فيقال : وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ، وتجعل هذه المقدمة من حقها أن يصح بها لكنها أضمرت ، فهل قولهم : يمكن الممكن ممكن ، غير قولهم :
- ١٠ آ الممكنة لب الممكنة بـ ممكنة بـ ؟ فهل آ إلا ما هو ممكن أى شيء كان ؟
- ١٥

(١) ليعلم : اعلم ع . (٢) وأنه : فإنه ع || لما : بما ع . (٣) فكذلك : وكذلك د . (٤) هذا الظاهر : هذا الظاهر ه . (٥) لمن : إن ع ، ن || إن : ساقطة من د ، ن || بَ (الاولى) : جـ د ، ع ، ن . (٨) أنكر : أمكن ما ، ن || وكيف : فكيف ع . (١٠) قولهم : قولك س ، سا ، عا ، هـ || ما هو : هون . (١١) الجلهات : الجلهة س ، سا ، عا ، هـ || إن : ساقطة من د . (١٢) وإن : فإن ما || أن : بأن ع || يبين : يبيند || بأن : بل ع . (١٤) لكنها : ساقطة من ما || أضمرت : ما صمرت سا || فهل قولهم : فهل قولكم ما || يمكن الممكن : يمكن أن الممكن سا || غير : عن د ، ن . (١٥) آ (الاولى) : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || ممكنة بـ : ممكنة بـ م || آ (الثانية) : ساقطة من ن .

وهل بَ إلا ماهوآ الممكن له ممكن ؟ وهل جَ إلا الشيء الثالث . فإن آ هو بدل قولك ما لأنه بدل المعنى الكلى ، وليس حدا مشارا إليه بعينه . وبَ بدل الآخر، وجَ بدل الثالث . فظاهر إذن أن ممكن الممكن ممكن ظاهر الإمكان، كما أن الضرورى للضرورى ضرورى ، والوجود للوجود موجود . نعم إذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج إلى فحص ونظر . وذلك مثل :

ممكن الضرورى ، وضرورى الممكن ؛ وكذلك إمكان لا ، مع إمكان نعم .

فبين أن هذا القياس كامل ، إذ لا شبهة فيه، وليس كالشكل الثالث والثانى . فإن نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زائلان ، وحال الحد الأصغر فى الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلى ليس يشبه حال هذا الدخول الذى ههنا ؛ بل يخالفه من وجهين :

أحدهما : أن قولنا : إن الأصغر داخل فى الشكلىين تحت الحكم الذى على الأوسط ، ليس معناه أن ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل ، أو أنه موجود له بالإمكان ، بل معناه أن القائل لم يحكم عليه بالفعل ؛ بل حكم على غيره بالفعل حكما ، إذا حكم على ذلك الغير، وكان صادقا، أمكن أن يحكم به حينئذ على الأصغر حكما صادقا، ولم يستحل ، ولم يجب أن يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم . وإن كان إذا حكم صدق ، لست أقول : لم يجب صحة ذلك الحكم إذا حكم ، فتكون هذه القوة لا بالقياس إلى نفس الأمور ، بل بالقياس إلى حكم الحاكم ، الذى

(١) آ (الأولى) : ساقطة من ع ، ن || الممكن له : ساقطة من ن || ممكن : ساقطة من ن || جـ إلا الشيء : جـ آ لا الشيء م . (٣) فظاهر : وظاهر ع . (٤) ضرورى : ساقطة من س || نعم : نعمت م . (٥) فاحتاج : واحتاج ع . (٨) الطبيعى : والطبيعى م . (٩) ليس : ساقطة من ن . (١١) الأصغر : الأصغرى س || الشكلىين : الشكل م || الحكم : ساقطة من م . (١٢) أو أنه : وأنه ن . (١٥) قد : وقد ن . (١٦) إذا حكم : ساقطة من م ، ه . (١٧) بل : ساقطة من م . || إلى نفس . . . بالقياس : ساقطة من سا .

إذا حكم ، فذلك كان له ، وأمكنه أن يقول ذلك ، ويكون صادقا . وأما ههنا فإن القوة ليست بحسب الحكم ، بل بحسب الأمر في نفسه ، إذ جعل في نفسه ممكنا له الأمر ، ولم يحكم بوجوده له . وليس يجب إذا كان ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ، أن يكون هذا النوع يجعله أيضا غير كامل .

٥

والوجه الثاني : أن الدخول بالقوة هناك على أى وجه كان هو أمر في طبيعة الحد الأصغر ، وليس بينا ، بل يحتاج أن يبحث عنه لنعلمه ونبرهن عليه ، فيتضح لنا حينئذ أن جـ بالقوة كانت داخلة تحت بـ . فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه ، كما هو حاصل في نفسه ، ما كنا نحتاج إلى العكس وإلى غير ذلك . وأما ههنا فقد علمنا وتحققنا أن جـ بالقوة داخل تحت الحكم ، وإذا علمنا أنه ١٠ بالقوة داخل تحت الحكم لم يحتاج إلى أن نعلم شيئا آخر . وأما في ذينك الشككين فإن الأصغر وإن كان داخلا بالقوة في الحكم فإنما كان كذلك في نفسه ، وكان مجهولا لنا ، وكنا نطلب لنعلم ماله في طبعه .

فلسنا نقول : إن الشكل الثاني والثالث هو غير كامل ، مجرد أن الحد الأصغريه غير داخل تحت الحكم إلا بالقوة ؛ بل لأن هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم ١٥ إلا بنظر . فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك ، لم يحتاج إلى عمل يبين به ؛ بل إنما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه ، حتى إذا

(١) فذلك : بذلك ، ع ، ن هـ || وأما : وما د . (٢) فإن : فكان ب ، م .
 (٢) إذ : إذا ع . (٣) يحكم بوجوده : يحصل وجوده ؛ يجعل وجوده ن . (٦) أن الدخول : أن يكون الدخول هـ . (٧) بينا : + لناع ، ع ، ن هـ . (٨) فيتضح : فيصح ع .
 (١٠) وإذا : فإذا س . (١٣) وكنا : فكان د ، س ، سا ، ع ، ن هـ ؛ لكناع .
 (١٤) هو : ساقطة من ع . (١٥) بل : ساقطة من سا . (١٧) من العكس : بالعكس س || يجرى : جرى ب ، د ، ع ، ن ؛ ساقطة من م .

دخل بالفعل ، علمنا أنه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة . وإذا كان بالقوة كان قياسا ، فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا في نفسه ، وكونه معلوما أنه بالقوة يصحح عندنا منه أنه قياس . فإذا كان قد صح لنا أنه داخل بالقوة تحت الحكم ، فقد صح لنا مع ذلك أن التأليف قياس ، وإذا صح مع علم ذلك أنه قياسى ، فما يوجبنا إلى التشكك فيه وإلى استنقاصه ؟ وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزبدة العلم ، ولم يمل إلى الهذيان والهدر .

وأما الضرب الثانى من كليتين ، والكبرى سالبة كقولك : كل جَب بالإمكان ، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ ، فيمكن أن لا يكون شيء من ج آ ، والحال فى ذلك معلوم .

والضرب الثالث بعكس ذلك ، وهو أن يكون بالإمكان لا شيء من جَب ، وكل ب آ بالإمكان ، فهذا لأن صفراء سالبة ، وكبراء موجبة ، ولم يصرح بأن جَب بالقوة تحت ب ، ولكن أنه بالقوة ليس يجب ب ، لم يكن بيانه بيان الأول ، إذ كان قد حكم بشيء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول . فكان غير

(١) وإذا كان : + داخلان . (٣) منه : ساقطة من ع . (٤) أن التأليف : أنه س || وإذا : فإذا ن . (٥) استنقاصه : + لاقوة الدخول تحت الحكم الذى نحكمه نحن أى أنت الحكم الذى حكمنا به إذا ن على الأوسط بالفعل فهو على ذلك بالقوة وأما إذا لم يعتبر الحكم منا بل الوجود فإن الأصغر داخل الفعل وإنما كلامنا فى قوة تعتبر بالقياس إلى الحكم كأنما حكمنا على ب بالفعل فقد دخل فيه جَب بالقوة أى قد حكمنا على جَب فيه بالقوة إذ لم نحكم بب بالفعل لأنه إنما يكون محكوما عليه إذا أخذناه وهو ب من البآت فأما إن لم نأخذه كذلك بل أخذناه عكس ذلك فلم نأخذه ب من البآت فهذا فى اعتبار الشكل الثالث وأما فى الثانى فذلك من جانب الأوسط والأكبر والأخذ بالفعل هو أن نحكم على أن جَب والأخذ بالقوة هو أن لا نحكم بذلك بل نحكم بحكم يلزمه ذلك ويصح ويهوى أنت نرد إليه وإن كنا لا نلتفت إلى ذلك ولا نخطئ ولا نخطئه بالبال وأما أن نحكم أنه بالقوة ب ونخطر حال القوة بالبال والأول مثال الحال فى الشككين والثانى مثال الحال فيما نحن فيه س . (٧) والكبرى : فالكبرى د . (٩) جَآ : بَآ سا . (١٢) يجب : تحت ع ، هـ . (١٣) فكان : وكان د .

كامل، وكان الذهن ياتفت إلى أمر يخطر بالبال ، ويتأمله ليعلم المطلوب به .
 فإن مطلوبه هو أن يعلم أن ج تحت ب بالقوة ، وإنما نعلم ذلك من مقدمة
 كلية نتذكرها ونخطرها بالبال وهى : أن كل ما هو بالإمكان الحقيقى ليس
 كذا ، فهو بالإمكان الحقيقى أيضا كذا . فإذا أخطر ذلك بالبال وتأمله ، وجد
 حينئذ أن ج يدخل بالقوة تحت ب . فبيان هذا الضرب إذن إنما هو بالعكس ٥
 الذى يخص الممكن ، وهو أن تكون الحدود بحالها والجهة بحالها ، لكن قد
 غيرت الكيفية ، فنقل الإيجاب إلى السلب أو نقل السلب إلى الإيجاب ، فإذا
 نقلنا ذلك بالصغرى صارت بالإمكان كل ج ب وبالإمكان كل ب آ ، فبالإمكان
 كل ج آ ، فبالإمكان أن لا يكون شيء من ج آ . فهذا بعكسين . وعلى هذا
 القياس سائر ما بعده .

١٠

والضرب الرابع : من سالتين كليتين ممكنتين ، ينتج ممكنة سالبة ، يتبين
 بعكس الصغرى إلى الإيجاب .

وكذلك لك أن تركب أنت ضروبا أربعة : من جزئية صغرى ، وكلية كبرى ،
 سالتين أو موجبتين ، وموجبة وسالبة ، وسالبة وموجبة . لكن بعض الناس
 قد قال : إن ما تبين من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل ، أعنى ١٥
 حيث هذه السوالب صغريات . وذلك لأن المستعمل من هذه هى الأكثريات .
 وإذا عكست صارت أقلية نخرجت عن الاستعمال . فقد أخطأ ، وذلك لأن
 المستعمل من هذه لتوقع الوجود هى الأكثريات . وأما إذا كان الغرض

(١) كامل : حاصل ع || به : منه م ؛ ساقطة من ع ، ن . (٢) أن يعلم : ساقطة من س || وإنما : فإنما
 د || مقدمة : مقدمات ع . (٤) فإذا : فإن ع ؛ فإذا ه . (٦) والجهة بحالها : ساقطة
 من د . (٨) ج ب : ب آ م . (٨ - ٩) كل ب آ . . . فبالإمكان : ساقطة من م .
 (١٥) من : فى س . (١٦) هذه السوالب : هذا السوالب ب ، م || صغريات : صغرى سا .
 (١٨) لتوقع : لموقع د ، ع ، ن .

مصروفا إلى تحقق الإمكان فكلها مستعملة . وأيضا فليس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع في العلوم ، بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره . وقد رد عليه من وجه آخر فقيل : يمكن أن يكون قولنا لاشيء من ج ب بالإمكان إمكانا أقليا ، فإذا قلبت صارت أكثرية . لكن هذا الرد لا يعنى شيئا فإنها إن كانت أقلية فقلبت فصارت أكثرية لم تنتج النتيجة المطلوبة ، لأنه يحتاج أن تعكس نتيجته فتصير أقلية ، فيرجع إلى ما أنكره المتشكك من أقلية النتيجة . وقيل إنه لا مانع من أن يكون هذا القلب نافعا حتى نرجع إلى قياس يفيد نتيجة أكثرية ثم لا يقلب .

وقد استعمل في التعليم الأول حدود لترريف ما لا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية لئلا يظن أنه كما كانت سالبة الصغرى مما ينتج في الممكن ، فلعل جزئية الكبرى ما قد ينتج . فقيل إنه إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض ما هو أبيض يمكن أن يكون حيوانا ؛ كان الصادق مع هذا هو أن كل إنسان حيوان . وكذلك إن جعلت الصغرى سالبة ممكنة أو جزئية ، ثم إذا أبدلناها بمحدود أخرى ، فقلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض الأبيض يمكن أن يكون ثوبا ؛ كان الصادق ههنا أن : لاشيء من الناس بثوب ، ويجب أن نتأمل هذه الحدود مع أن لا تناقش في الصغريين .

(٥) النتيجة : ساقطة من سا ، م . (٦) يحتاج : + إلى عا . (٧) إنه : ساقطة من ع || لاما ن
من : لاما ن عن هـ . (٨) نرجع : يرفع م || لا يقلب : يقلب د ، ع ، ن . (٩) إذا :
إذ د . (١٠) أنه : أنها د || كانت : كان ب ، س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ أن م .
(١٢) هذا : + القول سا . (١٣) إنسان حيوان : حيوان إنسان س . (١٤) أخرى : أنرم .
(١٥) ثوبا : لونا ع . || الصادق : صادقا عا . (١٦) بثوب : بلون ع || مع : ساقطة
من ن || الصغرتين : الصغرى د ، ع ، ن .

- وأما الكبريان فكلهما باعتبار الطبيعة ضروريتان ، فإن البعض الموصوف بأنه أبيض هو بالضرورة حيوان ، والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا . فليست الكبرى ممكنة حقيقية ؛ بل ضرورية ، اللهم إلا أن يعنى بالممكن لا الحقيقى ، بل العام فيكون غير ما نحن فيه ، أو يعنى ليست ضرورية من جهة البياض . وفى ذلك ما قيل ، أو نعنى الممكنة بمعنى السور ، فالنتيجة تكون • أيضا كذلك .

- ولكن لقائل أن يقول حيثئذ : إن الكليات أيضا لا تنتج إن كان الإمكان أيضا مأخوذا بحسب السور ، فإننا نقول : يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض فرسا . وأيضا يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض حيوانا ، ينتج فى أولهما بالضرورة : ولا واحد من ١٠ الناس بفرس ، وفى الثانى : كل إنسان حيوان بالضرورة . وهذا البيان وإن لم ينفعك فى إظهار فساد هذا القول ، فإنه ينفعك فى إظهار فساد رأى من ظن أن الجهات جهات الحصر ؛ إذ كان هذا يمنع تأليف القياس مما لا يجب أن يتمتع ؛ لأنه يوجب الإنتاج من مقدمتين مرة بإيجاب ومرة بسلب . وذلك أحد أسباب ما تصير له القرينة غير قياس . ١٥

فبين أنه لا التفات فى أمر المطلق والممكن إلى السور ، وإلا فهذا الموضع يجب أن يلتفت إليه .

- (٢) ثوبا : لونا ع . (٣) فليست : فليس ب ، م . (٥) الممكنة : بالممكنة ع || بمعنى : معزوع || فالنتيجة : والنتيجة م . (٧) ولكن لقائل : ولقائل م || أن يقول : ساقطة من ع || أيضا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ (٩) فرسا . . . أبيض : ساقطة من ع . (٩ - ١٠) وأيضا . . . حيوانا : وكل إنسان يمكن أن يكون أبيض وكل أبيض يمكن أن يكون حيوانا س ، هـ . (١١) بفرس : فرسا ب ، د ، س ، ع ، ن ، هـ . (١٢) فإنه : وإنه س || ينفعك : + أبيضاد ، س ، س ، ع ، ن ، هـ . (١٤) بسلب : بالسلب م . (١٥) غير : عن ع . (١٦) إلى : فى د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول

فليتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول . فالضرب الأول :
كل جـ ب ، وكل بـ آ بالإمكان ، فظاهر أن كل جـ آ بالإمكان .

والثاني : كل جـ ب ، ويمكن أن لا يكون شيء من بـ آ ، فظاهر أنه يمكن
أن لا يكون شيء من جـ آ ، وأما إذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة
فليس يكون بينا أن القياس ينتج على أية جهة . وذلك لأن الصغرى إذا كانت
داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن أول الوهلة يدرك من حالة أنه مطلق
أو ممكن للاختلاط الواقع ، وإن كان الدخول بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه
من هذا القياس . إنما الذي يشكل ، حال كونه مطلقا أو ممكنا أو كليهما .
فإذن لا يكون حال هذا التأليف في لزوم الممكن عنه أو لزوم المطلق في البيان
لكال الذي من ممكنتين . فإن الدخول هناك تحت الحكم الممكن بالقوة لا يشوش
الذهن ؛ بل يقضى الذهن فيه بعجلة : أن إمكان الإمكان إمكان . ولما كان
هذه الدعوى كليا وفي الشكل الأول لم يمكن إباتته بالعكس أو بالافتراض ،

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ هـ . (٣) في الشكل الأول : ساقطة
من هـ . (٥) فظاهر : وظاهر د || فظاهر . . . بالإمكان : ساقطة من هـ . (٦) والثاني : والذانية ع .
(٧) جـ آ : د آ م || وأما إذا : فأما إن س ، سا ، هـ ؛ وأما إن عا . (٨) فليس : وليس
س ، هـ || ينتج : منتج ع || على : ساقطة من س ، ن . (١٣) من : في س ؛ عن ع
(١٥) هذه : هذا د ، س ، سا ، هـ || وفي : في س ، سا ، عا ، هـ .

فيجب أن يكون طريق إباته : الخلف . فكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن أن قولنا : كل ج ب ، معناه أن كل ما يمكن أن يكون ج ويصح أن يكون ج ، فهو : ب . ولو كان الأمر على ما قاله لما كان ج داخلا في ب بالقوة ؛ بل كان داخلا فيه بالفعل ، ولكان هو من جملة ما قيل عليه إنه آ ، وكان قياسا بينا بنفسه . إذ دخل الصغرى بالفعل في المقول ٥ على الكل . فاما وجه هذا الخلف فهو مبني على أن الأمر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الأعم لا يعرض من وضعه محال ؛ بل ما يلزمه يلزمه ، وهو ممكن عام .

وقد أومأنا إلى حقيقة ذلك فيما سلف ، فلا يحسن بنا أن نطول الآن في بيان ذلك بما جرت العادة به من وضع حروف وأسباب . فإن محصول ١٠ ما جرت به العادة ، ما دللنا عليه فيما سلف . وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يتمتع ، أمر ممتنع . لسنا نقول : إنه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي إلا ممكن حقيقي ؛ بل نعني بهذا أنه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضروري إلا ممكن بالمعنى العامي . فإن الممتنع لا يلزمه البتة ، سواء كان ما وضع للزوم ممكنا حقيقيا أو مطلقا أو ضروريا . فإن ما يلزم الممكن ١٥ العامي فهو غير ممتنع كأنا ما كان . ولذلك فإن الكذب غير المحال لا يلزمه كذب

(١) إباته : إباته ب ، م || فكون : وكون د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٣) ولو : فلو سا . (٥) عليه : عله د ، س ، سا ، م || آ : ساقطة من ع || وكان : كان هـ || إذ : أو عا . (٧-٨) بل ما يلزمه وهو : بل ما يلزم هوع . (١٠) وأسباب : وإسهاب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || فإن : ساقطة من د . (١٢) أمر ممتنع : ساقطة من د . (١٣) نعني : + بالمعنى ع ، ن || العام : العامي س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣-١٤) العام . . . بالمعنى : ساقطة من د ، ن . (١٤) الخاص : الخاصي س ، سا ، ع ، هـ || والضروري : الضروري سا . (١٥) الممكن : العام س . (١٦) ولذلك : وكذلك د ، ع ، ن || غير : الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .

محال ، وهو الذى يستحق صدق تقيضه دائماً بنفسه بلا شرط ، بل إن لزمه الكذب لزمه كذب غير محال . فإذا كان كل جـ ب بالإمكان ، وكل بـ آ بالوجود ، فنقول : إن كل جـ آ بالإمكان . والمشهور أنه كذلك بالإمكان العام . وذلك أن يتبين بالخلف . وذلك الخلف مبنى على أنه إن لم يكن هذا ممكناً ، فليكن غير ممكن . وغير ممكن ، هو الذى بالضرورة ليس يكون . فلا شك أن هذا الممكن إذن هو العامى المقابل للذى بالضرورة ، وليس يكون ، أى العامى . فلأخذ إذن تقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل جـ آ ، ولنفرض أن كل جـ ب على أنه موجود ، إذ ليس ذلك محالاً ، فينتج من الشكل الثالث أن بالضرورة ليس كل بـ آ ، وكان بالإطلاق كل بـ آ ، هذا محال لم يلزم من التأليف ، ولا عن الكذب غير المحال ، فيكون عن الأخرى المشكوك فيها .

فإذن ذلك محال .

هذا ما فى التعليم الأول ، فنذكر أن المعلم الأول قد كان منع أن يكون هذا التأليف ينتج الضرورى . والآن فقد أنتج منه الضرورى ، فإنه إن لم يكن ضرورياً لم يناقض بالحقيقية الوجودى . فبين لك من هذا أن هذه النتيجة ضرورية كما إذ عيناها نحن . وإنما لم تورد فى التعليم الأول ، حيث تعلم الأشكال ضرورية

- (٤) أن يتبين : أنه يتبين س ، هـ || الخلف : ساقطة من م (٥) فليكن : فليس د .
 (٦) بالضرورة : ساقطة من ن || وليس : ليس ب ، د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ .
 (٧) ولنفرض : فلنفرض د ، س ، سا ، ع ، ها ، ن ، هـ . (١٠) من : عن د ، س ، ع ، ها ، ن ، هـ || غير : الغيزد ، س ، سا ، ع ، ها ، ن ، هـ . (١٢) فذكر : ففكر ع || المعلم : التعليم س ، ها ، هـ . (١٣) فقد : قدع ، ها || منه الضرورى : منه الضرورة ع .
 || فإنه : وإنه س ، هـ . (١٤) من هذا : ساقطة من م || هذه : ساقطة من س
 || ضرورية : ضرورة ن . (١٥) تعلم : توردن || الأشكال : للأشكال ن || ضرورية : ضرورة ن .

على سبيل الارتياض والامتحانات . ألا ترى أنها لما استعملت ، استعملت
 متبعة للضرورة . على أنه قد يمكن أن تبين هذا الخلف على هذه الصورة ، من
 غير أن يؤخذ كذب غير محال البتة ؛ بل أن يقال : إن كان بالضرورة ليس
 كل جـ آ ، وكان كل بـ آ ، فواجب من الشكل الثانى أن يكون بالضرورة
 ليس كل جـ ب ، وكان ممكنا أن يكون كل جـ ب ، هذا خلف . وقد بينوا
 هـ هذا الخلف بوجه آخر بأن جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون : كل جـ ب ،
 وكل بـ آ ، فكل جـ آ . وكان بالضرورة ليس كل جـ آ ، وما كان يجب
 أن يؤخر هذا عن الأول .

وقيل بعد هذا فى التعليم الأول ما معناه : إن المقدمات المطلقة لا يجب أن
 يلتفت إلى سورها البتة ، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد صدق وقتا ما . فلا
 ١٠ يجب أن يقال فى المطلقات : كل جـ ب ، ومعناه كل جـ ب فى هذا الزمان .
 وذلك لأنه لا مانع أن يصدق وقتا ما أن كل متحرك إنسان ، إذا لم يكن
 متحرك غيره . فإذا قلنا : كل فرس يمكن أن يتحرك ، صدقنا . وإذا قلنا :
 كل متحرك يمكن أن يكون إنسانا أى وقت ما ، لم يجب عنه أن كل فرس
 ممكن أن يكون إنسانا ، بل بالضرورة لاشئ من الأفراس إنسان . فإن جعل
 ١٥ بدل الإنسان الحيوان ، كان بالضرورة كل فرس حيوان . فهذا ما قيل فى التعليم
 الأول ، فقد جعل هذا سببا لأن يكون مثل هذا الأكبر لا يتألف عنه قياس .

(١) استعملت : ساقطة من د، س، سا، م، ن . (٢) للضرورة : للضرورة د، س، سا، عا، هـ .
 (٣) كذب : + عن م || بل أن : بأن هـ . (٤) وكان كل : وكل سا || فواجب :
 لوجب ب، م . (٥) جـ ب (الأولى) : جـ آ د || جـ ب (الثانية) : ساقطة من م .
 (٦) بـ آ : آ ب هـ . (٨) يؤخر : يؤخر هـ . (١١) ومعناه : معناه سا .
 (١٥) إنسان : بإنسان هـ . (١٧) الأكبر : الأكثر د، م .

فقد بان وصح أن استعمال المطلق والوجودى على هذه الصفة ليس بجيد ، وأن التعليم الأول يخالفه .

- وإن كان لقائل أن يقول : إن هذا القياس غير مؤلف ، فإن الكبرى إذا كانت بهذه الجهة فيجب أن يكون الأوسط مشتركا فيه ، فيقال : إن كل فرس يمكن أن يكون متحركا فى ذلك الوقت . وهذا كاذب ؛ لأن فى ذلك الوقت لا يمكن أن يكون شئ متحركا غير الإنسان ، إذ كان قد وجد كل متحرك إنسانا ، وحين يوجد كل متحرك إنسانا يستحيل أن يكون الفرس متحركا . لكننا نقول له : إن ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالة ، وأعنى بالممكنة الممكنة بالإمكان الخاص . فإن ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا . فإنه وإن وجد أن لا متحرك هو فرس ، فليس ذلك كذبا محالا ، ولا صدقا حقا ضروريا ، بل هو أمر بين هذين . فهو الممكن الخاص الذى يقع على المطلق . وأما الممكن الذى لا يقع على المطلق ، ويعتبر فيه الزمان المستقبل ، فلا يمكن أن يقال إلا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل . فإما أن لا يأتلف منه مع هذا المطلق قياس البتة ، وقد ألف ؛ وإما أن لا يراعى ما ذكروا . وما علينا من ذلك شئ ، فإن علينا أن نحكم فى كل موضع بما يجب فيه ، مع اعتباره أنه إن كان المراد بالمطلق كذا كان كذا . وإن كان المراد بالمطلق شيئا آخر ، كان له حكم آخر . وما علينا أن تناقش فى الألفاظ ، ونصر على أن قائلا غنى كذا دون كذا .

(١) والوجودى : فى الوجود س . (١ — ٢) وإن التعليم : فإن التعليم م . (٤) بهذه : هذه ع .
 (٥ — ٦) وهذا . . . الوقت : ساقطة من ع . (٧) وحين . . . إنسانا : ساقطة من س ||
 يستحيل : مستحيلا ؛ مستحيل س ، سا . (٩) بالممكنة : الممكنة س . (١٠) وإن : إن س ||
 أن : ساقطة من ع || هو : فهو س ، ن ؛ وهو ه . (١١) فهو : وهو سا . (١٤) لا يأتلف :
 لا يلف م . (١٦) بالمطلق كذا : المطلق كذب س . (١٨) ونصر : أو نصر س ، ه .

- وإذ قد بينا هذا، فنعود قائلين : إنه قد تبين بهذا البرهان أن النتيجة ممكنة عامة . وذلك هو الحق، إن أخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره . فإن أخذناه المطلق الذى لا ضرورة فيه لم يجب أن يكون إلا ممكنه بالمعنى الأعم . فإن ظن الظان أنه قد صح من طريق الخلف المذكور أن النتيجة ممكنة حقيقية خاصة ، فلم يحسن . فإنه ليس إذا لم يكن جَبَ بالإمكان الخاص والأخص يجب أن يكون بالضرورة ليس كل جَ آ ، بل يجوز أن يكون بالضرورة كل جَ آ . لأن الأمر المخالف للممكن ليس هو الذى هو ضرورى الوجود ، بل الضرورى فى الوجود والوجود جميعا . لكننا نبين أن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصة أيضا . وذلك لأنه إن كان بالضرورة بعض جَ آ ، وليكن كل جَبَ موجودا ، فيكون بالضرورة بعض بَ آ . وكان كله لا بالضرورة . وأما أنه هل يجب أن يكون ممكنا الممكن الذى لا يدخله المطلق حتى يكون كل جَبَ بالإمكان الأخص ولا إطلاق لإيجاب البتة ، فنقول : ليس ذلك بواجب . فإنه يجوز أن يكون آ أعم من بَ . فيكون موجودا لكل ما هو بَ بالفعل ولما ليس بَ . ولا يجب أيضا أن يكون لما هو بَ عند ما هو بَ ؛ بل قبله أو بعده ، فيكون جَ موجودا له ، وإن كان ممكنا له أنه بَ ، لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا . فإنه وإن كان مطلقا له فى وقت ، ولم يكن ضروريا ، فيجوز أن يكون له فى وقت ما ممكنا بحسب القياس إلى مستقبله ، اللهم إلا أن يكون موجودا له دائما ، وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور . وتبين لك

(٣) إلا : ساقطة من س . (٤) خاصة : خاصة سا ، م . (٥) جَبَ : جَ آ س ، ط ، هـ .

(٨) خاصة : خاصة سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٩) إن : إذا سا . (١١) لا يدخله :

لا يدخل ع || جَبَ : جَ آ ع . (١٤) لما : ما ع . (١٥) جَ : + هو ع

|| له أنه : لذاته ع . (١٧) له : ساقطة من سا . (١٨) على : + هذا س .

وجه يحقق هذا ، إذا علمت بعد أنه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية .

وأما الآن فنقول : إنه لو كان في مسألتنا هذه جـ آ دائما مادامت ذاته موجودة ، ثم كان يمكن له أن يكون بـ وأن لا يكون ، وقد قلنا : إن كل ما يوجد له بـ فإنه إنما يوجد له آ وقتا ما ، فيكون إذا صارت جـ بـ صار له آ ٥
أمرا غير دائم وذاته موجودة . وقد كان آ له دائما ، فيكون آ له دائما مادام ذاته موجودة ، ومع ذلك فإنه قد يصير له غير دائم عند أمر ما موجود مع ذاته ، هذا خلف . فيكون السبب في هذا ما فرضناه من كون آ دائما بـ . فإذن لا يكون له دائما حين تكون الكبرى صادقة . وإذا لم يكن له دائما ، لم يكن مانعا أن يكون آ بـ ممكنا أخص مع كونه مطلقا . فإنه يكون مطلقا له بشرط ١٠
وجهة واعتبار غير الاستقبال ، وممكننا بشرط كل وقت شئت أن نفرضه له مستقبلا . فاما أن هذه النتيجة هل تصدق مطلقة ؟ فنقول : إنه لا يجب ذلك ، لأنه يجوز أن يكون الواحد من جـ لا يوجد البتة بـ من وقت حدوثه إلى وقت فساد ، ويكون إنما يوجد له آ عندما يكون هو بـ فقط . فيكون الواحد من جـ لا يتفق له بـ البتة ، ولا أيضا آ . مثل قولنا : كل إنسان يمكن أن يكتب ، ١٥
وكل كاتب مماس بقلمه الطرس ، فليس يلزمه صدقه بالإطلاق ، حتى يصدق أن كل إنسان مماس بقلمه الطرس . فإذا علمت هذا ، فقس عليه سائر الضروب .

(١) يحقق : تحقيق د || إذا علمت : ساقطة من م . (٥) صارت : صارد ، م ، ساء ، ع ، ن ، هـ || آ (الثانية) : ساقطة من د ، م ، ساء . (٦) أمرا : أمر د ، ن || موجودة : موجود بـ ، م ، هـ || كان آ له : كان لا ساء || فيكون آ له دائما : ساقطة من ساء ، ع ، م ، ن ، هـ . (٧) موجودة : موجوداع ، م || ما : ساقطة من م ، هـ . (٨) السبب : ما قلنا ع . (١١) واعتبار : ساقطة من م || له : ساقطة من م . (١٢) هل : قد د || فنقول : ساقطة من م . (١٣) بـ : ساقطة من هـ . (١٥) جـ : ساقطة من م . (١٦-١٧) فليس ... الطرس : ساقطة من ن .

والضرب الذى بعد هذا هو : كل جـ بـ بالإمكان ، ولاشئ من بـ آ ، فلا شئ من جـ آ بالإمكان العام . وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف . ومع ذلك فالمشهور أن النتيجة هى شئ من جـ آ بالضرورة . فقد قيل ما يدل على ذلك فى التعليم الأول .

- ٥ لكن الأولى أن يكون قد وقع فى اللفظ تقديم وتأخير ، ويكون معناه ليس بالضرورة آ ، ولا فى شئ من جـ ، لا أنه بالضرورة لافى شئ من جـ . و فرق بين قولنا : ليس بالضرورة لافى شئ من جـ ، وبين قولنا : بالضرورة ولا فى شئ من جـ كما علمت . وأورد لهذا فى التعليم الأول مثال يدل على أن المراد فيه هو أن النتيجة قد تكون ضرورية ، لا أنها تكون دائماً ضرورية . والمثال لذلك : كل إنسان يمكن أن يفكر أى بالفعل ، ولا شئ من المفكر بغراب ، والنتيجة : ١٠ فلا شئ من الناس بغراب ، وذلك بالضرورة . وإذا جعل بدل الغراب : المتحرك ، أنتج نتيجة غير اضطرارية . فإذا النتيجة تارة تكون ممكنة ، وتارة تكون ضرورية .

- وقد بقى علينا أن ننظر فى هذه الحدود . فقد قيل فى التعليم الأول يجب أن يطالب غير هذه . وقد صدق . فإن الكبرى فى القياس الأولى ضرورية ، إلا ١٥ أن يجعل بدل المفكر : المتخيل ، فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح فى وقت ما فيكون أول شئ قد نسينا النصيحة والوصية المذكورة فى هذه

(٢) قد : ساقطة من د . (٣) شئ : لاشئ ع ، عا ، ن ، هـ . (٥) ويكون : فيكون د ، ن . (٦) ولا فى شئ (الأولى) : فى شئ ع ، ولا شئ ن || لا أنه : إلا أنه ن . (٧) فى (الثانية) : ساقطة من د ، سا . (٨) كما علمت : ساقطة من د ، ن . (٩) ضرورة (الثانية) : غير ضرورة عا . (١٠) أى بالفعل : ساقطة من ع . (١١) فلا شئ : ولا شئ ب ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، لاشئ ع . (١٥) غير : على عا . (١٦) فيكون سلب : ساقطة من سا || الغراب عن المتخيل : ساقطة من سا . (١٧) ما : ساقطة من ن .

الساعة ، وثانيا : أن هذا بعينه يمكن في الضرب الذى كبراه موجبة مطلقة . فإنه قد يصدق هناك أن كل متخيل غراب ، ولا ينتج أن كل إنسان يمكن أن يكون غرابا . لكنه إذا أخذ المطلق ما يعم الضرورى ، كان الإنتاج على ما ذكر في التعليم الأول . فإنه تارة يكون ضروريا إن كانت المطلقة في مادة ضرورية ، وتارة غير ضرورية إن كانت المطلقة في مادة غير ضرورية . والضرب الذى بعده وهو أنه يمكن أن لا يكون شيء من ج ب ، وكل ب آ ، ينتج : يمكن أن لا يكون شيء من ج آ . وتبين بعكس السالبة إلى الموجبة ، ثم بعكس النتيجة . وكذلك إذا كان من سالبتين كليتين ، فإن جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس . والعلة فيه ما علمت في المطلقات . فإن جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة ، والكبرى ممكنة كلية ، موجبة كانت أو سالبة ، فالعبرة للكبرى بلا شك . فإن كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى مطلقة ، فالنتيجة على ما سلف لك . فلا خلاف أنها تكون جزئية . وإن كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة ، تبينت بالعكس إلى الإيجاب على نحو ما علمت .

(٢) متخيل : متخيل سا . (هـ) ضرورية (الأولى) : ضرورى د || والضرب : فالضرب د ، ن .

(٦ — ٧) شيء من ج ب . لا يكون : ساقطة من هـ ، ع ، ن . (٧) بعكس السالبة : بالعكس

للسالبة ن . (١٢) لك : لكن س || فلا خلاف : لكن ما خلاص ، ساء ع ، لك ما خلاص ، هـ .

|| تكون : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ || وإن : فإن ن . (١٣) تبينت : تثبت هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة
في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية

- أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل ؛ وإن كانت الكبريات ضرورية ، فهناك يحتاج إلى بيان يتبين به أن القياس منتج ، وذلك كقولنا : كل جـ بـ بالإمكان ، وكل بـ آ بالضرورة ، فينتج أولا نتيجة ممكنة بالمعنى العام . فإنها إن لم تكن ممكنة ، كانت غير ممكنة أن تكون كل جـ آ ، فيكون بالضرورة بعض جـ ليس آ ، وبالضرورة كل بـ آ ، فيكون بالضرورة بعض جـ ليس بـ ، وكان بالإمكان الحقيقي كل جـ بـ . وكذلك إن كانت سالبة ضرورية كقولك : كل جـ بـ بالإمكان ، وبالضرورة لا شيء من بـ آ ، فيمكن أن لا يكون شيء من جـ آ ، وإلا فليس بممكن . فبعض جـ آ بالضرورة ، وبالضرورة لا شيء من بـ آ ، فينتج ما علمت . وأما هل تكون هذه النتيجة ضرورية أو مطلقة أو تكون ممكنة صرفة ، فقد قيل في التعليم الأول — فيه — قولا كلياً : إن الكبرى الضرورية إن كانت موجبة ،

(٢) فصل : الفصل الثالث بـ د، د، س، سا، ع، ما، م، فصل ٣ هـ . (٣) والضرورة : والضروري د .

(٤) الأول : — فإن اختلطت بـ د، د، سا، ع، ط، م، ن، هـ . (٥) والكبريات : والكبرى ع .

(٦) وإن : فإن د، س، سا، ع، ط، م، ن، هـ . (٧) كقولنا : كقولك هـ .

(٨) بـ آ : بـ د || فينتج : ينتج ن || العام : العام بـ م . (٩ — ٨) فإنها إن : فأما إذا د .

(١٤) لا شيء : ولا شيء ع || ما علمت : ما قد علمت س، هـ || وأما : فأما ط . (١٥) صرفة :

ضرورية د .

أنتجت ممكنة فقط ، ولم تجب مطلقة ؛ وإن كانت سالبة أنتجت ممكنة ومطلقة
غير ضرورية .

- ولم نعرض لبيان هذا في الضرب الموجب، ونعرض لبيان ذلك في هذا الضرب
الثاني، بما يمكن أن يجعل دليلا على أن النتيجة ضرورية . فإنه قيل فيه ما هذا
عبارته : فيجب أن لا يوجد آ في شيء من جـ إذا لم تجعل لفظة ”يجب“ دالة
على لزوم النتيجة ؛ بل على أن النتيجة في نفسها واجبة ، وتكون لفظة ”آ“ دالة
على ذلك اللزوم ، ويكون الوجوب هو اللازم . فكأنه لما قاس قال متجا :
فبالضرورة ليس آ في شيء من جـ ، واقتصر بالفاء على دلالة اللزوم والإتباع ،
ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بأن قيل : فلنوضح أن آ موجودة في كل
أوبعض جـ ، وإنما قيل في كل مقدا ببيان مثل ذلك في النتيجة السالبة
الجزئية التي نقيضها كلية موجبة . وأما قوله : فلنوضح ، فمعناه أنه لما قيل :
إنه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية ، قيل بعده : فإن لم يكن بالضرورة
لا شيء من جـ آ ، فليكن ليس بالضرورة ولا شيء من جـ آ ، فيمكن بالإمكان
العام أن يكون بعض جـ آ . فلنفرض ذلك موجودا ، فإنه لا يلزم من فرض الممكن
موجودا محال ، ولنفرض كل جـ آ ونضيف إليه أيضا قولنا : بالضرورة ١٥

- (١) أنتجت : أنتج ن . (٢) غير : ساقطة من س . (٣) في الضرب : الضرب د || ونعرض :
ونعترض عا . (٤) فإنه : + إن سا ؛ + قد ه . (٦) وتكون : فتكون ه ||
لفظة : لفظ ه || ف- : ب- د ، ع ، ن ؛ قام . (٨) فبالضرورة : بالضرورة ن .
|| بالفاء : بألف ن . (٩) بالخلف : الخلف ع || ما اعتبر : ما عبرا || بأن قيل :
فإن قيل د ، ع || فلنوضح : فليوضع د ، ساع ، عا ، م ، ن ، ه || كل : + جـ ه .
(١٠) مقدا : بعدما د ، س ، سا ؛ مقدا م || بيان : تبين ن . (١١) فلنوضح : فليوضع
د ، ساع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) النتيجة : نتيجة ن . (١٤) بعض جـ آ : بعض جـ
ع ، ن . (١٥) محال : + آس ، سا ، م ، ن ، ه .

لا شيء من آ ب ، عكسا للضرورة ، وردا إلى الأول ، لزيادة البيان ؛ وإن لم يفعل ، كان ذلك بيانا من الثاني . فلما فعل هذا ، أنتج من اختلاط المطلق والضرورة أن لا بعض أو لا شيء من ج ب ؛ وذلك بالضرورة ، وكان ممكنا أن يكون كل ج ب ، هذا محال .

فهذا وجه بيان برهاني ، تبين به أن النتيجة ضرورية ، وإليه ذهب في التعليم الأول ، لكن الصدر والاقتصاص المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التأويل .

فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا ، فنقول : إنه يمكن على هذه الصفة ، وهو ما عليه الظاهر من التفسير ، فنقول : إنه لا شيء من ج آ ، وإلا فيلكن هذا باطلا ؛ وليكن الحق أن بعض ج آ ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فبالضرورة لا كل ج ب ، وكان كل ج يمكن أن يكون ب . وهذا البيان يبين الإطلاق بالمعنى العامي ، ولا يبين الإطلاق الذي لا ضرورة فيه ، وذلك لأن قائلا إن قال : إنه ليس إذا كان لا شيء من ج آ بالإطلاق باطلا يلزم منه أن يكون بعض ج آ حقا ؛ بل يجوز أن يكون الباطل أنه لا شيء من ج آ بالإطلاق لا ضرورة فيه ، ويكون الحق أنه لا شيء من ج آ بالضرورة ، ولا يلزم أن يكون بعض ج آ حقا .

فإذن هذا البيان لا يصلح لإثبات أن النتيجة مطلقة بإطلاق لا ضرورة فيه ، ولكن يصلح لأن يبين به إطلاق عام ، ثم يبقى البحث عن الضرورة . فإن هذا

(١) عكسا : ممكنا د || وإن : فإن ن . (٢) كان : ساقطة من ب ، م ، ن ، هـ . (٩) وليكن الحق : ساقطة ن ، هـ . (١٠) ج ب : ج آ د ، ع ، ن || ج : + آ هـ || ب : آ د ، ع ، ن || البيان : الباب ع . (١٢) يلزم : يلزمه ب || منه : ساقطة من سا || أن يكون : ساقطة من س . (١٣) ج آ : ج ب د ، ع ، ن || حقا : ساقطة من ع ، عا ، م || بالإطلاق : بإطلاق ب ، د ، ع ، هـ . (١٣ - ١٤) بالإطلاق لا ضرورة فيه : ساقطة من سا . (١٤) لا ضرورة : ولا ضرورة ع . (١٤ - ١٥) فيه . . . بعض : ساقطة من ب . (١٥) حقا : ساقطة من د ، ع . (١٦) البيان : الباب ع . (١٧) يبين : يتبين د .

البيان لم يبين به البتة أنه ليس ههنا ضرورة ، ولا يتبين به أن فيه إمكانا حقيقيا ، إلا أن يتكلف الإمكان بمعنى السور ، وعلى ما سلف مرارا .

لكني أقول : إن النتيجة في هذا وما أشبهه ضرورية ؛ وأقول : إن الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية . مثال الأول :

كل جـ ب بالإمكان ، وكل بـ آ بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة ،

وإلا فيمكن أن لا يكون بعض جـ آ . فلنضع هذا الممكن موجودا ، فينتج

من الشكل الثاني : يمكن أن لا يكون بعض جـ ب ؛ بل لا يمكن أن يكون

كل جـ ب ؛ وهذا خلف لزم لامن الصادقة ، بل من المشكوك فيها . ولنبين

ذلك من الشكل الأول بعينه ، ولنضع أن كل جـ ب بالوجود ، وكل بـ آ

بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة . وإذا كان فرضنا الممكن موجودا يعمل

هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن أن ينتقل عن الضرورة ؛ فإن قولنا : كل جـ آ

بالضرورة ، معناه : أن كل ما هو موصوف بأنه جـ ما دام ذاته موجودا

— وإن تغير عليه أى وصف كان — فهو موصوف بأنه آ . فليزم أن كل جـ

فـ ما دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة . فإذا كانت ذاته موجودة فهو آ

بالضرورة . وإذا كانت ذاته موجودة ولم تكن موصوفة ببـ بالفعل فلا يخلو إما أن

يكون موصوفا بأنه آ دائما ، أو لا يكون فإن كان موصوفا بأنه آ ، سواء

وجد بـ أو لم يوجد وفي كل وقت ، فالنتيجة ضرورية .

(١) ولا يتبين : ولا يبين ن . (٣) وأقول : فأقول ه . (٤) اللذين : الذى ه .

(٥) فكل : وكل د . (١٠) فكل جـ آ بالضرورة : ساقطة من س ، سا || فكل :

وكل د || وإذا : وإذ ب ، س ، ه . (١١) جـ آ : جـ ع (١٢) موجودا : موجودة ن .

(١٣) جـ : — أن . (١٤) فـ دام : ما دام ن . || موجودا : موجودة د ، ن ||

فهو آ (الأولى) : ساقطة من ن || آ . . . آ : ساقطة من ع || موجودة : موجودا ه ، م ، ه .

(١٤ — ١٥) ذاته موجودة . . . كانت : ساقطة من ن (١٥) وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، ه ،

وإن س . (١٦) آ : ساقطة من ع .

- وإن كان عند ما يصير ب يصير آ ، فإن لم يكن ب لم يكن آ ؛ فليس ما دام ذاته موجودا يكون آ ، بل ما دام ذاته موصوفا بأنه ب . وقلنا إنه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا ، كان موصوفا بأنه ب أو لم يكن ، وهذا خلف . وبالجملة فاعلم أن ما يمكن أن يصير ضروريا فهو ضروري دائما وإمكانه الإمكان الأعم . وذلك لأنه إذا صار وقتا ضروريا ، ويجوز أن تزول عنه الضرورة ، ٥ وذاته موجودة ، فيكون لم يصر ضروريا ، لأن معنى صيرورته ضروريا : أن يكون الموضوع عند ما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بأنه ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول . وإذا كان ذاته موجودا وهو غير موصوف به قبل أن صار ضروريا له ، فقد صار ضروريا له ، وليس هوله بضروري ، وهذا محال . ومثال هذا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، وكل متحرك جسم ١٠ بالضرورة ، فكل إنسان جسم بالضرورة . فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا - يتحرك أو لم يتحرك - موصوفا بأنه جسم ، وكان الإنسان عندما يتحرك صادقا عليه أنه جسم بالضرورة ، أي ما دام ذاته موجودا كيف كانت أحواله ، يلزمه أن يكون - وإن لم يتحرك - جسما ، لأنه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط . فهو ما دام ذاته موجودا جسم ، وهو قبل ١٥ الحركة جسم ، وبعدها جسم ، لأنه إنما يستفيد هذا عندما يتحرك . فإن الشيء لا يستفيد أمرا من أمر عند وجوده يكون ذلك الأمر له حاصلًا قبل وجوده ،

(١) وإن : فإن ما . (٢) موجودا : موجودة د ، ن . (٣-٢) يكون ... موجودا : ساقطة من د ، ن . (٦) فيكون : ساقطة من ما . (٨) موجودا (الأولى) : موجودة د ، ن || موجودا (الثانية) : موجودة ب ، د ، س ، م ، ن . (١٠) كل : أن كل د ، ن . (١١) فكل : وكل د ، ن || بالضرورة : ساقطة من د ، ع . (١٢) موجودا : موجودة د ، ن . (١٣) موجودا : موجودة د ، ن (١٥) موجودا (الأولى والثانية) : موجودة د ، ن .

حتى لو لم يوجد ، لم يكن له ذلك . فإن ذلك محال ، كذلك الحال في التي كبراه
سالبة ضرورية أن نتيجهه سالبة ضرورية .

- والعجب كل العجب أن مثل هذا البيان الذي ذكر ، حيث الكبرى سالبة
ضرورية ، ليبين به أن النتيجة قد تكون ضرورية ، وقد كان يمكن أن يذكر
في الموجبة ، فقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه
وجبة والتي كبراه سالبة في هذا المعنى . ومن العجائب أنه لما كانت الكبرى
مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تمحل لها نتيجة ضرورية ممكنة ، ولما صارت
ضرورية جزم أن تكون نتيجة ضرورية . هذا ، وأما إذا كانت الممكنة سالبة ،
فينتج بعينه ما أنتجت الموجبة . ولا يمكن رد النتيجة عن الإيجاب إلى السلب ؛
إذ ليس الإمكان فيه خاصيا ، بل عاميا . واعلم أن أكثر ما يشتمل عليه في التعليم
الأول من أمر الاختلاطات امتحانات ، وليست فتاوى حقيقية . وسيتضح لك
حقيقة ذلك في مواضع يذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات ، أو
يستعمل فيها بعض ذلك ، فتكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجه الحق . وقد
مضى لك من جملة ذلك واحد ، وأنت تعرف المقاييس الجزئية من هذه .
وبالجملة فإن العبرة للكبرى ، فإنها إن كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة ، أو ضرورية
فالنتيجة ضرورية .

- (١) التي : الذي د ، ن (٢) أن . . . ضرورية : ساقطة من د || سالبة : ساقطة من ع .
(٣) هذا : ساقطة من ب ، د س ، ساء ع ، م ، ن ، هـ . (٤) وقد : قد هـ (٥) فقد : وقد
ع ، هـ || حكم : حكتم ع . (٦) أنه لما كانت : أن ن . (٧) ممكنة : ساقطة من ساء .
(٨) جزم : خرج هـ || نتيجة : نتيجهه س . (٩) بعينه : ساقطة من د . (١١) امتحانات :
ساقطة من ع || وليست : فليست م . (١٢) ما مضى : ما سلف سا (١٣) فيها (الأولى) :
ساقطة من س ، سا || فيها (الثانية) : منها عا (١٤) تعرف : تعلم ع . (١٥) فإنها : وأنها
س ، سا ، عا ، هـ . (١٦) فالنتيجة : والنتيجة د || فالنتيجة ضرورية : ساقطة من س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الثاني

- إن الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس . فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنا لشيئين أحدهما يحمل على الآخر ، فيمكن أن يكون لكل واحد ، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه . وكذلك يمكن أن يوجب ويسلب عن كل واحد من أمرين متباينين ، فلا يلزم من هذا التأليف شيء بعينه ، إذ تارة تكون النتيجة ضرورية الإيجاب كما لو كان الأصغر إنسانا ، والأوسط متحركا ، والأكبر ناطقا أو حيوانا ، بل إنسانا نفسه ، ثم بدلت الحدود فجعلت الأكبر فرسا .
- ١٠

- وليس يمكن أن يتبين هذا بالعكس والرد إلى الشكل الأول . فإن السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة . أما على الحقيقة ، فإنه يجوز أن يكون شيء من الأشياء له خاصية لا تعمه وجودا بالفعل ؛ بل يمكن لكل واحد واحد منه ، كالضحك بالفعل للإنسان . فيمكن أن يقال : ممكن أن لا يضحك بالفعل واحد من الناس . وإن شئت جعلت بدل " يضحك " ، يعقد الحساب ؛ أو " يتعلم
- ١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، م ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٤ هـ . (٤) إن : فإن م .
 (٥) فيمكن : ويمكن م ، سا ، هـ || لكل : + شيء م ، سا ، عا ، هـ ؛ شيء د || لكل واحد : لشيء واحد ن . (٦) يمكن (الثانية) : يمكن ع . (٧) شيء : ساقطة من م .
 (٨) ضرورة الإيجاب : ضرورة الإيجاب د ، ع ؛ ضرورة الإيجاب سا || والأوسط متحركا : ساقطة من ن . (٩) نفسه : + الأوسط متحركان || بدلت : بدل من م .
 (١٣) واحد واحد : واحد ن (١٤) كالضحك : كالضحاك عا ، هـ .

الملاحه “ ، أو ” ينجل “ . ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك : كل ضحك أو نجل أو متعلم للملاحه أو عاقد للحساب إنسان بالضرورة ؛ اللهم إلا أن يجعل الإمكان للسور ، حتى يكون معناه يمكن أن يكون حقا ، مثل قولنا : لا واحد من الضحاكين إنسانا ، أى إذا اتفق إن لم يكن إنسان ولا ضحك . وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون إنسانا ، ويكون ذلك الآن ممكنا . لكننا قد قلنا مرارا : إن هذا الاعتبار من حقه أن يعرض عنه ، وليجعل بدل الضحك المتحرك ، فيكون قولك : يمكن أن لا يكون أحد من المتحركين إنسانا ، كاذبا . فإن بعض المتحركين إنسان بالضرورة . والآخرون تُسلب عنهم الإنسانية بالضرورة . فلا يكون عكس ذلك لصادقا ولا أيضا ممكنا ، إلا على التدبير المتكلف الذى أورد بيانه . ١٠

وأما المشهور فهو أنها لا تنعكس كلية ، ولكن تنعكس جزئية . والبيان المشهور فى أنها لا تنعكس كلية ، هو أنه إن كان يلزم قولنا : يمكن أن لا يكون شئ من آ ج ، الذى يصدق معه كل ج آ بالإمكان ، أنه يمكن أن لا يكون شئ من آ ج ، حتى يمكن أن يكون كل آ ج . فيلزم من ذلك كلها أمكن شئ لكل شئ أن ينعكس ، فيمكن الشئ لكل ما يمكن له ، حتى يكون إذا أمكن أن يكون كل إنسان متحركا ، فيمكن أن يكون كل متحرك إنسانا . فربما كان المحمول الممكن السلب والإيجاب أهم من الموضوع ، فلم ينعكس عليه الموضوع ؟ ١٥

(١) الملاحه : الفلاحه سا (١ - ٢) أو ينجل . . . للملاحه : ساقطة من ع . (٢) كل : ساقطة من م || أو متعلم : متعلم سا || للملاحه : الملاحه د . (٥) وكان : فكان د ، ع ، ما ، ن ، هـ ؛ فيكون سا . (٦) وليجعل : وليجعله سا . (٧) لا يكون : لا يوجد عا . (٨) إنسان : إنسانا هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون س . (١١) ولكن : ولا هـ . (١٤) شئ من آ ج : كل آ ج م || حتى يمكن آ ج . . . ساقطة من م . (١٥) فيمكن : يمكن ع . (١٦) فيمكن : يمكن س ، سا ؛ يمكن ع ، هـ . (١٧) والإيجاب : فالإيجاب ع .

قالوا : بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما نقول : كل إنسان يمكن أن يكون متحركا .

- ثم ليس يصدق أن كل متحرك لا يمكن أن يكون إنسانا ؛ بل إنما يصدق أن بعض المتحرك بالضرورة ليس إنسانا ، وهذا قريب مما قلنا في مواضع . وهو دليل على أن قولنا : كل متحرك يمكن أن لا يكون إنسانا ، كاذب في استعمالات التعليم الأول ، لكنه باعتبار السور صادق . فبين أنه يجب أن لا يلتفت إلى السور ، وأن يعلم أن ذلك مخالف أيضا لمذهب التعليم الأول . ولكن مما يلزم القوم إذا عوملوا بموجب ما حكموا به من الحق إذ قالوا : إن بعض المتحرك هو بالضرورة ليس إنسانا ، وذلك هو الفرس ؛ أن يقولوا : ومن الحق أن بعض المتحرك هو بالضرورة إنسان ، وذلك هو الناطق مثلا . فإن كانت ٥
- الضرورة على ما يدعون من أمرها أنها منعكسة ضرورية ، وجب أن ينعكس : فبعض الناس متحرك بالضرورة . وقد وضعوا كل إنسان متحركا لا بالضرورة ؛ بل بالإمكان الحقيقي المعاند للضرورة . فإذن ذلك العكس مما لا يجب . ١٠

- ولنعد إلى حيث فارقناه . قالوا : والخلف لا يبين هذا . وذلك لأن قائلا إن قال : إن لم يمكن أن لا يكون شيء من جـ آ ، فبالضرورة بعض جـ آ ، وكان لا ضرورة ١٥
- في شيء منه ، وهذا خلف ، لم يكن صنع شيئا . قالوا : وذلك لأن قولنا : يمكن أن

(١) قالوا : وقالوا م . (٢) أن يكون : أن لا يكون عا . (٣) بل : ساقطة من هـ .
 (٤) قلنا : قلناه سا || وهو : وهذا س ، ط ، ن ، هـ . (٥) كاذب : كاذبا ع ، م .
 (٦) باعتبار : في اعتبار س . (٧) أيضا : ساقطة من م . (٨) القوم : ساقطة من د ، سا || إذ : إذاس . (٩) هو (الأولى) : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، هـ || وذلك : أود
 (١٠) هو (الأولى) : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، هـ || وذلك : أود
 (١١) الضرورية : الضرورة ن ، هـ || وجب : ووجب د . (١٢) فبعض : بعض س ||
 الناس : + هو س || بالضرورة (الأولى) : ساقطة من ع || لا بالضرورة : بالضرورة م .
 (١٣) فإذن : فإن م . (١٤) من : ساقطة من م || من جـ آ : من آ جـ د ، ح ، ن .

لا يكون شيء من آ ج مقابلة أمران ، أحدهما بالضرورة : بعض ج آ ، والآخر بالضرورة : لا شيء من ج آ ، ولا كل ج آ . فلا يجب إذن هذا الخلف . فهذا ما قيل في التعليم الأول وكله صواب حسن .

ولكن مراعاة مقابلة ضرورتى الإيجاب والسلب معا للسلب الممكن ، أمر كان منسيا إلى هذا الموضع ، وقد تذكره ههنا . فعسى أن يكون كلامهم فيما ساف ليس بحسب الممكن الحقيقي ، بل بحسب الممكن العام ، أو هى امتحانات . وقالوا أيضا : إن هذه المقدمة ، وإن لم تنعكس كلية ، فستنعكس جزئية . وهذا شيء له تأويل ما بعيد في التعليم الأول . ولكن الذين جاءوا من بعد فقد قالوا : إنه ينعكس جزئيا على ظاهره . وذلك لأن قولنا : لا شيء من ج آ بالإمكان الحقيقي ، ينعكس : أن كل ج آ بالإمكان الحقيقي ، وهذا ينعكس : أن بعض آ ج بالإمكان الحقيقي . إذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ، ثم ينعكس هذا إلى السالبة بأنه يمكن أن لا يكون بعض ج آ . فقالوا : إن السالب الجزئى الممكن ينعكس لاستحاثته أولا موجبا جزئيا ، ثم انعكس ذلك جزئيا موجبا ، ثم انقلاب ذلك إلى السالب الجزئى . فهذا ما قالوه ، بل أقوى ما قالوه . وليس يعجبني قولهم : إن الكلى الموجب الممكن ينعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا ، بل إنما ينعكس ممكنا بالمعنى العامى الذى لا يجب أن ينعكس سلبه على إيجابه . وذلك أنه يمكن أن يكون نوع ، وله أمر ما بالقوة فى أشخاصه كلها ، وذلك الأمر لا يصح أن يكون شيء يوصف بأنه هو إلا ويحمل عليه النوع ،

(١) آ ج : ج آ س ، سا ، عا ، هـ ، ج م . (٢) إذن : لأن ع .
 (٤) للسلب : وللإيجاب . (٦) الحقيقي بل بحسب الممكن : ساقطة من د ، سا || العام : ساقطة من س ، العامى ع . (١١) جزئيا موجبا : ساقطة من ن .
 (١٣) انعكاس : انعكس ع . (١٤ - ١٥) بل أقوى ما قالوه : ساقطة من د ، ن .
 (١٦) العامى : العام عا . (١٨) بأنه هو : ساقطة من د ، ن .

- كقولنا : كل إنسان يمكن أن ينجبل ، فكل نجل فهو إنسان بالضرورة .
وكذلك كل إنسان يمكن أن يتحرك ، والمتحركات بعضها ناس بالضرورة ،
وبعضها بالضرورة ليس ناسا ، اللهم إلا أن يقصدوا قصد السور الذى جاز لنا
الآن أن نعقله . والذى تكلفه بعض المتكلفين أن بعض النجلىين بالقوة ناس
بالقوة ، فقد أجبنا عنه فى مواضع . واوضح مثل هذا القول ، لصح قول القائل بعض
الناس حيوان بالإمكان الحقيقى ؛ إذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة .
والذى قاله بعض الفضلاء إنا نقول : كل حيوان ممكن أن يكون نائما من جهة
ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن أن يكون حيوانا ،
لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، فغالطة صرفة . أما ما يجب أن
يعلم فى هذا بالحقيقة ، فأمر قد سلف بيانه . وأما القدر الذى ينبغى أن نعيده
ونقوله ههنا فهو : أن لفظة من جهة ما هو نائم ، إما أن يقال على أنها جزء من
المحمول أو من الموضوع . فإن كانت جزءا من المحمول ، فيجب أول شيء أن تجعل
فى العكس جزءا من الموضوع ، حتى يقال : وبعض ما هو نائم من جهة ما هو
نائم فممكن أن يكون حيوانا . وهذا كما تسمعه . ثم هب أنه حق ، فليس كلامنا

-
- (١) فكل : وكل س ، سا ، عا ، هـ || فهو : ساقطة من م . (٢) والمتحركات : والمتحرك :
نج ، م || ناس : أناس د ، ن . (٣) بالضرورة : للضرورة سا ، عا ، م || جاز : حان ب .
(٤) نعقله : + بالقوة هـ (٨) فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم : ساقطة من سا || هو من
جهة : فهو من جهة د ، س ، ع ، عا ، ن . (٩) له : ساقطة من سا . (١١) أنها : ساقطة
من سا . (١٢) من (الأولى) : ساقطة من د ، ن . || المحمول : الموضوع د ، ن .
(١٣) الموضوع : المحمول د ، ن || وبعض : فبعض سا . (١٣ — ١٤) من جهة ما هو نائم :
ساقطة من ع . (١٤) فمكن : فيمكن ع ، هـ || ثم : ساقطة من سا .

فيه . فلا يمنع أن يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة . وليس دليل صحة العكس هو أن ترى مواد ينعكس فيها الشيء ؛ بل دليل صحته أن القضية لا تنعكس ، هو أن ترى مادة لا تنعكس فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، فهب أن هذا حق ومنعكس . ولكن أنت تعلم أيها الفاضل أن النائم بلا شرط غير النائم بشرط أخذ كونه نائماً ، ومن جهة ما هو نائم ، والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس . فإنه لا يخلو إما أن يحمل عليه الحيوان أولاً يحمل ، فإن لم يحمل البتة فليس ينعكس . فإن حمل عليه دائماً فهو ضرورى . وإن حمل عليه وقتاً دون وقت ، فسيكون : نائم ، ليس بحيوان . وهذا محال . وإما أن يكون جزءاً من الموضوع ، ولنساعد حينئذ ، ولنسلم أن النوم يكون ممكننا له ويكون في هذه المادة ينعكس ، ولكن كلامنا في أن نأخذ الحيوان حيواناً ، ونعتبر معه النوم على أنه محمول بلا شرط يلحق الحيوان ، أليس يكون النوم ممكننا له ولا ينعكس ؟

فهذا الفاضل في تكلفه هذا يجرنا قهراً إلى أن نجعل المنال الذى أوردناه مثلاً آخر يوافق غرضه . ونحن إذا ساعدنا وساحمنا أن يكون المال الذى يقلب عليه اعتباره هو على ما يقول ، وانعكست الممكنة هناك صادقة ، فلم يجب أن تكون منعكسة على الإطلاق ، اللهم إلا أن يجرنا كرهاً على أن نعتقد أن لافرق بين المنالين . وهذا مما لا يضطرنا إليه . وكيف ونعلم أن الحيوان بما هو نائم معنى ، والحيوان معنى ، والنائم بما هو نائم معنى ، والنائم مطلقاً معنى . وقد بينا الفرق بين ذلك

(٢-٣) مواد ترى : ساقطة من ع . (٣) كذلك : ساقطة من م . (٤) ولكن أنت : وأنت سا . (٤-٥) غير النائم بلا شرط : ساقطة من ع . (٥) والنائم : فالنائم د ، ن . (٦) البتة : عليه ع . (٧) فإن : وإن سا ، ه . (٨) وهذا : وهوم . (٩) ولنسلم : ونسلم من ، سا || هذه : هذا م . (١٠) ولكن : وليس د ، ن ؛ لكن من ، سا ، ع . (١١) ولا ينعكس : فلا ينعكس د ، سا ، ع ، ن . (١٣) ساعدنا : تباعدنا ع || عليه : له د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه . (١٤) حلى : ساقطة من م .

كله فيما سلف ، مما لا حاجة إلى مزيد عليه . فالحق ما نقوله ، والباطل ما يتعصبون له .

- ولنسلم أن الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة ، فذلك الموجبة ليس يجب أن تنعكس موجبة ممكنة حقيقية ، وإن كان يجب أن تنعكس ممكنة بالمعنى الأعم . وذلك فإنه إذا كان كل \bar{B} \bar{A} بالإمكان الحقيقي ، فبعض \bar{A} \bar{B} بالإمكان العامي ، وإلا فالضرورة لا شيء من \bar{B} \bar{A} ، وكان كل \bar{B} \bar{A} بالإمكان . لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذي نحوه . فإنه ليس يجب إذا كان \bar{A} \bar{B} بالإمكان العامي أن ينعكس إلى السلب ، فيكون ممكنا أن لا يكون ذلك البعض من \bar{A} \bar{B} ، فإن الإمكان العامي لا يجب له انعكاس إلى السلب وإلى الإيجاب ، فربما كانت المادة مادة تصدق عليها الضرورة ، فهذه الأشياء يتبين أن الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها ، بل تنقلب هي والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الأعم . فإن السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها انعكاس إلا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الأعم تابعة فيه الجزئية الموجبة . فيخالف الممكن في هذا الباب غيره ، في أنه ما كان يجب لغيره أن ينعكس السالب الجزئي منه شيئا .
- وههنا يجب أن ينقلب جزئية موجبة . ثم من جملة هذه الأقاويل تبين أن العكس لا ينفع في بيان أن قرينة من القرائن المؤلفة عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس .

(١) فالحق : والحقن . (٣) ولنسلم : واعلم || ممكنة : ساقطة من ما .
 (٥) وذلك : ساقطة من هـ || فإنه : ساقطة من ما || \bar{A} \bar{B} : \bar{B} \bar{A} س .
 (٨) السلب : السالب ع . (٩) فإن : فيبان ع . (٩-١٠) لا يجب . . . الضرورة : ساقطة من ع . (١٠) فربما : ربما سا || فهذه : فهذه سا ، ع . (١٢) فإن : وإن س ، ما ، ما ، هـ . (١٣) فيخالف : يخالف سا . (١٥) موجبة : ممكنة سا || جملة : ساقطة من ما || تبين : يتبين د ، سا ، هـ .

وليس يمكن أيضا من طريق الخلف أن يتبين ذلك ، لأننا إن وضعنا كل $\bar{A}B$ ، وبعض $\bar{A}B$ بالإمكان لم يكن مناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شيء .
وأما إن أخذنا نقيضها ، وهو أنه ليس بممكن أن لا يكون شيء من $\bar{A}B$.
وذلك يصدق ، إما لأن بعض $\bar{A}B$ بالضرورة ، أو بعض $\bar{A}B$ بالضرورة ليس \bar{A} .
فإذا قلنا بعض $\bar{A}B$ بالضرورة ، فلما أن نأخذها صغرى أو كبرى . فلتكن صغرى ، فتتضاف إليه ، ويمكن أن لا يكون شيء من $\bar{A}B$ ، أو يمكن أن يكون كل $\bar{A}B$ ، فينتج : بعض $\bar{A}B$ بالإمكان هو \bar{B} ، أو ليس \bar{B} . وهذا هو الذى كان وضع أولا . ولنجعلها كبرى ، ولنجعلها مع ذلك كلية ، فنضيف إليها مقدمة $\bar{A}B$ ، ينتج من الثالث : بعض $\bar{B}A$ ، أو ليس \bar{A} ، كيف كانت جهته . فلا يناقض شيئا من المقدمات ، فلا يبين به شيء بالخلف ، إلا أن تتفق النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضرورى الموجب ضروريا لاحالة .
فإن كانت عكس النتيجة تلزم ضرورية ، فإنها تناقض الممكنة التى هى إحدى المقدمتين المحكوم فيها بالإمكان الكلى . لكن ليس هذا مما يتفق دائما ، ولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية ؛ بل ربما كان الصادق الأخرى ، وإن لم تكن ضرورية ، لم يناقض ما قبل . ثم إذا اعتبرنا الجزئية السالبة ، وأخذنا بعض $\bar{A}B$ بالضرورة ليس \bar{A} ، ولنجعلها كبرى أولا ، فيكون فى الشكل الثالث فقط ، لأنه جزئى وسالب ، ويكون هكذا : كل $\bar{A}B$

(٢) $\bar{A}B : \bar{A}B$ || يبين به : يتبين فيه سا ، هـ . (٣) وأما : وإثما هـ || وأما إن أخذنا : وأما أخذنا ن . (٤) لأن : الآن م . (٥) فتتضاف : فيضاف سا . (٦) بعض : بعض ن . (٧) ولنجعلها (الأولى) : ولنجعلها م . (٨) يبين : يتبين س ، سا . (٩) تتفق : اتفق د ؛ + تلك سا ، هـ . (١٠) كانت : ساقطة من د ؛ كان س || ضرورية : ضرورة د . (١١) لكن : ساقطة من م . (١٢) الموجبة : النتيجة د ، ن || الضرورية : الضرورة ن || ربما : ساقطة من سا . (١٣) وأخذنا : فأخذنا سا ، عا ، هـ .

- بالإمكان ، وبالضرورة ليس بعض جـ آ ، ينتج : فليس كل بـ آ ، كيف شئت أن تكون عليها الجهة . فإن كانت مطلقة صرفة ، لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع واحدا . وإن كانت ضرورية ، لم تناقض لأنها عكس بعض المقدمات العكس الذى لا ينعكس ضرورية . ولست أعنى بالعكس أنه ينعكس عنه ؛ بل إنه مخالف فى وضع جزئية له . فإن أخذت صغرى ، لم يصلح إلا فى الشكل ٥
- الثانى ؛ إذ السالب غير الممكن لا يكون صغرى فى شكل غير الثانى ، فلا يضاف إليه غير الكبرى ، ولا ينتج أيضا تقيضا لمقدمة بوجه ، ولا يمكن أن يبين بالاقتراض . فإن الاقتراض فى هذا الشكل إنما يبين بقياس كل من هذا الشكل الثانى نفسه ، ثم بقياس يبين النتيجة الجزئية ، فالكليتان من التأليفات من القرائن الواقعة فى هذا الشكل لا تتبينان بالاقتراض ، والجزئيتان يمنع عن بيانها به ١٠
- أن لا يستبين القياس الكلى فى الشكل نفسه . فإذن لا نتيجة من ممكنتين فى الشكل الثانى .

- وإن اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة ، فأنت تعلم أيضا أنه لا يكون قياس ، إذا كان المطلق بالحال المذكورة فى المطلقات فى الشكل الثانى كيف كان . وأما إن كان المطلق سالبا ينعكس ، فيكون عنه وعن الممكن قياس ، سواء كان ١٥
- الممكن موجبا أو سالبا . فإن كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس ، وهما فى حكم الموجبتين .

(١) ينتج فليس : فليس ينتج سا || كل : ساقطة من س ، هـ ؛ فكل سا . (٢) أن : ساقطة من ما . (٣) وإن : فإن ن (٤) العكس : ساقطة من سا || الذى : التى سا || لا ينعكس : ينعكس د ، ن . (٥) مخالف : يخالف د ، ن . (٦) غير (الأولى) : النيرع ، عا ، ن ، هـ . (٧) فلا يضاف : ولا يضاف هـ . (٨) يبين : يتبين د . (٩) قسه : بعينه ع ، ط ، ن || يبين : يتبين ب ؛ بين ن || فالكليتان : فالكليات ع . (١١) لا نتيجة : لا يمكنه س . (١٣) وممكنة : ممكنة هـ . (١٥) وأما : فأما سا ، عا .

وانعمد الضروب المنتجة من هذا الشكل عددا .

فالضرب الأول : كل جـ ب بالإمكان ، ولا شيء من آ ب بالإطلاق
المنعكس ، ينتج ما ينتجه الضرب الثانى من الشكل الأول ، ويبين بعكس
السالبة .

٥ والضرب الثانى المشهور ليس شيء من جـ ب بالإطلاق المنعكس ، وكل
آ ب بالإمكان . وقد قيل فيه ما قيل .

ولكن إن فرغنا في تعترف حالة العكس واستخرجنا من العكس الأول فيه ،
ينتج : أن لا شيء من آ جـ بالإمكان . فكيف ينعكس هذا . إذ ليس يجب
للممكن الخاص عكس ، فلا يجب أيضا للممكن العام عكس . فإنه إذا لم ينعكس
١٠ ما هو أخص لم ينعكس ما هو أعم . فإن الأعم إنما ينعكس إذا انعكست
جميع خصوصياته ، وهذا شيء تعرفه . فلا يجب إذن أن يتوقع منه نتيجة كلية .
لكن الحق في هذا الباب هو أن النتيجة قد تكون جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
وهو الذى جعلناه عكس السالبة الممكنة ، إن كانت النتيجة الأولى ممكنة الإمكان
الحقيق . وذلك عندما تكون الكبرى مطلقة غير ضرورية . فإن كانت المطلقة
١٥ قد اتفق فيها أن كانت ضرورية ، كانت النتيجة الأولى كما علمت ضرورية
سالبة ، فلم يجب عكس موجب ، بل عكس سالب . فإذا كان كانت المطلقة
حامة ، كان بين إنتاج موجب ممكن عام ، وبين إنتاج سالب ضرورى . فلم يكن
يلزم شيء بعينه بطريق العكس . فإن كانت المقدمتان كلتاها سالبتين ، فلا ضير . وذلك

(٥) المشهور : + منه سا . (٧) حالة : + منه ع ، عا ، ن ، هـ . (٨) من :
ساقطة من م || آ جـ : جـ آ د || إذا ليس : وليس ب . (٩) فلا يجب : ولا يجب سا .
(١١) إذا : ساقطة من ع . (١٥) كما علمت : ساقطة من سا . (١٦) المطلقة :
+ قد اتفق فيها أن كانت ع . (١٨) فإن : فإذا م || سالبتين فلا ضير وذلك : ساقطة من ع .

لأن الممكنة ترجع إلى الإيجاب ، فينتج ما ذكرنا ، ثم يرجع فيما أنتجت
ممكنة صرفة إلى السلب . فاما حيث أنتجت جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
فلا يجب لها رجوع إلى السلب . والعجب ممن يرى أن إمكان نتيجة هذا
التأليف في الشكل الأول ليس هو بخاصي ، بل عامي . ثم حيث يحاول تبين إنتاج هذا
الضرب ترجع الموجبة فيه إلى السالبة . وعليك أن تعرف أحوال المقاييس
الجزئية من هذه ، لتعرف أن السالبة يجب أن تكون هي المطلقة بهذه الصفة ،
وإن كانت جزئية فتبين على أصلهم بالافتراض .

وفي التعليم الأول أن السالبة إن كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس . لكنا
إذا قلنا : بعض ج ليس بـ ، ويمكن أن يكون كل آ ب ، فافترضنا ذلك البعض
د ، فكان ولا شيء من د ب المطلق المنعكس ، وكل آ ب بالإمكان ، فانتج
بالإمكان : لا شيء من د آ ، وذلك على أصولهم . ثم نقول : بعض ج د ،
فينبغي أن ينتج : فبعض ج ليس آ بالإمكان . أو عسى أن يكونوا قد تذكروا
ههنا أن نتيجة هذا التأليف لا تكون كلية ، فلا يتألف منها قياس مع الجزئية
الأخرى .

-
- (١-٢) لأن صرفة : ساقطة من ع . (٤) هو : ساقطة من ن ، هـ || بخاصي :
بخاص ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن . (٥) أحوال : حال ع . (٦) أن تكون :
ساقطة من سا . (٧) وإن : فإن د || جزئية : + أيضا هـ . (١٠) د : ساقطة
من ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن || فكان : ساقطة من س ، وكان سا ، هـ || ولا هي :
لا شيء ن || د ب : ج ب س . (١١) د آ : د ب د ، ع ، هـ ، م ، ن آ س .
(١٢) فبعض : بعض سا || ج : ب س . (١٣) لا تكون : + ممكنة ع .
(١٤) الأخرى : الأولى د ، ن ؛ + واقع أهم س .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني

- فأما إن كانت المقدمة المخالطة ضرورية ، وقد علمت أن السالبة يجب —
 ٥ على أصولهم — أن تكون ضرورية . والضرب الأول كل ج ب بالإمكان ،
 وبالضرورة لا شيء من آ ب ، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من
 ج آ . وتبين ذلك بانعكاس الضرورية وبالحلف أنه إن كان ليس بممكن عام
 أن لا شيء من ج آ ، فيمكن أن يكون بعض ج آ بالإمكان العام ، ولنفرضه
 موجودا ، ثم نقول : ولا شيء من آ ب ، وذلك بالضرورة ، فينتج بالضرورة
 ١٠ ليس كل ج آ ، وكان ممكنا ، وهذا خالف ، قد علمت جهة خلفه مثله .

وإن كانت السالبة الضرورية صغرى تبين هذا بعكسين . فإن النتيجة
 بالحقيقة ضرورية ، وعكسها ضروري . فإن ظن ظان أن النتيجة الأولى ربما

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل هـ . (٣) في القياسات
 المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني [بهذا العنوان يستأنف الكلام في مخطوطي]
 (٤) المقدمة : المقدمات د ، ن || وقد : فقد عا . (٥) والضرب : فالضرب د ، س ، سا ،
 ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (٦) وبالضرورة (الأولى) : والضرورة ع . (٧) بانعكاس : انعكاس
 ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . || الضرورية : الضرورة د ، سا . (٨) فيمكن . . . ج آ :
 ساقطة من سا (٨ — ٩) فيمكن . . . آ ب : ساقطة من س . (١٠) ليس : وليس س
 || ج آ : ج ب س ، سا ، هـ || وهذا : هذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي
 || قد : فقد عا ؛ وقد ن . || خلفه : خلفه ب ، د ، س ، سا ، عا ؛ ساقطة من ن ||
 مثله : قبله عا ، ي ، ساقطة من م . (١١) كانت : كان ي . (١٢) فإن : وإن د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || الأولى : ساقطة من د .

- كانت ممكنة ولا تنمكس ، فليترك العكس إلى أن يوضح الأمر فيه . وليبين بالخلف أنه إن كان يمكن أن يكون بعض جـ آ بالإمكان العام ، ليدخل فيه الضروري وغير الضروري ، ويضيف إليه : وكل آ ب بالإمكان الحقيقي ، فيكون بعض جـ ب بالإمكان الحقيقي ، وكان بالضرورة لا شيء من جـ ب ، وهذا خلف . فإن كانت الضرورية موجبة ففي المشهور أنه لا يكون قياس البتة ، ٥
- والحق يوجب في جميع ذلك أن يكون قياس دائماً كيف كان الخلط . نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة ، بل كان قياس منه ؛ فإنما ينتج الضروري السالب دائماً ، كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين أو خلطاً وعلى قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها صرفة . وقد عرفت ذلك فتذكر منه ما يجب تذكره . ١٠

- وأما الآن فلننظر فيما قالوه هم ، قالوا : إذا كان كل جـ ب بالاضطرار ، وكان بالإمكان لا شيء من آ ب ، فلا يلزم عنه نتيجة ؛ لإننا إذا قلنا : كل قفنس أبيض بالضرورة ، وممكن في كل واحد من الناس أن لا يكون أبيض ، كانت النتيجة ضرورية سالبة . فلم تجب نتيجة ممكنة حقيقية ، إذ هذه غير الممكنة الحقيقية ؛ بل هي ضرورية . وقد صدقوا فقالوا : ولا الاضطرارية ؛ ١٥
- لأن الاضطرارية تجب إما عن اضطراريتين ، وإما إذا كانت السالبة اضطرارية . ولكن هذا هو المشكوك فيه . فإن القائل إذا قال : إن هذا

(١) وليبين : وليبين سا . (٢) إنه إن : أنه سا || جـ آ : د ع . (٧) يمكن : الممكن
نج ، د ، س ، سا ، عا || كان : كل س ، سا ، عى . (٨) خلطاً : خلطى ؛
ساقطة من د || وعلى : أو على هـ . (٩) ذلك : ساقطة من م || فتذكر : فلنذكر س (١١) فيها :
مما سا . (١٢) فلا يلزم : فلا يلزمه د ، ن . || نتيجة : نتيجة س . (١٥) قالوا :
قالوا ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، عى . (١٧) هو المشكوك : مشكوك
س ، سا .

الضرب متبع ، لم يسلم أن الضرورية لا ينتجها إلا هذان ، وحين يسلم أن هذين ينتجان الضرورية . ثم أتوا بمحدود فقالوا : إن كل يقظان متحرك بالضرورة ، ويمكن أن يكون كل أو لا يكون شيء من الحيوان متحركا ، فالنتيجة على ما يشتملها المفسرون بالضرورة : كل يقظان حي . ولست أفهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة . فإن عنى الحركة الإرادية الثقيلة فلاس يجب أن يكون كل يقظان متحركا بالضرورة . وإن عنى حركة مقابل سكون النوم فتكون نفس اللفظة أو لازما . فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا مادام ذاته موجودا ، فإنه ليس كل ما يوصف بأنه يقظان يتحرك حركة اللفظة مادامت ذاته موجودة بالضرورة ، كان يقظان أو لم يكن ، بل إنما يتحركها ما دام يقظان . وأنت تعلم ، على حكم الأصول الماضية ، أن مثل هذه المقدمة لا تكون ضرورية . ثم هب أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وبعض الحى يقظان لمكانا ، ليس ينتج ، على أصولهم ، أن بعض الحى متحرك بالضرورة ، بل بالوجود ، وذلك لا ينتفع به . وإن حسب أنه ينفعه وجودا ، فكيف يصدق وجودا أن يقال : بعض الحى متحرك بالضرورة . ويمكن أن لا يكون شيء من الحى متحركا إلا أن يلتفت إلى أمر السور وقد علم ما فيه . ومع ذلك فإن النتيجة تكون ممكنة حينئذ أن تصدق موجبة هكذا ، وممكنة أن تصدق سالبة كالأولى ، فتكون ممكنة بمعنى السور . ثم لا يقولون ههنا إن قولنا : كل

(٢) إن : ساقطة من م ، ع ، (٣) أن يكون : أن لا يكون س || فالنتيجة : والنتيجة س ، ه . (٤) المفسرون : المقرون ما || صار : ساقطة من ع . (٥) فإن : وإن ب ، م || الثقيلة : ساقطة من ع (٦) يقظان : ساقطة من سا . (٧) ذلك : ساقطة من سا . (٨) موجودا : موجودة ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه || مادامت : مادام س . (٩) المقدمة : ساقطة من ه . (١٠) متحرك : المتحرك د . (١١) وجودا : وجوديا ع ، ساقطة من ما ، ه . (١٢) — (١٣) فكيف يصدق وجودا : ساقطة من سا . (١٤) وجودا : ساقطة من ما ، ه . (١٥) لم : هبت س ، ه . (١٦) وممكنة : أو ممكنة ما .

- يقظان حى ليس بالضرورة إذ ليس من جهة ما هو يقظان ، بل هو ممكن كما قالوا فيما سلف ذكره . فإن قال قائل : إن معنى قولنا : يمكن أن يكون أو لا يكون الحى متحركا ، إنما هو فى وقت لا يكون فيه مثلا حى يقظان ، فلا يخلو إما أن يجعل هذا الوقت داخلا فى الموضوع ، حتى يكون كأنه قال : يمكن أن يكون كل حى موجودا حين لا حى يقظان متحركا ، فلا ينفج حينئذ ٥ أن اليقظان حى فقط ، بل إن اليقظان حى موجود حين لا حى يقظان ، وهذا محال . وإن لم يكن هذا جزءا من الموضوع ، بل تفهيمها لحال ، صدق الحصر وقتا ما . ففى ذلك الوقت يكون كاذبا أن كل يقظان متحرك ، سواء أخذت بالضرورة أو بالإطلاق ، اللهم إلا أنه لا يلتفت فى الضروريات إلى الوقت ، بل إلى ذات الموضوع وذات المحمول . فيجب أن يفعل مثل هذا بالممكنات . وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا .

- والذى تكلفه متكلف فقال : إن قوله : كل يقظان متحرك بالضرورة ، ليس معناه أنه متحرك دائما ؛ بل معناه أنه كلما فرض موجودا فى وقت وجد أنه متحرك ، وكما نقول كل إنسان حيوان ، فإنه لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما حيوان ، بل إذا كان موجودا ؛ بل لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما إنسان ١٥ وجود ، ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه ؛ ولا أيضا معناه أن قولنا : كل إنسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفى كل زمان ، فإنه يجوز أن تعدم أشخاص كثيرة من الأنواع أصلا كالودود ، فلا يكون ، حينئذ ، كل دود حيوانا .

(٢) قالوا : قالوه س ، سا ، ما . (٥) موجودا : موجود س ، سا . (٥ - ٦) فلا ينفج . . . يقظان : ساقطة من س . (٩) لا يلتفت : يلتفت ما ، م . (١٠) المحمول : الموضوع سا || مثل : ساقطة من سا . (١١) على : من س . (١٤) وكما : كما س ، سا || فإنه : فإنما س ، س . (١٥) حيوان : حيوانا م || بل إذا كان موجودا : ساقطة من ما || دائما إنسان : ساقطة من م . (١٨) كالودود : كالوددة ن .

فتمول لهذا الذي تكلف ما تكلف: أما قولك إنه ليس شرط الضروري أحد الأمرين المذكورين فهو حتى ، لكن قولك بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو كون الموضوع موصوفاً بما وصفته، حتى يكون قولنا: كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة اليقظية موجودة ، يوجب الضرورة أو نقيضها ، ينقض عليك أصلاً سلفت . وذلك لأن هذا القول يلزم منه أن يكون قولنا : كل متحرك متغير ضرورياً، فإنه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه أنه متغير. فإذا جعلت أمثال هذه كبريات ضرورية في الشكل الأول، وقرنت بصغريات مطلقة، لم تنتج ضرورية ، وذلك خلاف رأيك . نعم إذا قلت : إن الذات الموصوفة بأنها يقظان ، كلما وجدت، لزم منه أن تكون متحركة ، وصدق هذا، كانت المقدمة ضرورية، ولكن ليس يجب أن تكون الذات الموصوفة بأنها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة اليقظة . فإنها إذا وجدت ، ولم تكن يقظى ، تكون قد وجدت الذات التي ترصف باليقظة ، ولا تكون متحركة . وأما الإنسان فليس من هذا القبيل . فإن الذات الموصوفة بأنها إنسان لا توجد وليست بإنسان ؛ بل إذا صارت لا إنسان فقد فسدت . ولا كذلك الذات الموصوفة بأنها يقظى فإنها تكون يقظى ، ولا تكون يقظى وهي موجودة . فضرورة مقدمة اليقظان تعتبر الذات الموصوفة باليقظان حكماً أنها يقظان ، لا حكم أنها موجودة ؛ وأما ضرورة مقدمة في الإنسان ، فمعتبر حكم أنه إنسان وحكم الوجود معاً ، فإنه

- (١) ما تكلف : ما تكلفه ع ؛ ساقطة من ع || أما قولك : ساقطة من سا || شرط : بشرط س .
 (١ — ٢) إنه ليس . . . قولك ساقطة من م . (٢) كون : ساقطة من د، سا ، ع ، ما
 (٣) بما : فإنما سا || حتى : حين س || كلما : كل ما ع . (٤) أوقضيها : وقضيها د .
 (٧) هذه : هذا سا . (٨) رأيك : ساقطة من سا || بأنها : فإنها د ، ما ، ن .
 (١٠) ضرورة : ضرورة ع . (١٢) وأما : فأما د . (١٣) القليل : الباب ط (١٥ — ١٧) ضرورة . . .
 معاً : ساقطة من سا ، ما ، م . (١٦) تعتبر : ساقطة من س . (١٧) ضرورة : ضرورة ي .

- ليس شيء موضوعا قام الذات بوصف بأنه إنسان ، وإنه ليس بإنسان ؛ بل الشيء الموصوف بأنه إنسان ليس إلا نفس ذات الإنسان ، كالموصوف بأنه سواد ليس إلا ذات السواد . فلا يبقى الشيء الموصوف بأنه إنسان موجودا ، ولم يبق له أنه إنسان ، كما يبقى الشيء الموصوف بأنه يقظان موجودا ، وإن لم يبق له أنه يقظان . وإن أشكل هذا عليك في الإنسان فخذ بدله السواد . فإن جوزت أن يكون شيء واحد يكون إنسانا ، وهو بعينه غير إنسان ، وتحمل عليه الحيوانية عند كونه إنسانا ، لم يكن حينئذ قولك : كل إنسان حيوانا ، مقدمة ضرورية عندك . وهذا مما لا يجوزه من ينازعه الآن . ولا يشك هوفى أن الموصوف بأنه يقظان إنما يكون بالضرورة متحركا ، لا ما دام ذاته في نفسها موجودة ، بل ما دام ذاته يقظا ، وهذا هو ضرب من المطلق . وقد تحققت ١٠ هذا فيما سلف تحقفا لا تحتاج مع تذكره إلى إعادتنا عليك ما أعدناه . فإن كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة ، كقولك : لا شيء من جـ ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شيء من آ ب . فإن هذا ينعكس إلى الشكل الأول ، وإن كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لا شيء من جـ ب . ويمكن أن يكون لا شيء من آ ب ، فينتج أنه بالضرورة لا شيء من جـ ب على ما قلنا . ١٥ أما على أصولهم فيعرض ما قلنا ، حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة .

وبعد ذلك فلا يجب أن يجدوا عكس العكس على أصولهم ، وإن كانت المقدمتان موجبتين ، فالنتيجة تكون على أصولنا سالبة ضرورية . وأما على المشهور

- (١) موضوعا : موضوع د ، ن . (٥) نخذ بدله : خذ بدله ع ؛ فدله ط ، م .
 (٨) وهذا : وهو ب ، م || ولا يشك م . (٩) الموصوف : الموصوفات ||
 متحركا : ومتحركا د (١٠) بل : ساقطة من د || ذاته يقظا : ذاتها يقظانة ط .
 (١١) تحققالا : ولا ه . (١٣) وإن : فإن س ، سا ، ط ، عى . (١٥) جـ ب : جـ آ ه .
 (١٧) وبعد : [بعد هذه الكلمة يوجد قصص في نسخة عى] || وإن : فإن سا ، ط
 (١٨) فالنتيجة : والنتيجة م .

فلا ينتج . ويثبتون ذلك بمحدود هكذا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وكل قفنس بالضرورة أبيض والحق سالبة ضرورية . قالوا وكيف يمكن أن تكون النتيجة ممكنة ، وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة ، وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة ، وكيف يمكن أن تكون ضرورية سالبة إلا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التأليف كهذا الذي أنتج من هذه المادة ، وكيف يجب عن هذا التأليف سالبة ضرورية ، إذ ليس فيه سالبة ضرورية ، فإنه من المسلم أن القياس لا ينتج سالبة ضرورية أو يكون فيه سالبة ضرورية . وهذا شيء لم يبين إلا في الشكل الأول ، وليس بيانه في الشكل الأول بياناً في كل موضع . ثم قد تكلف بعضهم أن يعطى حدوداً تاتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التأليف ينتج في مادة نتيجة سالبة ضرورية ، وفي أخرى موجبة ضرورية . وذلك غاية مايدل على أن الاقتان غير متج . وتلك الحدود هي : أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حي ممكن أن يكون متحركاً . وقد علمت ما في هذا . فإذا عرفت الكليات ، فقد أمكنك أن تعرف الجزئيات .

-
- (٣) النتيجة . . . تكون : ساقطة من س . (٣ — ٤) وكيف . . . ولا مقدمة مطلقة : ساقطة من م .
 (٥) كهذا : هكذا نج ، ه ، لهذا سا . (٦ — ٧) إذ . . . ضرورية : ساقطة من ن .
 (٧) فإنه : كأنه نج ، س ، ه ، || أو يكون : ويكون سا . (٨) لم يبين : لا يبين عا .
 (٩ — ١٠) أن يعطى . . . هذا : ساقطة من ب . (١٠) التأليف ينتج في : ساقطة من ب .
 (١٢) كل يقظان : يقظان س . (١٣) فإذا : وإذا س ، عا ، وإذا سا .

(و) فصل

فلننظر الآن في الضروب التي تكون من الشكل الثالث ، وأنها كيف تكون حال النتائج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها .

فالضرب الأول : كل B بالإمكان ، وكل A بالإمكان ، فبعض A بالإمكان . لأن الصغرى تنعكس بالإمكان الأعم وتكون كبراهما ممكنة حقيقية ، فتكون النتيجة ممكنة حقيقية . وكذلك إن كانت الكبرى سالبة ممكنة تنتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية . وإن كانت المقدمتان سالبتين ، انعكست السالبة الصغرى موجبة جزئية ، فانتج ما تعرف . فإن كانت الصغرى جزئية فكذلك ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو خلطا كيف اتفق ، فإن جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية ، وهما موجبتان ، لم يجب من طريق العكس أن تكون النتيجة ممكنة حقيقية ؛ بل لا يمنع العكس أن تكون ضرورية ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الممكن ممكنا . لكن الافتراض يبين أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية .

مثاله كل جـ ب بالإمكان ، وبعض جـ آ بالإمكان. فلنفرض ذلك البعض الذي

(٢) فصل : الفصل السادس ب، د، س، سا، ع، عام، فصل ٦ هـ . (٣) البسيطة : والبسيطة د، ن || الثالث : الأول د، ن . (٥) الممكنة : ساقطة من د . (٦) جَآ : جَبَّ عا، ن . (٧) كبراهما : كبراهع، عا . (٨) تنتج : ساقطة من م . (١٠) ما تعرف : ما تعرفه س، هـ . (١١) كَانَا : كَانَا س || خَطَا : سلباس . (١٥) جَبَّ : جَبَّ بَ . جَآ : جَبَّ آ : بَ آ هـ .

هو أيضا بعض ب ، وليكن د ، فيكون كل د ب بالإمكان ، وبعض ج د
 فبعض ب د بالإمكان . ثم نقول : كل د آ بالإمكان ، وبعض ب د ، وذلك
 سواء كان بالإمكان أو بالإطلاق ، فينتج جزئية ممكنة حقيقية . وكذلك إن كانت
 الجزئية سالبة أو كانتا سالبتين على ما تدرى .

٥ فأما إذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة ، فالمشهور أن النتائج فيها
 كلها تكون ممكنة ، ولا مطلقة . وهذا يفهم على وجهين :

أحدهما أن تكون النتائج فيها ممكنة ، ويستحيل أن تصدق مطلقة ؛ وهذا
 بعيد . فإن المحكمات كثيرة منها تصدق مطلقة . ولا بأس بأن يكون محمول واحد
 موجودا الآن ، ويمكن أيضا بحسب الاستقبال ، والطبيعة واحدة . فإن
 ١٠ خالفوا هذا ، وقالوا : إن الموجود الآن لا يمكن أن يكون شيء من جنسه ممكنا
 في الاستقبال ، حتى يكون الجالس الآن لا يمكن أن يحدث له جلوس
 في الاستقبال ، أو يستمر له الوجود في الاستقبال ، فقد خرجوا عن المعقول ،
 وأوجبوا أن كل من جلس امتنع أن يكون له جلوس في حال ثانية . فهذا وجه
 ردئ جدا .

١٥ والثاني أن نتائجها مادو ممكن حقيقي ، ولا يجب أن يكون ممكنا يصدق على
 المطلق لا غير . وهذا مستمر على قانونهم . فليكن كل ب ج بالإمكان ، وكل
 ب آ بالإطلاق . فإذا عكست الصغرى ، صارت إلى الشكل الأول ، وأنتج

(١) د ب : ج ب سا ، ع ، ما . (١ - ٢) بعض . . . وبعض ب د : آ وليكن د فيكون
 كل د ب بالإمكان ، وكل ب ج ، فكل د ج . وكل د آ بالإمكان فبعض ج آ س ، ه . (٢) ب د :
 (الأولى) د ب || د آ : ج آ ع . (٥) فالمشهور : والمشهور د ، ن . (٧) تكون : لا تكون م .
 (٩) ويمكن : ويمكن س ، ما ، ه . (١٥) والثاني أن : والثاني أنه د ، سا || ولا يجب :
 فلا يجب سا . (١٦) مستمر : يستمرع .

- على ما علمت جزمية ممكنة حقيقية من مذهبهم . والظاهر أنه لا يصدق معها الإطلاق . وأما الحق فهو أنه ليس يجب أن تكون ممكنة حقيقية وأن لا يصدق معها الإطلاق . فإنه يجوز أن تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية ؛ بل ممكنة بالمعنى العام ، فنجعلها صفري مطلقة ، فتكون النتيجة حينئذ مطلقة . فإذاً إنما تصدق عليها الممكنة التي تقال على المطلق أيضا . مثاله : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل إنسان يتنفس بالإطلاق ، فبعض ما هو كاتب يتنفس بالإطلاق كالإنسان . فأما إن جعلنا الصفري مطلقة ، فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية . وكيف لا والكبرى عند الرد إلى الأول تكون ممكنة حقيقية ، ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة . فإن كانت الكبرى سالبة ممكنة أو مطلقة ، فالأمر على ما علمت . وإن كانت الصفري كذلك ، فيكون الحال دلي ما علمت . وكذلك إن كانتا سالبتين .
- وكذلك إن كانت جزمية . لكن لا يتبين بالعكس أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية ولما علمت من حال العكس ؛ بل إنما يتبين بالافتراض حيث يحتاج إلى عكسين كما قد علمت . وكذلك كل موضع لا يغني فيه العكس . وهناك أيضا يمكن أن يتبين بالخلف . ولينزل لهذا الاقتران فنقول : إن مثاله قولنا : كل ب ج بالإمكان ، وليس كل ب آ بالوجود الذي لا ضرورة فيه . فإنا نأخذ المقدمات ههنا بهذه الصفة صريحة في بابها خالصة لما قررناه فيما سلف من السبب ، وبين أن هذا لا يتبين بالعكس على أصولهم ، لأن السالبة الجزئية إذ هي وجودية فليست تنعكس على أصولهم . ولو كانت ممكنة انعكست جزمية موجبة . لكن يبينونه بالخلف ، والخلف المشهور فيه هو أنه إن لم يكن يمكن أن لا يكون

(١) من مذهبهم والظاهر أنه : ساقطة من ن || لا يصدق : وأن لا يصدق ن . (١٠) وإن كانت : ولكن إن كانت ع . (١٢) حيث : حتى س . (١٢ - ١٤) إلى ٠٠٠ ولينزل : ساقطة من ع . (١٣) قد : ساقطة من د ، ن . (١٦) بهذه : لها د || في : ساقطة من س || خالصة : في أنها خالصة ع . (١٧) أن : + يكون س .

كل جـ آ ، فبالضرورة كل جـ آ ، وكان ايس كل بـ آ . فبالضرورة ليس
 بعض بـ جـ ، وكان بالإمكان كل بـ جـ ، هذا خلف . لكننا نقول : ليس
 إذا لم يكن يمكن أن لا يكون كل جـ آ ، وكان الإمكان حقيقيا ، يجب أن يكون
 بالضرورة بعض ؛ بل ربما يكذب ذلك إذا كان بالضرورة ولا شيء من جـ آ ،
 فيكون ليس بممكن أن لا يكون كل جـ آ ؛ بل بالضرورة . وأما إن كانت
 الكبرى ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية . فإن كانت الكبرى
 سالبة ضرورية ، فإن النتيجة حينئذ تكون على الخلاف الذي في الضرب الذي
 ينعكس إليه هذا الضرب بعكس الصغرى ؛ إذ المشهور فيه يتن ، والحق يتن .
 فإن جعلت الصغرى سالبة ممكنة ، كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول
 في الشكل الأول . ولا يلزم عكس النتيجة إلى السلب ، كما علمت . فإن كانت
 الصغرى سالبة ضرورية لم تنتج لمثل ما علمت في المطلقات . فإن كانت الصغرى
 موجبة جزئية ممكنة ، والكبرى سالبة ضرورية ، أو موجبة ضرورية ، فالنتيجة
 ضرورية ، وعلى الخلاف في الضرب الذي تنعكس إليه ذلك ، بعكس
 الصغرى . وكذلك إن كانت سالبة جزئية ممكنة . فإن كانت ضرورية لم تصلح
 سالبة ، وصاححت موجبة . وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير . فإن كانت
 الكبرى هي الجزئية ، وهما موجبتان ، فإن كانت الضرورية هي الكبرى ، يتبين
 بالافتراض أن النتيجة تكون ضرورية ، ولم يتبين بالعكسين ؛ إذ ليس يجب أن
 يكون عكس الضروري ضروريا في الإيجاب . وإن كانت الكبرى ممكنة تبين

(١) فبالضرورة كل : وبالضرورة كل م . (٣) يكن : ساقطة من د || أن (الأولى) : وأن د .

(٤) بعض : ساقطة من سا . (١٢ — ١٣) فالنتيجة ضرورية : ساقطة من سا .

(١٣) الخلاف : — الذي ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || ذلك : وذلك م . (١٧) يتبين :

يتبين د ، ن || بالعكسين : بالعكس د ، ن . (١٧ — ١٨) أن النتيجة . . . ممكنة تبين : ساقطة من ص .

بالافتراض أن النتيجة ممكنة أيضا لا بالعكس على ما علمت . وإن كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية ، فالقول ما علمت . وأما إن كانت سالبة ضرورية ، فلا ينتج . ولكن إن كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، تبين ذلك بالافتراض . فليكن هذا المبلغ في ذوات الجهة .

(١) بالافتراض : ساقطة س س . (٢) فالقول : + على ه . (٤) هذا : هذه ب ، م . || الجهة : + تمت المقالة ب ، م ؛ + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق س ، عا ؛ + والله أعلم س ؛ + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق بحمد الله ومنه ه .

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الشرطية وأصنافها

٥

إنه كما أن المقدمات منها حلية ، ومنها شرطية ، كذلك المطالب منها حلية ومنها شرطية . وكما أن من الحملات ما يصدق به بلا قياس ، ومنه ما يحتاج فيه إلى قياس ، كذلك الحال في الشرطيات . فإن كثيرا من الدعاوى التي في الرياضيات ، والطبيعيات ، وفيما بعد الطبيعة ، شرطية متصلة ومنفصلة . والحملات قد تبين بقياسات حلية ، وبقياسات شرطية . لكن الشرطيات لا تنتج عن الحملات ١٥ على ما علمت . فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة ، أو مختلطة على ما سنبين . والقضية الشرطية توافق الجملة في أنها : قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب ، وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبته إلى خارج على سبيل المطابقة . فإن كل قضية تتصور

(٢) من الفن . . . المنطق : ساقطة من سا || الجملة الأولى في : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ن ، هـ || في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعد هذه الكلمة عناوين الفصول الخمسة] .
(٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، فصل ا هـ . (٦ - ٧) كذلك . . .
شرطية : ساقطة من د (٧) ومنه : ومنها د . (٩) والحملات : وتبين الحملات م || تبين : تبين م . (١٠) عن : ساقطة من ع . (١١) كانت : كان د . (١٤) المطابقة : [بهذه الكلمة تستأنف نسخة ي] .

أولا في نفسها ، لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة . ثم الشرطية تخالف الحلية في أنها مركبة بالضرورة من أجزاء فيها تأليف خبري . ومع ذلك فإن النسبة بينها ليست نسبة أن يقال في إيجابها أن أولها ثانيها ، كما يقال : إن الإنسان كاتب ، فيجعل أول الأمرين هو ثانيهما . فتشارك الحلية في أن هناك حكما بنسبة جزء إلى جزء ، وتخالفها في هيئة ذلك الحكم . لكن الشرطيات تختلف أيضا في هذه النسبة ، فتكون النسبة الإيجابية في بعضها على سبيل المتابعة ، وفي بعضها على سبيل المعاندة . وذلك إذا أخذنا موجبتين . فإنا إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع . وإذا قلت : إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، كان ذلك على سبيل العناد . ١٠

ولنبداً باقتصاص ما قيل في أمر الاتصال والعناد . قالوا : إن الاتصال منه تام ، ومنه غير تام . وكذلك العناد منه تام ، ومنه غير تام . وأما الاتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي ، كما لزم التالي المقدم ، كقولهم : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة . ١٥ وأما الاتصال الغير التام ، فإن يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس ، كقولك : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان . ولا ينعكس ، فليس إذا كان ذلك حيوانا فهو إنسان . وقالوا أيضا : إن العناد منه ناقص ، ومنه تام . فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر ، أن يكون تقيض كل واحد منهما

-
- (٣) أن (الثانية) : ساقطة من ن . (٤) هو : ساقطة من سا . (٥) وتخالفها : وتخالفه س ، سا . (٧) المتابعة : المبالغة من . (٨) كان : كانت ي . (٩) وإذا : وإذا د ، وإن س ، سا . (١٢) ومنه (الثانية) : ساقطة من س || وأما : فأما سا . (١٣) لزم : يلزم ع ، م . (١٤) فالنهار طالعة : ساقطة من د . (١٥) التام : تام م . (١٦) إنسانا : إنسان ب . (١٦ — ١٧) فهو حيوان إنسان : ساقطة من د . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

- فأما مقام حين الآخر ، كقولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد . والناقص هو أن يكون المناد حاصلًا ، وليس نقيض أحد الأمرين يقوم مقام حين الآخر ، كقولنا : الستة إما أن تكون عددا تاما ، وإما أن تكون عددا زائدا ، ويقف ، فإنه ليس إذا لم يكن زائدا كان تاما ، بل ربما كان ناقصا ، وقال بعضهم : إن الاتصال مكان الإيجاب ، والانفصال مكان السلب . وقال آخرون : إن الشرطية بالجملة لا إيجاب فيما ولا سلب . هذا وقد يدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه : زيد إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا ، وزيد إما أن لا يكتب أو يكون محسرك يده . ولهم قضايا تستعمل في الشرطيات مترددة الأحوال سند كرها بعد .

- ١٠ وظن بعضهم أن الشرطية المتصلة إنما تكون شرطية ، بأن يكون مقدمها كالمشكوك فيه . وظن بعضهم أن قولنا : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان ، أنه وما يجري مجراه حملي لا متصل ، كأنه يقول : كل إنسان حيوان . فخرى بنا الآن أن ننظر أولا في الاتباع الذي في الاتصال . فتقول : إن الاتباع قد يكون على أن وضع المقدم وهو المنسوب إليه ، وهو المقرون به الحرف الأول للشرط الذي يقتضى جوابا ، هو الجزء يقتضى لذاته أن يتبعه التالي ، وهو بين في نفسه كقولهم : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن وضع الشمس طالعة ، يلزمه ، في الوجود وفي العقل ، أن يكون النهار موجودا . وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود الثاني ، كما

(٢) وليس : ليس هـ . (٣) كقولنا : كقولك س . (٤) زائدا : زائدا س || وقال : فقال د ، سا ، ع ، عا ، عى . (٥) إن : ساقطة من ج . (٦) لا يكون (الأولى) : يكون م || لا يكتب : يكتب م . (١٠) المتصلة : ساقطة من سا . (١٤) وهو : هو ع . (١٥) وهو : المنسوب إليه وهو المقرون به الحرف الأول للشرط وهو هـ || بين : حاطة . ن م . (١٧) الثاني : التالي د ، سا ، عى .

في هذا المثال ؛ وربما كان معلولا غير مفارق ، كما لو قلنا : إن كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة ؛ وربما كان مضايفا ؛ وربما كان كل واحد منهما معلول علة الآخر ، وكان معلولى أمر واحد يلزمه معا : مثل الرعد والبرق لحركة الريح في السحاب ؛ وربما كانت وجوه أخرى لا يحتاج إليها ههنا . هذا ٥

وربما كان وضع المقدم يلزم التالى ، لا في بديهية العقل ، بل في الوجود ، حتى أن الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن أن يكون التالى معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها أن يحصل للمقدم وجودا ، إلا وحصل للتالى وجود ، إما لأن المقدم موجب عن التالى ، وإما أن المقدم موجب للتالى ، وإما لأنه وهو موجبان عن علة واحدة ، وإما لتضاييف بينهما ، وإما لشيء آخر مثل ذلك إن كان .

وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل ، فيكون المقدم إذا كان صادقا ، فإن التالى أيضا صادق ، من غير أن تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت إليها وتراعى . وإن كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهية أو نظرا ، كما إذا قلنا : إن كان الإنسان موجودا ، فالفرس موجود أيضا ، لا على حكم منا أن ذلك الاتباع أمر واجب في الوجود نفسه ، ولا أن نفس وجود الإنسانية يوجبه أو يمتنع ؛ بل على تجويز منا أن يكون اتفاق اتفاقا ، ١٠

وإن لم يكن اتفاق اتفاقا ، وإن لم يكن الأمر في الطباع كذلك . والقول العام الشرطى يقتضى أن يدخل فيه جميع هذا .

وأما إذا جعل الشرطى المتصل ؛ إنما هو شرطى متصل بحسب شرط وجزء ، كان القول الشرطى الحقيقى هو الذى يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل

(١) كما : وكما س . (٢) وربما : وفيما د . (٣) معلول : ساقطة من س . (٧) بها : معه د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، ي . (٨) عن (الأولى) : ساقطة من ه . (١٠) هذه : هذا ه . (١٢) وإن : وإذا د ، ع ، ن . (١٣) إن : إذاع . (١٤) نفسه : بعينه د ، ن . (١٦) والقول : ساقطة من م . (١٩) الشرطى : ساقطة من م .

- اللزوم عن وضعه. وما علينا في ذلك من شيء ؛ بل علينا أن نتكلم على كل واحد منهما بما يخصه . لكن ههنا حروف شرط في الشرطيات المتصلة تدل على النحو المذكور من اللزوم ، وحروف أخرى لا تدل عليه . فالتى تدل عليه لفظة إن ، فإنك لا تقول : إن كانت القيامة قامت فيحاسب الناس ؛ إذ لست ترى التالى يلزم من وضع المقدم ؛ لأن ذلك ليس بضرورى ؛ بل إرادى من الله تعالى . وتقول :
- ٥ إذا كانت القيامة يحاسب الناس . وكذلك لا تقول : إن كان الإنسان موجودا ، فالإنسان زوج ، أو الخلاء معدوم . لكن تقول : متى كان الإنسان موجودا فالإنسان أيضا زوج ، والخلاء أيضا معدوم . فيشبه أن تكون لفظة إن شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ، و"متى" ضعيفة في ذلك ، و"إذا" كالتوسطة ، ولفظة "إذا كان كذا ، كان كذا" لا تدل على اللزوم البتة . وكذلك لفظة كلما لا تدل
- ١٠ أيضا على اللزوم . ولفظة لما إذ تقول : لما كان كذا ، كان كذا ، تصلح للأمرين ، ولا توجب أحدهما . والمقدم في الشرطى المتصل يدل على الوضع فقط ، ليس فيه أن المقدم الموضوع موجودا وليس بموجود . فليس إذا قلنا : إن كان كذا ، كان كذا ، هو أن كذا يريد أن يكون ؛ حتى يكون معنى هذا :
- ١٥ إن كذا يريد أن يكون ، ومعه كذا يريد أن يكون ، فيكون المقدم في نفسه قضية صادقة ، والتالى في نفسه صادقا ، وقد قيل معا ؛ ويكون المقدم

(١) فى : من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي || من : ساقطة من م . (٢) شرط : ساقطة من سا ، ي (٣) فالتى تدل عليه : ساقطة من سا . (٤) لست ترى : ليس د ، ن . (٥) تعالى : عز وجل س ، ه . (٦) فالإنسان : فائنان د || فالإنسان . . . موجودا : ساقطة من د ، ن || أو الخلاء : والخلاء سا . (٩) وإذا : وإذا د ، م ، ن . (١٠) إذا : إذا د || البتة : ساقطة من س . (١٠ - ١١) البتة . . . اللزوم : ساقطة من د . (١١) أيضا : ساقطة من ع || لما إذ : لما إذا د . (١٢) يدل : دل ه || الوضع : الوضع م . (١٤) حتى يكون : ساقطة من سا . (١٤ - ١٥) حتى يكون . . . أن يكون (الأولى) : ساقطة من د . (١٦) والتالى : التالى م ؛ والثانى سا .

لو سكت عليه كان قولاً تاماً ؛ وليس أيضاً دلالة المقدم على هذا المعنى ، وهو : أن كذا الذى يكون معه كذا أيضاً يكون . فإن هذه قضية محلبة ، تحكم أن كذا كائن مع كون كذا ، وليس فى هذا شرط البتة ؛ بل الشرط يحيل كل واحد من الجزأين من كونه قضية . فإليك إذا قلت : إن كان كذا ، فلا صدق فيه ولا كذب ، وإذا قلت : فيكون من كذا ، لا صدق فيه ولا كذب ، إذا أعطيت الفاء حقها من الدلالة على الاتباع . اللهم إلا أن نتكلم بلغة لا يكون للتالى علامة من حيث هو تالى ، إلا نفس الاتباع ، فيكون حينئذ التالى وحده صادقاً أو كاذباً ، بسبب أنه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ، ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما إذا أطلق به الفاء ، وإذا لحق به الفاء كان كائناً تقول : حينئذ أو مع ذلك يكون كذا . وهذا لا صدق فيه ولا كذب ، حتى يعلم .

الوضع الموضوع . وإن كان نفس قولنا : يكون زه صادقاً أو كاذباً وحده وليس المقدم أيضاً معرضاً ، من حيث هو مقدم ، للشك فيه أو للتصديق له ؛ بل إنما الالتفات إليه ، من حيث هو مقدم ، أن التالى يلزمه أولاً .

فربما كان غير مشكوك فى بطلانه ، كقولهم : إن كانت العشرة فرداً فلا نصف لها . بل ربما كان وضعه على أنه ثابت حق فى نفسه ، ليصح به التالى . وأما من حيث هو شرطى ، فليس المقدم منه ولا التالى يقتضيه . فليس أحدهما بحيث يصدق به وهو مقدم أو تالى . وما لم يكن كذلك فليس مشكوكاً فيه .

وأما إذا نظر إليهما من خارج فربما صار التالى هو المشكوك فيه ، إذا كان القصد متجهاً نحو إتناجه ، أو المقدم ، إذا كان القصد متجهاً نحو إبطاله .

(٤) الجزأين : الجزئى م . (٧) وحده : وحدها م . هـ (٨) المعنى : ساقطة من د . (١٠) فيه : مع ع || زه : كذا م ؛ ساقطة من ع . (١٣) التالى : التالى سا . (١٥) حق فى : فى حق سا .

- فنقول : إنه لا بد من أن يكون القول الدال على أن شيئا يصدق معه شيء ، وأنه مهما كان الأول صادقا كان الآخر صادقا ، قولاهو قضية ، وتكون لا محالة ليست من الحملات ، فيجب لا محالة أن تكون من الشرطيات ، ومن التي تسمى متصلة ، وإن كانت حقيقة الشرط والجزاء توجب أن يكون وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي لعلاقة بينهما ، ونسبة كيف كانت نسبة حمل ، أو نسبة صريح إضافة حقيقية ، أو نسبة إضافة لازمة . لأن أحدهما حلة أو معلول ، أو كل أو جزء ، أو كل أو جزئى ، أو شيء من أمثال هذه ، مما علمت أن الإضافة لازمة له ، وليست مقومة لجوهره ، كانت تلك العلاقة معلومة لنا أو لم تكن معلومة ، فحتاج أن نعلمها ، والأول أيضا فإنه في وجه من الوجوه يرجع إلى هذه القسمة ، فإن المعينة في الصدق في الوجود علاقة ما . ١٠
- لكن إذا كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي ، وليس إنما انتقل إليه عن وضع الأول إما انتقالا أوليا وإما انتقالا بنظر ، فيكون لا فائدة لوضع المقدم لينتقل الذهن منه إلى التالي . فليكن المتصل إما على الإطلاق ، فما يدعى فيه أنه يصدق التالي منه مع المقدم ، وإما على التحقيق ، فما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم . والأول منهما أعم من الثانى ، إذ ينقسم إلى ما معينه بلزوم ، وإلى ما معينه باتفاق . ثم ههنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى ، مثل أنه إذا

- (١) فنقول : وقول س ، سا ، عا ، هـ || معه : مع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .
 (٣) تكون : [بعد هذه الكلمة انتهت نسخة ي] . (٤) حقيقة : حقيقته د || الشرط : الشرطية س . (٥) لعلاقة : علاقة م || ونسبة : ونسبته د . (٦) صريح : ساقطة من ع .
 || لأن : كان عا . (٨) له : لها س || وليست : ليست د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٩) فنحتاج : + إلى هـ . (١٠) المعينة : المعينة س ، سا || ما : ساقطة من س . (١١) وليس : فليس هـ || إنما : إنما س . (١٢) بنظر : نظرياع .
 (١٣) الذهن : ساقطة من ب ، م || التالى : الثانى ب ، م || فإ : فإ هـ ، عا ، ما .
 (١٤) التالى (الأول) : الثانى عا || منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || يلزم : يلزمه س .

وضع محال على أن يلزمه في الظاهر محال ، مثل قولنا : إن لم يكن الإنسان حيوانا لم يكن حساسا ، هل يجب أن يقبل هذا أم لا يجب أن يقبل ؟ فإنه إن لم يكن شرط الاتصال اللزوم ، لم يكن هذا مما يجب قبوله . ولقائل أن يقول إنه إذا فرض قولنا : إنه ليس بحيوان صادقا ، فلم يجب أن يرافقه في الصدق إنه ليس حساسا ، إذ كانت هذه المرافقة المرافقة التي لا لزوم فيها ، بل مقتضاها ٥ أن يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شيء ولا التفتات فيه إلى لزوم . لكن كون الإنسان ليس بحساس ، قول غير صدق . فكيف يوافق صدقه شيئا آخر رض فرضا ، إلا أن يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم ؟ فيكون هذا وإن كان ليس صادقا في نفسه ، حتى يصدق مع ذلك ، فهو لازم عنه . لكن الجواب عن هذا أن اللازم صدقه مع صدق الشيء أخص من الذي يصدق ١٠ مع الشيء ، فإذا هذا لازم أن يصدق مع صدق الشيء ، فإنه يصدق لا محالة مع الشيء . وليس إذا صار صادقا مع الشيء ، يجب أن يصير صادقا مع الشيء بغير لزوم . فإنه قد يكون كذلك تارة ، وقد لا يكون أخرى . وأما هذا فلا يصدق مع الأول بوجه إلا لزوم . فإن الأول من هذين إذا فرض صادقا ، فالثاني لا يجوز أن يكون صادقا معه من غير لزوم ؛ لأن الأول ممتنع صدقه معه . وإنما ١٥ يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع أن يقارنه صدق التالي ؛ إذ الصادق لا يمنع صدق الصادق . وأما إذا كان كاذبا فربما منع وربما لم

(٢) أم : أرع ، ع ، ن . (٣) ولقائل : فللقال ع ، هـ . (٤) يرافقه : يوافق
ع ، ط ، ن ، هـ . (٥) إذ : إذا هـ || المرافقة المرافقة : المرافقة د ، ع ؛ الموافقة الموافقة
ع . (٦) حكما : حكم سا . || مفروضا : مفروض سا || شيء : الشيء د ، ن || التفتات :
التفتات س . (٧) كون : ساقطة من ع . (١٠) هذا : ذلك سا || صدقه : بصدقه د .
(١٢) صار : + الشيء هـ || بغير : بلا ع . (١٤) فالثاني : فالثاني ن . (١٥) لأن :
لكن س || معه : ساقطة من سا . (١٧) وأما : وإنما د ، ن .

يمنع هذا . وأما قول القائل : إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب ناطق ، فليس يجب أن يكون صادقا بأحد الوجهين . لا لأن هذا في نفسه صدق مع ذلك ، فإن كليهما كاذب ، ولا لأن أحدهما يلزم عن الآخر . وأما قولنا : إن كان الإنسان موجودا فالحلاء ليس بموجود ، هو صادق بالمعنى الأول ، وكاذب بالمعنى الثانى ؛ فإن صدق هذا مع ذلك فير لازم عن وضعه . وإن كان صادقا معه فاللزوم جزء من التالى فى هذه الحقيقتات ، وليس جزءا من التالى فى الشرطى المطلق . ولفظة "أن" موضوعة لهذه الدلالة . وأما الألفاظ الأخرى فالأمر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك .

- واعلم أن قول القائل : إن كانت الخمسة زوجا فهو عدد ، قول حق من جهة ، وليس حقا من جهة . فإن هذا القول حق حين يلزم القائل به ، وليس حقا ١٠ فى نفس الأمر ، حتى يكون واجبا بنفسه أن يكون التالى يلزم من الأول لا محالة . وذلك لأن المحقق لهذه القضية وهى قولك : إن كانت الخمسة زوجا فهى عدد ، ولما يجرى مجراها ، هو قياس يلزمه ويوجبه . وقد حذفت منه مقدمة . وتحليل ذلك أنه إذا كان قد وضع أن الخمسة زوج على أنه حق ، وكان حقا فى نفسه أن كل زوج عدد ، فيلزم ذلك الإنسان حينئذ أن تكون الخمسة عددا . ١٥ والسبب فيه تسلم باطل وحق ، وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق . فإنه إذا وضع أن الخمسة زوج فليس يجب أن يسلم أن كل

(١) هذا : ساقطة من س ، سا ، إذا : إن س ، سا ، عا ، هـ || ناطقا : ناعقاس ، سا || فالغراب : والغراب د ، ع || ناطق : ناطقا ع . (٢) لا لأن : لأن ع . (٣) ولا لأن : لا لأن ع . (٤) وكاذب : كاذب س . (٥) وإن : فإن ن . (٦) الشرطى : الشرطيات ع . (٧) المطلق : المطلقه ع . (٨) فهو : فهى د ، هـ . (٩) حين : ساقطة من د ؛ من حيث ع . (١٠) لا محالة : محالة د . (١١) وكان : كان ع . (١٢) فيلزم : فلزم سا . (١٣) تسلم : تسليم ع ، عا ، ن || وحق : ساقطة من سا || الباطل : الحق هـ || سلم : يسلم ع . (١٤) ذلك : ساقطة من ع || الحق : الباطل هـ ؛ + وليس يجب تسليم ذلك الحق على من سلم ذلك الباطل سا .

- عدد زوج . ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم ، بل يجب أن لا يسلم هذا .
- فإن وضع الخمسة زوجا يوجب في نفس الأمر أن لا يسلم هذا . ولا بأس من أن يلزم محال محالا ، حتى إذا سلم باطل كان بالحرى أن لا يلزم تسليم حق ؛ بل إذا سلم المحال فيجب أن يسلم معه محال إن كان يلزمه . ففي نفس الأمر إذا سلمت أن الخمسة زوج ، فيلزم أن تسلم ضرورة أنه ليس كل زوج بعدد . والدليل على أنه إذا سلم ذلك لم أن يسلم هذا ، هو أنه ليس شيء من الأعداد هو خمسة زوج . ويجب من ذلك أن لا يكون شيء مما هو خمسة زوج بعدد . فإذا سلم أن خمسة زوج ، وتلك الخمسة ليست بعدد ، لم يكن كل زوج بعدد ، بل إنما لزم على واضح الوضع أن يلزم ذلك ، لأنه أخذ وضعها باطلا ، وأخذ أمرا هو حق في نفسه ، فخلط بينهما ، فلزمه شيء لا يلزم ، إذا لم يسلم ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه إذا سلم باطل . وإن كان إنكار ذلك الباطل ، وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق ، فإن خلاف الأمرين واجب أو جائز عند ركوب الباطل . ولو كان قولنا : لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا ، حقا يجب أن يسلم في نفسه ، لكان من الحق أن يقال : إن ما هو خمسة زوج فهو عدد .
- فلما كان هذا باطلا ، فإن المتصلة التي في قوته أيضا باطلة . ولو كانت هذه الحلية حقا ؛ لكان عكسها أن بعض العدد خمسة زوج حقا .

فقد عرفت حال القضية المتصلة الحق ، واللازمة ومقدمها وحده باطل ، والتي تاليها ومقدمها معا باطل ، ولا يجوز أن يكون المقدم حقا ، والتالي باطلا بوجه

- (١) عدد زوج : زوج عدد ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (٣) محال : ساطعة من د .
- (٧) زوج (الأول) : زوجا د || ويجب : وجب س . || بعدد : عدد د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٩) وأخذ أمرا : تصاد (١٠) في : ساطعة من ط .
- (١١) لا يلزم : لا يلزم ما || وإن : فإن ط . (١٤) أن يقال : ما يقال ع . || إن : ساطعة من د ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٥) فلما : فكاد ، ع ، ن ؛ فكلما هـ .
- (١٧) فقد : وقد هـ || واللازمة : أو اللازمة د ، س ، ن ، هـ .

من الوجوه ، فإن الباطل لا يلزم الحق . وأما القضية الكاذبة من حقين ، فمثل قولك : كلما كان الإنسان ساكنا ، كان الإنسان متحركا ، وكلا القضيتين صادقتان وجودا . وكذلك قولك : ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم . فإن هذه كاذبة من ضروري الصدق .

(١) لا يلزم : لا يلزمه من . (٣) صادقتان : صادقتين ع ، عا || الإنسان : ساطعة

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الشرطيات المنفصلة

و يجب أن ننظر في جانب العناد . فنقول : أما العناد فإنه مهما دل عليه
 ٥ مجرد معاندة بأن قيل : إن هذا القول مثلا معاند لهذا القول ، لم يجب بذلك أن
 تكون القضية شرطية ، ولا إن كانت شرطية وجب أن تكون منفصلة . فإن
 المتصلة قد يمكن أن تشتمل على ما معناه هذا المعنى ، والدال على العناد في ظاهر
 العبارة هو لفظة إما .

ولفظة إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة :

١٠ فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدل على ما يدل عليه قولك : لا يخلو الأمر عن أحد
 الوجوه . كقولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، حتى
 يكون الغرض فيه الدلالة على أن هذه أمور متعاندة ، والشيء لا يخلو عن جملتها ،
 فتدل على العناد بينهما ، وعلى أن لا يخلو عن أحدهما معا . فإذا عني بلفظة إما هذا
 المعنى ، لم يصالح أن يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة ؛ بل

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، خ ، ط ، م ؛ فصل ٢ هـ . (٤) فنقول أما العناد :
 ساقطة من م (د) بأن : بل د ، ن . || لهذا : بهذا د . (٦) تكون (الأولى) : ساقطة من سا .
 (٨) العبارة : العادة ب ، س ، سا ، ع ، ط . (٩) ولفظة إما : وإما سا ؛ وهي ع .
 (١٠) عن : على س ؛ من ط . (١٢) أن هذه : ساقطة من سا || هذه : ساقطة من د ، ن .
 || متعاندة : معاندة د ، س ، سا ، م . (١٣) فتدل : فتدل سا . || عن : عنهم س .

كان الناقص كاذبا ، كقولك : هذا العدد لا يخلو إما أن يكون تاما أو زائدا ،
ثم تسكت . فإنك إذا فعلت ذلك ، كان قولك هذا كاذبا .

- والوجه الثانى محرف عن هذه الدلالة لإضمار شيء فى النفس . وبيان ذلك
أن يقول القائل : إن هذا الشيء يكون جمادا أو حيوانا معا ، فتجيبه بأنه إما أن
يكون جمادا ، وإما أن يكون حيوانا ، ونعنى بهذا أن هذين يتعاندان فيه
ولا يجتمعان ، ولا نعنى صراحة أنه لا يخلو عنهما ؛ بل إضمارا . كأنك تقول :
إن كان هذا الأمر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك ، فلا تأخذها مما
لا يخلو عنهما الشيء معا حتى لا يزالا يلزمانه ؛ بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما
لا معا ؛ بل على أنه لا يخلو عن أحدهما . فإنهما لا يجتمعان لأنهما متعاندان ،
فكيف يكونان معا ؟ فيكون كأنه قال : إن هذين متعاندان ولا يخلو الشيء
عنهما بزعمك . فتدل على مثل ما دل عليه الأول من عناد وأنه لا يخلو عنه .
ولكن يكون أن لا يخلو عنهما أمرا ليس يقتضيه القول ، بل متابعة المخاطب
به ، كأن المخاطب جعل الأمرين لا بد منهما ومن وجودهما ، ولكن لا على
سبيل العناد فزاده القائل : إن هذا على سبيل عناد ، ولا يجتمعان معا ، وإن
كان لا يخلو عنهما الشيء . وإذا عنى بلما هذا الوجه ، لم يدخله الناقص والتام
معا ، بل أحدهما .

(١) كقولك : مثل قولك سا . (٢) كاذبا : + إذ يمكن أن لا يكون تاما ولا زائدا بأن
يكون ناقصا ، وكأنه دام بالعناد الناقص د . (٣) محرف : + به ط . (٤) القائل :
قائل د ، س ، سا ، هـ . (٥) جمادا وإما أن يكون : ساقطة من س || وإما أن يكون :
أو سا . (٦) عنهما : منهما ع ، ط . (٧) ليس : لاع || تأخذها : تأخذها ع ، ط .
(٨) لا يزالا : لا يزال د ، سا . (٩) لا معا : بلاما م . (١٠) يكونان : يكون
س || كأنه : فكأنه ع . (١١) مثل : ساقطة من سا ، هـ . (١٢-١١) عه . . .
لا يخلو : ساقطة من سا . (١٣) لاعلى : على سا .

والوجه الثالث أن يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين ، كأن قائلًا قال : إن هذا الشيء جماد وحيوان ، فيقال له : إما أن لا يكون جمادا ، وإما أن لا يكون حيوانا ، فتكون دلالة إما ليس على القسمة ، ولا على أنه لا يخلو من أن لا يكون جمادا ومن أن لا يكون حيوانا ؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر . كأنه قال : لا يخلو إذا قلت ما قلت إما أن يكون كاذبا في أنه جماد وإما أن يكون كاذبا في أنه حيوان . وهذه القضية بهذه الصفة راجعة إلى حقيقة دلالة إما . فان هذا القول لا يخلو إما أن يكون كاذبا في أن الشيء جماد ، أو كاذبا فيه أنه حيوان . فهذا أيضا يرجع إلى الحقيقى . ولكن قد جعل فيه قوله : إما أن لا يكون ، بدل قوله : كاذب . فإن الكاذب هو الذى لا يكون الأمر على زعمه . فكأنه قال : إما أن لا يكون جمادا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت ، وإما أن لا يكون حيوانا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت . وهذا القسم أيضا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم إليهما مفهوم العناد في هذه الثالثة بمعنى واحد . فإنه إن فهم من العناد بين الأجزاء أن الأجزاء لاتصدق معا فالثالث تصدق أجزاؤه معا . ولفظة إما ليس تدل أيضا على معنى مشترك بين الأول والثانى . فإن لفظة إما ليس إنما تدل على صريح العناد فقط ، بل على زيادة أيضا : وهى أن الثانى كائن إن لم يكن الأول .

أما الدلالة على صريح العناد فقد تكون بالفاظ الاتصال وبالحمل ، وإن كان من شرط لفظة إما أن تدل على العناد ، ولكن كما يدل اللفظ على جزء من أجزاء

(١) فى مثل ذلك : ساقطة من ع . (٨) أو كاذبا : أو كان كاذبا ع || فيه : فى س .

(١٠) فكأنه : فإنه د ، ن . (١١) وإما . . . ما قلت : ساقطة من سا .

(١٤) تصدق : لاتصدق ط || على : + مفهومه د . (١٦) الثانى : التالى ط ، م ، هـ .

(١٧) أما : فأما د ، س ، ط ، ع ، ط ، ن ، هـ ؛ وأما م || صريح : مجموع ع || بالحمل :

والحمل م .

- حده أو شرط من شرائط مفهومه . وربما استعملوا لفظة إما في وجه آخر . فقالوا: لقيت إما زيدا وإما عمرا ، ولا عناد في ذلك البتة ؛ بل يضمم القائل : لقيت إما زيدا وحده وإما عمرا وحده ولم ألق غيرهما . وقد تدل لفظة إما على أن الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه . كقولهم : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن ينفع الناس ، وليس يشار في هذا إلا إلى أنه ليس يخلو من هذين ، لا على أن أحدهما يكون له وحده . فليس إذن المعنى الذى يسمونه عنادا تاما والذى يسمونه عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم إما بمعنى واحد ، بل باشتراك الاسم . وأما الاتصال فإن الأمرين اللذين يسمونهما اتصالا تاما أو غير تام داخلان فيه . ومع ذلك فليس يجب أن يلتفت في أمر الاتصال إلى هذه المكافأة التى يلتفت إليها في أمر العناد . وذلك لأن جزءى الاتصال قد تميزا وانفصلا بما لحقهما من اللواحق حتى جعل أحدهما مقدما بعينه والآخر تاليا بعينه ، إذا اقترن بأحدهما حرف الشرط واقرن بالآخر حرف الجزاء . فإن كان لأحدهما أن يعود مرة أخرى فيصير إن كان مقدما تاليا ، وإن كان تاليا مقدما ، فذلك بوضع ثان ، وبخروج عما عليه الأمر الأول ، وفي مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ، ولا التفات إلى ذلك . وكذلك لم يلتفت في الحملات الموجبة إلى أن يقال: إن منها ما هو حمل تام ينعكس فيه المحمول ، وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول ، إذا كان ذلك بتدوير ثان .

(١) أو شرط : وشرط ب . (٢) فقالوا : وقالوا ب ، م (٢-٣) زيدا . . . إما : ساقطة من د . (٣) لقيت : ساقطة من م || لفظة : بلفظة س . (٦) ليس يخلو . لا يخلو ن . || يكون : لا يكون س . (٩) أو غير : وغير س ، عا ، هـ (١٠) المكافأة : المكافآت س . (١١) قد : قد ب ، م || بما : بما س . (١٣) فإن : وإن ب ، م || كان : ساقطة من سا . (١٤) وبخروج : ويحرف ع . (١٥) الصورة : له صورة ع (١٦) إلى أن يقال : ساقطة من س || إن : ساقطة من د || منها : منها ب ، م .

وأما العناد فبالحرى أن يعتبر فيه هذه الأحوال إن أمكن . فإن حال أجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة . ولذلك يلحق بها حروف قوتها واحدة . وإنما عرض لبعضها إن كان مقدما ، ولبعضها إن كان تأليا بوضع لا طبع ، فاعتبار المكافأة فيها مما يحق تأمله . وأما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثانى .
٥ وليس يجب من حيث هو متصل أن يكون هناك مكافأة .

لكننا يلزمنا أن نحقق القول فى الأقسام الثلاثة للمفصلة ، ونوضح أن البسيط الحق منها واحد ، فنقول : إن الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها .
فإنك تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون هذا العدد فردا ، ولا يليق ذلك بالصنفين الآخرين . فإنك لا تقول هناك : لا يخلو إما أن لا يكون هذا الشئ نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا ؛ ولا تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا الشئ نباتا ، وإما أن يكون جمادا ؛ لأن هذا معناه أن هذا الشئ لا يخلو من الأمرين ، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الثانى من هذين . وأيضا فأيهما كان لم يكن الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الأول من هذين . فإن قال قائل : إنه قد تكون القضية صادقة ، مع أن لا يلزم من لا كون أحد الجزأين كون الآخر ، وذلك إذا كانت الأقسام فوق اثنين ، وكان القول صادقا ، مثل قولك : هذا المقدار لا يخلو إما أن يكون مساويا ، وإما أن يكون أعظم وإما أن يكون أصغر ؛ وليس يجب إن لم يكن مساويا ،
١٠
١٥

(٢) حال : حالة م || ولذلك : وكذلك د ؛ ن || وإنما : وإن س (٣) ولبعضها : وبعضها ع . (٥) وليس : فليس م . (٨) هذا العدد : ساقطة من س ، ع . || زوجا . . . العدد : ساقطة من د . (١٠) الشئ : ساقطة من م . (١٢ — ١٤) الثانى . . . فى : ساقطة من عا . (١٥) أحد : واحد س . (١٦) صادقا : صدقا س ، سا ، عا ، هـ . (١٧) وإما أن يكون أعظم : أو أعظم ن || وإما أن يكون أصغر : أو أصغر ن || يجب : ساقطة من ن .

أن يكون أعظم لا محالة ؛ والقضية صادقة . فالجواب عن هذا هو أن من رفع المساوى يجب لاحتالة أن يكون ما بعده حقا . فإنه إن لم يكن مساويا فلا محالة أنه إما أعظم وإما أصغر . والذي بعد المساوى ليس هو أحد هذين ؛ بل جملة هذين مع شريطة الانفصال . فإذن إنما خلا عن المساوى ومن بعض ما بعده . وكلامنا في أنه لا يخلو عن الواحد . وإن خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه . ٥

فقد تبين الفرق بين الأول وبين الثانى . والفرق بين الثانى والثالث ، أن الثالث قد يصدق فى الشيء الواحد جزآه معا ، حتى يصدق أن يقال : إنه ليس بنبات وإنه ليس بجما . والثانى لا يصدق جزآه فى شىء واحد بعينه ؛ بل بينهما عناد . والثالث يشارك الأول فى شىء وهو أنه يصلح فيه إدخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض أى جزء ثبت . كأنك قلت : وإن كان نباتا لم يخل عن أن لا يكون جمادا . كما نقول : ١٠ فإن لم يكن زوجا ، لم يخل عن أن يكون فردا . ولا تقول فى الثانى : فإن لم يكن نباتا ، لم يخل عن أن يكون جمادا . والثانى يشارك الأول فى أن جزأيه بينهما عناد وهما موجبان . فظاهر الحال فى المنفصل ذلك . والثانى والثالث يشتركان فى أنه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو ، إذ لا يستوفيان الأقسام ، ويشتركان فى أنهما إذا حققا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة . وبالحرى ١٥ أن تسمى لذلك ناقصة العناد ، بل المنفصلة بالحقيقة هى التى يليق بها اللفظ الدال على القسمة ، وهى لفظة لا يخلو . وهاتان فى قوة تلك ، وليست بهما .

(١) والقضية : فالقضية م || فالجواب : والجواب ب ، ع ، م || أن (الثانية) : أنه س ، سا .
(٤) مع : من س || المساوى ومن : ساقطة من س || ومن بعض : وبعض د ، ن . (٥) عن (الثانية) :
عنه م . (٦) قد : وقد ه || الأول وبين : ساقطة من د || الثانى (الأولى) : الاثنين عا || هـ .
الثالث : ساقطة من س . (٧) ليس : ساقطة من د || وإنه : فإنه د . (١١) عن : ساقطة من س .
(١٢) عن : ساقطة من س . (١٣) فظاهر : وظاهر ن ، هـ ؛ وذلك س . (١٤) أنه : أنها
د ، ن || إذ لا يستوفيان : ولا يستوفيان عا . (١٦) لذلك : ذلك عا . (١٧) لا يخلو :
ساقطة من هـ .

وكل واحدة من هاتين فيها إضمار، إذا صرح به عادت إلى منفصلة ومتصلة، فلا تكون قضية منفصلة محضة . مثال ذلك فى الثانية أن تمام الكلام فيها أن يقال : هذا الشيء إما أن لا يكون نباتا ، أو يكون ؛ فإن كان ، فحينئذ لا يكون جمادا . فأسقط قسم لا يكون ، وهولفظه يكون ، ووضع مكانها لازمها ، وهو أنه لا يكون جمادا . حتى إن أورد لازم آخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم التى تكاد لا تنهاى ، فقبل : لا يكون فلكا ، لا يكون بياضا ، لا يكون ملكا ، أو قبل بالإيجاب : يكون متنفسا ، أو يكون ذا أصل وفرع ؛ صح جميع ذلك . وهناك لا يصح إلا لشيء معين . لكن العادة جرت فى ذلك على الاختصار وحذف الملزوم ، إذ كان الذهن يشعر به ويستغنى عن تصريحه ، وهو فى الذهن مصرح مقول . فالمقول الحقيقى هو الذى يطابق مسموعه ترتيب المعقول فى الذهن . ٥

فهذا القول إذن فيه تحريف عن وجهه ، وتجاوز واقتصار على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة . وكذلك الحال فى الثالث . فإن معناه إما أن يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن لا يكون نباتا ، فيكون حينئذ يصح أن يكون جمادا . فقد بان لك أن الثانية والثالثة كل واحدة منهما فى الحقيقة قضيتان أدغم إحداهما فى الأخرى . ١٠

ولقائل أن يقول مثل ذلك فى الأولى ، إلا أن الفرق بين الأمرين ما أقول : أن لا كون العدد فردا ، هو نفس كونه زوجا ، أو منعكس عليه ؛ وكون الشيء نباتا ليس هو لا كونه جمادا ولا خاصية ، بل هذا لازم له ، وربما كان لغيره . ١٥

(١) به : بهاع . (٣) فإن : فإذا ع . (٤) فأسقط : وأسقطم || قسم : فيه ع || وهو : هو د || وهولفظه : ولفظه سا . (٦ — ٧) لا يكون ملكا : ساقطة من سا (٧) أو قبل : وقبل سا || صح : ساقطة من د ، ن . (٩) الملزوم : اللزوم د . (١٠) فالمقول : والمقول س ، ه . (١١) وتجاوز : وتجاوزم . (١٣) يصح : ساقطة من م . (١٤) إحداها : أحدهما س ، ع . (١٥) الأولى : الأول د ، ن . (١٦) أو منعكس : أو منعكس س ، ع ، ط ، ن ، ه . (١٧) ليس : ساقطة من ع . || وربما : وربما د ، ن .

على أن ذاك الحقيقى ، وإن كان يصح أن يقلب إلى منفصلة أو متصلة ،
فليس يجب أن يكون تمام الكلام فيه ، ويمثله فى الذهن بالفعل على صورة
مؤدية إلى صيرورته قضيتين ، بل الذهن يستثبته من غير التفات إلى ذلك .
وأما هاتان فإن الذهن ما لم يلتفت إلى ذلك بالفعل لم يستثبته . وفرق بين أن
يكون للشئ حال لا بد منه وبين أن يكون له مثل تلك الحال على الجواز .
والقسم الثالث لا يستعمل فى القياسات الشرطية الاقترانية . نعم ربما استعمل
فى الاستثنائيات ، والحقيقى والثانى يستعملان فى كل جنسى القياسات الشرطية ،
ويشتركان فى أن وضع نقيض أى جزء منهما كان يلزمه وضع عين الآخر . ويخص
الحقيقية أن وضع عين أى جزء كان منه ، يلزمه وضع نقيض عين الآخر .

- واعلم أن حكم اللاتى تكون مؤلفة من سالبة وموجبة فى حكم المؤلفة من
سالبتين . على أنه لا يمتنع أن تكون منفصلة حقيقية من سالبتين ، ومن سالبة
وموجبة ، إذا لم نرد بها ما أريد من المذكورة ؛ بل أريدت القسمة أيضا حتى
كان كأنه قال : لا يخلو الأمر من أحد أمرين : إما أن لا يكون آ ب ، وإما
أن لا يكون ج د . كأنه لا يخلو إما أن يكون الحق هو قولنا : لا يكون آ ب ،
أو أن يكون الحق قولنا : لا يكون ج د . فإذا كان كذلك فقد دخله لا يخلو .

(١) أو متصلة : ومتصلة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٢) بالفعل : ساقطة
من د ، ن . (٦) استعمل : استعملت س ، ع ، ط ، هـ . (٧) والحقيقى : الحقيقى هـ ؛ + على الجواز
أى ليس بالضرورة بل الإمكان ط || يستعملان : يستعمل م || فى : ساقطة من ب || كل : كل
ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٨) منهما : منها ، ع ، ط . (٩-٨) ويخص
الحقيقة : ساقطة من د ، ع ، ن . (٩) أن . . . الآخر : ساقطة من د ، ع ، ن
|| حين (الثانية) : ساقطة من ع ، ط ، هـ . (١٠) فى : وهى س ، هـ ، سا ، ع ، ط ، هـ
|| المؤلفة : السالبة سا . (١١) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١٢) أريدت : أريد س ، سا
|| أيضا : ساقطة من ع . (١٤) كأنه : + قال د ، سا ، ن . (١٥) أو أن :
وأن د ، ن ؛ أو س ، هـ ، ط ، سا || الحق : + هو هـ || فإذا : وإذا س ، سا .

واعلم أن المتفصلة الحقيقية قد تحوف عن الانفصال الحقيقي إلى الانفصال
الغير الحقيقي فيزاد عليهما قسم ، وهو إذا كانت على حكم الانفصال الحقيقي لم
يحتمل قسما زائدا . وهذا كقولهم : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن
يكون فردا ، وإما أن لا يكون عددا . وهذا يظهر فضل ظهور أن مقتضى لفظة
إما هناك غير مقتضاها ههنا . هذا ولنظر أنه هل كما أن من الاتصال ما هو على
المعنى العام ، ومنه ما هو على سبيل اللزوم ؛ كذلك في العناد ، عناد ليس بمعنى
اللزوم عن الوضع . مثال ذلك ، هل كما يصدق في المتصلات ، فيقال : كلما كان
الإنسان موجودا ، فالخلاء معدوم ؛ كذلك يصدق في المتصلات ، فيقال :
إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . حتى يكون
الاتفاق أوقع الاجتماع لا العناد ، كما كان الاتفاق هناك أوقع الاتصال لا اللزوم .
فتقول : إن هذا لا يصح في العناد البتة . وذلك لأن لفظة لا يخلو لا تدخل
في هذا البتة . ولا توافق الاتفاق . فإنه ليس يصح أن يقال : لا يخلو إما أن
يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . لأن الوجوه المقولة
في تفسير لفظ إما لا تصح في هذا الموضع ، إلا على سبيل المجاز الذي ربما أشرنا إليه .
فإنه وإن لم يكن الإنسان موجودا لم يجب أن يكون الخلاء موجودا ولا اتفق
أن يكون موجودا ؛ لا ، ولو كان الخلاء موجودا ، يلزم أن لا يكون الإنسان
موجودا ، أو يتفق ، أو لم يكن الخلاء موجودا ، صدق معه بلزوم أو من غير

(٢) عليهما : عليها د ، س ، ن ، هـ || وهو : وهى س ، سا ، هـ . (٣) هذا : ساقطة من ع .

(٥) إما : + مقتضاها ع || هذا : ساقطة من د ، ن || الاتصال : الاتصالات سا .

(٦) كذلك : وكذلك ع ، م || فى : من سا . (١٠) كان : أن سا || أوقع : رفع نج ،

س ، سا ؛ + رفع هـ || أوقع (الثانية) : مع د ، ع ، ن . (١٢) فإنه : بأنه د ، ن

|| ليس يصح : لا يصح ع . (١٦) لا : ولا هـ || ولو : لو هـ . (١٧) من :

- لزوم ، أن لا يكون الإنسان موجودا . فالمفهومات المذكورة للفظه إما لا توجد
ههنا البتة ؛ بل الإنسان موجود دائما أو غير دائم ، والخلاء معدوم دائما ، فليس
يجتمع لهما الوجود ، ولا أيضا يتعاندان مترافقين على سبيل اللزوم . وقد قلنا :
إن هذا غير حقيقة كون القضية منفصلة مكافئة في العناد أمر واجب ؛ إذ التكافؤ
في العناد واجب في نفس الانفصال الحقيقي في العناد . وأما في غير الحقيقي فلا
بأس بذلك . وأما التكافؤ في نفس الاتصال غير لازم ، والاتصال أقرب إلى أن
يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه آخر . فإنه ليس يبعد أن تكون الأمور
الموافية معا بينها علائق مشتركة موجبة في نفس الأمور تلزم لها بعضها بعضا ،
وإن كنا لا نشعر بها . ولا كذلك الأمور التي يتناع أن توجد معا ، فإنها ربما
كانت مستحيلة لأنفسها ، أو لأسباب متفرقة ، ليس امتناع توافيها عن سبب
يوجب ذلك بينها .

- واعلم أن ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة التي ذكرناها ، وهي
في القوة إما متصلة وإما منفصلة . فمن ذلك قولهم : لا يكون آ ب ، أو يكون
ج د ، أو حتى يكون ج د ، أو إلا أن يكون ج د . وهذه في قوة ما ذكرناه ، فإنها
لا محالة شرطية ؛ لأنها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم ، فقشبه من المتصلات
مثل قولك : إن كان آ ب ، فـ ج د ، ومن المنفصلات قولك : إما أن يكون
ج د ، وإما أن يكون آ ب ، وتلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزأين ،

(١) أن لا يكون : إلا أن يكون د ، ن ؛ أو لا يكن م || للفظه : لفظه د ؛ للفظ م ؛ بلفظه ع ، م ، ن .
(٢) فليس : فلا س . (٤) غير : أعنى س ، سا . (٥) الانفصال : الاتصال ط .
(٦) غير : فغير س . (٨) الموافية : المتوافية سا ، ط || بينها : بينهما س ، سا .
(١٠) أول أسباب : ولأسباب ع . (١٢) واعلم : فاعلم ه . (١٤) جـ د (الأولى) : جـ ب د
|| أو إلا : وإلا ع . (١٦) مثل : ساقطة من س ، ط ، ه || كان : كانت د ||
جـ د : جـ ب د . (١٧) أن يكون آ ب : أن لا يكون آ ب ع ، ه .

فهى بها أولى . ومن ذلك قولهم : يكون آَب ، وليس ج د ، وهذه شرطية أيضا كما تعلم . وتشبه من المتصلات قولك : قد يكون إذا كان آَب ، فليس ج د ؛ بل هو بعينه . ومن ذلك قولهم : إنما يكون آَب إذا كان ج د . وهذه أيضا شرطية متصلة ؛ وتدل لفظة إنما فيها على تخصيص التالى باتباعه للقدم . وهذا نظير قولهم : إن الإنسان هو الضحاك . ولا يكونان إلا مهملين ، أعنى الجملة المذكورة والشرطية . وقد توجد أيضا تأليفات تشبه هذه ، وترجع إلى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه . فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة ، كما قد يكون مثلها فى الحملات .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحليات

- وكل واحد من المتصل والمنفصل، وإما أن يكون التأليف فيه من حملي وكملي،
 ٥ أو متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حملي ومتصل،
 أو حملي ومنفصل .

ومثال الأول قولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . ومن
 المنفصلات قولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا .

- ومثال الثاني ، من المتصلات : إن كان كلما كان نهار ، كانت الشمس
 ١٠ طالعة ، فكلما كان ليل ، كانت الشمس غاربة . ومن المنفصلات : إما أن
 يكون ، كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود؛ وإما أن يكون ، قد تكون
 الشمس طالعة ، والنهار ليس بموجود .

- ومثال الثالث، من المتصلات : إن كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا ،
 فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك . ومن المنفصلات : إما أن تكون هذه
 ١٥ الحمى إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الحمى إما بلغمية أو سوداوية .

(٢) فصل : الفصل الأول ب، س، سا، ع، ما، م ؛ فصل ٣ هـ . (٥) أو متصل ومنفصل : ساقطة
 من د، ن . (٨) وإما أن يكون هذا العدد فردا : وإما أن هذا العدد فردا ؛ أو فردا ن .
 (٩) المتصلات : + قولك س . (١٠) طالعة : ساقطة من م || فكلما : وكلما سا ، هـ ||
 غاربة : غائبة ع . (١١) قد تكون : + إذا كانت سا . (١٢) والنهار : فالنهار
 د || ليس بموجود : غير موجود سا . (١٥) أو سوداوية : وإما سوداوية د، ع، ن .

وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أن التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرج . ولوجعات منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرج .

ومثال الرابع ، وليكن أولا من المنفصلات : إما أن يكون ، إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، وإما أن يكون ، إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن يكون النهار موجودا . وإما من المتصلات ، وليكن المتصل مقدما أولا كقولك : إن كان كلما طلعت الشمس ، كان نهار ، فإما أن يكون النهار ، وإما أن لا تكون الشمس طالعة . وليكن المتصل تأليا ، كقولك : إن كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ، فإن كان زوجا ، فليس بفرد . ١٠

ومثال الخامس ، وليكن أيضا أولا من المنفصلات : إما أن يكون كلما كان نهار ، فالشمس طالعة ، وإما أن لا تكون الشمس علة النهار . ومثاله من المتصلات والمقدم حمل : إن كانت الشمس علة النهار فكما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . ومثاله والتالي حمل : إن كان كلما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . فإن الشمس علة النهار أو شرط النهار . ١٥

ومثال السادس من المنفصلات : إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا ، وإما أن لا يكون عددا . ومثاله من المتصلات والحمل هو المقدم قولك : إن

-
- (٥) إما أن تكون : ساقطة من ب . (٧) أولا : ساقطة من هـ || نهار :
 نهار ع : عا || النهار : + موجودا عا . (٨) إن كان : ساقطة من د ، ن .
 (١١) أيضا : ساقطة من عا . (١٦) هذا إما زوجا : هذا زوجا د ، ع
 || وإما فردا : أو فردا ن . (١٧) لا يكون : يكون م .

كان هذا عددا ، فهو إما زوج وإما فرد . ومثاله والجملى هو التالى قولك :
إن كان هذا إما زوجا وإما فردا فإنه عدد .

- واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين مثل قولك : هذا العدد إما زوج ،
وإما فرد . وربما كان أحدهما أو كلاهما سالبتين . وإما أن يكون
ذا أجزاء كثيرة متناهية فى القوة والفعل ، كقولك : إما أن يكون هذا العدد
تاما أو زائدا أو ناقصا . أو غير متناهية فى القوة كقولك : إما أن يكون هذا
العدد اثنين أو ثلاثة أو أربعة وكذلك هلم جرا . وقد يكون فيها سوابل
وموجبات .

- وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ، ولكن ربما كان المقدم
قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة . ومع ذلك فقد تكون جملتها مع التالى قضية
واحدة بالفعل ، كقولنا : إن كان هذا الإنسان به حى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى ، فيه ذات الجنب . وأما إذا
وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة ؛ بل كثيرة بالفعل .
كما إذا عكست هذه القضية فقلت : إن كان بهذا الإنسان ذات الجنب ،
فيه حى وسعال يابس وكذا وكذا . فتكون لا قضية واحدة ؛ بل قضايا
كثيرة بالفعل . لأن قولك : فيه حى ، قول تام ؛ وقولك : فيه سعال
يابس ، كلام تام . فإن قال قائل : إنه قد يكون التالى قضايا كثيرة ،
والمتصلة واحدة ، كقولنا : إن كان قد يكون آولاب ؛ ويكون ب ولا آ ،
فلا ب شرط آ ، ولا آ شرط ب . وإنما يتم غرضنا بأن يقول القولين
معا . فالجواب أنه ، وإن كان الجمع بينهما يكون أوفر دلالة ، فإن القضية

(٤) فرد : + فإنه عدد ن . (٦) متناهية : متناه د ، ن . (٩) وأما المتصل :
والمتصل د ، ن . (٢٠) فالجواب : والجواب د .

تتم مع أيهما قبلت وحده ، ولا يكون التالى معرفا لما قبل ، كما إذا جعل الحد محولا في الجمليات . وذلك لا يكون دليلا على أن جزء الحد وحده لا يكون محولا . وإذا أريد أن يدل بعبارة أخرى لا يتم معها الكلام بوحدة منهما فهو أن يقال : إن كان قد يكون آ ولا ب ، وب ولا آ ، فليس أحدهما شرطا في وجود الآخر . فيكون التالى قضية واحدة أيضا . واعلم أنه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الأجزاء في أجزائها ، أعنى مشتركة التالى والمقدم في جزء منهما ، أو في كلى جزئيهما ، مثل قولك : إن كان كل آ ب ، فبعض آ ب ؛ أو قولك : إن كان آ ب ، فآ ج ، وقولك : إن كان آ ب ، فبج ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ج ؛ وقولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج ب . ٥ ١٠

وجميع القضايا المتصلة ، بل والمنفصلة ، فإنها يمكن أن ترد إلى الجمليات وخصوصا المتصل المشترك الجزأين في جزء ، وذلك مثل قولك : إذا وقع خط على خطين فتصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة كذا ، فإن الخطين متوازيان ، فإن هذا في قوة حملية ، مثل قولك : كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فإنهما متوازيان . ونحن نبين هذا في موضع يخصه . وأيضا فإن المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ، ونحن نشير إليها عن قريب لاحتياجنا إلى معرفتنا إياها هناك . واعلم أن المنفصلات والمتصلات ١٥

(١) كما : وأما هـ . (٣) أخرى : ساقطة من س . (٥) أيضا : ساقطة من س ، هـ .

(١٠) وقولك : أو قولك عا . (١١) والمنفصلة : المنفصلة من || أن : ساقطة من د .

(١٢) وذلك : ذلك د ، ن . (١٤ — ١٥) فإن . . . متوازيان : ساقطة من س .

(١٥) متوازيان : + فإن هذا في قوة حملية د ، ع ، ن . (١٧) والمتصلات : ساقطة من م .

ربما كان دلالة الاتصال أو الانفصال فيها بعد وضع الموضوع ، وربما كان قبل وضع الموضوع ، أعنى بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الاتصال والانفصال ، كقولك : إن أو كلما في المتصل ، أو قولنا : إما في المنفصل . فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل .

- فمثال الذى الاتصال فيه بعد الموضوع ، قولك : الشمس كلما كانت طالعة ، فالنهار موجود . وهذا قريب جدا من الحمل ، لأنه يمكن أن يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد ، مثاله أن معنى قولك هذا ، هو معنى قولك : الشمس شيء من صفته أنه إذا كان طالما ، كان النهار موجودا . وهذا الشيء الذى هو بهذه الصفة قد يمكن أن يوضع له اسم وهو أنه ألف ، فإذا قلت إن الشمس ألف تكون قد قلت هذه القضية بعينها . فهذه القضية مترددة بين أن تعنى ١٠ شرطية وبين أن تعنى حملية .

- وأما مثال الذى الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر ، وهو قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن هذه القضية متصلة بالفعل ، وليست تكون حملية ؛ بل قد تلزمها الحملية . والقضيتان المتصتان المذكورتان متلازمتان فى كل موضع . وليس كذلك نظيرتاها من المتصل كما يتبين لك . ١٥

أما مثال المنفصلة التى الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن إلا أن تكون الأجزاء مشتركة فى ذلك الموضوع ، فتكون حينئذ كقولك : كل عدد إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون فردا . وهذا أيضا فى قوة الحملية ، كأنك قلت :

(١-٢) وربما . . . الموضوع : ساقطة من د ، ن . (٢) بها : منها ، ط . (٣) أو قولنا : وقولنا ط . (٥) بعد الموضوع : ساقطة من س . (٩) قلت : قلنا ه . (١٠) تعنى : ساقطة من ط . (١٢) قولك : كقولك ع . (١٤) قد تلزمها : قد تكون تلزمها ، ن . (١٧) كل : ساقطة من د .

كل عدد فهو شيء من صفته أنه لا يخلو من أحد هذين الأمرين . فإن سميته
بجيم صح أن تقول : إن كل عدد فهو ج . فهذه القضية مترددة بين أن تستعمل
منفصلة ، وبين أن تستعمل حملية ، من غير أن يكون كذلك بقوة بعيدة ؛ بل
بقوة كأنها فعل .

• ومثال الذى يكون الانفصال فيه قبل الموضوع ، قولك : إما أن يكون كل
عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا . والفرق بين هذه المنفصلة وبين
الأولى أن هذه كاذبة والأولى صادقة . وهذه إنما تصدق إذا قرن بها قسم
ثالث ، فتكون الجملة قضية صادقة . والأولى لا تحتمل قسما ثالثا ؛ لأن الحق
هو أنه إما أن يكون كل عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا ، وإما أن
يكون بعض الأعداد زوجا وبعض الأعداد فردا ، وهذه الثلاثة لا تصدق إذا
أورد الانفصال بعد الموضوع . ولا قوة هذه القضية قوة الحملية التى تصاغ
من الأولى .

واعلم أن ظاهر القول والمشهور هو أن المتصل كالموجب ، والمنفصل
كالسلب . فإنه لا سلب ولا إيجاب فى الشرطيات . فنقول أولا : إنه ليس
إذا لم يكن المتصل يقضى فيه بسلب مقدم أو نال ، أو إيجابه ، قضاء جزء ما ،
يجب أن لا يكون له فى نفسه سلب أو إيجاب ، كما أنه ليس يقضى فيه بصدق
أحدهما ولا كذبه ، وذلك ليس يوجب أن لا يكون له فى نفسه صدق أو كذب ،
بل إنه كما أن الموجب الحملى يوجب الحمل ، كذلك الموجب المتصل يوجب
الاتصال ، والموجب المنفصل يوجب الانفصال . فإذا قال قائل : إن كانت

(١) من (الأولى) : ساقطة من هـ . (٣) بعيدة : + تلزمها س ، سا + تلزمنا هـ . (هـ) الذى :
الثانى د ، ن . (٧) قرن : أقرن ب ؛ اقترن م || قسم ؛ ساقطة منع . (٨) الجملة : الجملة
ع ؛ + الجملة م . (١٤) لاسلب : لا يسلب م . (١٥) أو إيجابه : وإيجابه د . (١٩) فإذا :
وإذا ب ، س ، سا ، هـ || إن : إذا د ، ن .

- الشمس طالعة ، فالنهار موجود ؛ فإنه يجب تلو التالى للمقدم وصدقه معه .
 فإذا لم يصدق هذا وأنكر هذا الاتصال ، فقل : ليس إذا كانت الشمس
 طالعة ، فالنهار موجود ، يكون قد سلب هذا الاتصال . وليس هذا السلب
 انفصالا كما ظنه بعضهم ، وإن كان يلزمه انفصال ، ولا أيضا سلبه ما ظن
 بعضهم ، وهو أن يؤلف متصل تاليه صالب هذا التالى ، كما يقال : إن كانت
 الشمس طالعة ، فليس الليل بموجود . وذلك لأن هذا يبطل حين يجعل بدل
 إن لفظة كلما . فإنك إذا قلت : كلما طلعت الشمس كان غمام ؛ فأنكر هذا ،
 لم يجب من هذا أن يكون مناقضة . ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم يكن
 غيم ، بل ليس كلما طلعت الشمس كان غيم . فيكون المقدم بحاله والتالى بحاله .
 لكن قد سلب الاتصال الكلى .

١٠

- وكذلك في العناد ليس إذا قال قائل : إما أن يكون هذا الشيء ناطقا أو
 ضاحكا ، وكذب ، فقل له : ليس إما أن يكون ناطقا أو ضاحكا ؛ كان ذلك
 متصلا أو منفصلا مناقضا بأحد جزئيه الآخر . حتى يكون كأنه قال : إما أن
 يكون زيد ناطقا ، وإما أن لا يكون ضاحكا ؛ فإن هذا يبطل صدق المنفصل
 في مادة أخرى . كمن يقول : إما أن يكون زيد كاتباً وإما أن يكون فقيها .
 فيقال له : ليس إما أن يكون كاتباً ، وإما أن يكون فقيها . ولا يكون معنى
 هذا هو أنه إما أن يكون كاتباً ، وإما أن لا يكون فقيها . فربما كان فقيها غير
 كاتب ، وربما كان كاتباً غير فقيه ، أو كان كاتباً وفقيها ، أو كان لا كاتباً

١٥

(٦) الليل : النهارس || بدل : + لفظة د ، ن . (٩) بل . . . غيم : ساقطة من ع ||
 الشمس : ساقطة من د ، س ، ن ، ه || المقدم بحاله والتالى بحاله : المقدم بحال والتالى بحال
 د . (١٢) ذلك : ساقطة من ن . (١٤) زيد : ساقطة من عا .
 (١٦) فيقال : . . . فقيها : ساقطة من سا . (١٨) وربما : فربما د ، ن || أو كان كاتباً وفقيها
 أو كان : وكان كاتباً وفقيها وكان د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ أو كان كاتباً وفقيها وكان ع .

ولا فقيها . فهذه الأشياء تحقق لك أن الانفصال له سلب انفصال يجوز أن يلزمه اتصال أو انفصال موجب . وكذلك إيجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز أن يلزمه انفصال أو اتصال موجب . وإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالليل ليس بوجود ليس هو سلب الاتصال ؛ بل اتصال السالب وأنه بالجملة ليس إيجاب المتصل بسبب كون تاليه أو مقدمه موجبا ، ولا سلبه لنظير ذلك ؛ بل الإيجاب فيه إيجاب الاتصال ، والسلب فيه سلب الاتصال . وأنه قد يكون إيجاب والتالي ، بل الجزآن سالبان ، كقولك : إن كان الإنسان كاتباً فليس هو بأمرى ؛ بل كقولك : إن لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً . وقد يكون سلب والجزآن جميعاً موجبان ، كما مثلناه لك . وكما أن الحملى لم يكن حال إيجابه وسلبه من جهة تحصيل أجزائه أو عدولها لا تحصيلها ؛ بل بسبب الحمل . كذلك حال المتصل ليس لإيجابه وسلبه من جهة أجزائه . فكذلك حال المنفصل أيضاً في جميع ما قلناه . وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق أجزائه ، بل ربما كذباً معا ، وإن كان الشرطى صادقا كقولك : إن كانت الخمسة زوجا ، فالخمس لها نصف .

وأما المنفصلات فأكثر أجزائها تكون كاذبة ، وإنما يكون الحق فيها في واحد فقط . وهي مع ذلك صادقة من حيث هي منفصلة . لكن المتصل لا يجوز أن يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ، ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا

(١) الاتصال : الاتصال م || سلب : ساقطة من ع . (٥) السالب : السالب د ؛ السلب ن || بالجملة : ساقطة من م . (٦) فيه (الثانية) : ساقطة من س . (٧) وأنه : فإنه س ، سا ، ط ، هـ . (١٠) لا تحصيلها : أو سلبها هـ . (١٢) فكذلك : وكذلك س ، ط ، هـ . (١٥) فيها : منها ع . (١٧) كاذبا (الأولى) : + ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه كاذبا م .

- على النحو الذى قيل قبل ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، كان جسما .
وقد يكونان كلاهما كاذبين ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، فالإنسان
جواد . ولا يجوز أن يكون متصل موجب كاذب صادق الأجزاء . ولكنه قد
يكون صادقا صادق الأجزاء . وكذلك يكون صادقا كاذب الأجزاء كما مثلنا .
وقد يكون صادقا حقا وأجزاءه لا صادقة متعينة الصدق بنفسها ، ولا كاذبة
متعينة الكذب بنفسها ، كقولك : إن كان عبد الله يكتب فيحرك يده . وأما
المنفصلة ففيها جزء صادق ، وربما كانت أجزاؤها كلها صادقة وهى كاذبة ؛
كقولك : إما أن يكون الإنسان ناطقا ، وإما أن يكون ضاحكا . وجماع
ما يقع الغلط فى أمر المتصل والمنفصل سبق الوهم فى القضية إلى أن الغرض
فيها تال أو مقدم فتعتبر حاله ، وقصور الفهم عن معرفة أن الاعتبار فى الشرطيات
هو للنسبة التى بين أجزائها لا التى بين أجزاء أجزائها .

(١) قبل : ساقطة من د ، سا ، ن || كقولنا : قولنا م . (١ - ٢) كقولنا . . . كاذبين :
ساقطة من د ، ن . (٢) يكونان : يكون سا ، عا ، ه || كاذبين : كاذبتين عا ، م ، ه .
(٣) متصل : + من حيث د || كاذب : كاذبا سا . (٥) صادقة : ساقطة من د ، ن
(٨) وجماع : وجميع س . (٩) ما يوقع : ما يوضع م . (١١) للنسبة : النسبة د ، سا ،
م ، ن ، ه || أجزائها : + والله أعلم د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات

إنه كما قد ظن أن المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بسبب أجزائها ،
 كذلك قد ظن أنها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب أجزائها .
 فقالوا : إنه كما أن المقدمات الكلية في الجمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها
 كلية ، كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها
 كلية . فكان قولهم : إن كان كل ج ب ، فكل هـ ز ، مقدمة
 شرطية كلية . ولو أنهم نظروا في نفس المثال الذي أورد نظرا
 أشفى من هذا لهداهم سبيل الصواب . وذلك لأن القضية الجملية لم تكن
 كلية لأجل كلية الموضوع والمحمول ؛ بل لأجل كلية الحكم الذي هو هناك
 حمل ، ونظيره ههنا اتصال وعناد . فكما كان يجب في الجمليات أن ينظر إلى
 الحكم ، لا إلى الحدود التي فيها وبينها الحكم ؛ فكذلك في الشرطيات يجب إذن
 أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم . فإن كان الاتصال

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٤ هـ . (٣) معاني : المعاني ع .
 (٤) كما : ساقطة من ع || أن : ساقطة من ع || تصير : تكون س . (٥) قد (الثانية) :
 ساقطة من ع . (٦) فقالوا : قالوا ع . (٧) وتواليها : تاليها هـ . (٨) هـ ز :
 ز هـ سا . (١٠) لهداهم : إلى س . (١١) لأجل (الثانية) : ساقطة من س .
 (١٢) حل : حمل س || فكما كان : وكان د ، سا ، ع ، ط ، ن . (١٣) وكذلك :
 وكذلك عا . (١٤) أن ينظر : ساقطة من دن .

- محكما به على كل اشتراط ووضع للوضع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية . وإن كان العناد كذلك، فالقضية المنفصلة كلية . وإن لم يحكم بذلك، فالقضية مهملة . أما إذا قيل : كلما كان كذا ، فالقضية متصلة كلية . وإذا قيل : دائما إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فالقضية منفصلة كلية .
- وأما إذا قيل : إن كان كذا ، فكذا كذا ، وإذا كان كذا ، فكذا كذا ،
- فالقضية مهملة ؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما بنحو مخصوص . كأننا إذا قلنا : إن كان آ ب ف هـ ز ، فلما نوجب من هذا أن يكون أى مرة من الموات كان آ ب ، ومتى كان آ ب كان هـ ز ، كأن يكون هـ ز يتبع كون آ ب ، من حيث هو كائن آ ب ، ولا يتضمن شروطا أخرى يتضمنها قولنا : كما ، مما سندكرها . وأما لفظة إذا ، فتشبه أن لا يتضمن هذا المعنى ؛ بل تقضى باتباع يوجد من هـ ز ، ولو عند أحد أوضاع آ ب .
- ١٠

- هذا وقالوا أيضا : إن المقدمة الشخصية هي التي مقدمها أو تاليها شخصي . وهذا أيضا بعيد عن الغرض الذي يجب أن ينحى في هذا الكتاب نحوه . وذلك لأن لفظة كلما ، قد تدخل أمثال هذه القضايا ، فيقال : كلما كان زيد يكتب ، فزيد يحرك يده . ولا يكون هذا الشرط جزئيا ؛ بل كلياً . وكذلك إذا قيل : إما أن يكون زيد يحرك ، وإما أن يكون يسكن . فإن هذا العناد ليس في وضع مخصوص ؛ بل كلما كان زيد يحرك . فإن هذا العناد يصدق بين هاتين
- ١٥

(١) كل : ساقطة من ع . (٢-١) محكما . . . كذلك : ساقطة من د ، ن .
 (٢) كلية (الثانية) : ساقطة من عا || وإن (الثانية) : فإن ع . (٣) وإذا : وأما إذا هـ .
 (٥) وإذا كان : أو إذا كان هـ . (٦) أن تكون لفظة : ساقطة من سا .
 (٧-٨) ف هـ ز . . . آ ب : ساقطة من د ، ن . (٨) كان : وكان ع ، هـ .
 (١١) آ ب : ساقطة من هـ . (١٢) أيضا : ساقطة من س . (١٥) فزيد يحرك : فيحرك س . (١٦) قيل : + دائما س ، سا ، هـ . (١٧) وضع : موضع ما .

المقدمتين . والذي ظن أن قولنا : كلما كان آَب ، فَهَ آَ ، قضية حلية ؛ لأن قولنا : كلما كان هذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ مساوٍ لقولنا : كل إنسان حيوان ؛ فقد أخطأ من وجوه .

- أما أحدها فإنه ليس مساويا له ؛ لأن قولنا : كل إنسان حيوان ، كلية موجبة ليس فيها شخص البتة . وقولنا الآخر يقتضى إشارة إلى زيد الشخص ٥ حيث قلنا هذا . وكان الأولى به أن يقول : إن نظيره من الجمليات ، إن هذا الإنسان هو حيوان . لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذى فى ”كلما“ . فإن حفظ الحصر بطل إمكان وجه استعمال زيد . وإن استعمل زيد بطل الحصر . فليس إذن هذا المتصل مساويا لهذا الجمل . ثم إن كان مساويا ، فليس يجب أن لا يكون شرطيا . فإن القضايا المختلفة الأصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ، ويساوى بعضها بعضا فى الدلالة من وجه ، وهى مختلفة فى الاعتبار . فإن اعتبار أن الحيوانية موجودة للإنسان ، غير اعتبار أن حكمتنا وقولنا : فهو حيوان ، يصدق مع حكمتنا وقولنا : إنه إنسان . وليس هو هو ، بل معنى أعم منه ؛ إذ كثيرا يصدق كذلك لا يحمل . فإن التوالى فى غير هذا المثال ١٠ قد تصدق مع صدق المقدم ، ولا يحمل شئ منها على شئ من المقدم . ثم إن هذا التساوى موجود أيضا فى الذى يسلم من أمره أنه متصل ، مثل قولك : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان . فلم كان هذا لا يصير حليا وذلك يصير حليا؟ وليس ههنا شئ يفوت بنقله حليا ؛ كما كان هناك الحصر يفوت . ١٥

(٢) قولنا : + دائما س . (٥) يقتضى : + وهذا س . (٦) وكان : فكان د ، س ، ساء ، ع ، ط ، ه . (٨) وإن : فإن د ، ن . (٩) هذا : + الحصر ع . (١٠) لا يكون : يكون د ، ن . (١١) ويساوى بعضها بعضا : ساقطة من ساء . (١٢) اعتبار (الأولى) : اختلاف ما || أن (الأولى) : ساقطة من د ، ن || أن (الثانية) : ساقطة من ع . (١٧) وذلك يصير حليا : ساقطة من ع .

فلتكام الآن في الكلى الموجب من الشرطى المتصل فنقول : قولنا كلما
كان جَب ، ف هَ ز ؛ ليس معنى قولنا : كلما ، فيه معنى تعميم المراد فقط ،
حتى يكون كأنه يقول : كل مرة يكون فيه جَب ، ف هَ ز ؛ بل فيه تعميم
كل حال يقتزن بقولنا : كل جَب ، حتى لا يكون حال من الأحوال أو شرط
من الشروط يقتزن به ، فيجعل ذلك الشرط جَب موجودا ، إلا وهَ ز موجود .
فإنه يجوز أن لا يكون المقدم أمرا له تكرر وعود ؛ بل هو أمر ثابت موجود
لا مراد له . ومع ذلك فإنه قد يمكن أن يقتزن به شروط تخصّصه ، كما
ستعلم عن قريب .

وقد بقي علينا أن ننظر في هذه الشروط ونأملها ، فنقول : هل يصح أن
نقول : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ، ونعني به المطابقة في الوجود
والموافقة في الصدق لا اللزوم ؟ كما كان يصح أن نقول بهذا المعنى من
الاتصال : إن كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؟ فنقول : أما هذا ، فهو
حق . فإن معناه إن كان الأول حقا ، فذلك التالى أيضا حق . فهنا يكفى
في التالى أن يكون حقا . فلذلك يكون صدق هذه القضية ظاهرا . وأما إذا
قلنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؛ فعسى يقع لأحد من الناس أنه
لا يكفى في صدق هذه القضية أن يكون قولنا : كل حمار ناهق ، صادقا فقط ؛
بل يجب أن يكون صادقا دائما الصدق من وجهين : أحد الوجهين أن يصدق
على كل ما يوصف بأنه حمار أنه ناهق ، والثانى من جهة اعتبار السور أيضا .
فإن كل حمار إذا كان ناهقا لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا حمار

(١) قولنا : ساقطة من د ، ن . (٢) معنى (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) كل (الأولى) :
ساقطة من م || حال جَب : ساقطة من سا . (٧) لا مراد : لا إقرار سا || قد :
ساقطة من م . (١٣) التالى : التالى س ، ع ، عا ، م ، ه . (١٤) فذلك : فكذلك ع .

فيه . ففى تلك المرة ، والحال والشرط ، يمكن أن يظن أن قولنا : كلما كان كل إنسان حيوانا ، كان كل حمار ناهقا ، كاذبا . لأن فى تلك الكزة لا حمار ناهق . لكن هذا ظن باطل . وذلك لأن قولنا : كل حمار ناهق ، قد يصدق وإن عُد الحمار . فإنا ، كما علمت ، لا نريد بقولنا : كل حمار ناهق ، كل حمار موجود حاصل . فإن عطينا هذا ، فليس بيننا أنه كلما كان كل إنسان ناطقا ، صدقا ، صدق معه كل حمار موجود فى ذلك الوقت فهو ناهق . وليس أيضا على سبيل اللزوم ، كان بين اللزوم أو لم يكن بين اللزوم ، بل يكون مما يبين بنظر .

ثم لسائل أن يسأل ، هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب ، حتى يكون حقا أنه كلما كان كل حمار ناطقا فكل إنسان ناهق ، مثل أنه إن كان هذا المقدم الكاذب صدقا ، فالكذب الآخر يكون صدقا معه . فإن قوما حسبوا أن هذا لازم . فنقول : ليس الأمر على ما حسبوا . وليس هذا لازما بحسب الأمر فى نفسه ، ولا أيضا بحسب إلزام من يعترف به . وذلك لأن هذا الاتباع إما أن يكون على سبيل اللزوم ، حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب ، أو يكون على سبيل الموافقة . فنقول : أما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم من

(١) والشرط : والشروط ع . (٢) ناهقا : + كان هـ || لأن فى : لاس || الكزة : الكزة سا . (٥) كل : ساقطة من ع . (٦) صدقا : صادقا ع || حمار : + هو ع . (٧) كان : وكان ب || بين اللزوم بل يكون : ساقطة من س || يكون : ساقطة من د ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (٩) الاعتبار : الاعتقاد ن ، ع ، م || الكذب : ساقطة من سا . (١٠) كل : ساقطة من ع || هذا : ساقطة من س ، هـ . (١١) صدقا (الأولى) : صادقا د ، ن . (١٢) حسبوا : ذكروا سا . (١٣) إلزام : التزام سا || يعترف : يعرف سا . (١٤) يكون (الأولى) : + معه سا || ذلك : من ذلك ع ؛ بذلك عا . (١٤ - ١٥) حتى اللزوم : ساقطة من س .

- الصدق المذكور ، ولا الكذب من ذلك الكذب . فإنه ليس يجب عن كون الإنسان ناطقا أن يكون الحمار ناهقا ، ولا أن لا يكون ناهقا ؛ بل وجد ذلك صدقا بنفسه . وليس أيضا على سبيل الموافقة ، حتى إذا فرض هذا صدقا ، يكون قد وجد ذلك صدقا معه ؛ فإن ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم . فإذا كان لا هو صادق ، فيجب أن يصدق معه ولا هو لازم إياه ، فليس هو إذن بتابع له على وجه البتة . نعم لو كان لازما عن وضعنا أن كل إنسان ناطق ، أن كل حمار ناهق ؛ لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، قولنا : وليس كل إنسان ناطقا . فأما إذ ليس الأول لازما ، بل هو أمر في نفسه صادق ، فيصدق مع صادق آخر ؛ فلا يلزم أن يكذب مع كذب ذلك الصادق ، إذ كان إنما يعتبر حال التالي في نفسه لا حال لزومه من شيء آخر فيتغير بتغيره . فإن قال قائل إنه لما كان قولنا : كل إنسان ناطق ، لا يوجد حقا البتة ، إلا ويوجد حقا أن الحمار ناهق ، فكيف يمكن أن يفرض أن الحمار ليس ناهقا ، ثم يوجد حقا أن كل إنسان ناطق ؛ وقد قلنا : إن مع وجوده ، يوجد أن كل حمار ناهق ، فيكون مع أنه ليس كل حمار ناهقا ، وجد كل حمار ناهقا ، فهذا إنتاج خلف من مقدمتين شرطيتين .
- ١٥ هكذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق ، وكلما كان كل إنسان ناطقا فكل حمار ناهق . فإذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل حمار ناهق ، هذا خلف . وإحدى الشرطيتين صادقة والأخرى

(٢) ولا أن لا يكون ناهقا : ساقطة من ع . (٣) وليس : فليس ع .

(٨) ناهقا : ناهق س || وليس : ليس م ، ع ؛ ساقطة من ه || ناطقا : ناطق س || فأما :

فإنه س . (٩) مع كذب : ساقطة من د . (١٢) حقا (الأولى) : حق س ||

إلا ويوجد حقا : ساقطة من ن || فكيف : وكيف سا . (١٣) أن (الأولى) : ساقطة من م .

(١٥) فهذا : ساقطة من م . (١٦) قد : ساقطة من ع . (١٧-١٨) فإذا . . .

ناهق : ساقطة من د ، ن ، ه . (١٨) ناهقا فكل حمار : ساقطة من م .

كاذبة ، فليس البتة إذا لم يكن وكل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق . والجواب
أن هذه النتيجة ليست خلفا . ويبين ذلك بعد أن تعلم أن قولك : قد يكون ، ليس
على سبيل أنه يوجد في الوجود ؛ بل على أنه قد يكون من الغرض . فإن قولك :
قد يكون ، إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، قول لانسبة له إلى الوجود البتة ؛ بل إلى
الفرض . وأما التالي فمأخوذ من موافقة الوجود ، كما أخذت في كبرى القياس .
فإذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا . فإنك كلما فرضت هذا الكذب ،
وهو أنه ليس كل حمار ناهقا ، كان في موافقة الوجود كل حمار ناهق ، فلا
تكون هذه النتيجة كاذبة . فإن قولنا : كل حمار ناهق ، قول صادق في نفسه .
فأى حال تفرضها وتفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا ، ولا يكون
لازما عن فرضك أنه ليس كل حمار ناهقا . وبالجمله لا تبطل موافقة هذا الوجود
لهذا الغرض . فاما كون الأمرين جميعا في الوجود ، حتى يكون في الوجود نفسه
حقا أن ليس كل حمار ناهقا ، وكل حمار ناهق ، فهذا محال .

ولست النتيجة هذه ، بل النتيجة أنه إذا فرضنا أنه حق أن ليس كل حمار
ناهقا ، وجدنا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الغرض أن كل حمار ناهق ،
وهذان لا يتناقضان ولا يتماثلان . وأيضا عسى كان يكون محالا لو كان يلزم
من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، أن كل حمار ناهق . وهذا لم يلزم ذلك لأن القضية
القائلة إن كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمار ناهق ، ليس على سبيل اللزوم
فما ينتجه ، كما ستدرى بعد ، لا يكون على سبيل اللزوم ، على أن في اللزوم أيضا

(١) وكل : كل ع ، عا ، ن ، هـ || والجواب : فالجواب د ، سا ، ن ، هـ . (٢) خلفا :
حقاق . (٣) من : في هـ . (٦) فإنك : فكأنك هـ . (٧) أنه : أن د ، ع ،
عا ، ن || ناهق : ناهق ع ، عا ، ن || فلا : ولا ع . (١٠) ناهقا : ناهق ع ، عا ، هـ .
|| موافقة : ساقطة من هـ . (١٥) لو كان : ساقطة من هـ . (١٨) فـ
اللزوم : ساقطة من د ، ن || بعد : بعده ع .

ما علمت . وأما حيث ينتج الخلف ، ويقال إنه محال ، فلأنما يقال حيث يلزم من شيء باطل . وأما أن يكون باطل بوضع ، فيوجد الحق معه في نفسه حقا ، ليس أنه يكون لازما أن يكون حقا عن فرض ذلك حقا ، فليس في ذلك بأس ولا الكلام بمحال . ولولا هذا لكان لا يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا .

فإننا إنما نقيس قياس الخلف بأن نأخذ شكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا إلى تقيضة . ولا نقول عسى أنا إذا أخذنا تقيض الحق لم يصدق معه الصادق الآخر ، إذ يلزم عن كل كذب كذب ما . ولولا أن الأمر على هذا لكان أي حق رفعته ، لزمه رفع أي حق يتفق ويطلب المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه .

- ويجب أن لا يفرك شيء واحد ، وهو أن القوم تجدهم كلما استثنوا تقيض
- التالي أوجبوا تقيض المقدم . وتعلم أن الاستثناء ليس هو فرضا فقط ؛ بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول . وهذا الوجود على وجهين : أحدهما بحسب الأمر في نفسه فلا يكون تقيض التالي هناك باطلا البتة ، أو بحسب إقرار الخصم به . فالخصم أيضا لا يجعله محالا ، فيلزم ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق ، وليس ما يلزم هو بعينه الحق . وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق ؛
- بل من حيث اعترف أن الأمر موجود من حيث هو موجود . وأما في نفس الأمر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء ، إذا لم يكن الشرط المذكور ، وهو أن يكون هناك شرط ولزوم شيء . فليظرفيا كما فيه : هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع التقيض للتالي ، فتكون صورة الإلزام : أنه إذا اعترف بذلك

(٢) فيوجد : و يوجد د ، ن ؛ و يؤخذ سا . (٧) كذب ما : كذب أيضا سا . (٩) وبين :
 أو بين م . (١٠) لا يفرك : لا تفرك س ؛ لا يقفل ع . (١٤) فيلزم : فيلزمه ع || وجود :
 وجود وجود هـ . (١٧) إذا : إذ نجح . (١٩) التقيض : تقيض عا .

لزمه وضع نقيض المقدم ؟ فنقول : إن هذا لا يتصور ، لأن المعترف لا يلزمه ذلك إلا أن يكون سلم الشرطية بشرطها ، ولا يمكنه أن يسلم الشرطية ويفرض وضع نقيض التالى . وذلك لأن تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم ، بل على أن الأمر الثانى صادق فى الوجود مع الأمر الأول ، وهو موجود أو مفروض من غير لزوم عنه ؛ بل فى نفسه . فلا يمكن مع ذلك أن نقول نقيض التالى قولاً يلزمه خلف ، لأنه لا يقول : لكن موجوداً أن الحمار ليس بناهق ، بعد ما قال : إن موجوداً أن الحمار ناهق دائماً . فإن فرض ذلك وجوز ، جوز أن يكون كل إنسان ناطقاً ، وليس كل حمار بناهق .

فلنتظر هل قول القائل : إن كان كل حمار ناطقاً ، فكل إنسان ناطق ، صدق فى معنى الموافقة أو ليس ؟ فنقول : يجب أن يكون صدقاً على معنى الموافقة . فإنه إذا فرضنا كل حمار ناطق ، أولاً شئ من الحمار ناطقاً ، فالصدق فى نفسه هو : أن كل إنسان ناطق . فإذا اعتبرت كون التالى صدقاً فى نفسه ، لا لازماً عن المقدم ، فقولنا : كلما كان الحمار ناطقاً ، فإن كل إنسان ناطق ، حق . واعلم أنك إذا قلت : إن كان ، أو إذا كان ، لم يجب أن يخطوبالك من نفس اللفظ أن ذلك يكون ، أو لا يكون . فإن عرفت ذلك فعده فى جملة ما تعرفه من خارج ؛ بل هذا اللفظ يدل فى كل موضع على معنى أهم من الذى يفهم معه أن له وجوداً أو ليس له . وإذا كان المفهوم من هذا اللفظ فى كل

(٤) الثانى : التالى د ، ع ، هـ || أو مفروض : ومفروض ع . (٧) إن موجوداً : إنه موجوداً ع || جوز : ساقطة من د ، سا ، م . (٩) ناطقاً : ناهقاً سا || فكل : فكان كل عا . (١٠) فى : على ع ، عا || أو ليس : وليس س . (١١) ناطق : ناطقاً هـ || ناطقاً : ناطق د ، ن ، هـ . (١٣) ناطقاً : ناهقاً ع . (١٤) من : فى ع . (١٥) فى : من د . (١٧) أو ليس له : + وجود ع ، هـ .

قضية شرطية هذا ، كان مفهومه في كل موضع الفرض . فاما الالتفات إلى أن المفروض يوجد ، فليس من قبيل هذا اللفظ .

- فبين إذن أن المقدم من حيث هو مقدم ، لا يتوقع فيه الوجود ، وإنما هو فرض فقط ، ويتخصص بأن يكون تارة فرضا حقا في نفسه ، وتارة حقا بحسب فرض ما ، أو غير ملتفت إلى أنه حق ، بل منتظر الحكم موقوفه . وليس معنى الفرض ٥ أنك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل ، بل إنه إذا صح فرضه صح ما يتلى إياه . وأما المحال فإنه إذا فرض مقدما فليس فيه إلا الفرض هذا . وأما التالي فيذكر على أنه موجود وحاصل مع المقدم ، إذ يقولون : فالنهار موجود ، بعد ما قالوا : إن كانت الشمس طالعة . وهذا يدل على أن الحكم بأن للنهار موجود ، حاصل مع الفرض المفروض . فيجوز بعد ذلك أن يكون على سبيل ١٠ الموافقة ، وأن يكون على سبيل اللزوم . وأما المقدم فإذا كان كونه مقدما ليس لأنه موجود ، بل بمعنى أعم من الفرض الصرف ، ومن الوجود في نفسه . وذلك أنه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، فإن دل على التخصيص دل على شيء هو بعد الفرض . واعلم أنه إذا كان المقدم مفروضا ، وهو أمر ١٥ غير ممتنع ، فيكون اتصال التالي به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا . وأما إن كان باطلا فقد يتبعه الحق ، وقد يتبعه الباطل . فإن تبعه الحق فإن تصور اتباعه على وجهين : أحدهما ، أن يكون الاتباع على أن

(٣) من : ساقطة من د ، ن || الوجود : الموجود . (٦) أنك : + قدس .

(٧) التالي : الثاني ما . (٩) أن : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١١) فإذا :

فإن ما ؛ فإذا م . (١٣) أنه : + من د ، ن . (١٧) وأما إن كان : وإن د ||

كان : يكون ب .

الحق موجود مع وجوده ، وهذا كاذب دائماً ولا يذهب إليه . والآخر ، على أن الحق يكون موجوداً في نفسه ، مع كون الباطل مفروضاً ، وهذا دائم الصدق ، حتى أن قولنا : كلما كان الإنسان غير ناطق ، أى بالفرض ، فالإنسان ناطق ، أى في نفسه حق . وأما إن كان بمعنى اللزوم ، فكثيراً ما يكون ذلك . لكن لزومه يكون لازماً على الفارض ، فإنه يلزمه أن يقول بذلك ، وليس يجب أن يكون ذلك حقا في نفسه ، وقد أشرنا إلى ذلك . وأما الباطل الذى يتبع الباطل ، فإنما يتبع على سبيل اللزوم فقط . واعلم أنا إذا قلنا : كلما كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمار ناهق ؛ حينئذ بالمقدم : الفرض ؛ وبالتالي : الموافقة . فكأننا قلنا : كلما فرضنا أن كل إنسان ناطق ، فرضا على أنه حق في نفسه ، والوجود يطابقه ، أو حق بحسب الفرض ، أو منتظر موقوف ، فإنه يوافق أن كل حمار ناهق . ولو كان بدل كل حمار ناهق ، فكل إنسان ضاحك ، لكان الفرض يلزمه هذا التالى ، ويشتركان في أن الفرض يتبعه هذا اللازم .

فلتتكم الآن على تحقيق الكلية للقضية المتصلة . ونعود الآن فنقول : إن القضية الشرطية الكلية ، إنما تكون كلية ، إذا كان التالى يتبع كل وضع للمقدم ، لا في المراد فقط ، بل في الأحوال . وأما أنه أى الأحوال تلك ؟ فهى الأحوال التى تلزم فرض المقدم ، أو يمكن أن تفرض له ، وتتبعه وتكون معه ، إما بسبب محمولات على موضوع المقدم إن كان حمليا ، أو بسبب مقارنات مقدمات له أخرى إن لم يكن حمليا ، أهنى المقدمات التى قد يمكن أن تصدق

(٤) بمعنى : معنى ما . (٧) كل : ساقطة من د ، ع ، ن . (٨) الموافقة : لما وافقه ع .

(٩) فكأننا : وكأننا ه || حق : بحق ع . (١١) فكل : وكل د ، ن || ضاحك :

ضحاك ن || لكان : كان م . (١٣) للقضية : ساقطة من س || الآن : ساقطة من سا ، ع ، م

(١٨) له : ساقطة من س .

مع صدقه ، ولا تكون محالاً معه ، وإن كان محالاً في نفسه ، أو بسبب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه ، وإن كان في نفسه محالاً . وليس هذا إذا كان المقدم في نفسه حقاً فقط ؛ بل إذا كان باطلاً ، وفرض فرضاً على سبيل الوضع ، فإن له أيضاً لوازم وعوارض تعرض ، أو تفرض أن لو كان موجوداً كانت تعرض له أو تلزم . وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ، إن كانت الشرطية أخذت للجدالة .

ولقائل أن يقول : هل إمكان إلحاق الشروط المحالة بالأمر المحككة في المقدمات من أجزاء الشرطيات المتصلة ، يمنع كلية تلوا الأمور الحقة التي تتلوها ؟ كقولنا : كلما كان كذا إنساناً ، فهو حيوان ؟ فهل يهدم الكلى فيه بسبب أنك لو قلت : كلما كان كذا إنساناً وكان عديم الحس والحركة ، لم يكن حيواناً ؛ أو كقولنا : كلما كانت هذه اثنية وكان لا ينقسم بمتساويين كان فرداً ؟ فإن هذا لا يجوز أن يقال إنه كاذب بسبب إحالة المقدم . فإن الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم أو التالي ؛ بل صدقها حال اللزوم . وأكثر الشرطيات المستعملة في العلوم إذا استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة ، فإن مقدماتها تكون محالة . ثم لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالى إنها كاذبة . وكذلك لو قال قائل : إنه لو كان هذا اثنية ، وكان لا ينقسم بمتساويين ، لكان تكون هذه الثنية فرداً ، فإن هذا حق ، وإن كان المقدم محالاً . فإذن ههنا أحوال

(١) وإن : فإن ع . (٣) فقط : ساقطة من ه . (٧) هل : هذا س .
 (٨) يمنع : لمنع س ؛ منع سا || تلو : يكون د ، ن || الحقة : الحقد ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٩) بسبب : + فرض عا . (١١) أو كقولنا : وكقولنا ع || اثنية : ثنية د ، ن || بمتساويين : بمتساويين م || كان : لكان سا . (١٣) أو التالي : والتالي عا . (١٥) لكونها : كونها س . (١٦) هذا : هذه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || اثنية : ثنية د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (١٧) الثنية : الاثنية س ، سا ، ع ، عا ، ه ؛ الشهوة د .

غير محالة في الفرض ، وإن كانت محالة في الوجود ، إذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه . ومثاله أنه ليس كلما فرض هذه الثنوة فهو يلزمه أنه زوج ؛ بل إن لم يفرض معه ما ينقض ذلك . فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك ، نقض ذلك . فإن كان محالا في الوجود وكونه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض ، فليس كل فرض للشيء أنه ثنوة يتبعه أنه زوج ؛ بل ههنا فروض محالة تتمتع ذلك . ولو كان قولنا : كلما كانت الثنوة صددا يعتبر به كونه جائزا له في الوجود ، لكان الأمر كذلك ، ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع أن يكون منها شرطية إذ لا جواز وجودها . لكن المقدم ليس تقديمه بشرط الوجود ، بل بشرط الفرض . فنقول : يجب أن نتذكر ما قلناه إن هذا يكون حقا بحسب الإلزام ، ولا يكون حقا في نفس الأمر ، وإن الكلية في نفس الأمر لا تنهدم بهذا ، إنما تنهدم الكلية بهذا بحسب الإلزام . ثم لقائل أن يقول : فنحن لا نجد إذن قضية كلية موجبة بحسب الإلزام . فنقول : ونجد ذلك . وذلك هو بأن يضاف إلى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه بنفسه ، كأنك تقول : كلما كانت هذه اثنوة على النحو الذي يمكن أن تكون عليه الاثنوة فهو زوج ؛ وكلما كان هذا خلا

- (١) كانت : كان د ، سا ، ن . (٢) هذه : هذا عا || الثنوة : الاثنوة نج ، م ، سا ، عا ، هـ ؛ اثنوة ع . (٣) لم : ساقطة من ع || فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك : ساقطة من د . (٤ — ٣) نقض ذلك : ساقطة من ب ، م ، سا . (٤) فإن : وان م ، سا || وكونه محالا في الوجود : ساقطة من م . (٥) ثنوة : الاثنوة ب ؛ اثنوة م ، سا ، ع ، هـ . (٦) الثنوة : الاثنوة نج ، م ، سا ، عا ، هـ || يعتبر : يعتد سا || كونه : كونا د ، م ، سا . (٧) ولكان : ولو كان ب . (٩) ما قلناه : ما قلنا م . (١٠) وإن : لكن م ، هـ . (١٢) فنحن : نحن م . (١٣ — ١٤) نوجب لزوم التالي : ساقطة من م . (١٤) كانت هذه : كان هذا م ، سا ، ع ، عا || هذه اثنوة : ثنوة د ، ن . (١٥) يمكن : لا يمكن سا ، م || أن تكون : ساقطة من ع ، عا || عليه : عليها ب ، م ، سا ، عا ، م ، هـ || الاثنوة : اثنوة د ، ن .

على النحو الذي إذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه ، أو إلزاما للوجود الذي فرض عليه ، أو لزوم فرضه إن أمكن ، ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية ، فهو بعد . فيجب في المتصلة أن يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه ، وإلا فلا توجد كلية البتة .

- وهذا إنما يتشوش حيث تكون الكلية مأخوذة بحسب الإلزام ، لأن تكون مأخوذة بحسب الأمر . وأمثال هذه الكلية المأخوذة بحسب الإلزام إنما هوى القياسات التي يساق فيها الكلام إلى المحال . وأما القياسات المستقيمة فمستغنية عن ذلك . فإذا استعملت هذه القضايا حيث يخفى عليك الأمر ، فاشتراط في نفسك إسقاط الشروط الناقصة كأنك تركته على واجبه . فإنك إذا استعملت : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، فاستشعرت معه ، ولم يكن مشترطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع الحق في نفسه ، فحينئذ تسلم لك الكلية . فإن كان المقدم صحيح الوجود ، كانت الاعتبارات أمورا وقضايا صحيحة ، وإن كان محالا ، كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال وتبعه ، وتعرض عنه لا أمورا لاتسالمه — ذلك المحال — بل تناقضه وترفعه ، حقا كانت أو باطلة .

- فإذا عرف الكلى ، فحقيق أن تعرف منه الجزئى . فإن الجزئى ههنا أيضا ، كما قد علمت في العمليات ، يكون على وجهين : جزئى محرف عن الكلى ، وهو الجزئى الذى يصدق معه الكلى ، إذا كان الحمل إذا صدق على الكل صدق على البعض .

(١) النحو : نحو || الوجود : للوجود عا || أو إلزاما : أولزوم عا . (١ - ٢) أو إلزاما للوجود الذى فرض عليه : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، هـ (٢) أولزم : أولزوم د ، ن . (٨) عليك : عنك ب ، م ، ن . (٩) تركته : توكنه م . (١٠) ولم : لم ع || محال : ساقطة من س . (١٢) وقضايا : ووصايا بنج ، د ، س ، ع ، ن ، و صايا هـ . (١٢ - ١٣) أمورا . . . الاعتبارات : ساقطة من م . (١٤) حقا : حقة عا . (١٥) فإذا : فإذا هـ || قد : ساقطة من د ، ن ، هـ . (١٦) الجزئى : ساقطة من ع . (١٧) إذا : إذع ، عا .

فإذا حكم في هذا الموضع بالجزئى لم يكن كاذبا ، والحكم بالكلى أيضا صادق .
وكذلك حال التلويق المتصل ، إذا صدق على كل وضع للمقدم صدق على
البعض ، فيكون اتباع التالى لبعض أوضاع المقدم . وفي هذه المادة يصدق معه
الاتباع الكلى ، ويكون جزئيا محرفا ، وجزئيا ليس محرفا عن الكلى ، بل هو الحق
نفسه دون الكلى . فمن ذلك ماحق المحمول في جملته أن يكون بالضرورة موجبا
على بعض الموضوع وسلوبا عن الآخر . لكننا إذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل ،
كان طبيعة المحمول ممكنا له ، مثاله قولك : بعض الحيوان إنسان ، فإن بعض
ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة إنسان كما علمت ، والبعض الآخر بالضرورة
ليس بإنسان . لكن الحيوان إذا أخذته حيوانا ولم يلتفت إلى موضوعاته ، وجدت
طبيعة أنه حيوان يحتمل من غير إيجاب ولا تمنع أن يكون إنسانا . ومنه ما المحمول
فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود أيضا ، مثل قولك : بعض الناس كاتب .
كذلك الجزئى الشرطى الذى جزئيته غير محرفة منه ، ما التلويق لبعض فيه على سبيل
الضرورة . ومنه ما ذلك على سبيل الإمكان ، مثل قول القائل : قد يكون إذا
كان الشيء حيوانا فهو إنسان ، أى إذا كان ناطقا ، وذلك بالضرورة . والآخر
قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فهو كاتب ، وذلك بالإمكان . فأما المثال
الأول فلا يشك من أمره أن التالى فيه لا يكون موافقا للتلويق المقدم فقط ؛ بل
يكون مع ذلك لازما . وأما القسم التالى فربما ظن به أنه يكون موافقا فقط ،

(٢) حال : ساقطة من س || المتصل : المنفصل ع . (٣) لبعض : بعض ب ، د ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، هـ || وفي هذه : في هذا ع . (٥) جملته : جملة ع . (٨) بالضرورة :
ساقطة من د ، م ، ن . (٩) بإنسان : إنسان سا . (١٠) تمنع : منع س ، سا ، ع ، عا ، م ، د .
(١٢) منه : ساقطة من م . (١٤) حيوانا فهو إنسان : إنسانا فهو حيوان ب ، س ، ع ،
عا ، م ، ن ؛ حيوانا وهو إنسان سا . (١٦) موافقا للتلو : موافقا للتلود ، ن ، هـ ؛
موافق التلوس || المقدم : للمقدم س ، ع . (١٧) التالى : الثانى ع ، عا || أنه : أن عا .

- ولا يكون لازما ، لكنه قد يمكننا أن نجعله لازما . فلننظر أنا إذا جعلناه لازما ، فهل يعود إلى القسم الأول أو لا يعود ؟ : فأما أنا كيف نجعله لازما ، فهو أنه حق أنا نقول : قد يكون إذا كان كذا إنسانا فهو كاتب لا محالة ، وذلك إذا كان يدل على ما في النفس برقم يرقمه ، وهذا يلزمه أنه كاتب أو أنه صانع . فإذا قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فيلزمه أن يكون كاتباً . فأما هـ أن هذا هل يعود إلى الأول ، فنقول : إنه من وجه يرجع إليه ، ومن وجه لا يرجع إليه . أما الوجه الذي يرجع إليه فلأن من الناس ما هو موجود برقم ذلك ، ومنه ما ليس بموجود كذلك . فالذي يرقم يلزمه بالضرورة أنه كاتب والذي لا برقم يلزمه بالضرورة أنه ليس بكاتب . وأما الوجه الذي لا يشبه فيه الأول ولا يرجع إليه أن قولنا : هذا إنسان ، إذا حصل موجودا ، جاز أن يلزمه وقتا ١٠ أنه يكتب ، ووقتا أنه لا يكتب . ولا كذلك في الأول ، فإنه ليس إذا كان حيوانا كان يلزمه مرة أنه إنسان ومرة أنه ليس . فهذا القسم الآخر يمكن أن يوجد على سبيل الموافقة . ويمكن أن يوجد على سبيل الضرورة ، وإذ هو جزئى فلا بأس أن يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة ، كما كان قد يصدق الجزئى مطلقا وضروريا جميعا ، وإن كان هذا اللزوم غير الضرورة التي لجهة المتصلة كما تعلمها . ١٥
- إنما المشكل ههنا شيء واحد ، وهو أنا كيف نقول في بعض القضايا الجزئية من المتصلات : قد يكون إذا كان كل كذا كذا ، فكل كذا كذا . والكل

(٣) إذا : إن س . || فهو : هوب ، س ، م . (٤) كان : كانت د . (٥) إنسانا : إنسان هـ . (٦) أن : + يكون ع . (٧) أما : وأما || برقم : + من د ، ن . (٨) فالذى : والذي ع (٨ - ٩) أنه . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٩) وأما : فأما ع . (١٠) ولا يرجع : يرجع م . (١٢) حيوانا : إنسانا ع || إنسان ومرة أنه : ساقطة من م || الآخر : الأخير س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣) ويمكن : يمكن س ، سا || أن : ساقطة من م || وإذ : إذ د . (١٥) لجهة : بجهة ع . (١٧) كل : ساقطة من ع || فكل كذا كذا : ساقطة من د ، س .

يستوعب الموضوعات كلها ، فكيف يكون هذا صادقا من غير أن يصدق معه الكلى . فنقول : إن هذا يصدق إذا كان أمر ما ممكنا للموضوعات ومن شأنه أن يعرض ويزول . وليس مستحيلا أن يجعل مداوما بالفرض . فنقول : وحينئذ قد يكون إذا كان كل ج ب ، فكل ه ز ؛ وذلك إذا كان كل ج د أى كل ج الأمر الذى هو ممكن أن يعرض له آ ، وإذا كان كل ج د الأمر الذى يمكن أن يقارنه ، مثاله : قد يجوز أن يكون إن كان كل إنسان محركا لليد فكل إنسان يكتب . وذلك إذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد إلا مبتدئا بالكتابة . وهذا غير مستحيل . وكذلك إذا قلنا : قد يكون إذا كان كل إنسان كاتباً ، فلا واحد من الناس برام أو فكل إنسان جاهل بالرماية . وذلك إذا فرض أن كل إنسان ضعيف ، ولا يتفرغ إلا لتعليم الكتابة . فيكون لفرضنا كل إنسان كاتباً فى الذهن حالان : حال يفرض فيه كل إنسان قاصرا عن تعليم صناعة أخرى ، وحال لا يفرض فيه . ففى إحدى الحالين يلزمه شيء ؛ وفى الحال الأخرى يلزمه شيء آخر . والجزئية تدل على تخصيص الحال ، وهو تخصيص الفرض . فهكذا يمكن أن تصدق هذه القضية ، وكل كلية المقدم ، وإلا لم يصدق . فإذا أشرنا إلى وجه حل هذه الشبهة ، فلنتم الكلام فى إحصاء هذه القضايا .

(٢) أمر : أمرا س ، ع . (٣) يجعل : يجعل م || فنقول : ونقول ع || وحينئذ : حينئذ س ، سا ، م ، ه . (٤) إذا (الأولى) : إن ، سا ، ع ، ها ، م ، ه . (٥) ج : ج آ ن || ج د : + أى كل ج ع . (٦) فكل : وكل د . (٧) فكل : كل سا . (٨) فنى : وفى ها ، ه || إحدى : أحد ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه . (٩) فهكذا : وهكذا سا || المقدم : ساقطة من ع (١٠) حل : ساقطة من د ، ن || فلنتم : ولنتم ن . (١١) القضايا : + والله أعلم ب .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

- وأما الكلى السالبة فيجب أن نقيسه على هذا ، وهو أن يكون ولا سلب واحد يتبعه أو يلزمه التالي . وكما أن الشرطى المتصل على الإطلاق هو الذى فيه موافقة ، وأما الحقيقى فالذى فيه اتباع بلزوم ، كذلك السالب الشرطى منه ما يسلب الموافقة كقولنا : ليس إن كان الإنسان موجودا فالحلاء موجود ، ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا : ليس إن كان هذا إنسانا ، فهو كاتب . والفرق بينهما أن قائلا إن قال : ليس إن كان الإنسان ناطقا فالبحار نادق ، وأراد رفع اللزوم ، صدق . وأما إن أودع رفع الموافقة ، كذب . فكذلك الكلى السالب يكون أيضا على وجهين . وإذا كان الرفع رفع اللزوم ، فاللزوم المرفوع جزء من التالى من حيث هو تال . وإن كان رفع الموافقة ، فالموافقة المرفوعة جزء من التالى من حيث هو تال . ورفع التالى فى كليهما رفع للتالى مع ما هو جزء منه . ففى موضع ، المرفوع هو اللزوم . وفى آخر ، فالمرفوع هو الموافقة . والموافقة ليس إلا نفس تركيب التالى على أنه حق ، وهو نفس كونه قضية على أنها حق . وأما اللزوم فهو شئ زائد على نفس كونه قضية ؛ بل هو أنه مع كونه

(٢) فصل : فصل الخامس ب ، الفصل الخامس د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ؛ فصل ٥ هـ .
 (٤) ولا سلب : ولا شئ عا ؛ ولا شرط هـ . (٦) كذلك : وكذلك س . (٨) إن : ساقطة من ع .
 (١٠) فكذلك : وكذلك د ؛ فذلك سا . (١٢) كان : ساقطة من د ، ع ، ط ، ن ||
 المرفوعة : الموضوعة س . (١٣) ورفع : ويرفع ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن || فى : وفى د ، سا ، عا . (١٥) قس تركيب : تركيب قسمى سا (١٥-١٦) وهو . . . حق : ساقطة من م .
 (١٦) بل هو أنه : ساقطة من ع .

قضية فهو لازم . وأما السلب الجزئي قياسه قياس الإيجاب الجزئي ، كقولك :
قد يكون إذا كان آ ب ، ب ف د ، أو كان كل آ ب ، فكل ج د .

فلتأمل حال الكلي الصادق في وجهي السلب المذكور . فنقول ، إذا قلنا :

ليس البتة إذا كان آ ب ف هـ ز ، ونعني به الموافقة ، فإن تصوره ووجوده

سهل . فإنه يكون المراد فيه أن كون آ ب ليس يوجد صادقا معه هـ ز . فتارة

لأن هذا ليس صادقا في نفسه ، فلا يكون صادقا عند وضع غيره إن لم يكن

لازما عنه . فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا عند وضع غيره إذا كان

ذلك لازما . وكقولنا : ليس البتة إن كان الإنسان ناهقا ، أو غير ناهق ،

فالحلاء موجود . وهذا رفع موافقة على الإطلاق . فإن أحدهما وهو المجمعول تابعا

ليس يصدق موافقا للآخر وجودا ؛ إذ ليس يصدق . ولا أيضا يصدق لزوما ؛

إذ ليس يلزم عنه . وإذا كان كذلك صدق السلب والمقدم يمنع صحة التالى تارة ،

وهو في نفسه صحيح الوجود وممكنه ، فيصبح سلبه ، كقولنا : ليس البتة إذا

كان زيد أبيض فهو أسود ، وأخرى وهو في نفسه واجب الوجود كقولنا : ليس

البتة إن كان زيد ليس بجسم فهو حيوان ، أو كقولنا : ليس البتة إن كان زيد ،

جسما ، فهو بياض . ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا : ليس البتة إن كان

الإنسان موجودا ، فالحلاء ليس بموجود ؛ أو المثلث ليست زواياه مثل أربع

قوائم . وذلك لأن هذين التالين ، وإن كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود

(٢) قد : قد لا س . (٥) فإنه : كأنه د ، ن || فتارة : ساقطة من ع . (٧) لازما :

كاذبا ب ، د ، س سا ، ط ، ن ، هـ . (٨) وكقولنا : فكقولنا د ، س ، ن ؛ كقولنا عا ، هـ

|| ناهقا : ناطقاس || ناهق : ناطق س ، هـ . (١١) يمنع : ساقطة من س

|| صحة : ساقطة من سا || تارة : وتارة عا . (١٢) وهو : فإن هود || إذا : إن د ،

س ، سا ، غ ، ط ، ن ، هـ . (١٣) وهو : هو ط . (١٤) زيد (الأولى) :

رجل ط || أو كقولنا : أو قولنا د ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٧) وإن : إن سا .

الإنسان ، فهما غير لازمين عن وجود الإنسان . فهذا التلوي يصدق موافقة ، ولا يصدق لزوما .

- فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون مادة ، أى حال فرضت لوضعه مقدما لم تلزم التالى ، فيشبه أن يظن أن هذا لا يمكن . لأنه يمكن أن تضاف شروط تجعل الشيء التالى المطلوب التلو لازما ، كمن يجعل الإنسان متحركا ، ٥ فيتوصل منه إلى أن يلزم أن الخلاء غير موجود . ولكن الحق أنه لا يخلو إما أن يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم ثبت التالى غير لازم ، ويحفظه على ذلك ؛ أو أى شرط ألحقته بالوضع للقدم ، جعل التالى لازما . فإن كان قد نيمك أن تستثنى الأعراف الملزومة ، فإذا استثنى إعدامها ، كانت المتصلة الكلية المقرونة بمقدمها الاستثناءات كلها كلية سالبة للزوم فيه . فإن كان الأمر على موجب ١٠ القوم الأول ، فالسالبة صادقة ؛ وإلا فلا يتوصل إلى تصديقها . مثلا ، ليكن المقدم ج د ، والتالى ه ز ؛ وليكن هناك شرط أو شرائط تلزمه ؛ فليكن ذلك شرطا واحدا ، وهو شرط كون ح ط لا غير . حتى إذا كان ج د ، وليس ح ط ، كان فلا لزوم البتة لـ ه ز . والقضية القائلة إنه كلما كان ج د ، وليس ح ط ، فلا لزوم البتة لأن يكون ه ز قضية صادقة . فإذا قلنا : ليس إذ كان ١٥ ج د ، وليس ج ط ، يجب أن يكون ه ز ، كان هذا صادقا بمعنى سالب للزوم

(١) فهما . . . الإنسان : ساقطة من سا || فهذا : وهذا د ، سا ، ن . (٤) لم : ما ع .
 (٥) الشيء : ساقطة من ن . || منه : بذلك ه || أن يلزم : ما يلزم س || ولكن :
 لكن د ، س ، سا ، ن ، ه . (٦) إما : ساقطة من م . (٧) ما وراء : وراء ع . (٨) أى :
 وأى س ، سا || أى : + شئ ب ، م || ألحقته : ساقطة من د ، ن || للقدم : المقدم م .
 (١٠) فإن : وإن س ، ه || كان : كل سا (١١) ليكن : ليكن ذلك ع ، ه ؛ فيكون م .
 (١٢) وليكن : ولكن س || تلزمه : ملزمة سا . (١٣) حتى : ساقطة من ع . (١٤) فلا لزوم :
 بلا لزوم د ، ن ، ه ؛ لا لزوم ع ، م . (١٥) لأن يكون : لا يكون س || ليس :
 + البتة س ، ه . (١٦) وليس : ساقطة من د ، سا ، ط ، ن ، ه .

فإن لم يكن هكذا ، بل كان إذا لم يكن ح ط ، كان لازما أيضا ، وكان لا ينفك عن شرط يلزم . فالتالى حقه اللزوم ، فالسالبة للزوم كاذبة . ويجب أن تكون هذه الشروط الملحقه التى يلزم مما يلزم أو تلزم بفرض للقدم على ما قلنا . ولما كان قد يوجد لزوم محدود الأسباب يمكن استثناء إعدامها . فمن الممكن إذن أن تكون قضيته كلية ترفع اللزوم ، وهذه يجب أن يؤخذ فيها اللزوم من جملة التالى ، أى فى حال الرفع ، حتى يكون قولك فيها : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، فكذا كذا ؛ معناه : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، يلزم أن يكون كذا كذا . وكذلك فافعل فى الموجبة .

ومما يتشكك فيه ههنا أنه هل يصدق سلب تلوأمر لأمر لا يتفق لهما وجود البتة ، ويكون ذلك السلب كليا . فبالحرى أن يقع للإنسان أن قولنا : ليس البتة إذا كان هذا عددا ، فهو خط ؛ أو ليس البتة إذا كان هذا نباتا ، فهو حيوان ؛ أو ليس البتة إذا كانت النباتية عددا ، فالنباتية فرد ؛ قضايا صحيحة . لكنه قد يمكن أن ينقص ذلك إذا جعل هذا المقدم شيئا محالا . بفعل العدد نهاية ذاتية للسطح يصير حينئذ خطأ . وذلك مثل ما يقال مصرحا به : إنه إن كان هذا عددا ، وكان مع ذلك نهاية للسطح ، فهو خط ؛ وكذلك إن كان هذا إنسانا ، وكان مع ذلك صاهلا ، فهو فرس ؛ وإن كان هذا

(٢) يلزم : ملزم ع || فالتالى : والتالى ع ، عا ، ه . (٣) أن تكون : أن لا تكون من || وتلزم : ساقطة من م . (٥) من : فى ب ، م || جملة : جهة عا . (٦ — ٧) كان كذا كذا : كان كذلك د ، ن || كذا كان : ساقطة من سا . (٧) كذا فكذا كذا : ساقطة من ع || فكذا كذا : فكذا كان ن . (٨) كذا كذا : كذا ع || وكذلك : ساقطة من سا || فافعل : افعل د ، ن . (٩) لها : لها م . (١٠) الساب : ساقطة من م ، ه . (١١) عددا . . . هذا : ساقطة من سا . (١٢) كانت : كان سا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) إن كان : لو كان ب ، م || وإن كان : أو إن كان م ، ع .

- ثنائية ، وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين ، فهو عدد فرد . وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة . فلأنك تقول : لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ، ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت فردا . وتكون القضيتان صادقتين وإن كان مقدمهما محالا . والقضايا الشرطية المستعملة في قياسات الخلف بهذه الصفة ، فإذا نـ ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة . لكننا قد أوردنا مثل هذا السؤال في الكلية الموجبة . والجواب عن ذلك يسهل مأخذ الجواب عن هذا . وأما السالبة الجزئية المتصلة فتعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ، ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة من حيث هي جزئية موجبة .

- ١٠ وإذا بلغ بنا الكلام في تعريف الإيجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحرى أن نتعرف مثل ذلك في المنفصل . فنقول : إن الأمر في كلية الإيجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو كالظاهر ، وهو أن العناد المتكافئ يكون دائما عند كل وضع للقدم . لكن يجب علينا أن نحقق تفهيم هذه السوالب ، ولنعمد إلى أعسرها تصورا . مثل قولنا ليس البتة إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فنقول : إنه إنما يصدق في أحوال ثلاثة : أحدها ، أن يكون القولان وهو قولنا : كل آ ب ، وقولنا : كل ج د ، يجتمعان بالصدق في كل حال ، كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناطقا ، وإما أن يكون كل حمار ناهقا . والثاني ، أن يكون القولان جميعا يجتمعان بالكذب في كل حال ،

(١) مع ذلك : ساقطة من د ، ن || غير : غيره د || فهو : فهذا ع . (٢) مما يجعل : ما يجعل د ، سا ، ن . (٣) ولو كانت : ولو كان ع ؛ أو كانت هـ . (٤) مقدمهما : مقدمها ع ، ط . (٥) وأما : فأما ع || مما يسهل : ما يسهل د ، ن . (٦) موجبة : ساقطة من ع . (٧) وإذا : وإذا ع . (٨) قولنا ليس : قولك د ؛ قولك ليس سا ، ن . (٩) وقولنا كل : وقولك كل د ؛ وكل ع ، ن . (١٠) وإما أن يكون : أو يكون ن || كل : ساقطة من ن . (١١) جميعا : ساقطة من م .

كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناهقا ، وإما أن يكون كل حمار ناطقا . والثالث ، أن يكون أحدهما حقا دائما ، والآخر محالا غير معاند ولا مقابل ، مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون الاثنان كيفاً ؛ وهذا واجب الصدق في كل حال ؛ أو مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان حيوانا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . فإنه ليس يعاند أحدهما الآخر ، ولا يلزم من أحدهما نقيض الآخر . وإن كان نقيض أحدهما ، وهو المحال منهما ، يصدق مع عين الآخر دائما ، وليكن ليس صدقا لازما إياه ، حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الآخر . هذا إن عيننا بلفظة إما إيجاب عناد المقدم لتاليه ، على أن وضعه يمنع وضعه . وأما إن عيننا به نظير ما عيننا في المتصلات الغير الحقيقية ، وهو أن يكون المرتفع قد علم ارتفاعه نفسه ، أو هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم ، فهذه السالبة تكون كاذبة في مثل هذا الوضع من هذا القسم الأخير ؛ إلا أن المنفصلات لا تتصور إلا مع عناد البتة . وإذا كان في الأجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ، قد يصدق بسبب أنه سلب لكاذب ؛ هو قولنا : إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ؛ لأن هذين قد يجتمعان معا اجتماعا لا تكون هذه القضية لأجله

-
- (١) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٢) دائما : ساقطة من ن . (٣) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٤) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) وليكن : ولكن ما ، ه . (٧) وليكن : ولكن ما ، ه . (٨) كان : + كذاع || كذا : كاذبا ه . (٩) وأما إن : وإن سا || به : ساقطة من م . (١٠) وهو : هو || يكون : ساقطة من م . (١١) أو هو : إذ هو بخ ؛ أو سا || لوضع : الوضع م . (١٢) الأخير : الآخر د ، سا ، ن . (١٣) مع : ساقطة من د . (١٤) ج د : ج د د . (١٥) قد يجتمعان : لا يجتمعان ع .

كاذبة . فإذا كانتا هاتان جائزتي الاجتماع ، والقضية تكون صادقة ، لم يجب أن يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات .

- فقد بين الوجه الذى عليه تتصور هذه القضايا . وذلك إذا كانت موجباتها المتابلة لها كاذبة . وذلك لإحدى العلل المذكورة . ثم يشكل ههنا أنه هل يصدق إما أن يكون كل ، وإما أن يكون كل ، وإما أن يكون لاشئ ، وإما أن يكون لاشئ . وذلك لأنه لقائل أن يتشكل فيقول : كيف تصدق القضية القائلة : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، أو القائلة : إما أن يكون لاشئ من آ ب ، وإما أن لا يكون لاشئ من ج د . وكيف يتفق أن يقع هذا التعاند بين كليتين ؟ فنقول : إن هذا الإشكال أكثر عروضا وإنما هو في المشتركات في الموضوع ، وذلك أنه كيف صار يصح أن يقال : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل آ ج . ويوقف عليه ويترك القسم الثالث ، وهو أنه إما أن يكون بعض وبعض . فنقول أولا : إن جواز هذا في المنفصلات اللاتى انفصالها وارد بعد الموضوع ، فهو أمر ظاهر متعارف ، كقولك : كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن العموم قد تناول كل واحد من حالتى الانفصال . وإنما يشكل في الانفصال السابق لوضع المقدم . والذى نقوله في جواب ذلك : أما أولا ، فإنه ليس كلامنا في هذه القضايا على أنها صادقة ،

(١) كانتا : كانت د ، س ، ن ، هـ || هاتان : فهاتان د ، ن || جائزتي : جزئ د ، ن || والقضية : فالقضية د . (٣) بين : مابين د ، س ، عا ، ن (٤) اللل : ساقطة من س . (٥) وإما أن يكون كل : ساقطة من د ، س ؛ وإما أن لا يكون كل ع . (٥ - ٦) وإما أن يكون لاشئ : ساقطة من د ؛ وإما أن لا يكون شئ ع . (٦) لأنه : إنه د ، سا ، ن . (٧ - ٨) أن يكون . . . وإما : ساقطة من هـ || يكون لاشئ من ج د : لا يكون شئ من ج د د ، ن ، هـ ؛ لا يكون لاشئ من ج د م . (٨) يتفق : أن يتفق ع . (٩) التعاند : التعاهد م || مروضه : + في ن . (١٠) أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) ويوقف : ويتوقف س .

أو كاذبة ؛ بل على أنها قضايا . فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجبا علينا أن نسقطه عن جملة الأصناف . وأما ثانيا ، فليس علينا أيضا أن نطلب فيها الصدق الحقيقي ، بل الشهرة قد تكفيها في استدعائنا إلى تعديدها ، أعني إذا كان قد يقبل صدقها ، وإن لم تكن حقيقية . وأما ثالثا ، فإننا إن سمعنا أنفسنا أن نورد المنفصلات صادقة بالحقيقة ، فليس يلزمنا لاحالة أن نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهة ؛ بل إن كان مما يتبين صدقه بالجمحة ، فهو أيضا من جملة الصادقات . فمثال ما وجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ، أن القوم الذين صح عندهم وقام في أنفسهم أن الفاعل لا يكون إلا واحدا ، فإنه مشهور عندهم مقبول لديهم أنه إما أف تكون كل حركة فعل الله ، وإما أن تكون كل حركة فعل العبد . فإذا استثنوا أنه ليس كل حركة فعل العبد ، ألتجوا أن كل حركة من عند الله وفعله . ويكون مشهورا فيما بينهم أيضا أنه إما أن لا يكون شيء بقضاء الله ، وإما أن لا يكون شيء بفعل الناس . وربما لم تكن هذه كثيرة الاشتهار ، أعني التي من سالتين كليتين . لكن إذا قلبت إلى الإيجاب كان يكون مشهورا عندهم ، كقولهم : إن كل شيء إما أن يكون بقضاء الله ، أو يكون كل شيء بفعل العبد ؛ لأنه لا فاعل إلا واحد . وأما في العلوم وفي الصدق الحقيقي ، فإن الشيء الذي يقتضيه النوع إما مسلوبا عن كل

(١) بل : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ع (٢) نسقطه : يسقط م || عن : من د ، ن ، هـ . (٤) سمنا : سمينا عا . (٥) نورد (الأولى) : نردع . (٦) الصدق : + بالحجة هـ || مما يتبين : مما يبين ع ؛ ما يبين عا . (٧) من (الثانية) : في ع . (٨) عندهم : ساقطة من د ، ن . (٩ - ٨) فإنه . . . أنه : ساقطة من سا . (٩ - ١٠) إما . . . حركة : ساقطة من سا . (٩) إما : ساقطة من ع || الله : + تعالى ع ، هـ (١٠) العبد (الأولى) : العباد س ، هـ . (١١) الله : + تعالى ع ، هـ || ويكون : فيكون د ، ن . (١٢) الله : + عز وجل ع ، هـ . (١٣) كثيرة : كبيرة م || أعني : وأعني ع . (١٥) الله : + تعالى ع ، عا ، هـ || واحد : الواحد هـ .

- واحد ، أو موجبا لكل واحد ، مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا ، والأرض مكانا معينا ، فإن ذلك يكون للكل ، وبالجملة كل ما هو فضل أو لازم للنوع مما ليس بعرض عام زائل . فإن ما كان هذا صفته ، وعلم أن هذا صفته ، علم يقينا صدق القضية التي بنى انفصالها على متقابلين : أحدهما هذا الشيء ، والآخر مقابله . مثاله إما أن تكون كل نار متحركة إلى فوق ، وإما أن تكون كل نار متحركة إلى أسفل ؛ أي إما أن تكون كل نار مكانها بالطبع فوق ، أو تكون كل نار مكانها بالطبع أسفل . وهذا وإن كان يحتمل التقسيم الذي يبنى على البديهية قسما ثالثا ، وهو أنه إما أن يكون بعض النار كذا ، وبعضه كذا . فهذا القسم الثالث مستحيل لإثباته في القسمة التي تكون بعد العلم ، فإن طبيعة النار لا تختلف في ذلك ؛ بل يكون القسمان المذكوران كافيين والقضية صادقة ، حتى أيهما استثنى عينه أنتج نقيض الثاني ، وأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الثاني . وإذا استثنى نقيض أحدهما صح أن نقول : فيجب أن يكون لا محالة القسم الثاني بعينه . ولو كان في الأقسام قسم ثالث لم يجب أن يكون من رفع الأول إثبات هذا الثاني ، كما يكون إذا كان الأصل الذي يبنى عليه مجهولا . فكان حينئذ يحتاج إلى قسم ثالث ؛ وكان إذا رفع القسم الأول لا يجبه عند الذهن إثبات الثاني وحده ، بلهاته ، لا لأنه غير واجب في نفس الأمر . فقد بان أنه قد تكون قضية صادقة بهذه الصفة . وكذلك قد نجد لهذا أمثلة

(١) أو موجبا : وإما موجبا م ، ه ، موجبا ع . (٢) مكانا : ومكانا م . (٣) وعلم : علم ع || هذا (الثانية) : هذه د ، م ، سا ، ن ، ه . (٦) مكانها : مكانه ب ، د ، م ، سا ، عا ، م ، ن . (٦-٧) فوق ... بالطبع : ساقطة من د . (٧) مكانها : مكانه ب ، م ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) الثالث : ساقطة من ه || مستحيل : يستحيل ه . (١٠) بل يكون : ويكونان ع . (١٥) وكان إذا : فكان إذا سا ؛ وإذا كان م || لا يجبه : لا يجب د ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٦) بلهاته : بجهاته ه . (١٧) بان + له ع .

في القياس الثاني من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة ، إذا انتقل عن الاستثناء الأول إلى الاستثناء من النتيجة وهي ناقصة قسم .

- وأما الجزئيات فبالحرى أن يتشكك في أمرها ، فيقال : إنه كيف يصالح
- أن يقال : قد يكون إما كذا وإما كذا ، وليس ذلك كلياً دائماً ، إلا أن يكون عنادا غير تام . فنقول : إنه ربما كانت الأقسام بحسب الأمر المطلق مثلا ثلاثة ، وإما بحسب وضع وحال . فاثان أو أقل من القِسَم المستوفية ، مثل أن الأقسام في قولنا : إن كل مقدار إما ناقص وإما زائد وإما مساو ثلاثة ؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساويا ، أو استثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج أن يستثنى منها ، كانت الأقسام اثنين . فإن المقدار بهذا الشرط يكون إما زائدا وإما ناقصا فقط ، ويكون العناد حينئذ تاما ؛ إذ أيهما أوجب رفع الآخر، أو رفع أوجب الآخر . فإن قال قائل : فيكون إذن قولنا : كل مقدار ماب ناقص وإما زائد وإما مساو ليس إيجابه دائماً ، إذ حينئذ لا يصدق .
- إنقول : إن كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك . فإن هذا حينئذ لا يكون إيجابه دائماً ؛ بل تارة يصدق وتارة يكذب . ويشبه حينئذ أن يكون كل منفصلة
- ١٥ يشتمل حال القسمة الأولى منه على أجزاء فوق اثنين . فهو منفصلة ليس فيها انفصال كلي الإيجاب . وذلك لأن عند وضع تقبض قسم ، وهو ممكن ، يبطل صدق الإيجاب لانفصال أكثر من اثنين . ولا أيضا إيجاب انفصال الاثنين منهما فقط يصدق دائماً ؛ بل إنما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث

(٩) مساويا : متساويا م . (١٢) أرفع : وإن رفع ه . (١٦) حال : على موجب
سا ، ساقطة من ما ، ه || القسمة : ما القسمة ع || منه : منها د ، سا ، ن . (١٧) انفصال :
انفصال م || عند : ساقطة من م .

الأجزاء في القسمة الأولى اثنان . فإن كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء ، إذ الانفصال صدقه ليس لصدق أجزائه ، فلا يلزم هذا الطعن .

لكنه قد يشكل ههنا أيضا أمر الجزئ . فإنه قد يجوز أن يتشكك في حال التخصيص الذي تدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين ، كقولنا : قد يكون إما كل وإما كل ، فيقال : إن هذا كيف يمكن أن يكون ؟

- فلنحل هذا الشك أولا في الموجبة منه فنقول : إن هذا التخصيص أيضا تخصيص حال ، وعلى قياس ما قلنا في المتصل ، ووجه هذه الحال المخصصة أنه ربما كانت الأقسام التامة أكثر مماعد في هذه الجزئية . وأما في تلك الحال فلا يكون أكثر من قسمين . مثاله : إن مناسبات المقادير هي ثلاثة : المساواة والزيادة والنقصان . لكنه قد تكون الأقسام في بعض الأحوال قسمين لا ثلاثة .
- ١٠ فإنه قد يكون كل مقدار في الوجود إما مساويا لمقدار ما وإما أصغر، وذلك إذا في الوجود مقدار لا أعظم منه مثلا كقطر العالم . فإن قيل : لما .
- قد يكون كل خط إما مساويا لخط وإما أصغر منه ، كان هذا صادقا بجزئية فإن جعلته كلياً ، كذب ، وهو أن تقول دائماً وفي كل حال واعتبار : إما أن يكون كل خط مساويا لخط أو أنقص منه ؛ إلا أن تسمى المقيس إليه . فنقول
- ١٥ دائماً : إما أن تكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم ، أو أصغر منه . وأيضاً قد تكون الأقسام أكثر من اثنين مثلاً إذا أخذنا هموم الأحوال . وأما إذ اعتبرنا حالاً ما ، فلا يصح فيه إلا أن يوضع من الأقسام جزآن اثنان أو أنقص من العدد الذي للأول . فلتكن تلك الحال فرضنا أن الفاعل واحد ، فيكون حينئذ

(١) فإن : وإن ع . (٢) فلا يلزم : ولا يلزم ع . (٥) أن يكون : ساقطة من ع .
 (٦) أولا : أولى ه . (٧) ما قلنا : ما قلناه ه . (١٢) في : من س || مثلاً :
 ساقطة من س . (١٣) كان : وكان ع . (١٤) وفي : في ه . (١٥) إليه :
 عليه د ، ن . (١٩) للأول : + منه ع ؛ ساقطة من م || فرضنا : فرضاً عا .

صحيحاً أن كل فعل إما أن يكون من الله ، أو يكون كل فعل من الناس ، ولا يكون القسم الثالث محوجاً إلى صحة هذا الكلام . أعني بالقسم الثالث قولنا : وإما بعض وبعض . فتنفس الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئياً ، أعني أنه قد يصح عند فرض ما أن يكون إما كل فعل من الله وإما كل فعل من الناس . وإذا كان الفرض حقاً بنفسه واجباً ، فإن هذا الجزئى حينئذ يصير كلياً ، فيكون هذا صحيحاً بنفسه ، لا عند اعتبار تلك الحال . وفرق بين أن يكون فرضاً ، وبين أن يكون حقاً . فإن الفرض قد يكون غير موجود في الوجود . فمنه ما هو جائز الوجود ، ومنه ما هو محال الوجود . والحق هو الذى حصل بنفسه موجوداً في الأمور ، لا في الوضع والفرض . فإن أنكر منكر صحة لزوم التالى معتمداً إحالة الفرض ، وهو أن الفاعل واحد فقط ، فيجوز أن يوضع له فرض جائز مثل أن تفرض ، في وقت ما ، أن كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة إلى جهة واحدة . فحينئذ يصح لك أن تقول : إما أن تكون كل نار متصعدة أو كل نار هابطة ، أو كل نار ذاهبة إلى جهة مقاطعة للسافة بين الجهتين . ولا يصح لك هذا دائماً ، بل عند هذا الفرض الجائز في نفسه ، لأن حمل الحركة على كل واحدة من النيران جائز ، وإن كان يجب لها إذا وصلت إلى موضعها السكون . فيكون قد يكون كل نار إما كذا وإما كذا ، أى ههنا حالة يصدق منها هذا القول . وإن شئت جعلت بدل النار مدرة أو شررة فيخرج الكل من الحكم .

(١) الله : + تعالى ع || فعل من : من فعل م . (٢) بالقسم : القسم د ، س ، سا ، ها ، م ، ن . (٤) يصح : + أن ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || ما : إما ع || الله : + تعالى ع ، هـ . (٥) كان : صار س ، سا . (٧) قد يكون : ما يكون ع . (١٢) لك : ساقطة من د ، ن . (١٣) بين : من د ، ن . (١٤) هذا (الأولى) : ساقطة من سا || هذا (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٥) وصلت : وصل س ، ع ، ها ، هـ .

وبعد هذا كله، فاعلم أنك إذا أردت أن تعتبر الجهات في الشرطيات، كان أولى اعتبار الجهات لهذه القضايا أن يكون للتصللات . واعلم أنه كما لم يكن إيجاب المتصلة وسلبها وإهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب أجزائها ؛ بل باعتبار الاتصال ؛ كذلك ليس كونها ذات جهة لكون أجزائها ذات جهة ؛ بل يجب أن تكون الجهة للاتصال .

- واعلم أنه كما يكون حمل موجود لا لزوم فيه ، وحمل في بعض الأشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه ، وحمل ضروري ، كذلك التلو . أما أمثلة ذلك في الجمليات فإن قلنا : زيد كاتب ، وصدقنا ، كان موجودا ليس فيه ضرورة البتة . وإن قلنا : القمر ينكسف ، كان فيه وجود وضرورة ، ولم يكن دائما . وإن قلنا : إن زيدا أو القمر جسم ، كان ضروريا صرفا ، كذلك في المتصللات ، فليس نفس اللزوم . وإما لا بد من التالى عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا ، والموافقة أبعد من ذلك . ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة ؛ بل يجب أن يكون اللزوم أو الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وُضع للمقدم، حتى إذا كان ، يلزم كل وضع أو يوافق ، ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا . فالضروري الكلى في الإيجاب هو أن يكون الاتصال دائما ١٥ ما دام الوضع ، ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم . وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي من التي يعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو أن يكون اللزوم موجودا في كل وضع ، إلا أنه لا يدوم

(١) إذا : إن ع ، عا ، هـ . (٢) لهذه : في هذه هـ . (٤) كونها ذات جهة لكون أجزائها : كون أجزائها سا ، عا || كونها ذات جهة : كون أجزائها ذات جهة د || كونها : كون هـ . (٦-٧) في بعض وحمل : ساقطة من عا . (٨) قلنا : + قولنا ع . (١٣) أو الموافقة : والموافقة عا . (١٤) أو يوافق : أو موافق د ، سا ، ن || ولم يكن دائما ولم يكن دائما ولم يكن دائما لم س ، سا ، عا ، هـ . (١٦) أو اتصال : واتصال ع || لزوم : اللزوم ع . (١٧) من : في د ، ن ؛ ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (١٧-١٨) وأما الوجودية . . . لزوم : ساقطة من ع .

مع دوام الوضع أولا يجب . كقولهم : كلما كان هذا إنسانا فهو متنفس ،
أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السم . فإن المصير إلى الموافاة والموافاة جميعا
بعد الطلوع بزمان . وأما إذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد أن يتشكك
بتشكك أنه هل توجد كلية متصلة الاتصال منها اتفاقا ، ثم يتفق مع كل وضع
اتفاقا غير دائم ، ويشبه أن هذا لا يوجد صادقا ، فإنه إن كان الأمر ليس
لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة ، بل عارضا ، فيجوز أن لا يعرض ، إذ
ليس يلزم عروضه عن الوضع ، ولا هو واجب في نفس الأمر . وأما في الجزئيات
فسوجد ذلك . هذا وأما الممكن الصرف فهو أن يكون التالي يصح أن يوافق
في كل وضع وأن لا يوافق ، إذ لا موجب . وأما حيث الاتصال لازم فيشبه
أن لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلى صادق . ليس لأن الممكن لا يلزم . فإنه
ممكن للإنسان الكتابة ، وقد يلزم بشرط كما قلنا وبيننا . ولكن لأن ذلك الشرط
لا يوجد مع كل وضع . فإنه من الأوضاع التي للقدم ، أوضاع يُشترط فيها
ما يمنع ذلك للزوم ، فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن أن يصير التالي لازما عن
الموضوع ، وهو أحد الأوضاع .

وإذا عرفت هذا في الإيجاب ، فقد عرفت في السلب ، والأمر
في الجزئيات أظهر .

(١) أولا يجب : إذ لا يجب د ، هـ ؛ ولا يجب م . (٢) أو كلما : وكلما سا || فهي : فهو
ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || توافي : يوافق عا . (٣) وأما إذا : وإذا من || منها : ساقطة من
د ، س ، سا ، ع ، ن || بلزوم : للزوم د ، س ، سا ، ع ، ن . (٤) منها : فيها د ، سا ، ع ، هـ .
(٧) يلزم : بلزوم هـ . (٩) موجب : موجب م || لازم : اللازم سا . (١٠) للزوم : للزوم ع ؛
ساقطة من م . (١٢) لا يوجد : ما لا يوجد سا || فإنه : لأنه ن ؛ فإن م . (١٥) وإذا :
فإذا ع . (١٦) في الجزئيات أظهر : ساقطة من ب || أظهر : + والله أعلم س ؛ + تمت
المقالة الخامسة من الفن الرابع من المنطق سا ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع والحمد لله
رب العالمين ع ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع من الجمل الأولى في المنطق ع ؛ +
تمت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه محمد وآله أجمعين هـ .

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة

- ٥ في القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد ، أعنى في مقدم أو تال . ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحلية . فإما أن يكون الحد الأوسط تاليا في أحدهما ، مقدما في الآخر ، ويسمى الشكل الأول . وإما أن يكون الأوسط تاليا في كليهما ، ويسمى الشكل الثانى . وإما أن يكون الأوسط مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث . ولا قياس ١٠ من جزئتين ولا من سالتين ، ولا من سالبة صغرى كبراهما جزئية .

(١) السادسة : السابعة ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢) من الفن . . . المنطق : ستة فصول من || من الجملة . . . المنطق : منه ب ، د ، م ؛ من الجملة الأولى ستة فصول سا ؛ من المنطق ع ؛ من المنطق ستة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة بعد ذلك عناوين الفصول] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل طا ، ن ؛ فصل ا هـ . (٥) الشرطية المتصلة : المتصلات س ؛ المتصلات البسيطة سا ، طا ، هـ . (٦) المتصلة : المتصلات د ، س ، سا ، طا ، ن ، هـ . (٧) أو تال : وتال طا . (٨) الحد : ساقطة من ن || مقدما : ومقدما ع . (٨ — ٩) في أحدهما . . تاليا : ساقطة من د ، ن . (٩) كليهما : فيهما ن . (١٠) في كليهما : فيهما س . (١١) من (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، طا ، م ، ن ، هـ .

الشكل الأول من متصلتين . شريطته مثل شريطة الشكل الأول في الجمليات . وقولنا : آ ب و ج د يدل على حملة تكون من الثمانية .

الضرب الأول من موجبتين كليتين : كلما كان آ ب ، ب ج د ؛ وكلما كان ج د ، هـ ز ؛ ينتج : كلما كان آ ب ، هـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة : كلما كان آ ب ، ب ج د ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، هـ ز ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، هـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان آ ب ، ب ج د ؛ وكلما كان ج د ، هـ ز ؛ ينتج : قد يكون إذا كان آ ب ، هـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى : قد يكون إذا كان آ ب ، ب ج د ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، هـ ز ؛ ينتج : فليس كلما كان آ ب ، هـ ز . وهو قياس كامل .

وقد يلزم على هذا الشكل شكوك . فإن لقائل أن يقول : إن هذا الشكل لا ينتج : فإننا نقول : كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ، ثم نقول : كلما كان الاثنان عددا فهو زوج ، وكلا المقدمتين صادقتان ، فيلزم من هذا كلما كان

(١) متصلتين : منفصلتين سا || شريطته مثل شريطة : شرطية مثل شرطية د ، ع ؛ شرطية مثل شريطة ن . (٢) وقولنا : قولنا ع || آ ب : + وقولنا ن || يدل : كل د ، م ، هـ ، ن ، هـ || الثمانية : الممكنة سا . (٤) ينتج . . . هـ ز : ساقطة من د ، م ، ن . (٦) ينتج . . . هـ ز : ساقطة من سا . (٨) الثالث : ساقطة من م . (١١) الضرب : والضرب هـ || قد يكون : ساقطة من سا . (١٢) ينتج : وينتج ب ، م || فليس : ليس د ، م ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٤) هذا (الثانية) : ساقطة من ع . (١٦) وكلا : وكلنا م ، هـ || صادقتان : صادقان د || هذا : ذلك ب ، م .

- الاثنان فردا فهو زوج، وهذا خلف . فنقول : إن السبب في هذا أن الصغرى كاذبة في نفسها . ولكنها تلزم ، على ما قلنا ، من يرى أن الاثنين فرد ، وكل فرد عدد، فتلزمه ، لا لأنه حق في نفسه، بل لأنه يرى باطلا . وكذلك هذه النتيجة تلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة . فصديق على سبيل الإلزام أن الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس "أن يلزمه" و "أن يكون حقا" شيء .
- واحد. وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها . وإن كان الحد الأصغر محالا ، والأوسط محالا ، والأكبر محالا ، كان حال الأكبر في اللزوم صادقا عليه ، أى صادقا بحسب الإلزام لا بحسب الوجود . فلننظر إذا كان الأكبر موجودا مع الأوسط على سبيل اتباع دون لزوم ، والأوسط للأصغر كذلك . فنقول : إن مثل هذا ، وإن لم يُلزم عنه شيء ، فالأولى أن لا يكون قياسا ، لأن ذلك لا يكون أفادنا علما بشيء مجهول عندنا ، فإن الأوسط إذا لم يكن ملتزما للأكبر ، بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس أن الأكبر موجود معه الأصغر، ومع كل موجود أو مفروض ، سواء التفتنا إلى الأوسط أو لم نلتفت . فإن انتهى إلى موضع تبين الشيء ببيان غيره ، فذلك مما هو لازم عنه عند الذهن . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم ، وأما إن كانت محالة المقدم مثل قولنا : كلما كان الاثنان فردا ، فهو عدد ، وكلما كان الاثنان عددا ، فإن البياض لون ، فلننظر هل يفيد هذا أنه كلما كان الاثنان فردا فإن البياض لون . فنقول : ليس من علمنا هذا ، علمنا أن البياض لون : فإنا إن جعلنا

(٤) تلزمه : تلزمها عا . (٦) كل : ساقطة من د ، ن || هذه : ههنا سا || وإن : فإن س ، ه . (٩) سبيل : : ساقطة من سا || والأوسط : الأوسط س ، سا . (١٠) هذا : هذه ن . (١٢) نعه : مع س ، ه . (١٤) إلى موضع : الموضع د ، ن . || هو : ساقطة من سا . (١٥) لزومية : لزوم منه س || وأما . . . المقدم : ساقطة من سا . (١٨) فنقول : + أنه سا .

الاثنين زوجا علمنا هذا أيضا ؛ بل هذا هو على أنا نعلم هذا في نفسه . وإن كانت الصغرى اتفاقية ، والكبرى لزومية ، فقد يظن أنه قياس مفيد . فإنه يجوز أن يكون الأكبر غير معلوم الوجود بالقياس إلى الأصغر ؛ بل إلى شيء يعلم أنه موجود معه ، فيعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر الآن ؛ ولم يكن قبل ذلك يعلم . لكن هذه الإفادة ، إلى حد ما ، على سبيل تذكير ما . وذلك لأنك لما علمت وجود الأوسط في نفسه ، علمت منه وجود الأكبر في نفسه ، لا من القياس . وأنت مع ذلك تعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر ومع كل شيء في العالم ، فلم يكن إدخالك الأصغر مفيدا شيئا يعتد به . هذا إن كانت الكبرى موجبة .

وأما إن كانت سالبة للوفاقة أو للزوم ، فلا يخلو إما أن تكون الموجبة لزومية ، أو اتفاقية . فإن كانت اتفاقية ، وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شيء بشرط وضع الأصغر معه ، إذ قلنا : ولا شيء من أوضاعه الممكنة يلزمه الأكبر ، فمن أوضاعه اشتراط الأصغر معه . وهذا في اللزومية ظاهر أيضا . وإن كانت الصغرى محالا ، والأوسط جائزا ، والكبرى سالبة للزوم ، فيجب أن لا يلزم الأكبر عن الأصغر البتة ، وإلا لكان السلب الكلي كاذبا ، لست أعني كاذبا بحسب الأمر في نفسه بل بحسب الالتزام ، ولو اعتبر بحسب الأمر في نفسه لكنت الصغرى كاذبة ، إذ كان الأوسط جائزا الوجود أو حقا . وهذا شيء قد

(١) هو : ساقطة من سا || وإن : فإن سا . (٣) إلى شيء : الشيء شيء س .
 (٥) لكن : + يعلم سا || على : وعلى ع ، عا || لما : إذا سا . (٨) إدخالك : إدخال ن .
 (١١) إذ : فإذا ب ؛ إذا د ، ن ؛ فإذا ع ، م || فن : من د ، س ، سا ، ن ، ه .
 (١٢) معه : منه ع . (١٣) الصغرى : الأصغر س ، ه . (١٤) وإلا لكان السلب :
 وإلا لزم أن يكون السلب ن . (١٥) في (الأولى) : بل ن || بل نفسه : ساقطة
 من م . (١٦) إذ كان : وكان ع || وهذا : + وهكذا .

علمته . وأما إن كان كلاهما محالا في الإيجاب فكذب إيجاب الأكبر على الأوسط ، كان الأكبر غير لازم البتة للأصغر . فإنه لو لزم الأصغر ، للزم فرض الأوسط ، إذا فرض معه الأصغر ، وعلى ما علمت ، فتكون النتيجة سالبة للزوم صادقة . فأما في جميع ذلك إن كانت الكبرى سالبة الموافقة ، والموجبة اتفاقية . ولاشك أن الأوسط يكون جائزا للوجود ، ويكون الأكبر محالا .
 ٥ فيكون معه سلب اتصال على سبيل الموافقة حقا . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية والأصغر جائزا . فإن كان الأصغر محالا ، والأوسط حق ، يلزمه ويسلب عنه موافقة محال أو لزومه ، فالنتيجة سالبة الاتفاق ، واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالى ، أعنى بحسب الالتزام .

وأما الشكل الثانى فإنه لا ينتج عن موجبتين ، وعن جزئيتين ، وعن كبرى جزئية ، وذلك ما تعرفه بأدنى سعى على حكم الأصول المعلومة عندك ، وبأن تأخذ الحدود الحلية فتقلها إلى الشرطية . وأما إذا كانتا كليتين ، والكبرى سالبة ، كقولنا : كلما كان هـ زـ بـ فـ دـ ، وليس البتة إذا كان آ بـ جـ دـ ، فإنه تختلف الأحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين أو لزوميتين ، أو مختلفتين في ذلك . فإن كانتا جميعا للموافقة ، فلا يكون في ذلك بيان شئ مجهول ، ويكون على حسب ما علمت في الشكل الأول .
 ١٥

-
- (١) فكذب : كذب د . (٣) الأصغر : الأوسط س . (٤) والموجبة : ساقطة من س . (٥) اتفاقية : الاتفاقية م || يكون : ساقطة من سا . (٧) والأوسط : فالأوسط ع . (٨) محال أو لزومه : لا محالة أو لزومية هـ || أو لزومه : أو لزوم س . (٩) غير : عن د ، ع ، ن || الالتزام : الإلزام نج ، د ، سا ، الأمر ن . (١٠) وأما : فأما ع . (١١) المعلومة : المعلوم سا . (١٢) كانتا : كانت د . (١٣) كقولنا : كقولك س || هـ زـ : آ بـ عا || آ بـ : هـ زـ عا . (١٤) أو لزوميتين : ولزوميتين د ، س ، ن ؛ ساقطة من سا ، م . (١٥) أو مختلفتين : مختلفتين ب ؛ ومختلفتين د ، ن || بيان : مثال سا .

وأما الموجب فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الأول . فإن كان السلب للزوم فقط ، ولا يمنع الموافقة ، والموجبة موجبة الموافقة ، فإن القياس لا ينتج البتة ، كقولنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؛ وليس البتة إذا كانت الاثنوة زوجا ، يلزم منه أن الحمار ناهق . فإن هذا يصدق عنه أنه : ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا ، يلزم أن الاثنوة زوج . وإن جعلت بدل كون الاثنوة زوجا ، كون الإنسان حيوانا ، صدقت النتيجة ، أنه كلما كان الإنسان ناطقا ، لزم أن يكون الإنسان حيوانا . ثم إن جعلت بدل كون الإنسان حيوانا ، كون الإنسان نباتا ، صدق أنه ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا ، فالإنسان نبات . فإن كانت الموجبة لزومية ، تبعد التآليف مفيدا ، سواء اقترنت به سالبة للزوم ، أو سالبة الموافقة ، وتكون النتيجة بحسبه . ثم تكون شريطته بعينه مثل شريطة الشكل الثاني في الحملات . ويجب أن تكون سالبة ضرورية لإحدى الضروريتين المنعكستين حتى ينتج ، كما قلنا نحن ، في الحملات . ويتبين بالعكس والخلف والاقتراض .

مثال بيان ذلك في هذا الضرب . الضرب الأول الذي من كليتين ، والكبرى سالبة . وهو قولنا : كلما كان آ ب ، فـ بـ د ؛ وليس البتة إذا كان ز هـ ، فـ بـ د ؛ ينتج ليس البتة إذا كان آ ب ، فـ هـ ز . وتبين بعكس الكبرى ، ورده إلى ثاني الأول . وبالخلف أنه إن كانت هذه النتيجة كاذبة ، فتقيضها

(١) مما : ما د . (٣) فالحمار : والحمار د . (٦) وإن : إن ع .

(٧) لزم : يلزم سا || يكون : كون م . (٨) أنه : ساقطة من س .

(١١) شريطة : شرطية م . (١٣) بالعكس : العكس م . (١٤) مثال : مثل ع ، ما ، م .

|| الضرب (الأول) : ساقطة من سا ، ع ، م || الذي : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) وهو : فخرج .

(١٦) ليس : ساقطة من د ، ن : ينتج د ، ن || وتبين : فبين سا . (١٧) إن : إذا سا .

وهو أنه : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ، صادقا ، وتضيف إليها : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، بخـ د .

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة : ليس البتة إذا كان آ ب ، بخـ د ؛ وكلما كان هـ ز ، بخـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فهـ ز ؛ تبين بعكس الصغرى ؛ ثم بعكس النتيجة ؛ أو بالخلف ، بأن يؤخذ نقيض النتيجة ويضاف إلى الكبرى ، وينتج نقيض الصغرى . والأحوال فيه ما قد علمت في الضرب الأول .

الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى ؛ وكلية سالبة كبرى . قد يكون إذا كان آ ب ، بخـ د ؛ وليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، فهـ ز . وتبين بعكس الكبرى وبالخلف .

الضرب الرابع : من جزئية سالبة صغرى ، وكلية موجبة كبرى . ليس كلما كان آ ب ، بخـ د ؛ وكلما كان هـ ز ، بخـ د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، فهـ ز ؛ وبين بالخلف وبين بالافتراض ، بأن تعين الحال والمرة التي يكون فيها آ ب ، ولا يكون فيها البتة جـ د ، وليكن ذلك عند كون ح ط . فيصح أن نقول : ليس البتة إذا كان ح ط ، بخـ د ؛ وكلما كان هـ ز ، كان جـ د ؛ ينتج ليس البتة إذا كان ح ط ، كان هـ ز ؛ ونضيف إليها أنه قد يكون إذا كان آ ب ،

(١) صادقا : صادق س ، سا ، هـ ، ا . (٢) ليس : ساقطة من سا . (٣) ليس :

ساقطة من سا (٥) أ وبخلف : وبخلف ط . (٦) قد : ساقطة من سا .

(٩) ليس : + البتة هـ . (١٠) كان : + آ بـ بخـ د وكلما كان هـ ز بخـ د ينتج ليس كلما

كان د ، ن . (١٠-١٣) بعكس الكبرى بالافتراض : وبين بالخلف وبين

بالافتراض د ، ن . (١٣) تعين : تبين س . (١٤) فيصح : فينتج ع .

(١٥) سـ ط : حـ س . (١٦) أنه : ساقطة من سا .

فخ ط ، ينتج : ليس كلما كان آ ب كان ه ز . ولقائل أن يقول : يحسن أن يكون توالى هذه السوالب محالة فلا تنعكس السوالب . فنقول : إن كان المقدم من الموجب ليس بحال ، فالتالى الأوسط ليس بحال ؛ وإن كان ذلك المقدم محالا ، ويقارن الأوسط ، والآخر لا يقارنه ، فلا يجتمعان البتة ، فالنتيجة صادقة .

الشكل الثالث . أنت أيضا ستعلم أن استعمال القضايا الموجبة التى اتصاها اتفاقى غير محدود . وذلك إذا تأملت النحو من التأمل الذى سلف لك . وبعد ذلك فإن شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل الثالث فى الحملات ، وضروبه أيضا كضروبه ستة .

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ، كلما كان ج د ، فه ز ؛ وكلما كان ج د ، فآ ب ؛ ينتج : أنه قد يكون إذا كان ه ز ، فآ ب ؛ برهانه أن تعكس الصغرى فيرجع إلى الشكل الأول ؛ أو نقول : وإلا فليكن ليس البتة إذا كان ه ز ، فآ ب ؛ ونضيف إليه : كلما كان ج د ، فآ ب ؛ فيكون ليس البتة إذا كان ه ز ، فآ ب ؛ هذا خلف .

الضرب الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ، كلما كان ج د ، فه ز ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فآ ب ؛ ينتج : ليس كلما كان ه ز فآ ب ؛

(١) كان (الثانية) : ساقطة من سا . (٢) فلا : + تكون ب ، م . (٣) فالتالى : والتالى د ، ن ؛ أو التالى م . (٤) ويقارن : يقارن ع || فالنتيجة : والنتيجة د ، ع ، عا ، ن . (٧) اتفاقى : إما فى ع . (١٠) الضرب الأول : الضرب ه . (١٣) فآ ب : فه ز سا || ليس : ساقطة من م . (١٤) ه ز فآ ب هذا خلف : ج د ه ز م ؛ ج د فآ ب هذا خلف سا . (١٤ — ١٦) هذا خلف ف آ ب : ساقطة من د ، ن .

يبين بعكس الصغرى ، وبالحلف ، بأن تضيف نقيض النتيجة إلى الكبرى ،
فيلتج نقيض الصغرى .

الضرب الثالث : من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان جـ د ،
فهـ ز ، وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأب ،
ويبين بعكس الصغرى وبالحلف المنتج لنقيض الصغرى .

الضرب الرابع : من موجبتين والكبرى جزئية ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ،
وقد يكون إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : جزئية موجبة ، ويبين بعكس الكبرى ،
ثم عكس النتيجة ، وبالحلف .

الضرب الخامس : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ، كلما
كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس كلما كان جـ د ، فأب ؛ فليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛
وهذا لا يبين إلا بالحلف والافتراض بأن نقول : ليكن الحال الذى يكون فيه
جـ د ، وليس أب ، هو حال كون حـ ط ، فيكون ليس البتة إذا كان حـ ط ،
فأب ؛ فنقول : كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وقد يكون إذا كان جـ د ، فخـ ط ينتج :
إذا كان هـ ز ، فخـ ط ؛ وليس البتة إذا كان حـ ط ، فأب ؛ ينتج : ليس كلما
كان هـ ز ، فأب .

١٥

- (١) يبين : بين ع || قبيض : ساقطة من ع . (١ - ٢) إلى الصغرى : ساقطة
من سا . (٣) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || من : ساقطة من م . (٥) وبالحلف : بالحلف عا .
(٦) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٧) الكبرى : الصغرى من . (٩) الضرب الخامس : الضرب
٥ هـ || جزئية : كلية من . (١١) ليكن : لكن عا || الذى : التى ع || يكون : ساقطة من م .
(١٢) كون : كونه م . (١٣) ينتج : ساقطة من ع . (١٣ - ١٤) ينتج فخـ ط :
ساقطة من م . (١٤) وليس . . . حـ ط : ساقطة من د || ليس : ساقطة من سا .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صفري ، وكلية سالبة كبرى ، كقولك :
 قد يكون إذا كان ج د ، فهـ ز ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فأب ؛ ينتج :
 ليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛ ويبين بعكس الصفري وبالحلف .

واعتبر أحوال الجهات كما في الحملات ، والعبرة في حال المتصلة أنها مطلقة
 أولزومية للكبرى .

(١) الضرب السادس : الضرب ٦ هـ || كقولك : سافطة من ع . (٤) أنها : بها ب ،
 م . (٥) للكبرى : الكبرى م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

- لنبدأ أولا باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات . فلا يخلو إما أن تكون الشركة في المقدم ، وإما أن تكون الشركة في التالى . وفى كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى [و] التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات حقيقية كبرى ، والشركة فى تالى المتصل .
- ضروب ذلك من موجبتين ، مثال الذى من كليتين : كلما كان هـ ز ، أى بلا شرط آخر ، بخـ د ، ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه كلما كان هـ ز ، فلا يكون آ ب . برهانه أن المنفصلة ترجع ، فتصير :
- كلما كان جـ د ، فليس آ ب . مثال الذى من موجبتين ، والصغرى جزئية ، حكمها حكم هذه فى الإنتاج ، ولكن جزئية . وأما إن كانت المنفصلة جزئية لم تنتج . والحدود كذلك ، تارة قولك : كلما كان زيد ماشيا ، فهو متحرك فى المكان ، وقد يكون إما أن يكون زيد متحركا فى المكان ، وإما أن يكون تاركا للمشى . وتارة كقولك : كلما كان هذا مسكا ، أى بلا شرط آخر ؛ فهو أسود ؛

(٢) فصل : الفصل الثانى ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٥٢ . (٣) المؤلفة : المختلطة سا . (٤) لنبدأ : نبدأ سا . (٥) الشركة : ساقطة من ن . (٦) الكائنة : الكلية سا . (٨) مثال : + ذلك ن . (٩) أنه : ساقطة من م . (١٢) كانت : كان م || والحدود : فالحدود سا . (١٣) كذلك : لذلك ب ، د ، س ، ع ، م ، ن . (١٣ - ١٥) وقد يكون . . . للمشى : ساقطة من ن . (١٥) للمشى : فى المشى سا || كقولك : قولك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || آخر : ساقطة من د ، ن .

وقد يكون إما أن يكون الشيء أسود ، وإما أن يكون طيب الرائحة ، فالأول تصدق فيه الموجبة الكلية ، والثاني تصدق فيه السالبة الكلية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فـ جـ د ؛
ودائماً إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : ليس البتة إما أن
يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ بل كلما كان هـ ز ، فآ ب ؛ وأيضا ليس البتة
إذا كان هـ ز ، فليس آ ب . وهو لزومية لأنه يلزم الشرطيتين هكذا : كلما
كان هـ ز ، لم يكن جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، فآ ب ؛ ينتج : كلما كان
هـ ز بلا شرط آخر ، فآ ب ؛ ويلزمه ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
يكون آ ب ؛ ويلزمه السالبة المنفصلة أيضا . وكذلك ينتج إن كنت الجزئية
متصلة ، وينتج وهنا أيضا إذا كانت المنفصلة جزئية . لأن المتصلة تنعكس ١٠
فيلزم عكسها كلما كان جـ د ، فليس هـ ز . نهاف إليه قد يكون إذا كان جـ د ،
فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فليس آ ب ؛ ويلزم ليس دائماً
إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شيء ، اعتبر من هذه
المواد : كلما كان هذا زوجا ، فهو عدد ؛ وليس البتة إما أن يكون عددا ، ١٥
أو يكون كثرة منقسمة بمتساويين ؛ هذا تارة ، وتارة أو يكون كثرة لا ينقسم
بمتساويين ؛ فتارة يصدق إيجاب كلي ، وتارة يصدق سلب كلي . والعقم
في الجزئيات أظهر. وإما من سالتين [و] من جزئيتين ، فلا ينتج البتة التاليفات

(٢) الموجبة : السالبة س ، هـ || السالبة : الموجبة س ، هـ . (٤) إما (الأولى) : ساقطة
مزب ، م . (٤ — ٥) البتة . . . لبس : ساقطة من سا . (٥) وإما أن
يكون : أو يكون ن . (٨ — ٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٤) لا ينتج : ولا
ينتج ع . (١٧) والعقم : والقسم د ؛ والسقم س . (١٨) وإما : فإما ع .

الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات غير حقيقية كبرى ، والشركة فى التالى من المتصل . فليكن أولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب ، والشركة فى الموجب ، ولا يلتفت إلى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل ، فإنه لا يغير الحكم البتة .

- ضروب ذلك والتأليفات من موجبتين ، وليكونا كليتين : كلما كان هـ ز بلا شرط آخر ، بخـ د ، ودائما إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب ؛ وهذا لا ينتج . ومثاله كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ ودائما إما أن يكون حيوانا ؛ وإما أن لا يكون طائرا ؛ ومرة أخرى إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون ناطقا . وظاهر من هذا كيفية حال الذى تكون متصلته جزئية . وكذلك إذا كانت منفصلته جزئية لم تجب له نتيجة . مثاله : كلما كان ماشيا كان مريدا . ٩٤ وقد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون متحركا . وأيضا قد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون ساكنا أى مريدا للسكون . فإن إحدى المادتين تنتج ضد إنتاج الأخرى .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، على أى نحو كان .

- ١٥ وأما التأليفات من كليتين فمثل قولك : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د على أى نحو كان ؛ ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز فآ ب . فإنه ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن

(٢) التالى : الثانى سا . (٣) من : ساقطة من ع . (٦) لا يكون : يكون م .

(٨) لا يكون (الأولى) : يكون م || إما : وإما ع ، هـ . (١٠) مثاله : ومثاله هـ .

(١١) لا يكون : يكون م || وأيضا : أيضا م ، هـ (١٢) أن : ساقطة من م || أى :

ساقطة من م . (١٥) وأما : أما م ، سا ، هـ || التأليفات : التأليف د ، س ، سا ،

هـ ، ن || ليس : ساقطة من سا . (١٦) لا يكون : يكون د .

يكون آَب ؛ لأنه يرجع إلى المتصلات هكذا : كلما كان هَ زَ على نحو المقول في السالبة ، فليس جَدَ أو ليس يلزمه جَدَ . وكلما لم يكن جَدَ ، لم يكن آَب ، ينتج : كلما كان هَ زَ ، لم يكن آَب ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فأَب ؛ وأيضا ليس إما أن يكون هَ زَ ، وإما أن لا يكون آَب . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية . فإن كانت المنفصلة جزئية أنتج أيضا على مثال ما أنتج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كل هذا لا يلزم له نتيجة ، والحدود كلها كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون جوهر ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون كل مقدار متناهيا ، أى مع أن لا يشترط فيها شرط آخر فاسد . فإن هذه الحدود تلزم عنها مختلفات . والعقم في الجزئيات أوضح ، ولتكن الشركة في الجزء السالب .

ضروب ذلك والتأليف من موجبتين : كلما كان هَ زَ ، فليس جَدَ ؛ وإما أن لا يكون جَدَ ، وإما أن يكون آَب ؛ فلا ينتج . والمواد : كلما كان هذا إنسانا ، فليس هو عرضا ؛ وإما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جمادا ؛ وأيضا إما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جسما . وكذلك إذا جعلت أحدهما جزئية فستجد له مواد .

- (٢) جَدَ (الأولى) : ساقطة من م || يلزمه : يلزم س || وكلما لم : وكلما سا || لم (الثانية) : فلم م .
 (٤) ليس إما : ليس البتة إما سا || آَب : ساقطة من سا . (٥) فإن . . . جزئية : ساقطة من سا || أنتج : ينتج ه . (٩) حامل (الأولى) : + مطلقا || لا يكون : + له د ، ن || وليس : أو ليس ع . (١١) والعقم : + يلزم ع || ولتكن : ولكن سا .
 (١٢) الجزء السالب : الجزئيات د ، ن ؛ الجزء الثالث سا . (١٤) والمواد : والمراد د .
 (١٥) عرضا : حجرا س ، سا ، طا ، ه . (١٧) فستجد : فوجد د ، ن .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : هذه لا تنتج . ولنورد لذلك مثالا واحدا :
كلما كان هذا عرضا ، فليس بجوهر ، وليس البتة إما أن لا يكون هذا جوهرًا ،
أو يكون في موضوع ؛ وليس البتة إما أن يكون هذا جوهرًا ، أو يكون
المقدار غير متناه بالفعل .

- وأنت لا يبعد عليك من هذا أن تعرف أن حكم التأليفات التي تكون منفصلاتها
من سالتين ، حكم هذه التي الشركة فيها في جزء سالب ، والجزء الآخر
موجب .

فلنتقل الآن إلى امتحان الضروب المشاكلة لهذه الضروب، والشركة في مقدم
المتصل . ولنبدأ بما تكون منفصلاته حقيقية .

- ١٠ ضروب ذلك من موجبتين ، أما التي من كليتين كقولك : كلما كان هـ ز،
بـ د ؛ ودائما إما أن يكون هـ ز، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : قد يكون
إذا كان جـ د ، فليس آ ب . فإنه ليس دائما إما أن لا يكون جـ د ، وإما أن
يكون آ ب . برهان ذلك أن المنفصلة تصير هكذا . فكلما كان هـ ز ، فلا
يكون آ ب . ويضاف إلى الأخرى على قياس الشكل الثالث ، وينتج ما ذكره .
- ١٥ وقد يمكن من هذا أن يستنتج نتيجة كلية بأن يؤخذ عكس نقيض المتصلة على

(٢) لا يكون : يكون م . (٣) وليس : أو ليس سا ، ع ، هـ || أن يكون : أن لا يكون عا .

(٥) حكم : + موضوع هـ . (٦) الآخر : الأخير د (٨) لهذه : هذه د .

(١٠) التي : الذي د ، سا ، ع ، ط ، ن . (١١ — ١٣) ينتج . . . آ ب : ساقطة

من سا . (١٢) فإنه : وإنه د ، س ، ع ، ط . (١٣) يكون : لا يكون ع ||

المنفصلة : المتصلة هـ || فكلما : وكلما س ، سا ، ع ، ط ، هـ . (١٤) ويضاف :

فيضاف ب || ما ذكر : ما ذكروا عا . (١٥) يستنتج : ينتج سا || يؤخذ : + لازم سا .
(٢٢)

ما عرف ، وهو أنه ليس البتة إذا لم يكن ج د ، فهـ ز ؛ ويضاف إليه لازم
 المفصلة ، وهو أنه كلما لم يكن آ ب ، فهـ ز ، ينتج : ليس البتة إذا
 لم يكن ج د ، لم يكن آ ب ؛ ويلزمها ليس البتة إما أن يكون ج د ، وإما
 أن لا يكون آ ب . وكذلك إذا كانت المتصلة جزئية ، أو المفصلة جزئية ؛
 فلما حينئذ تصير : قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب . وقد يمكن أن يبين
 بالعكس المتصل حتى يرجع إلى ضروب التأليفات التي الشركة في تالي المتصل
 كما قيل في التي قبلها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فجـ د ؛
 ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج ليس البتة إذا كان
 جـ د فليس آ ب ؛ بل كلما كان جـ د ، فأب ؛ فإنه ليس البتة إما أن يكون
 جـ د ، وإما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المتصلة تنعكس كلية ، وترجع
 إلى الشركة في التالى . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية يبين بأن نجعلها موجبة
 متصلة ؛ وبعكسه : قد يكون إذا كان ليس جـ د ؛ فهـ ز ؛ وكلما كان هـ ز ،
 فليس آ ب ؛ فقد يكون إذا كان ليس جـ د ، فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن
 جـ د ، فأب . فإن كانت المفصلة جزئية يبين بأن تجعل المتصلة السالبة متصلة
 موجبة ، فنقول : كلما كان هـ ز ، فليس جـ د ؛ وتجعل المفصلة متصلة ،
 ونقول : قد يكون إذا كان هـ ز ، فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان
 ليس جـ د فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن جـ د كان آ ب .

(١-٣) فهـ ز إذا لم يكن جـ د : ساقطة من سا . (٢) أنه : ساقطة
 من هـ || فهـ ز : ساقطة من م . (٣) ويلزمها ليس : وليس سا || يكون : لا يكون
 ع ، عا . (٥) يبين : ساقطة من ب . (٦) ضروب : جميع سا || في تالى : فيها في تالى
 سا . (٩) هـ ز : ز هـ س || ينتج : فينتج ب ، م . (١٢) نجعلها : نجمله ب ، س ،
 سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) قد : وقد س ، ع ، عا ، هـ . (١٧) ينتج : فينتج ن .
 (١٨) آ ب فليس : ساقطة من م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كلما كان هـ ز ، بـ فـ د ، وليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وهذا لا ينتج ، لأنك إذا قلت : كلما كان هذا زوجا ، فهو منقسم بعددين متساويين ؛ وليس البتة هذا إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ كان الصحيح أنه : كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين ، فهو عدد ؛ وإن بدلت وجعلت مكان العدد وجود الخلاء ، كان الصحيح هو السلب . وكذلك إذا كان ههنا جزئية .

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والمنفصلة غير حقيقة ، ولتكن الشركة في الموجب .

ضروب ذلك من الموجبتين : كلما كان هـ ز ، بـ فـ د ، ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ يذبح من وجه ما : قد يكون إذا كان جـ د ، فآ ب ؛ وليس دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ، وبين هكذا : كلما كان آ ب ، فهـ ز ؛ وكلما كان هـ ز ، بـ فـ د ؛ ينتج : كلما كان آ ب بـ فـ د ، ثم اعكس ؛ بل لك أن تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك منا ذكره . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بـ فـ د ؛ ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب ، فليس البتة إذا كان جـ د ، فآ ب ؛ بل كلما كان جـ د ؛ لم يكن آ ب ؛ وليس إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون

(٢) جـ د : آ ب سا ، هـ || وهذا : هذا سا ، عا . (٣) منقسم : مفرد سا . (٣ - ٤) يكون زوجا وإما أن : ساقطة من سا . (٤) كان (الأولى) : فإن ع . (٥) كان : فإن ع . (٧) ولتكن : ولكن د ، ن ؛ وليس ع (١١) وليس : أو ليس سا . (١٥ - ١٦) بـ فـ د . . . هـ ز : ساقطة من سا . (١٦) هـ ز : ساقطة من عا || فليس : وليس سا . (١٧) وليس : فليس هـ .

آب . ويبين بالعكس للتصلة . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية ، تفعل ما فعلت بنظيرتها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : كلما كان زيد يفرق ، فزيد في الماء ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن لا يطير ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن يكون الخلاء معدوما . ٥

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والشركة في الجزء السالب .

ولنبدا بضروبه من موجبتين : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ ودائما إما أن لا يكون هـ ز ؛ وإما أن يكون آب ، ينتج : قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آب ، وليس دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آب ، وكذلك إن كانت إحدهما جزئية ، ويبين بالعكس بأن تقول : كلما لم يكن آب ، لم يكن هـ ز ؛ وكلما لم يكن هـ ز ، جـ د ؛ ينتج : كلية . وينعكس ، قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آب . ولك أن تستنتج منه الكاية على ما علمت . ١٠

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، جـ د ؛ ودائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آب ؛ ينتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن جـ د ، كان آب ؛ بل كلما كان جـ د ، كان آب ؛ وليس البتة إما أن يكون جـ د ؛ وإما أن يكون آب . يبين ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها . وكذلك إن كان أحدهما جزئية ، فإنك تفعل به ما فعلت بنظيرتها . ١٥

(١) بالعكس : بعكس عا || للتصلة : المتصلة عا || المتصلة : للتصلة د . (٤) يفرق : + في الماء سا . (٦) التأليفات : والتأليفات هـ . (٧) بضروبه : بضروبه س . (٨) هـ ز وإما أن يكون : ساقطة من د ، م . (١٠) جزئية : ساقطة من س || كلما : + كان د ، ن || لم يكن آب : ساقطة من ع || آب : ساقطة من د . (١٢) كان : ساقطة من ع || أن : ساقطة من س . (١٣) ضروب : وضروب هـ . (١٤) أنه : ساقطة من س || البتة : ساقطة من ع . (١٦) كلية : ساقطة من د ، ن .

ضروب ذلك ، والمنفصلة سالبة . هذا لا ينتج . وأمثله من حدود نظيرته ،
والمنفصلة حقيقية . ولكن اجعل مكان قولك : يفرق ، ليس لا يفرق .

وأما الضروب التي تكون منفصلاتها من سالتين ، فحكمها حكم هذه ،
ولا يبعد عليك معرفتها .

- فلتنصرف الآن إلى اعتبار هذه الأحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ،
ونبدأ بما تكون الشركة فيه في المقدم ، والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك من موجبتين : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون
جـ د ؛ وكلما كان جـ هـ ، فآب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، كان آب ؛
ويلزمه إما أن يكون هـ ز ؛ وإما أن يكون آب . برهان ذلك أن المنفصلة تصير
هكذا : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فآب ؛ ينتج :
كلما لم يكن هـ ز ، فآب . والأمر في كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس
هذا . وإن كانت المتصلة جزئية ، فاجعل المنفصلة متصلة ، فيكون كلما
كان جـ د ، فليس هـ ز ؛ ويضاف إلى الأخرى على سبيل الشكل الثالث ؛
فينتج : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فآب .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
يكون جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فآب ؛ هذا لا ينتج . مثاله في الحدود :

(١) هذا : هذه سا || نظيرته : نظيرتها ع . (٢) ليس : ساقطة من د ، م ، ن .
(٣) فحكمها : حكمها د ، ن (٥) فلتنصرف : ولنصرف س . (٦) فيه : ساقطة
من عا . (٧) إما : ساقطة من ب ، م . (٨) كان آب : فآب س ،
سا . (٩) إما أن : آب ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (٩ — ١١) ويلزمه . . .
فآب : ساقطة من سا . (١١) والأمر : فلا مرع .

ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء خلاء ، وإما أن يكون زوجا ، وكلما كان زوجا فهو ينقسم بمساويين . واجعل بدل الخلاء زوج الزوج .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : من ذلك قولك دائما : إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب . تنعكس المنفصلة إلى الاتصال : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ، وأنتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأب ، وكذلك ليس إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وإن كانت المتصلة جزئية ، فاصنع ما صنعتينظيرتها ، والمتصلة موجبة .

التأليفات على هذا المنهج ، والمنفصلة غير حقيقية ، والشركة في الجزء الموجب .

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان جـ د ، فأب ، ينتج : كلما كان هـ ز ، كان آ ب ، وليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وذلك لأن المنفصلة تصير متصلة هكذا : كلما كان هـ ز ، لجـ د . وكذلك إن كانت جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية فلا تجب له نتيجة . مثاله من الحدود : دائما إما أن لا يكون هذا زوجا ، أو يكون عددا ، وقد يكون إذا كان عددا ، فهو زوج الزوج . وأيضا إذا كان عددا ، فهو فرد الفرد .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : ليس البتة إما أن لا يكون هذا غير ناطق ، وإما أن يكون إنسانا ، وكلما كان إنسانا ، كان حيوانا . ثم اجعل بدل غير الناطق : الخلاء .

(٢) بمساويين : بمساويين سا ، م . (٣) قولك : قوله ب ، سا ، م .
(٥) وأنتج : فأنتج هـ . (٨) الموجب : والموجب سا . (١١) لأن : أن ع .
(١٣) فلا تجب : ولا تجب ع || من الحدود : في الحدود س ، والحدود سا . (١٤) إذا (الثانية) : إن ع . (١٥) الفرد : ساقطة من س . (١٦) لا تنتج : + فيه ع .

- ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ؛ بل ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب ؛ لأن المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، جـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية ، فإن كانت المتصلة جزئية فلا ينتج . وحدوده مثل التي من موجبتين ٥ بعد أن تقلب الجازئية الموجبة ، جزئية سالبة .

التأليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، فأب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، فأب ؛ أو ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب . لأن المنفصلة تصير هكذا : ١٠ كلما لم يكن هـ ز ، لم يكن جـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية لم ينتج . مثاله من الحدود : دائما إما أن يكون هذا المخبر عنه عددا ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وقد يكون هذا إذا لم يكن زوجا ، فهو بياض ، أو فهو فرد .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، لا ينتج . مثاله من الحدود : ليس البتة إما أن يكون الإنسان غير جسم ، أولا يكون متحركا ؛ وكلما كان متحركا ، فهو جسم . ثم ضع بدل غير الجسم : الخلاء .

(٤) تصير : ساقطة من ع || هكذا : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ .
 (٨) أن يكون : أن لا يكون ع || وإما أن لا يكون : أولا يكون ن || أن لا يكون : أن يكون م . (٩) وكلما . . . ينتج : ساقطة من د ، ن . (١٠) البتة : ساقطة من هـ || أن لا يكون : أن يكون ع || أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) وإن : فإن س ، ط ، هـ . (١٣) وقد : قد د ، ن . (١٤) فهو : هوس .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د ، وليس البتة إذا لم يكن جـ د ، فهو آ ب . والمنفصلة تصير هكذا : كلما لم يكن هـ ز ، فليس جـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فآ ب ؛ أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وتدير المنفصلة إذا كانت جزئية ظاهر .
 ٥ وأما إذا كانت المتصلة جزئية ، فلا ينتج . وحدود ذلك : تارة ليس البتة إما أن يكون خلاء ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وليس حكماً لم يكن زوجا ، فهو فرد ؛ وتارة ليس البتة إما أن يكون غير منقسم يمتساويين وإما أن لا يكون زوجا ، وليس كل ما لم يكن زوجا ، فهو فرد .

التأليفات التي تكون المتصلة فيها كبرى ، والشركة في تالي المتصل .

ولنبداً بما تكون المنفصلة فيه حقيقية . ضروب ذلك من موجبتين . دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان آ ب ، بجـ د . والمنفصلة يلزمها ليس البتة إذا كان هـ ز ، بجـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فآ ب ، أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، أو يكون جـ د . تدير المنفصلة إن كانت جزئية ظاهرة . فإن كانت المتصلة جزئية ، فإنها تصير صغرى ، وينتج :
 ١٥ قد لا يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ، ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، وليس هـ ز ، وينعكس : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فآ ب ؛ فليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

(١) وإما أن لا يكون : أر لا يكون ن . (٣) أو ليس : وليس ع . (٣ — ٤) إما أن لا يكون : إما أن يكون س ، م ، هـ . (٤) وتدير : ويتبين سا . (٥) كانت المتصلة : كانت الجزئية المتصلة س || وحدود : حدود سا . (٩) والشركة : + فيها هـ || تالي : تالي سا . (١١) وكلما : كلما ب ، د ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ || بجـ د : بجـ د آ ب || والمنفصلة : + ليس .
 (١٣) أو ليس : وليس هـ || جـ د : آ ب س . (١٥) ويلزمها : فيلزمها ن || وليس : فليس د ، س ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٦) فليس : أو ليس ع ، هـ .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود في ذلك ، إما تارة
ليس البتة إما أن يكون متحركا ، وإما أن يكون جوهرًا ؛ وكل ما كان ساكنا ،
كان جوهرًا ؛ وأيضا كلما كان متقلا ، كان جوهرًا .

- ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛
وليس البتة إذا كان آ ب ، فجـ د ؛ والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير : كلما لم يكن
• هـ ز ، كان جـ د ؛ فينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأ ب ؛ أو ليس البتة
إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .
فإن كانت المتصلة جزئية نضيف إليها : وكلما لم يكن هـ ز ، فهو جـ د ؛ ينتج :
ليس كلما كان آ ب ، فليس هـ ز ؛ ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ؛
وينعكس : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأ ب ؛ فليس دائما إما أن يكون هـ ز ،
١٠ وإما أن يكون آ ب .

التأليفات على هذا المنهج والمنفصلة غير حقيقية ، والشركة في الجزء
الموجب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون
جـ د ؛ وكلما كان آ ب ، فجـ د . المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ،
١٠ فليس جـ د ؛ فليس البتة إن كان هـ ز ، فجـ د . ثم سائر القول كما تعلمه .

(٣) متقلا : منفصلا ع . (٦) يكن : ساقطة من م . (٧) وإما أن
يكون آ ب : أو يكون آ ب ن . (٨) فإن . . . جزئية : ساقطة من س .
(١٢) والمنفصلة : والمتصلة د ؛ ساقطة من سا (١٢ — ١٣) الجزء الموجب : الموجب الجزئية س ؛
الحركة م . (١٤) وإما أن يكون ؛ وإما أن لا يكون ع ؛ أو يكون ن . (١٥ — ١٦) هـ ز فليس جـ د ؛
هـ ز فجـ د م . (١٦) فليس البتة إن كان هـ ز ، فجـ د ؛ ساقطة من سا || إن : إذا ما ، م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان جـ د ، فأب . هذا أيضا لا ينتج . والحدود حدود نظيرتها بعد أن نجعل بدل المتحرك في المنفصل : لا يكون ساكنا .

- ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان آ ب ، فجـ د . والمنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د ؛ فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب . وتدير الجزئية إذا كانت هي المنفصلة ظاهر . فإن كانت هي المتصلة فقد يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها . وأنت تعرف من هذا حال ما تكون الشركة فيه في الجزء السالب ، وتعرف حال ما يكون من سالبين في جميع هذه الأبواب . ١٠

(٢) جـ د فأب : آ ب فـ جـ د سا . (٤) والمتصلة : والمنفصلة نجـ د ، ما ، ن || وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) فليس : ليس م ، ع ، عا || فلا يكون : يكون هـ || وينتج : ينتج هـ . (٧) هـ ز فأب : + أو المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ والمتصلة يلزمها : كلما كان آ ب ، فلا يكون جـ د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فـ هـ ز ؛ وينعكس : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب هـ (٧) المنفصلة : المتصلة ع || ظاهر : ظاهراد ، ع . (٨) ما عمل : ما عملت ما .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من المنفصلات

- نقول : إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة ،
 لأنك إذا قلت : لا يخلو إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، فهذا
 القول إنما يكون صدقا إذا لم يكن قسم ثالث ؛ لأن معنى قولنا : لا يخلو إما أن
 يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ؛ هو أنه : إما أن يكون آ ب ، وإما —
 إن لم يكن — كان لا محالة ج د . فإن كان قد لا يكون ج د ، فالقضية كاذبة ،
 اللهم إلا أن تجعل جزئية على ما سلف . وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث .
- ثم سنبين أيضا أنه لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس . فإذا كان
 قولنا : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، دائما يتم صدقا ، إذا لم
 يكن قسم ثالث ؛ فإن كرر الحد الأوسط فقل : إما أن يكون ج د ، وإما
 أن يكون هـ ز ؛ فإن كان هـ ز هو آ ب ، فالقضيةان قضية واحدة والنتيجة
 باطلة ؛ لأنه ينتج : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون هـ ز ، أى إما أن
 يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ب . وإن كان قولنا : هـ ز ، غير قولنا :
 ١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٣ عا ، هـ . (٣) المنفصلات :
 المتصلات والمنفصلات هـ . (٤) قول : + الآن د ، ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن .
 (٦) قسم : ساقطة من د ، ن . (٧) وإما أن يكون : ويكون ن . (٨) كان (الأولى) :
 ساقطة من هـ || لا محالة : محالة د ، ن . (١٠) فإذا : وإذاب ، م . (١١) إما :
 ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٢ — ١٣) وإما أن يكون : أو يكون ن .
 (١٣) هو : فهو هـ .

آ ب ، فهنا قسم ثالث ، والقضيتان المنفصلتان كلاهما كاذبتان . وأما من موجبتين ناقصتي العناد، فقد يأتلف ، ولا فائدة في ذلك . وأما من سائر ذلك ، فقد يأتلف .

فلننظر أولا هل يأتلف من موجبتين ، موجبتى الأجزاء ، وإحداهما جزئية ، مثل قولنا : قد يكون إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ؛ ثم نقول : وإما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ هكذا يجب أن يكون ، حتى تكون الجزئية بالحقيقة جزئية ليست بكليسة . فنقول الأخرى أن لا يكون هذا قياسا . فإن الصغرى منه مقولة بالفعل فى الكبرى . وإن أريد أن ينتج منه ، أنه قد يكون إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس ، وإن كان يلزم القياس . والأولى أن يكون القياس هو الذى يسلك بنا من الأعراف عندنا إلى المجهول ، ويكون القياس عليه ذلك لنا .

فلنترك الآن هذا ، ولنشتغل بالتأليفات التى هى أشبه بمذاهب الأقيسة . ولسنا نراعى فيها الترتيب الحقيقى ، والولاء المقدم للأفضل فالأفضل ؛ بل الترتيب الذى هو أولى بالتعليم ، وأحق بالفهم . ثم أنت تعلم أنه لا يتعين فى المنفصلات مقدم ولا تال ؛ ولا فى النتيجة المنفصلة أيضا ، فلا يكون إذن فى اقتراناتها شكل وشكل ؛ ولا أيضا تكون فى القرينة الواحدة صغرى وكبرى ، بل يكون اقتران ساذج لا غير .

(١) المنفصلتان : ساقطة من ع || كاذبتان : كاذبتين ب ، س ، ساء ، ع ، ع ، م ، هـ . (٤) وإحداهما : فإحداهما ع . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨) مقولة : معقولة ب ، م . (٩) إما أن يكون : ساقطة من ع || يكون (الثانية) ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) جهة : جملة سا . (١٤) فيها : فيه ب ، د ، ع ، ع ، م ، ن . (١٤ - ١٥) بل الترتيب : بالترتيب هـ . (١٦) فلا يكون : قد يكون د ، ن . (١٧) اقتراناتها : اقترانها د ، ن || وشكل : شكل س .

فلنبداً بالاقترانات التي تستعمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة ،
التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فيخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية ،
وبسوالها .

- وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين ، إحداهما سالب جزء : دائماً إما أن
يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب .
فنعول : إنه ينتج . برهانه أنه إنهما يصيران هكذا : كلما كان هـ ز ، لم يكن
جـ د ، وكلما لم يكن جـ د ، لا يكون آ ب ، فكلما كان هـ ز ، لم يكن آ ب ؛
فإما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن جعلنا ذات السلب سالبة
لم ينتج . لأنه تارة يصح الانفصال الكلي الموجب ، وهو ينتج السلب الدائم
لهذا الانفصال ؛ وتارة لا يصح الانفصال الموجب ، وينتج السلب الدائم لهذا
الانفصال . وإذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه . مثال الأول : إما أن يكون
الاثنان فردا ، وإما أن يكون الاثنان زوجا . وليس البتة إما أن يكون زوجا ،
وإما أن لا يكون فردا . يصح ههنا أنه : إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما
أن لا يكون فردا ، يصدق من هذا أنه دائماً ليس إما أن يكون الاثنان علدا
فردا وإما أن لا يكون فردا ، ومثال الثاني : إما أن يكون الاثنان فسرذا ،

١٥

(٤) وسوالب : وبسوالب ع || سالب : سالبه س . (٥) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن .
(٧) يكن آ ب : يكن جـ د عا . (٨) فإما : وإما عا || لا يكون آ ب : لا يكون جـ د عا .
(٩) يصح : ينتج د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ || وهو : وتارة د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ،
|| السلب : السالب س . (١٠) وتارة . . . الموجب : ساقطة من د ، س ، هـ ، ع ، ن ، هـ ،
|| لا يصح : يصح ع . (١٠ - ١١) وينتج . . . الانفصال : ساقطة من د ، س ، هـ ، ع ، ن ،
هـ . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) وإما أن يكون : ويكون ن . (١٣) وإما أن
لا يكون : ويكون ن || يصح : فصح ن . (١٣ - ١٥) يصح . . . لا يكون فردا : ساقطة
من د . (١٤) دائماً : كأنما ع . (١٥ - ١٥) يصدق . . . لا يكون فردا : ساقطة من س ،
سا ، ع ، ن ، هـ . (١٥) ومثال : مثال ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .

وإما أن يكون زوجا . وليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون
خلاء . ينتج : أنه ليس البتة إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن لا يكون
خلاء . فإن كان فيهما جزئية ، فالعقم أظهر .

ولتكن السالبة ذات الموجبتين فهي أيضا بهذه الصفة ، مثال ذلك أنك إذا
قلت : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة
إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون منقسما بمتساويين . صح من هذا
أنه إما أن يكون الاثنان زوجا ، أو يكون منقسما بمتساويين . وأما إذا قلنا :
إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة إما أن يكون
الاثنان عددا ، وإما أن يكون خلاء ؛ صح أنه ليس البتة إما أن لا يكون الاثنان
عددا ، وإما أن يكون خلاء . وإذا كان ههنا جزئية ، فالعقم أظهر . فقد ظهر
١٠ من هذا أنه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية ، الا أن تكون الأخرى
غير حقيقية ، وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه .

التأليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقتين ، تشتركان في جزء موجب ،
لا تنجب لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة . واعتبرله مثالا بهذه الصفة .
١٥ إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وإما أن يكون الاثنان

(١) زوجا (الثانية) : فردا عا . (٢) ينتج : يصح بخ . (٣ — ٢) ينتج خلاء : ساقطة
من عا . (٣) فيهما : فيها د ، س ، ساء ، د ، ن . (٦) أن (الثانية) : لا ع || بمتساويين :
بمدين متساويين د ، س ، ساء ، عا ، ن ، هـ || من هذا : ساقطة من د ، ن . (٧) قلنا : قلت د ،
عا ، ن ، هـ . (٨) وإما أن يكون : أو يكون ن || وليس : وليس عا . (٨ — ٩) زوجا . .
الاثنان : ساقطة من د . (٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) وإما أن يكون :
أو يكون ن . (١٢) فيه : ساقطة من ع . (١٣) جزء : غير م . (١٤) لا تنجب :
لا تكون م (١٥) زوجا وإما أن يكون : زوجا وإما أن لا يكون د ، عا ، ن .

عددا، وإما أن لا يكون فردا . يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا زرجا ، وإما أن لا يكون فردا . ثم نقول : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا . إما أن يكون الاثنان عددا، وإما أن لا ينقسم بمساويين . يصدق ههنا أنه ليس إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون مقسما بمساويين .

٥

وكذلك الحال في الجزئيات ، ولكنها تنتج على غير وجه الانفصال هكذا :
 إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د . وإما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن المقدمتين يلزمهما إن لم يكن جـ د ، لا يكون هـ ز . وإن لم يكن جـ د ، لا يكون آ ب . فقد يكون إذا لم يكن هـ ز ، لا يكون جـ د . فليس كلما لم يكن هـ ز ، لا يكون جـ د . فليس إما أن يكون هـ ز ، أو يكون جـ د ، وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات ، وكذلك إن جعلت إحداهما سالبة .
 التأليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقي الانفصال وتشارك في جزء سالب .

أما إن كانتا موجبتين أنتاجنا . مثاله : إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د . وإما أن لا يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب . ينتج على حسب ما قلنا

١٥

(١) ليس : ساقطة من س ، يكون : لا يكون س ، سا . (١-٢) يصدق . . . فردا : ساقطة من د ، ن . (٢) عددا : زوجا زوجا س ، سا ، عا . (٣) عددا (الثانية) : زوجا . (٣-٤) وإما . . . زوجا ساقطة من د . (٤) ليس : + البتة هـ || أن يكون : أن لا يكون س ، هـ . (٤-٥) وإما أن لا يكون : أو يكون ن . (٥) لا يكون مقسما : لا ينقسم س ، سا . (٦) على : ساقطة من ع . (٧) وإما أن يكون جـ د (الأولى) : أو يكون جـ د ن || وإما أن يكون جـ د (الثانية) : ساقطة من عا || وإما أن (الثالثة) : أون . (٨) يلزمهما : يلزمها ع . (٩) لا يكون جـ د : لا يكون آ ب س ، سا ، هـ . (١٠) لا يكون جـ د : أو يكون آ ب س ؛ يكون آ ب سا ، هـ || أو يكون جـ د : أو يكون آ ب هـ || فليس . . جـ د : ساقطة من س . (١٢) وتشارك : تشارك ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٤) أنتاجنا : أنتاج ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن || وإما أن : أون . (١٥) وإما أن يكون : أو يكون ن .

فما قبله : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . برهانه : أن المنفصلتين ترجعان متصلتين إلى الشكل الثالث هكذا : دائماً إن كان جـ د ، فيكون هـ ز . وكلما كان جـ د ، يكون آ ب . فيصح من ذلك أنه قد يكون إذا كان هـ ز ، فآ ب . ويلزمه : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن كان فيهما سالبة لم ينتج . ولتقتصر على مثال واحد ، وهو أنا إذا قلنا : إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون زوج الزوج ، وليس البتة إما أن لا يكون الاثنان زوج الزوج ، أو يكون فردا ، لزم عنه مقابل ، الذى يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفاً . والعقم فى الجزئيات أظهر . والشركة بين سالبة الجزئين وموجبة الجزئين مستحيلة . وكذلك بين سالبة الجزئين وموجبة الجزء فى الجزء الموجب ، بل تصح فى الجزء السالب .

التأليفات من منفصلتين إحداهما سالبة الجزئين ، والأخرى سالبة جزء واحد . حكمها تحكم التأليفات من مقدمتين تشتركان فى جزء سالب .

التأليفات التى من منفصلتين سالبتى الأجزاء . حكم جميعها تحكم التأليفات من منفصلتين تشتركان فى جزء سالب .

(١) وإما أن : أون . (٤) وإما أن : أون . (٥) إن كانت : إذا كانت س .
 (٦) إما : ساقطة من م . (٧) لا يكون (الأولى) : يكون ع . (٩ — ١٠) بين سالبة الجزئين وموجبة الجزئين : فى سالبة الجزئى وموجبة الجزئى س . (١٠) فى : وفى ع . (١٣) تحكم :
 حكم ب ، ع ، عا ، م . (١٤) تحكم : حكم ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات المؤلفة من الجملة والشرطية في الشكل الأول ، والجملة
مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة

- هذه القياسات لا يخلو إما أن يكون فيها الجملى مكان الأعظم ، أو مكان الأصغر .
ولا يخلو إما أن تكون الشركة للجملى مع تالى المقدم ، أو مع مقدمه . فلنبداً أولاً
بما تكون الشركة فيه مع التالى ، والجملى مكان الأكبر . ولا محالة أن الشركة
بين التالى والجملى تكون على إحدى الهيئات التى للأشكال الثلاثة . ومن عزمنا
أن نحصى القياسات المنتجة من ذى قبل ، ولا نطول الكتاب بذكر العقيمت بعد
أن هدينا السبيل إلى اكتساب الحدود فيها .

١٠

- ضروب ذلك والتأليف على هيئة الشكل الأول : إذا كان التأليف على هذه
الصورة ، فالشرطية في الإنتاج أن يكون الجملى والتالى على النسبة المذكورة
في الشكل الأول للعمليات ، فإن كانت المتصلة موجبة ، كانت النتيجة بينة
للزوم كما في الجمليات . إلا أن الفرق بين الأمرين أن اللزوم في الجمليات مطلق ،
وهنا عند وضع شيء ، وتكون النتيجة هى مقدمة شرطية تاليتها نتيجة التالى

١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٤ ، عا ، هـ . (٣) في الشكل الأول :
ساقطة من د ، ن . (٣ - ٤) في الشكل الثلاثة : ساقطة من ع ، م || والجملة مكان
الكبرى : ساقطة من هـ . (٦) تكون : ساقطة من عا . (٧) فيه : ساقطة من د ، ع ، م ، ن
|| ولا : لا هـ . (٨) تكون : ساقطة من ع . || التى : + تكون س . (١٥) هى : فى ع .

والحمية ، ولو كانتا وحدهما . وإن كانت المتصلة سالبة لم يكن إنتاجها بيدنا ، بل يظهر بالعكس إلى الموجبات .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل د آ .
 وكلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ولا يجب أن يعترض على هذه الضروب وما أشبهها
 معترض ، فيقول : ربما كانت الحمية صادقة في نفسها ، ولا تصدق عند وضع
 المقدم ، فلا يجب حينئذ قياس . مثاله أن قولك : كلما كان الخلاء موجودا ،
 كان بُعد قائم بذاته ؛ ثم تقول : وكل بعد فليس قائما بذاته ، أو لا شيء مما
 يقوم بذاته بعد . فتكون الحمية الصادقة في قوة مناقض التالى . فالجواب من
 وجهين : أحدهما أن لنا أن نحصى الكلام بالقرينة التى يصدقان فيها معا ؛
 والثانى أن اللازم عن المقدمتين حق . فإنه إذا كان الخلاء موجودا لزم أن يكون
 البعد غير بعد لزوم الخلف ، وإن كان التالى لا يصادق الحمية .

الضرب الثانى : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، ولا شيء من د آ . فكلما
 كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، وكل د آ . فكلما
 كان هـ ز ، فبعض جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من د آ .
 فكلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية .

(١) ولو : إن ع ؛ لو عا ، هـ . (٣) والمتصلة موجبة : والموجبة المتصلة هـ .
 (٧) بذاته (الأولى) : بنفسه ن . (٩) لنا أن : التالى ع . (١٠) اللازم : التلازم ع
 || فإنه : ساقطة من سا . (١٢) فكلما : وكلما سا . (١٣) فبعض جـ د : فبعض
 بـ د د ، ن || فكلما : وكلما س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : إذا كانت المتصلة سالبة ، فالشرط فيها أن تكون التوالى سالبة ، والجمليات كلية ، وإلا لم تنتج . مثالها : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ آ . برهان ذلك أن المتصلة يلزمها : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وأنت تعلم حال البواقى من هذا الواحد ، وهى هذه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ آ . ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ د ، ولا شئ من دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية سالبة . التأليفات على هيئة الشكل الثانى . ١٠

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرط بين التالى والحملى فى إنتاجها هو الشرط الذى يجب أن يكون فى الجمليات حتى ينتج .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وليس ولا شئ من دـ آ . فكلما كان هـ ز ، فليس ولا شئ من جـ آ . برهانه أن نعكس الجملة ، وأيضا برهانه أن نقول : كلما كان هـ ز ، فجـ د حق ، وأنه لا شئ من آ د حق . وكلما كان جـ د حقا ، ولا شئ من آ د حقا ، فلا شئ من جـ آ حق . ينتج ، كلما كان هـ ز ، فلا شئ من جـ آ حق .

(١) والمتصلة : والمنفصلة د ، ن . (٢) تكون : كون م || وإلا م : ولم سا || وإلا : + والمتصلة د . (٤) فلا كل : فليس كل هـ . (٦) الواحد : الوجه س (٧) فلا شئ من : فلا كل د ، ع ، هـ ، فليس كل ن || وكل : فلا شئ من د ، ن ، ولا شئ من ع ، هـ . (٨) فلا شئ من (الثانية) : فبعض ع ، هـ || ولا شئ من : وكل هـ . (١١) والمتصلة : والمنفصلة د ، ن . (١٤) نعكس : + الكلية ع ، هـ || وأيضا : أيضا س ، م . (١٥) لا شئ : ولا شئ سا . (١٦) حقا ولا شئ : حقا وليس ولا شئ س || ولا شئ من : فلا شئ من ع || ولا شئ من آ د : ساقطة من ع || فلا شئ : ولا شئ هـ || ينتج : حتى ينتج ع . (١٧) جـ آ : دـ آ د ، ن .

الضرب الثانى: كلما كان هـ ز، فلا شئ من ج د، وكل آ د. ينتج كالأول وبرهانه بعكس التالى.

الضرب الثالث: كلما كان هـ ز، فبعض ج د، ولا شئ من آ د. ينتج: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د. ويبين بعكس العملية.

٥ الضرب الرابع: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د، وكل آ د. ينتج كالثالث، وبرهانه: أنه كلما كان هـ ز، فحق أنه ليس كل ج د، وحق أن كل آ د. وكلما كان حقا أنه ليس كل ج د، وأن كل آ د، فحق أنه ليس كل ج آ. ينتج: وكلما كان هـ ز، فليس كل ج آ. وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

١٠ ضروب ذلك والمتصلة سالبة، والشريطة فيها أن يتفق الحمل والثانى فى الكيف، وأن تكون العملية كلية.

الضرب الأول: ليس البتة إذا كان هـ ز، فلا كل ج د، ولا شئ من آ د. ينتج: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ. لأن الشرطية يلزمها: كلما كان هـ ز، فكل ج د. ينتج: كلما كان هـ ز، فلا شئ من ج آ. ويلزمها: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ.

١٥

الضرب الثانى ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج د، وكل آ د. ينتج كالأول.

(١) الضرب الثانى: الضرب ٢ هـ || فلا شئ: ولا شئ. ع. (٣) الضرب الثالث: الضرب ٣ هـ.
 (٥) الضرب الرابع: الضرب ٤ هـ. (٧) ليس كل ج آ: ليس ج آ د، ن. (٨) وكلما:
 فكلما ع، هـ. (١٠) والشريطة: والشريطة د، ن. (١١) وأن: أن د، ن. (١٢) الضرب
 الأول: الضرب ١ هـ. (١٣—١٢) فلا كل هـ... ز: ساقطة من سا. (١٣—١٥) لأن
 الشرطية... فبعض ج آ: ساقطة من هـ. (١٦) الضرب الثانى: الضرب ٢ هـ.
 (١٦—١٧) الضرب... كالأول: ساقطة من سا.

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من ج د ، ولا شيء من آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

٥ التأليفات على هيئة الشكل الثالث .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فبعض د آ . يبين بعكس التالى .

الضرب الثانى : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، ولا شيء من ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بعكس التالى .

١٠

الضرب الثالث : كلما كان هـ ز ، فبعض ج د ، وكل ج آ . ينتج كالأول ، ويبين بعكس التالى .

الضرب الرابع : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وبعض ج آ . ينتج كالأول ، ويبين هكذا : كلما كان هـ ز ، فحق أن كل ج د ، وحق أن بعض ج آ . وكلما

كان كل ج د ، وبعض ج آ ، يكون بعض د آ . وكلما كان هـ ز ، فبعض د آ .

١٥

الضرب الخامس : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وليس كل ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بمثل ما بان به الرابع .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٥٣ . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٥٤ || وكل : وليس س .

(٧) الضرب الأول : الضرب ٥١ || فكل : فلا شيء من د ، ن . (٩) الضرب

الثانى : الضرب ٥٢ || ج آ : د آ د ، ن . (١١) الضرب الثالث : الضرب ٥٣

|| ج آ : د آ س . (١٣) الضرب الرابع : الضرب ٥٤ || فكل : وكل س .

(١٦) الضرب الخامس : الضرب ٥٥ .

الضرب السادس : كلا كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من جـ آ . ينتج كالخامس ، ويبين بعكس التالى .

وضروب ستة أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشرائط أن يكون التالى سالبا ، ويكون إحداهما كلية لا محالة ، أعنى التالى أو الحملى .

الضرب الأول : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . ويبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل جـ د ، ولا شيء من جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د هـ . ويبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها .

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . ويتبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها .

- (١) الضرب السادس : الضرب ٩ هـ || جـ آ : د آ د ، ن .
(٤) والشرائط : والشريطة د ، س ، عا ، ن . (٥) أو الحملى : والحملى د ، سا ، ن .
(٦) الضرب الأول . الضرب ١ هـ || فلا شيء من : فلا كل د ، عا ، ن .
(٧) ينتج : ساقط ، عا ، ن || ينتج ليس : فليس هـ || فلا شيء : ولا شيء ع .
(٧ — ٨) بعكس المتصلة إلى الإيجاب وعكس تاليها : بعكس التالى أو عكس المتصلة إلى الإيجاب د ، ن . (٨) وعكس تاليها : ساقطة من س ، عا || ثم . . . النتيجة : ساقطة من د . (٩) الضرب الثانى : الضرب ٢ هـ || فلا كل : فلا شيء من س . (١٠) فكل : فلا كل عا || فكل د هـ .
ويبين : ساقطة من هـ (١٠ — ١١) برد . . . تاليها : بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب عا . (١٢) وكل : فكل م (١٣) البتة : ساقطة من د ، ن || د هـ : جـ د د ، سا .
(١٣ — ١٤) ويتبين . . . تاليها : ويبين بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب د ، سا ، عا ، ن .
(١٤) وعكس تاليها : ساقطة من س .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان $\bar{A}B$ ، فلا كل $\bar{A}B$ ، وبعض $\bar{A}B$.
 ينتج : ليس البتة إذا كان $\bar{A}B$ ، فلا شيء من $\bar{A}B$. ويتبين بعكس المتصلة
 إلى الإيجاب ، وعكس تاليها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الخامس : ليس البتة إذا كان $\bar{A}B$ ، فلا كل $\bar{A}B$ ، وليس كل
 $\bar{A}B$. ينتج : ليس البتة إذا كان $\bar{A}B$ ، فكل $\bar{A}B$ ، ويتبين بعكس المتصلة
 إلى الإيجاب ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب السادس : ليس البتة إذا كان $\bar{A}B$ ، فلا كل $\bar{A}B$ ، ولا شيء
 من $\bar{A}B$. ينتج كالثاني ويدين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .
 وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية . فلنحص أصناف هذه الاقتراعات ،
 والمتصل مكان الكبرى ، ولنبدأ بما يكون على قياس الشكل الأول .

١٠

ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في أن تنتج هي أن يكون بين الحمل
 والتالي من النسبة ما هو الشرط في إنتاج قرائن الشكل الأول في الحملات ، ثم
 تكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة الحملتين لو افردنا .

الضرب الأول : كل $\bar{A}B$ ، وكلما كان $\bar{A}B$ ، فكل $\bar{A}B$. فكلما كان
 $\bar{A}B$ ، فكل $\bar{A}B$.

١٥

الضرب الثاني : كل $\bar{A}B$ ، وكلما كان $\bar{A}B$ ، فلا شيء من $\bar{A}B$. فكلما
 كان $\bar{A}B$ فلا شيء من $\bar{A}B$.

(١) الضرب الرابع : الضرب $\bar{A}B$. (٢) $\bar{A}B$: $\bar{A}B$. (٣) وعكس
 تاليها : ساقطة من $\bar{A}B$ ، $\bar{A}B$. (٤) الضرب الخامس : الضرب $\bar{A}B$. (٥) الضرب
 السادس : الضرب $\bar{A}B$. (٦) والمتصل : والمتصلة $\bar{A}B$. (٧) الحمل : الحملتين
 د ؛ الحملية $\bar{A}B$ ، (٨) إنتاج : $\bar{A}B$ في م || قرائن : القرائن د . (٩) الضرب الثاني ؛
 والضرب الثاني ب ، د ، ع ، م ، ن ؛ الضرب $\bar{A}B$ || $\bar{A}B$: $\bar{A}B$ ، م || $\bar{A}B$:
 $\bar{A}B$ ، د ، ن . (١٠) $\bar{A}B$: $\bar{A}B$ ، د ، ن .

الضرب الثالث: بعض ج ب ، وكلما كان ه ز ، فكل ب آ . فكما كان ه ز ، فبعض ج آ .

الضرب الرابع : بعض ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا شيء من ب آ . فكما كان ه ز ، فلا شيء من ج آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلات جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة . شريطته أن يكون الثانى جزئيا .

الضرب الأول : كل ج ب ، وليس البتة إذا كان ه ز ، فليس كل ب آ .
فليس البتة إذا كان ه ز ، فليس كل ج آ . ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ،
ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : كل ج ب ، وليس البتة إذا كان ه ز ، فبعض ب آ .
فليس البتة إذا كان ه ز ، فبعض ج آ .

والضرب الثالث : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان ه ز ، فليس كل ب آ .
فليس البتة إذا كان ه ز ، فليس كل ج آ . وبين كذلك .

الضرب الرابع : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان ه ز ، فبعض ج آ .
فليس البتة إذا كان ه ز . فبعض ج آ ، وبين كذلك .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٣ ه . (٢) ج آ : ب د . (٣) الضرب الرابع :
الضرب ٤ ه . (٣-١) فكل ب آ وكلما كان ه ز : ساقطة من ن .
(٤) فلا شيء من : فليس كل س . (٦) والمتصلة : والمنفصلة د . (٧) الضرب
الأول : الضرب ١ ه || ب آ : ج آ د ، ع . (٧-٨) فليس ه ز : ساقطة من ن .
(٨) ويتبين : وبين عا . (١٠) الضرب الثانى : الضرب ٢ ه (١١) ج آ : ج ب د ، ن .
(١٢) والضرب الثالث : الضرب الثالث س ، ساء م ؛ والضرب ٣ ه || بعض : ساقطة من س ||
وليس : فليس د ، ن . (١٣) فليس كل : فلا شيء من س . (١٤) الضرب الرابع :
الضرب ٤ ه || بعض : فبعض ع || وليس : فليس ع (١٥) فبعض ج آ وبين : فكل ج آ
ويتبين س ، ساء ه .

وأربعة ضروب أخرى ، والمتصلات جزئية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرائط بين الجملة والتالى تلك التى

فى الحملات .

الضرب الأول : كل ج د ، وكلما كان ه ز ؛ فلا شئ من آ ب . ينتج :

كلما كان ه ز ، فلا شئ من ج آ . ويتبين بعكس التالى .

الضرب الثانى : لا شئ من ج ب وكلما كان ه ز ، فكل آ ب . ينتج كذلك ،

ويتبين بعكس الجملة ، ثم عكس التالى والنتيجة .

الضرب الثالث : بعض ج ب ، وكلما كان ه ز . فلا شئ من آ ب . ينتج :

كلما كان ه ز ، فليس كل ج آ . ويبين بعكس التالى .

الضرب الرابع : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا كل آ ب . ينتج

كالثالث ، ويبين هكذا : كلما كان ه ز ؛ فحق أنه لا كل آ ب ، وحق

أنه كل ج ب . وكلما كان هذان حقين ، فلا كل ج آ . ينتج : أنه كلما كان

ه ز ، فلا كل ج آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشريطة فيه أن يكون التالى جزئيا موافقا

للحمل فى الكيفية كذلك .

(٣) والمتصلة والمنفصلة عا . (٦) ويتبين : وبين د ، ن . (٦ - ٧) بعكس . . . ج ب :

ساقطة من د . (٧) الضرب الثانى : الضرب ٢ ه . (٧ - ٩) وكلما . . . آ ب : ساقطة من د .

(٩) الضرب الثالث : الضرب ٣ ه (١٠) وبين : ويتبين عا . (١١) الضرب الرابع : الضرب ٤ ه ||

كل (الأولى) : ليس كل م ، ه || فلا كل : فكل م ، ه . (١٣) ج ب : آ ب ه .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب .
ينتج : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ .

الثاني : لا شيء من جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب . ينتج
كذلك .

الثالث : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب . ينتج :
ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل جَ آ .

الرابع : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب ، ينتج
كالثالث .

وجميع هذه تتبين بعكس السالبة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ،
ولها ضروب ستة جزئية المتصلات . ١٠

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث : ضروب ذلك من موجبتين .
الضرب الأول : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . يبين بعكس الحلية .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شيء من جَ آ . وكلما كان
هَ زَ ، فليس كل بَ آ . ويبين بعكس الحلية . ١٥

الضرب الثالث : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . ويبين بعكس الحلية .

-
- (١) الضرب الأول : ساقطة من ب ، د ع ، ع ا ، م ، ن . (٣) الثاني : الآترب ،
د ع ، ع ا ، م ، ن || جَب : دَب د ، ن . (٥) هَ ز : آَب د .
(٨) تتبين : تبين د ، س ، سا ، ع ا ، ن . (٩) ستة : أربعة س ، ه . (١٠) تأليفات :
تأليف ب ، ع ، م || الثالث : الأول م || ضروب : وضروب ب ، ع ، م . (١١) الضرب
الأول : الضرب ١ ه || كل : ساقطة من م . (١٢) بعكس : + الصغرى ع . (١٣) الضرب الثاني :
الضرب ٢ ه || جَب : جَد ه || فلا شيء : ولا شيء ع || وكلما : فكلما د ، ع ، ن ، ه .
(١٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ ه . (١٦) بَ آ : جَ آ د ، ن .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . ينتج كالأول والثالث . ويبين بعكس التالى .

الضرب الخامس : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فليس كل جَ آ . ينتج : كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَ آ . ويبين بأن يقول : كلما كان هَ زَ ، فليس كل جَ آ ، وأيضا : كل جَب ، وإذا كان ليس كل جَ آ ، وكان كل جَب ، فليس كل بَ آ . ينتج : كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَ آ .

الضرب السادس : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شئ من جَ آ . ينتج كالخامس ، ويبين بعكس الجملة .
ضروب ذلك من سالبين .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل جَ آ .
فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من بَ آ .

الثانى : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ .

الثالث : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من بَ آ .

(١) الضرب الرابع : الضرب هـ (٢) الضرب الخامس : الضرب هـ (٦) كل (الأول) :
ساخطة من ن . (٧) الضرب السادس : الضرب هـ || وكلما كان : وكان من .
(٩) ضروب ذلك من سالبين : وستة أخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة سا ||
سالبين : + والمتصلة سالبة من ، هـ . (١٠) الضرب الأول : الضرب هـ || فلا
كل : ولا كل ع . (١٢) الثانى : هـ ٢ . (١٤) الثالث : هـ ٣ ||
فليس : وليس سا ، ع ، م .

الرابع : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ ز ، فلا كل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ ز ، فلا شيء من بَ آ .

الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ ز ، فكل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ ز ، فكل بَ آ .

السادس : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ ز ، فبعض جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ ز ، فكل بَ آ . وجميع هذه تبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ، وبالعكس إلا في واحد .

وكذلك ضروب ستة جزئية المتصلات .

(١) الرابع : ٤ هـ || بعض : كل سا . (٢-١) فلا هَ ز : ساقطة من د .
(٣) الخامس : ٥ هـ || فكل : فبعض ع . (٥) السادس : ٦ هـ || وليس هَ ز :
ساقطة من ع || جَ آ فليس : جَب وليس سا . (٦-٥) فبعض بَ آ : ساقطة من ع .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في القياسات المؤلفة من العملية والشرطية ، والجملي فيها مشارك للمقدم
في الأشكال الثلاثة

ولنبداً بما يكون الجملي فيه مكان الصغرى .

التأليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول ، ومن الشرط صحة المقدم ، وأن لا يكون
محالاً . وخاصيته أنه إن كانت العملية كلية موجبة ، والمقدم كلي ، فالنتيجة جزئية
كلية المقدم . وإن كان المقدم جزئياً ، فالنتيجة كلية . وإن كانت العملية جزئية ،
فيجب أن يكون المقدم جزئياً حتى ينتج نتيجة كلية المقدم ، وإن كانت سالبة
فيجب أن يكون المقدم جزئياً ، وتكون النتيجة موجب المقدم كلياً حتى يصح .
وإذا كان الشرطي ومقدمه جزئيين ، لم ينتج .

الضرب الأول ، والشرط أن يكون المقدم ليس بحال : كل ج ب ، وكلما
كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : قديكون إذا كان كل ج آ ، فه ز ؛ وإلا ليس
البتة إذا كان كل ج آ ، فه ز . وكلما كان ب آ ، فه ز ؛ فليس البتة إذا كان
كل ج آ ، فكل ج آ . لكن كل ج ب ، فإذا كان كل ب آ ، كان كل ج آ ،

(٢) فصل : الفصل الخامس : ب ، د ، م ، س ، غ ، م ، فصل ٥ ط ، هـ . (٣) والجملي : والجملية
ن ، هـ ، || مشارك للمقدم : مكان الصغرى د ، م ، س ، ط ، ن . (٣ - ٥) مشارك . . . فيه :
ساقطة من سا . (٦) التأليفات : والتأليفات ع . (٩) نتيجة : ساقطة من ب ، س ، م ، ||
وإن كانت : وإن كان م ، س ، ط ، م ، ن ؛ فإن كان د || سالبة : سالبا د ، م ، س ، ط ،
م ، ن . (١٥) فإذا : وإذا هـ || فإذا كان كل ب آ كان : فإذا كان كل آ ب لكان م ||
كان كل ج آ : كان د آ د .

هذا خلف . وقد يعرض ههنا شك ، كما عرض في نظيرتهما مما سلف ، وحله ذلك الحل .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكلما كان لا شيء من بَ آ ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا شيء من جَ آ ، فه ز ؛ وإلا فليس البتة إذا كان لا شيء من جَ آ ، فه ز . وكلما كان لا شيء من بَ آ ، فه ز ، فليس كلما كان لا شيء من بَ آ فلا شيء من جَ آ ، وكل جَب . هذا خلف .

الضرب الثالث : كل جَب ، وكلما كان بعض بَ آ ، فه ز . فكلما كان كل أو بعض جَ آ ، فه ز ؛ لأن جَ بعض بَ ؛ فإذا كان جَ آ ، كان بعض بَ آ .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان لا كل بَ آ ، فه ز ؛ وكلما كان لا كل جَ آ أو لا شيء من جَ آ ، فه ز ؛ لأن جَ بعض بَ .

الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل بَ آ ، فه ز . ينتج : أنه قد لا يكون إذا كان كل جَ آ ، فه ز ؛ وإلا فكلما كان جَ آ ، فه ز . وليس البتة إذا كان كل بَ آ ، فه ز . ينتج : أنه ليس البتة إذا كان كل بَ آ ، فكل جَ آ ، وهذا خلف . وأيضا ترد السالبة المتصلة إلى الإيجاب ، ثم ترد النتيجة إلى السلب .

(١) عرض : وقع سا || وحله : وجواب د ، ن . (٣) الضرب الثاني : الضرب ٢ هـ .
 (٤) كان (الأولى) : ساقطة من د || فليس : ليس سا . (٥) فليس كلما : فليس البتة إذا سا ، عا ؛ وليس كلما هـ . (٦) جَ آ : جَد ن . (٧) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ .
 || فكلما : وكلما سا . (١٠) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || وكلما (الثانية) : فكلما سا ، هـ .
 (١١) أول لا شيء : ولا شيء ع || بَ : آ م . (١٢) الخامس : الضرب الخامس م ؛ هـ .
 (١٣) وإلا فكلما كان جَ آ ، فه ز : ساقطة من ع || كان (الثانية) : + كل س ، سا ، عا ، هـ . (١٥) وهذا : هذاب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .

السادس : كل جـب ، وليس البتة إذا كان بعض بـ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل أو بعض جـ آ ، فهـ ز . لأن جـ بعض ب .

السابع والثامن : كل جـب ، وليس البتة إذا كان لاشيء أولاً كل بـ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان لاشيء أولاً كل جـ آ ، فهـ ز . لأن جـ بعض ب .

التاسع : كل جـب ، وقد يكون إذا كان كل بـ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان كل جـ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد قلنا قد يكون إذا كان بـ آ ، فقد يكون إذا كان كل بـ آ فليس كل جـ آ ، هذا خلف .

العاشر : كل جـب ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بـ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من جـ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بـ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من بـ آ ، فليس لاشيء من جـ آ . هذا خلف .

الحادى عشر : كل جـب ، وليس كلما كان كل بـ آ فهـ ز ، فليس كلما كان كل جـ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

الثانى عشر : كل جـب ، وليس كلما كان لاشيء من بـ آ فهـ ز ، فليس كلما كان لاشيء من جـ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

(١٠ - ١١) فليس لاشيء من جـ آ هذا خلف : ساقطة من د ، ن (١١) هذا خلف : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (١٢) الحادى عشر : والحادى عشر هـ ، || وليس كلما كان كل : وليس البتة إذا كان كل د ، ن || فليس : وليس ب ، ع ، عا ، م . (١٣) كل جـ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن || جـ آ فهـ ز : ساقطة من سا (١٤) الثانى عشر : ١٢ هـ . (١٤ - ١٥) كلما كان : البتة إذا كان د ، ن . (١٥) كان لاشيء من جـ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن || من جـ آ فهـ ز : ساقطة من سا .

- الثالث عشر: بعض جـ ب ، وكلما كان بعض بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : وكلما كان جـ آ ، فهـ زـ لأنه إذا كان كل جـ آ ، وحق أن بعض جـ ب ، كان بعض بـ آ .
- الرابع عشر: بعض جـ ب ، وكلما كان لا كل بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : كلما كان لا شيء من جـ آ ، لأنه إذا كان جـ ب ولا شيء من جـ آ ، كان لا كل بـ آ .
- الخامس عشر: بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان بعض بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ زـ ، والبرهان مثل ذلك .
- السادس عشر: بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زـ .

التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لاتنتج من مقدم موجب
كلى وتنتج من مقدم موجب جزئى . فإذا كان المقدم جزئيا ؛ فيجب أن يكون
الجملى موافقا له فى الكيف ؛ وإن كان كليا ، فيجب أن يخالفه فى الكيف ، وأن

(١) الثالث عشر: ١٣ هـ || بعض (الأولى والثانية) : كل د ، سا ، عا ، ن || وكلما (الأولى) فكلما ع . (٢) بـ آ : آ بـ ع (١ - ٢) وكلما كان بعض بـ آ بعض بـ : وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فليس البتة لأن جـ بعض بـ د ، سا ، عا ، ن . (٣) الرابع عشر: ١٤ هـ || بعض : كل د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٣ - ٤) وكلما بـ آ : وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فهـ زـ فليس البتة لأن جـ بعض بـ د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٥) الخامس عشر: الحادى عشر س ؛ ١٥ هـ . (٥ - ٦) وليس ذلك : وكلما كان بعض بـ آ (بـ هـ سا) فهـ زـ ينتج كلما كان (+ كل س) جـ آ فهـ زـ لأنه إذا كان كل جـ آ وحق أن بعض جـ آ (جـ بـ س ، سا) كان بعض بـ (بـ آ س ، سا ، عا) د ، س ، سا ، عا ، ن . (٧ - ٨) وليس فهـ زـ : وكلما كان لا كل بـ آ فهـ زـ ينتج كلما كان لا شيء من جـ آ لأنه إذا كان (+ كل سا ، عا) جـ بـ ولا شيء من جـ آ كان لا كل بـ آ السابع عشر بعض جـ بـ (بعض جـ بـ : ساقطة من سا) وليس البتة إذا كان بعض بـ آ فهـ زـ ينتج ليس البتة إذا كان كل جـ آ فهـ زـ والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض جـ بـ وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فهـ زـ ينتج ليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ فهـ زـ د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٠) كلى : + مع حمل موجب سا || فإذا : وإذا س ، عا . (١١) وإن : فإن د .

يكون المقدم صحيح الوجود ، وإذا كان المقدم كلياً فالنتيجة جزئية ، وإن كان جزئياً فالنتيجة كلية . لكنه إن كان الجملي كلياً كانت النتيجة كلية ، كلية المقدم وجزئيتها ، وإن كان جزئياً لم يكن المقدم في النتيجة إلا كلياً ، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته .

٩. الضرب الأول : كل جـ ب ، وكلما كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج :
 قد يكون إذا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز ؛ وإلا فليس البتة . وقلنا : كلما كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لاشيء من آ ب ، فليس شيء من جـ آ ؛ لكن إذا كان لاشيء من آ ب ، وحق أن كل جـ ب ، كان لاشيء من جـ آ ؛ وهذا خلف . وقد يمكن أن تبين بعكس المقدم إذا كان سالبا كلياً فيعكس .

١٠

الضرب الثاني : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز .
 ينتج : ليس كلما كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز . ونبرهن عليه بالخلف
 هل ذلك النحو ، أو بعكس المقدم ؛ أو برد السالبة إلى الإيجاب .

١٥

الضرب الثالث : ليس شيء من جـ ب ، وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز .
 فقد يكون إذا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز . وإلا فليس البتة إذا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز . وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل

(٢-٣) كلية كلية : كلية د ، ساء ن . (٣) وجزئيتها : جزئية س . (٤) سالبته : ساقطة من س ، هـ . (٥) الضرب الأول : الضرب ١ هـ . (٦) قد : فقد هـ . || وقلنا : وقد قلنا ن . (٨) فليس : فلا د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٩) جـ آ : د آ د ، ن ؛ جـ بـ سا || وهذا : هـ ذاب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١١) آ ب : بـ آ سا . (١٢) من : ساقطة من م . (١٣) أو بعكس : بعكس ع . (١٤) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || كل : لا كل ع . (١٥) فقد : فدع . (١٦) كان (الأولى) : ساقطة من د || كل (الأولى) : ساقطة من عا ، ن || فد ز فليس : فهو ليس عا ؛ فهو فليس ن .

آ ب ، فلا شيء من ج آ . لكن إذا كان كل آ ب ، وليس شيء من ج ب حقا ، فلا شيء من ج آ حق . وهذا خلف .

الضرب الرابع : ليس شيء من ج ب ، وليس البتة إذا كان كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : فقد لا يكون إذا كان لاشيء من ج آ ، فهـ ز . ويبين هل نحوذلك .

الضرب الخامس : كل ج ب ، وكلما كان بعض آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز . لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السادس : لاشيء من ج ب ، وكلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز ، لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السابع : لاشيء من ج ب ، وكلما كان لا كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ فهـ ز . لأنه حينئذ يكون لا كل آ ب .

الضرب الثامن : بعض ج ب ، وكلما كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل ج د ، فهـ ز . والبرهان بالخلف ، وبعبس المقدم .

الضرب التاسع : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس كلما كان لا كل ج آ ، فهـ ز . والبرهان بالخلف هو غير ذلك .

(٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٤) إذا كان لاشيء : إذا لاشيء س (٧) كل : ساقطة من د ، ن || بعض (الثانية) : ساقطة من ع || يكون بعض آ ب : يكون آ ب ع . (٨) لاشيء أو بعض ج آ : كل ج ب وليس البتة إذا كان بعض آ ب فهـ ز ينتج ليس البتة إذا كان كل ج آ و آ د بعض ج آ سا || كل : ساقطة من ع . (٨ — ١٠) وكلما ج ب : ساقطة من د . (٨ — ٩) وكلما آ ب : ساقطة من س . (٩) لا كل آ ب : كل آ ب ب ؛ كل لا ب آ م . (١٠ — ١١) الضرب . . . آ ب : ساقطة من سا . (١١) كل : ساقطة من ع . (١٣) جـ د : جـ آ س ، سا ، هـ . (١٥) هو غير : وغير هـ .

الضرب العاشر : ليس كل جَب ، وكلما كان آَب ، فهـ زَ . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل جَ آ ، فهـ زَ ؛ وإلا فليس البتة . وقد قلنا : كلما كان كل آَب ، فهـ زَ ؛ فليس البتة إذا كان كل آَب ، فلا كل جَ آ . لكن هما جميعا حقان ، فالسلب باطل .

- الضرب الحادى عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس كلما كان لا كل جَ آ ، فهـ زَ . لأنه إذا كان كل آَب ، فحينئذ ليس كل جَ آ ، وليس حينئذ هـ زَ . وقد يبين بالرد إلى الإيجاب .

الضرب الثانى عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض آَب ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل جَ آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ بعض آَب .

- ١٠ الضرب الثالث عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَ آ ، فهـ زَ . لأنه يكون حينئذ لا كل آَب .

وأما الجزئيات المتصلات ، السالبة المقدمات ، الكليتها ، فلنبرهن على ضرب منها وهو : أنه كل جَب ، وليس كلما كان لا شىء من آَب ، فهـ زَ . ينتج :

ليس كلما كان لا شىء من جَ آ ، فهـ زَ . وإلا فكلما كان ، وليس كلما كان

- ١٥ لا شىء من آَب ، فهـ زَ . فليس كلما كان لا شىء من آَب ، فلا شىء من جَ آ . لكن كل جَب ، وكلما كان لا شىء من آَب ، كان لا شىء من جَ آ .

(١) آَب : بَ آ م . (٢) كان (الثانية) : ساقطة من ع . (٣) آَب (الأولى والثانية) : بَ آ م .

(٧) وليس حينئذ : وحينئذ يكون س . (٨) وكلما : فكلما سا || ينتج : ساقطة من م (٩) كل :

ساقطة من د ، ن || لأنه يكون : لا يكون د || يكون : ساقطة من سا . (١١) ينتج : وينتج عا ||

لا : ليس س . (١٢) السالبة : السالبة د ، س ، ن || المقدمات : والمقدمات س ||

ضرب : ضروب هـ . (١٣) منها : فيها سا . (١٤) ليس : ساقطة من س || وليس : ليس

د ، سا ، ن . (١٥) فلا شىء : ولا شىء ع . (١٦) وكلما . . . جَ آ : ساقطة من سا .

ولنبرهن على ضرب آخر وهو : أنه كل جَب ، وقد يكون إذا كان لا شيء من آَب ، فهـ زَ ، فقد يكون إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ويتبين بالخلاف .
التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث ، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج ، والجملية سالبة ، وتكون النتيجة كلية المقدم دائماً .

٥ الضرب الأول : كل جَب ، وكلما كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون كل جـ آ .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكلما كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

١٠ الضرب الثالث : كل جَب ، وكلما كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان لا كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جـ آ .

الضرب الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ كل جـ آ .

١٥ الضرب السادس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ ، ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب السابع : كل جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

(١) ضرب : ضروب هـ . (٢) ويتبين : بين د ، ن ؛ وبين س ؛ يتبين ب ، ع ، عا ، م . (٤) ولا تنتج : فلا تنتج د ، ن || سالبة : ساقطة من سا || كلية : كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٩) كل بـ آ : لاشئ من بـ آ ع ؛ لا كل بـ آ هـ .

الضرب الثامن : كل جَب ، وليس البتة إذا لم يكن كل جَا ، فهـ زَ . ينتج :
ليس البتة إذا لم يكن لا شيء من بَ آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَا .
التاسع : كل جَب ، وقد يكون إذا كان كل جَا ، فهـ زَ . ينتج : قد يكون
إذا كان كل جَا ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ كل جَا .

والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ، ونتائجها جزئية كلية المقدم ، يحتاج أن
تعلمه بنفسك .

والسابع عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض جَا ، فهـ زَ . ينتج : كلما
كان كل بَ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جَا .

الثامن عشر : بعض جَب ، وكلما كان لا كل جَا ، فهـ زَ . ينتج : كلما
كان لا شيء من بَ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جَا .

والناسع عشر : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جَا ، فهـ زَ .
ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَا ، فهـ زَ .

والعشرون : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من كل جَا ، فهـ زَ .
ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جَا ، فهـ زَ .

١٥

(١) الضرب : ساقطة من ن . (٢) لم يكن : لم يكن كان د ، سا ، هـ ؛ كان س ؛
لا يكون ع (٣) التاسع : الضرب التاسع سا ، ع ، ها ، هـ (٤) كل (الأولى) : ساقطة من م ||
جَا ، فهـ زَ : بَ آ ، فهـ زَ د ، ها ، ن ، هـ || يكون : ساقطة من س .
(٦) جزئية (الثانية) : ساقطة من ع || كلية : جزئية من سا ، ن ، هـ ؛ ساقطة من د .
(٩) يكون : ساقطة من سا . (١٠) الثامن عشر : الضرب الثامن عشر من || ينتج : + ليس هـ .
(١٢) والتاسع عشر : التاسع عشر سا . (١٣) إذا كان كل جَا ، فهـ زَ :
إذا كان جَا د ، ن || فهـ زَ : ساقطة من ها . (١٤) والعشرون : العشرون د ، سا ، ن
|| لا شيء من كل : لا كل س ، سا ، ع ، هـ . (١٥) لا شيء من جَا : لا شيء من بَ آ س ، سا
|| فهـ زَ : ساقطة من سا ، ها .

والحادى والعشرون ، والثانى والعشرون ، والثالث والعشرون ، والرابع والعشرون ، جزئية الحملات ، وجزئية المتصلات ، والمقدمات والتوالى بحالها .
أصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالبا ،
والحملة كلية .

الضرب الأول : كلما كان لا شيء من جـ ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ . ينتج :
كلما كان لا شيء من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ ب .
والضرب الثانى : كلما كان لا شيء من جـ ب ، فهـ ز ، ولا شيء من بـ آ .
ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ ب .

الضرب الثالث : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ .
ينتج : كلما كان لا كل أو لا شيء من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ
لا كل جـ ب .

الضرب الرابع : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، ولا شيء من
بـ آ . ينتج : كلما كان كل أو بعض جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ
لا كل جـ ب .

الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن متصلتها سالبة ، وتنتج تلك
النتائج سالبة . والبرهان مأخوذ ذلك بعينه .

(٦) وكل : فكل د . (٧) كان : ساقطة من د ، ن . (٨) والضرب : الضرب د ، سا ،
عا ، ن ، هـ . (٩) بـ آ : آ بـ س . (١٠) ينتج : فينتج ب ، ع ، ما ، م || كلما :
فكلما د ، ن ؛ وكلما ب ، ما ، م . (١١) ينتج : فينتج ب ، ع ، ما ، م .
(١٢) الضرب : والضرب ع ؛ ساقطة من ن || الخامس : والخامس ن .

وضروب ثمانية أخرى، والمتصلة جزئية، موجبة وسالبة.

وأما تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى لا تنتج إلا أن تكون العملية كلية، ويكون المقدم مشاكلا لها فى الكيفية.

الأول: كلما كان كل جـ ب، فهـ ز، وكل آ ب. ينتج: كلما كان كل جـ آ، فهـ ز؛ لأنه حينئذ كل جـ ب.

٥

الثانى: كلما كان لا شئ من جـ ب، فهـ ز، ولا شئ من آ ب. ينتج: كلما كان كل جـ آ، فهـ ز؛ لأنه حينئذ يكون لا شئ من جـ ب.

الثالث: كلما كان بعض جـ ب، فهـ ز، وكل آ ب. ينتج كالأول.

الرابع: كلما كان لا كل جـ ب، فهـ ز، ولا شئ من آ ب. ينتج كالثانى.

١٠

وأربعة أخرى والمتصلات سوابل. وثمانية أخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة.

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث.

الأول: كلما كان لا شئ من جـ ب، فهـ ز، وكل جـ آ. ينتج:

كلما كان لا شئ من ب آ، فهـ ز، لأنه يكون حينئذ لا شئ من جـ ب.

١٥

(١) وضروب: ضرب ع؛ + ذلك سا. (٤) الأول: الأول ع ||

كل (الثانية): ساقطة من د، سا، عا، ن. (٤-٥) وكل... فهـ ز: ساقطة من سا.

(٦) الثانى: والضرب الثانى من، سا، والثانى ع، ع || ينتج: فينتج ب، م.

(١١) وأربعة: + وضروب سا || وثمانية أخرى: + والجزئيات من || سالبة: وسالبة هـ.

الثنائي : كلما كان لا شيء من جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من جـ آ . ينتج :
كلما كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جَب .

الثالث : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، وكل جـ آ . ينتج : كلما كان
لا شيء من ب آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَب .

الرابع : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من جـ آ . ينتج : كلما
كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون لا كل جَب .

وأربعة أخرى والمتصلات كلية سالبة ، وثمانية أخرى ومتصلاتها جزئية
وكلية ، سالبة وموجبة .

(١) الثاني : التالي || ولا شيء : فلا شيء . ع (٢) يكون : ساقطة من ب ، م .
(٥) فهـ زَ : ساقطة من د . (٨) وكلية : ساقطة من م ، سا || وكلية سالبة :
سالبة كلية د ، ن ، هـ ، سالبة وكلية عا || وموجبة : ساقطة من سا ، موجبة عا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة

- فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ، ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء . إلا أن الاستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقيا ، بل تشبيها . ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة ، ومع ذلك يكون استقراء ، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم . وهذا يكون الحمل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال ، وأجزاء القسمة تامة . وأنا أسميه القياس المقسم . وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء ، وتكون الحمليات مشتركة في جزء ، ويكون ذلك إما على نمط الشكل الأول ، أو على نمط الشكل الثاني ، أو الثالث .
- ١٠

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول . وذلك أن تكون أجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ، ويرد الانفصال على موضوعها ، ويكون كل حمل مشاركا للآخر في جزء هو محمول ذلك الحمل ، مباينا في جزء هو موضوع ذلك الحمل ،

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٦ عا ، هـ . (٣) في : + تعريف سا ، هـ || القياس : القياسات ب ؛ قياس هـ || المقسم : المقسم ب ، ع ، م || على نمط : في عا . (٤) فن : من د ، س ، سا ، ن ، هـ || ومن حمليات : وحمليات سا || قياس : قياسات سا . (٥) إلا أن : لأن سا || ويجوز : ويجب سا . (٦) أن تكون . . . إلى : ساقطة من سا . (٨) وأنا : وإنما هـ || القياس المقسم : المقسم ع . (٩) فيه : منه عا || جزء (الثانية) : حدس ، سا || ويكون : يكون سا . (١٢) ويرد : فيردد ، ن .

ويجب أن تكون المنفصلة موجبة ، موجبة الأجزاء ، والحمليات كلية متشابهة
الكيف ، ونتيجتها حملية .

الضرب الأول : كل ب ، إما ج ، أو هـ ، أو ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
آ . فكل ب آ .

٥ الثاني : كل ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . ولا شيء من ج ، و هـ ، و ز ،
ولا ز ، آ . فلا شيء من ب آ .

الثالث : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
آ . فبعض ب آ .

الرابع : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز ، ولا شيء من ج ،
١٠ و هـ ، و ز ، آ . فلا كل ب آ .

وإن جعلت المنفصلة جزئية لم يفد في إنتاج الحملية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني . والشريطة فيه أن تكون المنفصلة
أيضا موجبة .

الضرب الأول : كل ب إما أن يكون ج ، أو هـ ، أو ز . ولا شيء من
١٥ آ ، ج ، أو هـ ، أو ز . ينتج : لا شيء من ب آ .

(١) موجبة موجبة : موجبة د ، سا ع ، ن . (٣) ب : د آ || أو هـ : أ ب هـ .

(٤) فكل : وكل د || ب آ : د آ آ . (٥) ب : د آ || وإما هـ : وإما د آ .

(٦) ب آ : د آ آ . (٩) الرابع : الرابع د ، سا ع ، ن || وإما هـ : وإما د آ .

ساقطة من د . (١٠) و هـ : و لاد آ . (١١) وإن : فإن س ، سا ع ، ط ، هـ .

(١٢) الشكل : ساقطة من سا ، ع . (١٤—١٥) ولا شيء : . . . أو ز :

ساقطة من سا . (١٥) أو هـ : ساقطة من د || لا شيء : ساقطة من د .

الضرب الثاني : لاشيء من ب ، ج ، ولا ء ، ولا ز . ودائما إما أن يكون آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

الضرب الثالث : بعض ب إما أن يكون ج ، أو ء ، أو ز . ولا شيء من آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

- وإن جعلت المنفصلة جزئية ، لم تفد في إنتاج الحلية . وكذلك إن جعلت المنفصلة كبرى وحفظت النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية .

وإما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه أن تكون المنفصلة، كلية ، وأن تكون الشركة في كلي ، أعني أن يكون في أجزاء المنفصل أو أجزاء الحليات كلي ، ثم يكون الجزئي ، إن كان في الآخر، مشاركا إياه .

- الضرب الأول : دائما إما أن يكون ج ب ، وإما أن يكون د ب ، وكل ج ، وكل د ، ء . ينتج : أن بعض ب ، ء . لأن كل واحد من ج و د ، أو ج أو د ، بعض ب . فإن كانت المنفصلة سالبة لم ينتج . مثاله : ليس البتة إما أن يكون الإنسان حيوانا ، أو يكون الفرس حيوانا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . ثم ، نقول : ليس البتة إما أن يكون الإنسان نفسا ، أو يكون الفرس نفسا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . فإن جعلت المنفصلة كبرى أنتج أيضا مثل ذلك بعينه . فإن جعلت في الحلية جزئية أنتج كذلك . ولكن

(١) ب ج : د ج د ، ط ، ن ؛ ج ب م . (٢) يكون : + كل س ، هـ || آ ج : آ د م . (٣) ب : ء د ، ط ، ن ؛ د ن . (٥) جعلت (الأولى) : + كل هـ || تفد : نفسد || إنتاج الحلية : الإنتاج د ، س ، ط ، ن ؛ الإنتاج الحلية هـ . (٦) كبرى : جزئي د ؛ صغرى ن ؛ + جزئية ع ، هـ || النسبة : ساقطة من ط || جزئية : ساقطة من د ، ن . (٧) الثالث : الأول د . (١٠) وكل ج : وكل ج د هـ . (١٢) أو ج أو د : ساقطة من س || د : د هـ س || بعض : وبعض د ، ن . (١٤) وكل فرس : أو فرس س . (١٥) فإن : وإن ع . (١٦) الحلية : الحليتين د ، س ، ط ، ن .

ينبغي أن يكون جزء المنفصلة كليتين ، مثاله : إما أن يكون كل ج آ ، وكل د ب ، وكل ج آ ، وبعض د هـ ، أو بالخلاف . وأما إن كان في جزئي المنفصل جزئية ، فإن شاركت في الحليتين كلية أنتج ، وإلا لم ينتج : مثال الذي لا ينتج : دائماً إما أن يكون كل ج ب ، وإما أن يكون بعض د ب ، وكل ج هـ ، وبعض د هـ . فإنه يمكن أن لا يكون قولنا : كل ج ب ، حقاً البتة . فيبقى الاقتران من جزئيتين ، ولكن يلزم منه نتيجة شرطية ، أنه إن كان لشيء من د ب ، فبعض ب هـ ، لأنه يكون حينئذ كل ج ب . وكذلك إن عكست الترتيب . فإن جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت .

وأما التاليفات من منفصلة وحمليات لا تشترك في محمول واحد ، فما كان ترتيب الشكل الأول فالشرط فيه أن تكون الصغرى موجبة والكبريات كليات . ١٠
مثاله : كل د ، إما ج ، وإما ب . وكل ج هـ ، وكل ب ز . ينتج كل د ، لا تخلو من هـ ، وز ؛ لا على أنهما لا يجتمعان فيه ، بل على أنه لا يخلو منهما . فإن كان كل د إما ج ، وإما ب ، ولا شيء من ج هـ ، ولا شيء من ب ز . ينتج : أن كل د لا يخلو من أن لا يكون هـ ، أو لا يكون ز . وعلى ذلك ففسر باقي الضروب . ١٥

فإن جعلت الحملات صغريات كقولك : كل ج هـ ، وكل د ز . ثم نقول : وإما أن يكون كل هـ آ ، وإما أن يكون كل ز آ . ينتج : أنه إما أن يكون

(١) إما : وإما م . (٢) وكل (الأولى) : وإما أن يكون ع || د هـ : ج هـ د ، ن .
(٣) د ب : هـ ب ن . (٤) البتة : ساقطة من سا || ولكن يلزم منه : فلتكن تامه ع || يلزم : يلزمه هـ . (٥) د ب : ب هـ هـ || يكون : ساقطة من س . (٦) إن : إذا د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ || كلية : الكلية س ، هـ . (٧) وأما التاليفات : والتاليفات ما . (٨) د : ج د ، س || ز : د عا . (٩) وإما (الأولى) : فإما د ، ع . (١٠) كل (الثانية) : ساقطة من د ، ن || ينتج . . . يكون : ساقطة من د ، ن .

ج آ ؛ أى عندما يكون كل ء آ . أو يكون كل ز آ . فإن كان فى أجزاء المنفصل جزئى ، لم ينتج . فإن كانت المنفصلة سالبة ، أنتجت منفصلة سالبة ، والشرط ما ذكر . أما إن كانت المنفصلة سالبة الأجزاء ، لم ينتج .

الشكل الثانى : يجب أن تكون الجمليات فيه سوالب تنعكس . فحيث أن ترجع إلى الشكل الأول ، ويكون حكمه حكمها .

الشكل الثالث : تعرف أحوالها بما يلزم الصغريات من العكس أو بالافتراض .
التأليفات من حملة مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى .

- ترتيب الشكل الأول : كل ج ب ؛ ودأما كل ب ، إما ء ، وإما ز .
ينتج : كل ج ، إما ء ، وإما ز . فإن سئل على هذا فقل : كل فرد فهو عدد ، وكل عدد إما فرد ، وإما زوج . فيلزم من هذا أن كل فرد ، إما فرد ، وإما زوج .
وهذا هذيان . والجواب إن هذا ينتج ، ولكن نتيجة غير مفيدة . وليس أنه غير مفيد ، وأنه كاذب ، شيئاً واحداً . ومثال هذا لو أن قائلاً قال : كل ناطق إنسان . ثم قال : وكل إنسان ناطق . فانتج : وكل ناطق ناطق . لم يكن هذا موجباً أن الضرب غير متبع . ولكن السبب فيه المقدمات ، لا التأليف .
إذ قد أخذت المقدمات سوى المحتاج إليها . ثم لا شك أن كل فرد إما فرد ، وإما زوج . وذلك لأنه إن خلا عنهما وهو عدد ، كان شيئاً آخر غيرهما ، وهذا محال . وإن اجتماعاً فيه ، كان الفرد والزوج مجتمعين . وهذا أشد استحالة .

(١) ج آ ... ز آ : ساقطة من د ، ن . (٦) يلزم : + من د ، ع ، ن . (٩) على : عن ع . (١١) والجواب : فالجواب س ، هـ || ينتج : متبع ب ، د || ولكن نتيجته : ولكن نتيجة د ، سا ، ن ؛ وليكن نتيجة ع ؛ ولكنه نتيجة م . (١٢) غير مفيد وأنه : مفيد فإنه د ، ن . (١٣) وكل (الذاتية) : كل ع . (١٥-١٦) إما فرد وإما زوج : إما زوج م . (١٧) وهذا : هذا هـ .

وكذلك إذا كانت الكبرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الصغرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الكبرى سالبة كلية ، أو موجبة سالبة الأجزاء .

وأما ترتيب الشكل الثانى لا ينتج .

وأما ترتيب الشكل الثالث ينتج ما تعرّنه بعكس الحلية .

واعلم أن جميع المقاييس المؤلفة من حلية ومتصلة أو منفصلة ، قد يجوز أن يكون مكان الحلية متصلة إذا كان المقدم أو التالى أو أى الأجزاء كان مما يشارك فيه متصلة وتكون النتيجة تلك بعينها ، إلا أنها تكون متصلة بدل ما تكون حلية . واعلم أن جميع الاقترانات التى اشتركت فى حد بعينه ، فإنها يلزمها اقترانات تكون من إحدى المقدمتين ، ومن مقدمة فى قوة المقدمة الأخرى . وإن تغير الحد المشترك فصار كلية جزئيا أو سالبة موجبا ، وبالعكس . وكذلك إن بدلت مكان المقدمتين لازمهما . وعليك أن تجرب هذا فى قرينة قرينة ، وتجبد حينئذ قرائن أخرى غير التى أوردناها ، وهى فى قوتها .

وأما أصناف قياسات تحدث من شرطيات تتشارك فى جزء غير تام ، فمن ذلك اشتراك منفصلتين فى جزء غير تام ، ما كان من ذلك على مشاكلة الشكل الأول — إما من موجبتين : فهكذا دائما إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون ه ز . وكل د إما أن ب يكون ، أو يكون آ — ينتج : إما أن يكون ج د ،

(١) إذا : إن ع ، ع || كانت (الأولى) : صح ، ن . (٢) أو موجبة : أو كانت موجبة د ، ع ، ه .
(٣ — ٤) لا ينتج . . . الثالث : ساقطة من ع . (٤) بعكس : بحسب ن . (٥) واعلم :
اعلم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (٦) أى : ساقطة من ع .
(٨) فإنها : فإنه ب ، م . (٩) من : فى ع || ومن : وهى د ، س ، سا ، ع ، ن .
(١١) مكان : كان ن || وطليك : عليك ع . (١٢) التى أوردناها : الذى أوردناها سا ||
وهى فى قوتها : فى قولها ع ، وهى التى فى قوتها ع || فى : ساقطة من د . (١٣) من شرطيات :
فى اشتراك شرطيات ه || تام : تمام ع . (١٤) تام : تمام ع . (١٦) وكل د :
وكل ز س ، ع ، م ، ه ؛ ساقطة من ع .

وإما أن يكون هـ ب ، أو هـ آ . وإما من موجبة وسالبة : فهكذا دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون هـ ز ، وليس البتة ، إما أن يكون ز آ ، وإما أن يكون ز ب . ينتج : إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون هـ ب ، أو هـ آ .
واثنان صفراهما جزئية تنتج جزئية .

وأما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون إلا على هذه الصورة : دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ هـ . وليس البتة إما أن يكون د ، وإما أن يكون هـ .
ينتج حملة أنه ليس البتة جـ آ .

والضرب الثاني صفرا سالبة ، وكبراه موجبة .

وضربان صفراهما جزئيتان ، وهو في قوة الحملات ، ومنها اشتراك متصلة
صغرى ومنفصلة كبرى في محمول المقدم وموضوع الانفصال أو محمولها جميعا .
ضروب ذلك على منهاج الشكل الأول .

الأول : كلما كان جـ ب ، فهـ ز . وكل ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان
جـ ب ، فكل هـ ، إما د ، وإما آ .

الثاني : كلما كان جـ ب ، فهـ ز ، وليس البتة ز ، إما د ، وإما آ . فكلما
كان جـ ب ، فليس البتة ز ، إما د ، وإما آ .

وضربان والمتصلة جزئية .

(١) فهكذا : فيها كذا . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من م . (٣-٢) وليس ...
هـ ب : ساقطة من د ، ن . (٤) تنتج جزئية : ساقطة من م . (٦) البتة :
+ آ ع ، هـ || د : آ م ؛ ساقطة من هـ || هـ : د م . (٧) جـ آ : + وليس البتة إما أن
يكون د آ أو يكون د ب ينتج إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون جـ ب د (٨) الآني : + في هـ .
(٩) وهو : هو (١٠) المقدم : التالي س . (١٢) الأول : ساقطة من د ، س ، ساء ع ، ع ،
م ، ن ، هـ ، وكل ز : وكل بـ عا . (١٣) فكل : وكل د ، ن || آ : ساقطة من د ، ن .
(١٤) ز : ساقطة من ساء بـ عا || آ : آ س . (١٥) ز : هـ عا || ز آ : ساقطة من ن .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الثانى : كلما كان جَب ، فهـ ، ز ، أو د .
ولا شئ من آ ، ب ، أو د . وكلما كان جَب فليس هـ آ . كلما كان جَب ،
فليس هـ ز أو د . وكل آ ، ز أو د . فكلما كان جَب فليس هـ آ .
وضربان آخران جزئيتهما موجبة .

٥ وضروب أربعة ومتصلاتها سالبة ، فهمى ترجع إلى هذه ، ونتائجها تكون
لوازم هذه .

فقد أدينا ما ضمناه من الكلام المختصر فى القضايا الشرطية وقياساتها . وقد
كنا علمنا فى هذا الباب فى بلادنا كتابا كبيرا مشروحا غاب عنا فى أسفارنا
ومفارقتنا لأسبابنا ، وكأنه موجود فى البلاد التى كنا بها . وبعد أن كنا
استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثمانى عشر سنة ، ووقع إلينا كتاب
١٠ فى الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين ، كأنه منحول عليه ، فإنه غير واضح
ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض ، فإنه فاسد فى تعريف حال
القضايا الشرطية أنفسهم ، وفى كثير مما يستصعبه من القياسات ، وفى وجوه
الدلائل على الإنتساج والعقم ، وفى تعديد الضروب فى الأشكال . فيجب أن
لا يلتفت المتعلم إلى ذلك البتة ، فإنه مزاعة ومضلة . وذلك لأن مصنفا لم
١٥ يعرف الإيجاب والسلب فى الشرطيات ، والكلية والجزئية والإهمال كيف
يكون ، وكيف تتضاد الشرطيات ، وكيف تتناقض وكيف تتداخل ، بل

(٢) من : ساقطة من م || آ ب : آ ز سا ، عا ، هـ || وكلما : فكلما د ، س ،
سا ، ع ، عا ، ن . (٣) وكل آ ، ز أو د : ساقطة من م || جَب : جَز
ب ، م . (٥) ومتصلاتها : متصلاتها د ، سا ، ع ، ن . (٩) وكأنه : فكانه ع .
(١٠) ووقع : وقع هـ . (١٣) يستصعبه : يستحقه د ، ن . (١٤) والعقم :
والرسم سا . (١٥) مزاعة ومضلة : مزاعة مضلة ب ، عا ، م ، هـ ؛ من لغة متصلة
ع . (١٦) يعرف : + أن يج ، د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ .

- أضاف هذا كله إلى أجزاء المتصلات ، واشتغل من عكس الشرطى بنوع واحد .
 ولم يعرف جميع الاقترانات ؛ بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ،
 ولم يستوف جميعها ، وكثرها فوق العدد الواجب ، لأنه عدد أشياء داخلية تحت
 حكم واحد كأشياء ذات أحكام مختلفة . وإنما يجب أن يورث الحكم الكلى
 فيها ، فيكفيه تكثير أصنافها بحسب تعدد إبدالات المقدم أو تال باختلاف
 الكمية والكيفية ، لا يتغير بغيرها حكم . ثم ظن بكثير من العقم أنه منتج ،
 وخصوصا أول ما بعده في الكتاب . ثم ظن في كثير من هذه العقم بأنها ظاهرة
 الإنتاج ، لا تحتاج إلى بيان لجمال قياساتها . ثم ظن في كثير من المنتجات أنها
 عقم . ثم لم يصب ، في إبانة كثير من المنتجات المحتاجة إلى بيان ، بل سلك
 سبيلا غير سديد . ثم ظن أن المفصل يتميز فيه تال عن مقدم ، حتى عد التأليفات
 منه مرة في شكل ، ومرة في شكل آخر ، لأنه في أحدهما قدم المشترك فيه ،
 وفي الآخر أخره . ثم ظن في كثير من الاقترانات التي ليس الأوسط فيها شيئا
 بعينه أنه قياس بسيط ، لأنه يلزم منه شيء بقوة وسط واحد بعينه ، وذلك
 في حكم القياس المركب ، لأن القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف .
 فهذه وأشباهاها وجوه زيفه في ذلك الكتاب .

١٥

(١) كله : كليات || أجزاء : آخرع || واشتغل : فاشتغل د ، ن . (٢) بين : من س ،
 عا ، م . (٣) جميعها : جميعا م . (٤) ذات : ذوات د ، ن . (٦) منتج : ينتج
 ن . (٧) هذه : ساقطة من د ، سا . (٩) سلك : يسلك ن . (١٠) عن مقدم :
 ومقدم ع ، ن || التأليفات : التأليف ع ، عا . (١٤) وسطه : وسط سا . (١٥) وجوه :
 من وجوه عا || ذلك : هذا س ، م || الكتاب : تمت المقالة السابعة من الرابع من الجملة الأولى
 في المنطق بحمد الله ومنتبه د ؛ + تمت مس ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع من المنطق
 والله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة السابعة بحمد الله تعالى ومنتبه صلى الله على سيدنا محمد وآله ع ؛
 + تمت المقالة السابعة من الفن الرابع في الجملة الأولى في المنطق عا ؛ + تمت المقالة السابعة
 بحمد الله ومنه والصلوات على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين ه .

المقالة السابعة

من الفن الرابع ؛ من الجملة الأولى ؛ في المنطق

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها

٥

فقد عددنا الآن أصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل . وأما الاشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف المنفصلات التي من حملات ، والتي من أخلاط ، والتي من جزأين ، والتي من أجزاء ، وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها ، وكياتها ، وجهاتها ، واعتبار أحوال مقدماتها ، وتالياتها ، إنها لا تخلو من أن تكون أحد الثمانية .

١٠

وتلك الثمانية إما محصلة ، وإما معدولة ، وبعد ذلك إما ثنائية ، وإما ثلاثية . وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر الثلاثة . وتكون مطلقة أو منوعة . ونوعها وجوب ، أو امتناع ، أو إمكان ، وسائر ما أشبه هذه

(١) السابعة : السادسة ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢) من الفن . . . المطلق : ساقطة من ب ، ع ، م ، ن من الفن الرابع من المنطق سا ب من الفن الرابع من الجملة الأولى ب فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين جميع الفصول الثلاثة] . (٣) فصل : الفصل الأول : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م فصل ١ عا ، هـ . (٥) المقدمات : ساقطة من ع || في . . . وتقابلها : في القياسات المؤلفة من المتصلات البسيطة وفي تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها عا || المتصلة : ساقطة من سا . (٧) بأن : فإن د ، ن . (٧-٨) التي . . . المتصلات : ساقطة من م . (٩) وكياتها : ساقطة من د || وتالياتها : ساقطة من سا .

الاعتبارات . ثم يركب بعضها مع بعض ، ويجمع ما يحصل من أعدادها ، وأن يسمى كل صنف باسم . فذلك مما الأولى أن يشتغل به من له فراغ عن المحتاج إليه ، بما لا يحتاج إليه . مع أن الاشتغال بذلك وتعميده من أسرار الأمور وأهونها ، على كل من هم به ، ممن له أدنى تفتن . وأما الأولى بنا فإن نشغل بالأحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول : إنك إذا علمت الموجبة ، والالبة ، الكلية ، والجزئية ؛ فقد علمت التناقض ، والتضاد ، وما تحته ، والتداخل ، ولا حاجة بنا إلى استئناف تعليمك ذلك ، فإن الحال فيها كما في الجمليات . والذي ظن أن ذلك إنما يكون لسبب المقدم والتالي ، فذلك باطل . ولو كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة ، لكان قولنا : كلما مشى زيد عاين عمرا ، وكلما مشى زيد لم يعاين عمرا ، متناقضين . وليس كذلك ، وإن كان قد يتفق في بعض المواضع أن تكون تلك لازمة للمناقض .

وأمر المقدم أبعد في هذا المعنى ، فلنشتغل بتعريف أحوال التلازم ، ولنبدأ بإحصاء أنواع كل جنس من هذه القضايا ، ونأخذ أجزاءها محصورات . فإن ذلك أدل على أغراضنا . ونتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها لبعض . ولنأخذها ضروريات . وأما أخذها مطلقات وممكنات فانتظره في كتاب اللواحق ، إن كنت لا يمكنك أن تقيس الحال فيها على ما قيل في نظائرها من الجمليات . وعلى أنك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد أن تفهم أولا المدلول عليه في كل

(١) يركب : ركب د ؛ بأن يركب ع . (٢) وأن : أن ع || فذلك : بذلك د ، ن . (٣) وتعميده : وبعد هذه سا . (٤) على كل : عذب ، م || هم : محبوب || ممن : + هو عا . (١١) قد : ساقطة من س || المواضع : المواطن سا . (١٢) فلتشتغل : فاشتغل م || بتعريف : بتعرف ع . (١٣) أنواع : ساقطة من ع . (١٥) في : من ع ، ط ، (١٧) لو : أن ه .

صنف منها ، وأنه كيف يصدق . ولنبتدئ بالمتصلات ، ولنمثل في البسيطة
التي تؤلف من حليتين .

من موجبتين كليتين (ا) كلما كان كل آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين والمقدم كلي (ب) كلما كان كل آ ب ، فبعض ج د .

من موجبتين والتالي كلي (ج) كلما كان بعض آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين جزئيتين (د) كلما كان بعض آ ب فبعض ، ج د .

من سالبتين كليتين (هـ) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج د .

من سالبتين والمقدم كلي (و) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا كل ج د .

من سالبتين والتالي كلي (ز) كلما كان لا كل آ ب ، فلا شيء من ج د .

من سالبتين جزئيتين (ح) كلما كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .

من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب (ط) كلما كان كل آ ب ، فلا شيء
من ج د .

المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي (ي) كلما كان كل آ ب ، فلا كل ج د .

المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي (ك) كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء
من ج د .

١٥

(١) منها : فيها ع || ولنبتدئ : + أولاع . (١ - ٢) في البسيطة التي : من سا (٢) حليتين :
+ الموجبات الكلية نج ، د ، + أضاف انكلي الموجب س . (٣) من : ومن م || كل : ساقطة
من د ، سا . (٣ - ٤) من موجبتين . . . ج د : ساقطة من ع . (٤) من : ومن ع
|| والمقدم كلي : والكل مقدم س || ب : ساقطة من عا || كل : ساقطة من س ،
سا ، بعض هـ . (٥) ج د : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || فكل : فبعض ن ، هـ .
(٦) آ ب : آ سا || ج د : ب ج د || . (٨) ج د : ج ب د . (١١) من كليتين :
كليتان د ، سا ، عا ، ن . (١١ - ١٢) فلا شيء من : كل د . (١٣) كلي : ساقطة من
د || كل (الأولى) : بعض د || فلا كل : فلا شيء من د . (١٤) كلي : جزئي د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى (ل) كلما كان بعض آ ب ، فلا كل
ج د .

كليتان والمقدم سالب والتانى موجب . كلما كان لا شىء من آ ب ، فكل
ج د .

المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض
ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلى . كلما كان لا كل آ ب ، فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا كل آ ب ، فبعض ج د .

السوالب الكلية

١٠

من موجبتين كليتين : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين والمقدم : كلى ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فبعض ج د .

من موجبتين والتالى كلى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فبعض ج د .

من سالتين كليتين : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا شىء من ج د .

من سالتين والمقدم كلى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا كل ج د .

(١) بعض : لا شىء سا || فلا كل : فكل سا . (٣ — ٤) كليتان ... ج د :

ساقطة من سا . (١٠) السوالب الكلية : أصناف السالب الكلى س ؛ ساقطة من سا ، ع ،

عا ، م ، هـ . (١٦) لا شىء من : لا كل سا || فلا كل : فلا شىء من كل د ، سا ، ع .

من سالتين والتالى كلّى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا شيء من ج د .
 من سالتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .
 كليتان والمقدم موجب والتالى سالب : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا شيء
 من ج د .

المقدم موجب كلّى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا
 كل ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلّى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ،
 فلا شيء من ج د .

كليتان والمقدم سالب والتالى موجب كلّى : ليس البتة إذا كان لا شيء من
 آ ب ، فكل ج د .

المقدم سالب كلّى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ،
 فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلّى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ،
 فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ،
 فبعض ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ،
 فلا كل ج د .

(١-٢) والتالى . . . سالتين : ساقطة من سا . (٢) فلا كل : فلا شيء م . (٣) كليتان :
 كليتين ع . (٥) كلّى : ساقطة من عا || فلا : ولا سا . (٦) ج د : د ج ع . (٩) كلّى :
 ساقطة من م . (١٣) لا كل : ساقطة من د . (١٦) فبعض : فلا كل د .
 (١٧-١٨) المقدم . . . ج د : ساقطة من م ، سا ، ط .

ولكل واحد من الأنواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الأنواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها إلى بعض . ووجه الرجوع أن تحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالي . وجميع هذه الأصناف توجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فتزاد لفظة اللزوم .

فقولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، وهو على المعنى الأعم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن كل ج د . واحفظ هذا القانون في جميع ذلك . وعلى هذا القياس قولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فبعض ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج د . وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وعلى هذا القياس .

وأما وجه البرهان على هذا الاتباع فإننا نشير إليه في صنف واحد . وعليك أن تنتقله إلى سائر الأصناف . فنقول : إنه إذا صدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د ،

(١) الأنواع : أنواع سا . (٢) ويرجع : يرجع س . (٤) توجد : تؤخذ ب . وتارة : مرة سا || فتزاد : وزاد د . (٥) كل : ساقطة من د || المعنى الأعم : معنى الأعم ه . (٦) كل (الأولى) : ساقطة من د ، سا . || يلزم : ساقطة من عا || أن : + يكون سا . (٨) ذلك : ساقطة من ن || بعض : كل س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ؛ ساقطة من د || فكل : دكل د ؛ فبعض عا . (٩) بعض : كل د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من عا . (٩ — ١٠) فليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١٠) بعض (الأولى) : كل نج ، س ، سا ، ه . (١٠ — ١٢) فلا شيء . . . كلما كان بعض آ ب : ساقطة من سا . (١١ — ١٢) وقولنا ليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١١) فكل : وكل ع ، عا || بعض (الثانية) : كل عا . (١٣) إليه : إليك س . (١٤) البتة : ساقطة من ع . (١٥) قولنا : + ليس ع .

وإلا صدق تقيضه وهو قولنا: ليس كلما كان كل آ ب فليس كل ج د . ومعنى هذا الكلام هو منع أن يكون هذا التاني السالب لازما لكل وضع للمقدم ، فيكون هناك لا محالة وضع مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالي إياه ، فيكون الصادق حينئذ معه تقيضه . فيكون حينئذ قد كان كل آ ب ومعه كل ج د ، وقد قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، هذا خلف . وأما إن كان على سبيل رفع اللزوم ، فإنه يلزم من قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فيلزم أن يكون كل ج د ، قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، وإلا فمن الحق أنه ليس كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، فيلزم مرة عند وضع كل آ ب أن يكون كل ج د ، وهذا محال .

١٠

وأما البرهان على أن هذه السالبة تلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم ، فإنه إذا صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فكل ج د ، ولم يصدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فليس كل ج د ، صدق تقيضها أنه قد يكون إذا كان كل آ ب فليس كل ج د . فيجوز أن يكون قولنا : كل آ ب موضوعة ، ولا يكون تاليها أن كل ج د ، إذ يكون ليس كل ج د . وقد

١٥

(٢) هذا (الثانية) : ساقطة سا . (٣) وضع : ساقطة من ع ، م || فيها : فيه : د ، س ، سا . (٤) فيكون (الأولى) : + هذا ن . (٥) هذا : وهذا د . (٦) وأما : أما س . (٧-٥) فكل آ ب (الأولى) : ساقطة من سا . (٧) فيلزم : فيلزم م || فيلزم آ ب : ساقطة من ع . (٧-٨) قولنا ... ج د : ساقطة من د ، سا . (٨) ليس : ساقطة من ع . (٩) فيلزم : يلزم د ؛ و يلزم س ، سا ، ه ؛ ولزم ع || كل (الأولى) : ساقطة من ع . (١١) تلزم : يلزمها ع ، ه . || فاعتبر : واعتبر سا . (١٢) فإنه : لأنه س ، سا ، ه ؛ أنه ع || كل : ساقطة من د ، سا ، ع || فكل : وكل ع . (١٤) صدق : وصدق ه . (١٥) تاليها : تاليا لها ب ، د ، س ، سا .

قلنا : إنه كلما كان كل آ ب ، فيجب أن يوضع تاليه أن كل ج د ، وهذا خلف .
فإننا فرضنا أن ذلك يجب إما أن يصدق معه أو يلزمه ، فالقضايا المتصلة الكلية
المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة التوالى متلازمة .

أما في المواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة
التالى ، فيكون لزوم النقائض من التوالى . على أن اللزوم جزء من التالى وعلى أنه
خارج عنه فيصدق فيهما جميعا .

وأما إذا كانت المواد مواد يكون الصدق في سالبها ، ليس منع صحة التالى ،
بل منع لزوم التالى ، كان صحيحا أو ليس بصحيح ، فعلى أن يجعل اللزوم جزءا
من التالى فيؤتى بنقيضه من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم . فإن كان التالى
موجبا ، كان المتصل اللازم إياه على هذه الصفة : كلما كان ه ز فليس يلزم
أن يكون ج د . وإن كان سالب التالى كان هكذا : كلما كان ه ز فليس
يلزم أن لا يكون ج د . ومعناه يصح أن يفرض معه ج د ، فيكون كمال القول :
كلما كان ه ز فيصح معه فرض ج د ، أى صحة في الفرض لا في الوجود فقط .

ومن هذا يتبين أيضا خطأ من ظن أن القضايا المتصلة المتناقضة هى التى
تواليا متناقضة . وذلك أن الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان
في قوة المتضادتين ، فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان . وذلك لأن إحدى
هاتين الموجبتين يكون فى قوة سالبة كلية مقابلة للآخرى بالتضاد .

(١) أن : + يكون سا || وهذا : هذا س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٢) أن :
+ يكون د ، ن . (٥) التالى : تاليها سا || النقائض : الناقض || أن :
ساقطة من س . (٧) منع : يمنع سا . (١٢) لا يكون : يكون سا || ج د (الثانية) : ساقطة
من سا . (١٣) لا فى الوجود فقط : فقط لا فى الوجود م . (١٤) أيضا :
ساقطة من سا (١٥) اللتين : ساقطة من د . (١٦) ولا يتناقضان : فلا يتناقضان ع .

الموجبات الجزئية

من موجبتين كليتين ، قد يكون إذا كان كل آ ب فكل ج د .

من موجبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب فبعض ج د .

من موجبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فكل ج د .

من موجبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فبعض ج د .

من سالتين كليتين ، قد يكون إذا كان لا شىء من آ ب فلا شىء من ج د .

من سالتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان لا شىء من آ ب فلا كل ج د .

١٠

من سالتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا شىء من ج د .

من سالتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا كل ج د .

كلياتان والمقدم موجب والتالى سالب ، قد يكون إذا كان كل آ ب

فلا شىء من ج د

١٥

(١) الموجبات الجزئية : أصناف الموجبات الجزئية من ؛ ساقطة من عا . (١ - ٢) الموجبات الجزئية . . . فكل ج د : ساقطة من سا . (٢) كليتين : جزئيتين ع || كل : ساقطة من ع . (٨) ج د : آ ب م . (٩) فلا : ولا سا . (١٤) كليتان : كليتين عا . (١٥) من : ساقطة من د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلّى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا شىء من ج د .

المقدم موجب كلّى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب
فلا كل ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا كل ج د .

من كلّيتين والمقدم سالب والتالى موجب ، قد يكون إذا كان لا شىء من
ب فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلّى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فكل ج د . ١٠

المقدم سالب كلّى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا شىء من
آ ب فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فبعض ج د .

السوالب الجزئية

١٥

ليس كلّما كان كل فكل .: ليس كلّما كان بعض فكل .

ليس كلّما كان كل فبعض .: ليس كلّما كان بعض فبعض .

ليس كلّما كان لا شىء فلا شىء .: ليس كلّما كان لا كل فلا شىء .

(٢) فلا شىء : ولا شىء سا . (٤) فلا كل : ولا كل سا . (٥) سالب جزئى : موجب م .
(٦) فلا كل : ولا كل سا . (٨) فكل : فكان س . (١٣) جزئى (الثانية) : كلّى م . (١٥) السوالب
الجزئية : حرف السوالب الجزئية م . (١٨) فلا شىء : فشىء م || لا كل : كل د .

- ليس كلما كان لا شيء فلا كل :. ليس كلما كان لا كل فلا كل .
 ليس كلما كان كل فلا شيء :. ليس كلما كان كل فلا كل .
 ليس كلما كان بعض فلا شيء :. ليس كلما كان بعض فلا كل .
 ليس كلما كان لا شيء فكل :. ليس كلما كان لا شيء فبعض .
 ليس كلما كان لا كل فكل :. ليس كلما كان لا كل فبعض .

- فتقول : إن الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكمليات ، فإن قولنا
 ليس كلما كان كل فكل ، يلزمه قولنا : قد يكون إذا كان كل فليس كل وإلا لزمه
 نقيضه ، وهو أنه ليس البتة إذا كان كل فليس كل . وهذا يلزمه أنه كلما كان
 كل فكل ، وقد قلنا : ليس كلما كان كل فكل ، هذا خلف . وعلى هذا القياس
 ١٠ في سائرهما وبقریب من هذا يبرهن أن هذه الموجبة تلزمها سالبة . فإن لم تلزم
 السالبة صدق نقيضها : وهو أنه كلما كان كل فكل ، وهذا يلزمه ليس البتة
 إن كان كل فلا كل ، وقد قلنا : قد يكون إذا كان كل فلا كل ، هذا خلف .
 واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم ، وقد تبين أيضا من هذا كذب ظن القائل :
 إن المناقضة في التالي تجعل المتصلة مناقضة ، فإن هاتين الجزئيتين قد تصدقان
 معا . لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة في التالي وقوة الموجبة منهما
 ١٥ قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي ، فتكون موجبتان متناقضتان التالي وتصدقان
 معا ، وسالبتان كذلك وتصدقان معا .

(٥) فكل : فلا كل سا . (٧) فليس كل : ساقطة من م || لزمه : لزم سا .
 (٨) وهو : ساقطة من س ، سا ، عا || يلزمه : يلزم سا . (٩) قلنا : + أن
 سا ، ع ، هـ . (١٠) سالبة : السالبة عا . (١١) يلزمه : يلزم سا . (١٢) إن : إذا د ،
 سا ، عا ، ن ، هـ . (١٣) تبين : يبين ب ، س ، سا ، ع . (١٥ - ١٦) منهما قوة
 موجبة . . . للسالبة : ساقطة من سا . (١٧) كذلك : وكذلك سا || وتصدقان : تصدقان سا .

وقد علمت فيما سلف أن الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة معها ولا زمها ، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولا زمها ، ولا ينعكس أحد الأمرين ، ويجب أن يراعى حال الزيادة التي يحتاج إليها في أمر ما اتصاله بلزوم .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض
و بالمتصلات وحال التلازم فيها

• ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة .

الموجبات الكلية

- دائماً إما أن يكون كل آ ب أو كل ج د ، دائماً إما أن يكون بعض أو كل .
دائماً إما أن يكون كل أو بعض ، دائماً إما أن يكون بعض أو بعض .
دائماً إما أن يكون لا شيء أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون لا كل أو لا شيء .
دائماً إما أن يكون لا شيء أولاً لا كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أولاً كل .
دائماً إما أن يكون كل أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون بعض أولاً شيء .

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ ، هـ ، (٣) في : + تلازم سا
|| في . . . بعض و : في القياسات من المتصلات وتقابلها عا . (٣ - ٥) في المقدمات . . .
المنفصلة : في القياسات من المتصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الآن أصناف
القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض و بالمتصلات ويحقق حال التلازم فيها عا في المقدمات الشرطية
للمنفصلة ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض و بالمتصلات ويحقق حال التلازم
فيها أيضاً هـ . (٥) ولنحص : ولنحقق ن . (٦) الموجبات الكلية : ساقطة من ب ، د ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن . (٧) آ ب : ب ج م . (١٠) لا شيء : في شيء د || لا كل
(الأولى) : كل سا . (١١) يكون كل : يكون بعض م .

- دائماً إما أن يكون لا كل أو كل ، دائماً إما أن يكون بعض أو لا كل .
 دائماً إما أن يكون لا شيء أو كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أو كل .
 دائماً إما أن يكون لا شيء أو بعض ، دائماً إما أن يكون لا كل أو بعض .

السالبات الكلية

- ٥ ليس البتة إما كل وإما كل .: ليس البتة إما بعض وإما كل .
 ليس البتة إما كل وإما بعض .: ليس البتة إما بعض وإما بعض .
 ليس البتة إما لا شيء وإما لا شيء .: ليس البتة إما لا كل وإما لا شيء .
 ليس البتة إما لا شيء وإما لا كل .: ليس البتة إما لا كل وإما لا كل .
 ليس البتة إما كل وإما لا شيء .: ليس البتة إما بعض وإما لا شيء .
 ليس البتة إما كل وإما لا كل .: ليس البتة إما بعض وإما لا كل .
 ليس البتة إما لا شيء وإما كل .: ليس البتة إما لا كل وإما كل .
 ليس البتة إما لا شيء وإما بعض .: ليس البتة إما لا كل وإما بعض .

الموجبات الجزئية

- قد يكون إما أن يكون كل أو يكون كل .: قد يكون إما أن يكون كل
 أو يكون بعض . ١٥

- (١) لا كل أو كل : لا شيء أو كل م . (٢) لا شيء أو كل : أو كل م .
 (٤) السالبات الكلية : أمثلة المنفصلات السالبة الكلية ع ؛ حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، ما ، ن .
 (٧) لا كل : كل سا ، ع . (٩) كل : لا كل م || ليس . . . لا شيء . : ساقطة من سا .
 (١٣) الموجبات الجزئية : أمثلة الجزئيات الموجبة المنفصلة ع ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ،
 ما ، م ، ن .

قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون كل .: قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون بعض .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو لاشيء.: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل.

قد يكون إما أن يكون لا كل أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون لا كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون كل أو لاشيء.: قد يكون إما أن يكون كل أو لا كل.

قد يكون إما أن يكون بعض أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون بعض أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل.: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو بعض.

قد يكون إما أن يكون لا كل أو كل.: قد يكون إما أن يكون لا كل أو بعض. ١٠

السالبات الجزئية

ليس دائماً إما كل وإما كل .: ليس دائماً إما كل وإما بعض .

ليس دائماً إما بعض وإما كل .: ليس دائماً إما بعض وإما بعض .

ليس دائماً إما لا شيء وإما لا شيء.: ليس دائماً إما لا شيء وإما لا كل .

(٢) أو يكون بعض : وإما بعض م . (٣) أو كل : أولاً كل م ، سا ، ه .

(٤) يكون (الثالثة) : لا يكون سا . (٧) أن يكون (الثانية) : ساقطة من ن .

(٩) أو كل : أولاً بعض سا || أن يكون (الأولى والثانية) : ساقطة من ن . (١٠) أن يكون

(الأولى) : ساقطة من ن . (١١) السالبات الجزئية : أمثلة الجزئيات السالبة المنفصلة ع ؛

حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، طا ، ن .

- ليس دائماً إما لا كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما لا كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما بعض وإما لا شيء .: ليس دائماً إما بعض وإما لا كل .
 ليس دائماً إما لا شيء وإما كل .: ليس دائماً إما لا شيء وإما بعض .
 ليس دائماً إما لا كل وإما كل .: ليس دائماً إما لا كل وإما بعض .

٥

- وإذ أحصينا هذه فلتكلم أولاً على تلازم المنفصلات والمتصلات، فنقول:
 أما المنفصلات الحقيقية الموجبة، الموجبة الأجزاء، فيلزمها من المتصلات ما يكون
 تقيض أحد جزئي المنفصلة فيه مقدماً، وعين تاليه تالياً، أيهما كان مقدماً من
 المنفصل إذا كانا متفقين في الكم والكيف . مثاله إذا قلنا: دائماً إما أن يكون
 كل آ ب وإما أن يكون كل ج د ، فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج د ،
 وكلما لم يكن كل ج د فكل آ ب . ولنبرهن على أحد اللازمين ، فإن الأمر
 في كليهما واحد فنقول : إنه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية
 المتصلة ، لا متصلة فقط ، بل متصلة مع التزام المقدم للتالي . وهذا إذا صح ،
 صح ما هو أعم منه وهو المتصلة المطلقة ، فإنه حيث يصدق الأخص يصدق
 الأعم . فنقول إن لم يلزمه قولنا : كلما لم يكن كل آ ب ، فيلزم أن يكون
 كل ج د ، فقد يصدق معه تبضه ، وهو قولنا : ليس كلما لم يكن كل آ ب ،

١٠

١٥

(١-٢) ليس دائماً إما كل وإما لا شيء : ساقطة من سا . (٥) بعض : + الفصل
 الثالث في تلازم المتصلة والمنفصلة سا ؛ + فصل ٣ في تلازم المتصلة والمنفصلة ما . (٦) وإذ أحصينا
 هذه : وإذ قد أحصينا هذه ه ؛ ساقطة من ما || فلتكلم : + الآن ه . (٧) الموجبة
 الموجبة : الموجبة د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن . (٨) أحد : إحدى ب ، د ، ع ، ما ، م .
 (١٠) كل (الثانية) : ساقطة من سا ، م || فكل : وكل د . (١١) كل : ساقطة من ع ، ما
 || أحد : إحدى د . (١٢) في : ساقطة من ه || يلزم : + من سا . (١٣) للتالي : التالى سا .
 (١٤) صح : + مع ه .

يلزم أن يكون كل جـ د . ويلزم هذه المتصلة قولنا : قد يكون إذا لم يكن كل
 آ ب ، فليس يلزم أن يكون كل جـ د . وهذا يجوز أن لا يكون كل آ ب ،
 ولا كل جـ د . والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين معا ، وجهات
 وضع كل واحد منهما ، يلزمه رفع الآخر . وهذه المتصلة تجوز ارتفاعهما معا . هذا
 خلف . وأيضا يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف ، تاليه نقيض أحد
 جزئيه ، ومقدمه عين الجزء الآخر . مثل قولنا : كلما كان كل آ ب ، فليس
 كل جـ د ؛ وإلا فليس كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د . وهذا يلزمه
 أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل جـ د . وهذه توجب جواز اجتماع
 القولين ، والمنفصلة تمنع ذلك . هذا خلف .

- ١٠ فهذا هو القول في الموجبات الموجبة الأجزاء ، وقد يبرهن على الكليات منها ،
 فيمكن أن يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد . وليس
 يجب أن ينعكس الأمر ، حتى إذا صدقت المتصلات المذكورة ، صدق معها
 المنفصلات ، وإلا لوجب أن تنعكس كل متصلة منها على نفعها إذا كان
 الصدق والعناد الحقيقي في المنفصلة منعكسا . وقد يجوز أن يكون التالي
 في المتصل الموجب أعم لزوما من لزومه للمقدم ، مثل قولك : إن الانسان كلما
 كان متحركا ، أو كلما لم يكن متحركا ، ففي الحالين جميعا يلزمه أنه جسم .

(١) يلزم : فيلزم د . (٣) قد : ساقطة من سا || وجعلت : وجعل سا . (٤) واحد : شيء من ||
 ارتفاعهما : ارتفاعها د ، سا ، ن . (٥) يلزمها : يلزمها م || تاليه : وتاليه م ،
 سا ، ع ، ع ، م ، هـ . (٦) الجزء : ساقطة من ن . (٧) فليس كلما كان
 كل آ ب : ساقطة من د || وهذا يلزمه : وهذه يلزمها م ، سا ، ع ، هـ . (١٠) هو : ساقطة
 من سا || يبرهن : يبرهن ع || منها : فيها ع . (١١) وليس : ولا ع . (١٢) صدق :
 صدقت ع . (١٣) نفعها : نفسه ع || إذا : إذ م ، سا . (١٥) لزومه : لزوم سا .
 (١٦) جميعا : ساقطة من م || يلزمه : يلزم سا .

- وأما تحصيل بيان هذا ، فليكن اللازم موافقا للمقدم كقولك : كلما كان كل
 آ ب ، فليس كل ج د . كقولنا : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون
 كل ج د . فنقول : إن هذا المتصل لا يجب أن يلزمه أنه إما أن يكون كل
 آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، لأنه حينئذ يجب أن يلزمه هذا المتصل وهو
 أنه كلما لم يكن كل ج د ، فكل آ ب . وليس دائماً يوجد هذا الانعكاس .
 وكذلك إن جعلت اللازم مناقض المقدم ، وجب أن يلزمه عكسه ، وهذا
 لا يجب . وأما إذا كان أحد الجزئين أو كلاهما سالبا ، فيلزمهما من المتصلات
 مناقض المقدم ، موافق التالى ؛ ولا يلزمها موافق العين ، مناقض التالى ؛ كما
 كان يجب فى الموجبات الأجزاء . مثل ذلك أنا إذا قلنا : دائماً إما أن لا يكون
 شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . لزمه قولنا : كلما كان بعض
 آ ب ، فلا شيء من ج د ، وكلما كان بعض ج د ، فلا شيء من آ ب . ولنبرهن
 فنقول : إنه إن لم يصدق ذلك ، صدق قولنا : ليس كلما كان بعض ج د ،
 فلا شيء من آ ب . ويلزمها أنه قد يكون إذا كان بعض ج د ، فبعض آ ب .
 والمنفصلة تمنع اجتماع ذلك . وهذا خلف . وإنما قلنا : إنه لا يلزم من وضع
 عين المقدم ، أنا إذا قلنا : وكلما لم يكن نباتا ، لم يلزم منه أنه جحد ، أو ليس
 بجحد . والزم ههنا منعكس ، لأن وضع نقيض التالى ، يلزمه وضع نقيض
 المقدم دائماً . وإنما يؤدى هذا الانعكاس الى هذا فقط . وأنت تعلم أن هذا

(١) تحصيل : ساقطة من سا || للمقدم : المقدم سا ؛ ساقطة من ن || كقولك : كقولنا د ،
 سا ، ع ، ن ؛ لقولنا ع . (٣) لا يجب أن يلزمه : لا يلزمه سا || يلزمه : يلزم سا . (٤) حينئذ :
 ساقطة من سا || وهو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٥) فكل : وكلد ،
 ن ؛ فهوس . (٦) عكسه : ساقطة من س . (٨) ولا يلزمها : ولا يلزمها ع || العين : المقدم س ،
 سا ، هـ ؛ المقدم الغير ع ، هـ . (٩) مثل : ومثال س ؛ مثال سا . (١٢) إن :
 ساقطة من د ، ن . (١٣) ويلزمها : فيلزمها م . (١٤) لا يلزم : لا يمنع هـ || من :
 ساقطة من سا . (١٧) المقدم : للمقدم ما || يؤدى : ساقطة من ع .

الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط ، بل اتصالا مع التزام ، على أن يعتبر في إيجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الأولى ، وأن يدخل اللزوم أيضا في التوالى ، ونعتبرها ذلك الاعتبار بعينه .

ونقول : إنه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل أيضا ، وهو أنه إذا صح : كلما

- كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . يلزمه إما أن لا يكون شيء من آ ب ،
 وإما أن لا يكون شيء من ج د ، فإن لم يلزم وقتا أو حالا ، فليعين ذلك الوقت
 والحال . فيكون حينئذ شيء من آ ب ، ومعه شيء من ج د . فيكون حينئذ ليس
 يقتضى كون الشيء من آ ب ، أن لا يكون شيء من ج د . ولا كون شيء من
 ج د ، أن لا يكون شيء من آ ب . وقد فرضنا كون شيء من آ ب ، يقتضى أن
 لا يكون شيء من ج د . هذا خلف . وإنما لم يعرض مثل هذا الخلاف في الأول ،
 لأنه إذا صدقت سالبة الانفصال هناك ، لم يجب أن يلزم صدقها جواز
 الاجتماع ؛ بل ربما كان صدقها لجواز الارتفاع معا . وههنا يلزم صدق السلب
 لجواز الاجتماع فقط . وكذلك لا يحوج ههنا الى أن تصير المتصلة منعكسة
 وأجزاؤها بحالها ، بل أن يلزم نقيض تاليها ، نقيض المقدم ، وهذا واجب .
 وعلى هذا فتأمل الحال إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى جزئية ،
 وبعد القانون ، فعليك أن تمتحن في واحد واحد .

وأما التلازم في المنفصلات أنفسها فنقول : أما المنفصلات الموجبة ، الموجبة
 الأجزاء ، فإنها يلزمها من المنفصلات ما يوافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف ،

- (١) التزام : لإزام د ، ن . (٢) منع : مع سا || كان : ساقطة من م . (٦) لا يكون :
 لا سا || لم : ساقطة من م || يلزم : يلزمه د ؛ يكن ن . (٨) الشيء : شيء م ، سا ||
 أن لا يكون : ألا يكون م || شيء (الأولى) حينئذ م . (٩) أن لا يكون : لا يكون م .
 (١٠) هذا (الثانية) : ساقطة من م . (١١) يلزم : يلزمها سا . (١٥) وعلى : على د ،
 م ، ن || والأخرى جزئية : ساقطة من م . (١٧) الموجبة الموجبة : الموجبة سا .

ويناقضها في المقدم . مثاله في الكليات : دائماً إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وكذلك ليس البتة إما أن لا يكون كل ج د ، وإما أن يكون كل آ ب .

- ٥ ولنبرهن على الأول منهما ، فإن الثاني يجري مجراه وعلى قياسه ، فنقول : إنه إن كذب عليه قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، صدق حينئذ عليه تقيضه ، وهو أنه قد يكون إما أن لا يكون كل آ ب ، وأما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فيجوز الجمع ، والمنفصل يمنع الجمع البتة . وليس يجب أن ينعكس هذا ، حتى إذا صدق قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . صدق أنه دائماً إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، لأنه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند . كقولك : ليس إما أن لا يكون كل إنسان حيواناً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود . وليس يلزم من ذلك أنه إما أن يكون الإنسان موجوداً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود ؛ بل قد يصدق أن نقول : ليس إما أن لا يكون
- ١٠
- ١٥

(١) الكليات : + قولنا س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٢) يلزمه : ويلزمه س || ليس البتة إما أن لا يكون : إما أن لا يكون ليس البتة ب ؛ ليس إما أن لا يكون س ؛ إما أن يكون ليس البتة م . (٣) وكذلك : تلزم سا . (٧) عليه : ساقطة من سا . (٨) وأما ... آ ب : ساقطة من سا . (٩) فكل : وكل د ، ن || والمنفصل : والمنفصلة سا || وليس : ليس س . (٩ — ١٠) والمنفصل ... البتة : ساقطة من د ، ن . (١١) كل (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) كقولك : كقولنا د ، ن . (١٣) كل ... يكون : ساقطة من د . (١٤) من ذلك : ساقطة من س || الإنسان : موجوداً : كل إنسان حيواناً عا || موجوداً : حيوان سا . (١٥) أو غير موجود : ساقطة من سا || قد : ساقطة من سا .

الشيء حيوانا ، وإما أن يكون بياضا . ولا يلزم من ذلك أن الشيء إما أن يكون حيوانا ، أو يكون بياضا .

- والجزئيات حكمها أيضا هذا الحكم . مثاله : أنا إذا قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فإنه يلزمه : ليس دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا صدق تقيضه : أنه دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ويلزمه : ليس البتة إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل ج د . وقد قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . هذا خلف .

ولا يلزم انعكاس هذا لما قد أشرنا إليه . فهذه حال المنفصلات بعضها

مع بعض .

١٠

ونقول : كل متصلة تلزم منفصلة موجبة . فإن السالبة المنفصلة التي تلزم تلك المنفصلة ؛ تلزم تلك المتصلة . مثاله أن قولنا : ليس البتة إما أن يكون بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . هو لازم لقولنا : دائما إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة لهذه الصفة : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . فنقول : إن هذه المتصلة يلزمها قولنا : ليس البتة إما أن يكون ، بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . وإلا صدق نقيضها : أنه قد يكون إما أن يكون بعض آ ب ،

١٥

(٢) أو يكون : وإما أن يكون د ، س || حيوانا أو يكون بياضا : بياضا أو حيوانا .
(٤) يلزمه : يلزم سا . (٥) وإلا : ولا هـ . (٦-٧) ويلزمه . . . ج د : ساقطة من سا . (٨) هذا : وهذا س ، سا ، ع ، هـ . (٩) قد : ساقطة من ع || أشرنا : بيا وأشرنا سا . (١١) ونقول : فنقول ع || تلزم منفصلة : ساقطة من ع || فإن : فأما م .
(١٤) وهذه : وهذا هـ || يلزمها : ساقطة من ع .

وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة : قد يكون إذا كان لاشيء من آ ب ، فلا شيء من ج د ؛ ويلزمها : ليس كل ما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . وقد قلنا : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . هذا خلف .

• فقد علمت من هذا أن كل متصلة موجبة ، فتلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم ، وفي المقدم ، والتالى . ويدلك عليه نمط هذا البرهان الذى أوضحته لك . لكنه ليس يلزم أن ينعكس ، نيلزم هذه الموجبة هذه السالبة . فإنه يصدق أن نقول : ليس البتة إما أن يكون بعض الناس كاتبا ، وإما أن لا يكون شيء من الاثنوات زوجا . ولا يلزم منه : كلما كان بعض الناس كاتبا ، فليس شيء من الاثنوات بزواج . وهذه السوالب تلزم من سوالب الموجبات المتصلة . ١٠ التى تلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات ، التى تلزم السالبة المنفصلة إياها .

ومن المنفصلات التى تقابل السوالب المنفصلة اللازمة ، فتكون كل سالبة متصلة . فإنها تلزمها كلها سالبة كلية منفصلة ، مناقضة لها في المقدم . فإننا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا فليمكن ذلك ، فيكون قد يكون إما أن يكون لا كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه : قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . هذا خلف . ١٥

(١) وإما أن لا يكون : وإما ألا يكون سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٤) ج د . هذا خلف : د ج وهذا خلف د . (٦) وفى : فى ع || ويدلك : ويدل ع . (٧) فإنه : فإن م . (٩) ولا يلزم : لا يلزم ع . (١٠) شيء : ساقطة من د || وهذه : هذه د ، ن . (١٤) فإنها : وإما د ، ن ؛ فإنما ع || كلها : ساقطة من ع ، ط || فإننا : وإنا سا . (١٦) يكون : لا يكون م || فليكن : فليكن س . (١٧) يكون إما : يكون وإما هـ || كل : لا كل ع . (١٨) هذا : وهذا ب .

- فلننظر هل ينعكس هذا اللزوم ، فلنضع : أنه ليس البتة : اما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ولنرجع إلى المواد فنقول : إنا نقول : ليس البتة إما أن لا يكون الإنسان حيوانا ، وإما أن لا يكون الخلاء موجودا . وهذا صادق على ما علمت ، ولا يلزمه شرطية متصلة بمعنى اللزوم ، وهو أنها ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا ، فالخلاء ليس بموجود ؛ إن غنى اتصال اللزوم . وأما الاتصال الأعم فإنه يشبه أن يلزمه ، فإنه إن كان مع صدق ذلك ، ليس صدقا قولنا : ليس البتة إن كان كل آ ب ، فكل ج د ، فنقيضه حينئذ صدق ، وهو أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فإذا كان كل آ ب ، وكل ج د ، يجتمعان في وقت وشرط ، فعند ذلك الشرط إن لم يكن كل آ ب ، لم يكن كل ج د . وقد قلنا : ليس البتة هكذا ، هذا خلف . ١٠

- فقد علمت أن المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات ، إما الموجبة فما يناقضها في المقدم ، ويوافقها في التالي ، ويكون على كهما ؛ وإما من السالبة فما يكون في قوة تلك الموجبة ، وهي التي تخالفها في الكيف ، ويوافق الموجبة في المقام ، ويناقضه في التالي ، فيكون مخالفا للمنصلة في الكم ، ومناقضا له في المقدم والتالي . وإنما يوافقها في الكم . وأن هذه اللوازم لا ينعكس ١٥ حالها ، فلا يجب أن تكافئها الموجبات المنفصلة في اللزوم .

(١-٢) أنه ليس ... إنا نقول : ساقطة من د ، ن . (٤) ما علمت : ما علمته ع || أنه : ساقطة من د . (٥) إن (الأولى) : إذا د ، ن . (٦) الأعم : للأعم ما . (٨) فكل : وكل د ، ما . (٩) وكل : فكل د ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) آ ب لم يكن كل : ساقطة من ما || هذا : وهذا م . (١٢) كهما : حكما ع . (١٤) ويناقضه : ويناقضها ن ، هـ . (١٥) هذه : هذا س .

وأما المنفصلات السالبة فتلزم هذه الموجبات ، وما يلزمها معا . فيكون ملزومها من الموجبات المنفصلات ما يوافقها في الكم ، ويناقضها في المقدم ؛ ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، وفي المقدم ، والتالى ؛ ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، والكيف ، والمقدم ، ويناقضها في التالى .

فقد عرفت الحال في التلازم ، ولأنك عرفت الجزئى ، والكلى ، والموجب ، والسالب في الشرطيات ، فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تمت المتضادات ؛ والمتداخل بعضها في بعض ؛ فلا يحتاج أن نعدها لك ونطول الكلام فيها عليك . وكذلك إن أردت أن تعد ما يكون بعضها من بعض في مقدمها أو تاليها بإحدى النسب المذكورة . على أن ذلك لا فائدة فيه ؛ بل الفائدة أن تراعى هذه الأحوال في حكم القضية من الاتصال والانفصال . وإذا عرفت المناقض بالفعل ، وعرفت ما يلزمه ، وينعكس عليه إن كان له ذلك كما في المتصلات ، فقد عرفت المناقض في القوة ، وكذلك المضاد بالقوة وما تحته في القوة ، والمداخل بالقوة . إذ بعض هذه الأحوال بالفعل ، وبعضها بالقوة . مثل قولنا : كلما كان كذا ، كان كذا ؛ يناقضه بالفعل : ليس كلما كان كذا ، كان كذا ؛ ويناقضه بالقوة : قد يكون إذا كان كذا ، كان كذا . ثم إن في هذه الملازمات شكوكا من جهة التناقض المأخوذ فيها إذا اعتبرت المقدمات ، مطلقة أو ضرورية ، ليس في تعرضنا لها كبير نفع . والأولى أنها تؤخر إلى الواحق ، إذ في ظاهر ما قلنا بلاغ إلى الغرض النافع .

(١) وما يلزمها : ويلزمها د . (٢) المنفصلات : المنفصلة عا ، هـ . (٨) يحتاج : + إلى عا || لك : ساقطة من س . (٩) من بعض : مع بعض ع . (١٠) في : من ص || أو تاليها : وتاليها ن . (١٣) المضاد : المتضاد ع . (١٨) كبير : كثير هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس المقدمة المتصلة

لنشتغل من العكس بعكس المتصل ، ونقول : إن عكس المتصل على وجهين :

أحدهما عكس استقامة ، والآخر عكس نقيض .

وعكس الاستقامة ، هو أن يجعل المقدم تاليا ، والتالي مقدما ، مع حفظ الكيفية ، على أن يكون مع ذلك حافظا للصدق .

وأما عكس النقيض ، فإن تجعل بدل التالى ، نقيض التالى ، وبدل المقدم ، نقيض المقدم .

ولنبداً بعكس الاستقامة ، فنقول : إنا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، يكون كل ج د . فظاهر الحال يوجب أنه : ليس البتة إذا كان كل ج د ، فكل آ ب . وإلا فليكن مرة كل ج د ، ومعه كل آ ب . فيكون في بعض المرات قد كان كل آ ب ، ومعه كل ج د . فقد قلنا : ليس البتة ذلك .

لكن هذا يشكل في مواضع ، منها أنا نقول : ليس البتة إذا كان الإنسان موجودا ، فالحلاء موجود ، فهل نقول : ليس البتة إذا كان الخلاء موجودا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، م ، و ؛ الفصل الرابع سا ، ع ؛ فصل ٣ ، هـ ، (٤) ونقول : فنقول س || على : في ع . (١٠) أنا : ساقطة من ع ، م ، هـ . (١٣) ومعه : ومع س || فقد : وقد س . (١٤) ذلك : ساقطة من س ، سا . (١٥) الإنسان : إنسان م .

فالإنسان موجود ؟ فإذن هذا ليس يجوز أن يكون حقا . على أن التالى مسلوب موافقته، مع فرض المقدم. وإن أردت سلب اللزوم، لم يكن عكس ذلك السالب .

لكننا نقول : إن هذه القضية فى المواد التى توالىها محالة لا تنعكس سالبة الموافقة ؛ بل سالبة اللزوم . وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس ، إذ لا يمكن فرض إيجابه وتعيينه فى الوجود . وسالبة اللزوم أعم من سالبة الموافقة ، وموجبة الموافقة أعم من موجبة اللزوم .

(١) يكون : ساقطة من د . (٢) وإن : وإذاع ، عا . (٣) سالبة : ساقطة من ن .
 (٦) اللزوم : + تمت س ؛ + تمت المقالة السابعة سا ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله تعالى ومنه
 وحسن توفيقه ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع ط ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله ومنه
 وصلى الله على سيدنا النبي محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف القياس الاستثنائي

- وإذا قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حملها وشرطها ، فحري بنا أن نتكلم الآن في القياسات الاستثنائية . فنقول : إن القياس الاستثنائي مخالف للاقتراني ، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ، ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني إلا بالقوة . كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل إنسان جسم . فلا المطلوب ، ولا تقيضه ١٠ موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل . وأما إن قلنا : إن كان الإنسان حيوانا ، فالإنسان جسم ؛ أو إن لم يكن الإنسان جسما ، فليس بحيوان . وقلنا في الأول : لكن الإنسان حيوان . فأنتج : أن الإنسان جسم . ولو قلنا في الثاني ، فأنتج ذلك . وجدنا أحد طرفي المطلوب ، وهو الموجب ، موجودا بالفعل في أول القياسين تاليا ؛ والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس ١٥

(١) المقالة الثامنة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين المقالة الثامنة ع . (٢) من الفن ... المنطق : ساقطة من ب ، ع ، م ، من الفن الرابع ثلاثة فصول سا ؛ من الفن الرابع من الجملة الأولى ؛ ثلاثة فصول س هـ ، [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الثلاثة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، م ؛ فصل ١ حا ، هـ ؛ ساقطة من ع . (٥) في تعريف القياس : ساقطة من د . (٦) قد : ساقطة من حا || الاقترانية : الشرطية ن . (١٢) أو إن سا . (١٣) فأنتج : ينتج هـ . (١٤) الثاني : التالي د ، ن . (١٥) أول ... في : ساقطة من سا .

الثاني تاليا . فنقول : إن كل قياس استثنائي يكون من مقدمة شرطية ، ومن مقدمة استثنائية هي نفس أحد جزئيهما أو مقابله بالنقيض . فينتج إما الآخر ، أو مقابله . فإما أن تكون الشرطية متصلة ، أو تكون منفصلة .

ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة ، فنقول : إنه لا يخلو حينئذ من أن يكون المستثنى من جانب المقدم ، أو من جانب التالى .

فالضرب الأول المشهور في ذلك هو أن يكون المستثنى عين مقدم المتصل ، ويكون المتصل تام الاتصال واللزوم . فينتج عين التالى . فلننظر الآن في المتصل الذى يفيد هذا الجنس من الاستثناء ، كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة ، أو على سبيل اللزوم . فنقول : إنه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقة ، وذلك لأن التالى لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم ؛ بل شيئا إنما جعل مواصلا للمقدم ، بسبب أنه عرف وجوده حقا في نفسه مع وجود المقدم . والمعلوم وجوده مستغنى فيه عن القياس عليه . فإذاً يجب أن يكون هو مجهولا بنفسه ، ومعلوما تلوه ومواصلته للمقدم . فإذا علم وجود المقدم ، علم منه وجوده ، كما إذا قلنا : إن كان آ ب ، فخ د . فإذا استثنينا : لكن آ ب ؛ وكنا نعلم أن ج د ، فإذا لم يفدنا علما جديدا بأن ج د . لكنه إذا كان كون ج د مجهولا ، وكانت متابعتة لكون آ ب معلومة ، فإذا صح لنا أن آ ب صح من ذلك أن ج د . فيجب أن تكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات اللزومية .

(١) الثانى : التالى د ؛ ساقطة من ع || تاليا : ظاهرا سا . (٢) أو مقابله : ومقابله د ، ن . (٣) تكون (الأولى) : ساقطة من د || أو تكون منفصلة : أو منفصلة هـ . (٥) أو من جانب : ساقطة من د . (٦) هو : وهوب . (٨) كيف : وكيف س . (٩) اللزوم : ساقطة من د || منه : ساقطة من د ، سا ، (١٠) جعل : يجعل س . (١٢) مستغنى : ومستغنى م . (١٣) تلوه : يتلوه د ، ن || علم (الأولى) : وجد س . (١٤) كان : كل ب .

الضرب الثانى من المشهور وهو أن يكون المستثنى عين المقدم ، ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم . وهو كالضرب الأول إلا أنه يباينه فى أن اللزوم فيه غير تام ، وما كان يجب أن يجعل هذا قسما آخر ؛ بل كان يجب أن لا يلتفت إلى أمر تمام اللزوم ونقصانه فى الاستثناء الذى يكون من جهة المقدم بوجه . وكان الأصوب أن يقال : إن الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ، ينتج العين من التالى . وذلك أمر بين والقياس فيه كامل . فإن كان موضع الفرق فهو ، إما فى استثناء نقيض المقدم ، أو عين التالى .

الضرب الثالث من المشهور هو: أن يكون المستثنى عين التالى من التام اللزوم . فينتج عين المقدم . وقالوا : وهذا ليس لإنتاجه بينا بنفسه ؛ بل هو قياس غير كامل ، إنما يكمل بمثل أن يقال : إنما قلنا : إن اللزوم تام ، جعلنا اللزوم منعكسا . فلنا حينئذ أن نجعل التالى مقديما ، والمقدم تاليا . فيستثنى عين ما هو الآن مقدم ، وقد كان قبل تاليا . فينتج ما هو الآن تال ، وكان قبل مقديما . والذى يجب أن يعتقده المنصف فى هذا أن النظر فى صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب مفهوم المقدمة من حيث هى المقدمة المفروضة . فأما من حيث لها مادة ومادة ، وخصوصية وخصوصية ، فليس ذلك نظرا فيها بالذات .

فإذا قلنا : إن كان آ ب ، ج د . وجعلنا هذا القول مقدمة بنى عليها قياسنا ، فيجب أن يلتفت إلى مفهوم هذه المقدمة فى صورتها فيقضى بما يوجبه الخاص

(١) وهو : هود ، س ، سا || المقدم : العدم ب ، م . (٢) وهو : هوس .
 (٥) وكان : فكان ع . (٦) وذلك : وذلك ب ، م || والقياس : فى القياس س
 (٧) الفرق : للفرق د ، س ، سا ، ن . (٨) هو : وهوب . (٩) وقالوا :
 قالوا ما . (١٢) قبل (الأولى) : ساقطة من ١ || وكان قبل : وقد كان قبل س . (١٣) والذى :
 أو الذى د || يعتقده : يعتق ب ، د ، ع ، ما ، م ، ن ، ه || المنصف : المنصف س .
 (١٥) وخصوصية وخصوصية : ونخصوصة ن || فيها : فياد ، س ، سا ، ن ، ه . (١٦) قياسنا :
 قياساد ، س ، سا ، القياس ن .

من صورتها . وأما أن تأليها هل هو منعكس على مقدمها ، فهو نظري في أمر غير صورة المقدمة ؛ بل إنما هو نظري في مواد المقدمة ، وما هو إلا كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للوضوع أو غير مساو .

فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف أحكام المقدمات والمقاييس ،
 ٥ لقد كان يقال هناك أيضا : إن من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ، ومنه ما ليس تام الحمل ، أو شيئا آخر يشبه هذا . فكان يقال : إنه إن كان المحمول مساويا للوضوع ، فإنها تنعكس مثل نفسها ؛ وإن كان غير مساو ، فإنها تنعكس جزئية . ولكان يقال في الشكل الثالث : إن المحمول في الصغرى إن كان مساويا ، فالنتيجة تكون كلية موجبة . بل الضرب الثالث ، والرابع من الشكل الأول ، لقد كان يقال فيه : إن كان الحد الأصغر ، ليس أهم من الأوسط ، فالنتيجة كلية . لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب أنهم اعتبروا حال المقدمة من حيث هي فيها موضوع ومحمول ، وكية وكيفية ، والتفتوا إلى ما يجب عنها لذلك ، ورفضوا ما يمكن أن يكون عنها إذا كان هناك اعتبار أزيد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو أخص منها مما يمكن أن يفرض في مادة دون مادة . فكذلك يجب أن يكون الأمر في الشرطيات المتصلة ،
 ١٥ فيجب أن يلتفت إلى نفس الشرط ؛ وإلى مقدمه وتأليه ، من حيث إن التالي تال ، والمقدم مقدم ، وإلى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده .

(٣) محمول : مجهول م . (٤) في : ساقطة من سا . (٦) يشبه : شبيه س || فكان : وكان هـ . (٧) وإن : فإن د ، ن || مساو : مساويا م . (١٠) الشكل : الضرب ب ، د ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (١١) كلية : ساقطة من س . (١٢) هي : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ . (١٣) لذلك : كذلك ع || ورفضوا : وقضوا ط . (١٤) مما : ما سا . (١٥) فكذلك : فذلك سا . (١٦) أن يلتفت : أن لا يلتفت د ، ن || وتأليه : تأليه س . (١٧) وإلى : إلى م .

فأما ما تكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتالى ، ولا يكون ذلك مضمنا فيها لازما إياها ، ويختلف هو من غير إيجاب اختلاف فيها ، فلا يجب أن يلتفت إليه . فإنه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ، ذات مقدم وتال ، أن تاليه كيف حاله مع المقدم في أنه سينعكس عليه أو لا ينعكس . فإن ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة ، بل هو شيء يجوز أن يفهم من خارج . وليس أيضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكس ؛ بل من اللواحق الممكنة التى تتفق فى مادة مادة . فيجب أن لا يلتفت إلى أمثال هذه التكنيات .

- ومن علم أن التالى ينعكس على المقدم ، ليس من صورة المقدم ، بل من خارج ، فما يحوجه إلى استعمال هذا القياس ؛ وله سبيل إلى أن يضع المزوم عنه مقدما . ولا يلزم على هذا ما عمل فى الشكل الثانى والثالث إذا استعملنا مع الاستغناء عنهما بالشكل الأول ، إذ الأمر هناك مخالف للأمر ههنا ؛ فإنه كما قد علمت هناك أنه كثيرا ما يكون السابق إلى الذهن أنه لاشيء من آ ب ، ثم يخطر بالبال بعده أنه لا يجب أن يكون لاشيء من ب آ ، أولم يخطر ذلك بالبال ، فيكون خطور هذا شيئا سابقا إلى الذهن . فإذا كان هذا السابق إلى الذهن كما هو وقد ينتج بقرن آخر إليه ، لم يحتج إلى تكلف عكس . وكذلك فى الموجبة الجزئية ، فيكون هذا وجهها مفيدا فى استعمال الشكلين الآخرين .

(٢) ولا يكون : لا يكون ه || هو : + فيها س ، سا . (٣) فلا يجب : ولا يجب ع || فإنه : وإنه د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه . (٦) العكس : العكس د ، س . (٧) التى : الذى د || أمثال : مثال د ، س ، سا . (٩) ينعكس : ينعكس س ، سا . (١٠) المزوم : اللزوم ع . (١١) إذا : إذ م . (١٢) هناك : ساقطة من سا . (١٢-١٣) هناك ... طلت : ساقطة من م . (١٣-١٤) من ... أو : ساقطة من سا . (١٤) ثم : لم سا . (١٤-١٥) بعده ... بالبال : ساقطة من د . (١٧) وكذلك : + يعتبرس .

- ومع ذلك فإن العكس لازم للعكوس ، وهذا شيء قد فرغ عنه لك فيما سلف .
وأما ههنا فإن صورة قولنا : إن كان آ ب ، بـ جـ د ، ليس يقتضى ذلك أن يكون إن كان جـ د ، قـ آ ب لاهالة ، بل يجب أن يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا إليه ، لالازما عن الأول ، فإنه لا يلزم عنه البتة . وإذا كان هذا معلوما لك بنفسه ، خاطرا في بالك ، واستثنيت أن جـ د ،
فبالحقيقة إنما استثنيت المقدم ، وهو الذى سبق إلى الذهن ، ولم يحتج إلى متوسط آخر . فلو كان قولنا : إن كان كل آ ب ، بـ جـ د ، إذا سبق إلى ذهنك ، لزم عنه عكسه ، وكان عكسه بحيث ينتج عين مقدم عين تاليه ، الذى الآن هو عين مقدم لما سبق إلى ذهنك . لكنك تقول : إن هذا لما سبق إلى الذهن أولا ، لزمه شيء ، يلزمه ثالث ، ولازم اللازم شيء لازم للزوم الأول . فلا أكلف الآن ذهنى أن ينتقل من هذا إلى اللازم الأول ، ومن اللازم الأول إلى الثالث ، الذى هو لازم ثان ، بل أتركه ينتقل دفعة إلى اللازم الثانى على أنه لازم أول ، من غير حاجة إلى أن يلتفت إلى القياس الأول عند الاستعمال ، وإن كان يحتاج إلى ذلك فى وقت استبانة أن القياس منتج .
ولكنك استفتدت بما علمته شيئا واختصرت بابا ؛ وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثانى والثالث . وإذا ليس الأمر كذلك البتة ، بل إنما ينفعك أن

(١) فإن العكس : فالعكس ع . (٤) لا يلزم : لا يلزمه س . (٥) فى : إلى ط .
(٨) وكان عكسه : ساقطة من ع . (٩) لكنك : لكنه د ، ن . (١٠) إلى : فى م || ولازم :
فلازم س . (١١) الأول (الثانية) : للأول ط . (١١ — ١٢) الأول ومن اللازم : ساقطة
من م . (١٣) الثانى : التالى سا || عند : ساقطة من سا . (١٤) فى : ساقطة من ب ||
استبانة : استثنائه د ، س ، هـ ؛ استبان ن . (١٥) ولكنك : إن كنت ب ، م ||
علمته : علمت م .

- يخطر هذا العكس بالبال ، إذ يحتاج أن تعلم أن اللازم تام ، وهذا هو أنك يحتاج أن تعلم ويخطر بالبال أن هذا الذي هو تال له نسبة التقديم إلى هذا الذي هو الآن مقدم . فإذا كنت تحتاج إلى أن تخطر هذا بالبال أولاً حتى يعقد قياسك ، فتكون قد أوردت في ذهنك أنه إن كان ج د ، فأب . ثم لما استثبتت لكن ج د ، فإنما استثبتت مقدم المقدمة التي أخطرت بالبال بالفعل . فما كان • للمقدمة الأولى غناء بوجه في أن تكون جزء قياس ، وأكثر عناية أن تكون تذكرت به شيئاً ليس يلزمه بل يعرض معه .

- الضرب الرابع في المشهور ، استثناء نقيض التالي من ناقص العناد . وينتج نقيض المقدم . كقولك : إذا كان ج د ، فأب ، لكن ليس أب ، فليس ج د . وليس قياساً كاملاً وبين هكذا : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فج د . ١٠ وإذا كان ج د ، فأب . ينتج : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فأب . لكن فرضنا ليس ج د . ينتج فأب . فإذا حق أن أب ، وكان حقاً أن ليس ب . وهذا خلف .

- ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف أن نذكر من رأس أنه إن كان هذا الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة . ١٥

قال بعضهم : ربما كان التالي كثير الأجزاء ، وأخذ كشيء واحد ، كقولهم : الفلك لا ثقيل ولا خفيف ، فيجب أن يوثق بنقيض الجملة كلها .

(١-٣) تعلم ... أن : ساقطة من سا . (٢) له : أن د ، ن || إلى : + هذا ه . (٥) مقدم : مقدمة ب ، ع ، م . (٨) الضرب الرابع : الضرب ه . || العناد : الزوم من || وينتج : + من م . (٩) إذا : إن د ، س ، سا ، ن . (١٠) هكذا : هذاب ، س ، م || ليس : ساقطة من سا . (١٢-١٤) وكان ... أنه إن : ساقطة من س . (١٤) هذا : ساقطة من س .. (١٦) وأخذ : ساقطة من سا .

والذى عندنا فى هذا أنه إن غنى بقوله : لا خفيف ولا ثقیل ، السلبین جمیعا ؛ فيكتفى باستثناء تقيض أيهما شئت ، حتى ينتج تقيض الآخر . وإن غنى بذلك إثبات الوسطة بين الأمرين ، وقد عبر عنه بالسلبين ، فالتالى معنى واحد فى الحقيقة ليس فيه كثرة أجزاء . ومع ذلك فإن استثناء أحدهما أيضا يكتفى .
 ٥ فإن إثبات أحد الطرفين رفع الوسط ، كما أن نقض أحد الشرطين يوجب نقض المجتمع . فإن سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع .

الضرب الخامس فى المشهور : استثناء تقيض المقدم من غير تام اللزوم . هذا لا تجب له نتيجة فى المشهور . فإن التالى إذا كان أعم لزوما ، فليس إذا رفع المقدم أوجب رفع التالى ، إذ التالى موجود مع غير المقدم ؛ وهذا كقولهم : إن كان زيد متقلا ، فهو متغير . لكنه ليس بمشتقل ، فليس يلزم أنه متغير أو ليس بمتغير . فإنه إن لم يكن متقلا ، جاز أن يكون متغيرا فى الكيف ، وأن لا يكون .

الضرب السادس : من استثناء عين تال من متصل ، ناقض للزوم . لا ينتج . ولكن مثاله : لكنه متغير ، فليس يلزم أنه متقل ، أو ليس بمشتقل .
 ١٥ الضرب السابع : استثناء تقيض مقدم ما هو تام اللزوم . فينتج : تقيض التالى . وذلك لأنه يصير تاليا ، ويصير ما كان تاليا مقديما . وعلى ما علمنا .
 والحكم فى هذا الضرب هو الحكم فى الثالث .

(١) هذا : هذه سا || السلبين : سلبين م . (٤) فى الحقيقة : بالحقيقة م .
 (٥) فإن : فى ما || رفع : يرفع ع || نقض : تقيض ع ، عا . (٦) نقض : تقيض ع || مجتمع : للجمع ب ، م . (٧) فى : من م || تام : تمام ع . (٩) غير : عين م ، ه ؛ رفع سا . (١٣) عين : غير نج ، د ، ن || من : ساقطة من م . (١٤) ولكن : ولكن م || يلزم : يلزمه سا || متقل : متصل م || ليس : ساقطة من سا . (١٥) تام : تال م .
 (١٦) تاليا : تاليه م .

الضرب الثامن : استثناء نقيض تال تام اللزوم . وليس هذا بالحقيقة ضرباً
 آخر غير الذى سلف ؛ بل يجب أن تعلم أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج ،
 واستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ، واستثناء عين التالى لا ينتج ، واستثناء نقيض
 التالى ينتج نقيض المقدم . وان هذا التكلف منهم إنما دعاهم إليه سبب واحد ،
 وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الأول من تفصيل القياسات الشرطية ، واحتياجهم إلى
 أن يخوضوا فيه بأنفسهم ، واقرن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانية فيها ،
 ووقوعهم إلى هذه الاستثنائية ، واستقلالهم عدد ملاح لهم ، واستقبحهم أن
 يكون ذلك أمراً موازاً لما تولى المعلم الأول بيانه فى الحملات ، فالتجأوا إلى
 تكبير الجور بالنقض .

١٠. ويجب أن نختم هذا الفصل بشئ ، وهو أنك يجب أن لا تلتفت إلى ما يقال :
 إن الاستثنائية لا تكون إلا حلية . واعلم أنها تكون ما يكون المقدم أو التالى
 المأخوذ ، هو أو نقيضه فى الاستثناء . وإذا كان كل واحد منهما يجوز أن
 يكون أحد أقسام المقدمات ، فكذلك الاستثناء . فذلك إن قال قائل : إن
 كان إن طلعت الشمس ، كان نهارة ؛ فالنهار لازم للشمس . ثم أراد أن
 يستثنى المقدم ، لم يستثن إلا شرطياً . وقد ظن قوم أن اللزوم قد يكون على
 سبيل الإمكان ، كقولهم : إن كان هذا حيواناً فيمكن أن يكون إنساناً ، وإن
 حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف . وإنما غرتهم هذه المادة ، وعلى

(٤) التكلف : التكليف ب ، د ، م ، ن . (٦) القياسات : ساقطة من ع .
 (٨) تولى : تعلم سا . (١١) الاستثنائية : الاستثناء سا || ما يكون : ساقطة من د ، ن
 || أو التالى : والتالى د ، م . (١٢) المأخوذ : الموجود . (١٣) فكذلك : ساقطة
 من سا || فذلك : فكذلك ب ، سا ، م ، ن ؛ ولذلك ع . (١٤) كان إن : ساقطة من م ، هـ .
 (١٥) المقدم لم يستثن : ساقطة من د || لم يستثن : ساقطة من م . (١٧) غرتهم : غرم
 د ، م ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || هذه : هذا هـ .

أن الإمكان فيها إمكان بحسب الذهن لا بحسب الأمر ، إذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن أن يكون إنسانا ؛ بل هو واجب إما أن يكون إنسانا ، أو واجب أن لا يكون إنسانا ولا يصير إنسانا البتة وجوهه باق على ماهو في شرط الممكنات . فاما أن هذا غير منتج على ماضونه ، فإنك إذا قلت : إن كان هذا حيوانا ، فيمكن أن يكون أبيض ، لكنه أبيض أو ليس أبيض ، حيوان أو ليس بحيوان ، لم يلزم عنه شيء ، بل عسى إنما يلزم هذا في الإمكان الذهني ، الذي يختص بنسبة الأعم ، إلى الأخص الذي ينقسم إليه الأعم . وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا ، وشيء يلتفت فيه إلى المواد دون الصورة . والذي الجأهم إلى هذا شيء عجيب . وذلك أن المعلم الأول ذكر في كتاب النفس : أن النفس إن لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن أن يكون لها قوام بذاتها ، وإن كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها . فجاء رجل له سبق في العلم الطبي ، ونكوص في المنطق ، فزعم أن فلانا أخطأ ، إذ استثنى نقيض المقدم فأنتج منه تقيض التالي . فقال قوم يتعصبون للمعلم الأول : إنه لم يخطئ لأن هذا اللزوم هو بالإمكان وجازله أن استثنى نقيض المقدم فيه ليجعل نقيض التالي نتيجة التي تلزم على جهة الإمكان . وعسى أن يكون قوم يحييون عن ذلك ، بأن اللزوم فيه تام ، فينتج نقيض المقدم . والحق أن المعلم الأول لم يورد هذا الكلام على سبيل

(١) إمكان : ساقطة من سا . (٢) واجب إما : إما واجب بخ ، د ، س ، سا ، ن ، هـ ، || إما : ساقطة من ع . (٣) لا يكون إنسانا : + البتة ع ، هـ || البتة : ساقطة من د . (٥) أبيض (الثانية) : ساقطة من سا || أوليس : دليس م || أبيض (الثالثة) : بأبيض ع ، هـ || حيوان : ساقطة من هـ . (٥ — ٦) أوليس بحيوان : أو غير حيوان س . (٦) لم يلزم : ثم لا يلزم د ، ن ؛ لا يلزم ع || الذهني : ساقطة من س . (٧) الذي : والذي د . (١٠) بذاتها (الأولى) : + كان هـ . (١٠ — ١١) فلا يمكن . . . فعل بذاتها : ساقطة من د ، ن . (١٢) فزعم : أوزعم هـ || منه : فيه ع . (١٣) الأول : ساقطة من س || هو : ساقطة من م . (١٤) فيه : منه هـ || نتيجته : مقدمته سا ؛ نتيجة م . (١٥) بأن : فإن د ، ن .

- الاستثناء والإنتاج ، بل ذكر مقدمتين معا ، في موضع أحدهما عكس للآخر ،
 كمن لو ابتدأ فقال : إن كل ضاحك إنسان ، وكل إنسان ضاحك ؛ فدل
 بذلك على تساوي المحمول والموضوع فيهما ، ليس على أن الثاني منهما شيء
 يستبين من الأول ، بل شيء يذكره مع الأول ، ولذلك ذكر الثانية
 مع لفظ الشرط ، والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط ، بل يذكر بناء على أنه
 قول تام ، لا على أنه جزء قول . فلما وضع المقدمتين جميعا ، جاء وبين في موضع
 آخر أن للنفس فعلا بذاتها ، فانتج : فلها قوام بذاتها . فكان استثناءه ليس
 نقيض مقدم أولتهما ، بل عين مقدم الثانية . لكن المتشكك ضل فحسب أنه
 ينتج من نقيض المقدم نقيض التالي . والذي اشتغل بحل ذلك حسب أن
 المتشكك صدق فيما ظن ، وأخذ يروم وجه التخلص بالحيلة التي لا جدوى لها ،
 فأخطأ المتشكك في واحد وأخطأ الحال في شيئين : أحدهما تصديقه المتشكك
 فيما ذكر من حال الاستثناء . والثاني إيجابه أن ذلك الاستثناء منتج في مادة
 الإمكان .

(١) للآخر: للآخرى م ، هـ . (٣) الثاني : التالي م . (٥) لفظ (الأول) :
 إعطاء ع || والاستثناء لا يذكر مع : ساقطة من سا . (٦) قول تام لعل أنه : ساقطة من م .
 (٧) بذاتها (الثانية) : بذاته د ، ن || فكان : وكان د ، ع ، ن ، هـ . (٨) بل : ساقطة من هـ
 || فحسب : بحسب د ، ن . (٩) نقيض المقدم نقيض التالي : عين الأول د ، ن ؛
 عين التالي عين الأول م ، ع ، ط ، هـ . (١١) واحد : شيء سا . (١٢) والثاني . . .
 الاستثناء : ساقطة من سا || منتج : يوجب منتج م ؛ متجة د ، ن .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تعديد أصناف القياسات الاستثنائية

- ٥ أما القياس الاستثنائى الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية ، فإنها إما أن تكون ذات جزأين ، أو تكون ذات أجزاء . واللواتى من جزأين إما أن يكون جزأها مختلفين بالإيجاب والسلب على سبيل التناقض ، كقولنا : إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا . فإن استثنى فيها عين أيها اتفق ، أنتج تقيض الآخر . فتكون النتيجة هى بالمعنى نفس الاستثناء ، كقولك : لكنه كذا ، فينتج : فإذا ن ليس لا كذا . وهذا ليس شيئا أعرف من الاستثناء الذى كان جزء قياس وكذلك إن استثنى : لكنه ليس لا كذا ، فينتج : فهو إذن كذا . لكن
- ١٠ الاستثناء أيضا ليس بعيدا من أن لا يكون أعرف من النتيجة ، وأسبق إلى الذهن ، وإنما ينتفع بذلك فى أكثر الأمور فى قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة ، كقولهم : كذا إما أن يكون كذا ، وإما أن لا يكون كذا . فإن لم يكن كذا ، فإذا آ ب ، لكن ليس آ ب . فينتج : فهو إذن كذا . فكأنه يكون المستثنى
- ١٥ غير التقيض نفسه ، بل لازما . لكن هذا القياس أيضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها ، ولا يبعد أن لا يحتاج فيها إلى المنفصلة بوجه .

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، فصل ٢ ، هـ ، (٤) أما : وأما هـ || القياس : قياس ب ، م || الاستثنائى : + الممكن سا . (٧) استثنى : انتهى سا . (٨) فينتج : ليتج د ، ن . (٩) فإذا ن : إذن سا || ليس : ساقطة من د ، ن . (١٠) إن : إذا سا || لا : ساقطة من م . (١٠ — ١١) كذا . . . النتيجة : ساقطة من م . (١٢) يرفع : ينج م . (١٣) كذا (الأولى) : ساقطة من م . (١٤) لكن ليس آ ب : ساقطة من سا . (١٥) غير : عين د ، ط ، ن . (١٦) فيها : ساقطة من م ، ن .

فإذن هذا القسم من المنفصلات لا ينفع استعمالها في القياسات الاستثنائية كثير نفع ، بل يجب أن يكون الجزآن غير متقابلين هذا التقابل ؛ بل مثل قولنا : إن كان هذا عددا فهو إما زوج ، وإما فرد . فإن استثنى عين أيهما كان بقي نقيض الآخر ؛ كما إذا استثنى : أنه زوج ، أنتج : أنه ليس بفرد ؛ وهو الضرب الأول .

والضرب الثاني هو الذى يكون الاستثناء فيه من النقيض ، كقولك : لكن ليس بزواج . فينتج : أنه فرد . أو ليس بفرد ، فينتج : أنه زوج .

- وأما المنفصلات الحقيقية الكثيرة الأجزاء . فلما أن تكون أجزاؤها التي تم بها متناهية في القوة والفعل ، فحكمها حكم ما سلف . مثاله ، إذا قلت : إن هذا العدد إما زائد ، وإما ناقص ، وإما مساو ؛ فاستثنيت عين أيها شئت ، ١٠ تجت نقيض جميع ما بقى . وهذا النقيض يفهم على وجهين : أحدهما أن تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة ، بل نتيجتان في هذا المثال ، ونتائج كثيرة في مثال : إن كان أكثر من هذا أجزاء ، مثاله فيما مثلنا به . فليس إذن زائدا ، ولا ناقصا . وهذا القول في الحقيقة نتيجتان . والوجه الثاني أن ينتج نقيض المنفصلة التي تم من الباقيتين ، وهو أنه : فليس إما زائد وإما ناقص . ولقائل الآن أن ١٥ يتشكك فيقول : إن هذا لا يكون قياسا ، وذلك لإمك إن جعلت إنتاجه على سبيل إنتاج نتيجتين أو نتائج ، كان عين قياس واحد نتيجتان ، أو أكثر من اثنتين معا ، كلاهما بالذات ليس أحدهما قبل الآخر ولا بعده . وإن جعلت

(٣) كان : ساقطة من د . (٤) فرد : مفرد د . (٦) الذى : ساقطة من س ؛ + أن ب ، د ، م . (١٢) نتيجتان : نتيجات ح . (١٣) به : ساقطة من د ، ن . (١٤) المنفصلة : المتصلة ع . (١٥) الآن : ساقطة من هـ . (١٦) يتشكك فيقول : يقول ويتشكك ع . || إن (الثانية) : إذا ع . (١٨) وإن : فإن ع .

إنتاجه على سبيل الوجه الآخر ، أنتج الكذب . فإنه ليس حقا أن هذا العدد لا يكون إما زائدا ، وإما ناقصا . فإن كونه مساويا ، إنما يمنع كونه ناقصا ، ويمنع كونه زائدا . وإما أن يكون إما هذا ، وإما ذاك ، وإما شيئا آخر ، فليس استثناءك بمانع إياه ، ولا هو نقيض ما استثنيت ، فإن الحيلة لا تناقض المنفصلة . فنقول في جواب هذا : أما أولا ، فلم يكن في شرط القياس أنه ينبغي أن لا ينتج نتيجتين البتة ، بل كان من شرطه أن ينتج نتيجة واحدة . وليس يمنع كونه متبعا لنتيجتين أن يكون أيضا قد أنتج نتيجة واحدة . وأما ثانيا ، فإن هذا أيضا إن أردت الحقيقة فإنما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسا ، وذلك لأن المنفصلات كلها إنما تنتج هذه الحملات الكثيرة بقوة مقدمات أخرى . كأنك إذا قلت : لكنه مساو ، تحتاج أن تذكر في نفسك مقدمة أخرى ، وهي : أن ما هو مساو ، فليس بزائد . فتنتج إحدى النتيجتين . وأيضا ما هو مساو ، ليس بناقص . فتنتج حينئذ النتيجة الأخرى . وهذا شيء ، وإن أسقطت ذكره لفظا وقولا ، فإنك لا محالة تقوله في الذهن إذ لا بد لك من أن يخطر هذا في بالك . إذ لو قال لك قائل : ولم يجب أن لا يكون ناقصا أو زائدا ، قلت : لأنه مساو ، وكل مساو فليس بناقص أو ليس بزائد . فتكون حينئذ حللت القول إلى المبادئ . وكذلك لو لم تشكك ، فأنت تضمحل هذا في نفسك . وما لم يلتفت إليه ذهنك لا يستبين لك صدق الإنتاج . فبالحقيقة إنما يتم الإنتاج من المقدمة المنفصلة باستعمال قياس آخر اقتراني ،

(٢) إنما : لها (٧) وليس . . . واحدة : ساقطة من د ، ن . (٨) إن : ساقطة من م .
 (٩) كلها : ساقطة من د ، س ، ن . (١١) وهي : وهو س || فينتج : ينتج
 د ، ن . (١٤) من : ساقطة من س || يخطر : الخطر د || في بالك : بيالك ن .
 (١٥) أوليس : وليس ب ، م . (١٦) وكذلك : فكذلك د ، س ، ن .

يكون جميع ذلك هو المتأدى إلى الإنتاج . فيكون بالحقيقة ما يتأدى إلى إنتاج أنه ليس بزائد ، فإلتفت فيه إلى تأليف غير التأليف الذى يلتفت إليه فى إنتاج : أنه ليس بناقص بعد ذلك . وههنا أشياء من حقها أن تقال فى اللواحق . فهذا واحد .

- وأيضا ، فإن قولنا : ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، هو قول حق ، وتقيضه باطل . وذلك لأن قولك : ليس إما ، يضمن فيه : فليس هذا الذى هو مساو إما كذا ، وإما كذا . وحق أن يقال : إن هذا الذى هو مساو ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ؛ وذلك لأن هذا مساو . وليس البتة المساوى إما أن يكون ناقصا ، وإما أن يكون زائدا . ينتج : فهذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا . وأما صدق الكبرى ، فهو أنها إن لم تصدق صدق تقيضا . فكان بعض ما هو مساو إما زائدا ، وإما ناقص . ومعنى هذا أن بعض ما هو مساو لا يخرج الحق فيه من أحد القسمين : إما أن يكون زائدا ، وإما أن يكون ناقصا . وهذا كذب صراح . وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ، فلا بأس أن تكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه . ثم يلزم هذه النتيجة ، النتيجةتان ، لاعنها وحدها . فإنه ليس إذا قيل : إن آليس إماما ، وإماما . يلزم أنه لا يكون لآب ، ولا ج . فإنك إذا قلت :

(١) إلى (الأولى) : ساقطة من م || فيكون بالحقيقة : فالحقيقة ب ، د ، ساء ، م ، ن ؛ بالحقيقة س .
 (٢) فإلتفت : يلتفت س ، سا || فى : ساقطة من د ، ن . (٤) فهذا : وهذا ع ؛ وهو ه . (٥) وأيضا : أيضا م || ليس : فليس د ، س ، سا ، ن . (٦) يضمن : يضمن س || هذا : هود ، ع ، ن ، ه . (٧) إما كذا وإما كذا : وإما كذا وإما كذا ، م || إما كذا . . . مساو : ساقطة من د ، ن . (١٠) أنها : أيضا ب ، م || صدق : ساقطة من م || فكان : وكان ع . (١٢) القسمين : قسمين د ، س ، سا ، ع || وإما أن يكون ناقصا : أو ناقصان . (١٣) عرفت : عرف م || الحقيقة : بالحقيقة د ، بالحقيقة ن . (١٤) النتيجةتان : تيجتان س || لاعنها : لاعنها س ؛ عنهما .

زيد ليس إما إنسانا ، وإما ناطقا ؛ لم يلزم منه أنه ليس بإنسان ولا ناطقا ؛ بل إنما تلزم النتيجة ، لاعتبار آخر ينقد مع هذا في الذهن ، وهو أنه ينقد في الذهن أن هذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، بل هو أمر خارج عنهما . وكلما كان كذلك فليس هو أحدهما . فهذا هو القول في استثناء العين .

- ٥ وأما في استثناء النقيض ، فإنك إذا استثنيت نقيض أيهما كان ، أنتج عين الباقية على حالها منفصلة . مثلا إذا قلت : لكنه ليس بمساو أنتج لك هذا : فهو إما زائد ، وإما ناقص . وهي النتيجة القريبة . ثم إذا استؤنف إنشاء قياس من هذه النتيجة ، ومن استثناء نقيض بعض أجزائها ، فهناك يتأدى إلى أن ينتج عين واحد منهما بعينه ، وتكون كثرة القياسات بحسب كثرة الأجزاء .
- ١٠ فهذا إذن لا يخالف ما يكون من جزأين . والجامع بينهما أن استثناء العين في كل واحد منهما ، ينتج نقيض الباقي على حاله إن كان جزءا أو أجزاء . واستثناء النقيض ينتج عين الباقي على حاله كان جزءا أو أجزاء . وأما إن كانت الأجزاء غير متناهية في القوة ، فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في أن يكون عنه قياس ، ولا استحسن اشتغال من اشتغل باعتبار إنتاجه . وذلك لأن الاستثناء إن كان عين أحد الأجزاء لم تكن له نتيجة لأن البواقي لاتحد ، حتى تقال نقائضها ، أو تؤلف منها منفصلة سالبة . اللهم
- ١٥ إلا أن تكون النتيجة : فليس شيئا مما عدا المستثنى . فتكون حينئذ هذه النتيجة

(١) منه : ساقطة من ه || لم . . . ولا ناطقا : ساقطة من سا . (٢) لاعتبار : باعتبار
س ، سا || في الذهن : ساقطة من ه . (٤) هو أحدهما : هو من أحدهما ه ||
استثناء : ساقطة من سا . (٦) منفصلة : منفصلا سا ؛ جيمان || أنتج : وأنتج م .
(٧) وإما ناقص : وناقص س || إنشاء : ساقطة من عا . (٨) يتأدى : ساقطة من م .
(١١) الباقي : التالي بخ ، د ، ه ، ع ، ح ، ن ، ه . (١٦) لاتحد حتى : ساقطة من
سا || لاتحد : لاحدا ه || منها : منه ه .

نتيجة عن قياس ذى جزأين . كأنه قال : إنه إما أن يكون العدد اثنين ، أو ماعدا الاثنين ، لكنه اثنان ، فليس ماعدا الاثنين . وكذلك إن كان الاستثناء نقيض بعضها ، فينتج أيضا شيئا غير محدود ، لا يمكن أن ينطق به إلا أن يقال : فهو شيء من باقى ما بعده . وهذا أيضا يكون بالحقيقة عن قياس مبنى على منفصلة ذات جزأين ، كأنه يقول : إما أن يكون اثنين أو شيئا مما بعد الاثنين . ثم الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات هى استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات المتوالية منتهية إلى قسم واحد ونتيجة واحدة ، وهذا مما لا سبيل إليه فى استعمال القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات أجزاء لانهاية لها . فهذا هو القياس الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية .

- ١٠ وأما إن كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية ، فإما أن تكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها ، فمن ذلك ما يكون الأمر فى نفسه كذلك ، كقولك : إما أن يكون عبد الله لا يغرق ، وإما أن يكون فى الماء . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله يغرق ، أو هو فى الماء . فأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الباقي . ثم استثناء العين لا ينتج . ومنه ما يكون كذلك اتفاقا ، كقولك : إما أن لا يكون عبد الله يتكلم ، وإما أن يأذن له عمرو . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله يتكلم ، أو يأذن له عمرو . وحكمه ذلك الحكم . وقد يقارب هذين آخران ،
- ١٥

(١) نتيجة : ساقطة من ع || إنه : ساقطة من ه || يكون : ساقطة من د . (١ - ٢) أو ما عدا الاثنين : ساقطة من سا . (٣) أيضا : ساقطة من ه || فهو : وهو سا . (٥) اثنين : الاثنين س . (١٠) وأما : فأما د ، س ، ن ، ه || وأما . . . حقيقية : ساقطة من سا . (١١) فى : ساقطة من د ، ن . (١٣) أو هو : أو هو س ؛ وهو سا || نقيضة : ساقطة من س || الباقي : التالى نج . (١٤) أن : ساقطة من ه . (١٥ - ١٦) وإما . . . يتكلم : ساقطة من سا . (١٦) الحكم : ساقطة من س ، سا . (٢٨)

كقولك : لا يكون عبد الله يفرق وليس هو في الماء ، ولا يكون عبد الله يتكلم وليس يأذن له عمرو . والنتيجة ههنا تخالف ذلك ، فإن استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير .

وأيضاً من هذين القسمين ما يكون من سالتين ، كقولك : إما أن لا يكون نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا . وينتج كذلك . ويقاربه : لا يكون عبد الله نباتا ، وهو جماد . وأيضاً لا يكون عبد الله نباتا ، أو لا يكون جمادا . فثانيهما الجزآن فيه كالجزأين في الأصل . وأولهما جزء فيه بجزء في الأصل ، وجزء مقابل للجزء في الأصل . فالذي الجزآن فيه كالجزأين ، ينتج استثناء النقيض : عين التالى . والآخر ينتج : النقيض . وهذا هو الذى يقال له المبتدئ من سالب إلى سالب . وقد يتفق أن تكون الأجزاء في جميع ذلك أكثر من اثنين ، كما علمت في المقدمات ، فيكون الحكم هذا الحكم .

وأما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم ، وهى التى لا يجتمع طرفاها فيرتفعان . كقولك : إما أن يكون نباتا ، وإما أن يكون جمادا . فإنما ينتج فيها استثناء العين للنقيض . فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين . والقسم الأول يشبهها من حيث استثناء النقيض . ونقول : إن جميع المقاييس التى من منفصلات فإنما تتم بالمتصلات . أما في غير الحقيقة فستعلم ذلك إن تذكرت ما أعلمناك من

(١) يتكلم : لا يتكلم من . (٢) يأذن : ساقطة من ن || تخالف : بخلاف من ، سا .
 (٥) وإما أن لا يكون جمادا : أو لا يكون جمادا ن (٨) الجزء ان : جزء ان م .
 (٩) يقال : يقابل سا || له : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٠) اثنين :
 ذلك سا . (١٣) طرفاها : طرفاهما ب ، م ، ن ، ه . (١٥) العين : + للنقيض سا || والقسم :
 ساقطة من س || الأول : والآخر س ، الآخر سا . (١٦) فإنما : ساقطة من ع . (١٧) غير :
 حين ها || فتعلم : كما ستعلم ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || أعلمناك : علمناك ع .

أحوالها سالفا . وأما في الحقيقة فإنك إنما تعني بها ما تدخله لفظة "لا يخلو"
فتكون كأنك قلت : إذا لم يخل عن هذا وهذا ، ولا يجتمعان ، وهذا ليس
ذلك ، فهو ذاك ، أو هو ذاك ، فليس ذا ؛ فقد أضمرت في نفسك اتصالا
لا محالة ، واستثناء منه ، وإن لم يصرح به . وكيف والمطلوب يجب أن يكون
لازما عن القول ، والمعاند ليس بالفعل لازما لما يعانده ؛ بل إما أن يلزمه
نقيضه ، وإما أن يلزم هو لنقيض معانده . فلذن البيان الحقيقي الأول الذي
لنفسه هو من طريق اللزوم ، وإما من طريق العناد ، فذلك يتوسط ما يلزمه
من لزوم . وأنت يجب أن تمثل هذا وتبسطه بقوة ما قد تمرنت فيه إلى
هذه الغاية .

(١) في الحقيقة : في الحقيقة سا ؛ بالحقيقة س . (٢) كأنك : + إذا ه || وهذا
ليس : وهو ليس ب ، م || ليس : فليس ع . (٣) أو هو ذاك : أو ذاك س ، ه ؛ فهو
ذاس ، ه . (٥) يعانده : يده سا || يلزمه : يكون د . (٦) أن : + لم م .
(٦-٧) تنقيضه ... هو : ساقطة من سا . (٨) ماقد : ما س .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطين فقط . فإن
 ٥ كان المطلوب حليا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا ، فإن النتيجة تكون هي
 الجملة . وأما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حلي ، وذلك إذا سلك فيه
 المسلك الطبيعي السهل . فأما القياسان الشرطيان اللذان فيه ، فأحدهما اقترااني
 من شرطية متصلة ، ومقدمه يشاركها في التالي ؛ والثاني قياس شرطي اتصالي
 استثنائي . وبذلك يتم الخلف وحده ، ويستغنى عن الكلف التي تحاول في تحليل
 ١٠ تمام القياس الخلفي ، وأنه بكم قياس يتم ، وأن تبسط ذلك بسطاطويلا على ما يوجد
 في كتبهم .

فأما الوجه الحق وهو الذي ذهب إليه المعلم الأول ، فهو أنا نجعل المطلوب
 مثلا : أن ليس كل ج ب . فنقول : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ،
 فكل ج ب ، ونضيف إليها مقدمة صادقة وهي : أن كل ب آ . ينتج من
 ١٥ الاقترانات التي حددناها شرطية هكذا : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ؛ فصل ٣ ، ع ، هـ . (٤) والقياس الخلف
 بالحقيقة هو : وهو بالحقيقة ن || هو : فهو س ، سا . (٧) فأما : وأما س || القياسان
 الشرطيان : القياسات الشرطيات عا . (٨) والثاني : والثالي عا || شرطي : + أيضا هـ .
 (٩) الكلف التي : الكلف الذي س ، هـ ، الكلف الذي عا . (١٠) وأنه : فإنه د ، ن
 || بكم : من كم د ، س ، ع ، عا ، ن ، م . (١٢) فأما : وأما س || وهو : فهو ع
 || إليه : ساقطة من س . (١٣) ج ب (الثانية) : ب آ م . (١٥) التي : الذي د ، إن
 || ليس : ساقطة من ع .

- فكل جـ آ . ثم نقول : لكن ليس كل جـ آ ، إذ هو خلف محال . فيكون قد استثنى نقيض التالي ، فينتج نقيض المقدم ، وهو : أن كل جـ ب . وهذا أمر خفيف سهل . فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين ، وفيهما مقدمتان شرطيتان ، إحداهما لا يتغير حالها في جميع المواضع ، أعنى من حيث أن مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها نقيض المطلوب ؛ والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها ، فإن مقدمها يكون تكذيب المطلوب ، وتاليها أى حال لازم من تأليف نقيض المطلوب ، مع مقدمة حقة ، أحد أنحاء التأليفات المنتجة للمحمليات إن كان المطلوب حمليا ، أو المنتجة للشرطيات إن كان المطلوب شرطيا . كقولنا بعد الدعوى مثلا : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز ؛ فليس كلما كان جـ د ، فهـ ز ، وكلما كان ح ط ، فهـ ز . ينتج : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز . فليس كلما كان جـ د ، فهـ ز . فليس كلما كان جـ د ، فخ ط . لكن هذا خلف . فإنه ليس كلما كان جـ د ، فخ ط ؛ ينتج : أنه كلما كان جـ د ، فهـ ز .

فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف إلى مقدماته .

- وأما الذين يحاولون أن يضعوا الشرطية الأولى ، ثم يبينوا منها الخلف ، فإنهم يقولون : لكن التالي محال ، ويعملون قولنا : التالي محال ، دعوى . فمنهم من يتكلف أن يصادف قياسا يجمع بين التالي وبين المحال ، فيقول : إن التالي يجتمع منه ومن حق قياس منتج المحال ، وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال . ثم يأتي بقياس ينتج الصغرى فيقول : إن التالي يجتمع منه ومن كذا

(٢) أن كل : أن ليس كل سا . (٣) وفيها : فيها د . (٤) شرطيتان : ساقطة من س . (٦) مقدمها (الأولى) : ساقطة من ع || ويتغير حال : ساقطة من ع . (١٣) فهذا : وهذا س . (١٦) يتكلف أن : ساقطة من سا || يصادف : يضاف د . (١٧) حق : جزء ع || قياس : بقياس د ، ع ، ن . (١٨) إن : ساقطة من عا .

قياس ينتج المحال ، وما اجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال ، فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال . هذا بهد أن يكون فيه إدغام مقدمات وتكاف كثير وطول كلام على المحال . ومنهم من يعرض عن هذا ، ويأخذ تأليفا من التالى ومن حق ، فينتج محالا . ثم يعود فيقول : إن هذا المنتج محال ، فهو إما عن الكبرى ، أو الصغرى ، أو التأليف . ثم يستثنى : وليس عن التأليف ، فينتج : فهو إذن إما عن الكبرى ، وإما عن الصغرى . ثم يستثنى : وليس عن الكبرى ، إذ كان الحق هو الكبرى ، فينتج : فهو إذن عن الصغرى . ثم يقول ، والصغرى محال ، فينتج : فنقيض التالى حق ، ونقيض المقدم حق . ثم يكون فى جملة هذا أنواع من البتر ومن إضمار قياسات لم يصرح بها ، لا فائدة لنا بتطويل الكلام فى ذلك . والذى أوردناه هو عين القياس الخلفى من غير زيادة ولا نقصان . ١٠

لكن العادة جرت فى استعمال الخلف بأن تستعمل تلك الاقترانية ، ثم تترك النتيجة فلا تذكر ، بل يذكر ما هو بالحقيقة استثناء لنقيض تأليها ، فينتج المطلوب . مثلا العادة فى ذلك هى أنه إذا قيل : إن كان ليس كل ج ب ، فكل ج ب ، وكل ج ب آ ، فكل ج آ ، وهذا محال ، فكل ج ب . ويكون قوله فكل ج آ ، معناه إن كان ليس كل ج ب ، فكل ج آ . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكل ج آ . ويكون قوله : هذا محال ، معناه أنه ليس كل ج آ ، وهو استثناء نقيض التالى . فالعادة مستمرة إذن على وفاق تحليلنا ١٥

(٣) كثير وطول : ساقطة من سا || كلام : الكلام ب ؛ للأمر د ، س ، سا ، ع ، ن .
 (٤) عن : من د . (٥) وليس : ساقطة من سا . (٦) عن الصغرى : الصغرى د || إذ : إن د ، س ، سا ، ن ؛ وإن هـ . (٧) عن : فيرد ؛ عين م || يقول والصغرى : يقول فالصغرى ب ، م . (٨) فينتج : ساقطة من ع ، هـ || فنقيض : نقيض د ، سا ، م ، ن || حق (الأولى) : ساقطة من م || ونقيض : فنقيض ب ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن . (١٢) لنقيض : نقيض د ، ن . (١٤) وهذا : وهو م || فكل ج ب : وكل ج ب د ، ن || ويكون : فيكون د ، ن .

- لقياس الخلف . ومعنى قولهم : قياس الخلف ، أى القياس الذى يرد الكلام إلى المحال ، فإن الخلف اسم للحال . وأما الذين يقولون : قياس الخلف بضم الخاء ، فقد زاغوا ، إذ الخلف إنما يكون فى المواعيد فقط . وبعضهم قال إنماسمى قياس الخلف ، لأنه لا يأتى الشيء من بابه ، بل يأتى من ورائه وخلفه ؛ إذ يأتى من طريق نقيضه . والأوقع عندى أن الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لاغير .
-

(١) الكلام : + عليه ع . (٢) للحال : المحال عا . (٣) الشيء : ساقطة من س . (٤) هو : ساقطة من : سا || بمعنى : معنى د ، ن || لاغير : + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من المنطق والله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثامنة بحمد الله تعالى ومنه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ع ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع عا ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق بحمد الله ومنه والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ه .

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

- في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الاقترانية

إن كل قول قياسي ينتج منه حملي فإنه يتم بأحد الأشكال الثلاثة التي للحملات .
وبالجملة فإن الاستثنائيات تتم بالاقترانبات إذا أريد أن يكون القياس مفيدا .
فنقول إن قياس الخلف قد بان أنه يتم بالقياسات الاقترانية والشرطية الاستثنائية ،
والقياس الشرطي فقد وضع من أمره أنه تتم فائدته بالاقترانبات . وإذا الكلام
في أنولو طبقا القديمة إنما هو في القياس المتبع للحمل ، فيكون المراد بالاقتراني
فيه ، وبالحمل واحد . فنقول : وقد اتضح لك أن القياس الاستثنائي المنفصل

(١) المقالة التاسعة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أعوذ وأستعين المقالة التاسعة ع . (٢) من الفن . . .
المنطق : من الفن الرابع منه ب ، د ، ع ، م ، ن ، وهي أربعة وعشرون فصلا س ؛ من الفن الرابع
من المنطق أربعة وعشرون فصلا س ؛ من الفن الرابع منه وهي أربعة وعشرون فصلا هـ [ثم تذكر
هذه النسخة عناوين الفصول كلها] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛
فصل ١ عا ، هـ . (٥) تتم بالقياسات : ساقطة من د ، عا || بالقياسات : ساقطة من ن ||
الاقترانية : بالاقترانية د ، عا ، ن (٦) قياسي : قياس م || منه : به س || فإنه :
فإنما عا || يتم : ساقطة من م . (٧ - ٨) القياس . . . يتم : ساقطة من سا . (٨) قياس
الخلف : القياس س || بالقياسات : القياسات سا . (٩) قد : قد هـ || وإذا : فإذا س ؛
وإذا سا . (١١) فيه : ساقطة من عا || وبالحمل : والحمل س ، ع ، هـ || وقد : قد س .

إنما يستثنى فيه لاستشعار المتصل ؛ وأن المتصل ، الذى يستثنى فيه بنقيض التالى ، يستبين بالذى المستثنى فيه عين المقدم ؛ فإذا وضع أن المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد إلا بقياس اقترانى ؛ بأن لك ذلك فى جميع القياسات الشرطية والحملية . فأحسن ما تكلف فى إبانة ذلك إن قيل فيه ما قاله بعض المحصلين : إنه لو كان المقدم بينا واضحا ، لكان لازمه وتابعه بينا واضحا ، وكان فى إثباته بالقياس محالا ، إذ القياس يبين الخفى ، نأما البين فلا حاجة به إلى أن يقاس عليه . قال : ولولا أن المقدم غير بين لما ألحق به لفظ الشك ، وهو الشرط . فإن قلنا : إن كان كذا كذا ، فكذا كذا . يقتضى أن فى المقدم شكاً . فإذا زال ، صح حينئذ التالى . فإن كان المقدم بينا بنفسه ، فما معنى إلحاق لفظ الشك به . فيجب أن نتصفح هذا البيان ، فإن وجدناه ناقصاً أكملناه ، وإن وجدناه باطلاً انتقلنا إلى غيره .

فنقول : أما ما قال من كون المقدم مشكوكاً فيه ، أو غير مشكوك ؛ فأمر قد سلف منا لإيضاح الحال فيه . فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف . وأما كون المتعلق البين التعلق بشيء بين الصدق ، بينا صدقه ، فأمر غير مسلم . وذلك لأن الشيء ربما كان بينا بنفسه ، وله لازم ليس بينا بنفسه ، لكن لزومه لذلك الشيء البين بينا ، فنعلم بتوسط لازمه . فإنه ليس سواء أن نقول : إن الشيء بين بنفسه ، وأن نقول : إنه بين لزومه عن بين بنفسه . فإن الأشياء الخفية إنما

(٢) بالذى المستثنى : ساقطة من د . (٣) الإقياس : إلا به بقياس د .
 (٤) إن : فإن س . (٥) لكان . . . واضحا : ساقطة من سا || وكان : وإن كان ه || إثباته : إنتاجه س . (٦) إذ : إذا د . (٧) ألحق : لحق م . (٨) فكذا كذا : ساقطة من د ؛ وكذا وكذا سا (١٠) أكناه : ساقطة من حا . (١٣) هذه : هذا سا ||
 مما : قياس ، سا . (١٤) البين التعلق : ساقطة من ع || بشيء : شيء س ؛ لشيء سا .
 (١٦) بينا : ساقطة من سا || بتوسط : بتوسطه سا ، ع ، حا . (١٧) وأن . . . بنفسه : ساقطة من ما || لزومه : لزومها د ، ن || عن : + شيء س .

- يتدرج إليها بأن تكون لازمة لأمر بينة بنفسها أو مبنية ، وإن كان لزومها غير بين بأن يتوسط آخر ، وينتهي آخر الأمر إلى لازم بين اللزوم . فإن كان هذا المنتهى إليه بينا بنفسه ، وكان الذى يلزمه لزوما بلا وسط بينا بنفسه ، لأنه لازم للبين بنفسه بين اللزوم ، فستصير الأشياء كلها بينة بأنفسها . ويلزم على هذا أن يكون الضرب الأول من الشكل الأول لا ينتج شيئا ، وذلك لأن قياساته
- ٥ تتحل إلى مقدمتين يبتتين بأنفسهما ، ثم النتيجة : بين اللزوم عنهما ، كما قد علمت . فتكون نسبة القياس إلى النتيجة نسبة التالى إلى المقدم . فيكون المقدم أمرا بينا . وهو مثلاً أنه إن كان كل ج ب ، وكل ب آ . والتالى بين اللزوم عنه كقولك : كل ج آ . فيجب أن يكون قولنا : كل ج آ بينا . وكذلك جميع النتائج الثوانى إلى غير النهاية . فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة الغرض . وأيضاً
- ١٠ فإنه ليس يجب أن يكون التالى بين اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة . فإنه ربما كان غير بين اللزوم ، فبين لزومه . فإذا صار بين اللزوم بحجة ، واستثنى المقدم حينئذ بعينه ، أنتاج التالى بعينه ، فكان قياساً مفيداً . فيجوز أن يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس ببين ، فيبين . فإذا بان أفاد استثناء مقدم بين بنفسه ، شيئاً كان مجهولاً . والذى يجب أن نقوله نحن فى هذا ونردفه بما يمكن ، هو أن كل ما تعلق
- ١٥ من الأمور تعلقاً بيناً بأمر واحد بين ، كان خطوط المتعلق به بالبال ، معينا

(١) إليها : ساقطة من ع || لازمة : ساقطة من ع . (٢) يتوسط : يوسط سا || وينتهى : وينهى س || هذا : ساقطة من د ، ن . (٣) لازم : ساقطة من م . (٤ - ٣) وكان الذى . . . اللزوم : ساقطة من س . (٤) فستصير : فستصير سا || الأشياء : للأشياء . د ، ن || بأنفسها : بنفسها سا . (٦) يبتتين : للبين س . (٨) وكل ب آ : فكل آ ب س . (١١) تكون : ساقطة من د ، ن . (١٢) فيبين : فيان ما || واستثنى : فاستثنى د ، ع ، ما ، ن ، هـ . (١٣) التالى : الباقى د ، س ، ما ، ن . (١٥) والذى : فالذى س ، هـ || ونردفه : ونردفه ب ، سا ، م ، هـ ، ونزيد د ، ن . (١٦) معينا : معناه س .

- في وقوف الذهن على صحة التالى اللازم. فيكون إذا كان كل آ ب بينا ، وكان تلو ج د له بينا ، فتنى أخطر آ ب بالبال لم يُحتج إلى أن يُستعمل قياس بالفعل بوجه من الوجوه في إلزام التالى . فإنك كما أخطرت بالبال حال آ ب إذا قلت : إن كان آ ب ، فكأنك قلت في خاطرك : إن كان آ ب الكائن ، فج د . فلا يحتاج إلى أن تعاود وتضع : لكن آ ب . لأن هذا قد فعل في ضمن إيرادك آ ب المقدم .
- لأنك لا تأخذه مقدما ، أو تأخذه خاطرا بالبال ، ولن يخطر بالبال إلا موضوعا ، فيصنك وضعه مقدما في أن تعلم صدق التالى ، وإن كنت بالحقيقة قد استغيت وضع المقدم ، إلا أن ذلك استثناء مندرج في التقديم ، مفروغ عنه ، غير محتاج إلى تجريده استثناء مبتدأ لشيء . إنما يشعربه آنفا . وأما إذا لم يكن بينا
- ١٠ فلا تكون الصورة ، تلك الصورة ، بل يحتاج إلى أن تجرد النظر في أمره مستثنى . وكذلك حال القياس الاقترانى إذا صار مقدما ، فإنه يغنيك بيان مقدماته عن استثناء الاستثناء ، فيكون للتالى ، وهو النتيجة ، لزوم ، أى بالقياس إلى القياس وهو ، أعنى القياس ، مقدم شرطى . وبحسب ذلك ليس محتاج النفس ، إذا كان اللزوم كاملا ، أن ترجع فتستثنى . فنقول : ولكن كل ج ب ، وكل ب آ .
- ١٥ إذ هذا قد اندرج في الذهن مع خطور المقدم ، لكنه إنما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع ، وإلا فلا لأنه ليس لزومه عن أمر واحد بين ، لأن لزومه عن أمرين وعن اجتماع بينهما . وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة في الذهن ، فإنه ربما خطر في الذهن التصديق بإحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية ،

(١) كل : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٦) ولن يخطر بالبال : ساقطة من د || ولن : وأن ن . (٩) لشيء : كشيء . نج ، سا ، ط ، هـ . (١٢) للتالى : التالى د ، سا ، ع ، ط ، ن || وهو : هو هـ . (١٥) إذ : إذا م || هذا : ساقطة من د ، ن . (١٦) بين : ساقطة من ع . (١٨) بالثانية : ساقطة من ما .

- وعلى أنه ليس يخطر بالبال لا على أنه بين الصدق. والفوق بين الأمرين قد سلف لك في موضع آخر، وربما حضر التصديق بالآخر، وربما حضر بهما جميعا ولم يرتب بالفعل الترتيب الذي يؤدي إلى النتيجة فلم يشعر بالمشترك. فإن كان يغني فيه تصديق واحد فإنه كلما خطر خطر معه الثاني، وإن كان يحتاج إلى تصديقات أكثر من واحد احتيج إلى أن تجتمع معا في الحالين جميعا. فإن وضع المقدم يفيد ٥
- علما بلازم غير بين بنفسه. وفي الحالين جميعا، فإن الخطور بالبال على تمامه يغني عن استثناء الاستثناء لما قلناه من اندراج الاستثناء في التقديم، وفي كون استثناء الاستثناء كشيء مبتدئ أمراً فضلاً، لكن الملزوم في أحدهما تصديق واحد، وفي الآخر تصديق أكثر من واحد مع شروط أخرى. وليس هذا إنما هو ١٥
- في المقدم الذي يكون بينا بنفسه، بل إذا بان أيضاً بقياس وعلم، كان الاستثناء فضلاً، وكذلك إن كان اللزوم فضلاً بان لجهة، وكان المقدم بينا بنفسه، وإذا كان الاستثناء المبتدأ فضلاً، كان تكميل القياس على صورته فضلاً. ولهذا ما صارت أمثال هذه المقدمات من الشرطية لا تستعمل في العلوم بصورة القياس، بل يقال: لما كان كذا، كان كذا؛ ولا يقال: إن كان كذا، كان كذا؛ لكن كان كذا؛ فإذا ن كذا؛ بل هذا يوخذ أخذاً.

(١) وعلى: على د، س، سا، ع، عا، ن، هـ || لاعلى: لا على ع || بين الصدق: ليس بين الصدق ع، عا || بين الأمرين: بين صدق الأمرين ع. (٢) لك: ساقطة من م. (٣) فلم: ولم سا || فيه: به س. (٤) تصديق: التصديق س. (٥) الحالين: الحال سا. (٦) الاستثناء (الأولى): استثناء س، سا || لما: كما س || قلناه: قدمناه سا؛ قلنا د. (٨) أمراً فضلاً: أم فضلاً سا؛ أمر قصده م || الملزوم: اللزوم س، سا. (٩) واحد... تصديق: ساقطة من سا. (١٠) وعلم: ما هـ. (١٠-١١) الاستثناء... وإذا كان: ساقطة من سا. (١١) فضلاً (الذاتية): ساقطة من د، ع، عا، ن، هـ || وإذا: ولود، ن؛ فإذا ع. (١٣) الشرطية: الشرطيات هـ || العلوم بصورة: ساقطة من سا. (١٤) كان (الخامسة): ساقطة من د، س، سا، ن، هـ. (١٤-١٥) كان كذا فإذا ن: ساقطة من م.

وليس لقائل أن يقول : فيلزم أن يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة
بأنفسها في القياسات فضلا، وأن يكون الضمير في ذلك كافيا، على نحو ما يستعمل.
فنقول : إن الفضل في القول على وجهين : فضل يكون الاستغناء عنه استؤنف على سبيل
أنه قد فرغ من إخطاره بالبال في ضمن ما قيل ؛ فلو قيل ، لاستؤنف إخطاره بالبال
مرة ثانية على سبيل التكرير . والثاني : أن تكون النفس تستغنى عن التوقيف عليه ،
لا أنه لو صرح به لكان الأمر يخطر بالبال مرتين ، بل لأنه لو صرح به لكان
يخطر بالبال أمر سيخطر بالبال ، وإن لم يلفظ بلفظه ، ويكون إذا خطر بالبال وإن
لم يلفظ به ، خطر مرة واحدة . ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصريح
به بالبال في زمان ثان ، الذي لو صرح بهذا أيضا لكان يخطر بالبال فيه أيضا
مرة واحدة . فما كان على سبيل القسم الثاني فإنه يكون فضلا من حيث هو
قول . وأما من حيث هو معنى ، فيكون هو محتاجا إليه ، ليس بفضل ، بل لا بد
منه في أن يتم المعنى ، كما عرفناك من حال الكبرى . لكن التصريح بما صرح
به ، وإتباعه المطلوب ، يخطر بالبال أن القائل أضمر شيئا ، وهو مثلا أنه كل ب آ ،
فإن كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال في إتباع النتيجة المقدمة عن التصريح
به ، وإن لم يكن بينا بنفسه طالب به المخاطب ، فقال : ولم يجب أن يكون كل
ب آ . فلولا أنه فهم من المخاطب ما صرح به ، وما لم يصرح به جميعا ، لما

(١) استعمال : ساقطة من س . (٢) على نحو ما يستعمل : ساقطة من س . (٤) قد :
ساقطة من س || بالبال (الأولى) : مرة د || في . . . بالبال : ساقطة من سا . (٥) التوقيف : التوقف
د ، ن . (٥ — ٦) عايه لأنه : فيه لأنه ب ، م ؛ عليه إلا أنه ع . (٦) بل : ساقطة
من م . (٧) وإن . . . بالبال : ساقطة من سا . (٩) ثان : ساقطة من س .
(١٠) فا : وما سا || فإنه : + قد ب ، م . (١١) هو (الثانية) : ساقطة من د ،
س ، سا ، عا ، ن . (١٢) من : ساقطة من سا . (١٣) وإتباعه : فإتباعه ع ||
ب آ : آ ب سا . (١٤) بنفسه : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن || إتباع : إلتاج س .
(١٥) بنفسه : ساقطة من د ، س ، عا .

كان يحق في قوله له لم قلت : إن كل ب آ . فأما إن كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى ، فلا يكون هذا الكلام نافعا البتة . فإذا لم ينفع هذا الإضماع إذ أخطر الكبرى بالبال ، خارجا عن خطوط الصغرى بالبال ، ومتصلا زمانه بزمانه ، كما لو صرح بالكبرى . فإن لم يخطر لم ينفع البتة ، ولم يكن للضمير جدوى في علم البتة . وإن خطر فإنما ينفع الضمير لشيء لا بد من أن يخطر بالبال في زمان لو قبل اللفظ لكان إفادته ذلك الإخطار في ذلك الزمان لو صرح به .

فإذا المعنى الذى يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج إليه . لكن خطوره بالبال يغنى عن استفادته بدلالة اللفظ . فعنى اللفظ محتاج إليه ، وإن كان اللفظ مستغنى عنه .

وأما في الشرطية فإننا إذا قلنا : إن كان كل ب آ ، فخطر الوضع بالبال ، وخطر معه التصديق به ، فإن التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذى ينتقل فيه الذهن إلى التالى ، فضلا عن الزمان الذى استأنف فيه الاستثناء . فإذا جاء الاستثناء لم يخل إما أن لا يفيد إخطار شيء بالبال ، أو يفيد تكريرا لأمر حاصل مستغنى عنه ، ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء ، كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال ، فيما يستغنى عن التلفظ به . فإذا

(١) كان : تكون ن || اتباع : إتياءه س . (٢) الكبرى : للكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن .
(٣) الكبرى : ساقطة من س . (٤) ومتصلا : متصلا ب د ، ع ، ما ، م ، ن ||
لو : ساقطة من س || بالكبرى : به الكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن . (٦) اللفظ : باللفظ ه .
(٨) الذى : ساقطة من ه || بلفظ : بلفظة ع || محتاج : يحتاج س . (٩) فعنى اللفظ :
ساقطة من م - (١١) فى : ساقطة من ع || ب آ : آ ب م . (١٢) وخطر : + إليه د ، ن .
(١٣) استأنف : يستأنف د ، سا ، ن . (١٥) كما : لما س . (١٥ - ١٦) بالاستثناء . . .
التلفظ : ساقطة من د . (١٦) زمان : ساقطة من ع || التلفظ : اللفظ ع ، ما .

هذا الاستثناء ليس يفيد أمرا ذاتيا في الإيصال إلى الغرض ؛ بل أمر سلف التصديق به . وما سلف التصديق به ، فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة إليه . فهو فضل بحسب اللفظ ، وبحسب الإفادة جريما ، فلا يفيد أو يفيد مستغنى عنه . ولا كذلك الذي إذا قيل ، أفاد نفس المحتاج إليه في وقته ، وكان مطابقا بدلالة لما هو المحتاج إليه في الوقت .

فبين إذن أن استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية ، تكلف . وإنما الواجب أن يستعمل على نحو ما قلنا ، كما يقولون : لما كان كذا كذا ، كان كذا . وليس كل ما كان على صورة قياس ، فتكون له فائدة قياس . فإن قائلا لوقال : كل إنسان ضحك ، صدق . وإذا قال : وكل ضاحك حيوان ، صدق . ولكن هذا غير مفيد . فإنه قد علم : أن كل إنسان حيوان ، ليس بعد أن علم : أنه ضاحك . فيجب أن يفهم قول المعلم الأول على هذه الصورة . ولا يظن أنه يرى أن بين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق . أو أن المقدم لا يكون موضوعا مقدما ، وهو غير مشكوك فيه . كأن المقدم ، إذا لم يكن مشكوكا فيه ، لم تكن القضية متصلة ، حتى يكون قول القائل : إن كان الإنسان حيوانا ، فهو جسم ؛ أمرا مشكوكا في مقدمه ، أو قولاً غير متصل ؛ بل معناه

(١) يفيد : ساقطة من د ، ن . (٢) الدلالة : التصديق ع . (٣) أفاد : الحال س . (٤) استعمال : + أمثل بخ ، ع ، هـ ، || قياسية : قياسه سا . (٥) ما قلنا : ما قلت د || كذا كذا : كذا س ، سا ، هـ . (٦) (٧ — ٨) كان كذا : ساقطة من ع ، عا . (٧) كل ما : كذا د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || قياس (الثانية) : ساقطة من ع || فإن : وإن س . (٨) وإذا : وإذا م || ضاحك : ضحك س ، سا ، ع ، عا . (٩) ولكن : لكن س ، سا ، هـ . (١٠) ضاحك : ضحك ن || هذه : ساقطة من د ، ن . (١١) (١٢) ولا يظن : لا يظن د || بين : بين ب ، د || اللزوم : + عن بين اللزوم د || بين الصدق بين الصدق : بين الصدق سا || أو أن : وإن د ، ن . (١٣) كان : أو كان س ، هـ . (١٤) أمرا : فهو أمرا ع || قولاً : أمرا سا .

أن استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه ، بأن يستثنى مقدمه ، إذا كان تاليه بين اللزوم ، أو كان قد بان لزومه بشيء ، أو هو بين بنفسه ، هو أمر غير قياسي ، أو غير مطابق بدلالته على المحتاج إليه . فإن كان التالي لم يكن لزومه بينا ، فهو أبعد ، فيحتاج لاحالة في إبانته إلى قياس اقتراني ، ينتهي إليه آخر الأمر .
 ٥ ليكون الاتصال بينا ، فينفع . فإذا لم تكن المقدمة المتصلة متعرضة للاستثناء من مقدمها ، مالم يكن مقدمها مشكوكا فيه ، والتالي ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه ، أو ظاهرهما بحجة .

فقد بان وضح أن القياسات الخلفية والوضعية المنصلة ، فإن الفائدة في استعمالها على صورة قياسية إنما يكون إذا كانت مشكوكا في مقدمها ، ويكون قد بان اتصالها بنفسه أو بقياس اقتراني ، فيكون لابد من اقتراني . وأما المقدم فلا يخلو إما أن يتبين بقياسات استثنائية ، أو اقترانية . فإن تبينت باستثنائية ، فلا بد من أن ذلك ينتهي في آخر الأمر إلى قياسات استثنائية مشكوك في مقدماتها ، تتبين بالاقترانيات وإن تبينت في أول الأمر بقياسات اقترانية ، فذلك أوضح فتكون جميع القياسات المفيدة ، استعمالها على صورة قياسية يرجع إلى
 ١٥ الاقترانات . على أنا لانسبعد أن تنتهي إلى استثنائية ، لا يحتاج أن تستعمل على صورة القياس ؛ وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه .

فإن قال قائل : فما تقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني ؟ فكيف يبين مقدمها بقياس اقتراني ؟ فنقول : هو في نفسه قياس اقتراني ،

- (١) مشكوكا : + فيه سا . (٢) قد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
 || بشيء : لشيء ع ، عا || أو هو : هو ع . (٣) بدلالته : بدلالة ب ، م .
 (٥) متعرضة : متعرضة س . (١٠) وأما : وإنما ع . (١١) يتبين :
 يبين س || أو اقترانية : واقترانية س . (١٢) في (الأولى) : ساقطة من ن .
 (١٥) لانسبعد : نستبعدس .

وغرضنا أن الشيء الذى يتبين بالاستثنائى ، من مقدمة تتعلق بقياس اقترانى ، فإن كان نفس مقدمه كذلك ، فقد تعلق البيان الاستثنائى بالقياس الاقترانى ، وإن لم يكن كذلك بأن بقياس غيره . هل أنى قد بينت أن استبانة التالى الذى هو النتيجة من المقدم ، الذى هو القياس ، ليس على سبيل بيان أمر قياسى عن قياس مفيد .

لكن لقائل أن يقول : ما تقول فى القياس الاستثنائى ، الذى فى الخلف ، الذى يستثنى فيه نقيض التالى ، ليتج نقيض المقدم ؟ فنقول : إن ذلك ليس من الجنس الذى هو بين المقدم ، بين لزوم التالى للمقدم . وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذى يراد إبطاله ؟ وكيف يكون بين لزوم التالى للمقدم وإمساكين ذلك باقترانى ؟ هل أنه إذا بان لزوم التالى بالاقترانى ، صح باستثناء نقيض التالى ، إنتاج نقيض المقدم . ولقائل أن يقول : إن استعماله ، والاستثناء من التالى ، قياس ليس مما يستغنى عنه ، وقد جاء قياس شرطى مستثناء بين بنفسه لايين باقترانى . كأنه يقول : هب أن المستثنى إذا كان من المقدم ، فهو كما ذكرتم ، فما قولكم فيما يستثنى من تاليه ، فإنه يتم بلارد إلى اقترانى البتة ؟ فنقول : إن مثل هذا القياس لا يخلو إما أن يكون من جنس ما اللزوم فيه خفى ، وإما أن لا يكون . فإن كان من جنس ما اللزوم فيه خفى ، احتاج إلى اقترانى فى إثباته . وإن كان اللزوم فيه بينا ، فكان لزوم التالى للمقدم بينا ، وكان

(١) بالاستثنائى : بالاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ . (٢-٣) بالقياس الاقترانى : ساقطة من د ، ن . (٣) بان : كان س ، يل سا . (٤) الذى هو : التى هى ع || المقدم : المقدمة د ، ن . (٥) عن : غير س . (٩) بين : بين س . (١٠-١١) صح . . . المقدم : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن . (١١) إنتاج : ساقطة من ع || ولقائل : ولقائل د ، س ، ع . (١٢) وقد : فقد سا ، هـ || مستثناء ، مستثنى ع . (١٥) خفى : حقيق سا . (١٦) كان من : ساقطة من د || جنس : ساقطة من ع || خفى : حقيق سا . (١٧) إثباته : يانه د ، ن . (١٧) فكان . . . بينا : ساقطة من سا .

- كذلك لزوم نقيض المقدم لنقيض التالى بينا ، لم تكن فائدة البتة فى وضع المتصلة على وجه يراد فيه أن يستثنى نقيض مقابل تالها ، لينتج نقيض المقدم . فإنا لو وضعنا نقيض التالى مقدما ، مسبرا عن تقديمه بلفظة "لما" لأفاد الفائدة على الوجه المذكور . فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا ، وأمرنا يقتضى تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما ساف . ونحن لا نمنع أن يكون قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذى أوامنا إليه ؛ بل نمنع أن ذلك لا يكون مفيدا ، وإن كان لزوم التالى للمقدم بينا . لكن لزوم نقيض المقدم لنقيض التالى غير بين ، حتى يكون قولنا : إن كان آب ، فـجـد بينا بنفسه ؛ ثم يجوز أن يكون : ليس جـد ، وموجود معه : أن آب ، إلا إذا التفتنا معه إلى القضية الأولى . فإن كان استعمالها مع وضع القضية الأولى ، كان بيان أن ذلك متبع ، هو بخلف اقترانى قد عرفته . وإن لم يوضع مع الأول احتياج إلى قياس مبين للزوم .

- فهذا أكثر ما يمكننى أن أقوله فى نصرة رأى من يرى ، أن المتصل لا يتم إلا بالجملى على ما فيه ، وعلى أنه ليس الجملى منظورا إليه من حيث هو جملى ، بل من حيث هو اقترانى ، وليس باستثنائى . ولكن لما لم يكن المذكور من الاقترانى ١٥ فى كتاب أنولو طبقا إلا الجملى ، كان الجملى والاقترانى فيه يجرىان مجرى واحدا . وإذا قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفناه ، فيجب أن يبين أن الجملى لا يتم إلا بمقدمتين ، وأن يبين أنه لا يحتاج المطاوب الواحد إلى أكثر من مقدمتين . وتنقل جميع ما نقوله فى الجملى إلى قياس اقترانى ، إن كنت عليه قديرا .

(١) كذلك : ذلك م . (٢) فيه : منه سا || فإنا : وإنا ع . (٣) لأفاد : فادد ؛ وأفاد م ، ن . (٤) فكان : وكان سا . (٩) آب : بـآ م . (١٠) كان (الأولى) : ساقطة من م . (١١) بخلف : خلف د ؛ خلف سا . (١٤) بالجملى : بالجل سا || هو : ساقطة من م || بل : + هو ب ، م . (١٥) الاقترانى : الاقتران م ، سا . (١٦) فيه : منه م ، سا ، ع ؛ ساقطة من د ، ن . (١٩) وتنقل : ويقتل د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب

- إن المطلوب إما أن يبين على سبيل أنه لازم عن شيء أو معاند، فيكون تقيضه
 ٥ في قوة اللازم ، فيكون سبيل، بيانه عنه سبيل الاستثناء . فإن كان يبين عن شيء
 لا على سبيل اللزوم عن موضوع ، أو العناد له ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء
 مركبا تركيبا جزئيا ، أو يكون ليس كذلك ، بل لا جزء فيه، وهو في حكم المقرور .
 يكون لزوم الشيء عنه ، كما يلزم عن مفرد لوضعه أو رفعه ، فيكون على سبيل
 فالاستثناء أيضا . فإن كان يلزم عن شيء مركبا تركيبا جزئيا ، وليس على سبيل
 ١٠ وضع واستثناء ، فلا بد أن يكون الذي تبين به نسبة ما أخرى إلى هذا الشيء .
 وليس يمكن أن تكون النسبة إلا على أحد الوجهين : إما نسبة إلى جملة هذا القول
 لا إلى أجزائه ويكون إذا حقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء ، لزوم هو ، سواء
 كان الوضع إيجابيا أو سلبيا ، إلزاما أو وفعا ، بعد أن يجعل حكما . وهذا القسم
 هو أيضا من القياس الشرطي الاستثنائي . وإما نسبة إلى أجزاء هذا القول المطلوب
 ١٥ واحدا فواحدا . وذلك لأن النسبة التي لذلك الشيء إما أن تكون إلى الجملة ،

(٢) فصل : الفصل الأول ب، د، س، سا، ع، م ؛ فصل ٢، ٣ ، ٥ . (٣) تعريف : بيان عا .
 (٦) لعل : ولا على س، سا ، ٥ || عن : من د || موضوع : ساقطة من د ؛ شيء ن .
 (٩) مركبا : مركب د ؛ ركب ن . (١) يكون : ساقطة من س ، سا || الذي : للذي س
 || إلى : في سا . (١١) الوجهين : وجهين د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٢) إذا :
 ساقطة من د ، ن . (١٣) حكما : ساقطة من د ، ن .

- وإما أن تكون الى أجزاء الجملة . فإنه إذا لم يكن لذلك نسبة الى جملة هذا القول ، ولا الى أجزائه ، حتى تكون تلك النسبة توجب جميع الأجزاء ، لم يجب أن يتصل في الذهن أحد الحكمين بالآخر ، أعني المطلوب ، بما يطلب به ، ويعلم به .
- وإذا كان الشيء إذا حضر في الذهن ، لزم أن يحضر في الذهن شيء آخر ، فيبين أن بينهما علاقة ما . وكل علاقة بين معنيين معقولين ، إما أن تكون علاقة لزوم ، ٥ أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع ، وإما أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع . فإن كان الشيء الثالث الذي له نسبة الى أجزاء المطلوب ، فيبين به المطلوب . وإنما نسبته الى أجزاء المطلوب هي على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع . فإن ما يحضر منه في الذهن إما أن يدل على وجود الموضوع ، أو وجود المحمول ، أو وجودهما جميعا فقط ، دون الدلالة على سبيل النسبة التي بينهما . ١٠
- فيجب إذن أن تكون العلاقة فيما نحن فيه ، علاقة حمل ووضع . ثم يجب أن تكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا . فإنه إن كان مع أحد الطرفين فقط ، ويوجب وجوده لطرف ، أو سلبه عن طرف ، أو عكس ذلك ، لزوم علاقة ما بين الطرفين ، فالقياس بعد شرطى . وإنما لزم قول قولنا ، وليس وجود ذلك الشيء سببا لذلك ؛ بل جملة قول واحد تجتمع فيه مع أحد الطرفين ، تلزمه صحة قول آخر . فإذا ن يجب ١٥ أن تكون العلاقة مع الطرفين معا . وتكون تلك العلاقة إذا عقلت له معها ،

(١) أن تكون : ساقطة من د ، ع ، ما ، ن || لذلك : كذلك س . (٢) ولا : لا س || لك : ساقطة من م . (٣) وإذا : وإن ع || لزم : يلزم د || عني : ساقطة من د || فيبين : فيبين م . (٤) ما : ساقطة من س . (٥) ليس على : لا على ع || ووضع : أو وضع سا . (٦) أو وضع : ووضع ما || الذي : ساقطة من هـ . (٧) فيبين : وتبين ع . (٨) فإن ما : فإذا د ، ن . (٩) جميعا : ساقطة من ب ، م . (١٠) مع (الثانية) : من ع . (١١) فالقياس : فإن القياس سا || أقول : ساقطة من ع . (١٢) له : إن د ، ن || معها : معها س .

صار الحمل أيضا كاللزم ، والمطلوب كاللزم . إلا أن الثالث هو الذى جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة . تلك الخاصية توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب . فإذا عقلت تلك الخاصية ، وهى أنها لما كانت لها إلى هذا الطرف نسبة كذا ، وإلى ذلك الطرف نسبة كذا ، وجب أن تكون بين الطرفين نسبة كذا فى أى مادة اتفقت ، وأى قول كان ، لأن تلك الخاصية فى صورة المقدمة ،

أفى كيفيتها وكيبتها وجهتها لامادتها ، لزم دائما أن يصح اللزم . فلا يحتاج أن يتبدأ كل وقت بوضع شرطى واستثناء ؛ بل يقتصر على تلك الخاصية ، وإن كان فى الحقيقة عند النفس شرطى واستثناء ، وكان من الحمل من هذه الجهة أيضا ما يتم فى القوة بالشرطى .

وأما الأقسام الأخرى التى تقع للنسب ، دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له الطرفان ، وهو الوجه الذى يلزمه المطلوب ، فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية فى هيئة المقدمة اللازمة وصورتها ، بل لمادتها . وقد توجد تلك الصورة بعينها ، فلا يلزمها مثل صورة ذلك اللزم لزوما قياسيا ، بل عصى مثل العكس ، وكذب النقيض ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك .

فقد بان واتضح أن القسم الذى تكون نسبة الشئ الثالث فيه إلى أجزاء المطلوب حتى يجمعهما ، إنما تكون على سبيل حمل ووضع ، وتكون هيئة تلك

(١) الحمل : الجملة ب ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || كاللزم : كاللزم م . (٢) الخاصية : بخاصية ع .
|| جمع : جميع سا . (٣ — ٢) توجب . . . الخاصية : ساقطة من د ، ن . (٣) اللذين : ساقطة من س . (٤ — ٥) وإلى ذلك . . . نسبة كذا : ساقطة من د ، ن . (٦) لامادتها : لافى مادتها س ، سا ، ع ، ع ، ع ، هـ . (٧) وقت : وقف د ، ن . (٨) كان : ساقطة من د ، ن ||
وكان : فكان ع || الحمل : + أيضا س ، سا ، هـ . (٩) ما يتم : يتم د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ . (١٢) هيئة : هذه ع . (١٣) يلزمها : تلزم د .
(١٥) بان واتضح : اتضح ن . (١٦) يجمعهما : يجمعهما س ، سا ، ع || وتكون : تكون ب ، م .

- النسبة ملزمة للطلوب ، وذلك هو صورة التأليف . وهذا الثالث لا يخلو إما أن يكون شيئا مفردا معنى ولفظا ، أو غير مفرد . فإن كان غير مفرد ، فلا يخلو إما أن يكون في قوة مفرد ، أو تكون أجزاؤه متباينة ، لا يتصل منها ما قوته قوة مفرد . فإن كان في قوة مفرد ، لحكمه حكم المفرد الذى يقول : فإن وضع لا في قوة مفرد ، بل أخذ على أنه شيان أو أشياء متباينة ، فلما أن يكون لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، أو لجمتها ، أو بعضها له نسبة إلى طرف ، وبعضها إلى طرف آخر . فإن كان لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، فلما أن يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة منها ، فيكون القياس الواحد تاما بواحد ، ويكون ذلك الآخر إما فصلا ، وإما قياسا آخر ، وإن كان إنما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها ، فيكون جملة هو الشيء المتوسط . وهو من جهة ما هو جملة كعنى واحد . مثال هذا ، والنسب متفقة : آ ب ، و ج ، وكل ما هو ب مع ج ، فهو د . ومثاله ، والنسب مختلفة : آ ب ، وليس ج ، وكل ما هو ب ، وليس ج ، ولسنا نبين ههنا شرائط الإنتاج ، بل أحوال هذا المتوسط ، حتى نبين آخر الأمر أن النسب هي تلك التى مضت وشرائط القياس هي تلك التى مضت .

١٥

وأنت تعلم أن المقدمة من حيث هي مقدمة ، هي من جملة القول الذى ليس مفردا ، اللهم إلا أن تؤخذ لا من حيث تفصيلها في جزئياتها ، بل من حيث هي

- (١) ملزمة : ملزمة س ، ن ؛ ملزمة ع . (٢) ولفظا : أولفظا د ، س ، ن ، ه .
 (٣) لا يتصل : ولا يتصل ع . (٥) منها : منها ع . (٨) جمع : جميع د ، س ، سا ، ن .
 (٩) جمع : جميع سا || جميع : جميع سا . (١١) وكل ما هو ب : وكلما هو ب ب ، س ، م ، ه .
 (١٢) وكل ما هو ب : وكلما هو ب د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٦) القى : ساقطة من س . (١٧) مفردا : بمفرد س ، سا || تؤخذ : يوجد سا .

أمر من الأمور، فتكون أيضا فى قوة مفرد . كقولهم ، قولنا : كل آ ب ، محصورة . وأما من حيث هى مقدمة مفصلة ، فلا تكون لها نسبة واحدة إلى كل واحد من الطرفين ، بل يجب أن تفصل نسبتها ، ولا يكون حالها حال المتوسط الذى أوردناه ، الذى فيه تركيب .

وقد دخل فى هذا البيان القسم الثانى ، وهو أن لا تعتبر الأجزاء فى البتة ، بل تعتبر الجملة . فظاهر أنه يكون حينئذ نسبة شىء واحد ذى أجزاء .

وأما القسم الثالث الذى وضعت فيه النسب متفرقة ، فن البين أنه لا يجب أن يلزم منه لازم البتة . وذلك أنه إذا كان لشيء إلى شيء نسبة حمل أو وضع ، ولثان إلى رابع نسبة حمل أو وضع ، وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة ، فلا يجب من ذلك أن يكون بين الشئين بهما علاقة حمل أو وضع ، فإن الأشياء كلها بهذه الصفة ؛ بل يجب لا محالة إن كان ولا بد أن يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة فى حمل ووضع ، فإذا كان كذلك ، فكل واحد منهما ، أو واحد منهما ، فإنه أولا إنما يحدث علاقة بين الثانى منهما وبين أحد الطرفين . ثم ذلك الثانى يجمع الطرفين ، فإن النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة ، بل يجب أن يتحقق له إليه أولا نسبة ، ثم يودى إلى الطرف الذى يخصه النسبة إليه ، إذا كان لا نسبة له أو إليه إلى ذلك ، إلا بواسطة هذا . فهذا لا يكون قياسا واحدا ، لأنه يكون مشتملا على بيانين ، أحد البيانين أن لطرف ما إلى

(١) فتكون : يكون ع || مفرد : مفردة س . (٢) هى مقدمة : مقدم د ، ن || مفصلة : مفصلة سا . (٣) واحد : ساقطة من ن || بل يجب : فلا يجب ع . (٧) القسم : قسم م . (٨) شىء نسبة : شىء قديمة د . (٩) ولثان . . . أو وضع : ساقطة من سا || ما : ساقطة من س . (١٠) أو وضع : ووضع ب ، د ، م ، ن . (١٢) وضع : أو وضع ع || فكل : وكل د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ . (١٦) كان : ساقطة من س || أولية : أولية ع ، عا . (١٧) طرف : ساقطة من د ، ن .

- أحد الشئيين الداخلين الذي يخص ذلك الطرف ، علاقة ونسبة . ثم بيان ذلك يتبين أن لهذا الطرف إلى ذلك الطرف ، علاقة ونسبة ، وبينهما اجتماع . فإن لم يكن هكذا ، لم يجب للذهن أن يتبع علاقة علاقة . مثاله إذا كان طرفا المطلوب بَ و آ ، والداخلان جَ في جانب بَ ، و دَ في جانب آ ؛ فإن لم يكن جَ و دَ علاقة لم يلزم شيء ؛ وإن كان بينهما علاقة ، كان أول النسب المؤلفة نسبة بَ مع دَ ، أو نسبة آ مع جَ . فإن كانت هذه النسبة المؤلفة ، توجب نسبة مقررة لَبَ مع دَ ، أو مع جَ ؛ ثم كانت نسبة جَ إلى آ و بَ ، أو نسبة دَ إلى آ و بَ ، توجب بينهما وقوع نسبة ، فقد بان المطلوب ثانيا . وإن كان لا يرجب بينهما وقوع نسبة لم يغن هذا التأليف .

- وأنت تعرف هذا إذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية ، فتجد ١٠ إن لزم لأحد الداخلين مع أحد الطرفين نسبة ، لزم ثانيا للطرفين نسبة ، وإلا لم يلزمه شيء . ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل ، فإذا القياس الواحد ، إنما الداخل فيه بالفعل أو بالقوة واحد ؛ وهو إما موضوع لطرف ، محمول لطرف ، أو موضوع لهما ، أو محمول عليهما . ويجب أن يكون للحمول في المطلوب نسبة إلى الداخل بالفعل أو بالقوة كلية ، وللوضوع نسبة إليه بالقوة أو بالفعل موجبة ، ١٥ حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذي هو موضوع المطلوب .

(١) ذلك : هذا س . (٢) يتبين : يبين سا . (٣) للذهن : انذهن د ، ن || علاقة علاقة : علاقة د ، ن || مثاله : مثله سا || طرفا : طرف عا ، ه . (٤) وآ : ساقطة من سا || والداخلان : والداخل س ، ه . (٥) علاقة (الأولى) : + ونسبة س || النسب : النسبة س . (٦) فإن : وإن ب ، م . (٧) جَ (الثانية) : د د (٨) لا يوجب : لا يجب د . (٩) لم يغن : له يعين د ، ن . (١٠) هذا : ساقطة من سا || فتجد : فيجب سا . (١٢) هذا : هذه د . (١٤) المطلوب : الموضوع ع . (١٥) أو بالقوة : ساقطة من سا . (١٦) الطرف : لطرف د ، ن .

فإذن الأشكال القياسية ثلاثة، أعنى الاقتراية، وقد كان قيل: إن الاستثنائية أيضا إنما تتم بالاقتراية، وكذلك الخلفية. فكل مطلوب إنما يتم به — هذه لأشكال. وتم هذه الأشكال بالشكل الأول. ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الأول: إن كل قياس يتم بكلى، وبموجب. ولا ينتج كلى إلا عن كليتين. وأما الجزئى فقد ينتج عن كليتين، وعن كلى وجزئى. والنتيجة تشبه في الجهة إحدى المقدمتين لا محالة. فبهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه، من أنه إذا كانت ضرورية وممكنة، لم تجب نتيجة مطلقة، أو مطلقة وممكنة، لم تجب نتيجة ضرورية.

- قد تبين لك، من هذا أنه لابد في كل قياس من مقدمة كلية، وما هو موجب بالفعل أو بالقوة، كالممكن والمطلق الصرف. إذ قوة سالبة، قوة موجبة. ١٠
- ويتبين أن الكلى لا ينتجه إلا كليتان. وأما الجزئى فقد ينتجه كليتان، وكلى وجزئى. والموجب لا ينتجه إلا موجب. والسالبة لا تنتجها إلا سالبة وموجبة، لا موجبتان. قيل: وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة، إما كليتهما، وإما إحديهما. فظاهر من اعتراف المعلم الأول بهذا، أن الذى يورده من استنتاج ممكنة، عن مطلقة وضرورية، هو على سبيل التشكيك، وكذلك ما ينتجه من مطلقة، عن ضرورية وممكنة، ١٥

- (١) وقد : ساقطة من ع || إن : ساقطة من ع || الاستثنائية : الاستثناء م. (٤) ولا ينتج : ولا يوجب س || كلى : ساقطة من سا. (٥) وأما الجزئى فقد ينتج : ساقطة من سا. || عن كليتين : ساقطة من سا || والنتيجة تشبه : وتشبه ع || الجهة : الجملة د، ن. (٦) إحدى : أقصى س || لا محالة : ساقطة من ع. || فهذا : بهذا، ن، فهذا م || يتبين : تبين د، س، سا، ن. (٩) قد : قد سا، ه || لك : ساقطة من س. || وما : وما س. (١٠) بالقوة : فهو يمكن ع. (١١) ويتبين : وبين سا || الكلى : الكلية س. || كليتان (الذاتية) : كليان س، سا || وكلى : ونتيجة كلى ن. (١٣) لا موجبتان قيل : ساقطة من د، سا، ن || قيل : بل ع. (١٤) أن : ساقطة من ه. (١٦) عن : غريب، ع، م، ه.

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنتين
وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة

- ٥ قد استبان لك أنه لا قياس اقتراني عن مقدمة واحدة ، ولا عن أكثر من
مقدمتين . وبقى لك أن تتشكك وتقول : إنا قد نشاهد أقاويل قياسية ، يحاول
بها إثباته مطلوب واحد ، وتكون المقدمات فيه أكثر من اثنتين ، مما يدل على
ذلك كتاب الأصول في الهندسة ، وغيره .
- ١٠ فنقول : إن المقدمات تكثر في القياسات ، وتزيد على اثنتين ، لأحد وجوه
ثلاثة : إما أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب ، بل
مقدمات تنتج المقدمات التي هي أقرب . وإما أن تكون موردة على سبيل
الاستقراء والتمثيل ، فلا تكون مقدمات القياس نفسه ، بل مقدمات استقراء
يتمرف بها صحة مقدمة . وإما أن تكون خارجة عن الضرورة ، وعن المنفعة
القريبة من الضرورة . وهذا على وجوه : بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة ؛
وبعضها أن تورد لازينة ؛ وبعضها أن تورد للاستظهار في الإثبات . فأما الموردة
١٥ للحيلة ، فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كانت المقدمات الضرورية لو أوردت

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٣ ، ط ، هـ . (٥) أنه : أن س .
(٦) قد : ساقطة من ب ، م . (٧) فيه : ساقطة من ب || اثنتين : واحد ، ط ، ن ||
وتكون . . . اثنتين : ساقطة من سا . (٨) وغيره : وغيرها سا . (١٣) يتعرف : معرف
د ، ن . (١٤) تلك : ذلك س . (١٥) فأما : وأما ط . (١٦) التي : ساقطة
عن ما || كانت : كان ع ، ط .

صرفة لحدس ما تنساق إليه من النتيجة ، وعلم كيفية انسياقها إليه ، فعوسر في تسليمها ؛ فإذا خفى وجه انسياقها ، وظن بها أنها عديمة الجدوى ، وخصوصا لاختلاط مالا يجدى بها ، تركت الممارسة في تسليمها . وهذا في الجدل وفي الامتحان ، وقد يقع مثل ذلك للغاوة ، والتليس ، والترأى بالتدقيق . وأما التي للزينة ، فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب ، وبالتخلص ، وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة . وأما التي للإيضاح فكالأمثلة المستغنى عنها ، وإنما تورد للتقرير كالأشهاديات المستغنى عنها ، وكتقسيم اللفظ ، وكالاتقال من لفظ إلى لفظ ، وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل . وأما القياس القريب ، فمحال أن يكون من أكثر من مقدمتين ، بل يحتاج أن يكون الأصغر فيه بالقوة أو بالفعل داخلا تحت حكم الأكبر كلى .

فالتكثر إذن إن وقع وليس بسبب الاستقراء ، وغير ذلك من هذه الوجوه ، فهو بسبب تركيب القياس . ومعنى تركيب القياس أن يكون قياس مؤلف من مقدمتين ، كلتاهما أو إحداهما تحتاج إلى قياس بينها . فيتتركب قياسان : أحدهما على المقدمة ، والآخر على المطلوب . ومقدمات المطلوب زوج للاحالة .

(١) لحدس : يحدس ع . (٢) وظان : فظاند || وخصوصا : خصوصا س . (٣) بها : ما عا || وفو : ساقطة من ع . (٥) التي : الذرن . || وبالتخلص : والتخلص سا ، ع . (٦) مقدمات : المقدمات من || وعدمها : ساقطة من ن || وأما : فأما ع ، م . (٧) للتقرير : للتقدير ، ن || كالأشهاديات : مثل الاستشهادات ع ، وكالأشهاديات د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ || وكتقسيم : لتقسيم ، عا . (٩) وأما : فأما د ، س ، سا ، ن ، هـ . (٩-١٠) وأما ... بالقوة : ساقطة من عا . (١٠) بالقوة : ساقطة من س || كلى : ساقطة من س ، هـ . (١٠-١٤) أو بالفعل ... للاحالة : ساقطة من عا . (١١) فالتكثر : فالتكثير سا ، فالتكثير ع || وليس : ليس ع || هذه : ساقطة من سا . (١٢) ومعنى تركيب القياس : ساقطة من سا . || أن : بأن سا || مؤلف : مركب من . (١٣) قياس : ساقطة من ن || بينها : بينها د ، ن ، بينهما س ، بينة سا || فيتتركب : فيتركب د .

والمقدمات المنتجة لإحدى المقدمتين زوج . والنتيجة أيضا لكليهما زوج ؛
إذ هو ضعف ما ينتج الواحد ، وجمع الزوج إلى الزوج زوج . فإذا مقدمات
القياسات البسيطة أو المركبة أزواج . فإن كان عددها فردا فهناك إما نقصان ،
وإما زيادة ، وإما عقم ، إن كان لا يتم زيادة ، ولا يستوى بنقصان ، والذي
بنقصان فهو على وجهين : إما أن تكون المقدمات قد أسقط الكبرى منها
استغناء بما لها في اشتهاها من الظهور ، أو إيهام استغناء بالظهور فيما لو صرح به
لظهر كذبه ، كما في المغالطة والخطابة ؛ أو أسقطت الصغرى بسبب من ذلك .
وإما أن يكون الإسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة للظهورها في نفسها
ولا لحيلة ، ولكن لأنها قد ظهرت بتأليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يغني
أن تجعل بعد ذلك مقدمة ، فتسقط النتيجة التي عن المقدمتين ويؤتى بالمقدمة
الأخرى ، فتكون ثلاثة ، وينتج المطلوب . وإذا كن على كل مقدمة قياس
فيبعد أن يسقطا معا كما تسقط النتائج استغناء بالظهور ، بل إن أسقط منها شيء ،
فالتى يتأثر قياسها ، فإن الذى سبق قياسه كأنه نسي عند الاشتغال بما تأخر
قياسه ؛ فكان نتيجة الأقرب زمانا من القياسين أولى بأن لا يذكر . وأما الذى
بالزيادة فهو على الوجوه التى سلف لك ذكرها . وأما الذى لأجل العقم فهو
أن لا تكون الفردية ترجع الى الزوجية بوجه ، لا بنقصان ، ولا بزيادة .

- (١ — ١٦) والمقدمات . . . بزيادة : ساقطة من عا . (١) لكليهما : لكليهما د ، سا ، ن .
(٢) ضعف : ساقطة من د ، ن || الواحد : الواحدة س ، سا . (٣) نقصان : انقصال سا .
(٤) إن : فإن ع || والذى : فلهذا س ، هـ . (٤ — ٥) والذى بنقصان : ساقطة من م .
(٥) بنقصان : بالنقصان س ، سا . (٧) اظهر : لعلم س ، سا ؛ ليعلم د ، ن .
(٩) المقدمتين : + إلى نتيجة المقدمتين د || تنتجها : تنتج د ، س ، سا ، ن ، هـ ؛
النتيجة ع . (١٠) النتيجة : الشيء ع . (١١) ثلاثة : ثانية سا . (١٣) فالتى :
فالشئ سا . || قياسها : قياسه د ، سا ، ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، سا ،
ن ، هـ . (١٥) ذكرها : ذكره سا . (١٦) لا بنقصان : ولا بنقصان ب ، م .

وكل قياس مركب فإما أن يكون موصولا ، وإما أن يكون مفصولا .
 والموصول هو الذى تكون النتائج المتقدمة للمطلوب ، التى هى مقدمات المطلوب ،
 مذكورة فيه بالفعل ؛ سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى
 القياس ، فيكون تركيبا واحدا ؛ أو بسبب حاجة المقدمتين كليهما إليه ،
 فيكون تركيبا مضاعفا . قد ذكرت النتائج على أنها نتائج ، ثم ذكرت على أنها
 مقدمات ، وذلك بأن يتبدأ من أبعد المقدمات عن المطلوب ، فيقرن بين اثنتين
 اثنتين منها ، فتنتج نتيجة هى مقدمة . فإن احتيج إلى أن تستنتج مقدمة أخرى
 فعل ، وإن لم يحتج أخذت تلك المقدمة والمقدمة الأخرى ، فانتج منهما
 فتكون أربع مقدمات ، ونتيجتان . فأما إن احتج إلى أن يستنتج
 الأخرى أورد له قياس من مقدمتين ، واسنتج . فيكون فى طبقة
 واحدة أربع مقدمات ، ونتيجتان . وفى الطبقة الثانية مقدمتان ،
 ونتيجة . فتكون جميع المقدمات فى التركيب ستا ، وجميع النتائج
 ثلاثا ، ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ، ويكون فى كل
 قياس ثلاثة حدود ونتيجة . فإن كان على كل مقدمة قياس ، وكانت
 المقدمات مشتركين ، كانت ستة حدود . إلا أن الواحد منها مشترك
 فى الوسط فتكون خمسة حدود . لكن من المشترك ومن أحد طرفي الخمسة
 تحصل إحدى المقدمتين القريبتين . ومن المشترك والطرف الآخر تحصل المقدمة
 الأخرى . ومن طرفي الخمسة يحصل المطلوب ، الذى إليه يساق تركيب القياس .

(١ — ١٨) وكل قياس . . . القياس : ساقطة من عا . (٢) والموصول : فالموصول د ،
 ن || تكون : ساقطة من س . (٣) حاجة : ساقطة من سا . (٤) أو بسبب :
 وبسبب م || المقدمتين : للقدمتين ه . (٥) قد : ساقطة من || ذكرت (الأولى) : كترت س ||
 ذكرت (الثانية) : كترت د ، ن . (٦) فيقرن : فيقول س . (٦ — ٧) اثنتين اثنتين :
 اثنتين ب ، ع ؛ اثنتين ب . (٨) والمقدمة : ساقطة من م || منهما : منها د ، س ، ن .
 (٩) فأما : وأما س ، سا ، ع ، ه . (١٥) كانت : كان س ، سا . (١٧) تحصل (الأولى) :
 ويحصل سا || إحدى : ساقطة من م || ومن المشترك : والمشارك م . (١٨) يحصل المطلوب :
 يطلب المقصود س .

والأصل في هذا أنه إذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلاثة . فإن كان القياس اثنين ، ولكن الثاني في درجة الأول ، أى ليس شئ فيه نتيجة عن القياس الأول ، بل ينتجان نتيجتين متباينتين ، كانت المقدمات أربعاً ، وكانت الحدود ستة ، لا أربعة . فإن كان القياسان على مقدمتين مشتركيتين ، هما جزءا قياس آخر ، صارت خمسة . فإن صارت المقاييس التي في درجة واحدة ثلاثة تنتج متباينات كانت المقدمات سدا ، وكانت الحدود تسعة . فإن كانت النتائج الثلاثة تشترك على الولاء، صارت الحدود سبعة . فلا يزال يزداد عدد الحدود في المقاييس المتتالية على عدد المقدمات بواحد، وتكون المقدمات أزواجا والحدود أفرادا ، وتكون النتائج لضعف عدد المقدمات تارة أزواجا وتارة أفرادا ، لأن أنصاف الأزواج تكون أزواجا وتكون أفرادا .

(३०)

وأما إذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة ، لكن أحد القياسين أقدم مرتبة من القياس الثانى ، إذ توجد فيه مقدمة فى الآخر ، فإنه إذا تم القياس الأول كانت الحدود ثلاثة . فإذا جاء القياس الثانى ، جاءت مقدمة أخرى ، وحد آخر ، فيكون للقياسين فى البسط ستة حدود : اثنان من الستة ، حدود القياس الأول ؛ فيبقى للقياسين أربعة حدود . فيكون عدد الحدود مثل عدد المقدمات ، والنتائج نصف عددها . فإن جاء قياس ثالث حينئذ جاء بمقدمة تضاف إلى النتيجة الثانية ، ويكون بزيادة حد ، وتكون المقدمات مع ما فيها من النتائج الأولى ستا ، والنتائج ثلاثا ، والحدود خمسة . وإذا كانت المقدمات أربعاً كانت الحدود أربعة . والآن لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ، ازدادت نتيجة لما سلف ، ومقدمة . فإن زدنا حداً ، ازداد قياس ، فصارت المقدمات ثمانى والنتائج أربعاً ، والحدود ستة . فيكون فى القياس الأول عدد الحدود أكثر من المقدمات بواحد . وفى القياس الثانى يتساوى المقدمة والحد ، كأن المقدمات قد لحقت الحدود . ثم من بعد ذلك يكون تجاوزه فى كل تركيب ؛ إذ مع كل حد تزداد مقدمتان . فإن الحدود كانت أولاً ثلاثة ، وزاد واحد فصارت الحدود أربعة ، وزادت مقدمتان فصارت المقدمتان أربعاً . فلما زاد حد صارت المقدمات ستا ، والحدود خمسة . وعلى هذا القياس . فتكون المقدمات دائماً أزواجاً ، وتكون الحدود

(١—١٧) وأما إذا . . . الحدود : ساقطة من حـ . (١) وأما : فأما د ، ن || القياسان : القياس د ، س ، ن || نسبتهما : نسبتهما د ، س ، ن . (٢) أقدم : أبجل سـ || مرتبة : رتبة س ، ن || الثانى : ساقطة من سـ . (٤) فيكون : ساقطة من سـ . (٥) فيكون : ويكون سـ || مثل : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٦) بمقدمة : مقدمة د ، ن . (٨) وإذا : وإذا نـ . (٩) أربعاً كانت : ساقطة من م || الحدود أربعة : ساقطة من ع . (١٣) كان : فإن ع || من : ساقطة من ع || من بعد ذلك : ساقطة من سـ . (١٦) المقدمات : المقدمة د ، ن ، المقدمتان سـ .

- في أول الأمر فردا ، إذ هي ثلاثة ، وفي التركيب الثاني زوجا ، وفي الثالث فردا . وكذلك تنتظم دائما . فإن كان التركيب مختلطا لم يحفظ لذلك الترتيب ولا هذا الترتيب . أما ذلك الترتيب فلا لأن المقدمات وإن بقيت أزواجا ، فالحدود لا تبقى أفرادا ولا يكون لها نظام . وأما هذا الترتيب ، فإن المقدمات دائما تبقى أيضا أزواجا . لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد ، وعلى تواليه . وليس تكون المقاييس المركبة هذا التركيب ، ولا التركيب الآخر الذي سنفذ ذكره الذي من قياسات من شكل واحد ، إلا أن يكون المطلوب كليا موجبا . فإن القياسات عليه ، وعلى مقدماته ، تكون من الشكل الأول ، ومن الضرب الأول ، أعنى من الحملات . فإن كان المطلوب سائبا كليا ، فإن القياس على أحد مقدمتيه وهو الكلى الموجب ، أن يكون من الشكل الأول . وأما على مقدمته الثانية ١٠ فيكون من الشكل الأول ، ومن الشكل الثاني ، وبحدود واحدة بأعيانها . مثاله ، والمطلوب : لا شيء من ج آ . فيكون تركيب قياسه الأبسط وهو الذى هو قياس على مقدمته على وجوه ، فأما إن كانت المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة ، أعنى فى القياس القريب من المطلوب ، وكان هذا القياس القريب من الشكل الأول ، فإنك تجد الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول ، والكبرى ١٥ تبين بالشكلين ، وتبين بالشكل الثانى من وجهين : أحدهما والكبرى من

(١-٢) فى أول ... لم يحفظ : ساقطة من عا . (٢) مختلطا : مختلفا س ||
لذلك الترتيب : لذلك التركيب سا . (٤-٥) فالحدود ... أزواجا : ساقطة
من ن . (٥) مستمرا : مشتمل ع . (٦) تكون : كون د ، ساقطة من ع || ولا : هذا ع .
(٩) من : ساقطة من م . (١١) وبحدود : بحدود س ، والحدود ن || واحدة :
واحد ، دن . (١٢) ج آ : د آ د ، ن || الأبسط : الأوسط د ، ع ، ن (١٣) هو :
ساقطة من د ، ن || مقدمته : مقدمته س . (١٤) من المطلوب ... القريب : ساقطة من
م . (١٥) لا تبين : لا تبين ب . (١٦) بالشكلين وتبين بالشكل الثانى : بالشكل الأول وتبين
بالشكل الثانى د ، ن || بالشكلين : كالكلين س || بالشكلين وتبين : إلا سا || أحدهما : الوجه
الأول بحرس ، سا ، عا ، هـ || والكبرى : الكبرى د ، ن .

الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ولا شيء من
 ة آ فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والكبرى من الشكل
 الثاني وصغراه موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ،
 ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من آ جَ . الوجه الثالث والكبرى من
 الشكل الثاني وصغراه سالب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . لا شيء
 من دَ ، وكل آ ة ، فلا شيء دَ آ . فلا شيء من جَ آ .

وإما أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة في القياس القريب ،
 ويكون القياس من الشكل الثاني . فتكون الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول
 أيضا ، والكبرى تبين بالشكلين . الوجه الأول والقياس على الكبرى من
 الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء
 من دَ ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والقياس على
 الكبرى من الشكل الثاني والصغرى موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل
 جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء من دَ ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه

(١—٢) كل جَب . . . دَ : كل دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ و . وكل دَ ، ولا شيء من ة آ ،
 فلا شيء من دَ آ دَ ، ن ؛ ساقطة من سا . (٢) فلا شيء من جَ آ : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن || الوجه : والوجه د ، ن || الثاني : الأول سا . (٣—٤) جَب . . . دَ :
 دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ ة . كل دَ ، ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٤) فلا شيء
 من آ جَ : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٥) سالب : سالبة د ، ع (٥—٦) جَب . . .
 دَ : دَب وكل بَ دَ ، فكل دَ ة ولا شيء من دَ ، وكل آ ة ، فلا شيء من دَ آ
 د ، ن ؛ كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ . لا شيء من آ ة ، وكل دَ آ ، فلا شيء من دَ آ م .
 (٦) فلا شيء من جَ آ : فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٨) ويكون القياس : والقياس س ،
 سا ، ع ، هـ || لاتبين : لاتبين د ، ن . (٩) تبين : تبين د ، ن . || على الكبرى :
 ساقطة من س ، ع ، هـ . (١٠) جَب : دَب د ، ن . (٩—١١) الوجه . . . جَ آ : ساقطة من هـ .
 (١٠) جَد : دَ و د ، ن . (١١) جَ آ : دَ آ د ، ن || الوجه : والوجه د ، ن . (١٢) الثاني :
 الثالث د ، ن || جَب : دَب د ، ن . (١٣) جَد : دَ و د ، ن || جَ آ : دَ آ د ، ن .

الثالث والقياس على الكبرى من الشكل الثاني ، وصغراه سالب : كل جَب ، وكل بَد ، فكل جَد . لا شيء من آة ، وكل دة ، فلا شيء من آد . فلا شيء من ج آ .

- وأما إن كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ إلا من الشكل الثاني ، فيكون من ذلك وجوه ثلاثة ، هي عكس الوجوه الثلاثة المذكورة . وأنت يمكنك أن تعلم ذلك . فإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين ، وإحدهما وحدها كلية . فإن كان على صورة الشكل الأول ، كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الأول فقط . والقياس على الصغرى إما من الشكل الأول والجزئية موجبة صغرى لا محالة ؛ وإما من الثالث فيكون إما من كليتين ؛ فيكون القياسان الأبعدان من الشكل الأول لا غير ؛ وإما من جزئية وكلية ، فتكون تارة الجزئية صغرى ، وتارة كبرى . وإن كان القياس القريب من الشكل الثالث ، وصغراه موجبة جزئية ، كان القياس على كبراه من الأول ، وعلى صغراه إما من الأول كما علمت ، وإما من الثالث على وجهين . وإن كان صغراه كلية ، كان القياس على صغراه من الشكل الأول ، وعلى كبراه إما من الشكل الأول ، وإما من ضروب الثالث . فإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، فإما أن يكون القياس القريب عليه من الشكل الأول ، أو الثاني ، أو الثالث . فإن كان القياس القريب عليه من الشكل الأول ، فيكون القياس على كبراه من الشكل الأول لا غير ؛ وعلى

(١) سالب ؛ سالبة ع || جَب : دَبَد ، ن . (٢) جَد : دَو د ؛ وَدَن . (٣) جَآ : دَآد ، ن . (٥) هي : مع س . (٧) كان : كانت سا . (١٢) وإن : فإن سا . || موجبة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٣) كان : وكان ع . || كا : + قد ن . (١٣ — ١٥) إما من الأول . . . كبراه إما : ساقطة من د . (١٥) وعلى . . . الأول : ساقطة من ن . (١٨) فيكون . . . الأول : ساقطة من د ، سا ، ن .

صغراه من الشكل الأول على ضرب ، ومن الشكل الثالث على ثلاثة ضروب .
 وإن كان القياس عليه من الشكل الثانى ، وصغراه موجبة ، وكبراه كلية ،
 فيكون القياس القريب على كبراه من الأول ، ومن ضربى الثانى ، وعلى صغراه
 من الأول ، ومن ثلاثة ضروب الثالث . وتركب المزاوجات فيه ، فتكون
 ثمانية . وإن كانت صغراه سالبة ، تتبين كبراه بضرب من الأول ، وصغراه
 بضرب من الأول ، وضريين من الثانى ، وثلاثة ضروب من الثالث ؛
 فيكون أربعة وعشرين تركيباً .

٥

وأما التركيب الذى يكون على سهيل فصل النتائج من المقدمات ، بأن تذكر
 المقدمات وتترك النتائج أصلاً ، إلا النتيجة الأخيرة ، مثل قولهم : كل جـ دة ،
 وكل دة دة ، وكل دة زة ، وكل زة حـ ، فكل جـ حـ . فإن أول القياس الذى فيه
 بالفعل لا محالة ، وهو من مقدمتين ، والقياس الثانى المذكور كبراه فى المثال
 الذى أوردناه ، فكلما زدنا حداً ، زادت مقدمة ؛ فيكون لما زدنا حداً رابعاً ،
 ضامت مقدمة ثالثة ، وإذا زدنا حداً خامساً ، جاءت مقدمة رابعة . فتكون
 عدد المقدمات أقل من عدد الحدود بواحد . فإن كانت المقدمات زوجاً ،
 كانت الحدود فرداً ؛ وإن كانت المقدمات فرداً ، كانت الحدود زوجاً ؛
 كذلك على الولاء . لكن مع زيادة كل حد ، تزيد نتيجة فى القوة ، أعنى من
 النتائج النافعة فى المطلوب . فكلما زيد حد زادت نتيجة ، فتكون النتائج الزائدة

١٥

(١) على (الأولى) : ساقطة من هـ || الثالث : الثانى ع . (٣) ضربى : ضرب سا .
 (٤) ومن ثلاثة : وثلاثة د || الثالث : ساقطة من د ، ن ؛ من الثالث سا || وتركب : وركب
 نج ، س ، عا . (٥) تتبين : من طا . (٩) النتائج : النتيجة ب ، ع ، م . (١٠) فكل : وكل سا
 || فيه : ساقطة من ن . (١١) الثانى : التالى م || مذكور : مذكورة ن . (١٢) فكلما : وكلما طا .
 (١٣) وإفا : فإذا د ، ن . (١٦) كل حد : ساقطة من سا . (١٧) فكلما . . .
 الزائدة : ساقطة من د .

- النافعة في المطلوب ، هي بعدد الحدود ، ومثلها في الزوجية والفردية . ومعنى قولنا : النتائج النافعة في المطلوب ، أنه في قوة مثل هذا التركيب أن تستنتج نتائج غير نافعة في المطلوب . والنتائج النافعة في المطلوب في المثال الذي أوردناه ، فمثل : كل جـ هـ ، ومثل : كل جـ د . وأما غير النافعة في المطلوب ، فمثل قولنا : إذ نقيس من تلك المقدمات ، فنقول : كل دـ هـ ، وكل هـ ز . فينتج فكل دـ ز . فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب في نسقنا الذي نسقناه . وإن كان لنا أن نبتدئ بترتيب آخر ونسق آخر نجعل فيه مقدمة جـ هـ بينة ، ومقدمة هـ ز غير بينة ، ثم نبينها ، ثم نضيف إليها مقدمة ز ح على أنها بينة . لكن نكون قد غيرنا النسق الذي فرضناه في هذا المثال . وهذا النوع لا يستفاد فيه ، مع زيادة كل حد نتيجة . وأما النوع الآخر فلما نتج أولا : أن كل جـ هـ ، ثم نضيف إليه : كل هـ ز ، فينتج : كل جـ ز ، ثم نضيف إليه : كل ز ح ، فينتج : كل جـ ح . وأما كل دـ ز ، وما يجري مجراه ، فإنه لا ينفع بوجه من الوجوه ، في هذا الترتيب من القياس .

- واعلم أن الحد الزائد ، يدخل في جانب الحد الأصغر ، وفي جانب الحد الأكبر ، وفي الوسط . وأما الكلي الموجب ، فلا تكون القياسات المركبة عليه إلا من الشكل الأول ، ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في المثال الذي أومأنا إليه . وأما الكلي السالب فيكون عليه قياسات مركبة على

(١) النافعة في المطلوب : ساقطة من سا . (٢-٣) أنه . . . في المطلوب : ساقطة من سا .
 (٤) جـ هـ : دـ هـ ، د ن || جـ د : جـ ز س ، سا ؛ دـ و د . (٥) إذ : أن نج ، د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٦) فكل : وكل ب ، م ؛ كل ع || دـ ز : هـ ز نج ، د ، ط ، ع ||
 في نسقنا : ساقطة من س . (٧) وإن كان لنا . . . [حتى نهاية الفصل] : ساقطة من سا .
 (٨) لكن : قد ن . (٩-١١) مع زيادة . . . ز : ساقطة من س . (١٠) الآخر :
 الأعبرها || جـ هـ : دـ هـ . (١١) جـ ز : دـ ز س || إليه : + أن ع . (١٢) جـ ح :
 جـ ز ط . (١٥) وأما : فاما د ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ .

الوجه المذكور في الموصولات. فنظير الوجه الأول ، كل جَب ، وكل بَد ، وكل دَد ، ولا شئ من هـ آ ، فلا شئ من جـ آ . ونظير الوجه الثاني : كل جَب ، وكل بَد ، وكل دَد ، ولا شئ من آ هـ ، فلا شئ من جـ آ . ونظير الوجه الثالث كل جَب ، وكل بَد ، ولان هـ د ، وكل آ د ، فلا شئ من جـ آ .

٥

وكذلك الحال في جميع الوجوه التي تترك فيها النتائج أصلا ، ويرضى بها وهي بالقوة ، وإنما نذكر الأخيرة منها بالفعل فقط . فمن هذه الأشياء ، يبين لك أن الكلي الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا ، كان قياسا مفردا ، أو قياسا مركبا . إذ لا يكون إلا من ضرب واحد من شكل واحد . ومقابلته سهل وجود القياس عليه جدا ، لأنه يتبين بستة ضروب مفردة ، أعني بهذا المقابل الجزئي السالب ، ويتبين بضروب كثيرة جدا من القياسات المركبة ، عددناها لك . وعلى الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب . يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ، ويلى الكلي السالب في الصعوبة مقابلة الجزئي الموجب . ويعرف ذلك من ذلك المذهب ، أيضا .

١٥

واعلم أن التركيب المفصل إذا انتهى إلى مقدمات سواب بعد الموجبات ، فالأحسن أن توصل ، فإن النظام ينقطع هناك . وأما إذا كان الابتداء من

(١) الموصولات : الموصل عا || الأول : ساقطة من عا || جَب : دَب د (٢) ولا شئ من هـ آ : فلا شئ من آ هـ د ، ن ؛ ولا شئ من آ هـ ع . (٣) جَب : دَب د ، ن || من (الثانية) : ساقطة من م || جـ آ : د آ د ، ن . (٤) وكل : (الأولى) د ، س || بَد : دَم ولا شئ من هـ د وكل آ د : ساقطة من د || فلا شئ : ولا شئ د . (٦) الوجوه : ساقطة من س . (٧) الأخيرة : هو ع . (٩) إلا من : الأمر من ع . (١٠) يتبين : يبين د ، ن . (١١) ويتبين : ويبين د ، ن . (١٤) ذلك (الثانية) : ساقطة من ع . (١٥) الفصل : المنفصل ع .

السؤال ، ثم تلتها موجبات أى عدد كانت ، "استمر القياس على تركيب الفصول .
وقد تتركب قياسات استثنائية واقترانية ، وتكون الاقترانية إما داخلة لإنتاج
الاتصال والانفصال ، أو لإنتاج الاستثناء .

(١) كانت : كان ع || استمر القياس : استمر القياس د || الفصل : المفصول سا ، م . (٢) وقد
تتركب : وإليك تتركب د ، ن || وتكون : فتكون ع . (٣) والانفصال : أو الانفصال ن .
|| الاستثناء : الانفصال س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطلوب مطلوب

- قد اشتغلنا إلى هذا الحد بتبيين أن القياس ما هو ، وكم ضروبه ، وما الفرق بين بسيطه ومركبه . وليس يكمل انتفاعنا بأن نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح ، إذا لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله . وذلك لأننا إذا احتجنا إلى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا أن نعلم أن القياس ما هو . ويكون مثلنا كمثل من يعلم أن الدواء النافع لعلّة كذا ما هو . وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ، ما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذ . فإنه إن اتفق أن صادفه معمولا محصلا انتفع به ، وإن لم يتفق ذلك بقي متحيرا لا ينفعه علمه بمأهيته وكيفيته في حاجته السانحة . فخرى بنا أن نشغل بتعرف كيفية اكتساب القياس اشتغالا على وجه كلي . أما اكتساب القياس من حيث هو برهاني أو جدلي أو غير ذلك ، فهو أمر أخص من بحثنا هذا ؛ بل كما أن بحثنا إنما هو عن القياس الكلي ، لاعتنا قياس ما معين برهاني أو جدلي ؛ كذلك بحثنا عن اكتساب القياس إنما هو عن القياس على الإطلاق ، لاعتنا قياس ما .

(٢) فصل : الفصل الرابع ، د ، ص ، سا ، ع ، م ، فصل ٤ ، هـ . (٣) مطلوب مطلوب : مطلوب سا .
 (٤) بتبيين : بتبين د ، وتبين سا . (٥) بين : من م . (٦) ويكون : فيكون
 س ، سا ، طا ، هـ . (٩) يعلم : يتعلم عا || مع : من د ، ن || واتخاذ : ساقطة من سا ||
 إن : إذ د ، إذا س . (١٠) انتفع : ينفع س ؛ لينفع سا || ذلك : ساقطة من ع || بقى :
 ساقطة من د . (١١) بتعرف : بتعريف د ، ن . (١٢) أما : وأما د ، سا ، ن ||
 أو جدلي : وجدلي د ، سا . (١٤) ما معين : معين د ، ن .

- ولنعبر عما أفادناه المعلم الأول في ذلك ، وإن كان جميع الصناعات مستفادة منه بقوة أو فعل ، فنقول : قد علمنا أن الأمور إما شخصيات ، وإما كليات . والشخصيات قد تكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات ؛ وإما محمولة على الشخصيات ، كهذا الأبيض على زيد ، فلا يكون بالحقيقة ، وهذا شيء قد وضع لك في موضع آخر . وأما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلا واسطة ، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها ، وإما أمور في الوسط . وكل محمول إما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي ، وإما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض ، أو حمل عارض على عارض آخر يشاء وكه في الموضوع ، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأبيض على الموسيقى . وليس كل حمل عرضي إنما يكون من حمل موضوع على عارضه ، بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الأعم ، كما يحمل الإنسان على الحيوان ، وزيد على الإنسان ، وذلك في القضايا المحصورة الجزئية . لكن الأمر الذي هو في نفسه واجب ، بحسب طبائع الأمور من غير اعتبار عارض من خارج ، هو أن يكون الأخص موضوعا للأعم ، وأن يكون الأمر موضوعا لخواصه وعوارضه ، لا بالعكس . والمحمولات التي تحمل بالطبع على شيء واحد يتبين من حالها أنها متفاهية ، سواء أخذت محمولات حقيقية أو مشهورة . فإن كثيرا مما لا يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا أنه محمول ذاتي . وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ، ويكون في المشهور أن له عامًا فوقه . وبين أعم العوام وأخص الخواص أمور ، إنما أكثر الكلام فيها وأكثر البحث عنها . فإذا أردت أن تكتسب القياس ، فضع

(١) أفادناه : أفاده سا . (٣) وإما : فإما [جميع النسخ] . (٤) فلا : ولا س ، سا . (٧) كائن : ساقطة من د . (٨) عارض (الأولى) : ساقطة من س . (٩) الأبيض : الإنسان د ، ن . (١٤) وأن : فإن عا || وأن يكون : ويكون ع . (١٩) فيها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || فضع : وضع د .

الحدين واطلب حد كل واحد منها وخاصيته ، وكل ما يلحق كل واحد منهما ، أغنى الحدين من الأجناس وأجناسها ، والفصول وأجناسها وفصولها والعوارض لها ، ولشيء من مقوماتها وفيها أجناس عوارضها وفصول عوارضها أو عوارض عوارضها ، وبالجملـة لواحق اللواحق ، فإنها عوارض أيضا . وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد إليه النسبة المذكورة ، وما يلحقه ما يلحقه . فهذه مواد طلب الإيجاب . وأما مواد السلب ، فاطلب أيضا الأمور التي لا يوجد ضرورة أو إطلاقا لحدّ حدّ منها . ولا تستغل بطلب ما لا يلحقه حدّ حدّ ، فإن ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق ، وأما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق . فإن الموضوعات التي على المجرى الطبيعي ، تمايز المحمولات التي على المجرى الطبيعي ، وإن دخل بعضها في بعض ، إذا كانت على غير المجرى الطبيعي ، كما قد علمت . فإذا حصلت ذلك فعند ذلك تتأمل حال كونها ذلك حقيقية أو مشهورة . واعلم أنك كلما أمعنت في الاستكثار من هذه اللواحق والملحقات وما لا يلحق ، فأنت أقرب من إصابة الغرض . واللواحق التي تلحق غير اللقوق الكلى ، مما لا ينتفع به في أكثر الأمور ، بل عليك باقتناص الكليات . وكذلك في الملحقات ، وفيما لا يلحق . واعلم أن القياس إنما يحصل لك من الكليات . وليس اللاحق الكلى ما يلحق بكليته للموضوع ، بل ما يلحق كلية الموضوع ، وقد استبنت هذا فيما سلف . وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه

(١) منها : منها د ، س ، سا ، هـ || وخاصيته : وخاصته نج . (٣) ولشيء : وليس من || وفصول عوارضها : ساقطة من ع . (٤) أو عوارض : وعوارض ع . (٦) فهذه : وهذه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (٧) منها : منها س . (٨) فإن : إن د ، ن . (٩ — ٨) فليس هو نفس : فليس ليس د ، فليس نفس ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) التي : ساقطة من ب . (١١) كونها : كون د || ذلك (الثالثة) : ساقطة من س . (١٣) ن : إلى م || والملحقات . . . واللواحق : ساقطة من د ، ن . (١٤) غير : عن د ، ن || باقتناص : باقتناص د ، ن . (١٧) وكما : وما د ، ن || ما لا يلحقه : ما يلحقه س .

- الموضوع، أعني مثل هذا الملحق الكلى ؛ كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق
 اللاحق ، هل هو لاحق للموضوع ، فإن لاحق اللاحق لاحق . وكذلك لا يفيد
 اشتغالك بتأمل ملحق الملحق ، هل هو ملحق اللاحق ؟ وكذلك لا يفيد
 اشتغالك بتأمل شيء ، هل يلحق الطرفين جميعا أو هل لا يلحق الطرفين جميعا .
- ٥ إذ قد صلت أن ذلك لا يفيد ، إلا أن لا تجعل نظرك من حيث لحوقه ومن
 حيث لا لحوقه ، بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة .
 فذلك مفيد جدا في اشتغالك به ، على رأينا خاصة الذى سنذكره ، إن تذكرته .
 ولا يفيد أيضا أن تنظر ، هل في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع ،
 فإن ذلك لا ينعقد عنه قياس . ويجب أن تتأمل حال الملحق الضرورى ، والممكن
 والذى هو دائم ، أو أكثرى . فإن كل مطلوب ينتج مما يجانس ، فإذا كان
 مطلوبك موجبا ، وهو كلى ، طلبت في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحقات
 المحمول . فإن وجدت ، فقد انعقد قياس . فإن كان جزئيا ، فاطلب في ملحقات
 كل واحد من الطرفين ، فإذا وجدت شيئا مشتركا ، انعقد لك قياس من الشكل
 الثالث ينتج نتيجة ؛ فإن لم تجد ذلك ، ولكن وجدت في ملحقات أحدهما
 لاحقا للآخر كله أو بعضه ، أفادك ذلك . وإن كان المطلوب سالبا ، فاطلب
 ١٥ لواحق أحد الحدين ، هل فيها شيء في جملة ما لا يلحق الآخر ؟ فإن صادفت
 انعقد لك قياس من الشكل الثانى . وإن كان جزئيا طلبت هل في ملحق
 أحدهما ما لا يلحقه الآخر ، فإن وجدت انعقد لك قياس . وإذا تدربت

(٢) اللاحق (الأولى) : اللواحق س . (٣) هل : ساقطة من سا || لا يفيد : لام .
 (٣ - ٤) بتأمل . . . اشتغالك : ساقطة من د . (٤) هل : وهل د ، ن || أو هل : هل م ، ن ||
 جميعا أو هل لا يلحق الطرفين : ساقطة من د ، سا . (٥) لا تجعل : تجعل د ، ن .
 (١١) هو : ساقطة من د ، ن . (١٤) نتيجة : ساقطة من د . (١٦) فى : من د ، س ، سا .
 (١٨) قياس : + من الشكل الثانى وإن كان جزئيا طلبت هل في ملحق أحدهما ما لا يلحقه الآخر
 فإن وجدت انعقد لك قياس ب ، م . (١٨) وإذا : فإذا س ، ه .

في هذا ، علمت غناء الحد الأوسط ، وأنه هو الذي يخلق القياس . وإذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق ، فابتدئ من أعم لواحق أحدهما ، هل هو مما لا يلحق ؟ فإنك إن وجدت ذلك غير لاحق كفيت المؤونة ، وعلمت أن مادونه غير لاحق ؛ فإن لم تجده كذلك ، بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة ، بتدئ مما هو أعم ، وتدرج عنه على الولاء . فإن في ذلك سرعة الإصابة ، ومصادفة القياس الأول . فإن سلب الناطق عن البياض ليس سلبا أوليا ، بل سلب الجسم عنه أو الجوهر . فإذا كنت في طلب هذا الامتحان ، فلا يكون قصه ترى طلبك أنه هل في لواحق أحد الحدين شيء مضاد للواحق الحد الآخر أو مغاير ، حتى تقول مثلا : إن ج باردٌ وآ حارٌّ ، أو نقول : إن ج سماءٌ وآ أرضٌ ، وذلك لأن الحد الأوسط يجب أن يكون شيئا واحدا ، وأما ههنا فإن الأوسط اثنان .
 ١٠ وذلك يضطرك إلى أن تجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا ، وأكثر من قياس واحد . وذلك لأنه ليس إنما يصير حينئذ آ ، مسلوبا عن ج ، بسبب كونه وصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به ذلك ، حتى يكون هذا هو الذي لأجله منعقد القياس المنتج للسلب . فإنه لو صار بدل الضد مضاف ، أو مدم ، أو ملكة ، أو غيرية أخرى ، لكان القياس ينعقد . لكن السبب الأول فيه كون شيء مما هو لاحق لـ ج ، غير لاحق لـ آ ، أو بالعكس . فالبارد إذا لحق ج ، كان قياسه إلى آ قياسين : أحدهما ، أنه غير لاحق له ، والآخر أنه ضد لاحقه ،

(١) يخلق : يلحق د ، س ، ن ، هـ . (٣) إن : إذا د ، س ، ن ، هـ .
 (٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) أو الجوهر : والجوهر س ، سا || فإذا : وإذا س ، هـ ||
 فلا يكون : فلا يكون ع . (٨) أحد : ساقطة من ع . (٨-٩) أو مغاير : ومغاير ع .
 (٩) إن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) فإن : وإن د .
 (١٣) به ذلك : بذلك نج ، هـ . (١٤) بدل : بذلك د ، ن || أو ملكة : وملكة ب ، د ،
 س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٥) ينعقد : يعقد د . (١٦) آ أو بالعكس : إلى آ أو بالعكس م ||
 أو بالعكس : وبالعكس ع || فالبارد : والبارد د ، ن ؛ فالبارد م || ج : د د .

وإنما ينعقد منه القياس لأنه غير لاحق فقط . فإنك إن حفظت : كونه غير لاحق ، وبدلت : كونه مضادا لللاحق ، استمر القياس المطلوب . فإن أمكن أن تحفظ : كونه ضدًا ، وتنوهم : أنه لاحق مثلا ، حتى تجعل الأضداد قد تلحق بالشيء الواحد ، لما كان ينعقد عنه القياس . وهذا يحوجك إلى أن تتكلف طلبين . فإنك إذا وجدت البارد يلحق ج ، ونظرت هل يلحق البارد آ أو لا يلحقه ، فوجدته في جملة مالا يلحق آ ، كفيت المؤونة . فاما إذا استأنفت الطلب بعد حصول الأرب ، فأخذت تبحث هل في لواحق آ ضده ، فإنما تبحث بحثا خارجا عن الغرض ، اللهم إلا أن تطلب قياسا آخر .

- وبالحقيقة إذا وجدت هذين ، فلم تجد قياسا واحدا ، بل قياسين . فإنك في استعمالها كأنك تقول : ج بارد ، وآ ليس ببارد ، وج ليس بحار وآ حار . ١٠
- والخلف أيضا قد يكتسب بهذا النحو . وذلك لأنك إذا تتبعت لواحق وملحقات حدود النقيض ومالا يلحقه ، فوجدت فيها ما ينعقد به مع أحد طرفيه مقدمة صادقة ، ينتج مع النقيض محالا ، كنت قست قياس الخلف وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار ، وكل خلف كما صيغ لك ، فإنه يرجع إلى المستقيم بوجه من الوجوه ؟ وكذلك يمكنك أيضا أن تكتسب من هذا المأخذ ما يفتقر إليه في الشرطى الاستثنائى ، على ما علمت . ويمكنك بهذا الوجه أن تكتسب الاستقراء أيضا ، وذلك إذا تأملت موضوعات الموضوع . وإذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة ، أمكنك أن تكتسب قياسا كليًا ، من حيث كنت تكتسب الجزئى بقوة الانعكاس . وهذه المساواة في الإيجاب ، هو أن يكون الإيجاب على الموضوع فقط ، وفي السلب أن يكون السلب عنه ٢٠

(١) إن : إذا ، ن . (٢) فإن : وإن ، ع ، (٤) بالشيء : والشيء .
(٦) فوجدته : لوجدته ، ن .

فقط ، ويجب أن تتأمل في جميع ذلك ، هل هو على سبيل الاضطراب أو على سبيل الإمكان ؟ وأما المطلق ، فإن عينته بشرط أن يكون لا دائماً، وجدته من مادة الممكن ، وإن أخذته عاماً فأيهما وجدته مع لك مطلقاً ، فلا يحتاج أن تبحث عنه بحثاً خاصاً . فإن قال قائل : كيف يمكننا أن نجعل ما يمكن مطلقاً كلياً . فإننا نحمد الكتابة ممكنة للإنسان ، ثم لا نقول : كل إنسان كاتب . فنقول : إننا قد أوصيناك أن تأخذ اللواحق الكلية ، والملحقات الكلية ، فذلك هو المقدم ، فإذا شئت أن تعتبر الإمكان والضرورة ، فبالحرى أن تعتبرها بعد ذلك . واللاحق للكل إذا كان غير دائم ولا ضروري ، فهو ممكن ومطلق على ما علمت . وبأن لك هنالك ، أن هذه المطلقات موجودة ، وإن كانت القضية المؤلفة من الإنسان والكاتب ليس من جملتها . فإذا كان اشتغالك باعتبار الضرورة واللا ضرورة ، ووجدت الإمكان مع الحق، الكلى ، وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري ، فقد وجدت . وإن كان مرادك المطلق الأعم ، وهو الأصوب أن يكون مرادك ، فأيهما وجدته وجدت المطلق . فبحثك حينئذ عن الشيء ، هل هو مطلق ، محال . وكما أن السلب والحمل قد يكونان بالحقيقة ، وقد يكونان بالشبهة ، فكذلك الضرورة واللا ضرورة قد تكونان بالحقيقة ، وقد تكونان بالشبهة . والمشهور أيضاً ، منه ما هو مشهور بالحقيقة ، ومنه ما هو مشهور في بادئ الرأي . فانت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب أن تميز جميع ذلك ، ويجب أن تعلم أن لكل صناعة مقدمات خاصة . فتكون اللواحق والملحقات

(٢) وأما : فأما س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٣) وإن : فإن ع ، م . (٤) كيف : فكيف س ، هـ ، وكيف سا . (٧) فإذا : وإذا عا . (٨) واللاحق : واللواحق س ، سا . (٩) هنالك : ههنا د ، ن . (١١) وكان : فكان سا . (١٢) وإن : فإن د ، ن || المطلق : ساقطة من ع . (١٥) فكذلك : وكذلك سا . (١٥ — ١٦) فكذلك . . . بالشبهة : ساقطة من ع . (١٦) ما هو (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، م . (١٨) خاصة : خاصة سا ، عا ، م .

وما لا يلحق ، إنما يطلب بحسب تأمل تلك الصناعة . فإن إدراكها بالحيلة المشتركة إدراك يسير . وكثير منها يحصل بالتجربة ، وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما .

فهذه إشارة إلى اكتساب القياس . وأما تقيضها فحيث يتكلم في صناعة الجدل .

٥

ولقائل أن يقول : إن كانت هذه الجملة بإزاء ذلك التفضيل ، فإذاً هذا بحث عن اكتساب القياس بنحو غير كلي ، بل بنحو مطابق للبحث الجدلي .

فنقول : إن البحث الجدلي في ذلك ، هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات . والمشهورات أهم من الأوليات . فكل أولى مشهور ، وليس كل مشهور بأولى ، فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث الجدلية ، من حيث هي أيضا نافعة في المشهور ، لكن إنما ينظر فيها في كتاب الجدل من حيث هي مشهورة ، وتطلب في البرهان من حيث هي حقة ، وتنظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها .

فهذا البحث ، والبحث الذي في الجدل ، يشتركان في المباحث ، ويختلفان في أن هذا البحث أهم من ذلك بالاعتبار ، وإن لم يكن في الموضوع . وذلك لأن هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة ، بل من حيث هي مقدمات . وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هي أولية وحقة . وفي كتاب الجدل يبحث عنها من حيث هي مشهورة ، وإن كان قد يدخل البحث الأول

(١) بالحيلة : بالجملة ها ، هـ . (٢) بالاستقراء : يحصل بالاستقراء من (٩ - ١٠) وليس كل مشهور : ساقطة من س . (١١) هي : ساقطة من ب ، م . (١٢) حقة : حق ب ، د ، م ، ن ، حقا . (١٣) يعمها : يسمها ع . (١٤) في الجدل : ساقطة من د ، ن . (١٦) تلك : ذلك س ، سا ، عا . (١٧) وحقة : وحق ب ، د ، ع ، م ، ن .

والنافع في البرهان في ذلك البحث ، فليس يدخل بالذات ، بل بالعرض . فإن المشهور ليس يحمل على الأولى من حيث هو . والمقدمة تحمل عليه من حيث هو ، ونحو البحث الذي في البرهان ، فقد يدخل في هذا بالذات إذا كانت المقدمة أصرا يلحق كل واحد من الأمرين ، من حيث هو هو . والمقدمة أعم من المشهور ، من حيث هو مشهور ، ومن الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور . والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة ، يصلح أن يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة ، لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . فإن البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجدلي . والبحث عن المقدمة البرهانية كاجزاء من البحث عن المقدمة المطلقة . كما أن القياس البرهاني والجدلي ، هما جزآن من القياس المطلق . وليس ولا واحد منهما جزءا من الآخر .

ولكن لقائل أن يقول : فما بالكم أعرضتم عن النحو الخطابي والسوفسطائي والشعري ، ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري ، بل أحتم على الجدلي . فنقول : إن اكتساب القياس منفعة الكبرى في الأمور الكلية والصنائع المعدة نحو ذلك ثلاثا : البرهان والجدل والمغالطة . والمغالطة مذمومة ، وتعلم ليؤمن الوقوع في حيلة مقاييسها المصنوعة . فكيف يكون تعلمها لأجل اكتسابها ؟ على أنك إذا أخذت مكان الحق أو المشهور في اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ، المشبه من اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ، تكون قد صادفت القياس المغالطي .

(١) في البرهان : ساقطة من س || يدخل : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٣) فقد : قد د ، ن . (١٣) النحو : النوع د ، ن . (١٤) على (الأولى) : عن س || ولم . . . والشعري : ساقطة من سا . (١٥) إن : لأن س ، سا ، هـ . (١٧) في : ساقطة من د || حيلة : حيلة جهالة س . (١٨) أو المشهور : والمشهور د ، ن . (١٩) والملاحقات (الأولى) : أو الملاحقات س ، هـ . (٢٠) تكون : فتكون سا || صادفت : صادف د ، ن .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في بيان غلط من ظن أن القسمة قياس

- وقد ظن قوم أن القسمة هي سبيل إلى اكتساب القياس ، بل إنها هي القياس . فمنهم من جعلها قياسا على كل شيء . ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا ٥ على الحد ، وجعل الحد محتاجا إلى البرهان ، وجعل برهانه القسمة . نأما الحق ، فإن القسمة إنما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت ، وأما على غيرها وعلى الحد فلا . وليست أيضا قياسا ، بل مقدمات قياس . فلنبين أن القسمة ليست قياسا على الحدود المنفصلة التي في أجزائها ، ثم لنبين أن القسمة ليست قياسا على الحد الأول . ١٠

فأما التبيين الأول فنقول فيه ، أولا : إنهم إنما يرومون أن ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا . والشيء الموجب إنما يثبت لموضوعه بتوسط وسط هو إما أخص من المحمول الذي هو الأكبر أو مساو له .

- وأما القسمة إنما يكون الأكبر فيها دائما أخص من الأوسط ، كقولك : كل حيوان إما مائت ، وإما أزلى . ثم نقول : والإنسان حيوان . فإن أنتج ١٥

(١) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م فصل ٥ عا ، هـ . (٤) هي : هوس ، عا ، سا ، هـ .

(٦) البرهان : برهان س ، سا . (١٠) الحد : الحدود د ، ن || الأول : ساقطة من ع ، عا .

(١١) التبيين : التبيين ب ، د ، م ، ن || إنما : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٢) بتوسط :

+ هونخ || هو : هوس . (١٤) وأما : فأما ب ، د ، س ، سا ، م ، ن . (١٥) وإما

أزلى : أو أزلى س ، ن .

هذا ، فإنما ينتج منفصلا فقط . وأما أن الإنسان أزلى أو مائت ، فلا ينتج منه البتة . اللهم إلا أن نأخذ ذلك أخذا فنقول : إن الإنسان حيوان أزلى أو مائت . فإن كان هذا يعطى لك بنفسه ، أو بقياس آخر ، فما الذى أحوجك إلى القياس عليه ؟ فإن القياس إنما يكون قياسا إذا كان مفيدا لعلم بالمجهول ، ولهذا يكتسب ويطلب . وأما المفروغ من معرفته ، فاكتماب القياس عليه كالفضل ، فكيف إذا كان الذى يكتسب منه لا ينتج المطلوب ؟ فإن قال قائل : إن هذا يفيدنا أن الإنسان مائت ؛ بأن نقول : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما أزلى ، فينتج : إن الإنسان إما مائت ، وإما أزلى ؛ ثم نقول : لكنه ليس بأزلى ، فينتج : أنه مائت ؛ أو أنه ليس بمائت ، فينتج أنه أزلى . فنقول أولا : إن القسمة حينئذ لا تكون مفيدة ، من حيث يفيد القياس الاقترانى ، بل من حيث يفيد القياس الاستثنائى ، إلا نتيجة منفصلة . وأما ثانيا : فإنه لا يخلو إما أن يكون قولك : الإنسان ليس بأزلى ، بينا ؛ أو قولك : ليس بمائت ، بينا ؛ أو لا يكون أيهما اعتبرته بينا . فإن كان قولك : ليس بمائت ، بينا ؛ وكان كونه أزليا ، بينا ؛ لم يحتج إلى قياس . وإن لم يكن كونه أزليا منهما بينا ، فلا يخلو إما أن يكون بينا ، أن الشئ فإذا لم يكن مائتا فهو أزلى ، أو لا يكون . فإن كان ذلك بينا بلا وسط ، فيكفي أن نقول : إن الإنسان ليس بمائت ، وما ليس بمائت فهو أزلى من غير قسمة ، وإن لم يكن بينا ، بل كان جائزا عندك فى أول الأمر أن يكون بعض

(٣) كان : ساقطة من س . (٤) إلى القياس عليه : إليه سا || كان : ساقطة من س .

(١١) الاستثنائى : ساقطة من س . (١٣) أو قولك ليس : أو ليس م . (١٣ — ١٤) أو قولك . . . بمائت بينا : ساقطة من ن . (١٥) بينا (الأولى) : ساقطة من ع . (١٦) أولا يكون :

+ ذلك س . (١٦) وسط : وسيط د ؛ واسطة س . (١٧) وما ليس بمائت : ساقطة من م .

ما ليس بمائت ، ليس بأزلى ؛ أو يزداد فيه الحيوان ؛ فاستتناؤك : لكنه ليس بمائت ، لا ينتج . ذلك ما لم تقل : لكنه ليس بحيوان مائت .

فيجب أن تكون قسمتك مأخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم إليه ؛ إذ القسمة على وجهين : أحدهما أن لا يؤخذ المقسوم جزءا من المقسوم إليه ، كقولك : كل حيوان إما مائت وإما أزلى ؛ والثاني أن يؤخذ كقولك : ٥ كل حيوان إما حيوان مائت ، وإما حيوان أزلى . فإذاً يجب أن تكون قسمتك على هذا الوجه . وإذا كانت قسمتك على هذا الوجه لزمك أيضا ما قلنا . فإنه إن كان بيتا ، أن كل إنسان حيوان ليس بمائت ، وبيننا أن كل حيوان ليس بمائت ، فهو حيوان أزلى ، وكان مطلوبك أن كل إنسان حيوان أزلى ، فقد يمكنك أن تنتجه من هذا التأليف من غير قسمة . فإذاً ليس يمكنك من طريق ١٠ القسمة أن تنتج الأطراف .

وأما استعمال القسمة لإثبات الحد ، فأول ما فيه أن القسمة لا تفيدك : أن ما أخذته هو المحمول الأعم الذي يجب أن يقسم بـ قسمة مثلا ، كالحَيوان في هذا الموضع ، بل يجب أن يكون ذلك لك موضوعا . ثم تقول مثلا : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما غير مائت . فإذا وقفت ههنا لا يكون الحد قد حصل لك ، بل يجب أن تضع وضعاً وتأخذ أخذا ، أن كل إنسان حيوان مائت . ثم تعود وتقول : إن كل حيوان مائت إما ناطق ، وإما غير

(٣) قسمتك : قسمته د ، ن || إذ : إذا د ، سا ، م . (٦) وإما حيوان : أو حيوان ن .

(٧) وإذا . . . الوجه : ساقطة من سا . (٩) أن : + كان سا .

(١٢) القسمة : (الثانية) + لإثبات الحد س . (١٣) هو : من س . (١٤) لك : ساقطة

من س . (١٥) وإما غير مائت : ساقطة من م . (١٦) أخذا : ساقطة من د ، ن .

(١٧) وتقول : فنقول س ، سا ، ع ، عا ، ه .

ناطق، فتضع وضعا مرة أخرى ، أن الإنسان ناطق . فيجتمع أن الإنسان حيوان ناطق مائت . فإذا فعلت ذلك ، لم يمكنك من ذلك أن تعلم أن هذا حد . فإن القسمة لا تدل على أن هذا مساوٍ ، وليس بأعم . فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك إفادة ضرورية . والحد كما تعلمه مؤلف من جنس ، ومن فصول . والجنس لا يكتسب بالقسمة . والفصول هي التي تكتسب القسمة ، ليست التي تكتسب بالقسمة . والتتام ، وهو المساواة ، ليس يمكن أن يبين بالقسمة أنه قد حصل . وأيضا فإن الذاتية والعرضية لا تبين بالقسمة .

فإذن القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج ، خصوصا في الحد . ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى ؛ فإنها تنبه على ترتيب الفصول ؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشيء لأنه ولما هو هو ، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض . فإن انقسام الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أمر له ، لأنه حيوان ؛ وأما إلى السواد والبياض ، فليس لأنه حيوان . والقسمة لا تفيد هذا بالذات ، بل بالتذيه . والقسمة تنبيه بتوسط فصول على فصول تليها . فإن القسمة إذا أوردت ذا الأرجل ، وعديم الأرجل ، نهت على أن من ذى الأرجل ، ما هو ذو رجلين ، وما هو ذو أربع ، وما هو ذو أرجل كثيرة . وإذا أعطت الفصول والخواص نهت لأمر تلحق الفصول والخواص ، ونهت أيضا على

(٢) فلت : فل سا . (٦) وهو : هو سا || وهو المساواة : والمساواة من || ليس : وليس ه . (٧) وأيضا : أيضا س . (٨) خصوصا : خصوصا س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٨) فإنها (الأولى) : فإنها د . (٩) وعلى : وهي سا || إليه : عليه ه . (١٠) له : ساقطة من سا . (١١) والقسمة : فالقسمة ب || بل : ولكن نج ، س ، سا ، ع ، عا ، ه . (١٣) ذا : على ذى د ، ن ؛ بذى ع ، ه || نهت . . . الأرجل : ساقطة من سا . (١٤) ذو (الأولى) : ساقطة من سا || وما هو (الثانية) : ما هو سا || أعطت : أعطيت عا . (١٥) نهت . . . والخواص : ساقطة من سا .

ملحقات ما هو أعم . وجميع ذلك نافع في القياس ، وفي الحد . لكن إفادته على سبيل التنبيه ، لا على سبيل الإيجاب . أرأيت لو كان مطلوبنا أن القطر مباين للضلع ، فقلنا : إما أن يكون القطر مباينا ، أو مشاركا . هل كان هذا القول يؤدي إلى أن القطر مباين البتة ، إلا أن يصادر على المطلوب ، أو يأتي بقياس آخر به استغناء عن القسمة .

•

•

(١) ذلك : + هو هـ || الحد : الجدل سا . (٢) لاعلى : ليس على نج ، س سا ، هـ .
(٤) يأتي : بأى سا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها في ذلك

ولأنه ربما خوطب الإنسان بقياس يورد عليه مصنوها مفروضا منه ، أو وجد
 ذلك مكتوبا في كتاب ؛ ثم لم يكن بسيطا ، بل مركبا . وكان تركيبه غير
 موصول ، بل مفصولا . وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي ، أو
 مضمرا فيه شيء ، أو موردا فيه زيادة غير محتاج إليها . وربما كان بسيطا
 ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي أو ناقصا ، أو زائدا . وقد علمت السبب
 في ذلك . فإذا لم تكن عندنا قوانين يهتدى بها ، في أنا كيف نطلب للطلوب
 المعطى قياسه ، صحة النسبة إلى القياس المعطى بحسن الثاني ، لتحليل قياسه إلى
 عدد مقدماته ، وترتيبها الطبيعي ، وتجريدها عن الشوائب ، وتتميمها إن كانت
 ناقصة ، ورفعها إلى شكلها الذي منه تنتج ، فاتنا ما يفيد القياس . أما إن
 كان قياسا صحيحا ، فإنتاجه . وأما إن كان فاسدا ، فالوقوف على فساده إما
 في مقدماته ، وإما في تأليفه .

فيجب أن يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ، ومن باب التحذيرات ،
 نعتمدها في تحليل القياس ، لا على أنه قياس برهاني أو جدلي أو غير ذلك ؛ بل
 على أنه قياس مطابق . وأنت إذا أعطيت ذلك ، وجدت ما يؤدبك إليه التحليل ،

(١) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ؛ فصل ٦ عا ، هـ . (٣) وتحذيرات :
 وتحذيرات سا . (٤) منه : عنه س . (١٠) لتحليل : لتحليل سا . (١٢) منه : عنه ن || إن :
 الذي د ، ن . (١٣) إن : ساقطة من سا || إما : وإمام . (١٥) أن : ساقطة من سا .

- مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب ، فتجد الحق متفقا من جميع جهاته وشاهدا لذاته . فإن الحق كما أنه من حيث هو موجود ، شاهدا لذاته من حيث هو متصور . كذلك من حيث هو مبتدأ منه ، شاهدا لذاته من حيث هو منتهى إليه ، ومن حيث هو منتهى إليه شاهدا لذاته من حيث هو مبتدأ منه . فإذا وجدت قياسا فأول ما تطالب منه : المقدمتان ، قبل الحدود . فإن حصر الأقل ٥ أسهل . وأيضا فإنك إذا ابتدأت بالحدود ، أمكن أن تكون وجوه إمكان تركيب المقدمتين منها أكثر من وجهين ، فاحتجت إلى بحث متفرع ، وذلك لأنك بمصادفة الحدود قد لا تصادف المقدمتين مؤلفتين ، بل تضطر إلى أن تتمتعن حال كل حد من الحدود . فتمتعن أربعة أصناف من إمكانات التركيب .
- فتكون لك خمسة مباحث : بحث عن الحدود ؛ ثم أربعة بحوث تتصل بنحو ١٠ تأليف المقدمتين منهما . فإن صادفت المقدمتين ، كفاك نظر واحد وهو تعدد الحدود . فإذا وجدت مقدمتين ، سهل لك حال القياس ومصادفته . فأول ذلك أن ننظر ، هل المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب بحد ، وتباينه بآخر ؟ فإن كانت إحداهما تشارك جزءا من الثانية في كلا الحدين ، والأخرى تشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب ، هو غير ذلك الجزء ، فالقياس ١٥ استثنائي . والمقدمة التي تشارك المطلوب بجزء ، وتشارك الأخرى بجزء آخر ، مشاركة في حدى كل واحد من المطلوب والأخرى ، فهي الشرطية .

(١) من : في ما : (٢) هو : ساقطة من سا . (٣) هو متصور : يتصورم || متصور ... هو : ساقطة من د || من حيث هو مبتدأ منه ، ساقطة من سا . (٥) الأقل : الأول سا . (٩) حد : واحد من ، سا . (١١) فإن : ساقطة من د ، ن . (١٣) المقدمتان : المقدمات د || واحدة : واحد ب ، د ، م ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٤) كانت : كان ب ، نج ، د ، م ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || إحداهما : أحدهما ب ، نج ، د ، م ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٦) وتشارك : تشارك د ، ن ، هـ .

والأخرى هي الاستثناء . فتأمل الذي يشارك جزء منه المطلوب بالحدين ، هل هو متصل أو منفصل ؟ فإن كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه أو تاليه ؟ وانظر ذلك الآخر ، هل هو بمثل ، أو تقيض ؟ أو كان منفصلا ، فانظر هل يشارك بمثل أو تقيض ؟ وانظر في حال الأخرى ، وهي الاستثنائية كذلك ، فينهل القياس لك حينئذ إلى الضروب الشرطية . فإن لم يكن كذلك ، بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلا بحد دون حد هو ما يباين به ، فاعلم أن القياس اقتراني . وإن وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة ، فاطلب الحد الأوسط ، فتجد الشكل ؛ وانسب الحدود إلى النتيجة ، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغى أن تطلبه . وإن لم تجد الحد الأوسط ، فالقياس غير بسيط ، بل هناك تركيب ، وأقل حدوده أربعة . فليكن المطلوب كليا موجبا ١٠ وهو أن كل جـ آ ، وليكن الموجود من المقدمات : كل جـ ب ، وكل دـ آ . فإن كان بينا أن كل بـ د انتظم قياسك ، وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن المطلوب كليا سالبا ، وليكن الموجود : كل جـ ب ، ولا شيء من دـ آ ، فانظر هل كل بـ د ؟ فإن كان ، فقد تركب قياس ؛ وإلا فيحتاج إلى وسط . ١٥ وليكن الموجود من المقدمات : لا شيء من جـ ب ، وكل آ د ؛ ولا ينفعك ههنا أن تجد أن كل بـ د ، فإن السالبة تصير صغرى الأول وتبقى موجبتان . فانظر هل يصح لك كل دـ ب . فحينئذ تقول كل دـ ب ، ولا شيء من جـ ب ،

(١) هي : فهي د ، ع ، م ، ن ، هـ || الاستثناء : الاستثنائية س ، سا . (٢) أو تاليه : تاليه د ، ن . (٣) الآخر : الأخير سا . (٥) بل : ساقطة من سا . (٦) ليس : ليست سا || حد : ساقطة من د || هوما : ما هود ، سا ، ن || يباين : يباين د ، ن . (٧) وإن : فإن عا . (١٠) وأقل حدوده : أول حدودك س || حدوده : حدودك نج . (١١) وليكن : ولكن س . (١٢) بـ د : بـ جـ س . (١٣) وليكن الموجود : ولكن الموجود س || دـ آ : جـ آ س . (١٤) بـ د : بـ جـ س . (١٥) ولا ينفعك : لا ينفعك سا ، عا || ههنا : ساقطة من سا . (١٦ — ١٧) فإن السالبة . . . هل يصح لك دـ ب : ساقطة من د ، ن . (١٧) فحينئذ تقول كل دـ ب : ساقطة من س || جـ ب : دـ ب د ، ن .

- وينتج: فلا شيء من ج د . وتضيف إليها : أن كل آ د ، فينتج : لا شيء من ج آ . وليكن الموجود : لا شيء من ج ب ، وكل د آ ، فلا ينتفع به . وليكن المطلوب : بعض ج آ ، ووجدت بعض ج د وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الموجود كل د ج ، وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الحاصل : كل ج د ، وبعض ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، أو بعض د ب ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ج ب ، أو بعض ج ب ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل بعض ب ج ، أو بعض ب د ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل كل ب د ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ب ج ، لم ينتج إلى ج . فإن كان الموجود الحاصل بعض د ج ، وكل ب آ ، واتصل كل د ب فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د ج ، وكل ب آ ، واتصل كل ب أو بعض د ب ، فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د ج ، وبعض ب آ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل بعض د ج ، وكل ب آ ، لم ينتفع به . وكذلك فاعتبر الأقسام الباقية . وليكن المطلوب جزئيا سالباً وهو : أنه ليس كل ج آ ، ووجدت بعض ج ب ، ولا شيء من د آ ، فإن اتصل ب ، د انتفعت به ، مثل : كل ب د . وإن كان عندك لا شيء من ج ب ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وكذلك إن كان عندك : كل ج ب ، وليس

(١) أن : ساقطة من س . (٢) وليكن : (الأولى والثانية) : ولكن س . (٣) ج آ : د آ د ، ن ؛ ج د م || ج د : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : د ج م . (٤) وإن : فإن ن || د ج : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : ج د م . (٥) فقد وجدت وإن كان الحاصل : فالحاصل سا . (٦) د ب أو بعض د ب : ج ب أو بعض ج ب س || أو بعض : وبعض ن || ج ب (الأولى) : ساقطة من م . (٧) لم ينتفع . . . ب ج : ساقطة من سا . (٨) ب ج : ج ب ع . (٩) ج : د س ؛ ج د سا ، ه . (١٠) وإن : فإن د ، ن . د ج : ج د سا || وكل ب آ : وبعض ب آ د ، ن . (١٠ - ١١) وكل ب آ . . . كل د ج : ساقطة من سا . (١٤) وجدت : وجدت د ، ن . (١٦) عندك : ساقطة من ه .

بعض دآ . وإن كان عندك ليس كل جَب ، وكل دآ ، فلا ينتفع به . وإن كان عندك : بعض بَ جَ ، ولا شيء من دآ ، واتصل كل بَ دآ انتفعت به . وإن كان : لا شيء من بَ جَ ، وبعض دآ ، لم ينتفع به . وإن كان : كل بَ جَ ، وكل دآ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل بَ جَ ، وكل دآ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَ جَ ، ولا شيء من آ بَ ، واتصل كل دَبَ ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من جَبَ ، وبعض آ دَ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : كل جَبَ ، وليس بعض آ دَ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : ليس كل جَبَ ، وكل آ دَ ، لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : بعض جَبَ ، ولا شيء من آ دَ ، واتصل كل بَ دَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : لا شيء من بَ جَ ، وبعض آ دَ . لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : كل بَ جَ ، وليس كل آ دَ ، لم ينتفع به .

وكذلك في سائر البواق . هذا إذا كانت المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد . فإن كانتا مشتركتين في أنفسهما ، وليسنا مشتركين للمطلوب أصلا ، فلا تشغل بتحليله ؛ فهناك نقصان مجاوز للقدر . وكذلك إذا كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط ، والأخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها ، فهو بعيد عن التحليل ، يحتاج في تعليم تحليله إلى أن نوصل أصلا طويلا

(١) دآ : بَ آ جَ ، س ، سا ، هـ . (٢) ولا شيء : فلا شيء . سا . (٣) بَ جَ (الأولى) : بَ دَ دَ . (٤) دَ جَ : بَ جَ سا || آ بَ : آ دَ جَ ، س ، سا ، عا . (٥) دَبَ : دَبَ : بَ دَ ، س ، سا ، ط ، جَ بَ دَ ، ن || فإن : وإن س ، سا ، هـ || عندك : ساقطة من س ، سا . (٦) جَبَ : جَبَ سا || بَ دَ : بَ سا . (٧—١٠) واتصل . . . وبعض آ دَ : ساقطة من س . (١١—١٢) وإن كان . . . لم ينتفع به : ساقطة من س ، سا . (١٣) بَ جَ : بَ دَ دَ . (١٤) وكذلك : وكذلك سا || واحدة : واحد . (١٥) كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط والأخرى لا تشارك المطلوب : كان يشارك أحدهما المطلوب فقط والآخر لا يشارك المطلوب بَ ، جَ ، دَ ، س ، سا ، ع ، نا ، م ، ن ، هـ . (١٦) رفيقتها : رفيقها بَ ، دَ ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ .

لا يخصص في قانون يحصل بالإيجاز . على أن تحليل ذلك ممكن ، وليكن مكانه كتاب اللواحق ، وحيث تحليل مقدمات أكثر من اثنين . فإن وجدت المقدمتين مشتركتين وتشارك أحدهما المطلوب ، فلما أن تشاركه في الموضوع ، أو في المحمول .

- ٥ فلنضع المشاركة في الموضوع ، ولنكن أولا النتيجة كلية موجبة ، كقولنا : كل جـ آ ؛ وليكن الموجود هكذا : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت د ، تتصل بـ آ ، فقد حصل . ولنكن النتيجة كلية سالبة ، والموجود : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت آ ، مسلوقة عن كل د ، فقد حصل . وإن وجدت كل جـ ب ، ولا شيء من ب د ؛ فإن وجدت : كل آ د ، فقد حصل دون عكسه ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل ب د ، فلا ينتفع به ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل د ب ، ثم وجدت كل آ د ، فقد حصل . ولنكن النتيجة جزئية موجبة ، وليكن قد حصل أن بعض جـ ب ، وكل ب د ، فإن اتصل كل د آ ، فقد حصل آ . وليكن كل د ب وكل ب جـ . فإن اتصل كل د آ ، أو بعض د آ ، فقد حصل . وليكن : كل جـ ب ، وبعض ب د ، وبعض ب د ، فإن هذا لا ينتفع به . وإن كانت الجزئية سالبة ، ووجدت بعض جـ د ، وكل د ب ، واتصل لا شيء من ب آ ، فقد حصل . وإن وجدت

(٥) فلنضع : ولنضع سا ، عا ، هـ . (٦) د : ساقطة من ن . (١٠-١١) وكل بـ د . . . جـ ب : ساقطة من سا . (١٣) كل (الأولى) : ساقطة من ب ، م || آ : ساقطة من م ؛ بعض جـ آ سا ، هـ . (١٣) د ب وكل بـ جـ : جـ ب وكل بـ د س ، سا ، عا ، هـ || وكل بـ جـ : ساقطة من د ، ن . (١٣-١٤) فقد . . . د آ : ساقطة من ع (١٤) كل (الأولى) : ساقطة من ب . (١٥) ووجدت : وجدت د ، ن ؛ فوجدت س . (١٦) د ب : د آ د ، ن .

بعض جَب ، ولا شيء من بَب دَ ، واتصل كل آ دَ ، فقد حصل . وتأمل ما بقى عليك من هذا في أمثاله بحسب التراكيب .

واعلم أن قولنا : فقد حصل ، أى حصل من غير احتياج إلى عكس للوجود ، وتغيير . واعلم أنا لا تتكلف أن نعلمك الآن أن الحاصل في أى شكل يكون .
فإنك إن لم تفهم ، ولم تحفظ ما قيل ، لم ينتفع بهذا .

ماذا إذا كانت المشاركة في محمول المطلوب ، وكان المطلوب كلياً موجبا ؛ وكان عندك كل دَب ، وكل بَب آ ، واتصل كل جَدَ ، فقد حصل . وأما إن كان المطلوب كلياً سالبا ، وكان الموجود : كل دَب ، ولا شيء من بَب آ ، واتصل كل جَدَ ، فقد حصل . وإن كان الموجود عندك : لا شيء من دَب ، وكل آ بَ ، واتصل كل جَدَ ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل دَب ، ولا شيء من آ بَ ، واتصل كل جَدَ ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئياً موجبا ، وعندك بعض بَب دَ ، وكل دَ آ ، واتصل كل بَب جَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض بَب دَ ، وكل آ دَ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَب ، وكل بَب آ ، وكان كل دَجَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض دَب ، وبعض آ دَ ، لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب . وأما إن كان المطلوب عندك جزئياً سالبا ، وكان عندك بعض بَب دَ ، ولا شيء من دَ آ ، واتصل

(١) جَب : جَدَ بَجَ ، س || بَب دَ : بَب آ بَجَ ، ب بَ آ دَ : دَبَس ، عا .
(٢) من : ساقطة من سا . (٣) للوجود : الموجود سا . (٤) أى : + قدع .
(٧) وأما إن : وإن ب ، س . (٩) جَدَ : جَبَدَ ، عا ، ن . || وكل : فكل عا . (٩ — ١٠) وإن كان . . . فقد حصل : ساقطة من سا . (١١) وإن : فإن س ، سا ، هـ . (١٢) بعض : وبعض م || بَب جَ : جَدَ بَجَ ، س ، سا ، عا ، هـ .
(١٣) وإن : فإن س ، سا ، عا || آ دَ : دَ آ ع . (١٤ — ١٥) بَب آ . . . وبكسه : إذ لم ينتفع به وإن كان عندك بعض بَب آ وكل دَجَ وكان كل دَبَ انتفعت به وإن كان عندك بعض دَبَ وبعض آ دَ لم ينتفع به وبكسه م . (١٤) بَب آ : دَ آ س ، سا ، ع ، عا || دَجَ : دَبَ بَجَ ، عا ؛ جَبَس ؛ بَب جَ سا . (١٦) عندك (الأولى) : ساقطة من سا ، عا .

كل ب ج انتفعت به . أو كان عندك : كل ب د ، وليس كل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل ب د ، وكل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : لا شيء من ب ج ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض د ب ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من د ب ، وكل آ ب ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : ليس كل د ب ، وكل آ ب ، لم ينتفع به .

وجرب أنت التركيبات التي تكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس .

- فهذه وأمثالها مما نقيسه عليها هي وجوه التحليل ، وعندك مقدمتان . فأما
- ١٠ إن كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول ، والمطلوب كلي موجب ؛ وكان المطلوب : كل ج آ ، وعندك كل د آ ، فإن اتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك كل آ د لم ينتفع به . وإن كان المطلوب كليا سالبا ، وعندك : لا شيء من د آ ، أو لا شيء من آ د ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل د آ ، فلا يحصل ؛ بل إن كان عندك : كل آ د ، وصح لا شيء من ج د ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، وعندك : بعض د آ ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك كل د آ ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض آ د ، لم ينتفع به البته ، إلا بأن تعكس . وإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، وعندك : كل د آ ، لم ينتفع به البته ؛ بل إن كان لا شيء من د آ ، واتصل بعض

(١) أو كان : وإن كان م . (٣) ب ج : ب د س ، سا . (٤) آ ب : آ د ج ، عا ||
 فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا (٩) هي : مع س . (١٠) تشارك : ساقطة من س .
 (١١) وكان : فكان سا ، ع ، عا || اتصل : + كان ع . (١٣) أو لا شيء : ولا شيء . سا .
 (١٨) كان : + عندك سا .

جآ ، انتفعت به . وكذلك إن كن لا شيء من آد ، وعندك بعض دآ ،
أو بعض آج ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل دآ ، وانصل كل
دج ، انتفعت به . وإن كان ليس كل آد ، لم ينتفع به .

وأنت إذا فعلت هذا الترتيب الذى بينت لك ، وقفت على الحدود ، وعلى
الأشكال ، وعلى الضروب . فصادت الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة
في أن ينتفع بها .

واعبر للقرائن الشرطية هذا الاعتبار بعينه .

(١) كان : + عندك س || وعندك بعض : وكان عندك بعض ب ، س ، سا ، ع ، عا || د
آ : جآس ، سا ، عا . (٣) دجـ : جـدآب ، م || وإن كان ليس : وإن كان
عندك ليس سا ، هـ . (٤) الترتيب : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٤ — ٥) وعلى
الأشكال : والأشكال سا . (٥) وعلى الضروب : والضروب سا || المذكورة : ساقطة
من د . (٦) ينتفع : لا يسمع ع .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في ذكر تأليفات قياسية يعسر تحليلها ، وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك

- إنه كثيرا ما يعسر تحليل القياس الناقص ، إذا كان ظاهر المسموع منه
 تلزم عنه النتيجة عند الذهن ، فتستغنى النفس عن تقيمه ورده إلى كماله . وتظنه
 تاما ؛ ثم لا تجد القدر الموجود ، مشاركا للنتيجة حق مشاركتها ، التي ينبغي أن
 تكون بينها وبين المقدمات . ومثال هذا قول القائل : إن أجزاء الجوهر ،
 يبطل بطلانها الجوهر ؛ وما ليس بجوهر ، لا يبطل بطلانه الجوهر . أو نقول :
 بطلان أجزاء الجوهر ، يبطل معه الجوهر ؛ وبطلان ما ليس بجوهر ، لا يبطل
 معه الجوهر . فيلزم منه أن أجزاء الجوهر ، جوهر . ثم لا يشك الذهن في لزوم
 هذا عما وجده ، فيظن أن ذلك قياس تام ؛ ثم لا يمكن تحليله ورفعها إلى الأشكال
 رفعا يلزم منه المطلوب فيتبدل فيه الذهن . وربما كان المطلوب في مثل ذلك ،
 لازما للنتيجة القريبة من القياس ، لزوم التالي للمقدم ، أو لزوم النتيجة عن
 الضمير . كما أن هذا القياس إنما ينتج عنه بالحقيقة . أما على العبارة الأولى ،
 فهو أن أجزاء الجوهر ، ليس ما ليس بجوهر ؛ ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ، أن
 أجزاء الجوهر جوهر . وأما على العبارة الأخرى ، فهو أن بطلان أجزاء الجوهر ،

(٢) فصل : الفصل السابع ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل ٧ ، هـ ، (٣) يعسر تحليلها : ساقطة من سا ||
 وبيان : ساقطة من ع || به : ساقطة من د ، م ، ن . (٤) إذا : إن من || المسموع : المحسوس سا .
 (١١) ثم : ساقطة من سا ، ع . (١٢) وربما : فرجما س ، سا ، هـ . (١٣ -- ١٤) عن
 الضمير . . . بالحقيقة : ساقطة من م . (١٥ -- ١٦) ليس . . . الجوهر : ساقطة من سا .

ليس بطلان ما ليس بجوهر ؛ وإذا أضيف إليه : وما ليس بطلانه بطلان لا جوهر ، فهو جوهر ؛ فينتج : فأجزاء الجوهر جوهر .

وربما كان القياس يعود إلى إنتاج المطلوب بأدنى تعبير يلحق مقدمة من مقدماته ، إذ كانت المقدمة مأخوذة في القياس ، لا على النحو الذي ينتج المطلوب الواجب ، بل على نحو يلزمه مثل عكس ، أو عكس نقيض ، أو غير ذلك . ٥

فإذا رد إلى الواجب سهل تحليل القياس . فإن هذه المقدمة القائلة : وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر ، إذا قلبت حتى صار : وكل ما يبطل بطلانه الجوهر ، فهو جوهر ، أنتج على الاستقامة : أن أجزاء الجوهر ، جوهر . وكذلك لو أن قائلاً قال : إن كان الإنسان موجوداً ، فالحيوان موجود ؛ وإن كان الحيوان موجوداً ، فالجواهر موجود ؛ فينتج : أنه إن كان الإنسان موجوداً ، فالجواهر موجود . قيل : وهذا يعسر تحليله . وقد قيل في كونه عسر التحليل ، وجوه من القول . من ذلك إن هذا التأليف إنما يكون من شرطيين ، ليس من حليين ؛ ومع ذلك فليس فيه استثناء ، فليس بقياس ، وإن أشبه القياس . ومن ذلك أن المراد منه هو أن ينتج من هذا : أن الإنسان جوهر ؛ ولا ينتج ذلك من هذا . ومن ذلك أن هاتين مهملتان . ومن يقول هذا فالعجب منه إذ يغشى الحق . ولم يعرف بعد الإهمال إلا في الجمليات . وينبغي أن يكون ما يقال في مثل هذا تحفظ أشياء : أحدها ، أن يكون المطلوب حقاً . والثاني ، أن يكون لازماً عن ذلك القول . والثالث ، أن يكون القول ليس ينتج ذلك إما لأنه

(١) بطلان : + أجزاء س . (٤) في : من ع || لا على النحو : ساقطة من س .

(٥) الواجب بل : المطلوب بقيمة الواجب ع || الواجب : ساقطة من س ، سا ، عا

يلزمه : يلزم د ؛ ما يلزمه س . (٨) جوهر : ساقطة من س . (٩ — ١٠) فالحيوان . . .

موجوداً : ساقطة من سا . (١٥) إذ : أنه س ، سا . (١٨) إما : ساقطة من سا .

- غير قياس ، وإما لأنه قياس . وينتج غير ذلك . وهذه الأشياء لا يمكن أن تحفظ في تعقب هذا القياس . لأن هذا القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين ، والمطلوب شرطى متصل لا ينتج إلا عنه ، فلا يوجد في هذا القياس مغمز إلا أن يقال : إن المقدمتين ليستا بمحصورتين لا الحصر الذى للحمل ، بل الذى للشرطى الذى قد علمت . فيحتاج أن يصلح ، فيجعل بدل : إن كان ، كلما ٥
- كان ، لكن المعلم الأول إذ أورد هذا ، فقد أورده ، ولم يتقدم تعليمه للشرطيات ، فيشبه أن يكون معنى ذلك أن ههنا لوازم تلزم ، ولا تكون عن وجوه القياسات التى تعلمتموها . فلا يمكن حلها إلى تلك حتى تعلم : أنه ليس كلما يلزم عنه شيء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو ؛ بل ربما كان عن اقترانى آخر . وإذا أريد تحليله إلى الحملات التى علمت في هذا الكتاب ، لم يمكن أن تؤخذ بحالها ، ١٠ بل بأن يتصرف فيها نحو من التصرف ، فننقل مثلا الشرطيتان ههنا إلى حمليتين . وأما أنه كيف ينقل ذلك إلى الحملتين فبأن نقول : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جوهر ، فكل إنسان جوهر . ويلزمه : إن كان إنسانا فهو جوهر . فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ، ولا ينحل إلى القياس المتعلم . وإذا احتيل حتى يحل إليه بما ذكرناه ، لزم عنه أيضا هذا اللازم ، ١٥ ولكن ليس على أنه نتيجه الأولى . فإذا أخذ على أن هذا نتيجه

(٢) قياس : ساقطة من سا . (٣) متصلتين : + منه سا ، عا ، هـ . (٤) بل : + الحصر
 س . (٥) الذى : ساقطة من . (٦) المعلم : والمعلم ن || الأول : ساقطة من هـ ||
 تعليمه : بتعليمه د ، ن . (٧) ولا تكون : لا تكون د ، ن || القياسات : القياس سا .
 (٨) فلا يمكن : ولا يمكن س . (٩) اقترانى : اقتران س ، سا . (١١) التصرف :
 التصرفات د ، ن || الشرطيتان : الشرطيات ع ، هـ . (١٣) فكل إنسان جوهر : ساقطة
 من س || ويلزمه : ويلزم س . (١٤) ولا ينحل : + هذا هـ . (١٥) يحل : يحل سا .
 (١٦) ولكن : لكن د ، ن .

لم يمكن تحليله مع النتيجة وإذا حل وحده كانت نتيجته شيئا آخر وكان هذا لازما عن نتيجته .

فعلى هذا يمكننى أن أفسر هذا المثال . فهذا وأمثاله من قبيل ما يكون الموهم فى الشئ ، أنه قياس على شئ ، وليس بالحقيقة قياسا عليه ، هو كونه بحيث لا يشك فى لزوم ذلك الشئ عنه . وقد يعرض أن يكون الموهم شيئا فيه نفسه ، لا بالقياس إلى ما يظن أنه يلزم عنه . وذلك بمشابهة حدود لحدود القياس ، مع إخلال وقع فيه ، بشرط أو بشرط تلحق الحدود من الأسوار والروابط وغير ذلك . ويكون غير منتج ، ولا يلزم منه شئ ، فيظن قياسا . مثال ذلك : أن زيدا متوهم زيدا ، والمتوهم زيدا قد يمكن أن يكون أزليا . والذي قيل فى هذا إن السبب فى التخليط ، كون الكبرى غير كلية وإن الشرط أن الكبرى يجب أن تكون كلية حتى تنتج . وهذه ليست كلية ؛ بل مهملة . وإذا قلت : كلمة ، فقيل : وكل متوهم فيمكن أن يكون أزليا ، كان القول كاذبا ، قول من حقه أن ينظر فيه . ونقول ولقائل أن يقول : إن الكبرى ليست مهملة ، بل شخصية . وأن يقول : يشبه أن تكون القياسات المؤلفة من شخصيتين قد تنتج : وإن كانت الكبرى ليست كلية ، فإنه إذا قيل : إن زيدا هذا القاعد ، وهذا القاعد هو أبيض ، لزم دائما أن يكون زيد أبيض . إنما كان الجزئى لا ينتج حيث تكون جزئيته محصورة أو فى قوتها . فيجوز أن يقلب الأصغر عن الأوسط .

(٣) يمكننى : يمكنه سا . (٥) الموهم : المتوهم ع . (١٠) التخليط : تغليط ن . (١١) أن : وأن ب . (١٢) فقيل : قل سا || فيمكن : فيجب سا . (١٣) ولقائل : لقائل د ، س ، سا ، ن . (١٤) المؤلفة : المهمة سا . (١٥) كانت : كان ب ، د ، ن || هذا : هوس . (١٦) أبيض : الأبيض س || دائما أن يكون : ساقطة من سا . (١٧) حيث تكون : حيث كان ب ، د ، م ، ن || جزئته : جزئية ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، ه || محصورة : ساقطة من ع || أو فى : ساقطة من د ، ن .

وهنا فلا يقلب الأصغر عن الأوسط أبدا . فلو قلنا : إن زيدا متوهم زيدا ،
كان متوهم زيدا إن كان شخصا ، ثم كرر ، وصدق أن المتوهم زيدا يمكن أن
يكون أزليا ، وعنى به هذا المتوهم زيدا ، كان القياس متجا . والقول يلزم
عنه ما يلزم . وإن كان قولنا : وهذا المتوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ،
كاذبا . فيكون القول لم ينتج حقا ، لأن كبراه كاذب ، لا لما قيل . ٥

على أن لقائل آخر أن يقول : إن قولنا المتوهم زيدا ، يفهم عنه معنيان :
أحدهما ، الشيء الموجود خارجا ، المضاف إليه صورة في النفس ، وهيئة تحكى
صورته ، كما يقال : محسوس ، للشيء الذى من خارج . وقد أخذ الحس
صورته . وقد يمكن أن يفهم منه نفس تلك الصورة التى في الوهم ، فإنه هو
المتوهم عن زيد . فالمعنى الأول إذا أضيف إليه ، أنه يمكن أن يكون أزليا ،
فيمكن أن يفهم منه معان . فإنه يمكن أن يفهم منه أن يكون دائم الوجود
في نفسه . ويمكن أن يفهم منه أنه يكون دائم الوجود في الوهم ، ويمكن أن يفهم
منه أنه يتوهم محكما عليه أنه دائم الوجود ، لا على معنى أنه كذلك في الوجود
في نفسه ، ولا على أنه يبقى في الوهم دائما ، بل لوبقى في الوهم ساعة قصيرة ، كان
قد توهم في تلك الساعة أنه موجود دائما ، صدق القول والألفاظ التى تطابق
معنى معنى من هذا . ١٥

(٢) كان متوهم : فإن متوهم س ؛ فإن كان متوهم ه . (٢ — ٤) كان متوهم . . .
زيدا : ساقطة من سا . (٥) كاذب : + متوهم سا . (٦) آخر : ساقطة من س .
(٧) خارجا : + البته ه . || هيئة : وهمية عا . (٩) نفس : ساقطة من ن .
(١٢ — ١٣) أنه . . . منه : ساقطة من سا || ويمكن أن يفهم . . . الوجود :
ساقطة من د ، ن . (١٣) معنى : ساقطة من س ، سا ، ه . (١٦) هذا : هذه
سا ، عا ، ه .

أما الذى يطابق المعنى الأول فإن نقول : إن الشيء الحاصل صورته
 فى الوهم ، موجود فى الأعيان دائما . والذى يطابق المعنى الثانى هو أن نقول :
 إن الشيء الحاصل فى الوهم صورته ، تبقى صورته فى الوهم دائما ، بقى هو أو لم
 يبق . والذى يطابق المعنى الثالث أن الشيء الفلانى قد أحضر فى الوهم صورته ،
 وحكم على أنها دائمة الوجود فى الأعيان حكما فى الوهم ، حتى يكون الحكم ٥
 فى الوهم ، ولكن مقيسا إلى خارج . ثم لنسلم أن قولنا المتوهم زيدا أزلى ، أو
 يمكن أن يكون أزليا ، موضوعه معنى كلى . فإن عنى به المعنى الأول ، فالقضية
 كاذبة . وإن عنى به المعنى الثانى ، فالقضية أيضا كاذبة . وإن عنى به المعنى
 الثالث ، فهناك تقصير فى العبارة ، إذ معنى القول : إن المتوهم زيدا أزلى
 فى حكم الوهم فيجب أن يؤخذ الأزلى كذلك فى النتيجة . فلا تكون النتيجة ١٠
 كاذبة ، بل صادقة . ويكون السبب فى كذب النتيجة وجها غير الوجه الذى
 ذهب إليه ، وهو أن الحدود فى القياس على نحو ، وفى النتيجة على نحو . إلا أن
 ترتيبها فى القياس ترتيب ردى . فيجب أن يحكم الآن فى ذلك فنقول : أما قوله :
 متوهم زيدا ، فهو معنى يجوز أن يفهم على وجه كليا . وذلك بأن يفهم منه أن
 هذا الشيء حصل صورته فى الوهم منسوبة إليه . وقد يمكن فى التوهم العام أن ١٥
 يتوهم غير زيد زيدا ، كان كاذبا أو صادقا . فإنه ليس يكون كونه متوهما
 شيئا ، وكونه صادقا ذلك التوهم ، شيئا واحدا . ثم ليس يبعد أن يتوهم عبد الله
 أنه زيد ، فيكون هذا التوهم ممكنا ، ويكون كاذبا . وهذا مثل قولك : زيد ،
 قيل إنه فلان ، ويجوز أن يكون عبد الله ، مقولا إنه فلان . فيكون المقول إنه

(٢ — ٣) أن نقول إن : ساقطة من د ، ن . (٤) الفلانى : الذى ن . (٧) موضوعه :
 ساقطة من د ، ن . (١١) ويكون : وكذلك يكون سا . (١١ — ١٢) وجها ...
 النتيجة : ساقطة من س . (١٢) إلا : لاد ، س || إلا أن : لأن سا . (١٦) كان :
 لكان سا || صادقا : ساقطة من د || متوهما : متوهم م . (١٨) فيكون : ويكون س .

فلان زيد ، وغير زيد . وإن كان الصدق واحدا من ذلك . وفرق بين أن يكون الشيء قولاً ، وبين أن يكون صادقا . وكذلك بين أن يكون متوهما ، وبين أن يكون صادقا . فإذاً الأوسط على هذا الاعتبار كلى .

- ثم ليسمح أيضا في أمثال هذه الأمثلة ، فليؤخذ المتوهم مقولا على ذات زيد ، وعلى الصورة ، من حيث لكليهما نسبة إلى الوهم ؛ وليساح ، وليجعل ٥ أحدهما ممكنا أن يكون أزليا ، وهو الذى فى الوهم ، والآخريلى كذلك ، وبحسب إمكان وجوده ، حتى يكون أيضا قولنا : يمكن أن يكون أزليا ، بحسب إمكان النحو من الوجود له ، فىكون صادقا : أن بعض ما هو متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ، الإمكان الذى له ، وليكن الآخريلى كذلك . فإذا قيل : وكل متوهم ، دخلا جميعا وكذب الحكم . وإذا أخذ مهملا صدق . ١٠ فىكون السبب ههنا ، والصورة هذه الصورة ، إنما ليس ينتج . لأنه على النحو الذى لا ينتج ما كان كبراه مهملا . وذلك النحو ، هو أن يخرج الأصغر عن الحكم الذى للأكبر على الأوسط .

- فهذا هو غرض المعلم الأول . وإن كان عليك أن تجعل الأوسط جزئيا ، لا عموم له ، وذلك باعتبار آخر . وهناك يتغير هذا الحكم الذى نحن ١٥ فى اعتباره . والمعلم الأول ليس يبالى فى الأمثلة ، أن لا تكون الحدود على كل ذلك التواطؤ . ثم إن احتيل أن تجعل الكبرى صادقة عند ردها إلى الكلية ،

(٢) وكذلك : فكذلك هـ . (٣) صادقا : صدقاس ، سا ، عا ، هـ || فإذاً : فإذاً .
 (٤) فليؤخذ : وليؤخذس ، سا . (٦) وهو : وهذا هـ . (٨) له : ساقطة
 من سا ، عا . (٩) وليكن : وليكن د ؛ وذلك ن . (٩-١٠) زيدا . . . متوهم :
 ساقطة من سا . (١٠) وكل : فكل عا || وكذب : فكذب عا || صدق : اتفق د ، ع ،
 ن ؛ تفق س ، سا ؛ بين عا . (١١) والصورة : فى الصورة س . (١٥) له : إليه س ||
 هذا : ساقطة من س . (١٦) كل : ساقطة من سا . (١٧) ثم : بل س .

حتى قيل : وكل متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا في حكم الوهم ، فلا تكون النتيجة كاذبة . وليس شغلنا بهذا ، بل الذى ليست نتيجته صادقة . وقد يتبع هذا المثال بمثال آخر ، فيقال : زيدا هو زيد المغنى ، وزيد المغنى لا يبقى غدا وإلا بقى الغناء ، فإن مجموع كل المعنيين وأحدهما لا يبقى ، لا يبقى . ويجب أن يفهم من هذا المثال ، أن زيدا المغنى ، أمر كللى أيضا . لأن زيدا لا يقال إلا على واحد ؛ وأما زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى ، فيقال على كثيرين . وذلك لأن زيدا المغنى من حيث هو زيد المغنى ، هذا المغنى بهذا الغناء ، نجده بعد ساعة قد بقى زيدا ، ولكن لا يبقى مغنيا . فلا يكون زيدا المغنى ، ثم يصير زيدا المغنى . ونعنى ذلك الغناء لا بالعدد ، ولكن بالنوع . فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه ؛ وأما من حيث هو مجموع زيد ومغنى ، فلا يكون ذلك بالعدد . وإنما كان يكون ذلك بالعدد ، لو كان زيد ذلك بعينه ، والغناء ذلك بعينه بالعدد . وهذا كلبنة تتخذ من طين ، ثم تنقض ، ثم تُعاد . فلا تكون اللبنة تلك بعينها ، وإن كان طينها ذلك الطين بعينه ؛ بل يكون هذا شيئا مبتدئا غير ذلك . كذلك إذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد ، فهذا المغنى من حيث هو هذا المغنى ، غير ذلك بالعدد . والشئ قد يغير ذاته في أحواله ، كما قد علمت . والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد ؛ وذلك لا يوجب أن لا يكون الموضوع واحدا .

- (٢) يتبع : ينتفع ن . (٣) المثال : ساقطة من د ، س ، عا || بمثال : ساقطة من سا .
 (٤) المعنيين : معنيين س ؛ ساقطة من سا || لا يبقى لا يبقى : لا يبقى سا . (٦) فيقال :
 ويقال د ، ن . (٧) هذا : بهذا د ، عا ، ن || هذا المغنى : ساقطة من س ، هـ || بهذا الغناء : ساقطة من د ، ن . (٨ — ٩) فلا يكون . . . المغنى : ساقطة من سا .
 (١١) وإنما : لوسا || كان : ساقطة من س . (١٢) والغناء ذلك بعينه : ساقطة من سا .
 (١٣) اللبنة : البتة س ، سا ، ع ، هـ || تلك : ساقطة من د ، ن || وإن : فإن ن ؛ وإذا هـ .
 (١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) قد : ساقطة من سا .

- وإذا كان الحد الأوسط معنى ليس بشخصى فمن حق الكبرى أن يكون صادقا عند الحصر الكلى . فيكون قولنا : زيد المغنى يجوز أن يدخله كل ، فتكون كأنك قلت : إن كل شيء يوصف بأنه زيد المغنى . وقد علمت أن معنى هذا أن الأمور موضوعة لزيد المغنى ، إذ علمت أن قولنا : كل جـ ب ، معناه كل ما يوصف بأنه جـ بالفعل فهو ب ، ليس بشرط أن ذلك ما دام موصوفاً بأنه جـ ، أوفى وقت آخر . والأمور الموضوعة لزيد المغنى أحدها زيد مطلقا ، والثاني زيد المغنى من حيث هو مغنى ، وهما مختلفان ، ويحمل عليهما زيد المغنى . فمن الكاذب أن يقال : إن كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لمغنى زيد المغنى ، فإنه يبطل غدا ، بل بعض ذلك ، وهو الذى هو زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى . وأما كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لزيد المغنى فلا . فإن زيدا مطلقا لا بشرط إنه زيد المغنى ، لست أقول بشرط إنه ليس زيد المغنى ، هو مما يوصف بأنه زيد المغنى ، مثل أن الإنسان باعتبار نفسه ، وإن لم يشترط باعتباره أبيض ، فإنه يوصف بأنه أبيض . فإنا إذ نقول : زيد أبيض ، فلم يأخذ الموضوع إلا زيدا فقط بلا زيادة . وكذلك يوصف أيضا مأخوذا مع الأبيض حين نقول : زيد الأبيض أبيض . لكنه إذا أخذ مع الأبيض كان الحمل ضروريا ، بالوجه الذى تعلم . وإذا أخذ مطلقا ، كان الحمل عليه مطلقا . وهذا الفن من العموم ، هو الذى همومه ليس بحسب الأشخاص ، بل بحسب الأحوال ، وقد فهمت

(٢) الحصر : حصر من . (٤) موضوعة : الموضوعة من ، سا ، هـ .
 (٦) آخر : ساقطة من د ، ن || أحدها : أحدهما من ، سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ن . (٩) لمغنى زيد : لزيد سا || فإنه : ساقطة من سا . (١٠) المغنى (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٠-١١) وأما . . . لا بشرط إنه زيد المغنى : ساقطة من س .
 (١١-١٢) فإن . . . مما يوصف بأنه زيد المغنى : ساقطة من سا . (١٥) بلا : بل س .
 (١٨) هو : وهو سا .

هذا مرارا . فإن أخذ زيد ، أنه زيد ، شيء ؛ وأخذ أنه زيد المغنى ، شيء ؛
وقولنا : الموصوف بأنه زيد المغنى ، شيء . وقولنا : الموصوف بأنه زيد ،
المغنى ، هو كل واحد منهما . لأن زيدا يكون معتبرا أنه زيد ، ولا تعتبر
معه زيادة . ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة أنه معنى . وهذا لا يبطل
شخصية زيد ، لأنه شخص من حيث هو زيد فقط ، مشترطا فيه معنى فقط .

وإذ قد تبين هذا ، فإذا أخذت الكبرى مهمة أوهمت الصدق ، وإذا
جُعِلت كلية كذبت . فهذان المثالان ، مثال ما تكون الحدود منه مرتبة
ترتيبها ، ولكن في تحصيل كميتها تخليط ، وربما كان التخليط في روابط
الحدود . وذلك لأنه ربما عبر عن القياس بأن ابتدأ من المحمولات ، فيحتاج
حينئذ إلى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود ، وإنما هو رابطة أو شبه رابطة .
ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول : إن الصحة ولا في شيء من المرض ، والمرض
في كل إنسان . قيل : وقد يظن أنه يعرض من هذا أن الصحة غير ممكنة أن
تكون في واحد من الناس . ولكن لقائل أن يقول : إنه أخذ النتيجة
ضرورية ، وهذا مما لا يلزم عن القياس عنده ، وإن كان قياسا . والذي يظن
أنه يلزم عنه ، هو أن الصحة ليست ولا في واحد من الناس . وهذا يكون
حقا على النحو الذى الصغرى به حق ، وهو أن المرض في كل إنسان . فإن
أخذت الصغرى ممكنة ، فهذا على ذلك النحو ممكن ؛ وقد حكمت أن هذا
القياس ينتج ممكنة . وإن أخذ الصغرى مطلقة ، وصح إطلاقها ، فهذه النتيجة

(٣) المغنى : + شيء ع ، ه || منها : ساقطة من د ، ن . (٥) مشترطا فيه
معنى فقط : ساقطة من د . (٨) وربما : ولكن ربما سا . (١١) ولا : لا ع .
(١٢) يعرض : قد يعرض سا . (١٣) أن يقول : ساقطة من ن || النتيجة : الصحة ن .
(١٤) مما لا يلزم : مما يلزم س ، سا ، م .

- أيضا تصح مطلقا . والذي نقول في الجواب عن هذا : أن النتيجة مأخوذة ضرورية ، والكبرى مأخوذة ضرورية ، والصغرى مأخوذة ممكنة .
- وإذ قد استدل في التعليم الأول على صدق الصغرى من جهة القبول . والقبول لا يدل على الوجود ، بل على الإمكان . على أن كل إنسان يصدق عليه أنه مريض مطلقا ، إذ كل إنسان مائت ، وكل موت فيتقدمه مرض ، ولوزمانا يسيرا . فمن القياس أن تقال الصحة بالضرورة ، لا على شيء من المرض . والمرض ، إن شئت ، قلت : ممكن ، أو شئت قلت : موجود في كل إنسان . فإن أخذت الصغرى مطلقا ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية اتفاقا . وإن أخذتها ممكنة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق ، وإن لم يكن عليه اتفاق . وعلى أن المعلم الأول يرمي إلى أنه يأخذها ممكنة ، فيتضمن ذلك أن رأيه هذا الرأي . لكنه يقول ما يقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان . وبعد هذا فإن النتيجة الضرورية كاذبة ، وسبب كذبها أن دلالة لفظة "في" في الكبرى هي ما يشبه الرابطة . ولذلك يصدق أن نقول : ولا شيء مما هو مرض بصحة . وفي الصغرى هي جزء من المحمول . ولذلك لا نقول هناك : إن كل إنسان مرض ، بل نقول : كل إنسان فيه مرض .
- فتكون لفظة "في" في الكبرى تدل على أن حمل لفظة "في" في الصغرى لا تدل

(١) تصح : ساقطة من س ، هـ . (٢) والكبرى مأخوذة ضرورية : ساقطة من سا || والصغرى مأخوذة : + ضرورية هـ . (٦) تقال : نقول د ، ن . (٧) قلت يمكن : قلت إنه يمكن س || أو شئت قلت : أو قلت سا . (١٠) وإن : فإن د ، ن || اتفاق : صدق د ، ن . (١١) فيتضمن : فيضمن سا . (١٢) هذا : هذا كله س || وسبب كذبها : ويكذبها سا . (١٣) الرابطة : الربط د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٤) بصحة : ساقطة من د || وفي : وفي في س . (١٥) نقول (الثانية) : ساقطة من س . (١٦) في في (الأولى) : في سا || إن حمل لفظة : الحمل ولفظه س || حمل : حمله سا .

على أن الأوسط محمول على الأصغر ، بل موجود فيه . فإن أصلح حتى قيل مثلاً :
كل إنسان فيه المرض ، أو هو مريض ، أو ذو مرض . ثم قيل : ولا شيء
مما هو مرض بصحة ، لم يكن قياس . فإن أصلح كرة أخرى فقيس :
ولا يمكن أن يكون شيء مما هو مريض بصحة أنتج حقاً : وهو أنه
٥ لا أحد من الناس يمكن أن يكون صحة . وإن سلك به إلى أن ينتج المحال ،
وهو أنه لا شيء من الناس يمكن أن يكون صحيحاً ، يجب أن يقال الكبرى : ولا
شيء مما هو مريض يمكن أن يكون صحيحاً . فتكون هذه القضية كاذبة . وهذا
نوع من الغلط يقع حيث تكون الحالات أخذت مكان قوابل الحالات ،
وأخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة ، وإن لم
١٠ يكن بالفعل . فهذه أنحاء من الغلط تعرض بسبب الأمور الداخلة على الحدود
مثل : الحصر ، والإهمال ، والربط .

(١) حتى : ساقطة من سا . (٣) فإن : وإن س . (٤) شيء : ساقطة من
سا || هو مريض : فيه مرض س ؛ هو مرض سا . (٦ — ٧) يجب . . . صحيحاً : ساقطة من
سا ، م . (٩) وأخذت الصحة : وأخذ الصحة س .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في تعريف وجوه آخر من الاعتبارات المأخوذة من الحدود
ومن نفس الحكم ، لا بالقياس إلى النتيجة ، يسهل بها التحليل

- ولنورد الآن وجوها من الاعتبارات يجب أن تراعى حتى لا يتعذر التحليل .
وتلك الاعتبارات في نفس الحدود ، وفي نفس الحكم ، لا بالقياس إلى
النتيجة ، ولا أيضا من جهة الدواخل . فمن ذلك ما في نفس الحدود . وذلك
أن الحدود ربما لم تكن ألفاظا مفردة ؛ بل تكون ألفاظا مركبة ، مثلا لا يكون
الحد الأصغر: الإنسان، بل الحيوان الناطق المأتم؛ فتشوش حينئذ عليك أفراد
الحدود ، لأنك لا تجدها ثلاثة ، بل أكثر ؛ ويصعب عليك تمييز بعضها من
بعض . فاجتهد حتى تجد الجملة جملة منها اسما مفردا ، فإن لم تجد فلا عليك أن
تضع الجملة جملة منها اسما مفردا . وربما كان الأولى أن تبدل اسما مكان
اسم ، وأن تصلح مثلا مقولا في العبارة .

- ومن الأمثلة الموردة لهذا ما يجب أن يفهم لا على ما فسر عليه شيخ
النصارى ، ولا على ما فسر عليه فاضل المتأخرين . قال : إنك إذا أردت مثلا
أن تبرهن ، فتجعل الحد الأصغر متساوى الزوايا ، والأوسط المثلث ، والأكبر

(٢) فصل : الفصل الثامن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٨ ط ، هـ .
(٣) المأخوذة : مأخوذة س ، عا . (٤) يسهل : ليسهل هـ . (٦) وتلك : فتلك هـ .
(١٠) تمييز : تميزد ، س ، ن || من : عن هـ . (١١—١٢) فإن . . . مفردا : ساقطة
من سا . (١١) جملة : ساقطة من م . (١٤) عليه : ساقطة من س ، سا .
(١٥) إنك : ساقطة من د ، ن . (١٦) متساوى الزوايا : مساوى الزوايا س .

متساوى الزوايا لقائمتين ، لأنك تحتاج أن تبرهن على المتساوى الزوايا بسبب
 المثلث ، لأن هذا للمثلث أولى ، أى ليس مقولا عليه بسبب القول على أعم منه ،
 وإن كان بينهما أوسط ؛ فيكون ما تبينه وتفهمه ، وهو الحد الأكبر ، كلاما
 وقولا لا لفظا مفردا . فكذاك ناعلم أنه ربما كان الأوسط لا لفظا مفردا ،
 لكن مربكا ، مثل هذا الأكبر . فإذا طلبت أن تجعل الحد الأوسط مفردا
 من جملة لم ينحل لك الإشكال . وأن تتأمل حال الألفاظ التى هى أدوات أو
 كالأدوات وهى التى حقها أن تكون جزءا من جملة المحمول أو الموضوع .
 فيعرض من الإخلال بتأملها ما عرض فيما سلف ذكره . مثل قولك : إن علما
 واحدا موجودا فى الأضداد ، وإن الخير موجود للحكمة . فإن ”فى“ فى الأول
 جزء من المحمول ، لأن معناه : الأضداد فيها علم واحد . وحرف ”آ“
 فى الأخرى ليست جزءا من شيء ، بل هى حرف دال على الربط . فإذا وجدت
 شيئا فى الحدود من هذا الجنس ، فانظر هل هو جزء ، فاحتفظه جزءا وأضفه
 إلى ما هو قرينة ، واجعل منهما حدا واحدا ، واطرح الآخر ، واقلب
 القضية إلى عبارة لا تحتاجك إلى استعمال ذلك . فإنك إذا قلت : الخير موجود
 للحكمة ، احتجت إلى هذا اللام ، وإذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها ، فعلمت
 أن اللام ليس جزءا من محمول البتة . فأما إذا قلت : علم واحد فى الأضداد ؛

(١) متساوى : مساوى ب ، س ، سا . (٢) القول : المقول س . (٣) أوسط :
 وسط س ، سا ، عا || تبينه وتفهمه : بينه سا || الأكبر : الأصغر كثير ع . (٤) فكذاك :
 وكذلك س ، سا ، هـ || لا لفظا (الثانية) : ساقطة من عا . (٥ — ٤) لا لفظا مفردا لكن :
 لفظا د ، ن . (٥) لكن : ولكن س ، سا ، ع ، عا ، هـ || طلبت : طلب سا . (٦) لك :
 ساقطة من هـ ؛ + إلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٧) جملة : ساقطة :
 من هـ || أو الموضوع : والموضوع ب ، م . (٨) فيعرض : فعرض م . (٩) وإن : ساقطة
 من سا || للحكمة : فى الحكمة س || فى فى : فى د . (٩ — ١٠) الخير : . . . الأضداد :
 ساقطة من سا . (١٢) فى الحدود : ساقطة من سا . (١٣) واجعل : فاجعل عا ||
 حدا حدا : واحدا واحدا (١٥) اللام : اللازم د ، ن . (١٦) اللام : اللازم د ،
 ن || فأما : وأما عا .

- ثم قلت : الأضداد فيها علم واحد ؛ لم تستغن عن لفظة في ، أو لفظة أخرى تقوم مقامها . وقد يتفق أن يكون مثل هذه اللفظة ، في الصغرى والكبرى جميعا ، دالة على الجزء ، كقولك : كل كيفية ففيها تصديق ، وكل ما فيه تصديق فله موضوع ، فكل كيفية لها موضوع . وربما اختلف الأمر في المقدمتين ، فكان الدال على الجزء في الكبرى والآخر في الصغرى ، كقولك : العلم موجود ٥ في كل كيفية ، والكيفية موجودة في كل بياض . وربما كان بالعكس ، كقولك : الخير موجود في العلم ، والعلم موجود في كل كيفية . وليس هذا في الإيجاب وحده ، بل وفي السلب أيضا ، كقولك : ليس في الكون كون ، وليس للحركة حركة . فإنك إن أخذت لفظة ”آ“ ولفظة ”في“ دالتين على الحمل ، كذبت القضيتان ؛ وإن أخذتهما جزئين من المحمول صدقتا جميعا . ١٠ فإنك إذا قلت : لا شيء من الكون موجودا للكون ، والكون موجود في كل لذة ، فأخذت اللام في الكبرى جزءا ، أنتج من هذا أن اللذة ليس لها كون . وهذا حق ، إذ كل لذة كون ، والكون ليس له كون . وإذا أخذت دالا على الحمل ، لم يصح قولك : إن الكون ليس موجودا للذة ، أو ليس محمولا عليها . وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة ، والعلامة موجودة للضحك . وكذلك ١٥ الوقت موجود لله . وزمان يحتاج إليه ليس موجودا لله . وهذه الأشياء تخلصك عنها قول المقدمات على الترتيب المستعمل . فإنه وإن كان وضع الحدود يحوجك

(١) أو لفظة : أو في لفظة م . (٤) لها : له ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه .
 (٧) الخير : الجزء م . (٩) إن : إذا د ، س ، ع ، ن . (١٠) المحمول :
 المحمولين سا . (١١) موجودا : موجود د ، ن . (١٢) اللام : اللازم د ، ن . (١٣) وإذا :
 فإذا عا . (١٤) أو ليس : وليس د ، ن . (١٦) لله : سبحانه وتعالى ع ، ه .
 (١٧) عنها : عنه ب ، س ، ع ، عا ، م ، ه ؛ عند سا || على : في ع .

أحيانا إلى أن تقول : إن الحيوان على الإنسان ، والإنسان على الكاتب . فإن استعمال المقدمات لا يحوجك إليه ، فإنك لا تقول في استعمال القياس هذا ، لا في الكتب ، ولا في المخاطبات ، بل تقول : كل كاتب إنسان ، وكل إنسان كاتب ، وتكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحدود . وقد يعرض الغلط في الحدود من جهة شرائط هي بالحقيقة أجزاء من الحدود ، ولكنها لا يصرح بها ، أو يختلف التصريح فيها . فيجب أن يصرح بجميع ذلك ، ويحضر بالفعل ، ثم تحاول التحليل . مثال ذلك إن قولك : إن غير المتناهي لا يعلم ، ليس بالحقيقة صادقا ، فإنه إن كان عددا علم من جهة ما هو عدد ، وإنما يجهل من جهة أنه غير متناه ، وليس أنه غير متناه وأنه عدد معنى واحد ، فيجب أن تريد فيه ، وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، وأما ما يكون كقولك : الإنسان حساس ، فلا يحتاج إلى ذلك فيه . واعلم أنه ربما صدق القول مرسلا ، فإن زيد شرط كذب . فإنه صادق أن الإنسان حساس ، وليس بصادق أن الإنسان حساس للنفس . وربما كذب مرسلا كقولك : إن الإنسان معدوم . فإن قيل : معدوم النظر ، صدق . وأما ما ليس كذلك ، فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه ، إلا وهو صادق مرسلا . فإن الشيء إذا كان مملوكا لزيد ، فهو مملوك لا محالة . وما كان يميننا لعمره فهو أيضا يمين . فإن الشيء ما لم يكن له المعنى الأهم ، لم يكن له المعنى الذي ينخصه . وأما صدق الشيء بسيطا دون المركب ، ومركبا دون البسيط ، فهذا أمر قد عرفت وتحققت كيفيته .

(٣) وكل : فكل د ، ن . (٤) إنسان : إنس ب ، م . (٥) ولكنها : لكنها ه .
 (٧) التحليل : ساقطة من م || إن غير : غير سا . (٨) عددا : صادقا م . (٩) فيجب : ساقطة من د ، ن . (١٠) ما هو : أنه ع || ما يكون : أن يكون س ، ه .
 (١٢—١٣) حساس . . . الإنسان (الثانية) : ساقطة من سا . (١٣) حساس : ساقطة من م . (١٥) هو : ما هو س . (١٨) فهذا : فهو س .

- واعلم أنه قد يعرض لبعض الحدود أن يؤخذ مكررا، فيحسب أن تكراره إنما يكون حيث هو ، ولا يكون كذلك ، بل يكون مرة حدا أو في حد ومرة جزءا من حد آخر . فإذا كان المكرر هو الحد الأوسط عرض كثيرا أن يكون له ثلاثة مواضع : موضع في الأوسط، وموضع في الأكبر ، وموضع في النتيجة .
- مثاله : العدل خير ، وكل خير فإنه يعلم أنه خير ، فالعدل يعلم أنه خير . فالخير ههنا يكون مرة حداً أوسط ، ومرة أخرى جزءا من الأكبر . وكذلك إذا قيل : إن خط كذا غير متناه ، وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، فتكون النتيجة : أن خط كذا لا يعلم مطلقا ؛ ولكن من جهة ما هو غير متناه . فإن قال قائل ، إن مفهوم قولك : لا يعلم ، أعم أيضا من مفهوم قولك : لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ؛ فيصح أن ينتج هـ : لا يعلم . فنقول ، وأيضا قولنا : لا يعلم ، أعم من قولنا : لا يعلم ذاته ، أولا يعلم خطأ . فإذا أنتج : أنه لا يعلم ، موقوفا ؛ غير مفصل أنه كيف لا يعلم ، لم يخل من وجهين : إما أن يكون هذا جاريا مجرى الكلم الوجودية ، التي لا تصدق إذا حملت ، ولا تكذب ؛ كقولنا : لا يكون الذي يراد به الربط ، ليس كونه في نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد ، لكن الذي يتم بمفعول واحد ؛ حتى يكون أيضا قولنا : لا يعلم ، يقتضى أن لا يعلم أنه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه ؛ مثل ما يقال أيضا : لا يظن . فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة إذ ليس فيه صدق ولا خبر . وإما أن يكون

(١) فيحسب : فليحسب م . (٢) يكون حيث : يكون من حيث هـ . (٧) إن : ساقطة من ع .
 (٧ - ٨) فتكون النتيجة : فالنتيجة س . (٨) كذا : ساقطة من س || مطلقا : لا مطلقا
 د ، س ، ن . (١٠) عنه : منه سا . (١١) أولا يعلم : + أنه ع . (١٣) مجرى :
 مجازي س ، عا . (١٤) لا يكون : ساقطة من د . (١٥) لكن : ليس عا ، هـ .
 (١٦) لا يعلم (الثانية) : يعلم د ، س || لا لا يعلم : إلا لا يعلم د ، ن ؛ لا يعلم ع ، عا .
 (١٧) خير : كذبها .

محمولا مستقلا بنفسه . فإن كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يعتبر في صدقه صدق قولك : إنه لا يعلم خطأ ، أو كذبه ؛ بل معنى أهم منه . كأنه يقول : لا يعلم من وجه ما . لكن القياس ربما لا يكون ذهب إلى هذا ، بل نحنا نحو تمييزا ، أو يكون موضع الكلام يقتضيه . فإذا لم يوضع ذلك أشكل الأمر ، وإن كان له هذا التأويل . وذلك حين لا يكون هذا التأويل مناسباً .

واعلم أنه حيث ما قيل : من جهة كذا ، فهو في المحمول دون الموضوع . فإن قولك : كذا كذا ، من جهة ما هو كذا ؛ ليس تارة الثانية جزءا من الموضوع ، بل من المحمول . ولذلك غلط من قال من المغالطين : إن الموجود من جهة ما هو موجود إما قائم بنفسه ، وإما غير قائم بنفسه . ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود ، هو غير قائم بنفسه لوجب أن يكون كل موجود موصوفا بأنه غير قائم بنفسه . وكذلك إن كان من تلك الجهة قائما بنفسه ، وجب أن يكون كل موجود قائما بنفسه ، وهذا خلف . ولم يعلم أن القابل للوجبة منها هو أنه ليس ما أورد ، بل هو أنه ليس من جهة ما هو موجود قائما بنفسه . فيدخل السلب على القائم بنفسه ، مقروفا به من جهة ما هو موجود ؛ ويكون ١٥ من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول ، ألا يلزم من ذلك الحال . بجميع أمثال هذه يجب أن يؤخذ المكرر منها في جملة المحمول . فإن كان في الأوسط في مثل الضرب المشار إليه وقع أيضا في الأكبر، وإن لم يجز الأمر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ، ولم ينحل إلى الضروب .

(١) فإن . . . بنفسه : ساقطة من د ، س ، ن . (٢) لا يعلم (الأولى) : يعلم م || أو كذبه : أم كذبه م . (٣) القياس : القياس م || لا يكون : يكون م . (٤) وإن : فإن د ، ن . (٨) ولذلك : وكذلك م . (٩ — ١٠) إما قائم . . . ما هو موجود : ساقطة من س . (١٠) هو : ساقطة من هـ . (١١) بأنه : أنه ب ، س : سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (١٣) هو أنه (الأولى) : ساقطة من سا || ليس ما أورد بل هو أنه : ساقطة من د ، س ، عا . (١٥) من (الثانية) : ساقطة من ب ، س ، سا ، عا . (١٦) جملة : جهة سا . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

- ومن الأمثلة لهذا الباب : الإنسان محسوس ، وكل محسوس فإنه يعدم من جهة ما هو محسوس . فكلما أردت أن تنتج في أمثال هذه الأشياء بشرط ، فيجب عليك أن تأخذ الأكبر في الأوسط بالشرط ، ثم تحلل . وإن صح إنتاجك مرسلا ، فخذ ذلك مرسلا ، ثم حل . مثال الأول إن أردت أن تنتج أن الخير معلوم ما ، فقل لأنه موجود ما . وإن أخذت : معلوم ، فخذ : موجود . ٥
- ومتى انقلب ، فبدل الألفاظ ما شئت . وربما كان حذف جزء من اللفظ المؤلف ، غير مؤثر في غرضك ، وإنما أدخل إدخالا غير ضروري ، بل لفرط بيان ، فتكون إن أسقطته لم يتغير المعنى ، فأسقطه ، ثم حل . فإنه ربما أردت أن تنتج : أن كذا هو متوهم ، ويكون الوسط المظنون ؛ فتقول : المتوهم جنس للمظنون ، وكذا هو مظنون ، فيدخل الجنس بين الحدود . وإنما أدخلته ١٠ لتدل على أن حمل المتوهم على المظنون صحيح . ثم إن أسقطت ذلك لم يضر في الإنتاج ، فأسقطه لينحل القول إلى القياس . وربما كان الأمر بالضد ، فيكون حذف شيء يسير يقع خلافا كثيرا ، كما أن إدخاله يقع أيضا خلافا كثيرا . فإنك إذا قلت : إن اللذة هي خير ، كان له معنى . وإذا قلت : إن اللذة هي الخير ، كان له معنى . وبين المعنيين بون بعيد . وكيف والأول ١٥
- منهما صادق هند من سلم أن اللذة خير ، والآخر ليس بصادق ، إذ ذلك يوجب أن يكون الخير مساويا في الحمل للذة . وكذلك من أراد أن ينتج : أن اللذة هي خير ، فيجب أن يجعل الأكبر خيرا ، بغير الألف واللام . وإن أراد أن ينتج : أن اللذة هي الخير ، فيجب أن يأخذ الأكبر مع الألف واللام حدا أكبر . ولقائل

(١) فإنه : ساقطة من د ، ن . (٣) عليك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن .
 (٥) وإن أخذت : فإن أردت أخذت ع ، ه || فخذ : فقل سا (٦) من : في س .
 (٧) لفرط : لفظ د . (١٠) للمظنون : المظنون ع || الجنس : ساقطة من سا . (١٢) القول إلى : ساقطة من س . (١٥) الخير : خيره . (١٨) وإن : فإن ما .

أن يقول : إن في هذا خلا، فلتكن بَ هو الحد الأوسط ، فيكون حينئذ اللذة
 هي بَ . فلا يخلو إما أن تقول : إن كل بَ هو الخير ، أو تقول : بعض بَ
 هو الخير، أو تقول البَ هو الخير . فإن قلت : كل بَ هو الخير، فكأنك قلت :
 كل واحد واحد مما هو بَ ، هو الخير كله ، وهذا كذب . وإن قلت :
 بعض، صارت الكبرى جزئية . وإن أخذت مهمله ، كانت الكبرى مهمله ،
 فلم ينتج . فنقول في جواب هذا : إن المهمله في المادة المنعكسة تنتج . وذلك
 لأن المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع ، بل على كل
 الموضوع . كما أن الموضوع مقول على كله . فلا يقلب الأصغر ، بل الأصغر
 لا يكون أيضا إلا منعكسا ، ولا يمكن أن يوجد إلا على هذه الصفة . وفي هذه
 المادة قد يكون قياس من مهملتين، حيث يقال : إن اللذة هي البَ ، والبَ
 هي الخير، وتكون هذه مساويات بعضها لبعض . فتنعكس فتكون كل لذة بَ ،
 وكل بَ لذة ، وكل بَ خير ، وكل خير بَ . ولكن قولنا : كل خير بَ ،
 لا يفيد ما يفيد قولنا : إن كل الخير هو البَ . فإن الأول يلتفت إلى موضوعات
 الخير، وهذا يلتفت إلى طبيعة الخير نفسه . وذلك لا يفيد المساواة ، وهذا
 يفيد المساواة . يفيد أيضا أن بَ مقول على كل ما يقال له خير ، بعدما أفاد
 أن كل الخير مقول على كل ما يقال له بَ . وهذه الفائدة غير مستفادة من
 المقول على الكل ، بل المستفادة من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف

(١) الحد : الجزع || فيكون : ويكون د ، ن . (٢) فلا يخلو : ولا يخلود .
 (٣ — ٢) أو تقول بعض بَ هو الخير : ساقطة من د ، ن . (٤) واحد واحد : واحد
 ع ، ع' || وهذا كذب : وهذا يكون كذبا ع ، ع' . (٥) جزئية . . . الكبرى :
 ساقطة من د ، ن . (١٠) يقال : ساقطة من م (١٣) ما يفيد : ما يفيد د ||
 إن : ساقطة من س || الخير : ساقطة من ع' . (١٥) المساواة : ساقطة من س' . (١٧) المقول
 (الأولى) : القول ب ، م .

- بالموضوع فقط . فإن هذا هو المعنى المستفاد من القول على الكل . ليس المقول على الكل هو أن ب المحمول يقال على كل الأشياء التي يقال على كلها الموضوع ، حتى إن كان شيئاً يقال عليها ب ، ولا على كلها ، لم يقل عليها المحمول ، بل هو أعم من ذلك ؛ وكذلك ليس معنى المقول على الكل ، أن يكون مقولاً على كل ما يوجد فيه ب ، حتى إن كان ب يوجد في بعض الشيء ، يكون آ مقولاً على كله ، ٥ حتى يكون قولنا الحيوان ، على كل إنسان ، معناه الحيوان مقول على كل شيء يوجد فيه الإنسان ، فيكون مقولاً على كل جسم . فإن هذا ربما كان أخص مما يوجد فيه الإنسان ، كما تحققت من هذا المثال . فإذا ليس معناه هذين ، فكيف يكون معناه أن الحيوان بكيته مقول على الإنسان ؟ حتى يكون قولنا : اللذة هي الخير ، وقولنا : كل لذة هي خير ، بمعنى واحد يوجب المقول على الكل ١٠ في أحدهما ؟ فإذا هذا يفيد بنفسه فائدة أخرى ، وصلاح أن يؤلف من مثله النحو من القياس المذكور ، ولا يلزم الشك المذكور .

(١) ليس : + له س . (١ - ٢) ليس المقول على الكل : ساقطه من د ، سا . (٢) ب : ساقطة من س . (٦) مقول : مقولاً س . (٨) تحققت : تحققت م . (٩) فكيف : وكيف سا . (١١) وصلاح : و يصلح س ، سا ، ع ، ا ، ه .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب أشكال المقدمات،
يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران وصورة المقدمات

٥ فلنقل الآن في الأحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة ، أعني الذي ليس بسبب الحدود .

فنقول : إنه قد يتفق أن يكون القياس الموجود مركبا ، فيحتاج أن يحلل أولا إلى قياسات . فإذا وجد قياس أوهم ذلك أن القياس الثاني هو من شكله ، فيجب أن لا يلتفت إلى ذلك ، ونعلم أن القياسات قد تتركب ، وهي من أشكال وضروب مختلفة ، بل يجب أن تعتبر حال التأليف في نفسه لا غير . وإذا كانت القياسات مؤلفة لنتج سلبا ، وكان المحمول مركبا ، فإنه قد يمكن أن يخفف فيزال التركيب . وذلك لأنه إذا كان الدعوى أن الماء جسم بسيط مشروب ، فهذا يمكن أن يبطل فيه جملة القول ، فيقال : ليس جسما بسيطا مشروبا . ويمكن أن يبطل بأن يبطل أنه مشروب . فإنه إذا أبطل أنه مشروب ، لم يكن جسما بسيطا مشروبا . ثم يكون لإبطال أنه مشروب ، يكفي أن يورد الحد

(٢) فصل : الفصل التاسع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٩ ، ط ، هـ . (٣) ذكر : ساقطة من ط ، ع . (٤) يجب . . . المقدمات : ساقطة من س ، سا ، ط ، هـ . (٥) تعوق : تعرف د || بسبب شكل : بحسب شكل س . (٦) بسبب الحدود : بحسب الحدود س . (٨) الثاني : التالي د . (١٠) تعتبر || حال : ساقطة من د || نفسه : فسبته د ، ط ، ن . (١٤ — ١٥) لم يكن . . . مشروب : ساقطة من د ، ن .

- الأكبر في القياس وهو المشروب وحده ، فيكون التحليل أسهل . فنقول :
 ماء البحر ماء ، ثم لا نقول : وماء البحر ليس يجسم بسيط مشروب ؛ بل نقول :
 ليس بمشروب . فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام المركب . فإن جاءك
 قياس استثنائي فخله إلى شكله ، لا تحمله إلى الأشكال الاقتراية . أما النتيجة
 للاستثنائي ؛ فسيمكنك ذلك فيه . وكذلك المنتج للخلف في قياس الخلف ، إما
 على الطريق المشهور عند الجمهور ، وإما الحقيقي المركب من الجملي والشرطي ،
 على ما أوضحناه ، وكلاهما اقتراني . ويمكن أن يحلل إلى الأشكال . والفرق بين
 الشرطية التي في القياس الاستثنائي الذي في الخلف ؛ والقياس الاستثنائي الذي
 ليس في الخلف ، أن الشرطية التي في الخلف لا يلتفت فيها إلى تسليم المخاطب ،
 إذ الحق لا يخرج من طرف النقيض ، وأما الأخرى فيحتاج أن يقرر المخاطب بها ،
 ويتسلم منه أنه إذا كان المقدم كذا ، لزم كذا التالي . والخلفية في كل مادة يكون
 التالي منها نقيض المقدم في الأكبر ، فلا يصحح بها استغناء . وفي غير الخلف
 لا بد من التصريح به في أكثر الأمر . وربما لم يصحح بالمستثنى هذا . وربما
 أشكل الأمر في الانحلال ، وكان القياس صالحا لأن ينحل إلى أشكال ثلاثة
 كالقياس المنتج للجزئي السالب ؛ أو إلى الأول والثاني ، كالقياس المنتج للكل
 السالب ؛ أو إلى الأول والثالث ، كالمنتج للجزئي الموجب . وربما كان لا ينحل
 إلى شكل آخر إما لأنه لا ينتج مطلوبه إلا في شكل واحد كمنتج الكل الموجب ،
 وإما لأنه إن أنتج مطلوبه غيره . فإنه لا ينحل إلى ذلك الغير لأن حدوده

(١) وهو المشروب : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || وهو : ساقطة من سا ، عا .
 (٤) الاقتراية : المفردة سا . (٥) فيه : ساقطة من هـ . (٧) ويمكن : فيمكن س .
 (١٠) فيحتاج : + إلى س || يقرر : يقرن سا . (١١) أنه : ساقطة من د ، م ، ن ||
 كذا التالي : كذا كذب التالي س . (١٥) للجزئي : الجزئي ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن .
 (١٥ — ١٦) للكلج . . . والثالث : ساقطة من سا . (١٦) للجزئي : الجزئي ب ، د ، عا ، م ، ن .

لا تطيع للعكس المراد إليه ، كرايع الثانى وخامس الثالث ، فإنه يجب أن تراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها . فإن أشكل فلا تبال بعد أن ينحل .

ومما يتعذر معه أمر حل القياس إلى الأشكال ، اشتباه السالبة والمعدولة .

فإنه إذا كانت المقدمتان أو إحداهما معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك . وأكثر

ما يغلط هذا إذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها ، وفى المقدمات

عدول . فظن سلبي مثلا أن تكون الصغرى معدولة من جهة المحمول ، والكبرى

معدولة من جهة الموضوع . مثل قولنا : كل جـ ، هو لا بـ . وما هو لا بـ ،

فهو آ . فكل جـ آ . فهذا ما يحير ويغلط . ولكن يجب أن نراعى حال السلب

والعدول ، وأن نأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذى يقرن به

وخصوصا من المحمول . وقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة والحال

فى تلازمها وتخالفها . وسيكفيك ماسلف لك من بيان ذلك ، ولا تحتاج إلى

الإطالة التى تورد فى هذا الموضع ، لتبين به الفرق بين أن يرد السلب بعد هو

وبعد الكلمة الوجودية ؛ وبين أن يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية ؛ بأن

يقال : لا فرق بين أن يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية ، وبين أن يرد بعد

معنى آخر . فإنه لو كان قولنا : موجود لا أبيض ، مناقضا لقولنا : موجود

أبيض ، لكان قولنا : يمكن أن يمشى ، مناقضا لقولنا : يمكن أن لا يمشى ،

بل يكون قولنا : عود أبيض ، مناقضا لقولنا : عود لا أبيض . فسيكون كل

شئ إما عود أبيض ، وإما عود لا أبيض . ويكون القمر عودا لا أبيض ،

(١) للعكس : العكس د ، ع ، عا ، ن . (٥) بسيطة : لبسطة م . (٧) جهة :

ساقطة من ع (٨) ما : مما سا . (١٢) الموضع : + فيه نج ، د ، سا ، ع ، عا ،

م ، ن ، هـ . (١٤) أن يرد (الاولى) : ساقطة من د || يرد (الثانية) : + به

د ، عا . (١٧) فسيكون : بسبب كون نج . (١٧-١٨) مناقضا . . . أبيض :

ساقطة من د . (١٨) وإما عود : أو عود ن .

- وسيكون كل شيء إما شيئاً يساوي شيئاً، وإما شيئاً غير مساوٍ على معنى متفاوت.
- مثلاً: إذا عطينا بغير مساوٍ متفاوت، أو عطينا شيئاً أعم منه مختصاً بالوجود، فستكون النقطة إما مساوية للخط، وإما متفاوتة. قالوا: إذا غلط وأخذ المعدول في قوة السلب عرض منه محال، وغلطه عظيم. فليكن آ، مكون ب، ليس بمكون د، هو غير مكون ج. أبيض د ليس بأبيض ب، هو غير أبيض. حتى يكون ب، الشيء الذي لا هو أبيض، ولا هو أيضاً ليس بأبيض. لأن المعدولة غير السالبة. ود الشيء الذي ليس بمكون ولا أيضاً هو ليس بمكون. لأن المعدولة غير السالبة. وإذا كان آ مكوناً، فيكون محمولاً على ج الأبيض حمل الأعم، حتى يكون كل أبيض مكوناً، وليس كل مكون أبيض. ولكن ب نقيض آ وهو ليس بمكون، ود نقيض ج وهو ليس أبيض، فلأن آ أعم من ج، فيكون د أعم من ب. وقد علمت هذا مما تكرر عليك. ومما يزيدك في التنبه لذلك بيانا، أن تعلم أنه لما كان ما يكذب عليه آ، يكذب عليه ج، فيصدق عليه د. وكان قد صدق ب، وكلما صدق ب، صدق د. لكن آ قد يصدق على ما ليس بج، لأنه أعم منه، فيصدق إذن على بعض ما هو د، وحينئذ يكذب ب، وكان كلما صدق ب، صدق د. فإذا د أعم من ب. فكذا ١٥ إذا كان د أعم من ب، فسيكون ج أخص من آ. وعلى قلب ذلك البيان فليكن د الغير المكون، في قوة النقيض لآ المكون، فإن كان هو في قوة النقيض،

(١) شيئاً: (الأولى): ساقطة من هـ || متفاوت: مقلوب د، ن؛ متفاوت من (٣) وأخذ: فأخذ عا. (٤) وغلطه: وغلط ب، د، ن || وغلطه/عظيم: ساقطة من س، سا. (٦—٧) المعدولة غير السالبة: المعدولة غير السالبة سا. (٧) لأن: أن م || المعدولة: المعدول سا. (٨) السالبة: السالبة ب || ج: د د. (٩) ولكن: ولكن س، سا، هـ. (١٢) لذلك: لك د، ن || بيانا، ساقطة من هـ. (١٣) وكلما: فكلما س || صدق د: صدق جـ ن. (١٥) فكذا: فذلك د، ن؛ وكذلك سا، هـ. (١٦) د: ساقطة من س. (١٧) د: زنج؛ ب ع، عا.

فسيكون على هذا الحكم المذكور في الانكاس . ولكن ب كذلك جـ ، فإن كان د في قوة نقيض لـ آ ، كان أخص من ب ، وكان أيضا أخص من ب ، إذ كان ب في قوة د من حيث هو غير أبيض . وإذا كان كذلك لم يكن د ب ، وليس د أيضا بـ آ . فيصدق عليه أنه ليس آ ، وقد يصدق عليه أيضا أنه ليس ب . فهو إذن قد سلب عنه الطرفين . وما سلب عنه الطرفين فهو في حكم الواسطة . والواسطة ، ليس بأن يكون نقيضا لأحد الطرفين ، أولى منه بأن يكون نقيضا للطرف الآخر ، بل هو نقيض لكل طرف . فإذا كان من حيث د هي نقيض آ ، وب نقيض جـ ، يكون ب أعم من د . ولأن د نقيض ب ، و د نقيض جـ ، ونقيض ب ، أعم من جـ ، فسيصير د أعم من د ، وهو هو ، هذا خلف . ١٠

وأما أنا فاقول : إنني لست أفهم هذا الكلام حق الفهم . وسيكون غيرى يفهمه فهما أبلغ من فهمي له لأنه إن كان إنما يكون واسطة لأن الطرفين يسلبان عنه . فيكون إذن شيء ليس هو آ . وأيضا ذلك الشيء ليس هو ب . فهذا يكفيني أن أعلم أن آ د ليسا بمتناقضين . ولا أحتاج إلى هذه الهندسة كلها . ومع ذلك فإنه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة ، فإن الواسطة هو الذي يسلب عنه ١٥

(١) ولكن : وليس س ، ولكن ما || فإن : ولما س ، عا . (٢) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : + آ م . (٣) غير : ساقطة من م . (٥) إذن : أيضا ن || سلب : يسلب د ، ساء ، ن ، هـ . (٦) منه : منها د ، ن . (٧) هو : هي د ، ن || بل هو نقيض لكل طرف : ساقطة من سا || حيث : + أن سا . (٨) يكون : ويكون سا || ب (الثانية) : ساقطة من س . (٩ — ٨) ود نقيض جـ : وب نقيض د س . (٩) ونقيض : وكان س || جـ : د س || د : ب س . (٩ — ١٠) نقيض جـ . . . خلف : ساقطة من هـ . (١٢ — ١٤) لأنه . . . كلها : ساقطة من د ، ع ، عاء ، م ، ن . (١٢) إن كان إنما يكون : إذا كان سا . (١٣) ب : د س ، سا ، هـ . (١٥) هذا : ساقطة من س || بالحقيقة : ساقطة من م .

- الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص . والمعدولة ليست هي السالبة ، على الوجه الذى يقال : ليس الإنسان هو الحيوان ، أن معنى الحيوان أعم من الإنسان . فأما أن الحيوان ليس محمولا على الإنسان ، فكلًا . وههنا فإن الموجبة لا تحمل على المعدولة . وأما السالبة المقابلة لها فإنها تحمل على المعدولة . وإنما تفارقها بحسب العموم . والمتوسطة كالمباين ،
- فليس إنما تخالف الطرفين بأن أحد الطرفين أعم ، بل بأن الطرف لا يحمل عليها أصلا . فقد أخذ إذن المعدولة كالواسطة . وإنما المعدولة بالحقيقة ، نوع وأمر أخص من الطرف الآخر . ومثل هذه الواسطة ليس يجب أن تكون نسبتها إلى الطرفين نسبة واحدة ، بل تكون نسبتها إلى أحدهما نسبة الأمر الذى هو مباين، ونسبته إلى الآخر نسبة الأمر الذى هو أخص . ثم إن الواسطة، وإن كانت مسلوبا عنها الطرفان، فليست تقوم ولا لشيء من الطرفين مقام النقيض؛ فإنه ليس كلما ليس الشيء ، فهو نقيضه . وكل من له عقل وإنصاف يعقل أن هذه النسبة غير متشابهة . وليس يجب إذا فرض نقيضا من جانب ، أن يصير نقيضا من الجانب الآخر؛ بل أن يصير متوسطا . ثم يشبه أن يكون عند غيرى بيان لهذا ليس هندی ؛ إلا أنه لم يرد في التفاسير شيء يقنع به . وإنما خبطوا فيه خبط عشواء .

(١) والمعدولة والمعدولة عا . (٣) أن : ساقطة من د ، ن . (٤) فكلًا : فكلما س || الموجبة : + نعم عا || لها : ساقطة من د ، ن . (٥) المعدولة : المعدولة ع || كالمباين : كالفاترب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (٦) بأن (الأولى) : بل د ، ن || الطرف : الطرف ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || عليها : عليهما ع ، ه . (١٢) يعقل : فإنه يعتقد ؛ فإنه يقل س ، عا ، ه . (١٥) يقنع : ينتفع د ، عا ، ن || به : ساقطة من ه .

والمقدار الذى عرف من أمر المعدول والسالب يغنى عن تكلف هذه الهندسة ، فليقتصر على ذلك ، فإن فى ذلك بياناً وفرقاً لنا . واعلم أن أخذ المعدول مكان النقيض يكون بالقوة ، كنقل النقيض إلى المضادة . وقد علمت ما فى هذا . فإن كانت المادة ضرورية لم يختلف ، وإن كانت ممكنة اختلف ولم يصلح .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

في استقراء النتائج التابعة للطلب الأول بالقياس المؤلف

- المقاييس التي تنتج الكلى فإنها تنتج ذلك الكلى والجزئى تحته ، وعكسهما
المستوى ، وعكس النقيض . ومعنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل
المحمول ، بالإيجاب والسلب موضوعا ، ومقابل الموضوع محمولا . مثل أنه إذا
أنتج : كل آ ب ، أنتج : ما ليس ب ، ليس آ . ولكن ينتج الأول بالذات ،
وأولا ؛ وهذه بالعرض ، وثانيا ؛ على سبيل اللزوم . والجزئية الموجبة تجمع إلى
ما ينتج عكسه وعكس نقيضه . وأما السالبة الجزئية ، فليست تستتبع شيئا لأنها
لا تنهكس . وههنا وجوه أخر في اللوازم المستنبطة من قياس واحد ، وهو أن
القياس الكلى في الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحد الأصغر ، قام بالقوة
على كل ما يشاركه تحت الأوسط ، أعنى على كل موضوع مثله للأوسط .
وأيضا على كل موضوع للأصغر . فإذا أحضرت هذه الموضوعات في الذهن ،
انعقدت قياسات أخر في الحقيقة ، وكأنها ليست قياسات أخرى ، بل كأنها
القياس الأول لاتصالها في الذهن به معا . فالوجه الأول نتيجة مع نتيجته .
والوجه الثانى نتيجة تحت نتيجته . وأما الشكل الثانى فإنما تستتبع النتيجة فيه

(١) فصل : الفصل العاشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٠ ا ، ع ، هـ . (٣) استقراء :
استفرا ب ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ف ، هـ . (٧) آ ب : ب آ سا ، عا . (٨) وهذه :
ساقطة من ع || وثانيا ؛ وثانيا س . (٩) ما ينتج عكسه : ما عكسه سا . (١٠) ن : عن
س . (١٢) كل (الأولى) : ساقطة من د ، ن . (١٤) وكأنها : + كلها ع || ليست :
+ سالبة م . (١٥) لاتصالها : + معا هـ || به : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ
|| نتيجة : ساقطة من هـ || نتيجته : نتيجة د ، س ، سا ، م . (١٦) نتيجته : نتيجة د ، س ،
سا || وأما : وأما فى س ، سا ، عا ، هـ || الشكل : الوجه ع .

ما تحتها لا ما معها . فإن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط ، بل عسى بالقوة . وأما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها بحكم ذلك القياس ، لأن ذلك إنما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو في الحقيقة منتج النتائج المستتعبة مقام الكبرى ، فيظن للاتصال الذي فيهما أنهما قد لزمنا عن قياس واحد . وأما إذا كانت النتيجة جزئية ، فلا يمكن ذلك فيها . أعني استتباع ما تحتها . وأما استتباع التي معها فيمكن . وإذا لم تكن النتيجة الجزئية أن تستتبع ما تحتها في الأول ، فذلك في الآخرين أخرى . فإنه إذا كان لا يستتبع النتيجة الكلية مامعها في الآخرين لأن الحكم على الأوسط غير مبرهن ، أى غير موضوع بالفعل مبينا ، ويحتاج إلى بيان ، فكم بالحوى أن لا تستتبع الجزئية جزئية معها . ولكن نظن أن النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع مامعها . والصواب أن ذلك ليس مع النتيجة ، لأنه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتباً تحت الأوسط مع موضوع النتيجة الثانية فيكون معها ، وإنما يكون معها إذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الأولى تحت الأوسط ، فيكون الحكم عليها كالواحد ؛ والقياس عليها في الظاهر كالواحد . وأما إذا كان يحتاج إلى عكس وبيان ، فلا . وبالجملة إنما يكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة . وإنما يكون تحتها إذا كانت النتيجة تصح أن تصير كبرى . فهذا وجه تقف به على أن القياس كيف ينقلك عن نتيجته إلى لازم آخر .

(١) لا مامعها : لامعها د ، س ، سا . (٢) نتائجها : فيباع ، ما . (٤) النتائج : النتيجة د ، س سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || فيما أنهما : فيها أنه د ، س ، سا ، ن . (٥ - ٦) استتباع ما تحتها وأما : ساقطة من د . (٦) التي : التي س . (٨) الآخرين : الأخرى عا . (٩) أى غير : أو غير د ، ن || ويحتاج : يحتاج عا . (١٠) جزئية : ساقطة من د ، ن . (١٢) موضوعها : موضوعا عا ، م . (١٥) نسبتها : نسبتها د ، ن . (١٦) النتيجة : ساقطة من سا || ينقلك : ينقلب د ، سا ، ن . (١٧) نتيجته : نتيجة د ، سا ، ن .

[الفصل الحادى عشر]

(ك) فصل

فى أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس

فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة

- اعلم أنه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة، إذ كان يلزم عنه النتيجة، والنتيجة كالتالى، فيجب من وضع المقدم، وهو صدق القياس أى صدق مقدماته وصواب تأليفه، أن تكون النتيجة لا محالة صادقة. وليس يجب برفع المقدم، وهو كذب المقدمات أو فساد التأليف، كذب النتيجة لا محالة؛ بل قد يمكن أن تكون من مقدمات كاذبة، نتيجة صادقة، لا أن المقدمات أوجبتهما، بل اتفق أن كانت صادقة لذاتها وعارضة لهذه المقدمات. فأما أنه قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة، فمثال ذلك أنك إذا قلت: كل جـب، ولا شئ من آـب، فأنتج: لا شئ من جـآ؛ ثم حرقت فكذبت فيهما فقلت: لا شئ من جـب، وكل آـب، أنتج ذلك: أنه لا شئ من جـآ. وكذلك أيضا فى الموجب إذا اتفق أن كان شيان متباينين فى الجنس، وأورد جنس أحدهما فقبل بالإيجاب على الآخر، وقبل ذلك بالإيجاب على المباين أنتج الصدق. مثال ذلك قولك: كل إنسان حجر،

(٢) فصل: الفصل الحادى عشر ب، د، س، سا، ع، م، فصل ١١ عا، هـ.
 (٤) فتكون... صادقة: ساقطة من س، سا، عا، هـ. (٥) اعلم: واعلم عا.
 (٧) برفع: أن يرتفع د، أن يرفع ن. (٩) لأن: لأن د، م || أوجبتهما: أوجبته ب، د، س، سا، ع، عا، م، ن. (١٠—١١) صادقة من مقدمات كاذبة: كاذبة من مقدمات صادقة عا. (١٢) فأنتج: وأنتج د، ن، فأنتجت س، سا، هـ || فيهما: فيها د، ن.
 (١٥) ذلك (الأولى)، + الآخر || الصدق: الكذب ع، عا.

وكل حجر حيوان ، فيلزم منه : أن كل لإنسان حيوان . أو قيل : ولا شيء من الحجر
بجماد ، فانتج : لا أحد من الناس بجماد . فأما أن هذا المقول الذى قيل قياس ،
فلأنه قول إذا وضع ما فيه ، أى سلم ، لزم عنه قول آخر ، اضطرابا لذاته لا بالعرض .
وهذا القول الآخر هو هذه النتيجة الصادقة .

- ٥ فلنبداً أولاً بالدلالة على أصناف هذا النحو من الإنتاج فى الشكل الأول .
ف نقول : إنه لا يخلو إما أن يكون الكذب فى المقدمتين جميعاً أو فى إحديهما . فإن كان
الكذب فى الكبرى ، وكان كاذباً فى الكل ، أى ومع ذلك فى كل وقت ، حتى يكون
كاذباً غاية ، وكان القياس على مطلوب كلى ، فيمتنع أن ينتج عنه الصدق البتة .
والسبب فيه أن ضد تلك المقدمة يكون صادقا . وإذا أضيف إلى الصغرى ،
١٠ أنتج ضد النتيجة التى ينتجها كاذب الكبرى فى الكل ، ويكون ذلك الضد صادقا .
كيف يكون هذا صادقا . فأما إن كانت كاذبة بالجزء ، فإنه قد تكون النتيجة
فصادقة . فإنه يمكن أن يكون الحد الأكبر فى كل الأصغر ، ومع ذلك ليس فى كل
الأوسط ، بل فى بعضه ، وذلك حيث يكون الأوسط أعم من كليهما . فنصدق
أن كل جـ ب ، ويكون كاذباً ببعض أن كل بـ آ ، ويصدق كل جـ آ . مثاله :
١٥ كل ققنس أبيض ، وكل أبيض حى .

وأما السلب فإن تكون نسبة الأوسط هذه . لكن الأكبر قسم الأصغر تحت
عام فهو غير موجود فى شيء من الأصغر . ولكن بدل الققنس الثلج . فأما إن
كانت الصغرى كاذبة فى الكل ، فيمكن أن ينتج الصدق . مثل أن يكون الأكبر
جنسا ، والأوسط والأصغر نوعين متفقين فى المرتبة تحت . كقولنا : كل

(١) منه : ساقطة من سا . (٢) فانتج لا أحد من الناس بجماد : ساقطة من سا || المقول :
القول ع . (٩) وإذا : فإذا ه . (١٢) فإنه يمكن : فإنه قد يمكن ه . (١٦) السلب : للسلب ما
(١٧) ولكن : وليكن د ، س ، سا ، ن .

- إنسان فرس ، وكل فرس حى . وللساب بدل الحى جنس غريب عن كليهما .
 كما نجعل بدل الفرس والإنسان ، الموسيقى والطب . وترك الحى بحاله .
 وكذلك إن كانت الصغرى كاذبة فى الجزء ، حتى يكون الأوسط نوعا مثلا ،
 ويكون الأصغر فصلا ما أعم من النوع ، أو جنسا أقرب ، ويكون الأكبر جنسا
 للنوع ، أو جنسا أعلى من الأصغر ، كقولنا : كل مشاء إنسان ، وكل إنسان
 حيوان . وللساب جنس غريب لمثل ذلك كما نقول : إن كل فكرى عقل ،
 وهذا كاذب فى البعض ، ولا شئ مما هو عقلى بحيوان . فإن كان القياس على
 جزئى فإن الكبرى الكاذبة فى الكل تنتج . مثاله : بعض الأبيض ثلج ، وكل
 ثلج حى ، فبعض الأبيض حى . ونسبة ما بين هذه الحدود هى أن الأصغر أء
 من الأوسط . ويقال على كله ، ولكنه يقال على بعض الأكبر . مثاله
 ١٠ فى السلب : بعض الأبيض إنسان ، ولا شئ من الناس بحيوان . والأوسط
 كما كان ، لكنه يقال على بعض الأكبر . والأكبر يقال على كله . وكذلك إن
 كانت جزئية الكذب ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض من الأوسط ،
 والأصغر والأوسط فى بعض الأصغر ، فتوجب الكبرى كلية أو تسلب كلية .
 ١٥ فاما القياسان المتجانان للجزئى فقد ينتجان ، والكبرى كاذبة بالكل ، أو بالجزء ،
 أو الصغرى ، أو كلاهما كاذبان . فإنه يجوز أن يكون الأكبر كالحى غير
 موجود فى شئ من الأوسط كالثلج ، والثلج موجود فى بعض الأبيض ،
 والأكبر موجود فى بعض الأصغر . فتوجد الكبرى موجبة . ولللب ، الأكبر
 موجود فى كل الأوسط ، كالحى للإنسان ، وفى بعض الأصغر كالأبيض

(١) ولللب : والسلب د . (٨) جزئى : الجزئى د ، ن . (١٠-١٢) مثاله . . .
 الأكبر : ساقطة من سا . (١٢-١٣) والأكبر . . . الأكبر : ساقطة من د ، ن .
 (١٣) من : ساقطة من ع . (١٨) ولللب : ولا سلب د ، ن .

- دون بعض ، فتوجد الكبرى سالبة . وكذلك الحال إن أخذت الكبرى كاذبة
فى الجزء ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض الأوسط ، كالحى فى بعض
الجسد، والأوسط فى بعض الأصغر، فتؤخذ الكبرى موجبة كلية أو سالبة كلية .
فإن جعلت الصغرى هى الكاذبة فى الكل ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى كل
الأوسط ، كالحى فى كل فففس ، وفى بعض الأصغر ، كالحى فى بعض الأسود ،
ويكون الأوسط ليس فى شيء من الأصغر ، ويوجد فى بعض . وللسلب الأكبر
جنس غريب من الأوسط ، كالحى الذى هو غريب من العدد . ثم يكون
الأوسط مسلوبا عن عرض يوجد فيه الأكبر ، كالأبيض ؛ فيكون لا شيء من
الأبيض بعدد ؛ فيؤخذ كل أبيض عددا . وأما إن جعلت الصغرى كاذبة فى
البعض ، فلا يجب أن يكون كذبا إذا أخذت جزئية . وأما إذا أخذت المقدمتان
جميعا كاذبتين ، أما الكبرى فى البعض ، وأما الصغرى فى الكل ، فيجوز أن
تكون النتيجة صدقا ، وذلك إذا كان الأكبر كالحى موجودا فى بعض الأوسط
كالأبيض ، وفى بعض الأصغر كالأسود ، والأبيض لا شيء من الأسود .
وأخذ بعض الأسود أبيض ، وكل أبيض حى ، أو ليس شيء من الأبيض حيا .
فينتج الصدق . وقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل ،
بأن يكون الأكبر كالحى مسلوبا عن جميع الأوسط . وهو نوع غريب كالعدد
ووجود فى بعض الأصغر ، وهو كعرض لأنواعه كالأبيض . ثم يكون
الأوسط مسلوبا عن كل الأبيض ، فيؤخذ بعض جَب ، وكل بَب آ . وللسلب
يكون الأوسط نوعا تحت الجنس ، مثل الفففس تحت الحى . ويكون الأصغر
شيئا من الأعراض التى يوجد فيها الأكبر كالأسود ، لكن الأوسط لا يوجد
فيها البتة ، فيقال : بعض جَب ، ولا شيء من بَب آ .

(٥) فففس : النفس طائر عظيم بمنقاره أربعون نقبا يصوت بكل الأنعام والألحان العجبية المطربة
(تاج العروس) . (٦) وللسلب : السلب د ، ن . (١٢) كالحى : كلى ع . (١٣) كالأبيض :
ساقطة من م . (١٨) وللسلب : والسلب ع . (٢١) بعض : ساقطة من ه || بَب آ : آَب ن .

- وأما في الشكل الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الأقسام ،
 وفي الكليات والجزئيات . فإن حدود الضرب الأول إذا كانت صادقة
 وأنتجت : لا شيء من \bar{A} ، بفحات الموجبة سالبة ، والسالبة موجبة ، كانتا
 كاذبتين في الكل ، وأنتجتا تلك النتيجة بعينها في الضرب الثاني منه . وكذلك
 • حدود الضرب الثاني ينتج مثل ذلك من الضرب الأول منه . وكذلك إن كانت
 إحداها كاذبة بأن يكون الأوسط موجودا في الطرفين ، وليس أحد الطرفين
 موجودا في الآخر ، بفعل موجودا في كل أحدهما ولا في شيء من الآخر ، فإن
 النتيجة تكون : أن لا شيء من الأكبر في الأصغر ، وسواء جعلت السالبة
 الكاذبة صغرى أو كبرى . وكذلك إن كان الأوسط شيئا لا يوجد في شيء
 من الطرفين ، ولا يوجد أحدهما في شيء من الآخر ، فأخذ موجودا في أيهما
 ١٠ كان ، فيكون الإيجاب كاذبا ، وتكون تارة صغرى ، وتارة كبرى . وكذلك
 إن كانت الكاذبة كاذبة بالجزئيات ، يكون الأوسط في بعض طرف ، وفي كل
 الآخر ، وهما متباينان ، وأخذ لا في شيء من ذلك الطرف ، فكانت السالبة
 كاذبة ، لكون الأوسط في بعض طرف ، وقد أخذت لا في شيء من ذلك
 الطرف . وكذلك إن كان الأوسط موجودا في بعض كل من الأصغر والأكبر ،
 ١٥ ولا واحد منهما في الآخر ، كالحار في الأسود والأبيض ، فأخذ في كل أيهما
 شئت ، وفي لا شيء من الآخر ، فتكون القضيتان كاذبتين في البعض ، والنتيجة
 صادقة ، إن كان القياس على جزئى . وكذلك فإنه يجوز أن يكون الأوسط

(٥) كانت : كان ن . (٦) إحداها : أحدهما ن . (٧) الآخر (الأول) : الأصغر ن .
 (١٠) أحدهما : ساقطة من د ، ن . (١٢) بالجزئيات : بالجزء ، س ، + بأن س ، هـ .
 (١٣) وأخذ : تأخذ هـ . (١٣ — ١٥) فكانت السالبة . . . الطرف : ساقطة من ن .
 (١٥) موجودا : ساقطة من س || كل : + واحد س ، سا ، هـ ؛ ساقطة من ط ، ن .
 (١٦) فأخذ : وأخذ د ، ن .

كالحيوان ، مما يوجد فى كل الأكبر وفى بعض الأصغر ؛ والأكبر ليس فى كل الأصغر ، كالقنفس فى المتحرك ؛ فإن أخذت معه الكبرى سالبة كلية أنتج الصدق . أو أن يكون الأوسط لا فى شئ من الأكبر ، ولا فى كل الأصغر ؛ والأكبر ولا فى كل الأصغر ؛ فتوجد الكبرى كاذبة موجبة . وكذلك إن كانت الكبرى وحدها صادقة ، بأن يكون الأوسط غير موجود فى شئ من الطرفين ، والأكبر ليس إلا فى بعض الأصغر ، فتوجد الصغرى جزئية موجبة أو تكون موجودة فى جميع كليهما ، وهما على ما قيل ، فتوجد الصغرى جزئية سالبة . وعلى هذا القياس فتأمل .

وأما فى الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفق . أما عن الكاذبتين فى الكل ، فإن يكون الأوسط مباينا للطرفين ، وأكبرهما فى بعض الأصغر ، فتوجد المقدمتان موجبتين . وذلك فى إنتاج الإيجاب . أو تكون المباينة مع الأصغر وحده ، فتوجد معه بإيجاب كاذب ، ومع الأكبر سلب كاذب ، وذلك فى إنتاج السلب . وأما الكاذبتان فى الجزء ، فإن يكون الطرفان كل واحد منهما ، يوجد فى بعض الأوسط وحده ، والأكبر فى بعض الأصغر فيوجد أن كليتين بالإيجاب ؛ أو تكون الكبرى سالبة كلية ، والصغرى كلية موجبة . وقد يجوز أن توجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة ، بأن يكون الأكبر موجودا فى بعض الأصغر ، وغير موجود فى شئ من الأوسط ؛ ولكن الأصغر

(١) فى كل الأكبر : ساقطة من ن . (٣) أو أن : وأن س ، هـ . (٤) ولا فى كل الأصغر : ولا فى شئ من الأصغر د ، ن || وكذلك : ساقطة من سا || إن : وإن سا . (٥) صادقة : صادقا سا . (٧) وهما : ساقطة من هـ . (٩) عن : على س . (١١) أو تكون : إذ تكون ع ، أن تكون هـ . (١٢) المباينة : المتابعة ع . (١٣—١٢) ومع . . . كاذب : ساقطة من د ، ن . (١٤) والأكبر : الأكبر د ، ن . (١٥) أو تكون أو توجد س ، ع . (١٦) كاذبة : كلية هـ .

- موجود في بعض الأوسط، فيكذب ، فيجعل الأكبر في كل الأوسط . وللـسـلب
أن يكون الأكبر في مثل ذلك موجوداً في كل الأوسط ، فيوجد ولا في شيء
منه . وقد تنتج والكبرى موجبة كاذبة في كل ، كقولك : كل فففس حى ،
وكل فففس أسود ؛ ويعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل أيضاً ،
كقولك : كل فففس حجر ؛ ولا فففس بأسود . وكذلك والكبرى كاذبة كقولك
كل فففس حجر ، ولا فففس بأبيض . وقد يمكن أن يكون الكذب في البعض ،
أما للموجبة والكبرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان ذورجلين ؛ وكل إنسان
فاضل . وللصغرى هذه الحدود نفسها ، ويعكس الترتيب . فأما والكبرى سالبة
وكاذبة في البعض ، فكقولك : كل إنسان ذورجلين ، ولا إنسان بفاضل .
١٠ فإن كانت الصغرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان فاضل ، ولا إنسان بفرس .
وأما الجزئيات فيجب أن توجد حدودها هذه الحدود ، على أن يكون الجزئى
الكاذب كاذباً في الكل . فإنه لا يتصور جزئى غير كاذب في الجزء . فيعلم أن
صدق القياس الذى هو كالمقدم ، يوجب صدق النتيجة الذى هو التالى . وأما
كذب القياس الذى هو رفع المقدم ، فلا ينتج كذب التالى الذى هو رفع التالى .
١٠ فأما كيفية هذا التقديم والتلو ، فيجب أن تعلمه مما قد علمت ؛ ولا أطيل عليك
القول فيه .

(١) بعض : + من م || والسلب : والسلب ه . (٣) منه : ساقطة من م || كل : الكل
م ، ع ، ها ، ه . (٤) أيضاً : وأيضا ، سا . (٥) والكبرى : الكبرى م .
(٦) حجر : حى سا ، ع ، عا || وقد : فقد د ، ن . (٩) البعض : كل البعض د ، ن .
(١١) وأما الجزئيات : والجزئيات د || توجد : تأخذ م ، ه . (١٥) فأما : وأما عا ،
ن || التقديم : التقديم ه || تعلمه : تعلم د ، م ، ن . (١٥) قد : ساقطة من سا .

[الفصل الثاني عشر]

(ل) فصل

في قياس الدور

- ٥ إنه قد يقع في القياس عارضان، من جهة حال نسبة المقدمات إلى النتيجة ، أحدهما بيان الدور ، والآخر مكس القياس ، على ما سنبينهما . فهما ، من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس ، فيجب أن ينظر فيهما في علم القياس . وأما الانتفاع بهما ، فإنما يكون في الامتحان والمغالطة أو يكون لأجل التحرز . وقد يدخل من وجه ما في العلوم وفي الجدل . وكل واحد من بيان الدور ، ومن عكس القياس عارض للقياس ، وموضوعهما القياس . فإن الدائر والمعكوس قياس . وذلك لأن القياس لم يكن قياسا ، لأن مقدماته حقة أو مسلمة أو مشهورة أو غير ذلك ؛ بل إنما كان قياسا لأن مقدماته إذا وضعت وسلمت لزم عنها غيرها . فأما بيان الدور فإن يكون معنا قياس على مطلوب ، ثم يجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدمتين قياسا على إنتاج المقدمة الأخرى ، فيكون المطلوب تارة مقدمة ، والمقدمة تارة مطلوبا . فتارة توجد تلك المقدمة في بيان المطلوب ، وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها . وبالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحدا . ١٥

(٢) فصل : الفصل الثاني عشر ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٢ ، ع ، هـ . (٥) أحدهما : أحدها د ، ن ، وهما ع || ما سنبينهما : ما سنبينها د ، ن || فهما : فهو ب ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ . (٦) ينظر : ينظر د ، ن . (٨) من : في ن || وجه : جهة د . (٨ — ٩) ومن عكس : وعكس س ، سا . (٩) وموضوعهما : وموضوعها سا . (١٠) حقة : حق د ، م ، ن . (١١) وسلمت لزم عنها : وسلمت لزم د ، س ، سا ، ع ، ب ، ولزم سلمت ب ، م . (١٢) بيان : ساقطة من د . ن || معنا : معناها د ، ن ؛ معنى س ، سا || قياس : قياسا د ، ن || مطلوب : ساقطة من د .

وهذا قد يستعمل بأن يتلطف فيغير المطلوب في اللفظ عن صورته وهو مطلوب، ليوهم شيء شيئا آخرور بما استعمل هذا في العلوم بأن يكون معنا مقدمتان فتدجان شيئا على سبيل برهان "إن" وبيان العلة من المعلول، وذلك على طريق "الإن" ثم يقلب فيبان المعلول من العلة على طريق "اللم" على ما ستعلمه في الفن الذي يلي هذا الفن . وأما عكس القياس ، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدمتين مقابل المقدمة الأخرى . وأكثر نفع هذا في إنكار إحدى المقدمتين من قياس يوجب شيئا ، فيتولى إبطاله بأن يمتال ويتلطف في تسليحه مقابل النتيجة من حيث لا يشعر به بتغيير لفظ أو حيلة من الحيل ، فيقرن بمقدمة وينتج صحة مقابل المقدمة الأخرى ، فيمنع بذلك القياس على المطلوب . وقد ينتفع به كما ستعلم في رد الخلف إلى المستقيم .

١٠

وأما في الجدل ، فإنه ربما كان مقابل المطلوب مشهورا في نفسه . إذ المتقابلان ، كما ستعلم ، كثيرا ما يكونان مشهورين . والجدلى من حق صناعته أن ينصر طرفي التقيض معافى وقتين ، وأن يستعمل طرفي التقيض المشهورين في وقتين مختلفين . وربما حاول أن يكون نصر أحدهما في وقت بقياس ، ثم يتلطف فيتسلم مقابلة المشهور ، فيمنع به مقدمة في قياس يؤلف على إبطاله ، على أن هذا يكون ضربا من المغالطة في الجدل . فإنه عندما ينصر أحد المقابليين ، ليس له أن يأخذ مقابله حقا على سبيل المشهور .

١٥

فلنبداً ببيان الدور ، فيبان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين ، فتنتج المقدمة الثانية . فإن أدخل حد غريب ، لم يكن بيان الدور؛

(٢) شئ : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٣) إن و بيان : أو بيان ن || و بيان : فيان عا . (٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) تسليمه : تسل عا . (٩) مقابل : + من د . (١١) ربما : فر بما هـ . (١٦) فإنه : فإن عا || ينصر : يتغير ع . (١٨) فلنبداً : ساقطة من د ، ن . (١٩) فإن : فإذا د ، سا .

وإن أنتج أيضا شيء غريب ، لم يكن بيان الدور ؛ بل بيان الدور أن يبين الشيء بما بين به ، مثل قولك : كل ج ب ، وكل ب آ ، فيتج : وكل ج آ . فإن أخذت كل ج آ ، وكل آ ب ، أنتجت : كل ج ب . وإن أخذت كل ب ج ، وكل ج آ ، أنتجت كل ب آ . ويحتاج أن تكون المقدمة التي تضاف إلى النتيجة منعكسة على كيتها ، مثل : كل ج ب ، وكل ب ج . فهذا العكس في الموجبة ظاهر . وأما في السالبة ، فإن العكس المحتاج إليه في الدور ، إنما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع ؛ فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع . كما أن العكس في الإيجاب ، إنما يكون حيث يكون الإيجاب خاصا بالموضوع ؛ فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع . ومثل هذه السالبة ، سالبة ترجع إلى العدول الموجب ، فتعكس بالإيجاب . ومثال هذا السلب قولك : لا شيء من الجوهر بعرض ، فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ، أو لا شيء مما هو إليه بمتعلق الوجود بالغير ، فمكسه : ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو إليه .

١٠

وبالجملة هذا هو السالب الذي إذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ، ثم عكس بأن يجعل جزءا من الموضوع ، صح الطرف الآخر على كل ذلك الموضوع . وقول : إذا كان لا شيء من ب آ ، وانعكس لا شيء من آ ب ، على أن كل ما ليس آ فهو ب ، فيلزم أن كل ما ليس ب فهو آ ؛ وإلا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ ، وكل ما ليس آ فهو ب ، يلزم أن بعض ما ليس ب

١٥

- (١) وإن . . . الدور : ساقطة من د ، ن . (٢) وكل : كل م ، ع ، هـ .
 (٥) وكل ب ج : ساقطة من د ، ن . (٦) فإن العكس : وفي العكس م .
 (٦ — ٧) حيث يكون : ساقطة من سا . (١١) ومثال : ومثل د ، ن || العكس : ساقطة من د .
 (١٢) الموضع : الموضوع د ، ن || أولا شيء : ولا شيء د ، سا ، ن . (١٣) فمكسه :
 فينعكس ن || فهو : هو ما . (١٥) بأن : فإن ما . (١٧) فيلزم : فليزم م .

- فهو ب . هذا خلف . فإذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمه ، فهذا
تلزمه المقدمة أيضا . وأما الجزئية السالبة كقولنا ليس : بعض ج آ ، فإنما
يعكس العكس المطلوب ههنا أن كل ما ليس بعضه آ ، فهو ج . فإن كانت
إحدى المقدمتين منعكسة دون الأخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في إنتاج
الأخرى ، ولا يتكافأ . فالضرب الأول من الشكل الأول أية مقدمتين •
انعكست ، أنتجت مع النتيجة المقدمة الأخرى . وإن كانت المنعكسة الكبرى ،
بقيت كبرى في القياس الثاني . أو كانت الصغرى ، بقيت الصغرى في القياس
الثاني . وأي مقدمة أخذت مع عكس النتيجة ، أنتجت عكس الأخرى . وإن
عكستا جميعا ، أنتجتا عكس النتيجة . وإن كانت الكبرى سالبة كقولنا :
لا شيء من ب آ ، وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالب في هذا ١٠
الموضع ، وهو أن كل ما ليس آ فهو ب . فنأخذ النتيجة محولة من السلب
الكلي إلى العدول ، فنقول : كل ما هو ج ، فليس آ ؛ وكل ما ليس آ فهو
ب ؛ ينتج كل : ج ب . وإن قوما من المفسرين يظنون أنه ينبغي أن يقال :
إن ج شيء لا يقال آ على شيء منه . وكل ما لا يقال آ على شيء منه فإن ب
يقال على كله . فينتجون : أن ج شيء يقال آ على كله . فيجعلون السور غير ١٥
السور ، بل جزءا من المحمول . ويجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهملة .
ويجعلون النتيجة بالجملة ليست إحدى المقدمتين ، فيكونون قد غيروا النتيجة الأولى
والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعي . ليخالفوا نسق كلام من

(٢) تلزمه : يلزم د ، سا ، عا ، ن . (٤-١٧) منعكسة . . . المقدمتين : ساطعة من م .

(١٨) ليخالفوا : ويخالفوا ب ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ؛ ليخالفوا ما .

يفسرون كلامه . وأما إنتاج الكبرى فسهل ، بأن نعكس الصغرى فيكون كل $\bar{b} \bar{a}$ ، ولا شيء من $\bar{a} \bar{b}$. وأما القياسات المستتجة للجزئى فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى . وأما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين هكذا : بعض $\bar{a} \bar{b}$ ، وكل $\bar{a} \bar{b}$ ، فبعض $\bar{a} \bar{b}$. هذا في النتيجة الموجبة .
 • وأما في السالبة فلا يمكن ، لأننا إذا عكسنا الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة ، فلم ينتج . وإن عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزئية ، فلم تنتج .

وأما في الشكل الثانى فلا يمكن أن تنتج الموجبة دورا بنحو إنتاج السالبة . لأن الموجبة لا تنتج من موجبة وسالبة . وأما السالبة فيمكن أن تنتج من ذلك ، لأن النتيجة السالبة مع عكس الصغرى تنتج من الشكل الأول عكس الكبرى السالبة ، ثم يعكس . فإن كان من شرائط البيان الدورى أن تكون النتيجة تؤخذ وتعكس مقدمة فقط ، ولا عكس بعد ذلك ، لم يكن هذا بيان الدور .
 فإن أخذت النتيجة السالبة مع عكس الموجبة الكبرى الكليّة أنقبت الصغرى السالبة ، وصارت النتيجة صغرى سالبة . وقد تنج الصغرى السالبة من الشكل الثانى . وأما إذا أريد إنتاج الموجبة ، فيحتاج إلى العكس الذى يخص السالبة مثاله : كل $\bar{a} \bar{b}$ ، ولا شيء من $\bar{b} \bar{a}$ ، فلا شيء من $\bar{a} \bar{b}$. فنقول :
 كل ما هو $\bar{a} \bar{b}$ ، فليس \bar{b} . وكل ما ليس \bar{b} ، فهو \bar{a} . فكل $\bar{a} \bar{b}$. فهكذا تبين بأخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس . فإن لم يجعل هذا بيان الدور لأنه لم تنعكس فيها مقدمة ، فله ذلك . وإن جعل بيان الدور يتم بما يلزم

(٤) وكل : فكل د . (٥) فى : ساقطة من ع . (٧) بنحو : ساقطة من سا .
 (١١) وتعكس : بعكس د ، ن . (١٢) فإن : وإما ن . (١٣) صغرى : الصغرى ه .
 (١٥) من $\bar{b} \bar{a}$: $\bar{b} \bar{a}$ د ، من $\bar{a} \bar{b}$ ، ن . (١٨) فله : فإنه م . (١٨) يلزم :
 + من د ، س ، سا ، ن ، ه .

- المقدمات من العكس ، وما يجري مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم الملزوم ، كان هذا بيان الدور . وأما إن كانت الموجبة هي الكبرى ، مثاله :
- لا شيء من ج ب ، وكل آ ب . فتحجاج أن تعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع ، وهو أنه كل ما هو آ ، ليس ج ؛ وكل ما ليس ج ، فهو ب ، فكل آ ب . فلما أن لا يكون هذا بيان الدور أو يكون على وجه آخر .
- يفارق هذا الشكل الشكل الأول من هذه الجهة ، وهو أنه يحتاج فيه في إنتاج السلب إلى أحد أمرين ، إما أن يؤخذ لازما سالبين ، أو يؤخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة . ومن غير هذه الجهة لا يمكن . فإن كانت المقدمات هكذا أمكن بيان الدور . وأما إن كانت الصغرى جزئية ، فلا يمكن أن يتبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة . ولكن إن كانت سالبة أمكن من النتيجة وعكس الكبرى أن يتبين من الشكل الثاني . وإن كانت موجبة لم يمكن على النحو البسيط لأنه لا قياس من سالبين . ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غيره .
- ١٠

- وأما الشكل الثالث ، فلا يمكن أن تبين فيها كلية البتة ، لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت ، لا تنتج إلا جزئية . وأما الجزئية ، فإن كانت كبرى ، والنتيجة موجبة ، وأضفنا عكس الصغرى إليها كايا ، أنتج الكبرى الجزئية . لأننا إذا عكسنا ، فقلنا : كل ج ب ، وجـ الأصغر ، وكان أنتج بعض :
- ١٥

(٢) هذا : ساقطة من د || بيان : بيان س ، سا . (٣) جـ ب : د ب د || وكل : فكل د .
 (٦) يفارق : فيقارن م . (٧) لازما : لازم س . (٩) بيان : ساقطة من ن || يتبين :
 يتبين س . (١٠) إن : إذا د ، ع ، ن . (١١) يتبين : يتبين د ، س ، س ؛ +
 هي ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || النحو : الوجه د ، ن . (١٢) لاقياس : قياس د ،
 ن || لاغيره : لاغير س ، ما . (١٣) فيها : فيه د || الجزئية : + فإن كانت م .
 (١٦) الجزئية : جزئية د ، ن || وجـ الأصغر وكان أنتج بعض : وبعض س || أنتج :
 ينتج س .

جـ آ ، أنتج : بعض بـ آ ، وهو الكبرى . وإن كانت صفري لم يمكن إلا بعكسين . لأننا إذا أخذنا أن بعض جـ آ ، وهو النتيجة ؛ وأضفنا إليها عكس الكبرى ، وهو كل آ بـ ؛ أنتج لا المطلوب ، ولكن عكسه ؛ ولم يكن كلامنا في ذلك . ولكن إذ جوزوا هذا في الثاني ، فما بالهم لا يجوزونه في الثالث ؟ وإن اختلط موجب وسالب ، والموجبة كلية ، أمكن إنتاج السالبة . لأنك تقول : ليس بعض جـ آ ، وهو النتيجة ؛ وتضيف إليها عكس الصفري ، وهو كل جـ بـ ؛ ينتج : ليس بعض بـ آ . فإن كانت الكلية هي السالبة ، لم يمكن أن تنتج الصفري الجزئية الموجبة من سالتين ، إلا أن تعكس السالبة على النحو المذكور . فنقول : بعض جـ ، هو ليس بـ آ . وكل ما ليس كله أو بعضه آ ، فهو بـ . فنقول : بعض جـ بـ ؛ ثم نعكس .

١٠

فقد بان أن البيان الدوري في الشكل الأول للوجبات ، لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالا . وأما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الأول ، ولكنه يتخيل كأنه من الثالث . لأنك تقلب المقدمة السالبة ، فنقول : كل ما لا يؤخذ فيه آ ، يؤخذ فيه بـ . فجعلت آ ، بـ محمولين معاً . وأما الشكل الثاني فالبيان فيه إما بالشكل الأول عند التحصيل ، وإن كان في الشكل الثاني ؛ وإما على الوجه الذي يحيل الشكل الثالث . وأما في الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقي كله منه . وأما الخيل فكان في غيره منه ، فكيف فيه ؟ وما كان من الشككين الآخرين إنما يبين دوره بالرجوع إلى الأول ، فيحتاج إلى عكس النتيجة . فيكون بيان الدور فيه إما ناقصا ، وإما معدوما ، إذا جعل بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة .

١٥

(١) بـ آ : جـ آ عا || لم يمكن : لا يمكن س . (٥) وإن : فإن هـ . (٨) الصفري : + في ع . (٩) بـ آ : آ د ، ن . (١٢) للسوالب : السوالب بـ ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٤) فالبيان : فالبيان س . (١٥) الثاني : الثالث بـ ، د ، م ، ن . (١٥ — ١٦) الشكل الثاني . . . وأما في : ساقطة من د . (١٧) منه (الثانية) : من د . (١٨) يبين : يتبين ن .

[الفصل الثالث عشر]

(م) فصل

في عكس القياس

- قد علمت أن عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إما نقيضها، وإما
 ضدها، ويضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى. ومن
 الضرورة أن مقابل النتيجة إذا أخذ مع إحدى المقدمتين أبطل الأخرى،
 وإلا فإن كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل، إلا أن أخذ المقابل بالتناقض
 والتضاد، مختلف. فليعتبر ذلك من الشكل الأول، ولنضع أن: كل ج ب،
 وكل ب آ، فكل ج آ. فإن قلنا: لا شيء من ج آ، وكان كل ب آ، أنتج
 لا شيء من ج ب. وكان كل ج ب. فأخذ الضد، أنتج ضد الصغرى. وإن
 أخذنا النقيض، أنتج النقيض للصغرى. وكله من الشكل الثاني. وأما إن
 أضفنا إليه الصغرى فقلنا: لا شيء من ج آ، وكل ج ب، أنتج من الثالث:
 أنه ليس كل ب آ. فكذلك لو قلنا: لا كل ج آ. فإذا لا سبيل إلى إنتاج
 مضاد الكبرى، لأن الثالث لا ينتج عاما، ولا بد من أن يكون الشكل هو الثالث.
 ولنضع أن كل ج ب، ولا شيء من ب آ، فلا شيء من ج آ. ونأخذ مضاده
 وهو أن كل ج آ. وكان لا شيء من ب آ. أنتج ضد الصغرى. ونأخذ نقيضه،

(٢) فصل: الفصل الثالث عشر ب، د، س، سا، ع، م، ب؛ فصل ١٣، عا، هـ.
 (١٠) فأخذ: فأنتج د، ن. (١١) للصغرى: الصغرى سا || وكله: فكله د. (١٢) لا شيء:
 ولا شيء، س، عا، هـ || وكل: فكل، د. (١٣) فكله: وكذلك س، سا، هـ || ج آ:
 ج ب س، سا، عا. (١٦) أنتج: ينتج س.

- فينتج نقيض الصغرى . وذلك من الثاني . فإن أخذنا مع النتيجة المعكوسة إلى التضاد أو التناقض ، الصغرى . أنتج نقيض الكبرى لا غير . وذلك من الشكل الثالث . ولنضع الصغرى جزئية ، حينئذ إن عكست النتيجة إلى التناقض بطلنا ، معاً وإلى التضاد لم يبطل شيء . فلنضع أن بعض جـ ب ، وكل بـ آ ، فبعض جـ آ . فتعكس النتيجة إلى السلب المناقض ، فنقول : ليس شيء من جـ آ ، وكل بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . أو نضيف إليها الصغرى ، فينتج : ليس كل بـ آ . فإن أخذنا بالمضادة ، وهو أن ليس بعض جـ آ ، وأضفنا إليها الكبرى ، وهو كل بـ آ ، أنتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل أن بعض جـ ب ، أو الصغرى فقلنا : ليس بعض جـ آ ، وبعض جـ ب كانتا جزئيتين ، فوالم ينتج التاليف من جزئيتين . ولنضع أيضاً بعض جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، لا كل جـ آ . وناخذ نقيضه ، فنقول : كل جـ آ ، وبعض جـ ب ، فبعض بـ آ . وهو نقيض الكبرى . أو نضيف إليها الكبرى ، فيكون كل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . فأما إن أخذنا الضد فلا ينتج ، لأننا إن لنا : فبعض جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، وينتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل قولنا : بعض جـ ب ، وإذا أضفنا إلى الصغرى لم ينتج أيضاً .

وأما في الشكل الثاني ، فإنه لا يمكن أن يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ، فيبطل الكبرى بأن ينتج ضده ، بل بأن ينتج نقيضه . لأن القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث ، وذلك لا ينتج الكلى . وأما مع الكبرى ، فإن عكست

(١) وذلك من الثاني : ساقطة من سا || فإن : وإن سا . (٢) أو التناقض : والتناقض د ، ن . (٤) شيء : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || فلنضع : ولنضع هـ . (٧) أخذنا : أخذناه س (٩) أو الصغرى : والصغرى ع . (١١) فلا : ولا هـ || فنقول : ساقطة من م . (١٣) فأما : وأما سا ، عا . (١٤) فبعض : بعض س || وينتج : أنتج ع .

- النتيجة إلى المضادة ، أنتجت ضد الصغرى ؛ أو بالتناقض ، أنتجت نقيض الصغرى ؛ لأن القياس يكون في الشكل الأول ، ولا يمنع ذلك هناك . فلتكن الكبرى ، موجبة مثل أن لا شيء من جـ آ ، وكل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، وقلنا : ولا شيء من جـ آ ، أنتج في الحالين : أنه لا كل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، وكل ب آ ، أنتج كل جـ آ . فإن أخذنا بعض جـ ب ، وكل ب آ ، أنتج بعض جـ آ . ثم فلتكن الكبرى سالبة ، مثل أن نقول : كل جـ آ ، ولا شيء من ب آ ؛ ولناخذ إما كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ؛ وقد قلنا : كل جـ آ ؛ أنتج في الحالين : بعض ب آ ، وهو نقيض الكبرى ، لا ضدها . وإن أخذنا مع عكس النتيجة ، الكبرى ، فقلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أنتج : لا شيء من جـ آ . أو قلنا : بعض جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أنتج بعض جـ ليس آ . فهذا هو تفصيل ذلك . فإن كانت الصغرى جزئية فلا يبطل أخذ ضد النتيجة شيئا ، فإنه يكون جزئيا موجبا ، ولا ينتج مع الصغرى ، وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية ، والجزئية لا تبطل الجزئية . وأما إن عكست النتيجة إلى التناقض أبطلت كليهما بالتناقض . فليوضع بعض جـ آ ، ولا شيء من ب آ ، فليس بعض جـ ب . فإن قلنا : بعض جـ ب ، لم ينتج مع الصغرى ، وأما مع الكبرى فينتج : ليس بعض جـ آ . ولا يبطل ذلك قولنا : بعض جـ آ ، فإن قلنا : كل جـ ب ، وقلنا : بعض جـ آ ، أنتج بعض ب آ ؛ وهو نقيض الكبرى . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أنتج : لا شيء من جـ ب ؛ وهو نقيض الصغرى . ولنضع : لا كل جـ آ ، وكل ب آ ، فإن أخذنا ضد النتيجة وهو بعض جـ ب ، لم ينتج مع

(١) بالتناقض : التناقض م . (٢-١) أو بالتناقض . . . الصغرى : ساقطة من س .

(٩) لا ضدها : لا ضده ب ، س : سا ، ع ، ما ، م ، هـ || وإن أخذنا : وأخذنا د || عكس :

مقابل سا . (٢٠) ضد : هذه س .

الصغرى ، وأنتج مع الكبرى : بعض جـ آ ، ولا يبطل بهذا قولنا : لا كل جـ آ . وأما إن أخذنا النقيض ، فقلنا : كل جـ ب ، وكل ب آ ، أبطل الصغرى بالنقيض . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا كل جـ آ ، أبطل الكبرى بالنقيض .

- وأما في الشكل الثالث إن أخذ ضد النتيجة ، لم تبطل البتة مقدمة ؛ لأن
- ٥ ضد النتيجة مع الصغرى ، يكون من الشكل الأول ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج ؛ ومع الكبرى ، يكون من الشكل الثاني ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج . وأما أن أخذت بالتناقض ، كان نقيض النتيجة كلياً . فإن كانت الكبرى سالبة ، كان موجبا كلياً ؛ أو موجبة ، كان سالبا كلياً ؛ واتظم مع الصغرى ، على نظم الشكل الأول ، ومع الكبرى ، على نظم الشكل الثاني . فإن كانت المقدمتان
- ١٠ كليتين ، أنتج ضد كل واحدة منهما ، لأن نتيجة الكليتين من الشكل الأول والثاني كى . وإن كانت إحداهما ، ولتكن الصغرى ، جزئية ، وتكون لا محالة موجبة ، أنتجت نقيض كل واحد منهما . لأن الجزئية إذا أخذت مع عكس النتيجة إلى النقيض ، أنتجت جزئياً يناقض الكلى منهما . وإن لم تؤخذ هى ، بل الكلية ، أنتجت كلية تناقض الجزئية منهما . وإن كانت الكبرى هى الجزئية الموجبة ، لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة إلى النقيض ولا إلى التضاد ،
- ١٥ ما ينتج نقيض الصغرى ، ولا ضدها ، لأنها تنتج عكس مقابل الصغرى واثتلف من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها ، وكذلك إن كانت جزئية سالبة .

(٢) وأما إن : وأما إذا س || الصغرى : ساقطة من سا . (٥) جزئية : جزئى س .
 (٦) ومع : مع م . (٧) نقيض : عكس س ، سا ، هـ || فإن : وإن س || كان : ساقطة من ن . (١١) وإن : فإن عا || وتكون لا محالة : ولا يكون محالة م . (١٢) نقيض : ساقطة من سا . (١٥) ولا ضدها . . . الصغرى : ساقطة من سا || واثتلف : بل يأتلف س .

فقد اجتمع من هذا كله أن انعكاسات القياسات من الشكل الأول تكون إلى الثاني والثالث . لكن إن أريد إبطال الكبرى ، كان من الثالث ؛ أو الصغرى ، كان من الثاني . وفي الثاني تبطل صغراه بالأول ، وكبراه بالثالث : وفي الثالث تبطل صغراه بالثاني ، وكبراه بالأول .

(١) القياسات من : قياسات ص ، سا و هـ . (٢) لكن : ولكن سا .

[الفصل الرابع عشر]

(ن) فصل

في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف

- فلنقل في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف . على أنا نعتبر
- ٥ المقدمة التي هي التالى من الشرطية ، ونعمل على أن الاقتران منها وحدها مع
- الجملية ؛ فإن ذلك لا يضرنا . إذ قد علمت صورة ذلك التأليف ، وأن الاعتبار
- فيه إيقاع التالى مع المقدمة الداخلة موقع إحدى القرائن الجملية . فقياس الخلف
- أيضا يكون من وجه مشابهة لعكس القياس ؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما ،
- وتضيف إليه مقدمة ، وتبطل مسلما ما . لكنه يخالف بأن عكس القياس إنما
- ١٠ يكون دائما ، إذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ، ونتيجة حدثت عنه
- بالفعل ، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم . وأما الخلف ،
- فقياس مبتدأ ، لا يلزم أن يتقدمه قياس ، وإن اتفق فلا ندرى بعد ما ينتجه
- إلى أن ينتج محالا . لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد . فليكن مع لنا أن
- كل ب آ ، بتوسط ج آ . ليس إن أخذنا مقابل النتيجة ، وأضفنا إلى الصغرى ،
- ١٥ بطلت الكبرى ، أو أضفنا إلى الكبرى ، بطلت الصغرى ، وكان هذا عكس
- القياس . فلو أنا ابتدأنا فقلنا : إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ، فنقيضه

(١) فصل : الفصل الرابع عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٤ عا ، هـ . (٣) في : ساقطة من سا
 || والمستقيم : ورد المستقيم سا ، م . (٦) وأن : + كان س . (٨) من وجه : ساقطة
 من سا || ما : ساقطة من د ، م ، ن . (١٠) حدثت : وحدثت د . (١١) عقد : يعقد س
 || شيء : ساقطة من هـ . (١٢) يتقدمه : يتقدم سا || وإن : فإن ع . (١٤) أخذنا : أخذ سا .

- وهو قولنا . لا كل ب آ صادق ، وكان مسلما أن كل ب ج ينتج : أن لا كل ج آ ، وكان حقا إن كل ج آ ، هذا خلف . إذ لا يمكن أن يكون كل ج آ ، وليس كل ج آ . فاذن قولنا : ليس كل ج آ ، كذب ، ولزم عن قياس . فإحدى مقدمتيه كاذبة ، ولكن ليست المسألة ، وهى أن كل ب ج . فهى إذن المشكوك فيها ، وهو أنه ليس كل ب آ ، فاذن كل ب آ . والمطلوبات
- الأربع كلها ، إلا الكلى الموجب ، يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف . وأما الكلى الموجب فيبين من الشككين الآخرين فقط . لأنك إذا أردت أن تبين صدق قولنا : كل ب آ ؛ بكذب نقيضه ، وهو قولنا ليس كل : ب آ ، قلت ، إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ؛ فنقيضه ، وهو قولنا : ليس كل ب آ صادق . وتحتاج أن تنتج من هذه المناقضة ، ومن مقدمة أخرى مسلمة
- نتيجة بينة الاستحالة . وتلك المقدمة لا تشارك هذه فى الشكل الأول . لأن هذه المناقضة لا يجوز أن تكون صغرى الأول ، لأنها سالبة ؛ ولا كبرى الأول ، لأنها جزئية . وأما أن أخذت الضد بدل النقيض ، أمكن أن يجعله كبرى ، ولكن إذا أنتج محالا ، لزم أنه كذب ، لم يلزم أن ضده صادق ، لأن الضدين قد يكذبان معا فى المواد الممكنة كما علم سالفاً ، فلم ينفع فى إنتاج المطلوب .
- وأما السالبة الكلية فتبين فى الشكل الأول ، بأن يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ، ويضاف إليه كبرى ، فينتج محالا . ولا يمكن أن تضاف إليه الأخرى وهى الصغرى فتكون الكبرى جزئية . والسالبة الكلية تبين فى الشكل الأول .

(١) ينتج : فينتج عا ، ن || لا كل (الثانية) : لا د ، ن . (٢) إن كل ج آ : إن ج آ د ، ن . (٦) تبين : تبين د ، ن . (٨) قولنا ليس : قوله ليس سا . (١١) بينة : ساقطة من د ، ن . (١٥) يكذبان : يكونان ع . (١٦) قبيضها : قبيضه عا || وهو : وهما د ، ن . (١٧) ولا يمكن : ويمكن ن || إليه : ساقطة من د ؛ إليها ن . (١٨) والسالبة : فالسالبة سا || تبين : تبين د ، ن .

بإدخال مقدمة هي كبرى لا غير . وأما الموجبة الجزئية ، فلأننا إذا أخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية ، لم يمكن أن نضيف إليها في الشكل الأول مقدمة إلا الصغرى ، فينتج المحال . وأما السالبة الجزئية ، فإذا أخذنا نقيضها في الشكل الأول ، أمكن صغرى وكبرى معا ، لأنه كلى وموجب .

٥ وأما في الشكل الثاني ، فإن الموجبة الكلية إذا أخذ نقيضها ، وهو ليس بمضرب آ ، لم يمكن ، إلا أن تضاف إليها كبرى كلية موجبة . وأما الكلية السالبة ، فإنه إذا أخذ نقيضها لم يمكن أن تضاف إليها إلا كبرى سالبة كلية . وإذا أخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ، لكن لم تثبت صحة ضده . وأما الجزئية الموجبة ، فإن نقيضها يمكن أن يضاف إليه في هذا الشكل كبرى وصغرى . وكذلك الجزئية السالبة ، فإن نقيضها يمكن أن يضاف إليه كبرى وصغرى ، لأن نقيض الجزئيتين كلية ، فتصلح كبرى وصغرى ، سالبة وموجبة . وإذا أخذنا الضد في هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد . ولكن لم تصلح إلا صغرى .

١٥ وفي الشكل الثالث . أما الموجبة الكلية فإنها إن أريد أن تثبت بالخلف ، وأخذ نقيضها لم تصلح إلا كبرى . وأما الكلية السالبة ، فنقيضها يصلح كبرى وصغرى ، لأنها موجبة جزئية ، وتكون صالحة في الطرفين أيهما كان . وأما الجزئية الموجبة ، فنقيضها إذا أخذ لم يصلح إلا كبرى . وأما الجزئية السالبة ، فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى . فإذا ان الموجبة لاتين إلا بالضروب

(٢) الأول : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن . (٥) إذا : فإنه إذا سا .
 (٧) إلا كبرى : الكبرى د ، س ، ن . (٨) لكن : ولكن س ، سا ، ما .
 (٩) إليه : إليها ع ، هـ . (٩—١٠) إليه . . . يضاف : ساقطة من ما .
 (١٠) إليه : إليها ب ، م ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ . (١٢) أخذنا : أخذ هـ .
 (١٣) فإنها إن : فإنها إذا س ، سا . (١٥) كان : ساقطة من سا . (١٧) بالضروب : بالضرب عا .

التي كبرها سالبة ، هي نقيض النتيجة ، وأما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث . والحال في الضد ههنا أنه إذا بطل ، لم يجب بطلان ضده ، هو كما في غيره .

- والفرق بين المستقيم والخلف : أن المستقيم يقصد فيه القاييس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبينه ، فيقيس عليه من مقدمات مسلمة إما على الإطلاق • وإما عنده ، وبينه وبين خصمه . وأما الخلف فإنه يقصد فيه في أول الأمر أن ينتج شيئا غير المطلوب ، ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق ، أو عنده ، وبينه وبين خصمه . فإذا تبين كذبه ، عاد وأنتج كذب ما هو سببه ، فانتج صدق نقيض ذلك . وأيضا فإن المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات . وأما في الخلف ، فإحدى المقدمتين من تلك الجملة ، والأخرى ١٠ نقيض المطلوب ، وأيضا فإن النتيجة في المستقيم غير بيّنة في أول الأمر ، حتى يتم فيلزم . وأما في الخلف فإن النتيجة توضع أولا ، ويوضع نقيضها . وإذا كان الخلف مؤلف من نقيض المطلوب ومن صادقة ، ينتج محالا . فلذلك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة ، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها ، وهو المطلوب ، أعني ذلك النقيض . ١٥

فلتبين السالب الكلي بالخلف من الشكل الأول ، ولتأمل كيف يستقيم ، وليكن المطلوب أن نبين أنه لا شيء من ب آ . فإذا أخذنا نقيض هذا ، وهو أن بعض ب آ ، فلا بد من أن تكون ذلك صغرى في الشكل الأول ، والتي

(١) السالبة : الثانية د (٤) أن المستقيم : ساقطة من س || في : من س || القاييس : القياس ما . (١٠) في الخلف : بالخلف ع ، (١٣) إن : إذا د ، س ، سا ، ما ، هـ . (١٤) فأخذت : وأخذت سا .

- يضاف إليها حتى تنتج المحال ، هو إما قولنا : كل آج ، أو قولنا : ولا شيء من آج . فإن أنتج موجبة ، فكان بعض ب آج ، وأخذنا نقيضها ليرد إلى الاستقامة ، كان نقيضها ، لا شيء من ب آج ، وأضفنا إليها كل آج ، كان الشكل الثانى . وإن كان أنتج سالبة ، فكان ليس كل ب آج ، وكان نقيضها كل ب آج ، وأضفنا إليها لا شيء من آج ، كان أيضا من الشكل الثانى .
- وأما إن كان المطلوب سالبة جزئية ، وأخذنا نقيضها وهى الكلية الموجبة ، فإن أضفنا إليها كبرى موجبة ، أو كبرى سالبة ، كان بعينه كما قلنا . وإن أضفنا إليها صغرى موجبة جزئية أو كلية ، فإن النتيجة تكون موجبة ، ونقيضها إما كلية سالبة وإما جزئية سالبة . وجميع ذلك يبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث . وأما الموجب الكلى ، مثل قولنا : كل آب ، فلا يمكن أن يبين بالخلف فى الشكل الأول ؛ لأن نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى . فأما الجزئى فيبين فى الشكل الأول وذلك بأخذ نقيضه ، فلا يمكن أن يكون نقيضه إلا كبرى الأول ، لأنه سالب كلى فلا يمكن أن يبين بعكس القياس إلا من الصغرى ، ونقيض النتيجة ، وذلك فى الثالث . فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده إلى الشكل الثانى .

وأما الشكل الثانى فإذا عكس قياسه الخلفى إلى الاستقامة فإنه يرجع إلى الشكل الأول فى كل موضع . أما الكلى الموجب فلا أنه يكون قد أخذ

- (١) أو قولنا : وقولنا د ، سا ، ن || ولا شيء : فلا شيء . عا . (٢) ليرد : لرد سا . (٣) ب آج : ج ب د || كان : فكان ب ، د ، م ، ن . (٤) وإن : فإن م ، ه . (٥) أيضا : نقيضها د ، ن . (٦—٧) فإن . . . سالبة : ساقطة من م . (٧) إليها : ساقطة من ن . (٩) سالبة (الثانية) : ساقطة من سا . (١١) فلا يمكن : ولا يمكن ه || فلا يصلح : ساقطة من م . (١٢) فأما : وأما د ، م ، عا ، ن ، ه || الجزئى : + الموجب سا . (١٢—١٣) وذلك . . . الأول : ساقطة من م . (١٣) فلا يمكن : ولا يمكن ه . (١٦) فإذا : فإن د ، ن .

- في الخلف نقيضه فصار صغرى ، فيحتاج إلى إبطال الصغرى ، وقد بان ذلك بالشكل الأول . وكذلك الكلى السالب ، لأن نقيضه أيضا لا يكون كبرى .
- وأما الجزئى الموجب ، فإن نقيضه يصلح صغرى وكبرى ، فيصلح فى الأول والثالث ؛ وكذلك الجزئى السالب . فإذا جميع قياساته يمكن أن تعكس إلى الأول . والخلفان المشتجان للجزئى يمكن أيضا أن تعكس إلى الثالث .
- وأما الشكل الثالث ، فإن موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها فى الأول بالمستقيم ، وسالباته تبين أيضا فى الثانى . أما الموجبات فإن نقائضها تكون فى قياس الخلف كبرى لا محالة ، فتبطل بالشكل الأول . وأما السالبات ، فإن نقائضها تكون صغرى وكبرى معا ، فيمكن أن تبطل فى الثانى أيضا مع الأول . فقد بان وظهر أن القياس الخلفى مشارك للمستقيم ، يرجع أحدهما إلى الآخر ولا يخرج من تلك القياسات .
- ١٠

(١) بان : + أن د ، س ، ن ، هـ . (٢) وكذلك : فذلك سا . (٣) فيصلح :
و يصلح سا || الأول : + والثانى د ، ن . (٤) قياساته : قياسه د ، ن .
(١٠) وظهر : ساطعة من ن .

[الفصل الخامس عشر]

(س) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة ، بأن يؤلف قياس من موجبة
 وسالبة متضادتين أو متقابلتين احتيل حتى خفى ذلك ، إما بأن تبدل اسم حد ما
 بما يرادفه ، وإما بأن توجد بدل الحد جزئية أو كلية فتحكم عليه بما يرفع
 الحكم من الحد . فنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ، ومنه ما ليس
 بالحقيقة كذلك ، ولكن بالظن . وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل
 على سبيل المبالغة في التبيكيت بأن يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من أصول أخرى
 ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء أنه ليس هو . وكثيرا ما يغلط به
 من هو ضعيف التمييز .

والمتقابلات في اللفظ أربعة : كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا بعض .
 وفي الحقيقة ثلاثة ، لأن البعض ، ولا بعض ، لا تقابل فيها . وهذا الضرب من القياس
 إنما يتألف في الشكل الأول بأن يجعل المحمول كشيئين فيوضع أحدهما للآخر ،
 وأما في الشكل الثاني فبأن يؤخذ الموضوع كشيئين ، ويؤخذ المحمول واحدا .

- (٢) فصل : الفصل الخامس عشر ، د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٥ ، هـ .
 (٤) وقد : قد سا ، م || يؤلف : يقدم س ، يوجد سا . (٥) أو متقابلتين : ومتقابلتين د ، أو
 متقابلين س ، سا || بأن : أن د ، ع ن . (٦) وإما بأن : أو بأن سا . (٧) متقابلتين :
 متقابلين د ، س ، سا ، هـ ، ع ، م || يؤخذ : وجدد || فينتج : ساقطة من م ||
 أنه : أن د || به : فيه س . (١٢) والمتقابلات : المتقابلات سا . (١٣) البعض : بعض هـ .
 (١٥) يؤخذ : يوضع سا .

- وأما في الثالث فبان يؤخذ المحمول كشئين ، ويوضع الموضوع واحدا .
 وفي الشكل الثاني إن أخذنا متضادين جاز وضع أيهما اتفق صغرى وكبرى .
 وإن أخذنا متناقضين لم يجوز إلا أن تكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة
 أو سالبة . ولكن لا بد من أن يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل أو بالقوة ،
 مثل أن يكون أحدهما نوعا وجزئيا تحت الآخر ، فيكون قياسا على المتقابل . ٥
 وأما ما سوى ذلك فلا يكون إلا في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب
 وإيجاب . وغير ذلك لأن المقدمتين لا تكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين ،
 مثل قولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الناطق بحيوان أو لا شيء
 من الضحاك بحيوان . أو كل علم ظن ، ولا شيء من الطب بظن . وأقول : يشبه أن
 يكون القياس على طرفين : أحدهما جنس ، والآخر نوع . مما يظن أنه قياس ١٠
 على المتقابلين . وليس في الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين ، بل إذا رد إلى ذلك
 بالتحقيق كان قياسين في قياس ، أحدهما مضمر ، والآخر مصرح . والمضمر
 هو الحقيقي على متقابلين ، ولكنه وإن لم يكن حقيقيا فهو أقرب إلى الحقيقة ،
 لأن الحكم على الكلى كالحكم على الجزئي الذي تحته ، ولا يحتاج إلى بيان .
 فكأنه حكم على الجزئي بمتقابلين . وذلك حكم القياس المضمر فيه . ١٥

وأما الشكل الثالث ، فإنما يمكن ذلك في ضروبه المنتجة للسالب . فأما
 الضروب المنتجة للموجب فمقدمتاها موجبتان . فكيف يتقابلان ؟ وعلى كل حال

- (١) المحمول كشئين ويوضع : ساقطة من سا || ويوضع : ويوجد س ؛ ويؤخذ ع ، عا .
 (٥) وجزئيا : جزئيا س . (٦) وأما ما سوى : وأما سوى هـ . (٩) بظن : ساقطة من د ، م .
 (١١) متقابلين : متقابلين م . (١٢) قياسين : قياسان د ، سا || قياسين في قياس : قياسا
 على قياس س . (١٣) متقابلين : متقابلين م . (١٤) الكلى : الجزئ ب ، م .
 (١٦) للسالب : السالبة د ، م ، ن ؛ للسالبة سا || فأما : وأما سا ع ، عا ، هـ .

فلا يجوز إلا أن يكون السالب كبرى . ومثاله : كل طب علم ، ولا طب بعلم ، فليس كل علم بعلم . وكذلك إن أخذنا على التناقض تلك . وينبغي أن نستقصى النظر ، هل يمكن ههنا شيء أمكن في الشكل الثاني ؟ إذ كنا نقول هناك مثلا : إن كل علم فاضل ، ولا شيء من العلوم فاضل . فيكون قياسا من متقابلين . ثم نضع بدل العلم ، الطب . فيمكن أن يوضع فيه طرف أخص من طرف . ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين . فهل يمكن أن يكون ذلك ههنا . وإذا استقصى وجب أنه لا يمكن ، لأنه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين أن يكون الطرف الأكبر أخص من الأصغر والمقدمتان متقابلتان ، وينتج غير الحق ، مثل قولنا : كل هندسة علم ، ولا شيء من الهندسة طب ، فليس كل علم طب ، فذلك حق . ومما تعين في هذا الاستقصاء أن نضع كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا شيء ، وهي ثلاثة ، فنجعلها أسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ، إلا أن لموضوعاتها اسمين مترادفين أخذا حدين ؛ أو مشتركة الموضوع ، إلا أن لمحمولها اسمين مترادفين وضعاً طرفين ، أو أحدهما تحت الآخر ، والموضوع محفوظ الاسم ، فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث ، ليس غيرها . فنعلم أنها قياس ، وأنها غير قياس ، وذلك بالأصول المتقدمة ، وتنتج ، وأن يراعى الأصل الذي أعطيناك .

إلا أن الأكبر يجب أن يكون ليس أخص من الأصغر . ولا يجب أن يظن أن لما جوزنا أن يكون قول صادق أنتج عن كاذب ، كذلك يجوز أن يكون

(١) إلا : ساقطة من س ، سا ، هـ || كبرى : إلا كبرى س ، سا . (٢) إن : إذا د ، ن . (٤) فاضل (الثانية) : بفاضل ن . (٦) أن يكون : ساقطة من سا . (٧) لأنه : فإنه سا ، عا . (٨) الأصغر : الطرف الأصغر سا . (١١) كل كل : كل بعض د ، ن . (١٥) فنعلم : فنعرف ما ، هـ . (١٦) وتنتج وأن : ويجب أن ع || وأن : أن س ، سا ، م .

- أيضا عن متقابلتين نتيجة صادقة البنة . لأن هذا ينتج أن الشيء ليس هو .
وأما أنه كيف يمكن أن يعرض لأصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات
من متقابلين ، وهم لا يشعرون ؛ فذلك لأنه يمكن أن يكون عند إنسان ما
قياسات فاسدة ، أنتجت نتائج فاسدة ، فهو جامعها عند نفسه ، ويكون
عنده حق ما ، هو موضوع مسلم . وتكون تلك القياسات أو النتائج الفاسدة ،
يلزم عنها لفسادها شيء فاسد ، يمكن أن يساق إلى إنتاج ضد ذلك الحق .
أو يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم أو الجزئي
تحتة . فإذا حقق كان بالقوة مقابلا له . فينتج منه بقياس ما ، مقابل هذا
الموضوع . مثاله إن كان الموضوع : أن بعض الأعداد فرد ؛ ويكون في تلك
القياسات الفاسدة ، إما مقدمة كاذبة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ،
وإما نتيجة فاسدة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ، أمكن أن يكتسب
من تلك مقدمة مناقضة أو مضادة لهذا الموضوع ، أن لاشيء من الأعداد
بفرد . فينتج منها أن بعض ما هو عدد ، ليس بعدد ؛ أو بعض ما هو فرد ،
ليس بفرد . وكذلك إن وضع ، أن كل علم ظن ؛ ثم سلم أولزم من أصول
أخرى عنده ، أن الطب ليس بظن ، وربما كان الموضوع حقا ، والقياسات
الفاسدة أنتجت مقابله ؛ وربما كان الموضوع باطلا ، والقياسات أنتجت
مقابله ؛ كانت قياسات صادقة أو كاذبة ، وربما كانت قياسات صحيحة
عنده وقياسات فاسدة ؛ فاكسب من الصحيحة ، صحيحا ؛ ومن الفاسدة ،
فاسدا ؛ وكانا متقابلين . وأما إذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن أن يستعمل من

(١) متقابلتين : متقابلين د ، ن . (٥) موضوع : هو موضوع د ، ن . (٧) لجنس :
بجنس سا . (١١) وإما نتيجة . . . بمتساويين : ساقطة من د ، ن . (١٢) مقدمة :
المقدمة د ، ن . (١٦) الفاسدة : ساقطة من س . (١٩) فاسدا : فاسدة سا .

- غير حيلة . فمن تلك الحيل أن تنسلم جزئية مناقضة لكلية ، كما تنسلم أن كل علم ظن ، ثم تنسلم ، وأن لا شيء من الطب ظن . ومن ذلك أن يوهم أن المركب ليس أحد الجزأين فيسلب أحد الجزأين عن المركب ، ويجعل المركب حداً أوسط ، فيقال : إن الحى الأبيض ليس بأبيض ، أى ليس بأبيض مجرداً وحده ، أو ليست حقيقته الأبيضية ، ولكن لا يشترط هذا الشرط . ثم نقول :
- إنسان ما ، أى كفلان ، هو حى أبيض . فينتج : أن ذلك الإنسان ليس بأبيض ، أى ذلك الإنسان بعينه . ثم نقول : ذلك الإنسان ليس بأبيض ، وهو بعينه أبيض ؛ فينتج : الأبيض ليس بأبيض . هكذا ينبغي أن يفهم هذا الوضع . ويمكن أن يؤخذ له مثال كلى ، كقولك : كل إنسان حيوان ناطق ، وليس شئ مما هو حيوان ناطق بناطق . على أنه يعنى فيما بينه وبين نفسه : وليس شئ مما هو حيوان ناطق بناطق فقط ؛ فينتج : فليس أحد من الناس بناطق . ثم موضوع : إن كل إنسان ناطق . فإن قال قائل : إن هذا لا يكون متناقضاً في المطلق . وخصوصاً في الماهل . قيل : أما الماهل ، فقد عرفت الجواب عنه ؛ رأما المطلق فليؤخذ على الشرط الذى يتمتع أيضاً في المطلق اجتماعه . ولنقل : إن زيدا أبيض ، وهذا الإنسان ليس بأبيض ، فزيد ليس هو هذا الإنسان الذى هو زيد ، هذا خلف ليس في المطلق كذا .

(١) تلك : ذلك س ، سا . (٢) وأن لا : أن لا هـ . (٣) فيسلب أحد الجزأين : ساقطة من م || أحد (الأولى والثانية) إحدى د ، ن . (٤) بأبيض مجرداً : أبيض مجرداً س ، سا . (٥) أوليست : ولست د ، ن . (٦) الإنسان (الثانية) : ساقطة من ن . (٧—٨) بعينه أبيض : بأبيض سا . (٩) شئ : ساقطة من د ، ن || فليس : ليس ها . (١٠) بناطق : ناطق س . (١١) زيدا : فلانا سا . (١٢) خلف ليس : خلف وليس ع ، هـ || ليس في المطلق كذا : ساقطة من سا .

[الفصل السادس عشر]

(ع) فصل

في المصادرة على المطلوب الأول

- وقد بقي من الأمور المناسبة لما جرى ذكره ، أمران : المصادرة على المطلوب الأول ، ووضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ؛ وذلك في الخلف . فأما المصادرة على المطلوب الأول ، فهي داخلية في جنس ما لم يبرهن مما قيل . ولكن ذلك الجنس أعم منه ، لأن ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب أن القول غير منتج بشكله أو بسبب مقدماته . وقد يكون بسبب أن المقدمات أخفى من المطلوب ، أو أن المقدمات مساوية له في الجهالة ، أو أن المقدمات إنما تبين بعد بيان المطلوب . وليس شيء من هذه مصادرة على المطلوب الأول . فإنه إنما تكون المصادرة على المطلوب الأول في قياس منتج الشكل ، وليس إذن بسبب الشكل . وليس يجب أن تكون بسبب أن المقدمة أخفى أو مساوية في الجهالة ، حتى إذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب ؛ وذلك لأن الخفي والمساوي في الجهالة قد تكون غير المطلوب ، ولا تكون مصادرة على المطلوب الأول . وأما في المصادرة على المطلوب الأول ،

(٢) فصل : الفصل السادس عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٦ ، ع ٥ . (٥) الأول : ساقطة من هـ || للنتيجة (الأولى) : نتيجة س || للنتيجة (الثانية) : ساقطة من س . (٦) فأما : وأما هـ . (٧) يبرهن (الأولى والثانية) : يبرهن س || ولكن . . . مما قيل : ساقطة من د ، ن . (٩) مساوية : متساوية س . (١٠) تبين : تبين س ، سا || وليس شيء : ولا شيء س . (١١) الأول (الثانية) : + فإنه إنما تكون د . (١٢) وليس (الأولى) : فليس هـ || يجب : يجوز عا . (١٥) في : ساقطة من سا .

فليس الخفى أو المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب ؛ بل إنما يكون القياس ،
مصادرة على المطلوب الأول ؛ لأن المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه ،
بأن يدل اسم أحد حديه الذى يراد أن يجعل حداً أوسط . والأشياء البينة
بنفسها فلا تبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بأن يقاس عليها من نفسها . فإن ذلك غير
معتاد ، لأنها مقبولة مسلمة ، وإن كان يمكن أن يصادر عليها ، بل إنما يستعمل
هذا فيما من شأنه أن يتشكك فيه ، ويجهل . فهذا إذا استعمل في بيانه غيره
مما هو أعرف منه ، فقد عمل الواجب . وإن استعمل نفسه في بيان نفسه ،
فقد صودر على المطلوب الأول . وقد يعرض ذلك في قياس واحد ، وقبلما
يخفى هذا إلا على ضعفاء العقول . وقد يعرض في قياسات فوق واحدة ، بأن تكون
نتيجة تبين بمقدمة غير بيّنة بنفسها ؛ وتلك المقدمة تبين بمقدمة أخرى ؛ وتلك
المقدمة إنما تبين بصحة النتيجة ؛ فيكون هذا أيضاً مصادرة على المطلوب
الأول بوسائط . مثل الشكل الذى فى كتاب أوقليدس ، أن الخطوط
المتوازية إذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا كذا وكذا . ومن مقدمات برهان
ذلك المطلوب أن الخطين اللذين فى سطح واحد إذا وقع عليهما خط قصير
الزاويتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا . فإن رام أحد أن يبين
هذا ، بأن يقول : إنهما إن التقتا ، كان مثلثا من الخطين ، والخط الواقع ،

(١) غير المطلوب : + بل هو نفس المطلوب هـ . (٤) ولا بالحقيقة : لا بالحقيقة . س ،
سا ، م ، هـ . (٦) استعمل : استعملت عا || بيانه : بيان د . (٧) وإن :
فإن د . (٨) وقبلما : وقيل ما سا . (١١) هذا : ساقطة من سا . (١٢) الشكل :
الوضع بخ ، م ، عا || الذى : الأول ن . (١٣ — ١٤) المتوازية . . . الخطين : ساقطة
من س ، سا ، عا . (١٤) اللذين : التى س ، سا ، عا || فى : من سا ، عا || قصير : قصير
د ، ن . (١٥) الزاويتين : اللتين ع ، عا || من : فى د ، ن || يلتقيا : + وهذا موضوع
فى مصادرات كتاب أوقليدس س ، سا ، عا ، هـ || فإن : وإن سا . (١٦) إن :
لذا ع .

- وكانت الزوايا الثلاث أعظم من قائمتين ، هذا خلف . فإذن لا يلتقيان . فقد صادر على المطلوب الأول من حيث لم يشعر ، لأن كون زوايا المثلث بهذه الحالة ، إنما يبرهن بعد صحة ذلك ، فيكون عرف حال الزوايا في الخططين بزوايا المثلث ، وحال زوايا المثلث إنما تبين بحال زوايا الخططين ، فيكون استعمال زوايا الخططين مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسائط ، هـ
- فهكذا تكون المصادرة على المطلوب . وبالجملة يجب أن يكون قد أخذ فيها أخذ حدى المطلوب مرتين ، إما بالحقيقة فياسين مرادفين يرجع أحدهما على الآخر حملا ومعنى ، وإما بحسب الظن ، فإن يأخذ أى شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحاك ، فيظن أن شأنهما وحكمهما واحد ، ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين ؛ أو أخذ كلياً وجزئياً ، ويظن أن الحكم فيهما واحد ؛ ١٠ فيظن أنه مصادرة على المطلوب الأول .

- والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة في طويقا . وأما في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حداً أوسط ، اسماً آخر مرادفاً ، كما يكون في تقابل القياس . فإن تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الأول ، مشتركان في أن الحد الأوسط فيهما موجود ١٥

(١) وكانت : فكان سا . (٣) الحالة : + أعنى مساويتين لقائمتين ؛ + أعنى مساوية لقائمتين || ذلك : + الوضع ع ؛ + معنى صحة قولنا إنه إذا وقع على الخطوط المتوازية خط قاطع كانت الزاويتين المتبادلتين متساوية والخارجة متساوية لمقابلتها الداخلة ع . (٥) استعمال : استعمل كون سا ، هـ . (٦) المطلوب : + الأول ع ، هـ . (٧) مرادفين : مترادفين سا . (٨) فإن : بأن سا || أى : ساقطة مئ ب . (٩) فيظن : ويظن س ، سا ، ع || معناهما : معنيهما عا . (١٠) فيهما : فيها د ، ن . (١٥) مشتركان : يشتركان سا .

في النتيجة . والقياسات الصحيحة ليست كذلك . وتكون المصادر على المطلوب الأول فيهما مقدمة صادقة جدا ، وهي التي يكون موضوعها ومجولها واحدا ؛ ومقدمة مشكوك فيها ، وهي التي هي المطلوب ، وقد صودر عليه . وقد يمكن المصادر على المطلوب الأول في الشكل الأول والثاني والثالث . لكن إن كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الأول صغرى وكبرى . فإن كان صغرى ، كان للأكبر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا . وإن كان كبرى ، كان للأصغر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الصغرى هي تلك الصادقة جدا . وإن كان جزئيا ، لم يمكن إلا أن تكون صغرى . وإن كان سالبيا ، لم يمكن فيه إلا أن تكون الكبرى . وقول المعلم الأول : إن كل مطلوب موجب في الشكل الأول فيصالح أن يؤخذ في القياس صغرى وكبرى ، إنما عني به الكلى . وأما في الشكل الثاني ، فإن المطلوب لا يكون إلا سالبيا . ففي ضرب لا يكون إلا صغرى ، وفي ضرب لا يكون إلا كبرى . وهذا إن كان السالب كليا . فإن كان جزئيا لم يمحز في الثاني إلا صغرى ، وفي الشكل الثالث إلا كبرى ، وفي الأول لا يصلح بيانه بوجه . لأنه لا يصلح صغرى ولا كبرى .

(١ — ٢) المصادر على المطلوب الأول : ساقطة من د ، م ، ن . (٢) فيهما : فيهاد ، س ، ن || مقدمة : ساقطة من هـ . (٦) للأكبر : الأكبر سا || مترادفان : مترادفان سا . (٧) المقدمة : ساقطة من د ، ن || للأصغر : الأصغر سا || والأوسط : الأكبر سا . (٧ — ٨) كبرى . . . الصادقة جدا وإن كان : ساقطة من د ، ن . (٨) مترادفان : مترادفان س || لم يمكن : لا يمكن س . (٩) وإن : إذا ب ، سا || فيه : ساقطة من س ، سا . (١١) في : ساقطة من م . (١٢) لا يكون إلا صغرى . . . ضرب : ساقطة من ن . (١٣) إن : إذا س . (١٤) الثاني : الشكل الثاني ع || وفي : ففي س . (١٥) صغرى : لا صغرى سا .

والمصادرة على المطلوب الأول قد تكون في المعلوم ، وذلك إذا كان صادر بالحقيقة على الوجه الذي قلنا . وقد تكون في الجدل ، وذلك إذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود ، وهو الذي يكون حد المقدمة الصادقة فيه كشيء واحد بحسب الظن المحمود .

-
- (١) حل : في م || المعلوم : العلوم ب ، د ، م ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ || كان : ساقطة من سا || صادر : صادف . (٢) حل : وعلى م ، سا || كان : ساقطة من م || فعل : ساقطة من هـ . (٤) فيه : ساقطة من م ، سا || المحمود : الموجود ما .

[الفصل السابع عشر]

(ف) فصل

في وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب

وأما وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ، فهو أن ينتج كذبا وينسبه إلى مقدمة ، حتى يكون من حقه أن يقال إن الكذب الذي أنتجته هو من قبل كذا ، وليس من هذه الجهة التي ظننت . وهذا يقع في قياس الخلف إذا أخذ أخذ تقيض الموضوع ، ثم قاس قياسات أنتج كذبا ، ثم رام أن ينتج أن تقيض الموضوع كذب ، لأنه أنتج كذبا . فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا ليمنع قياس الخلف . وإنما يمكن أن يقال له : ذلك إذا كان الكذب يلزم ؛ وإن رُفعت تلك المقدمة ، ولم تُستعمل في القياس أصلا . ١٥

وهذا الاعتبار لا يكون في المستقيم ، لأن المستقيم لا يقصده إنتاج كذب من وضع شيء مناقض للطلوب ؛ بل يساق إلى المطلوب . وإذا منع ، قيل : إن في القياس مقدمة كاذبة ، أو ليس تأليفه متجا . ولم يقل : إنه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذا لأنه لم يبين على أن هناك كذبا عارضا ، بل هذا في الخلف إذا كان تقيض الموضوع ، سواء وضع أو رفع لا يغير حكم اللازم ١٥

(٢) فصل : الفصل السابع عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٧ ط ، هـ . (٤) على أنه سبب للنتيجة : ساقطة من سا ، هـ . (٥) الكذب : الكبرى سا . (٧) إذا : وإذا س ، هـ || أخذ أخذ : أخذ د ، ن . (٩) قياس : القياس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || له : ساقطة من ع || ذلك : وذلك ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (١٢) للطلوب : ساقطة من د . (١٣) في : ساقطة من هـ || يعرض : يفرض سا . (١٤) يبين : يبين سا || على : ساقطة من هـ .

من الكذب ولا يكون سببا لإنتاج المحال ، فلا يلزم أن يكون محالا . وهذا على وجوه : إما أن تكون الحدود التي للمحال ولقياسه ، غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة ؛ وإما أن تكون مشاركة ، ولكن المحال لزم عن شيء آخر .

مثال الأول : لو أن أحدا أراد أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع ، فاستعمل فيه قياس "زين" في أن لا حركة ، ثم قال : وهذا محال ، ثم قال : فإذا

القطر غير مشارك للضلع . وهذا القمم من أخذ ما ليس بسبب سببا ، هو أظهر ما في هذا الباب . وأما مثال الذي يأخذ في المحال أو قياسه حدودا تشارك وتتصل بحدود النقيض ، فمثل أن يقول : ليس كل ب آ ، وإلا فليكن كل ب آ ، وليكن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فإذا كل د ب . هذا خلف .

فإذا ليس كل ب آ . فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا . لأن قولنا : كل د ب ، يكون نتيجة عن مقدمتيه ، وإن لم يقل : كل ب آ . وأيضا من الجانب الآخر بأن يقول : كل ب آ ، وكل آ ج ، وكل ج د . فكل آ د . وهذا خلف . فإن هذا أيضا وضع ما ليس بسبب سببا . وذلك لأن قولنا :

كل ب آ ، وإن رفع ، يبقى القياس المتبع للخلف ؛ بل يجب أن تكون حدود

المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ، وتكون مع ذلك بحيث إذا رفع النقيض لم يلزم محال ، بل يكون المحال إنما يلزم لوضعه لا غير . فيكون القياس المركب متصل التركيب ، لا حشو فيه ، وليس قياسات مختلفة لا وصلة

(١) ولا : فلا ب ، س ، سا ، عا ، م || لإنتاج : لإنتاج م . (٢) إما : لها ع || التي : التي ما || لنقيض : للنقيض عا . (٥) زين : [يقصد زينون الإيلي] . (٦) القطر : للضلع س ، سا ، ه || غير : ساقطة من د ، س ، ه || مشارك : المشارك د ، ن || للضلع : ساقطة من س ، ه || سببا : ساقطة من سا . (١١) د ب : ب آ م . (١١-١٢) وأيضا . . . ب آ : ساقطة من سا . (١٦) إنما يلزم : إذا لزم د ، ن ؛ إنما لزم س ، سا ، ع ، ه ، ه . (١٧) وليس : أوليس ب ، د ، سا ، م ، ن || لا وصلة : ولا وصلة ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

بينها . فإن الكذب لا يمكن أن يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالاً تصير به كقياس واحد ، فإنها إذا اجتمعت ولم تتصل إما أن يكون الكذب لازماً عن واحد منها ، وإن رفع البواقي ؛ وإما أن لا يلزم عنها شيء بالشركة . وإن كذبت نتائجها كلها أيضاً ، لم ينتفع بجمعها في إبطال شيء أو إثباته ، مثل قياسات مختلفة ، على أن المتوازية تلتقي ، وأن المثلث زواياه أعظم من قائمتين ، وغير ذلك . فإن جميع أصناف نتائج كاذبة ، لا تتصل قياساتها ، لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف .

(٢) واحد : ساقطة من م .

(٤) أو إثباته : وإثباته د ، ن .

(١) بينها : بينهما ب ، د ، سا ، م .

(٣) منها : منها ع || وإن : فإن ما .

[الفصل الثامن عشر]

(ص) فصل

في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمحجّب في تسليم المقدمات ،
والامتناع عن تسليمها ، وغير ذلك

- ٥ إن القياس قد يستعمل في العلوم ، وقد يستعمل في الجدل . والذي يستعمل في العلوم فيستعمل على ما عليه الأمر في نفسه ، والذي يستعمل في الجدل يستعمل على ما هو مشهور أو متسلم . وإن عوسر في المشهور لم ينتفع به في الجدل . فعمدة المقدمة في المحاوراة الجدلية أن تكون على سبيل التسليم ، والتسليم يكون بالمسألة ، والمسألة في الموضوع كأنها هي المقدمة . وإنما تبين بهيئة تلحق بالمسألة تتخرف بها عن هيئة المقدمة . وقد يقال لها أيضا مسألة إذا كانت متسامة عن سؤال . ولما كان الجدل إنما يحاول الإلزام والتبكيك ، أعنى القياس على نقيض ما ينصره المحجّب ، وليس غرض الجدلي من حيث هو جدلي ، الحق ، فلا بأس أن يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلة يكون استعمالها مقربا للسافة من الغرض ، وأن يعتمد المحجّب ، الذي يورد للسائل القياس على مقابل ما ينصره حيلة يتحرز بها عند احتياجه إلى الإجابة عن مسألة مسألة ،
- ١٥

(٢) فصل : الفصل الثامن عشر ، د ، س ، ع ، م ، و ، فصل ١٨ ط ، هـ . (٦) يستعمل : فيستعمل ب ، س ، ع ، ط ، م ، هـ . (٧) متسلم : تسلم س ، ع ، م ، هـ || به في الجدل : بالجدل عا . (٨) الجدلية : والجدلية هـ || التسليم والتسليم : التسلم والتسلم س ، ع ، م ، هـ || يكون : قد يكون س . (٩) بالمسألة والمسألة : بالمسلم والمسلم ب ، د ، م ، ن || كأنها : كأنه ب ، د ، م ، ن || هي : هوب ، د ، م ، ن || تبين : ساقطة من س . (١٠) مسألة : مسألة ع ، م . (١١) متسامة : مسألة س || ولما كان : وأما إذا كان س ، هـ . (١٤) للسائل : السائل ب ، س ، ع ، ط ، م ، هـ . (١٥) مسألة مسألة : مسألة د .

من أن يلحقه نقض وتبكيث ؛ ويحتهد في منع القياس أصلا ، أو منع القياس على مقابل ما ينصره .

ولنعد ههنا أصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس ، أو يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس . ولأن المسألة الجدلية على وجهين : فإنها إما أن تكون عن مقدمات قياس مع نتيجة ، كقولك : أليس إذا كان كل ب ج ، وكل ج د ، كان كل ب د . فهذا لا حيلة فيه إلا تسليم أو إنكار مقدمة أو ادعاء أن القياس غير منتج . وإما أن يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الأمر القياس وتنتج النتيجة . فيكون فيه التحفظ على وجهين : أحدهما عند تسليم مقدمة مقدمة . والآخر عند اجتماعها لثلاث يؤلف قياسا .

١٠ فأما القسم الأول فيجب أن يحتهد فيه حتى لا نسلم حدا مكررا تسليما قياسيا . فإنه إذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي ، لم يمكن أن يؤلف قياس ، ولم يمكن السائل أن يبكت . والتبكيث قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المحييب . وأما في آخر الأمر بعد التسليم فيجب أن يتأمل أن الوسطة التي سلمت كيف نسبتها إلى الطرفين ، حتى يعرف الشكل والضرب . فلن لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالثاني للوجب ، والثالث للكل ، منع إنتاجه ذلك ؛ أو كان غير منتج أصلا ، منع إنتاجه أصلا . وهذا إنما يتأتى له بعد حفظه أشكال القياسات وضروبها . فهذه وصية المحييب .

(٣) بمن : فن د ؛ ثم سا . (٤) ولأن : لأن ه . (٥) كقولك : كقوله من || أليس : ليس د . (٦) غير : ساقطة من سا . (٧) مقدمة مقدمة : مقدمة ن || آخر الأمر : أمرد ، ن . (١٢) ولم : فلم ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه || يبكت : ساقطة من د . (١٥) منع : مع سا . (١٦) يتأتى : يتأدى من .

- وأما السائل فيجب أن يحتال في التوصل اللطيف إلى ترويح ما أوصى بالتحرز عنه ، فيجب أن يجتهد بأخفى ما يكون من الحيلة ، فينصلم ما هو ضرورى في الإنتاج من غير أن يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه . بل إن كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج آخر ، ولا يزال حتى يبلغ المطلوب ، سأل أولا عن أبعدا من إيهام المطلوب وتسلمه ، ثم لم يسأل عما يليه ، بل عما هو أقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ، ثم عاد وسأل عما بين المسألتين . ولذلك وجوه من الترتيب . مثلا إن كان تبين أن كل ز آ ، وكان ينتج ذلك بأن كل ز هـ ، وكل هـ د ، وكل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ ، فكل ز آ . فيسأل إما عن مقدمات الأطراف ، أو الواسطة . فإن سأل عن مقدمات الأطراف فأولاهها الكبرى . لأن السائل ١٠ إذا سأل أولا عن الصغرى أليس كل ز هـ ؛ حدس المجيب أنه عسى أن يكون كل هـ د ، أو شيئا آخر مما على النظام . وأما إذا سأل عن الكبرى أنه أليس كل ب آ ؟ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب . فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب أقل ، لأنه لو قيل : كل ب آ ، وكل ز ب مصرحا ، لم يكن على النظم القياسي بالفعل إذا لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بجنب الآخر فلم يوهم ، ١٥ فكيف إذا لم يصرح ؟ والأخرى أن يسأل عن الكبرى أولا ، فيقول : أليس ب كل آ ؟ ثم يتباعد عنه فلا يسأل عما هو بجنبه ، بل عن البعيد منه ، فيسأل

(٥) نتائج : ساقطة من م . (٦) بل : ساقطة من م . (٧) بينهما : بينها د ، ن ||
ولذلك : وكذلك د ، ن ؛ + من م || من : ساقطة من د ، ن . (٨) ز آ : ب آ ، د ع ، م ، ن . (٩) د ج : هـ ج : هـ . (١٠) فأولاهها : وأولاهها د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ .
(١١) حدس : حدث م || أن : ساقطة من م ، سا . (١٤) وكل ز ب : وكل ب ز ع ؛ ساقطة من م . (١٤ — ١٦) مصرحا . . . إذا : ساقطة من سا . (١٥) القياسي : + فلم يوهم ع || واحد : ساقطة من ن || فلم يوهم : ساقطة من ع . (١٦) والأخرى : فالأخرى م ، سا ، ما ، هـ . (١٧) ب آ : ز ب م .

هل كل هـ د ؟ ثم يعود فيسأل عما بينهما أنه هل كل جـ ب ؟ وكذلك يجتهد أن يوقع اختلافا في الترتيب . وإن سأل عن بعض المقدمات المتوسطة أولا ، ثم الطرفية على خلاف ما هونج الترتيب في الأوساط ، ثم عاد إلى الطرفية الأخرى ، لم يكن به بأس بعد أن لا يجعل المسائل مرتبة .

• وأما إذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب أن يسأل أولا عن الواسطة يجعل أول سؤاله عن الكبرى ، فيكون أول ما يلفظ به لفظ الواسطة ، مثلا نقول : هل كل ب آ ؟ فيكون أول ما يدخل في لفظة الواسطة ؛ ويكون إنما طلب أولا النسبة التي للحد الأكبر إلى الواسطة ، ثم سأل عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات . فإذا فعل هذا حدث قياس على نقيض الموضوع ، وهو التبيكيت . فالتبيكيت قياس ما ، وعلى شرائطه في الأشكال والضروب ، إلا أنه باعتبار ما ، وذلك الاعتبار أن تكون نتيجته نقيض وضع ما يحفظه المحجب .

وقد ظن بعضهم أن قول المعلم الأول : إنه يجب أن يبدأ أولا بالواسطة ، أن معناه أنه يجب أن يبدأ بالأصغر . وليس كذلك . فإنه إذا سأل عن الصغرى ، لم يكن بد من أن يتلوه بالسؤال عن الكبرى ، فيكون قد سأل على ترتيب قياسى منتظم . وقد حذر أيضا عن الابتداء للصغرى لما فيه من التنبيه على مأخذ الاحتجاج . فإن كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمحجب فيه عن جواب

(١) هـ د : ب آ م || جـ ب : هـ د م || أن : في د ، ن . (٢) اختلافا : خلافا م || سأل : يسأل م . (٣) الطرفية (الأولى) : الطرفين م || على : وعلى عا || ما هونج : ما يهيم م ، سا || الأوساط : الأوسط د ، ن || الطرفية (الثانية) : طرفية م ، سا . (٤) الأخرى : الآخرين م ، سا || به بأس : بقياس ما . (٥) ب آ : جـ ب م || ويكون : ليس د ، ن . (٦) التبيكيت : + فإن هـ . (٧) الأول : ساقطة من م .

- يلائم غرض السائل ، يكون حكمه حكمه لو ابتدأ بالصغرى سائلا ، وإن كان للجيب أن يجيب بشيء آخر ، فهو الآن أفطن لوجوب ذلك عليه ، إذا أحس بالصغرى وأحس بانتظام القياس . فإذا كان له سبيل إلى أن يعاسر في تسليم الكبرى ، فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت . وأما إذا سأل عنها أولا ، ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الأول لم يلح له وجه التأليف والنسق ، فلم يلح له وجوب المعاصرة . فإن كان التسايم أشبه بالواجب والمستحسن رجي أن لا يعدل عنه عدوله لو بيّنه للتأليف القياسي . ولو أن إنسانا يتنازعنا في أن العالم محدث ؛ فأردنا أن نثبت عليه أن العالم محدث ؛ فقلنا له : أليس العالم كذا ؟ تنبه أن كونه كذا يجعله محدثا . فعاسر في ذلك في أول الأمر وأما إذا سألناه ، وقلنا : أليس كذا محدثا ؟ أمكن أن يذهب توهمه إلى أنه شيء لا يضره حدثه ولا قدره [قدمه] .

ويجب أن تعلم أن هذا الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الأول . ومع الذين لم يحتكوا في الجدل ؛ بل هم مبتدئون وعاميون . وأما المحنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم ؛ بل إنما يغلطون في القياسات المركبة .

(١) حكمه حكمه : حكمه حكم س . (٣) فإذا : فإن س ، هـ . (٤) عنها : عنه س : سا ، ع ، ما ، هـ || أولا : أو كان د . (٥) الشكل : ساقطة من م . (٧) رجي : فإن رجي سا . (٨) محدث . . . أن العالم : ساقطة من عا . (٨-٩) قلنا . . . يجعله محدثا : ساقطة من سا . (١٠) وقلنا : قلنا س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣) على : من ع || الذين : الذي د . (١٤) المحنكون : المحنكون س || هذا القدر : ساقطة من هـ .

[الفصل التاسع عشر]

(ق) فصل

في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا ، وأنه كيف يعلم
ويظن به مقابل ما يعلم

٥ إنه كما أن المجيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر، لأنها تسامت
منه لا على الترتيب المنتج ، بل مغلطة محرفة . كذلك الإنسان فيما بينه وبين
نفسه قد يكون عنده المقدمات التي يجب أن يعلم مع العلم بها شيء آخر؛ فيجهل
ذلك الشيء ، لأن المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل
بالترتيب الموجب لذلك العلم. فلنقل كيف يمكن أن يجهل الشيء ويعلم معا ، وأن
يعلم ويظن به مقابل ما يعلم . فنقول : إن السبب في أن يكون بالشيء علم وظن
١٠ متقابلان بقياسين أو أحدهما بقياس والآخر ليس بقياس ، هو على جهتين .

إحدهما ، يستحيل أن يكون في إنسان واحد في وقت واحد، بل قد يقع
لإنسانين، وذلك أنه إذا كان مثلا كل دَبَّ و جَ بلا واسطة، ثم كان كل بَ آ،
وكل جَ أيضا آ، فإن اعتقد إنسان واحد أن كل بَ آ ، وهو الحق، واعتقد الآخر
١٥ أن لا شيء من جَ آ ، وهو باطل ، وقرن كل بما تراه الصغرى ، هذا

(٢) فصل : الفصل التاسع عشر ب، د، س، سا، ع، م، ي، فصل ١٩ ع، هـ . (٣) وأنه : ساقطة من ن .

(٣ — ٤) معا . . . ما يعلم : ساقطة من د || كيف : وكيف ن . (٦) مغلطة : مختلفة س ي مغلطة

سا ، ع || الإنسان فيما : ساقطة من سا . (٨) بالفعل : بالنظر ع . (١٠) به :

ساقطة من س . (١٣) دَبَّ : جَبَّ د ، ن . (١٤) واعتقد : فاعتقد هـ .

أن كل د ب ، وذلك أن كل د ج ، اعتقد اعتقادين متقابلين . وأما إنسان واحد فلا يمكن أن ينعقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة إنتاجهما إياهما معا ، بل إن وقع له مثل هذا تشكك ولم يعتقد شيئا .

والجهة الثانية ، هو الذى يمكن فى إنسان واحد ، وهو أن يكون يعتقد أن

لا شيء من ج آ ، ومع ذلك يعتقد فى نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة :

أن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فإنه ربما التفت ، فعلم من هذا بالفعل أن كل د آ ، وعلم أن كل ب آ ، ولم يعلم أن كل ج آ بالفعل إذ لم يصرف تأمله إلى ذلك ؛ وكان يجب أن يعلم ذلك ، لو صرف إليه تأمله . إذ العلم بأن كل ج ب ، وكل ب آ ، يكون علما بالقوة أن كل ج آ . قوة تصوير

بالفعل إذا أورد المعنيين ببالة ، وأخطرها على ترتيبهما ، وقصد أن يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ، ولكنه لم يفعل . لكنه يظن الآن أن لا شيء من ج آ . فالذى يعلمه ليس يعلمه إلا من جهة العلم بالكلى الذى يلزم عنه أن يعلم ، وهو أن كل ب آ . وأما من الجهة انصوصة به فليس يعلمه مثلاً . كما أن إنسانا يعتقد أن الأجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات فى طبيعتها ، ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة . فهذا ظنه بالفعل بخصوص بالكواكب وعلمه بها كلى ، توجد فى فيه بالقوة لا بالفعل ، لأنه علم بالجملة أن كل جسم سماوى لا يشارك النار . وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى

(١) أن (الأولى) + كان د ، ن || اعتقادين : أعقدين ب ، ج ، ع ، م ، هـ ،

ساقطة من د ، ن . (٢) القياسان : قياسان س . (٣) إنتاجهما : إنتاجا

د ، س ، ن || يعتد : يعقد د ، ن ؛ ينعقد سا . (٦) وكل ج ب : ساقطة

من د ، ن . (٨) إذ : ساقطة من م . (٩) يكون : ساقطة من د ، ن || تصوير :

ساقطة من م . (١١) يظن : ساقطة من س . (١٦) توجد : بوجه ما .

تحت هذا الحكم الكلى . فليس من جهة واحدة علم وظن ، بل علم الشيء من جهة لا تخصه ، وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه .

وقد نهجنا لك سبيلا إلى أن تعلم أنه كيف يمكن أن تعلم في المثال الأول أن كل جـ ب ، وتعلم أيضا أن كل ب آ ، ومع ذلك يظن أن لا شيء من جـ آ .
 أو تعلم ههنا أن كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى ، وتعلم أن كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ، ثم تظن أن الكواكب نارية .
 فإنه يسهل عليك بما أعطيناك آنفا أن تحل هذه الشبهة . لأنك تعلم من ذلك أنه لا فرق بين أن تعلم الكبرى ، ولم تضع الأصغر تحت الأوسط بالفعل في أنه لا يجب أن تعلم النتيجة بالفعل ، وبين أن تعلم الكبرى والصغرى معا ولم تؤلف بينهما تأليفا تلزم عنه النتيجة بالفعل ، لأن وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق ، لا يوجبان في النفس العلم بالنتيجة ، إلا أن يكون فيما بينهما تأليف ما مخصوص ، وأن تكون النفس مراعية لذلك التأليف ، معتبرة إياه قايمة بينه وبين المطلوب . كل ذلك بالفعل وإلا وقع ذهول . مثلا أن من يعلم أن هذه بغلة ، ويعلم أن كل بغلة عاقر . فإذا لم يجههما معا في الذهن خاطرين بالبال ،
 أمكن أن يظن مع ذلك أن في بطن هذه البغلة جنينا . وذلك لأن هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة إلا بالقوة . وإنما تصيران سبب النتيجة بالفعل إذا أخذوا معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه أن ينتج قاعدة نحو النتيجة .

(٢) وظن : فظن عا || به : ساقطة من ع . (٥) أو تعلم : وتعلم من سا ، ه .
 (٥ — ٦) وتعلم . . . السماوى : ساقطة من د ، سا (١٠) النتيجة : ساقطة من م .
 (١٤) ويعلم : وكل يعلم ه || ويعلم أن كل بغلة : ساقطة من سا || بالبال : في البال د ، ن .
 (١٧) معا : ساقطة من د ، ن || قاعدة : قاعداد ، م ، ن .

وأما إذا كانا معلومين بالتفاريق ، ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب المذكور ، ونحو الغرض المقصود ، فإن النتيجة تلزمهما بالقوة . كما أن الكبرى وحدها إذا علمت ، لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الأوسط وتحت حكمه . فإذا نال الخدعة الواقعة مع العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة ، أحدهما ، الجهل فيه يجرئ ، وهو ٥ بالقوة تحت كل معلوم ، والثاني ، الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم ، لا من حيث هو ملزوم بالفعل ، بل من حيث ذاته . فعلى هذا ينبغي أن يفهم قول المعلم الأول .

- فإذا نال من جهة واحدة جهل الشيء وعلم . فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط . إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس ١٠ معلوم ، أو مجهول ؟ فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ؟ ولم يتعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسية ، بل عرفه بشكل هندسي أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم . وأما تلميذه الذي يقال له إفلأطن فلما تعرض لذلك قال : إن التعلم تذكر . وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الآخر متخلصا به ١٥ عن الشك والعالم بأن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين عالم بالقوة . بالمثلثات الجزئية ، وإن كان جاهلا بها بالفعل . فكما يحس بثلث جزئي ،

(١) وأما : فأما ن || كانا : كانتا د ، ن || معلومين : معلومتين د ، ن || يحضرا : يحضرا د ، ن ، هـ .
 (٢) ونحو : نحوس || تلزمهما : تلزمها ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن . (٣) وحدها :
 وحده ب ، د ، ط ، م ، ن || علمت : علم ب ، د ، ط ، م ، ن . (٤) بمقدمتين :
 بالمقدمتين س . (٥) الكبرى : الأخرى سا . (٦) بل من : يلزم د .
 (٩) وعلم : وعلمه س || فقد : وقد س ، ط ، م ، هـ || رجل : ساقطة من د || له : ساقطة
 من د . (١٢) وهل : هل ب . (١٥) هذا : ساقطة من سا . (١٧) بالمثلثات الجزئية :
 في المثلثات بالجزئية س . || جزئي : + بالفعل د ، ن .

ويعلم أن هذا الشيء مثلث ، ويخطر بالبال ما كان علمه أولا ، تيقن أن هذا الشيء زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . ولا يجوز أن يكون قد تذكر شيئا علمه قبل ، فإن هذا المثلث الجزئى إنما حدث الآن ، فكيف يكون علم من قبل أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ؟ بل إنما كان علم أولا علما كليا ، ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئى تحت ذلك الأول العلم الكلى ، فعلم ثالثا أمرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة . فإذا كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذى يجهله ، ويجهله لا من الوجه الذى يعلمه . فليس المطلوب إذن يجهل كل الجهل حتى إذا وجدناه لم نعلمه بوجه لا يخصه ، ولا أيضا نعلمه كل العلم حتى نستغنى عن طلبه لأننا نجهله من الوجه الذى يخصه . وهذا كمن كان يعرف آبقا أبق منه بعلامة ، فعرف مثلا أن كل من به تلك العلامة فهو آبقه ، ولا يعرف أين آبقه الذى يطلبه ، فكما يحس به يحس بالعلامة ، وهو الحد الأوسط ، فيحكم أنه الآبق المطلوب .

وبالجملة فإن المعرفة إما عامة ، وإما خاصة . وأيضا فإن المعرفة إما معرفة بالقوة ، وإما معرفة بالفعل . ولهذا السبب يمكن أن نكون عارفين بالكلى ونجهل الجزئى ، لا الجهل الذى هو عدم العلم فقط ، بل الجهل المضاد للعلم . مثلا بأن يكون علمنا أن كل خس مرطب ، ثم رأينا خسا فحسبناه مجففا فظننا أنه جرجير أو غير خس ، فنكون قد أخطأنا فى الصغرى ، لا جهلناه فقط . وربما ظننا أن خيرا ما ليس بخير ، كالشجاعة ، أنها شر ؛ وكنا علمنا أن كل

(٢) قد تذكر : ساقطة من ع . (٢-٤) لقائمتين . . . مساوية : ساقطة من د ، ن .
 (٥) قط : فقط ما . (٨) وجدناه : + حق . (٩) لأننا نجهله : لانجهله من .
 (١٣) وإما خاصة : أو خاصة ن . (١٥) الجزئى : بالجزئى من || فقط : ساقطة من ع .
 (١٦) ظننا : لظننا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ؛ لعلمنا ما . (١٨) أن : ساقطة من ما || ليس بخير : ساقطة من س ، سا || أنها : أنه ب ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن || شر : شرما من ، سا ، ع ، هـ .

شر ما فليس بحير ، فيكون ظننا أن خيرا ما ليس بخير . وسواء عقد في خير مثلا أنه شر ما ، أو أنه وذلك الشر واحد . وكذلك سواء عقد في ذلك الشر وشر آخر أنه واحد ، وعقد أن ذلك الشر ، ذلك الشر الثالث ، بل هذا أشهر تأكيد لأنه يدل على المساواة . لكن مذهب الغلط واحد . وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطأ بأن يظن بخير ما أنه شر ، ويظن بذلك الشر أنه خير ، فنكون قد ألتجنا أن خيرا ما خير، فنكون انخدعنا في المقدمة دون النتيجة .

وقد يعرض للإنسان من جهة أخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين معا من جهة ، وليس معا من جهة . مثل أن يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس أن ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء . ثم إنه إذا أعرض عن ذلك القياس ونظر في الأمر نفسه ، جاءت القوة الوهمية فرسمت وجوب أن يكون هناك خلاء أو ملاء ، فتبعها النفس فتظن أن هناك خلاء أو ملاء على سبيل غفلة ، كما علمت . ثم إذا تذكرت القياس انقلعت عن طاعة الوهم . فيكون هناك من جهة علم وظن معا ، ومن جهة ليس . أما الجهة التي لبس بها العلم والظن معا أنه يستحيل أن تخطر جميعا بالبال ، أعني صحة أن ليس هناك خلا أو ملاء من القياس اليقيني الموجب له ، ثم تكون النفس ظانة أن هناك خلاء أو ملاء ؛ وإن كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك إذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا . وأما الجهة التي يكون بها هذا العلم والظن معا ، فلأن هذا العلم قد اكتسب وحصل ، وليس يحتاج أن يستأنف طلبه ؛ كالمشكوك فيه بقياس

(٢) واحد : حدد . (٣) وعقد : أو عقد س . (٥) الخطأ : الغلط س .
 (٦) قد : ساقطة من عا || أنجينا : أنجها د . (٧) وظن : فظن عا . (٨) قد : وقد س .
 (٩) أن : أنه سا || إنه : ساقطة من س . (١١) فتبعها . . . ملاء : ساقطة من سا .
 (١٢) انقلعت : انقلعت د ، ن ؛ انتقلت ع . (١٥) أن هناك : أن ليس هناك .
 (١٧) هذا (الأولى) : ساقطة من س .

يستفاد والظن طراً على هذا العلم ، وهو مكتسب ، ولكنه معرض عنه . و الفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق . فإن جميع ما يعلمه الإنسان لا يكون نصب عينه . ومن هذه الجهة ما يعرض للإنسان من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الإنسان متيقناً من جهة العقل أنه لا ضار له في الموضع المظلم ، ويظن من جهة الخيالات والظنون الفاسدة أن فيه ضاراً له فيجب عن خوضه . كأن الوهم يخيل شيئاً ، وكأن النفس تنقاد لذلك المتخيل فيظنه ظناً أو يعتقد عقداً . ولو كان لا يظنه ولا يعتقد لما كان نفس التخيل بوحشة ، فإن الإنسان قد يتخيل أموراً هائلة ، فإذا لم يكن معها ظن ما لم يفعل عنها شيئاً ، فيكون العقل قد حصل عنده استحالة ذلك الأمر الهائل ، إلا أن النفس وخصوصاً الحيوانية تكون كأنها تؤثر الإعراض من العقول .

(١) وهو مكتسب : والظن مكتسب ه . (٥) والظنون : الظنون ب ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ || أن : ساقطة من د ، ن || فيه : فيها م || ويظن له : ساقطة من ما . (٦) يخيل : يتخيل سا . (٧) أو يعتقد : أو يعتقد م ؛ ويعتقده سا . (٧) ولو كان : فلو كان م ، سا هـ || ولا يعتقد : ولا يعتقد ب ، د ، م ، ن . (٨) بوحشة : بوحشته د ، ن || هائلة : ساقطة من سا ، م . (٩) شيئاً : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٠) تؤثر : . ١٠٠ سا .

[الفصل العشرون]

(ر) فصل

في عكس النتائج

- وهنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال في الحدود .
- فقول : إنا إذا أتجنا أن كل جـ آ ، من قولنا : كل جـ ب وكل ب آ . ثم انعكس
- كل جـ آ . فصح أن كل آ جـ . فيلزم أن تنعكس الصغرى . وذلك لأنك
- تقول : كل ب آ ، وكل آ جـ ، فكل ب جـ . ويلزم أن تنعكس الكبرى
- لأنك تقول : كل آ جـ ، وكل جـ ب ، فكل آ ب . فإن كانت الكبرى سالبة ،
- قللت : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فيلزم أنه لا شيء من جـ آ ، كانت
- الكبرى مما ينعكس لا محالة . فكما تنعكس الكبرى ، فكذلك تنعكس
- النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تأليف ؛ وإن كانت الكلية
- السالبة تنعكس لنفسها دائما . وأما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى ،
- فلا نالكبرى إذا انعكست صارت إلى الشكل الثاني ، وصاحت أن تكون
- صغرى ، فأتجت عكس النتيجة . وأيضا إن انعكست الصغرى وعكست
- النتيجة السالبة ، انعكست الكبرى السالبة . لأنه إذا كان كل ب جـ ، وقلت :

(٢) فصل : الفصل العشرون ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢٠ عا ، هـ . (٤) تعرض :
ساقطة من د ، ن . (٦) كل (الأولى والثانية) : ساقطة من د ، ن || أن (الأولى) : ساقطة
من س ، سا ، ع ، هـ . (٧) فكل ب جـ : ساقطة من هـ . (٩) فيلزم : فلزم عا ؛ + منه
س ، سا ، ع ، عا ، هـ || أنه : أن ع || جـ آ : د آ د ، ن . (١١) وجرب : وجود ع .
(١٢) لنفسها : كنفسها د ، ن ؛ بنفسها س ، هـ . (١٣) الثاني : التالي د .
(١٥) السالبة (الأولى) : ساقطة من عا || الكبرى السالبة : + لا محالة س .

ولا شئ من آج ، وهو عكس النتيجة ، أنتج : لا شئ من آب . فإن لم تنعكس النتيجة ، أنتج الكبرى بحالها . فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة أو المقدمة .

- وأما انعكاس المتلازمات والمتقابلات ، فإنه إذا كان كل واحد من آ وب ينعكس على الآخر في الحمل ، وكان كذلك ج ود . وكان د آ و ج موضوع إما الشئ المطلق وإما شئ أخص ، لا يخلو إما أن يكون ج وإما أن يكون آ ، فكذلك هو لب ود . لأنه إذا كان إذا وجد في الموضوع آ . وجد فيه ب . وحينئذ لا يوجد فيه ج ، فيجب أيضا أن لا يوجد فيه د ، وإلا فقد وجد فيه ج ، لأن كل د ج . فإذا ما يوجد فيه ب ، لا يوجد فيه د . وكذلك عند ما يوجد فيه د يجب أن يوجد ج ، فلا يوجد آ . فيجب أن لا يوجد ب ، وإلا فقد وجد آ . وأقول أيهما لم يوجد فالآخر يوجد ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، فأقول يكون فيه ب ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، لم يكن فيه ج ، وإلا لكان ج ليس ب د . وإذا لم يكن فيه ج كان فيه آ ، وكل آ ب ، فكان فيه ب . وكذلك بالعكس . ومثال هذا أنا نضع المكون والفاسد ، ينعكس أحدهما على الآخر . فغير المكون وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر . وكل شئ إما مكوّن ، وإما غير مكوّن . فكل شئ إما فاسد ، وإما غير فاسد .

(١) ولا شئ : لا شئ . د (١ - ٢) لا شئ . . . أنتج : ساقطة من د ، م . (٣) أو المقدمة : ساقطة من م . (٥) كذلك : + كل هـ . (٦) إما الشئ : وإما الشئ هـ . (٧) فكذلك : وكذلك سا || ود : وجعاً || إذا وجد : فإذا وجد هـ . (٨) وإلا : فلا عا . (٩ - ٨) فيه ج . . . لا يوجد : ساقطة من م ، ن . (١١) وأقول : ويقول س . (١٢) فأقول . . . د : ساقطة من د ، ن || لكان : كان د ، س ، سا ، عا ، هـ . (١٣) وإذا : فإذا هـ || فكان : وكان سا . (١٤) أنا : إنما س . (١٥) وغير الفاسد : والفاسد س .

وهذان قياسان مركبان : أحدهما يبين أن الشيء دائما يكون موصوفا بأحد هذين . والثاني أنهما لا يجتمعان فيه معا . فيتبين منهما المطلوب .

فأما أولهما فهو أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن . وكل مكوّن فاسد ، وكل غير مكوّن غير فاسد . ينتج : كل شيء لا يخلو عن كونه فاسدا أو غير فاسد . ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ، ليس أنهما لا يجتمعان فيه ، ولا يزولان عنه ؛ بل معناه أنه لا يوجد مفارقا للعنيين جميعا ، وإن جاز اجتماعهما فيه . وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين : أحدهما أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن ، وكل مكوّن فاسد ينتج كما تعلمت فيما سلف . وحيث علمناك الاقترانيات الشرطية أن كل شيء لا يخلو على الوجه الذي قلنا من الصنفين المذكورين ، أعنى من أن يكون فاسدا ، أو غير مكوّن . وإذا جعل هذا مقدمة ، وأضيف إليها : وكل غير مكوّن غير فاسد ؛ ينتج : أن كل شيء لا يخلو من أن يكون فاسدا ، أو غير فاسد .

ولكن ليس على معنى أنه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت ، بل يحتاج في إتمام ذلك إلى بيان آخر . وذلك في القياس الثاني ، وهو أيضا مركب من قياسات ، وهو أنه لا شيء مما هو مكوّن بغير مكوّن ، وكل غير فاسد غير مكوّن ، فلا شيء

١٥

(١) دائما : ساقطة من ع . (٢) معا : ساقطة من د ، ن . (٣) فأما : أما سا ||
 شيء : + فهو س ، سا . (٥) ولكن : لكن ها || ليس أنهما : أنه ليس أنه سا ؛
 ليس أنه س ، ه . (٨) تعلمت : علمت سا . (٩) وحيث : حيث س ، سا ، ه ||
 الاقترانيات : الاقتراعات ب ، سا ، ع ، م || على : عن س . (١٠) فاسدا :
 ساقطة من عا . (١٣) ليس : ساقطة من س . (١٥) فلا شيء : ولا شيء د ، ن .

مما هو ممكن غير فاسد . ثم نقول : كل فاسد هو ممكن ، ولا شيء مما هو ممكن غير فاسد ، ينتج أنه لا شيء مما هو فاسد بغير فاسد . ثم يقال : كل شيء لا يخلو من فاسد وغير فاسد ، والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان ، فكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان ، وكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان فهو إما هذا وإما ذاك . فكل شيء إذن إما هذا الذي هو الفاسد ، وإما ذاك .

فأحد القياسين المركبين يبين أن كل شيء لا يخلو منهما جميعا . والثاني تبين أن لا شيء من الأشياء يوجد فيه كلاهما . فعلى هذا الوجه يمكن أن يبان ما يقوله المعلم الأول من أن ذلك يبين بقياسين مركبين .

وأما من لم يعلم الاقترايات التي من شرطيات ، ففهم في بيان هذا هيأنا غير منتظم . وهذا أيضا وإن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ ، وإما ب . وأيضا إما أن يوجد فيه ج وإما د . ثم كان كل آ ج ، وكل ج آ ؛ فكل ب د ، وكل د ب . وإلا فليكن بعض د ليس ب ، فيكون آ ، لأنه لا يخلو الموضوع من آ وب . وإذا كان بعض د آ ، وكل آ ج ، فبعض د ج . وكان د ، ج لا يجتمعان معا . هذا خلف . وأما إن كانت آ موجودة في كل ب وفي كل ج فقط ولا توجد في غيرهما . ثم كان كل ج ب . فيكون كل آ ب ، لأن ب تقال على جميع ما تقال عليه آ لأن آ تقال على ب وج فقط ، ثم ب تقال

(٢) شيء . (الثانية) ساقطة من س . (٢ — ٤) مما هو فاسد . . . لا يجتمعان وكل شيء . : ساقطة من د . (٣ — ٤) فكل . . . لا يجتمعان (الأولى) : ساقطة من س ، سا ، هـ . (٤) لا يجتمعان فهو : لا يجتمعان وكل شيء فهو سا || وإما ذاك : وإما غير ذاك م . (٧) يوجد : وجد س ، هـ . (٩) بيان : ساقطة من س . (١٠) وإن : إن س ، هـ . (١١) وأيضا : + وإن كان الموضوع ع . (١٢) د : ج عا . (١٣) د آ : ج آ س || وكان : فكان عا . (١٣ — ١٤) وكان د ، ج : ساقطة من سا . (١٤) معا : ساقطة من س || إن : إذاع ، عا ، هـ || كانت : كان سا .

- على ب وعلى ج فب تقال على جميع ما يقال عليه آ . فكل ب آ . فإن انعكس ب ج انعكس أيضا آ ب . وهذا ظاهر . وأيضا إذا كان كل ج آ ، وكل ج ب ، وكان كل ب ج ، فكل ب آ . لأن كل ب ج وكل ج آ . ونقول : إنه ليكن آ ود مطلوبين . وج ، ب مهروباهما . وآ وب متقابلان . وج ، د متقابلان . فنقول : إذا كان آ ، ج كلاهما مجموعين ، أفضل من ب ود مجموعين ؛ فإن آ أفضل من د ؛ وذلك لأن آ مطلوب ، كما أن ب مهروب عنه لأنهما متقابلان ، وكذلك ج مطلوب مثل ما أن د مهروب عنه لأنهما يتقابلان . فإن لم يكن آ أفضل من د ، فإما أن يكون مساويا لد ، أو يكون د أفضل . لكنه إن كان آ مساويا لد في أنه مطلوب ، فيجب أن تكون أضدادهما متساويين في أنهما مهروب عنهما ، أعني آ ب ، وآ ب فإذا جمع إلى آ ، ج ، اجتمع مطلوب ومهروب منه ، وإذا جمع إلى ب ، د اجتمع مطلوب ومهروب منه . وكان جملة ذينك في الطلب والحرب ، بجملة هذين . فلم يكن مجموع آ ج أفضل من مجموع ب د ، وكان أفضل . هذا خلف . وأما إن قلنا : إن د ، أفضل من آ في باب أنه مؤثر مطلوب ، فضع الدال الذي هو في غاية الخلاف له ، أكثر في باب الحرب . لأن الأقل بلازاء الأقل ، والأكثر بلازاء الأكثر . فإذا ج أكثر في وجوب اجتنابه والحرب منه من ب . فتكون ب أثر من ج ، فتكون ب ود معا . أثر من آ ، ج . ولم يكن هكذا .

(١) فب : وب سا . (٢ - ١) انعكس ب ج : ساقطة من سا . (٢) ب ج : ج آ د : ب د ن . (٣) فكل : وكل سا || إنه : ساقطة من عا || آ ، د : آ ، ج د ، ن . (٤) وج ، د متقابلان : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن . (٥) فنقول : ساقطة من عا (٥ - ٦) مجموعين فإن آ أفضل من د : ساقطة من سا . (٦) كما : ساقطة من ن . (٧) ج : د ه . || أن د : أن ج ه || يتقابلان : متقابلان د ، س ، سا . (٨) من د : من ج د . (٩) آ : ساقطة من ه . (١٠) آ ، ج : ج ، آ د ؛ د ، آن . (١١) وإذا . . . منه : ساقطة من د ، ن . (١٢) آ ج : ج آ م . (١٣) إن : إذا سا . (١٥) فإذا : فيكون إذن س ، سا ، ع ؛ فيكون ه . (١٦) ج (الاية) : د سا .

ثم مثل لهذا مثالا من كتاب إفلاطن . فليكن بدل آ من المواد اختيار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . فتكون ب أن لا يختار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . ولتكن ج هو أن لا يساعده على بغيته . فتكون د هو أن يساعده على بغيته . ثم كـ لا آ و ج ، أعني أن يهوى مساعدته ولا يساعده ؛ أفضل من كـ لا ب ، د أعني أن لا يهوى مساعدته ويساعده . فإذا آ وحده وهو أن يهوى أن يساعده ، أفضل من د وهو أن يواتيه ويساعده . ومعنى هذه الموازنة والمساعدة الشركة في الجماع . فإذا أفعال المحبة بلا جماع آثر في المحبة من الجماع . والأفضل هو الكمال في كل شيء . والجماع إما أن لا يكون له مدخل في باب المحبة ، وإما أن يكون شيئا من أجل المحبة لإرادة شدة الالتقاء وطلب النسل المؤدى إلى تأكيد المقارنة والمخالطة . فلا يكون عن المحبة ولكن عن شهوة مقارنة للمحبة ، فالشهوة تطلب اللذة ، والمحبة تطلب المخالطة والخير الواصل إلى المحبوب . فتكون إذن هذه الشهوة إذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لأجل المحبة . فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة ، لا على أن نفس المحبة تقتضيه ، بل على أن الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة تقتضيه لأجل المحبة .

(٢) بـ : ساقطة من س || مساعدة الحبيب محبة : مساعدته س ، سا ، عا . (٩) وطلب :
أو طلب س ، سا ، هـ . (١٣) فالجماع : بالجماع عا || نفس : ساقطة من س .

[الفصل الحادى والعشرون]

(ش) فصل

في القياسات الفقهية والتعلقية

- ليس الراجع في التحليل إلى الأشكال الاقترافية هي القياس البرهانية والجدلية ، بل والمثال والاستقراء والضمائر الخطئية والفقهية والحسية والتعلقية ^٥ والوساطية . وما كان من الضمائر يسمى دلائل وعلامات ، مما سنذكره .
- واعلم أن الجمج الخطئية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات ، فإذا ردت حادت إلى شكل من الأشكال ؛ وإما مثالات مظنونة الصدق غير معتقدة ، أو مظنونة الإتساج في التأليف غير معتقدة ، سواء كانت صادقة أو كاذبة ، ولكنها معدة نحو إلزام خصم منازع ، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين ^{١٠} أو مكاتبين ؛ وأكثرها في الأمور الجزئية . والقياسات الفقهية أيضا فإنها قياسات مثالية ، وهي التي تحكم فيها على شبيه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالمين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه . ويسمى الشبيه أصلا ، وما يتشابهان به معنى وعلته ، وما ينقل عن الشبيه إلى شبيهه حكما . وقول صاحب الشريعة إما جزئى أقيم مقام كلى ، ^{١٥}

(٢) فصل : الفصل الحادى والعشرون ب ، د ، س ، ساء ، م ؛ الفصل الحادى عشرين ع ؛ فصل ٢١ ط ، هـ .
 (٤) الأشكال : القياسات ع . (٥) بل : ساقطة من م || الخطئية : والخطئية هـ ||
 والتعلقية : العقلية ب ، م . (٦) سنذكره : سنذكره ، م ، ن . (٧) ردت : أردت
 د ، س ، ن . (١٠) وانكنا : ولكنك د ، ن . (١٢) موجود : موجودة س ||
 شبيهه : شبيه س ، ساء . (١٣) الشريعة : صلوات الله عليه ع . (١٥) أقيم : وأقيم
 س || مقام : بدل س ، هـ ؛ + بدل ع .

كما يخاطب فى كتاب الله النبى عليه السلام ، ويراد به الناس كلهم ؛ وإما كلى
أقيم بدل جزئى ، كالعام فى كتاب الله تعالى الذى يراد به الخاص . وإما جزئى
أريد جزئيا ، أو كلى أريد كليا . وهذان هما النص .

وأما القياسات العقلية ، فهى قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغى أن يفعل
وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية . فإن الخطبية جماع الأمر فيها أن
تكون على سبيل المخاطبة ، فلا يقال لمن فكر فى نفسه فى إثارة ما يجب أن يفعل
ولا يفعل أنه يخطب . وكذلك تشبه أن المشورية تكون على الغير . ولذلك
صارت القياسات العقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية فى الحقيقة .

وأما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك ، بل أن تكون مقبولة عند
السامع مظنونة تلزمها النتيجة . وإنما صار ذلك كذلك بسبب أن الإنسان
ليس غرضه مع نفسه أن يلزمها ، بل أن يهديها سبيل الحق ؛ وغرضه مع غيره
قد يكون الهداية ، وقد يكون الإلزام . والعقلية أعم من السياسية ، فإن
السياسية إنما تكون فيما ينتج ما ينبغى أن يفعل ، وترك من الأمور المتعلقة
بالمشاركة العائد نفعها إلى تدبير المدنية من حيث هو تدبير مدنية . والعقلية
تكون فى ذلك ، وفيما هو أخص من ذلك .

(١) عليه السلام : صلى الله عليه وسلم س ، ه ؛ ساقطة من د ، ع ، ط ، ن .

(٦) المخاطبة : المخاطبة س || فى نفسه : مع نفسه نج ، س ، سا ، ع ، ط ، ه || إثارة :

إثبات سا || ما يجب : يجب م . (٧) المشورية : المشورة ع || ولذلك : + قد سا .

(٨) مأخوذة : ساقطة من د ، ن || أكثرية : أكثر د ، ن . (٩) وأما : + فى سا .

(١٠) كذلك : ساقطة من م . (١٣) المتعلقة : المتعلقة د ؛ المتعلقة ط ؛ ساقطة من ن .

(١٤) العائد : العائدة د ، س ، سا || إلى : على س ، ع ، ط || والتعلية : والعقلية س .

(١٥) فى : من د ، ن || وفيما : وما ب ، د ، ن || هو ساقطة من س .

وأما القياسات الحسية ، فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة . فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية . والوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية ، والآراء المحموده التي ليست تختص بعملة ملة ، التي تسمى سنة غير مكتوبة . فتكون في أكثر الأمور عامتها من المقدمات الفقهية ، ثم تخصص بمقدمات محموده .

وأما الاستقراء ، فهو أن يبين أن شيئاً كلياً موجب على شيء كلي آخر ، أو مسلوب عن شيء كلي آخر ، لوجود ذلك الكلي الأول فيما تحت الكلي الثاني ، أعنى في جزئياته . ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم ، فالكلي المحمول أو المسلوب كالطرف الأكبر . وتلك الموضوعات حقها أن تكون كالطرف الأصغر . والكلي المحكوم عليه حقه أن يكون كالحق الأوسط . فيكون قد تبين بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ، ويكون ما حقه أن يكون حداً أصغر قد صار واسطة ، وما حقه أن يكون حداً أوسط صار حداً أصغر . فليكن مثلاً الحد الأصغر وهو ج إنساناً و فرساً وبغلاً ، وليكن الحد الأوسط وهو ب قليل المראה ، والحد الأكبر وهو آ طويل العمر . لنبين أن كل قليل المראה طويل العمر . فإذا أردنا أن نستعمل هذا على سبيل الاستقراء ، قلبنا الأوسط أصغر ، والأصغر أوسط ، وحفظنا الأكبر بحاله . فقلنا : كل حيوان قليل المראה فهو إما إنسان أو فرس أو بغل . أو قلنا : كل حيوان ويل العمر ، فهو كالفرس والإنسان والبغل . ثم قلنا : وكل فرس أو بغل

(١) من : عن س . (٢) وسياسية : وقياسية س . (٤) تسمى : ساقطة من س . (٥) تخصص : تختص س ؛ تحفض سا . (٨) الأول : الآتبع . (١١) أن يكون : ساقطة من عا . (١٢) تبين : بين س ، سا || الآتبع : الثاني سا ، عا ، هـ . (١٣) صار (الأولى) : صارت عا . (١٥) آ : بـ سا . (١٧) قلنا : قلنا م || قلنا : ثم قلنا ع .

أو إنسان فهو قليل المرارة. فانتجنا: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة. فقد رجع هذا إذن إلى القياس الاقترانى إلا أن الوسائط فيه أشياء كثيرة وموضوعات الحد الأكبر. وأما أن الأكبر كلى للأوسط ، والأوسط موجب على الأصغر ، والأوسط ناقل للحكم فيه من الكبرى إلى الصغرى ، وجامع بين الأكبر والأصغر ، فهو كما فى القياس . ويجب أن يعلم أن الاستقراء ليس استقراء إلا لأنه يبان حكم على كلى لكونه فى جزئياته مدعى أنه فى جميعها لفظا ، وإن لم يكن كذلك ولم تكن قد عددت بكاملها ، متناهية كانت أو غير متناهية . فإن المستقرئ يقول كل حيوان طويل العمر فهو كفلان وفلان . فيكون هذا ظاهراً دعواه . فإنه لو اعترف أن شيئاً شاذاً من جملة ما يستقرئه فكأنه اعترف بأنه حسى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح ، وربما عد منها شيئاً ، ثم قال : كذا وكذا ، وما يجرى مجراه . فإذا فعل كذلك ، جعل الأوسط فى دعواه مساوياً لجزئياته . فإنه يقول : إن كلها كذلك . لكنه ربما كذب فيما يوهمه . وليس قانون الاستقراء مبني على أن يكون حقاً ، بل على أن يكون على الصفة المذكورة . فإن استقرأ الجميع ، فقد أتى باستقراء برهاني . وإن لم يستقرئ الجميع فإنه يوهم أنه يستقرئه حتى يكون كأنه يقول : كل حيوان هو أحد ما عده فقط . وليس لقائل أن يقول : إنه يجب أن يعد الجميع ، وإلا لم يلزم . لأن الاستقراء كما قلنا ليس للإلزام الحقيقى ، بل للإلزام المشهور ، وبما يظن

- (١) فهو : ساقطة من د . (٢) فيه : فيها ه . (٣) وموضوعات : وهى موضوعات ع ، ه
 || والأوسط : ساقطة من س . (٦) إلا لأنه : إلا أنه ه ؛ أنه م .
 (٧) عدت : عدت د . (١٠) الكلى : الكل سا || منها : مناسا . (١١) الأوسط :
 الحد الأوسط سا . (١٢) ربما : كلها سا . (١٤) وإن لم : ولم د ، ن .
 (١٥) أنه : أن عا . (١٦) يجب أن : ساقطة من س || أن : ساقطة من د .
 (١٧) وبما : بما د ، س ، سا ، وجماع ، ه ، ه .

- غالبا . فالاستقراء استقراء لهذا . وقد غلط من ظن أن الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة ، وأن فيه نوتا من الاستقراء غير الذي في طويقا ، محتجا بأنه قد ذكر فيه أن الاستقراء يكون لجميع الجزئيات . فإن ذلك ليس على أنه يكون كذلك بالحقيقة ، بل على أنه يدعى أنه كذلك .
- ٥ فالاستقراء أعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة قياس مقسم ، ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء المقصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فإن انعكس ج على ب حتى يكون كل ب ، فهو أحد تلك المعدودة لا غير ولا يخلو منها ، فكانت البآت هي الجليات ، والجليات هي البآت ، حمل الألف على كل الباء لا محالة . إذ كل اثنين يقالان على موضوع ، ثم انعكس الموضوع على أحدهما ، فواجب أن يقال الثاني على الذي انعكس عليه الأول .
- ١٠ قد بينا هذا ، والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج وتكون الجزئيات عدت بالتام . والاستقراء إنما يضطر إليه في إنتاج المقدمات التي ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة ، وإنما يبين بموضوعات الموضوع . فإنه إذا كانت هناك واسطة ، كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة ، لا الاستقراء .
- ١٥

فقد بان من هذا أن الاستقراء يخالف القياس ، من جهة أن الشيء الذي يجب أن يكون حدا أصغرا لو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة ،

(١) غلط : يخاطد . (٢) وأن : فإن د ، ن . (٣) أن : بأن د || فإن :

فإن د س . (٤) أنه (الأولى) : أن س ، سا . (٥) فالاستقراء : والاستقراء ب ، د ، ع ، م ، ن .

(٦) الاستيفاء : الاستقصاء د ؛ للاستيفاء س . (٧) ب (الأولى) : ج د . (٩) الباء :

ب س . (١٢) في إنتاج : لإنتاج س ، ه . (١٧) كان : + هذا س .

فبين به ما يجب أن يكون حداً أكبر للواسطة ، أو كان القول قياساً .
 وفى القياس لا يكون هكذا . وأيضا القياس أقدم وأبين بالطبع عند العقل .
 وأما الاستقراء فأقدم وأبين عندنا بالحس . فكأنما إنما يكتسب كثيرا من
 المقدمات الأولى بالاستقراء الحسى . وأما كيف ذلك ، فسيبين فى موضعه .

فبين : فبين د ، س ، سا || أو كان : لو كان س ، سا . (٢) هكذا : هذا د .
 (٣) فأقدم وأبين : فأقرب وأقدم د . (٤) موضعه : + ويرجع إلى القياسات
 المذكورة تمت المقالة التاسعة وتم تمامها الفن الرابع سا .

[الفصل الثاني والعشرون]

(ت) فصل

في الاستقراء

- نعود فنقول : قد علمت أن الاستقراء استقراء ، لأنه لإثبات حكم على كلى لأنه موجود في جزئياته على إيهام أنها استوفيت ، ومنع أن يكون لها مخالف .
- فنه تام ومنه غير تام . فكونه استقراء أمر أعم من ذلك . وأيضا فاعلم أن الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى ، فإنه استقراء لأنه يثبت به المطلوب كلى . ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدمة كبرى أو صغرى . فلا يكون الاستقراء إنما هو لإثبات الكبرى أو الصغرى ، أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر ، أو لإثبات شيء هو المطلوب في نفسه ، بل الاستقراء استقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات . هـ يكون ذلك الأمر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره . وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء ، واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في أنه استقراء ، بل هذا كله يعد أنه استقراء . والاستقراء قد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما ، وقد يستعمل في بيان الصغرى وتؤخذ الكبرى أخذًا . وحيث ما كان فيجب أن يكون ما بين بالاستقراء أظهر من المطلوب

(٢) فصل : الفصل الثاني والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٢٢ عا ، هـ ؛ [من ابتداء هذا الفصل حتى نهاية الكتاب ساقطة من نسخة سا] . (٥) أنها : + قدع . (٨) أن يصير : ساقطة من س ، هـ || أخرى : + أن يكون هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون هـ || هو هو : هـ س ، عا ، هـ . (١٠) لينفع : لينفع س || في نفسه : بنفسه س ، عا ، هـ . (١٣) مثبتا : بينا ن . (١٥) الصغرى : + ذلك هـ .

الآخر أو ليس أخفى منه . أما كيف يكون أظهر من ذلك المطلوب ، فإن يكون ذلك المطلوب مثلا مجهولا وجود محوله لموضوعه أو سلبه عنه ؛ ويكون المحمول فى المصحح بالاستقراء معلوما وجوده للموضوع أو سلبه عنه مطلقا ، لكن كيته مجهولة فتصحح بالاستقراء كيته ؛ أو يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة ، لكن هذا أظهر . وأما كيف يكون ليس بأخفى منه ، بل مساويا له ، فإنما يمكن ذلك إذا كان لوجود المحمول فى المطلوب سبيل يان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه إلى هذه السبيل . فيكون كل واحد منهما له وجه يان ليس متعلقا بالآخر . فلا يكون أحدهما مبدأ يان للآخر ، فيكون أظهر منه ، بل يتساويان . ولكنه من حيث هو الآن مبين بهذا ، فلا يمكن إلا أن يكون البيان أولا للقدمة ، ثم للنتيجة . فيكون الوسط للقدمة أقل منه للنتيجة . وإذا كان الوسط أقل فهو أئين . فإن جميع ما نورد فى الاستقراء من وسط ، فإنه مشترك للقدمة والنتيجة . وللنتيجة زيادة وسط آخر . فإن كان الأصغر مبينا ، والأكبر مشكوكا فيه ، وأريد إثباته بالاستقراء التام ، أمكن من وجه ولم يمكن من وجه .

أما الوجه الذى يمكن فإن يقسم قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الأصغر مثل أن الحيوان تارة يقسم إلى الناطق ، وإلى غير الناطق ؛ وتارة إلى المائت وغير المائت . والمائت وغير المائت لا ينفلت عنهما الناطق ولا غير الناطق . فإذا أريد مثلا أن يبين أن كل ناطق ألف ، وجعل الحيوان فيه وسطا ،

(١) أو ليس : وليس د ، ن . || أخفى : إخفاء د || أما : وأما ن . (٥) بأخفى : بإخفاء د . (٦) فإنما : وإنما ن || ذلك : ساقطة من ع ، ط || يان : كان د . (٨) مبدأ : مبتدأ د . (١٠) البيان : ساقطة من ن . (١١) وسط : الوسط د . (١٢) زيادة : زيادته د . (١٣) فيه : ساقطة من ط . (١٥) فيه : فيها د . (١٧) والمائت : ساقطة من ط || لا ينفلت : فلا ينفلت د ؛ فلا يتقلب ن || عنهما : عنها د .

أو أريد أن تبين الكبرى بالاستقراء ، قيل فيه : كل حيوان مائت وغير مائت ، وكل مائت وغير مائت فهو آ ، فكل ناطق آ .

- وأما الوجه الذى لا يمكن ، فإن يستعمل الاستقراء فى الكبرى مأخوذا من جزئيات القسمة الأخرى . فنقول : كل ناطق حيوان ، وكل حيوان إما ناطق وإما كذا ، وإما كذا ، وكل ناطق وكل كذا وكذا آ ، فإنه يأخذ أن كل ناطق آ فى بيان أن كل ناطق آ . وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة إلا قسمة واحدة إن كان شئ هكذا . وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون إلى جزئياته مرة إلى أنواع اللون ، ومرة إلى أنها جسم وبياض ، فجعل الجسم والبياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ، ولم يحضره أنه يمكن أن يقسم إلى موضوعات للحمل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل فى قسمة أخرى .
- ١٠ .

فبالجملة الوجه الممكن هو أن يكون إذا قسم القسمة المذكورة ادعى أن كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالأصفر ولا المخرجة إياه هو بصفة ، فجعل تلك الصفة للكلى الذى هو الأوسط ، ثم أدخل الأصفر تحت ذلك الحكم .

- وأما الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك ، فإن تكون القسمة مخرجة فى الأجزاء للأصفر صريحا ، فيحتاج أن يصرح أن الصفة موجودة للأصفر ، وذلك هو المطلوب الأول ، وذلك محال . فإن ذلك إن كان بينا لما الحاجة إلى البيان . وكذلك إن كانت الصغرى هى الخفية .
- ١٥ .

(١) أو أريد : وأريد د ، س . (٢) وغير مائت : ساقطة من س .
 (٥) وإما كذا (الثانية) وكذا د . || وكل (الثالثة) : وكان ع . (٧) جعل : جعله د . || هذه : هذا ه . (١١) فبالجملة : بالجملة س . (١٣) الأصفر : الأوسط س .
 (١٦) أن الصفة : بأن الصفة س ، ط .

على أن المستقرئ إذا لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الأقسام التي ينقسم إليها الذي هو في حكم الأوسط على ما هو خارج عن الأصغر، وترك الأصغر. فإذا أنتج الحكم الكلي عاد فأدخل الصغرى تحت ذلك الحكم. واعلم أن المستقرئ عند ما يستقرئ ما يمكن أن يجعل صغرى أو كبرى، فإنما ينظر فيه لنفسه، ولا يلتفت حينئذ إلى النتيجة، بل إنما يطلب أن يستقر له الحكم الكلي فإذا استعمله في القياس استعمله على أنه أمر قد تبين قبل. فهو بحسب استعماله أي من النتيجة. ويكون في نفسه إما أين، وإما مثل النتيجة في الخفاء. فإن الاستقراء من حيث هو استقراء إنمائي بين به ما هو بالحقيقة أمر جزئي، إلا أن ينقلب الاستقراء قياسا مقسما. وذلك الذي بان هو مثل ما نريد أن نبين من أمر النتيجة المسوق إليها الكلام. فإن تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبني على الاستقراء لا تبين أيضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية، كما لم تكن المقدمة أيضا بآنت، نفاؤها واحد. ولا يمنع أن يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء. وربما كان للنتيجة طريق آخر تبين به بلا توسط هذا المتوسط، وبلا توسط الصغرى أو الكبرى المجهولين، ويكون أيضا لتلك طريق آخر تبين به. فيكون البيان الحقيقي لهما منفردا لكل على حياله غير مبين بالآخر، فلا يكون أحدهما أظهر من الآخر. فعلى هذه المجمة ينبغي أن تفهم هذه المواضع، لا على الجملات التي قلت.

(١) التي : الذي ب م . (٣) الصغرى : الأصغر ه . (٥) حينئذ : ساقطة من
 عا || يستقر : يستقرئ س ، ه . || له : ساقطة من ه . (٨) يبين : تبين س .
 (٩) قياسا : ساقطة من د ، ن . (١٠) إليها : إليه د ، ن . || الكلام : النتيجة س .
 (١١) لا تبين : لا تبين س . (١٢) نفاؤها : نفاؤها د ، س . (١٣) للنتيجة :
 النتيجة د ، ن . (١٤) وبلا توسط : ساقطة من د ، وبلا توسط ن (١٥) تبين : تبين س .
 (١٦) منفردا : مفردا م . || لكل : كل س . || مبين : تبين س . (١٨) قلت : قلت د .

- واعلم أن الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان ، وليس مغالطة في الجدل .
- وقد يؤخذ في الجدل أخذا غير حق ، ويستعمل على ذلك من غير استئثار في الجدل . والاستقراء التام المنقول عنه الحكم إلى شيء تحت المستقرئ له إنما ينفع في البراهين ، إذا بان بها المقدمات من جهة قسمة ما . ثم هناك قسمة أخرى تصير لها الجزئيات الأخر فيطلب الأكبر على جزئ ما منها ، هـ
- مثلا إذا بان أن كل ناطق وكل غير ناطق بصفة ، فصار كل حيوان بـ تلك الصفة ، ثم أخذ الماشي فـ قيل : والماشي حيوان ، وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئياته أنه بـصفة كذا ، فالماشي بـصفة كذا . أو يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق ، فبان على كل حيوان ، ثم جعل الحد الأصغر جزئ الناطق . فلا يمتنع أن يكون الحكم على الناطق أبين منه على جزئ الناطق . ثم ليس لقائل أن يقول : فهلا بين الجزئ الذي للناطق من جهة الناطق ؟ وإنما ليس ذلك له ، لأنه لا يمتنع أن يكون نظره الأول في الناطق ، ليس لأجل جزئ الناطق ، بل لأجل الاستقراء ، ثم صح له من الاستقراء أن كل حيوان بـصفة ، ثم لما أورد ذلك الجزئ خطر بالبال وقومه تحت الحيوان ، ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين ، فائتلف قياس صحيح . ١٥
- فإن كان يـبانه من جهة الناطق بيانا أفضل ومما هو أولى ، على ما ستعلم في كتاب البرهان ، فعل هذا يجب أن يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الأول .

واعلم أنه كلما كانت الأوساط من حيث هي جزئيات المستقرئ له أقل ، ومن حيث هي مـوردة في الاستقراء أكثر ، كان الشك أزول ، لأن الباقي مما لم يعد

(١) أن : بأن س ، هـ . (٤) إنما : فلانما د ، ن . (٥) الأخر : أنرب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٩) ناطق وعلى على كل : ساقطة من م . (١٢) نظره : نظرد . (١٣) صح : بصح د ، ن . (١٦) فإن : وإن هـ || وما : وما هـ . (١٧) يجب : فيجب ب ، د ، ع ، م ، ن . (١٩) الشكل أزول : أدلد ، ن .

يكون أقل . فاعلم أن الاستقراء في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين ، وقد يستعمل للتنبيه على الأوائل ، ولا يحتاج فيها إلى الاستيفاء . وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وإن كانت من غير استيفاء ، كما ستكلم فيه في كتاب البرهان . واعلم أنه قد استعمل في التعليم الأول لإبانة الاستقراء المتج للصفري مثالان ، أحدهما ما قيل من أن كل عدل علم ، وكل علم متعلم ، فكل عدل متعلم . ثم وجد كون العدل علما أمرا غيريين ، فكان هذا الذي يحتاج إلى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ، ونسى أنه ينبغي أن يستعمل الاستقراء ، إذ المثال للاستقراء . وكان ذلك القياس مثل قولهم : إن كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة ، وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم . وهذا هو نفس القياس . وقد عمل بعضهم شيئا آخر ، وهو أن قال : إنه يجب أن يكون مكان العدل فضيلة ، ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء ، إذ هو جزئي للفضيلة . فلما صح أن العدل علم بالقياس المنقول ، قيل : وكذلك كل فضيلة علم . وأما نحن فلا يعجزنا أن نأخذ العدل حدا أصغر نفسه ، ويكون يانه أن عدالة فلان المشهود . وفلان المشهود كانت قنية اكتسبت بالبحث والفكرة . فنقول حينئذ : كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة . فتكون هذه الصفري إنما بانت بالاستقراء هكذا .

- (١) فاعلم : واعلم د ، س ، ط ، ن ، هـ || يستعمل : استعمل د ، ساقطة من س ، عا .
 (٣) معه : ساقطة من د ، ن . (٦) علما : ساقطة من د ، م ، ن . (٧) فكان : وكان م .
 (٩) عدل : علم د ، ع ، ط ، ن . || ملكة (الأولى) : + به د ، ن . (١٠) عمل : علم د ، س ، ن .
 (١١) جزءا : أجزاء د ، جزئيات || إذ : أى د . (١٢) المنقول : المقول د ، س ، ن || كل : ساقطة من س . (١٣) أصغر نفسه : الصفري بنفسه ع . (١٤) وفلان المشهود . ساقطة من س . (١٥) إنما : إما هـ .

وأما المثال الثانى فإنه يشبه ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء . وذلك المثال هو أن قيل مثلا : إن الدائرة تساوى أشكالا مستقيمة الخطوط ، وكل ما يساوى أشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التريبع ، فالدائرة معروفة التريبع . لكنه بين الصغرى ، بأن قسمت الدائرة إلى أشكال هلالية ، وكان كل واحد منها يساوى مربعا ، فالدائرة تساوى المربع . فهنا • شئ لا يمنع الاستقراء ، وشئ يمنع الاستقراء .

أما الشئ الذى لا يمنع الاستقراء فهو أنه إن كانت الدائرة لا تتحل إلى أشكال هلالية بتمامها ، بل يبقى شئ غير هلالى ، فإن الاستقراء يتم بالأكثر ، وإن أغفل الأقل . ومع ذلك فيدعى المستقرئ أنه أخذ فيه الجميع .

وأما الشئ الذى يمنع الاستقراء فهو أن الهلاليات ليست جزئيات الدائرة ، بل هى أجزاء الدائرة . وكذلك فإن الدائرة الواحدة بالعدد تتألف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس . وليس كذلك حال الجزئى والكلى . ولذلك فإن الهلاليات لا تقال عليها الدائرة ، وليس كذلك حال الجزئى عند الكلى . لكن هذا مثال سوح فيه ووضعت الأجزاء بدل الجزئيات ، إذ الأمثلة قد لا يناقش فيها .

١٥

(٢) الاستقراء : ساقطة من س || وذلك : + لأن س . (٣) وكل ... الخطوط : ساقطة من م (٤) فالدائرة : والدائرة ه . || بأن : فإن د ، س ، ع ، ن ، هـ (هـ) وكان : فكان ط . || منها : منها ب ، م . (٧) الشئ : ساقطة من ع || إن : وإن س . (٨) بتمامها : ساقطة من د ، ن . (١١) وكذلك : ولذلك د ، س ، ن ، هـ . (١٢) مستعمل ، يستعمل ط . (١٢ — ١٣) حال ... كذلك : ساقطة من د . (١٣) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، ن .

[الفصل الثالث والعشرون]

(ث) فصل

في التمثيل

وأما التمثيل ، فإنه إذا حقق يكون من أربعة حدود : أكبر كلى ، وأوسط كلى . وهذا الأوسط محمول على الأصغر ، وعلى شبه الأصغر . فيكون الأصغر وشبيهه حدين وأما الأكبر فإنه يحمل على الأوسط لأنه محمول على شبه الأصغر . فليكن الأكبر آ ومعناه المذموم ، والأوسط ب ومعناه قتال المتأمنين ، والأصغر ج ومعناه قتال أهل بلد كأثنية لأهل ثينيا ، والشبه بالأصغر تحت الأوسط د ومعناه قتال أهل ثينيا لجيرانهم أهل قونيا . وههنا فالمشكل شيثان : أحدهما الكبرى ، هل ب أى هل قتال المتأمنين مذموم . والثاني النتيجة وهو أنه هل قتال أهل أثنية لأهل ثينيا مذموم . ويجب أن يكون شيثان أعرف من هذين ، أحدهما هل قتال أهل أثنية لأهل ثينيا قتال المتأمنين ، وهو وجود الأوسط في الأصغر ، والثاني هل قتال أهل ثينيا لأهل قونيا مذموم ، وهو وجود الأكبر في شبه الأصغر . وأما التشبيه مثل أن حال قتال أهل أثنية لأهل ثينيا ، حال

(٢) فصل : الفصل الثالث والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل ٢٣ عا ، هـ .
 (٤) يكون : يقول س . (٨) لأهل : + بلد هـ . (٩) أهل (الأولى) : ساقطة من عا || لجيرانهم : بجيرانهم س . (١٠) والثاني : والثالث س . (١١ — ١٢) لأهل ثينيا أهل أثنية : ساقطة من د ، ن . (١٣) هل : ساقطة من هـ || ثينيا : قونيا د ، ن . (١٤) هل : ساقطة من د ، ن || أهل : ساقطة من ب || أهل ثينيا : ساقطة من م || لأهل : أهل م . (١٤) الأصغر : الأوسط د ، س ، عا ، ن || التشبيه : التشبيه س ، ع ، عا || حال (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م .

قتال أهل ثينيا لأهل قونيا ، فليبنى أن يكون بين الشبه . فإذا رتبته هذه فنقول هكذا : إن قتال أهل أثينية لأهل ثينيا قتال المتأخمين ، وقال المتأخمين مذموم ، فقتال أهل أثينية لأهل ثينيا مذموم بعد أن تصحح الكبرى بالشبه . فنقول : قال المتأخمين هو كقتال أهل ثينيا لأهل قونيا ، وقال أهل ثينيا لأهل قونيا مذموم : فقتال المتأخمين مذموم . فقد رجع التمثيل إلى قوة القياسات ، وصار التمثيل يصح بقياسين . ومواء كان المثال الذى هو الشبه واحدا أو كثيرا ، فيرجع حاصل الأمر في المثال إلى أنه يوجب حكما على جزئى لوجوده في جزئى آخر أو جزئيات آخر .

- وأما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كل لوجوده في جزئياته . والاستقراء يدعى فيه أنه من جميع الجزئيات ، حتى يبين وجود الأكبر في الوسطة التى تريد أن تكون حدا أصغر . وأما في المثال فيكتفى فيه بجزئى واحد أو بجزئيات فوق واحد غير مدعى معها أنها قد استوفيت تحت الكل لنحكم على الكل بذلك الحكم دعوى بالفعل ، بل ذلك بالقوة وبالإيهام . وإنما الذى بالفعل فهو أن حكم هذا حكم أماله المعدودة غير مدعى فيها أنها قد استوفيت . فإن الحاجة إلى دعوى استيفائها إنما هو لإثبات الكل الذى ينقسم فيها .

(١) الشبه : الشبه ع ؛ التشبيه سا || فإذا : وإذا عا . (٢) و قتال : وقتل س .
 (٣) تصحح : تصحح س . (٤) قتال : ساقطة من د . (٥ — ٥) أهل . . . قتال : ساقطة من م .
 (٧) أو كثيرا : وكثيرا د ، ن || فيرجع : فيرجع ب ، س ، سا ، عا ، هـ ، (٨) في جزئى :
 في جزئيات هـ || أو جزئيات : وجزئيات هـ . (٩) يصح الحكم : يصح لنحكم س .
 (١٠) من : في ع ؛ ميين م . (١١) تكون : تصير س ، ع ، ما ، هـ . (١٢) معها :
 ساقطة من هـ || قد : ساقطة من د ، ن . (١٣) الكل : الكل س .
 (١٤) الحكم : الحكم س || أنها : ساقطة من س . (١٥) الذى : ساقطة من س ؛
 التى ما ، هـ .

وقياس المقاومة أيضا إنما يرجع إلى الأشكال . وقياس المقاومة قياس مؤلف مُعدّ نحو إنتاج مقابل مقدمة في قياس تبطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى . فالمقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية في القياس . فإنها أُس القياس ، وتكون على وجهين : إما اعتادا ، وإما مناقضة . والعناد أن تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي تقابل به المقدمة الكلية أشد هموما من تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية . فيكون الحكم في المقدمة الأولى هو على شيء عام كالأضداد مثلا . ويكون الحكم عليها أن العلم بها واحد فيجئ المقاوم ويأخذ ما هو أهم من الأضداد ويحكم عليه بضد الحكم ، وهو أن يسلب عنه الحكم سلبا كليا . فنقول : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا . ونضيف إليه فنقول : إن المتضادات متقابلات . وإذا كان القياس الأول على موجب ، وكان القصد في كبرى القياس الثانى مقابلة الحكم بالضد الأهم ، لم يمكن أن يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثانى ، فإن الشكل الثانى يحوّج إلى عكس هذا الحكم . ويبان هذا أنك إذا أوردت كبرى المقاومة ، فقلت : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم به واحدا فلا تتصل به والأضداد متقابلات إلا أن تعكس ، ولا تنعكس كلية : بل جزئية . وأما إذا كان المقاوم سالبا لتكون المقاومة موجبة ، فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية إلا في الشكل الأول . ثم إن هذا القياس إذا أنتج مقابل كبرى القياس الأول فأضيف إليه الصغرى من القياس الأول بحالها ،

(١) أيضا . . . المقاومة : ساقطة من د || إنما : ساقطة من س ، ع ، هـ || قياس : ساقطة من س . (٥) به : بها س ، ع ، ط ، هـ . (٦) ومخالفة : ومخالفة ب ، سا . (٧) الأولى : ساقطة من ن . (٨) العلم : التعلم || عليه : عليها هـ (٩) عنه : عنها د . (١١) وإذا : وإذا عا . (١٢) الثانى : ساقطة من ن . (١٣) فإن : لأن هـ ، || فإن الشكل الثانى : ساقطة من م . (١٤) المتقابلات : المقابلات س .

أنتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس المنوع . فيكون قد قيل : إن ب آ ، لأن ب ج ، وكل ج آ . فعروض أن ب ليس آ ، لأن ب ج ، ولا شيء من ج آ فيكون من حيث أخذ الصغرى بحالها من حقه أن يسمى قلبا .

- وأما المناقضة فإن تكون الدعوى كلياً فتورد جزئياً من الموضوع ليس فيه الحكم . ويكون ذلك الجزئ ملحوظاً إليه أول ما نلاحظه للمناقضة ، على أنه موضوع لطرفي المناقضة . وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الأول ولا الشكل الثاني . فإذن كل مقاومة موجبة ، إما في الشكل الأول ، وإما في الشكل الثالث . وأما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة . وأما السالبة فلا تتبين به إلا بأن يُغير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة ، وهو أن يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة . مثلاً نقول : إن الأضداد متقابلة ، ولا شيء مما به العلم واحد بمتقابل . فنغير الدلالة على البيان بنفسه إلى إباتته بالعكس ، فإن البين بنفسه إذا كان أنه لا شيء من المتقابلات العلم به واحد ، فأخذت بدل هذا عكسه ، لم يذعن له الذهن إذعانه لهذا ، بل احتيج أن يذكر أن السالبة الكلية تنعكس فتحاج أن تزيد في الكلام ما عنه غنى . ونحن وإن قلنا : إن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها ، فلم يُضمن أن عكسها مثلها في البيان .
- ويجب أن تأمل في المقاومة ما يوجبه الرأي المحمود فتؤخذ المقاومة مقدمة محمودة إن لم تكن أولية ، ويستعان فيها أيضاً بالقياس الاستثنائي . مثلاً أنه

(٥) أول ما : وإما د ، ن . (٧) موجبة : ساقطة من عا || إما في الشكل الأول :

فأما في الشكل الأول هـ . (٩) تتبين : تبين د ، س ، عا ، ن ، هـ

|| عن : من س ، هـ ، ن . (١١) واحد : بواحد د || بمتقابل : بمقابل ع ؛ متقابل عا .

(١٢) المتقابلات : المقابلات س (١٣) فأخذت : وأخذت س ، هـ .

(١٤) ما عنه : ما فيه س . (١٧) إن : ساقطة من د ، ن .

لو كان العلم بالأضداد واحدا ، لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد .
وكذلك بالنظر في الأضداد ، والنظر في الأشباه ، كقولهم : لو كان العلم
بالمضافين واحدا ، لكان بالعدم والملكية واحدا .

وههنا أشياء أخر من هذا الباب تبين في الفن المشتغل على الجدل .

(١) المعلوم واحد : ساقطة من ها . (٤) أخر : أخرى ها || تبين : تبين

[الفصل الرابع والعشرون]

(خ) فصل

في الدليل والعلامة والفراصة

- وقد جرت العادة في هذا الموضع أن يسمى بالدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين ، كبراهما مقدمة محجودة ، يراها الجمهور ويقول بها ، وتؤخذ حجة ودليلا لا على سبيل أن جزءا منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار ، بل على أن نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل . وربما كان على أمر مستقبل ، وربما كان على أمر حاضر ، وربما كان عاما ، وربما كان على الأكثر ، مثل قولهم : إن الحساد ممقوتون ، والمنعمون مودودون . فإن هاتين المقدمتين دليان أو منهما يتخذ الدليل . وليس الغرض أن نفس المقت أو الود ١٠ علامة ودليل ، أو نفس الإنعام والحسد ؛ بل على أن هذا القول نفسه دليل أى متبع مقبول محجود مرجوع إليه ، فإن الدليل في هذا الموضع يراد به هذا . فيكون الدليل إما على أن أمرا كائنا ، أو غير كائنا في المستقبل ، فيكون من الأكثريات في أكثر الأمر لأنها ممكنة ؛ وإما على أن الأمر قد دخل في الموجود أو لم يدخل . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ١٥

وهذه المقدمات تؤخذ في القياسات مقدمات كبرى ، إما بالقوة ، وإما بالفعل . وصغرياتها شخصيات كقولنا : إن فلانا حسود ، وإن فلانا محب .

(٢) فصل : الفصل الرابع والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٢٤ ط ، هـ . (٤) وقد : قدس ، هـ .
 (٥) الجمهور ، المشهور || بها : به عا . (٦) لا على : على د ، ن || أن : ساقطة من س || دليل على جزء آخر : ساقطة من هـ . (١٢) محمود : محدود || الموضع : الموضوع د .
 (١٣) فيكون (الأولى) : ويكون هـ .

وحمل هذه المقدمات بحسب الظن الغالب . والقياس الكائن منها يسمى
 إينوميا . وقياس العلامة أيضا يرجع إلى الأشكال . وقياس العلامة ضمير يثبت
 فيه الأكبر للأصغر بعلامة . وتلك العلامة إما ضرورية ، وإما محودة مظنونة .
 والحد الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة : إما أن
 يصلح أن يكون حداً أوسطاً محولاً على الأصغر دون الأكبر ، مثل اللبن إذا
 جعلته علامة للولادة ، فيقال المرأة لها لبن ، فقد ولدت ، وهذا ينخص كثيراً
 باسم الدليل . وإما أن يصلح أن يجعل أوسطاً موضوعاً لهما جميعاً ، كقول القائل :
 الحكماء ذوو فضائل ، لأن فلانا ذو فضل وفلانا حكيم . وإما أن يصلح أن يجعل
 أوسطاً محولاً عليهما جميعاً ولو بالإيجاب في الشكل الثاني ، لأن مثل هذا
 في الخطايات مقبول لأنه قياس مظنون ، مثل قولهم : هذه المرأة صفراء ،
 فقد ولدت . ولا يمكن أن يقال كل صفراء ولدت ، بل كل والددة
 صفراء . فهذا يقبل في الظن . وكذلك هذه المرأة تنفق فهي حبل . وإنما يكون
 علامة ودليلاً إذا أضمر الكبرى ، وإلا كان قياساً . والذي في الشكل الأول
 يستمر ولا ينتقض ، وهو صحيح ، وأما الذي في الشكل الثالث فينتقض . فإنه
 ليس إذا كان حكيم ما فاضلاً ، فكل حكيم فاضل . وكذلك التي في الثاني ،
 لأن القياس الكائن من موجبتين ولا تنعكس كبراه سهل المناقضة ، بأن يقال :
 ليس يجب أن تكون كل صفراء والددة . فيكون طعناً في التأليف ، وتنتهيا على
 أنه غير واجب بما هو أيضاً محود مقبول .

(٣) مظنونة : + فهو ع ، عا ، هـ . (٥) أن يكون ساقطة من د ، ن . (٦) للولادة :
 الولادة عا || وهذا : هـ . (٨) ذو فضل : ذو فضيلة هـ . (٩) عليهما :
 عليا ع ، عا ، م . || مثل : + قولهم ب ، د ، م ، ن . (١٠) مثل قولهم : كقولهم م ،
 ع ، عا ، هـ . (١٣) الأول : ساقطة من د . (١٤) وأما : فأما عا || فإنه : بأنه م .
 (١٥) في : + القياس هـ . (١٦) لأن : فإن م ، هـ . (١٧) فيكون :
 ساقطة من د ، ن .

- وأما المأخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العامي،
فليس عدلا في الخطابة . فذلك صبار الذي في الشكل الأول أفضل العلامات
ويسمى طغموريدن . وليس يعجبنى ما يظن من أن العلامة تدل على الوجود
فقط ، حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الأشكال الثلاثة موجبة ،
ومقدمات ما يسمى دليلا تكون موجبة وسالبة . فإنه قد تكون على العدم علامة
كما على الوجود علامة . وعلامة العدم كثيرا ما تكون عدم علامة الوجود .
وأیضا هذا الذي يسمى دليلا ، الأولى أن يكون له اسم آخر ليتوقع منه إنتاج
خاص بالأول . فكأن هذا وقع بحسب المترجمين . والأشبه أن يكون اسم
الدليل ما جعل علامة من الشكل الأول ، فيوجب الحكم . وأن المخصوص
باسم العلامة هو ما في الشكل الأول فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم
العلامة هو ما في الشكلين الآخرين . فإنهما كعلامة ، غير دليل . فكأن الدليل
أقوى من العلامة ، وكأن العلامة دليل ضعيف . وكل يتوقع منه تخيل من
ليجاب وسلب . وقد استعمل ذلك على هذا الوجه في موضع آخر .
- وإن قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغائب ، يطلبون
القياسات كلها من العلامة، ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الأكبر .
- فرقة يصححون ذلك بالاستقراء المستوى ، ومرة بالاستقراء المعكوس ، وهو
الذي يكون على عكس التقيض المطلوب . وذلك الأول يسمونه طردا ، وهذا

(٤) القياسات العلامية : القياس العلامة س . (٦) علامة وعلامة : علامة م . (٧) منه :
فيما ب ، سا ، ع ، م ، منها عا ، هـ . (٨) فكأن : وكان د ، س ، عا ، هـ . (١٠) باسم
..... المخصوص : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (١١) هو : وهو د ، ن || فكأن : وكان
د ، س ، عا ، هـ . (١٢) وكان : وكانت ع || ضعيف : ضعف ب || وكل : + كل د ||
منه : فيه عا . (١٣) وسلب : أو سلب ع . (١٤) الشاهد : الشاهدين ع .
(١٥) مقدمة : + أخرى ع . (١٦) وهو : وهذا د . (١٧) وذلك : وكذلك د .

الثاني يسمونه عكسا ، ويسمون العلامة علة . وإذا أرادوا أن يتفوقوا في تصحيحها عدوا أوصاف الشيء الذي هو كالمثال ، ثم يبطلون أن تكون العلامة والعلة واحدا واحدا منها ، أو يبطلون أن يكون واحدا واحدا منها علامة . فيبقى لهم أن العلامة هي الباقي أو أن الباقي علامة ، ويحسبون أنهم برهنوا .

٥ فأول ذلك : أنه ليس يجب أن يكون الحكم للمثال لأجل حكم آخر فيه ، بل ربما كان لذاته لا بحكم آخر سابق له . وأنه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون بحكم آخر لتسلسل إلى غير النهاية . فإن كان حكم يلقى للذات بلا واسطة ، فليكن حكمان كذلك فافوقهما .

والثاني : أنه ليس يسهل عد الأوصاف للشيء ، بل ربما ترك منها شيء . وليس أن يتفكر فلا يجد وصفا دليلا على أنه لا وصف . ١٠

والثالث : أنه لا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف المفردة ، بل ربما كان الاجتماع علة أو اجتماع الذات مع واحد منها أو عدة منها . فإن كانت الذات آ ، والأوصاف ب و ج ود ، والحكمة هـ ، فربما كان الحكم لأنه آ ، أولأنه آ ، ب ؛ أولأنه آ ، ج ؛ أولأنه آ ، د ؛ أولأنه آ وب ود ؛ أولأنه ب و ج ؛ أولأنه ب ود ؛ وكذلك إلى سائر الأقسام أو لاجتماعها كلها . ١٥

(١) ويسمون : ويسمونه د ، ن . (٢) أوصاف : أصناف د ، + واحد هـ . (٣) واحدا واحدا : واحد اس ، هـ . (٤) أو أن : وأن د ، س ، ن . (٦) حكم يكون : حكم يكون د ؛ حكم كون ن . (٦ — ٧) للشيء يكون : ساقطة من س ، هـ . (٧) يكون بحكم : لحكم من || بحكم : حكم د || لتسلسل : تسلسل د . (٩) عد الأوصاف للشيء : عدل لأوصاف الشيء د || للشيء : ساقطة من ع ، عا || بل : مثل م . (١٠) فلا : ولا لا . (١٢) الاجتماع : اجتماع هـ || علة : عدة نج ، س ، عا ، هـ || عدة : علة ن . (١٤) آ ، د : آ ، هـ عا ، هـ || ب ، د : ب ، ج عا ، هـ . (١٥) لاجتماعها : لاجتماع ب ، د ، م ، ن ؛ لاجتماعها عا .

وبعد ذلك، فإن ذلك الباقي الذى يبقى ربما كان عاما ، فينقسم إلى نوعين
 وصنفين، فيكون مثلا الباقي جـ. لكن جـ منه ز ومنه ط، فتكون العلة ليس جـ
 كيف اتفق ، بل ط من جـ ، أو ز من جـ . ولون ما سوى جـ ليس بعلة ،
 إنما يبقى أن العلة فى حيز جـ د ، ولا يوجب أن يكون كل ما هو جـ علة . فإنه
 حين يكون ط من جـ هو العلة يكون ليست العلة بـ ولا د ، ولا شئ من
 أقسام أخرى غير جـ إن كانت بـ و د . ومع ذلك فلا يكون لزم أن كل جـ
 علة . إذ العلة ط فقط . ثم كيف يتوصل إلى أن يبلغ بقسمة الأوصاف إلى
 حد لا ينقسم إلى خواص تحتة نوعية أو صنفية ، حتى يكون الباقي الذى يبقى
 لا ينقسم إلى علة وإلى غير علة .

- ١٠ على أنهم لا يميزون بين قولهم : فالعلة كذا ؛ وبين قولهم : فكذا علة ؛
 وبين قولهم : فالعلة هى كذا ؛ وبين قولهم : فالعلة هى الكذا . فيأخذون أى
 هذه اتفق مكان الآخر . وتحليل قياسهم يوجب أن تكون العلة هى الموضوع
 وأن يكون المحمول ليس الكذا ، بل كذا . فإنهم لا يمكنهم إلا أن يقسموا
 فيقولوا : كذا كذا إما لذاته ، أو لعله . لكنه ليس لذاته ، فبقى أن يكون
 كذا كذا لعله . ويحتاج أن يقولوا : والعلة صفة ، لا أن يقولوا : والصفة
 ١٥ صفة ، أو تكون جـ صفة ، كذبوا ؛ فإن كل ذلك صفة . ومع ذلك لا يستمر

(١) ربما : وربما هـ || عاما : عاميا د . (٣) جـ وكون : ساقطة من عا .
 (٤) جـ د : جـ س ، هـ . || ولا يوجب : ولا يجب س . (٥) د : جـ س .
 (٧) كيف : يكون هـ . (٩) والى غير : وغير س . (١١) هى كذا . وبين قولهم :
 فالعلة : ساقطة من م . (١٤) كذا كذا : كذا وكذا د ، ن . || أولعله : أو علة هـ .
 || فبقى : فبقى س || يكون : ساقطة من ن . (١٥) كذا كذا : كذا وكذا د . || والعلة : العلة هـ .
 (١٧) أو تكون جـ : أو جـ س .

قياسهم ، لأنه لا ينتج ، بل يجب أن يقولوا : وكل صفة له إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . فحينئذ تكون النتيجة : فالعلة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . ثم يبقى آخر الأمر فالعلة دَ ، لا أن دَ علة . وأيضا إن قالوا قبل الإنتاج : وما هو الصفة إِمَا التَّو إِمَا آجَ ، وإِمَا الدَّ ، كذبوا . فليس يجب في القسمة أن يكون الأمر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم منحرفة ، وأنت تعلم هذا قريبا .

بل يجب أن يقولوا : والصفة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ ؛ فتكون النتيجة : أن العلة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . فحينئذ إذا أبطل بَ وجَ وبقي دَ ، تكون النتيجة : أن العلة دَ . ليس أن كل دَ علة ، حتى حيث وجد دَ يكون علة ، بل تكون العلة التي توجب الحكم دَ ، حتى إذا وجدت العلة وجد دَ .

ويجوز أن يكون ما هو دَ مما يحتاج أن يقسم ويخصص ، إن أمكن ، حتى يبلغ إلى العلة . كما أنك إن قلت : وليس الجسم بقديم ، فأتجتب : فالجسم محدث . لم يجب أن تكون أتجتب : والمحدث جسم ، أو أن كل محدث جسم . فإن طمعوا في أول الأمر أن يكون قولهم : إن العلة إِمَا بَ كيف كانت ، وإِمَا جَ كيف كانت ، وإِمَا دَ كيف كانت ، فهذا غير مسلم . فإنه ليس إذا كان للحكم علة ، وكان لا يخلو عن أحد الأوصاف المذكورة أنه يجب أن يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه ، إنما لا يخلو عنه على أنه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى أخص منه يكون علة . نعم إن كانت القسمة الأولى جاءت بالأوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية ، فسيمكن ذلك . ومن لهم بذلك ؟

(١) وكل : وكله ب ، م . (٢) فالعلة : والعلة د . (٣) لا أن : لأن م || وأيضا : أيضا د . (٦) إِمَا بَ وإِمَا جَ : إِمَا جَد ، ن (٧—٨) إِمَا بَ العلة : ساقطة من م . (١١) إن : إذا م . (١٢) والمحدث : المحدث د . (١٤) كانت (الثانية) : كان ب ، د ، ع ، ط ، م ، هـ || فهذا : هذا د ، ن || للحكم : الحكم ع ، ط ، هـ . (١٥) أنه : ساقطة من عا ، هـ || يجب : لا يجب م . (١٦) إِمَا : وإِمَا م || لمعنى : معنى م .

- هذا وإن قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية . فإنه إذا سلم أن الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجلبة والطبيعة ، تتبعها أخلاق النفس ، كما تتبعها هيئات البدن ، سلمت الفراسة . أو رؤى أن الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق ، يتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه ، كما يتبعها في النفس ؛ سلمت الفراسة . وإنما قلنا الانفعالات الطبيعية لأن ههنا انفعالات تؤثر في النفس من غير أن تتعرض للبدن مثل تعلم اللحن . إنما الطبيعة مثل الغضب والشهوة وغيرهما . فإذا علم أى انفعالات النفس يصحب أى انفعالات البدن ، وبالعكس ؛ أمكن أن نجعل الانفعالات البدنية والهيئات البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية . فإذا عرف من شئ من الحيوان انفعال أو هيئة نفسانية كالشجاعة من الأسد طلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من أحوال البدن ويختص بها ، فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية . فتكون العلامة البدنية في الأسد مثلا عظم الأطراف العالية . ويكون هذا للأسد خاصة لا بالقياس إلى كل حيوان ، بل بالقياس إلى كل حيوان غير شجاع ؛ بل تؤخذ هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع ، فيجمل عظم الأطراف علامة للشجاع إذا كانت تنعكس عليه . فإذا وجد إنسان عظيم الأطراف العالية ، قيل إنه شجاع . وإن كان هناك خلقان أو انفعالان نفسانيان مثل ما للأسد ، فإنه مع أنه شجاع فقد ينسب إليه جود وكرم .

(١) الفراسة : + هو ه || العلامية : ساقطة من ما || فإنه إذا : فإذا د . (٢) والمزاجات : والمزاج ه . (٧) أى : أن د ، ن . (٩) والملكات : أو الملكات ع ، ط . (١١) بتلك : ساقطة من م || ويختص : ويختص د . (١٢) العلامة : الهيئة ع . (١٣) هذا : هذه د ، ن . (١٤) بل بالقياس إلى كل حيوان : ساقطة من ع || كل : ساقطة من س . (١٥) إذا : إذ س ، ع ، ه . (١٦) وإن : فإن س ، ع ، ط ، ه . (١٧) فقد : قد د ، ن ، ه .

فيجب أن يتأمل أولاً أى العلامتين يتبع أى المعنيين ، ويعرف ذلك على وجهين : فإنه إن كانت العلامة فى النوع كله وليس أحد المعنيين فى كله ، فإن العلامة تدل على فـراسة الموجود فى النوع كله . وإن كانت العلامة فى نوع آخر يشاركه فى إحدى الخليقتين دون الأخرى ، فالعلامة لما يشاركه فيه . مثل أن النمر لا يشاركه فى الكرم ويشاركه فى عظم الأطراف العالية ، ومع ذلك فيشاركه فى الشجاعة . فيكون عظم الأطراف العالية دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها دون الكرم .

فإذن يجب أن تكون الواسطة فى الفـراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة .

(٢) أحد : بأحد د ، ن . (٥) لا يشاركه : لا يشارك الأسد نج ، س ، ع ، عا ، هـ .
 (٦) دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها : دليلاً وعلامة للشجاعة س ، عا . (٩) المذكورة :
 + آخر كتاب القياس من كتاب الشفاء الحمد لله على إتمامه ب ؛ + تمت المقالة التاسعة وم
 بتامها الفن الرابع من الجملة الأولى ولواهب العقل الحمد بلا نهاية د ؛ + تم الجزء الأول من كتاب
 الشفاء وهو القياس فى العشر الأوسط من ذى الحجة سنة ثمانين وستمائة للهلال وكتب أحوج
 عباد الله عز وجل إلى رحمة وغفرانه محمد بن على بن جعفر المالكي البغدادي عفا الله عن عظيم سيئاته
 وغفرله ولئن سأل الله تعالى له ذلك أنه هو الغفور الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدة
 محمد النبي وعلى آله الطاهرين وسلم وشرف ع ؛ + تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على
 نبيه محمد وآله الطاهرين وسلامه وهو حسبنا وحده ونعم المعين والوكيل ، وقع الفراغ فى نسخه يوم
 السبت العشرين من شعبان المبارك فى سنة ٦٧٤ هجرية عا ؛ + تم الفن الرابع من الجملة الأولى
 والحمد لله رب العالمين ؛ + تم الجزء الثانى من كتاب الشفاء وهو القياس والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين هـ .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات (*)

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،
٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،
٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،
٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧٠

استثنائي ١٠٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، ٤٠٠ ،
٤٠١ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ،
٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٩١

استثنائية ٣٩٧ ، ٤٦٢

استحالة ٣٥٣

استدلال ٦ ، ٨ ، ١٧

استشهاد ٤٣٤

استقامة ٥٢٢

استقراء ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٣٤٩ ،
٤٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٤٩٧ ،
٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ،
٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ،
٥٦٧ ، ٥٦٩

(١)

آلة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٥٠٨

إبطال ٥٣٦

اتفاق ٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢

إثبات ٣٩٦ ، ٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٥٧ ،

٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٩

إحصاء ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٤٨٠ ، ٥١٩

أداة ٤٨٢

إدراك ١٥ ، ٤٥٣

إرادة ٤١ ، ١٧٥ ، ٥٥٤

أزلى ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،
٤٧٥ ، ٤٧٦

استثناء ٦٦ ، ٦٩ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ،

(*) روعى فى إعداد هذا الفهرس الاقتصار على المصطلحات المنطقية ، وبخاصة تلك التى تتصل اتصالا وثيقا بعلم القياس .

ونعتذر عما يكون قد فاتنا من ذكر بعض أرقام الصفحات التى وردت فيها المصطلحات .

[المحقق]

اضطراری ۱۹۹ ، ۱۶۰ ، ۱۵۱ ، ۶۶

إضمار ۴۲۱ ، ۲۴۸ ، ۲۴۳

إطلاق ۴۶ ، ۴۲ ، ۴۱ ، ۲۶ ، ۲۵

، ۴۷ ، ۸۳ ، ۸۲ ، ۷۵ ، ۵۵ ، ۵۰ ، ۴۷

۱۲۵ ، ۱۱۵ ، ۱۱۳ ، ۱۰۶ ، ۹۱ ، ۹۰

، ۱۳۱ ، ۱۳۰ ، ۱۲۹ ، ۱۲۸ ، ۱۲۷

، ۱۳۲ ، ۱۳۸ ، ۱۵۱ ، ۱۵۴ ، ۱۵۵

، ۱۶۳ ، ۱۵۹ ، ۱۵۸ ، ۱۵۷ ، ۱۵۶

، ۲۰۱ ، ۱۹۶ ، ۱۹۰ ، ۱۷۳ ، ۱۶۵

، ۲۳۷ ، ۲۲۵ ، ۲۲۴ ، ۲۱۹ ، ۲۱۴

، ۴۷۸ ، ۴۴۸ ، ۴۴۶ ، ۲۸۰ ، ۲۷۹

۵۲۱

اعتقاد ۵۴۳ ، ۱۵۵ ، ۵۸

أعیان ۴۷۴ ، ۴۳۹ ، ۲۱

اقتراض ۱۹۰ ، ۱۵۹ ، ۱۵۷ ، ۱۱۹

، ۲۲۷ ، ۲۲۵ ، ۲۲۳ ، ۲۱۵ ، ۲۱۳

۳۵۳ ، ۳۰۳ ، ۳۰۱ ، ۳۰۰

اقتران ۱۳۰ ، ۱۲۱ ، ۱۰۸ ، ۱۰۶

، ۲۲۵ ، ۲۲۲ ، ۱۵۷ ، ۱۵۴ ، ۱۴۸

، ۳۵۲ ، ۳۳۱ ، ۳۲۱ ، ۳۲۰ ، ۲۴۹

، ۵۱۸ ، ۴۹۰ ، ۴۰۸ ، ۳۵۷ ، ۳۵۴

۵۲۲

اقترانی ۴۰۲ ، ۳۹۷ ، ۳۸۹ ، ۱۰۶

، ۴۲۳ ، ۴۱۸ ، ۴۱۶ ، ۴۱۵ ، ۴۰۸

، ۴۴۵ ، ۴۳۳ ، ۴۳۲ ، ۴۲۵ ، ۴۲۴

، ۵۵۱ ، ۴۹۱ ، ۴۷۱ ، ۴۶۲ ، ۴۵۶

۵۵۵ ، ۵۵۲

استقراء برهانی ۵۵۸

استقراء تام ۵۶۵

استقراء حسی ۵۶۰

استقراء مستو ۵۷۵

استقراء معکوس ۵۷۵

استقراء ناقص ۵۶۵

استقصاء ۵۲۶

إسقاط ۴۳۵

اسم ۱۰۵ ، ۱۰۴ ، ۶۲ ، ۵۶ ، ۵۵

، ۲۴۵ ، ۲۴۲ ، ۱۷۰ ، ۱۶۷ ، ۱۳۱

، ۵۲۶ ، ۵۲۴ ، ۴۸۱ ، ۴۱۱ ، ۲۵۷

۵۷۵ ، ۵۳۲ ، ۵۳۱ ، ۵۳۰

إشکال ۴۸۴ ، ۲۸۵

أصغر ۴۷۲ ، ۴۳۴ ، ۳۲۵ ، ۱۰۹ ، ۹

، ۴۸۴ ، ۴۸۱ ، ۴۸۰ ، ۴۷۵ ، ۴۷۳

، ۵۱۱ ، ۵۰۴ ، ۵۰۳ ، ۵۰۰ ، ۴۹۷

، ۵۵۸ ، ۵۴۵ ، ۵۴۴ ، ۵۴۰ ، ۵۲۶

۵۶۸ ، ۵۶۴ ، ۵۶۳

أصول ۱۳ ، ۱۲

إضافة ۲۳۷

اضطرار ۱۴۱ ، ۱۴۰ ، ۹۷ ، ۹۶ ، ۶۷

، ۲۱۷ ، ۱۵۸ ، ۱۵۷ ، ۱۵۶ ، ۱۴۴

۴۵۲

اقتراية ٤١٠

إقناع ٥٥٥

أكبر ٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٩٩ ، ٣٢٥ ،
٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،
٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،
٥٢٦ ، ٥٦٨

اكتساب ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦

الترام ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩

إلزام ٧٠ ، ٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٦ ، ٥٣٧ ،
٥٥٦

إلزام حقيقى ٥٥٨

إلزام مشهور ٥٥٨

ألفاظ مفردة ٣

امتناع ٢٨ ، ٣٦١ ، ٥٣٧

إمكان ٢١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
٣٥ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٣٨ ، ١٥٤ ،
١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ،
١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
٢٧٦ ، ٣٦١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،
٤٥٢ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩

إمكان تام ٤٦

إنتاج ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ،
٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٩٩ ،
٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥٥ ،
٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ،
٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ،
٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٥٥ ،
٥٥٦ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨

إنسان ١١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
١٠٤ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ،
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،
١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ،
١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

إهمال ٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٤٨٠

أوسط ٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ٢٩٩

٣٠٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠

٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨

٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥

٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨

أولى ٤ ، ٤٥ ، ١٦١ ، ٢٣٧ ، ٤٥٠

٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧١ ، ٥٧١

أولية ٥١

إشمار ٥٥٦

إيجاب ١٩ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٤

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٩

٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠

١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٠

١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٧ ، ١٨٩

١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨

٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦

٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٣٠

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨

٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٦ ، ٣٧٩

٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٦

٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٨٣ ، ٤٩٧

٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٢٥

٥٧٤ ، ٥٧٥

إهمال ٥٦٩

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠

٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠

٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٥١ ، ٣٧٧

٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩

٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢

٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧

٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٧

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٤

٤٨٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٢٥

٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٤١ ، ٥٤٢

٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧

٥٥٨ ، ٥٧٩

إنسان كلي ٢٠

إنسانية ٩٩ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ، ٢٣٤

انعكاس ٥٣ ، ٦٤ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥

١٠٥ ، ١٤١ ، ١٧٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١

٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤٥١ ، ٤٩٤ ، ٥٤٩

٥٥٠

انفعال ٥٧٩ ، ٥

إنكار ٥٣٨ ، ٥٠٧

أنولو طيقا ٤٢٥ ، ٤١٥ ، ٤٠٨

(ب)

باری آرمیناس ۱۹

باطل ۶۷ ، ۲۴۰ ، ۲۶۹ ، ۲۷۱ ، ۲۷۲

۲۷۳ ، ۲۷۵ ، ۲۹۷ ، ۳۶۲ ، ۳۴۳

۴۰۳ ، ۵۲۷ ، ۵۴۲

بحث ۵۶۶

برهان ۱۳۶۴ ، ۳۸ ، ۹۷ ، ۱۸۸ ، ۱۹۵

۳۰۲ ، ۳۰۹ ، ۳۱۰ ، ۳۲۷ ، ۳۲۸

۳۴۰ ، ۳۴۲ ، ۳۴۶ ، ۳۶۶ ، ۳۶۷

۳۸۲ ، ۴۵۳ ، ۴۵۴ ، ۴۵۵ ، ۵۰۷

۵۳۰ ، ۵۶۵

برهانی ۵۱ ، ۵۵ ، ۴۴۶ ، ۴۵۳ ، ۴۵۴

۴۶۰

برهانیة ۵۲ ، ۵۳

برهانیات ۴

بسیط ۵۸ ، ۲۲۳ ، ۲۴۶ ، ۲۵۳ ، ۳۶۳

۳۵۷ ، ۴۳۵ ، ۴۴۶ ، ۴۶۰ ، ۴۶۲

۴۸۴ ، ۴۹۰ ، ۴۹۱ ، ۴۹۲ ، ۵۱۱

۵۴۰

بطلان ۵۲۰ ، ۵۲۱

بعض ۱۹ ، ۲۲ ، ۲۸ ، ۳۷ ، ۴۰ ، ۴۶

۴۷ ، ۴۸ ، ۵۰ ، ۷۹ ، ۸۰ ، ۸۱

۸۴ ، ۸۸ ، ۸۹ ، ۹۱ ، ۹۳ ، ۹۷

۹۸ ، ۹۹ ، ۱۰۹ ، ۱۱۰ ، ۱۱۱

۱۱۲ ، ۱۱۶ ، ۱۱۷ ، ۱۱۹

۱۲۱ ، ۱۲۲ ، ۱۳۰ ، ۱۵۷ ، ۱۷۵

۲۱۷ ، ۲۲۳ ، ۲۲۴ ، ۲۴۰ ، ۲۷۵

۲۷۶ ، ۲۸۵ ، ۲۸۷ ، ۲۹۰ ، ۲۹۱ ، ۳۲۶

۳۲۸ ، ۳۲۹ ، ۳۳۰ ، ۳۳۱ ، ۳۳۲

۳۳۳ ، ۳۳۴ ، ۳۳۵ ، ۳۳۶ ، ۳۳۸

۳۳۹ ، ۳۴۰ ، ۳۴۲ ، ۳۴۳ ، ۳۴۴ ، ۳۴۵

۳۴۶ ، ۳۴۷ ، ۳۵۲ ، ۳۶۲ ، ۳۶۳

۳۶۴ ، ۳۶۵ ، ۳۶۶ ، ۳۶۹ ، ۳۷۰ ، ۳۷۱

۳۷۳ ، ۳۷۴ ، ۳۷۵ ، ۳۷۶ ، ۳۷۹

۳۸۱ ، ۳۸۲ ، ۳۸۴ ، ۴۰۵ ، ۴۲۹

۴۵۶ ، ۴۸۹ ، ۴۶۳ ، ۴۶۴ ، ۴۶۵

۴۶۶ ، ۴۶۷ ، ۴۶۸ ، ۴۸۵ ، ۵۰۰

۵۰۱ ، ۵۰۲ ، ۵۰۳ ، ۵۰۴ ، ۵۰۵

۵۲۱ ، ۵۲۲ ، ۵۲۴ ، ۵۲۶

بدیهه ۲۳۴ ، ۲۸۶ ، ۲۸۷

بین ۳۲۵

(ت)

تألیف ۶ ، ۷ ، ۱۱ ، ۶۲ ، ۶۴ ، ۶۵

۱۱۵ ، ۱۱۶ ، ۱۲۰ ، ۱۳۲ ، ۱۴۱

۱۴۲ ، ۱۴۴ ، ۱۴۵ ، ۱۴۸ ، ۱۵۴

۱۵۷ ، ۱۸۳ ، ۱۸۶ ، ۱۸۹ ، ۲۰۵

۲۱۵ ، ۲۲۲ ، ۲۳۲ ، ۲۵۲ ، ۲۵۳

۳۰۵ ، ۳۰۶ ، ۳۰۷ ، ۳۰۸ ، ۳۰۹

۳۱۰ ، ۳۱۱ ، ۳۱۲ ، ۳۱۴ ، ۳۱۵

۳۱۶ ، ۳۱۷ ، ۳۲۰ ، ۳۲۲ ، ۳۲۳

۳۲۵ ، ۳۲۹ ، ۳۳۳ ، ۳۳۴ ، ۳۳۷

۳۴۰ ، ۳۴۴ ، ۳۴۶ ، ۳۴۷ ، ۳۴۹

۳۵۲ ، ۳۵۳ ، ۳۵۷ ، ۴۰۳ ، ۴۰۹

ترکیب ۵۲۴ ، ۵۳۷ ، ۵۳۸ ، ۵۴۰ ، ۵۴۲

تجربة ۸ ، ۵۳ ، ۵۶۶

تجريد ۸۰ ، ۹۲ ، ۱۴۶ ، ۱۴۷ ، ۱۸۱ ، ۴۶۰

تحرز ۵۰۶ ، ۵۳۹

تحصيل ۲۶۰ ، ۳۷۸ ، ۴۴۶ ، ۴۷۸ ، ۵۱۲

تحليل ۲۳۹ ، ۴۰۸ ، ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۶۰ ، ۴۶۴ ، ۴۶۷ ، ۴۶۹ ، ۴۷۰ ، ۴۷۲ ، ۴۸۱ ، ۴۸۴ ، ۴۹۰ ، ۴۹۱ ، ۵۵۵ ، ۵۷۷

تحليل بالعكس ۹

تخالف ۴۹۲

تخصيص ۲۶ ، ۲۸۹

تخيل ۵ ، ۵۷ ، ۵۸

تداخل ۳۶۲

تركيب ۹ ، ۵۳ ، ۴۲۲ ، ۴۲۶ ، ۴۳۰ ، ۴۳۴ ، ۴۳۶ ، ۴۳۸ ، ۴۳۹ ، ۴۴۳ ، ۴۶۰ ، ۴۶۲ ، ۴۶۷ ، ۵۳۵

تسليم ۴ ، ۷ ، ۶۸ ، ۶۹ ، ۷۱ ، ۵۳۷ ، ۵۴۱ ، ۵۳۸

تشبيب ۴۳۴

تشبيه ۵۶۸

۴۱۰ ، ۴۲۹ ، ۴۳۱ ، ۴۳۵ ، ۴۵۷ ، ۴۶۰ ، ۴۶۹ ، ۴۷۰ ، ۴۷۱ ، ۴۹۰ ، ۴۹۹ ، ۵۱۴ ، ۵۱۸ ، ۵۲۲ ، ۵۲۶ ، ۵۳۴ ، ۵۴۱ ، ۵۴۴ ، ۵۴۹ ، ۵۷۴ ، ۵۵۵

تأليف خبری ۳

تأمل ۲۴۶ ، ۳۰۲ ، ۴۴۹ ، ۴۵۳ ، ۴۸۲ ، ۵۴۳

تاويل ۴۰ ، ۸۶ ، ۲۰۱ ، ۲۰۸ ، ۴۸۶

تال ۵۴ ، ۶۶ ، ۲۳۲ ، ۲۳۴ ، ۲۳۵ ، ۲۳۷ ، ۲۳۸ ، ۲۳۹ ، ۲۴۰ ، ۲۴۵ ، ۲۴۶ ، ۲۵۲ ، ۲۵۴ ، ۲۵۵ ، ۲۵۶ ، ۲۵۹ ، ۲۶۰ ، ۲۶۱ ، ۲۶۲ ، ۲۶۳ ، ۲۶۴ ، ۲۶۷ ، ۲۶۸ ، ۲۶۹ ، ۲۷۰ ، ۲۷۱ ، ۲۷۲ ، ۲۷۳ ، ۲۷۴ ، ۲۷۶ ، ۲۷۹ ، ۲۸۰ ، ۲۸۱ ، ۲۸۲ ، ۲۸۴ ، ۲۹۰ ، ۲۹۱ ، ۲۹۲ ، ۲۹۵ ، ۲۹۹ ، ۳۰۳ ، ۳۰۵ ، ۳۰۷ ، ۳۱۰ ، ۳۱۶ ، ۳۲۰ ، ۳۲۵ ، ۳۲۶ ، ۳۲۷ ، ۳۲۸ ، ۳۲۹ ، ۳۳۰ ، ۳۳۱ ، ۳۳۳ ، ۳۳۵ ، ۳۴۶ ، ۳۵۴ ، ۳۵۷ ، ۳۶۱ ، ۳۶۲ ، ۳۶۳ ، ۳۶۴ ، ۳۶۵ ، ۳۶۶ ، ۳۶۷ ، ۳۶۸ ، ۳۶۹ ، ۳۷۰ ، ۳۷۱ ، ۳۷۶ ، ۳۷۷ ، ۳۷۹ ، ۳۸۲ ، ۳۸۳ ، ۳۸۴ ، ۳۸۶ ، ۳۹۰ ، ۳۹۱ ، ۳۹۲ ، ۳۹۳ ، ۳۹۴ ، ۳۹۵ ، ۳۹۶ ، ۳۹۷ ، ۳۹۸ ، ۴۰۶ ، ۴۰۸ ، ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۱۶ ، ۴۱۷ ، ۴۱۸ ، ۴۲۱ ، ۴۲۳ ، ۴۲۴ ، ۴۲۵ ، ۴۲۶ ، ۴۲۹ ، ۴۹۱ ، ۴۹۹ ، ۵۰۵ ، ۵۱۸

تشكيك ٤٣٢

تصديق ٥٧٠ ، ٥٤ ، ٥٧٠ ، ٢٣٢ ،
٢٣٦ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٣٩٩ ، ٢٨١ ،
٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٨٣

تصور ٧ ، ٢٨ ، ٥٦ ، ١٧٠ ، ٢٣١ ،
٢٨٣ ، ٢٨٠

تضاد ٣٦٢ ، ٥١٣ ، ٥١٦

تضاييف ٢٣٤

تعاليم ١٥

تعريف ١٦٠ ، ١٧٧ ، ٢٥٣ ، ٢٨٣ ،
٣٥٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢٦ ، ٤١٥ ،
٤٨١

تعقلى ٥٥٥ ، ٥٥٦

تعلم ١٥

تعليم ١٧ ، ١٩٩

تعليم أول ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٣٩ ،
٤١ ، ٤٣ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٤٢ ،
١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ،
١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،
٢١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٧٩

تغايط ٤٧٢

تقابل ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٤٠١ ، ٥٣١

تقرير ٤٣٤

تكافؤ ٢٥١

تلازم ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ،
٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٢٧ ، ٤٩٢

تمثيل ٦٥ ، ٤٣٣ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩

تناقض ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٣٦٢ ،
٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ،
٥١٦ ، ٥٢٦

تناهى ١٤

تواتر ٨

تواطؤ ٤٧٥

توقيف ٤٢٠

توالى ٤٣٩

(ث)

ثلاثية ٣٦١

ثنائية ٢٨٣ ، ٣٦١

(ج)

جدل ١٢ ، ١٧ ، ٥٥ ، ١٨٨ ، ٤٣٤ ،
٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٢٤ ،
٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٦٥

جدلى ٥١ ، ٥٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ،
٥٥٥

جدلية ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٦٦

جدليات ٣ ، ٤

٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٤
 ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥
 ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١
 ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٦
 ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٤٧٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩
 ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨١ ، ٣٧٧
 ٤٤٤ ، ٤٤١ ، ٤٣٢ ، ٤٢٩ ، ٤٢٦
 ٤٦٦ ، ٤٦٣ ، ٤٥١ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧
 ٥٠٢ ، ٥٠١ ، ٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٦٧
 ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣
 ٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١١
 ٥٢٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢
 ٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٣١ ، ٥٢٨
 ٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥
 ٥٦٥ ، ٥٦٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٦١
 ٥٧١ ، ٥٦٧ ، ٤٦٦

جزئية ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٢
 ٦٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٦
 ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٣
 ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦
 ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥
 ٤٦٥ ، ٤٨٨ ، ٥٧٠

جزيئات شخصية ٢٠

جزيئات نوعية ٢٠

جسد ٥٠٢

جمع ٣٨٠

جزء ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٥٩
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١
 ١٠٢ ، ١٦٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧
 ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
 ٢٦٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٧
 ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٥
 ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢
 ٣٢٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣
 ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨
 ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٠
 ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥
 ٤٠٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠
 ٤٣٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦١
 ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٩ ، ٤٩٢
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨
 ٥٠٩ ، ٥٢٨ ، ٥٦٣ ، ٥٧٣

جزاء ٥٤ ، ٢٣٧

جزئي ٤ ، ٤ ، ٣٤ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧
 ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ٢٠٧
 ٢١١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٥
 ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨
 ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩
 ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
 ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧
 ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣

جميع ٥٦٩ ، ٥٥٩

جنس ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٣٦٢ ، ٣٩٠ ،
٤٢٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨٢ ،
٤٨٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ،
٥٢٧ ، ٥٢٩

جنسى ٢٠ ، ٢٤٩

جهة ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٦٤ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٥٢ ،
١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،
١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ ،
٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٦١ ،
٣٩٨ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٧٤

جوهر ١٩ ، ٦١ ، ١٠٦ ، ٢٣٧ ،
٢٥٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٠ ،
٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ،

(ح)

حاصل ٤٦٦ ، ٤٦٣

حجة ٦٤ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٦ ، ٤١٧ ،
٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٣ ،

حد — حدود ١١ ، ١٢ ، ٤١ ، ٥١ ،
٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٦ ،
٧١ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٠ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ ،

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ،
١٦٧ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ،
٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٩٩ ،
٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،
٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٩٢ ، ٤٣٦ ،
٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ،
٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،
٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ،
٢٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ،
٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ،
٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ،
٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ،
٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ،
٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٦٨

حد أصغر ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٨٥ ، ٢٩٧ ،
٤٤٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥

حد أكبر ٤٤٣ ، ٤٨٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ،
٥٦٠ ، ٥٧٥

حد أوسط ١٠٧ ، ١١٠ ، ٢٩٥ ، ٤٥٠ ،
٤٧٧ ، ٤٧٤

حدس ٤٣٤ ، ٥٣٩

حركة ٤٨٣

حساس ٢٣٨ ، ٤٨٤

حصر ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ،
١٨٩ ، ٢١٩ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ، ٤٧١ ،
٤٧٧

٦ ٣١٦ ٦ ٣١٤ ٦ ٣١٣ ٦ ٣١٩ ٦ ٣٠٩
٦ ٤٠١ ٦ ٤٠٠ ٦ ٣٧٦ ٦ ٣٤٩ ٦ ٣٢٢
٤٩١ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٠٧ ٦ ٤٠٦ ٦ ٤٠٥

٦ ٤٩٦ ٣٧٦ ٣٤٦ ٣١٦ ٢٦٦ ٢٠٦ **حكم**

٦ ١٠٥ ٦ ١٠٤ ٦ ٨٥ ٦ ٨٤ ٦ ٨٣ ٦ ٨٢
٦ ١٣٠ ٦ ١٢٦ ٦ ١٢٥ ٦ ١٢١ ٦ ١٠٩
٦ ١٦٣ ٦ ١٥٥ ٦ ١٥١ ٦ ١٣٤ ٦ ١٣٣
٦ ١٨٢ ٦ ١٧٤ ٦ ١٧٢ ٦ ١٦٨ ٦ ١٦٦
٦ ٢٣٢ ٦ ٢٢٠ ٦ ١٩٠ ٦ ١٨٥ ٦ ١٨٤
٦ ٢٧١ ٦ ٢٦٢ ٦ ٢٥١ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٣٤
٦ ٣٠٧ ٦ ٣٠١ ٦ ٢٩٠ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٧٥
٦ ٣٥٢ ٦ ٣٥٣ ٦ ٣٢٣ ٦ ٣٢٠ ٦ ٣١٣ ٦ ٣٠٩
٦ ٣٩٦ ٦ ٣٩٤ ٦ ٣٩٢ ٦ ٣٨٤ ٦ ٣٨١ ٦ ٣٥٧
٦ ٤٢٧ ٦ ٤٢٦ ٦ ٤٠٦ ٦ ٤٠٥ ٦ ٣٩٧
٦ ٤٧٤ ٦ ٤٧٤ ٦ ٤٦٤ ٦ ٤٣٤ ٦ ٤٣٢ ٦ ٤٢٩
٦ ٥٢٤ ٦ ٥١١ ٦ ٤٩٨ ٦ ٤٨١ ٦ ٤٧٦ ٦ ٤٧٥
٦ ٥٤٥ ٦ ٥٤٤ ٦ ٥٤١ ٦ ٥٣٤ ٦ ٥٣١ ٦ ٥٢٥
٦ ٥٦٣ ٦ ٥٦١ ٦ ٥٥٨ ٦ ٥٥٧ ٦ ٥٥٥
٦ ٥٧١ ٦ ٥٧٠ ٦ ٥٦٩ ٦ ٥٦٥ ٦ ٥٦٤
٥٧٦ ٦ ٥٧٥

حكمة ١٠ ٤٨٢

٦ ٣١ ٦ ٣٠ ٦ ٢٨ ٦ ٢٧ ٦ ٢٥ ٦ ٢٤ **حل**
٦ ١٤٢ ٦ ٩٩ ٦ ٩٠ ٦ ٨٩ ٦ ٣٩ ٦ ٣٧
٦ ١٦٣ ٦ ١٥٤ ٦ ١٥٣ ٦ ١٥٠ ٦ ١٤٩
٦ ٢٦٠ ٦ ٢٤٤ ٦ ٢١٣ ٦ ٢١٠ ٦ ١٦٤
٦ ٤٢٧ ٦ ٣٤٩ ٦ ٢٩١ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٦٤
٦ ٤٧٧ ٦ ٤٥٢ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٣٠ ٦ ٤٢٨
٥٦٣ ٦ ٥٥٠ ٦ ٥٣١ ٦ ٤٨٣

حق ٤٧ ٦ ٥١ ٦ ٥٥ ٦ ٦٧ ٦ ٦٩

٦ ١٢٧ ٦ ١٢١ ٦ ٩٨ ٦ ٩٧ ٦ ٧٨
٦ ٢٠٤ ٦ ١٩٥ ٦ ١٩٤ ٦ ١٥٦ ٦ ١٣٨
٦ ٢١١ ٦ ٢١٠ ٦ ٢٠٩ ٦ ٢٠٧ ٦ ٢٠٦
٦ ٢٤٠ ٦ ٢٣٩ ٦ ٢٢٥ ٦ ٢٢٢ ٦ ٢٢٠
٦ ٢٦٥ ٦ ٢٦٠ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٤٧ ٦ ٢٤٦
٦ ٢٧٢ ٦ ٢٧١ ٦ ٢٦٩ ٦ ٢٦٨ ٦ ٢٦٦
٦ ٢٧٩ ٦ ٢٧٧ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٧٣
٦ ٢٩٨ ٦ ٢٩٧ ٦ ٢٩٠ ٦ ٢٨٤ ٦ ٢٨١
٦ ٣٤٠ ٦ ٣٣٣ ٦ ٣٢٨ ٦ ٣٢٧ ٦ ٢٩٩
٦ ٣٦٧ ٦ ٣٥٢ ٦ ٣٤٣ ٦ ٣٤٢ ٦ ٣٤١
٦ ٤٠٣ ٦ ٤٠٢ ٦ ٣٩٥ ٦ ٣٩٠ ٦ ٣٨٦
٦ ٤٦١ ٦ ٤٥٤ ٦ ٤١٠ ٦ ٤٠٩ ٦ ٤٠٨
٦ ٤٧٩ ٦ ٤٧٨ ٦ ٤٧٣ ٦ ٤٧٠ ٦ ٤٦٩
٦ ٥١٩ ٦ ٥٠٧ ٦ ٥٠٦ ٦ ٤٩١ ٦ ٤٨٣
٦ ٤٥٦ ٦ ٥٤٢ ٦ ٥٣٧ ٦ ٥٢٧ ٦ ٥٢٦
٥٦٥ ٦ ٥٥٨ ٦ ٥٥٧

حقيقة ١٧ ٦ ٨٩ ٦ ٢١٦ ٦ ٢٣٩

٦ ٣٢٠ ٦ ٣١١ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٥١ ٦ ٢٤٤
٦ ٤٠٣ ٦ ٤٠٢ ٦ ٣٩٧ ٦ ٣٩٦ ٦ ٣٩٤
٦ ٤٩٨ ٦ ٤٩٤ ٦ ٤٥١ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٠٨
٦ ٥٣٠ ٦ ٥٢٥ ٦ ٥٢٥ ٦ ٥٢٤ ٦ ٥٠٦
٥٥٩ ٦ ٥٥٦ ٦ ٥٣٣ ٦ ٥٣١

بالحقيقة ٤٨٤

حقيق ٨٨ ٦ ١٢٦ ٦ ١٦٣ ٦ ١٧٠

٦ ٢٢٣ ٦ ٢١٧ ٦ ١٩٥ ٦ ١٨٩ ٦ ١٧١
٦ ٢٥١ ٦ ٢٥٠ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٤٤ ٦ ٢٣٧
٦ ٣٠٨ ٦ ٢٨٦ ٦ ٢٨٤ ٦ ٢٨٣ ٦ ٢٧٩

٣١٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢
 ٣٨٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٥١
 ٤٥٥ ، ٤٤٧ ، ٤٢٢ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧
 ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦
 ٥٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٨٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨١
 ٥٥٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠١
 ٥٧٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٥٨

حيوانى ٥٤٨

حيوانية ١٠١ ، ١٧٤

(خ)

خاص ٥٥٦

خاصة ٤٥٨

خاصية ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ،
 ١٩٥ ، ٢٤٨ ، ٣٣٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٨

خصوصى ٤٩٥

خطأ ٧٨ ، ٥٤٧

خطابى ٥٥ ، ٤٥٤ ، ٥٧٤

خطابة ٤ ، ١٣ ، ٥٥ ، ١٧٧ ، ٤٣٥ ،
 ٥٧٥

خطايات ٤ ، ٥ ، ٦٦

خلاء ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ،
 ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ،
 ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٥٤٧

خلف ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ،
 ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٤ ، ١١٥

حلى ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ١٠٦ ، ٢٣٣ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،
 ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،
 ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
 ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ،
 ٣٦٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ،
 ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٥ ،
 ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٩١ ،
 ٥١٨

حلية ٢٣١ ، ٢٣٢

حيز ٥٧٧

حيلة ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٥٣ ، ٥٠٧ ،
 ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨

حيوان ١١ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٢ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٧٧ ،
 ٧٩ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١ ،
 ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ،
 ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ،
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٠ ،
 ١٧٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ،
 ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ،
 ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦

دور ٧٧ ، ١٧٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢

(ذ)

ذات ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٥٠٠ ، ٥٧٦

بالذات ٦١ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٥٤ ، ٤٩٧ ، ٥٢١

ذاته ٧٦ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٦٩ ، ٥٧٧

لذاته ١٤

ذاتي ٢٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨

ذاتية ١٠٠

ذهن ١٤ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٨٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٤٣١ ، ٤٦٩ ، ٤٩٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٧١

ذهول ٥٤٤

١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣

بالخلف ١٩٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥

خلفي ٤٣٢

خليقة ٥٨٠

(د)

دائرة ٢٩ ، ٥٦٧

دعوى ٧٧ ، ١١٥ ، ٢٣١ ، ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٤٩٠ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧١

دلالة ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٧٩ ، ٥٠٠ ، ٥٧١

دليل ٦١ ، ٦٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠

(ر)

رأى ٥٨ ، ١٣٨ ، ٤٥٢

رابطه ٥٤ ، ٨٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

ربط ٤٨٠

رسم ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧١

رفع ٣٧٧ ، ٣٩٦ ، ٤٢٦ ، ٤٦٩ ، ٥٠٠ ، ٥٣٤

رياضيات ٢٣١

(ز)

زاوية ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

زمان ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤٤ ، ٨١

٨٤ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢

١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٤٢١

(س)

سالب ٣٧ ، ٤٢ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٠

١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٥

١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٢

٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤

٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨

٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢

٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧

٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١

٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦

٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦

٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٤

٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢

٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦

٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢

٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣

٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥

٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤

٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١

٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠

٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥

٥٢٦ ، ٥٣٢

سالبة ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٨٠ ، ٤٤٦

٦٢ ، ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٦

٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١١١

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧

١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢

١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩

١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

٤٤٩ ، ٤٦٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٥

سبب ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣

٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٨٩ ، ١٩٣

١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥١

٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤

سوفسطائي ٤٥٤ ، ٥٦ ، ٥٥

سوفسطائية ١٧٧ ، ٥٧ ، ٥٥

سوفسطائيات ٤

سياسي (قياس) ٥٥٦

(ش)

شبهه — شبه ٥٦٩ ، ٥٤٤ ، ٢٧٨

شبيه ٥٧٢ ، ٥٦٩ ، ٥٥٥

شخص ٢١٩ ، ٤٩ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٣٤
٢٦٤

شخصية (قضية) ٥٧٣ ، ٤٧٢ ، ٢٦٢ ، ١٩

شرح ٢٦٢

شرط ٦٥ ، ٥٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٢٦ ، ٢٥

١٠٣ ، ١٠٢ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٣ ، ٦٨

١٤٧ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٧ ، ١١٣

١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٥٨

١٩٢ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ١٦٨

٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٠ ، ١٩٥

٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧

٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣

٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨١

٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥

٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣

٤٠٢ ، ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٢ ، ٣٨٣

٤٧٢ ، ٤٥٢ ، ٤٢٩ ، ٤١٩ ، ٤١٦

٥٥٦ ، ٥٢٨ ، ٥١٠ ، ٤٨٧ ، ٤٧٧

٥٤٠

٣٩٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٢ ، ٣٥٣ ، ٢٩٧

٤٦٠ ، ٤٥٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤

٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢

٥٢٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٠ ، ٤٩٠ ، ٤٨٢

٥٢٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤

٥٦١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩

سالب ٣٧ ، ٣٦ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ١٩ ، ١٢

٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٢ ، ٣٩

٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٧٦ ، ٦٩ ، ٥١

١٠٥ ، ١٠٤ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٥

١٣٣ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١١٠ ، ١٠٩

١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤

١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤

١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٣ ، ١٥٠

٢٠٦ ، ٢٠٤ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٧٥

٢٥٨ ، ٢٣٣ ، ٢٢٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٨

٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩

٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢

٣٢١ ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩

٣٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٥٦ ، ٣٤٢ ، ٣٣٨

٤٤٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٦

٤٩٠ ، ٤٨٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٠

٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢

٥١١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٢

٥٧٥ ، ٥٦٢ ، ٥٢٥ ، ٥١٤

سور ٨٥ ، ٧٩ ، ٥٣ ، ٤٤ ، ٣١ ، ٣٠

١٤١ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٢٠ ، ١٠١

١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٤٢

١٨٩ ، ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٥٨ ، ١٥٦

٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٢ ، ١٩٣

٥٢٦ ، ٥٠٩ ، ٤٧٢ ، ٢٦٥ ، ٢١٨

٢٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥
٤١٥ ، ٣٩٣ ، ٣٥٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٧
٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٢
٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٠
٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٥٥ ، ٥٤٠

٥٧٤

شكل أول ١١٩ ، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٨
١٤٨ ، ١٤٠ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٥
٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٠ ، ١٨١
٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٥ ، ٢١٤
٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٢٤
٣٤٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣١ ، ٣٢٥ ، ٣٠٢
٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩
٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤١٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
٤٩٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٠
٥١٩ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١٣
٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤١ ، ٥٣٢

٥٧٥

شكل ثالث ١٨٢ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١١٦
٢٩٥ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ١٩٢ ، ١٨٤
٣٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٢٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٢
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
٤٩٨ ، ٤٤٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٣٩٢
٥١٤ ، ٥١٢ ، ٥١١ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩
٥٢٥ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٦
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٣٢ ، ٥٢٦

شكل ثان ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٧
١٨٥ ، ١٨١ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٠

شرطية ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ١٠٦ ، ٦٤ ، ٥٨
٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤
٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢
٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٧
٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥
٢٩١ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٣
٣٥٢ ، ٣٣٧ ، ٣٢٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥
٣٧٣ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٤
٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤
٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٠
٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤١٦
٤٥١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤
٤٩١ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦١
٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥١٨

شرطية ٢٣٢

شرطية متصلة ٢٣١

شرطية منفصلة ٢٣١

شعر ٥٧ ، ٥٥ ، ١٢ ، ٥ ، ٤

شعري ٤٥٤ ، ٥٧ ، ٥٥

شعريات ٥ ، ٤

شعرية ١٧٧

شك ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٤٤ ، ٣٩
٢٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ١١٠ ، ٩٢
٤١٦ ، ٣٨٤ ، ٣٥٠ ، ٣٣٨ ، ٢٩٦
٥٦٥ ، ٤٨٩ ، ٤٣٢

شكل ١١٤ ، ١١٣ ، ١٠٨ ، ١٠٦

٢٥٩ ٢٥٨ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٧
 ٢٧٤ ٢٦٩ ٢٦٧ ٢٦٤ ٢٦٠
 ٢٨٢ ٢٨١ ٢٧٨ ٢٧٧ ٢٧٦
 ٢٩٧ ٢٩١ ٢٨٧ ٢٨٦ ٢٨٥
 ٣٢٥ ٣١٤ ٣٠٦ ٢٩٩ ٢٩٨
 ٣٣٠ ٣٢٩ ٣٢٨ ٣٢٧ ٣٢٦
 ٣٣٩ ٣٣٨ ٣٣٣ ٣٣٢ ٣٣١
 ٣٤٤ ٣٤٣ ٣٤٢ ٣٤١ ٣٤٠
 ٣٥٠ ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٦ ٣٤٥
 ٣٥٧ ٣٥٦ ٣٥٣ ٣٥٢ ٣٥١
 ٣٧٠ ٣٦٩ ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٣
 ٣٧٨ ٣٧٥ ٣٧٤ ٣٧٣ ٣٧١
 ٣٩٣ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨١ ٣٧٩
 ٣٩٩ ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٤ ٤٠٢ ٤٠٠
 ٤٢٨ ٤٢٧ ٤٢٦ ٤٢٤ ٤١٨
 ٤٤٠ ٤٣٧ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩
 ٤٥١ ٤٤٧ ٤٤٦ ٤٤٤ ٤٤١
 ٤٦٠ ٤٥٨ ٤٥٦ ٤٥٥ ٤٥٢
 ٤٦٨ ٤٦٧ ٤٦٥ ٤٦٤ ٤٦٣
 ٤٧٤ ٤٧٣ ٤٧٢ ٤٧١ ٤٧٠
 ٤٨٢ ٤٨٠ ٤٧٩ ٤٧٨ ٤٧٦
 ٤٩٥ ٤٩٤ ٤٩٣ ٤٨٩ ٤٨٧
 ٥٠٥ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٢ ٥٠٠
 ٥١٨ ٥١٥ ٥١١ ٥٠٨ ٥٠٧
 ٥٢٦ ٥٢٥ ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢١
 ٥٣٣ ٥٣١ ٥٣٠ ٥٢٨ ٥٢٧
 ٥٤٢ ٥٤١ ٥٣٦ ٥٣٥ ٥٣٤
 ٥٤٧ ٥٤٦ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣
 ٥٥٧ ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٣ ٥٦١ ٥٥٩ ٥٥٨
 ٥٧٩ ٥٧١ ٥٦٨ ٥٦٧ ٥٦٦

٢١٦ ٢١٣ ٢١١ ٢٠٥ ٢٠٢
 ٣٤٠ ٣٣٣ ٣٠٠ ٢٩٩ ٢٩٥
 ٣٥٤ ٣٥٣ ٣٥٠ ٣٤٩ ٣٤٧
 ٤٣٩ ٣٩٤ ٣٩٣ ٣٥٦ ٣٥٥
 ٤٩٧ ٤٤٩ ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠
 ٥١٣ ٥١٢ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٣
 ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢٠ ٥١٦ ٥١٤
 ٥٧٠ ٥٤٩ ٥٣٢ ٥٢٦ ٥٢٥
 ٥٧٤ ٥٧١

شهره ٨ ٤

شهوة ٥٥٤ ٥٧٩

شى ١١ ١٢ ١٣ ١٦ ٢٠ ٢١٩
 ٢١ ٢٤ ٣١ ٤٣ ٤٦ ٤٧
 ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٣ ٥٤ ٥٥
 ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦١ ٦٢
 ٦٣ ٦٦ ٦٨ ٧٠ ٧٦ ٧٧
 ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٣ ٨٥ ٩٢
 ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٨ ١٠٠ ١٠١
 ١٠٢ ١٠٦ ١٠٨ ١١١ ١١٢
 ١١٣ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨
 ١١٩ ١٢٠ ١٢٦ ١٣٠ ١٣١
 ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٨
 ١٤٠ ١٤٤ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨
 ١٥٢ ١٥٤ ١٥٥ ١٦١ ١٦٧
 ١٦٨ ١٧٠ ١٧١ ١٧٤ ١٨٣
 ١٨٥ ١٨٦ ١٩٥ ١٩٧ ٢٠٣
 ٢٠٥ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢١٠ ٢١١
 ٢١٢ ٢١٤ ٢١٦ ٢١٨ ٢٢١
 ٢٢٤ ٢٢٦ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٧
 ٢٣٨ ٢٤٢ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦

(ص)

صحيح ١٦٩ ، ٢٨٢

صغرى ٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٨ ،
 ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
 ١٣١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ،
 ١٩٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
 ٢٢٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
 ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ،
 ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ،
 ٤٦٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ،
 ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ،
 ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
 ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ،
 ٥٣٢ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ،
 ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ،
 ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣

صغريات ٢٤

صفة ٢٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ،
 ١٤٧ ، ١٧٤ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
 ٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٣٢٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٢ ، ٤٣٠ ، ٤٨٨ ، ٥٤٣ ، ٥٥٨ ،
 ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨

صنائع ١٧

صناعة ١٣ ، ١٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٠٧ ،
 صناعة ٦ ، ٢١ ، ١٧٧ ، ٤٥٤

صادق ٨٥ ، ١٣٣ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ،
 ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ،
 ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،
 ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٦ ،
 ٣٨٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٤ ،
 ٤٨٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٥٥

٥٥٦

صدق ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٩١ ، ١٣٣ ،
 ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ،
 ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
 ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ،
 ١٩٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،
 ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
 ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ،
 ٢٩٧ ، ٣١٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ،
 ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٣ ، ٤١٦ ، ٤١٩ ،
 ٤٢٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ،
 ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
 ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٥٥

صرف ١٦٠ ، ١٧١ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،

٢٩١ ، ٤٣٤

ضرب أول ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
 ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٨١ ، ١٩٠ ،
 ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ،
 ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ،
 ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٣٩ ،
 ٥٠٣ ، ٥٠٩

ضرب تاسع ٣٤٢

ضرب ثالث ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٩ ،
 ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،

٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٢٣٤ ، ٣٣٨ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٢

ضرب ثالث عشر ٣٤٣

ضرب ثامن ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٩٧ ،

ضرب ثان ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
 ١٣٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٩٦ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ،
 ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٥٠٣

ضرب ثاني عشر ٣٤٣

ضرب حادي عشر ٣٤٣

ضرب خامس ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٥١ ،
 ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ،
 ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦

صواب ٨ ، ٣١ ، ١٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٢ ،
 ٤٩٨

صورة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٥٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ،
 ١٩٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١٨ ،
 ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،
 ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ ،
 ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٨

صورة القياس ٧

صيورة ٢٠٣ ، ٢٤٩

(ض)

ضد ٤٥٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ،
 ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ،
 ٥٧١ ، ٥٧٢

ضرب — ضروب ٤٠ ، ١١٠ ، ١١٤ ،
 ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
 ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
 ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ،
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٩٤ ،
 ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ،
 ٥٠٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٢ ،
 ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٦٦

ضروری ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ،
 ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٦ ،
 ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ،
 ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
 ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
 ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
 ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ،
 ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،
 ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،
 ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،
 ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ،
 ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ،
 ٤٣٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٨ ، ٤٨٧ ،
 ٥٣٩

ضرورية ٢١ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،
 ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢١ ،
 ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
 ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،
 ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٧٤

(ط)

طب ٥٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٢٢٨

طبع ١١١ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦ ،
 ٢٨٧ ، ٤٤٧ ، ٥٦٠

طبعة ٤٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٤٩٥ ،
 ٥٧٩

ضرب رابع ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٩ ،
 ١٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ،
 ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،
 ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥

ضرب سابع ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٦

ضرب سادس ١١٩ ، ١٥١ ، ٣٠٤ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،
 ٣٩٦

ضرب عاشر ٣٤٣

ضرورة ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ،
 ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٦ ،
 ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ،
 ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ،
 ١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ،
 ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٣٠ ،
 ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
 ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ،
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
 ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،
 ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،
 ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
 ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
 ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧٧ ،
 ٢٩١ ، ٤٣٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ،
 ٤٧٩ ، ٥١٣

(ع)

ارض ١٤٦ ، ٥٣٤

مالم ٥٤١

مالم ٥٥٦

عبارة ٢٤٢

عدد ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥
 ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٨٩
 ، ٣٥٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣١٥ ، ٣١٤
 ، ٤٣٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ٣٦٢ ، ٣٥٧
 ، ٥٦٧ ، ٥٢٧ ، ٥٠٢ ، ٤٨٤ ، ٤٤٣

عدل ٥٧٥ ، ٥٦٦

مدم ١٦٦ ، ١٦٢ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٣٤
 ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٤٥٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥

مدول ٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٧٦ ، ٤٣٤ ، ٢٦٠ ، ٧٠
 ، ٤٩٢ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩

عرض ٤٤٨ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٢٧٣ ، ٥٤
 ، ٤٥٨ ، ٥٠٢

عرض مالم ٢٨٧

بالعرض ٦٠ ، ٦١ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤
 ، ٤٩٧ ، ٥٠٠

عرضي ٤٥٨ ، ٤٤٧ ، ٢٨

عقل ٢٣٣ ، ٧٨ ، ٢٩ ، ٢١ ، ١٨ ، ٨
 ، ٢٣٤ ، ٢٧٦ ، ٤٩٥ ، ٥٣٠ ، ٥٠١
 ، ٥٤٨ ، ٥٦٠

ما بعد الطبيعة ٢٣١

طبيعي ١١٩ ، ١١١ ، ١٠٧ ، ٩٠ ، ٨٠
 ، ٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٠٨ ، ١٧٥ ، ١٢٠
 ، ٤٦٠

طبيعات ٢٣١

طرد ٥٧٥

طرف ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٣٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧
 ، ٤٢٧ ، ٤٠٦ ، ٣٩٦ ، ٣٨٩ ، ٢٢٢
 ، ٤٣٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨
 ، ٤٩٤ ، ٤٩١ ، ٤٥٧ ، ٤٥١ ، ٤٤٩
 ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٤٩٥
 ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٠
 ، ٥٤٣ ، ٥٧١

طرف أصغر ٥٥٧

طرف أكبر ٥٥٧

طرفية ٥٤٠

طعن ٢٨٩

(ظ)

ظاهر ٢٨٣ ، ٢٦٥ ، ٢٣٨ ، ٢٠١
 ، ٥٦٢ ، ٥٥٣ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٢٩٨

ظن ١٢٠ ، ٦٦ ، ٣٠ ، ١٩ ، ٨ ، ٧
 ، ٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٣٧١
 ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣١
 ، ٥٧٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧

بالعكس ١٨٧

طلاقة ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٧

علامة ٥٧٣ ، ٥٥٥ ، ٤٨٣ ، ٢٣٦ ، ٦٠

٥٨٠ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥

علية ٢٣٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ١٠٧ ، ٤٤

٥٧٦ ، ٥٠٧ ، ٤٤٦ ، ٢٨٥ ، ٢٥٤

٥٧٧

علم — علوم ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ٥ ، ٤ ، ٣

١٨٦ ، ١٧٦ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٣

٤١٩ ، ٤٠٦ ، ٢٨٦ ، ٢٧٣ ، ١٨٨

٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٤٨٣

٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧

٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤

٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٦

علم التحليل ٨

علم طبيعي ١٣

علم مطلق ١١

علوم برهانية ٤ ، ٣

علوم حكيمية ١٠

عموم ٤٩٥ ، ٤٧٧

عناد ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٥٤

٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤

٢٨٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩ ، ٢٥١

٣٩٥ ، ٣٧٧ ، ٣٢٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٤

٥٧٠ ، ٤٢٦ ، ٤٠٧

عقم ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦

٤٣٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦

عقيم ٣٢٥ ، ٧

عكس ٥٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

٩٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٨٥

١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠٢ ، ٩٧ ، ٩٦

١١٨ ، ١١٥ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠

١٤٤ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٠

١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٤٨

١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٦٠

٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠١

٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠

٢٢٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٦

٣٠٠ ، ٢٦٩ ، ٢٤٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦

٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠١

٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣١٢

٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣١

٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٦

٣٩٣ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٨ ، ٣٥٧

٤٢٥ ، ٣٩٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤

٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤٤١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧

٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٤٩٢ ، ٤٧٠

٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨

٥٤٩ ، ٥٢٢ ، ٥١٨ ، ٥١٦ ، ٥١٣

٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٥٠

عكس استقامة ٣٨٣

عكس المستوى ٤٩٧

عكس تقيض ٤٩٧ ، ٣٨٥

عنصر ٣٦١

عيار ١٤

صين ٦٦ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ،
٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ،
٤١٦

(غ)

غاية ٤٠٧

غرض ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،
غلط ٨ ، ١٦ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٦١ ،
٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧

غير ٥٠٨

غيرية ٤٥٠

(ف)

فاسد ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢

فاعل ٢٨٩

فراصة ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠

فرض ٣٠ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣٨ ،
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
٢٩٩ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦

فصل ٦٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨

فعل ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ،
٤٤٧ ، ٥٣٣

بالنعل ٤ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩ ،

٣٣ ، ٤١ ، ٦٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،

٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ،

٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،

٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٥ ، ٣٨٩ ،

٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ،

٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ،

٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٣٩ ،

٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ،

٥٦٩ ، ٥٧٣

فقهى ٥٥٥

فكر ٥٠١

فكرة ٥٦٦

فلسفة ١٠ ، ١٤

فلسفة أولى ١٣

فلك ١٣٣ ، ١٤٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩٥

فن ٣ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ،

١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ،

٢٣١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ،

٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ،

٤٥٤ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧ ، ٥٧٢

فهم ٢٦١ ، ٤٩٤

فيلسوف ١٦١

(ق)

قائمة (زاوية) ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

قاعدة ٥٤٤

قانون — قوانين ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٨٣

٢٢٤ ، ٣٦٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٥

قديم ٥٧٨

قرينة ٦٥ ، ١٣٨ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ٣٢٦

٣٣١ ، ٣٥٤ ، ٤٦٨ ، ٥١٨

قسمة ٣٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٧٧

٥٧٨

قضية ٥ ، ٧ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١

٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨

٦٩ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١٢٠

١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧

١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٨

١٧٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧

٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤

٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١

٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٥٦

٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤

٣٨٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢

٤٥٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣

٥٠٣

قطر ٥٣٥

قلب (القضية) ١٨٨

قوة ١٨٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥١

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٦

٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠

٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٤٧ ، ٥٦٩

بالقوة ٤ ، ١٦ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٨١

١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٨

٢٠٩ ، ٢٥٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٣١

٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧

٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤

٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣

قياس ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩

١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٢

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩

٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦

٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٩٠

١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢١

١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١

١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٥

١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣

٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨

٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

قياس استثنائي ٥٧١	٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٩
قياس اقتراي ٥٥٨	٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
قياس الخلف ٥٣٦ ، ٥٣٤ ، ٥٢٣ ، ٨٠	٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩
قياس العلامة ٥٧٤	٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٦ ، ٣٧١
قياس الفراسة ٥٧٩	٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣
قياس المقاومة ٥٧٠	٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠١
قياس تمثيلي علامي ٥٧٩	٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩
قياس جدلي ٥٣٧ ، ٦٧	٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧
قياس شرطي ٦٦	٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤
قياس مركب ٥٤١	٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣١
قياس مغالطي ٤٥٤	٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦
قياس ناقص ٤٦٩	٤٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١
قياسات ١٢٥	٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦
قياسات برهانية ٣	٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١
قياسي ٤٢٣	٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦
(ك)	٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
كاذب ١٣٧ ، ١٢٧ ، ١١٥ ، ٨٩	٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢
٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦	٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠
٢٦٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤	٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠
٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٨	٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩
٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣	٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥
٤٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٢٠ ، ٣١٩	٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٣
٤٩٩ ، ٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣	٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩
٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠١	٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠
٥٥٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥١٩	٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦
	٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١
	٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
	٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧
	٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٤
	٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٣
	٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠

کیۃ ١٠٨ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
 ٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٧٨ ، ٥٠٨ ،
 ٥٦٢

ون ٤٥٠ ، ٤٨٣

کیف ٤٩ ، ١٦٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ،
 ٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
 ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦

کیفیۃ ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٧ ، ٣٢٣ ،
 ٣٦٦ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٣٣ ،
 ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
 ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٧٠

(ل)

لازم ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٦ ،
 ١١٠ ، ١٢١ ، ١٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٣٧ ،
 ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ،
 ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
 ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٠ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
 ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ،
 ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ،
 ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
 ٤٩٩ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ،
 ٥٤٥

٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ،
 ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،
 ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
 ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،
 ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ،
 ٣٨٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
 ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،
 ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
 ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ،
 ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ،
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،
 ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ،
 ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،
 ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
 ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
 ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧١

کیۃ ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ،
 ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٥ ،
 ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
 ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،
 ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ،
 ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ،
 ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٣٠٤ ، ٤٤٢ ،
 ٥٧٠

ک ١٤ ، ١٦٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
 ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤

١٩٨ ، ١٧٥ ، ١٥٧ ، ١٥٤ ، ١٥٣
 ، ٢٨١ ، ٢٧٦ ، ٢٥٩ ، ٢٢٢ ، ٢١٠
 ، ٣٨٣ ، ٣٦٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦
 ، ٣٩٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ٣٨٦
 ، ٤٨٨ ، ٤٥٢ ، ٤٢٨ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨
 ٤٩٦ ، ٤٩١

مادة القياس ٧

ماهية ٣٠ ، ٤٤٦

مباحث منطقية ١٤

مباين ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥
 ٣٤٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤

مبدأ — مبادئ ٨ ، ١٣ ، ٤٠٢

متداخل ٣٨٤

مترادف ٥٢٦ ، ٥٣٢

متسلم ٥٣٧

متصل ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
 ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤
 ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢
 ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣
 ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١
 ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
 ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
 ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢
 ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨
 ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

لزوم ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ١٩٠
 ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩
 ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧
 ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
 ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
 ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
 ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤
 ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٦ ، ٣٦٨
 ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩
 ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢
 ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧
 ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢
 ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧
 ، ٤٢٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧

لفظ ١٢ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٥

٥٥ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥
 ، ١١٣ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٩٤ ، ١٩٧
 ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٦
 ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤
 ، ٤٧٣ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧
 ٥٠٧ ، ٥٢٤ ، ٥٤٠ ، ٥٥٨

لفظة ١٤ ، ٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥

٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦
 ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢
 ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٧
 ٤٢٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣

(م)

مادة ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤
 ، ٣٥ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ١٢٥
 ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢

حال ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٤

١١٥ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦

١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٩١

١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٣

٢١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٨٠

٣٨٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٦

٤٣٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦

٤٩٣ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٦٣

محاورة جدلية ٥٣٧

مخسوس ٤٧٣ ، ٤٨٧

محصل ٣٧ ، ٦٢ ، ١٠٥ ، ٣٦١ ، ٤٤٦

محصورة (القضية) ١٩ ، ١٠٩ ، ١١٠

٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢

محصورات ٣٨ ، ٣٦٢

محول ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١

٣٣ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٣

٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨

٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠

١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨

١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠

١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٣٤٥

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣

٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣

٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤

٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧

٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣

٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣

٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٢

٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٥٣٥

متضاد ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥

متقابل ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧

٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣

٥٧٠ ، ٥٧١

متكافؤ ٢٨٣

متلازم ٣٦٨ ، ٥٥٠

متناقض ٣٩ ، ٣٦٨

متناه ٣٠٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٥٨

غير متناه ٥٥٨

مثال ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٥٥٥

مثلث ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

مجادل ٢٧٣

مجادلة ٢٧٣

مجردة ١١٩

مستقيم ٥٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ،
٥٢٣ ، ٥٣٤ ، ٥٦٧

مسلمات ٦٧

مسلم ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٨ ،
٥١٩ ، ٥٢٧

مسلمة ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٢١ ، ٥٣٠

مشاركة ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٥٣٥

مشكل ٢٧٧

مشهور ٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ٣٩١ ،
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٣٧

مشهورة (خطابات) ٥

مشهورات ٢٨٦

مشورية ٥٥٦

مصادفة ٤٦١

مصادرة على المطلوب الأول ٥٢٩ ، ٥٣٠ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣

مصدقات أولى ٧

مصدقات بالكسب ٨

مضاد ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٧

مضاف ١٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٥٧٢

مضاييف ٢٣٤

مطالب — مطالب ١٢ ، ٢٣١

٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٢ ، ٢٦٢ ، ٢٥٦ ،
٤٤٧ ، ٤٣١ ، ٤٢٧ ، ٣٩٩ ، ٣٩٢ ، ٣٥٥ ،
٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،
٤٦٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ،
٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ،
٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،
٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،
٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧

مزاج ٥٧٩

مخاطبات ١١٣

مختلط ١٢٥ ، ١٦٠ ، ٢٢٣

مدلول ٣٦٢

مذهب ٣١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١١١ ، ١٢٦ ،
١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٦٧ ، ٢٠٧ ،
٢٢٥ ، ٣٢٠ ، ٤٤٤ ، ٥٤٧

مركب ٥٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٣ ، ٤٠٨ ،
٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ،
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٢ ،
٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥ ،
٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢

مساواة ٦٤ ، ٢٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ،
٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧

مساو ٥٨٠ ، ٥٤٦

مستثنى ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨

مظنون ٤٨٧

مظنونة ٥

مطابق ٦٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ٢٦٥

٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٥٣ ، ٤٦١

مطابقة ٢٣١ ، ٢٣٢

مطلق ٣ ، ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨

٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧

٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤

٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤

١٠٥ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٨

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠

١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦

١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤

١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢١٣

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩

٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٦١

٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤

٤٣٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٧

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠

٥٦٢

مطلقة ٢١ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٣

٤٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١١٢ ، ١١٣

١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٩٩

٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٤

مطلقات ٤١ ، ٧٦ ، ١٥٤

مطلوب ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٦ ، ٥٨

٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣

١٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩

٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨

٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤١

٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥١

٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١

٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٧

٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٢

٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤

٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦

٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥

مطلوب أول ٥٣١ ، ٥٦٣

معاند ٢٤٢ ، ٣٨٠ ، ٤٠٧ ، ٤٢٦

معاندة ٢٣٢ ، ٢٤٢

معدول ٣٧ ، ٣٦١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣

٤٩٥ ، ٤٩٦

معدولية ٤٩٥

معدوم ٣١٢ ، ٥١٢

معرفه ١٠ ، ١١ ، ١٤٠ ، ٣١٣

معقول ٢١ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٢٢٤ ، ٢٤٨

٤٢٧ ، ٥٤٨

معلول ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٥٠٧

مفرد ٤٨٢ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩

مفصول ٤٦٠ ، ٤٣٦

مفهوم ١٤٥ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٤٤ ، ٣٤

٣٩١ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٥١ ، ٢٤٥

٤٨٥ ، ٣٩٣

مقابل ٣٩٠ ، ٣٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٦٢

٥٠٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٤٤ ، ٤٢٥

٥٣٨ ، ٥٢٧ ، ٥١٨ ، ٥١٤ ، ٥١٣

٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٢

مقارنة ٥٥٤

مقاييس برهانية ٥٥٥

مقدار ٣٠٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨

مقدم ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٥٤

٢٤٥ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦

٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٤٦

٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩

٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥

٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢

٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٨

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤

٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧

٣٣٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣١٣

٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠

٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥

٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٧

٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥

٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٠

(٤١)

معنى ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١

٤٦ ، ٤٥ ، ٤١ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣

٧٨ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٩ ، ٤٧

١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٠ ، ٨٦ ، ٧٩

١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١١٥ ، ١٠٥

١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤

١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٥٥ ، ١٥٢

١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥

١٩٣ ، ١٩١ ، ١٨٩ ، ١٨٤ ، ١٧٢

٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٧ ، ١٩٥

٢٣٥ ، ٢٢٥ ، ٢١٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦

٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦

٢٥٧ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥

٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩

٢٧٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٠

٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣١٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨١

٤٢٠ ، ٤١١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٦ ، ٣٨٣

٤٤٣ ، ٤٣٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢١

٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٥٦ ، ٤٤٦

٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٧٨

٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣١ ، ٤٩٣ ، ٤٨٩

٥٨٠ ، ٥٦٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥١ ، ٥٤٦

معنى مشكك ١٦٨

معيار ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١١

مغايرة ٤٧٦

مغالطة ٥٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٣٥ ، ٢٠٩

٥٦٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧

مفارق ٥٥١ ، ٢٣٤

مناوت ٤٩٣

٤٥٤ ٤٥٣ ٤٥١ ٤٤٦ ٤٤٣
 ٤٦٤ ٤٦٣ ٤٦١ ٤٦٠ ٤٥٥
 ٤٧١ ٤٧٠ ٤٦٩ ٤٦٧ ٤٦٥
 ٤٩٩ ٤٩٢ ٤٩٠ ٤٨٤ ٤٨٣
 ٥٠٧ ٥٠٦ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٠
 ٥١٣ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٩ ٥٠٨
 ٥٢٠ ٥١٩ ٥١٨ ٥١٦ ٥١٣
 ٥٢٩ ٥٢٧ ٥٢٦ ٥٢٤ ٥٢١
 ٥٣٤ ٥٣٣ ٥٣٢ ٥٣١ ٥٣٠
 ٥٤٠ ٥٣٩ ٥٣٨ ٥٣٧ ٥٣٥
 ٥٤٧ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣ ٥٤٢
 ٥٥٧ ٥٥٦ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٣ ٥٦١ ٥٦٠ ٥٥٩
 ٥٧٤ ٥٧٣ ٥٧١ ٥٧٠ ٥٦٦
 ٥٧٥

مقول ١٠٤ ٦٦

مقولة ٣٢٠ ١٦٨

مقوم ١٠

مكتسب ٥٦٦ ٥٤٨

مكون ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠

ملاء ٥٤٧

ملازم ٣٨٤ ٣٦٦

ملازمة ٢٦٦

ملازم ٤٢٩

ملزوم ٥٤٥ ٥١١ ٤٢٨ ٢٤٨ ٢٣٣

ملكة ٥٧٢ ٥٦٦ ٤٥٠ ١٨ ١٧

٥٧٩

٣٨٥ ٣٨٤ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨٠
 ٣٩٣ ٣٩٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٦
 ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٩ ٣٩٩
 ٤٢٥ ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢٢ ٤١٩
 ٤٩١ ٤٦٩ ٤٦٢ ٤٥٧ ٤٣٧
 ٥٠٥ ٤٩٩

مقدمة ٣١ ١٩ ١٤ ١٣ ١٢ ٤

٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٤٦ ٣٨
 ٦٥ ٦٣ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٧ ٥٦
 ٦٩ ٨٦ ٧٥ ٦٨ ٦٧ ٦٦
 ١١٠ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٣
 ١٢١ ١١٥ ١١٤ ١١٢ ١١١
 ١٤٥ ١٣٦ ١٣٢ ١٢٨ ١٢٥
 ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٤٩
 ١٧٥ ١٦٦ ١٦١ ١٦٠ ١٥٧
 ٢١٢ ٢١١ ٢٠٨ ١٩٣ ١٨٧
 ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢١٤ ٢١٣
 ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢٢٠
 ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٣٩ ٢٣١
 ٢٩٧ ٢٨٨ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٦٧
 ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢١ ٣١٩ ٢٩٩
 ٣٦٢ ٣٦١ ٣٥٤ ٣٥٣ ٣٢٥
 ٣٩٠ ٣٨٥ ٣٨٤ ٣٧٩ ٣٦٣
 ٤٠٢ ٣٩٩ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٣ ٣٩٢
 ٤١٧ ٤١٠ ٤٠٩ ٤٠٨ ٤٠٦
 ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢١ ٤٢٠ ٤١٩
 ٤٣٢ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩ ٤٢٨
 ٤٣٧ ٤٣٦ ٤٣٥ ٤٣٤ ٤٣٣
 ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠ ٤٣٩ ٤٣٨

ملة ٥٥٧

ممتنع ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٩١

ممکن ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٦

٦٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٨

١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠

١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨

٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٢

٣٩٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٧٥

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٧٣

ممکنه ٤ ، ٢١ ، ٣٣ ، ١٩٥ ، ٢١٨

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

مناقض ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٩

٩٠ ، ١١٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥ ، ٣٢٦

٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٩٢

٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

مناقضة ٤١ ، ٤٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٢

٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٤

مناقضات ٣٨

مستج ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٢

٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥

٤٣٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩١

٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥

٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦

منطق ٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥

١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

٢٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨٧

٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥

منعكس ٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢

٤٨٨

منعكسة ٧٧

منفصل ٦٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣

٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٣

٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦

٤١٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢

مهل ٤٧٥ ، ٥٢٨

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١
 ٣٤٧ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٢٩
 ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨
 ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٦
 ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦
 ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧١
 ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٨
 ٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
 ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
 ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٢ ، ٤٤٩ ، ٤٤٥
 ٤٩٩ ، ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩١
 ٥١٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣
 ٥٢٢ ، ٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٢ ، ٥١١
 ٥٣٨ ، ٥٣٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣
 ٥٥٨ ، ٥٥٧

موجبة
 ٣٣ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢١
 ٦٤ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٢
 ١١٤ ، ١١٣ ، ٩٦ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٧٧
 ١٢٥ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦
 ١٨٦ ، ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٣١ ، ١٢٩
 ٢٢١ ، ٢١٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٩ ، ١٨٧
 ٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٤٦٥ ، ٣٨١ ، ٢٢٦
 ٥٧٥

موجود
 ١٧٢ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٤١ ، ١٠
 ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٦ ، ١٨٤
 ٢٥٧ ، ٢٥٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢
 ٢٧٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩
 ٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧١
 ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣٢٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٠

مهلة
 ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ١٠٩ ، ٧٩ ، ١٩
 ٥٠٩ ، ٤٨٨ ، ٤٧٨ ، ٤٧٢

منفصلة
 ٢٥١ ، ٢٥٠

منهاج
 ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣١١
 ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣١٧
 ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤
 ٣٥٦ ، ٣٥٥

منوع
 ٣٦١

مواناة
 ٥٥٤

مواد قياسية
 ٨

موافق
 ٢٧٦ ، ٢٦٥

موافقة
 ٢٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦
 ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧١
 ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨١
 ٥٢١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٠ ، ٣٨٦ ، ٣٠٠

موجب
 ٩٠ ، ٤٨ ، ٤١ ، ٣٦ ، ٢٥
 ١١٢ ، ١٠٨ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٣ ، ٩٢
 ١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٢٠ ، ١١٥
 ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٩٨ ، ١٧٤ ، ١٤٤
 ٢٤٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١
 ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥١ ، ٢٤٩
 ٢٨١ ، ٢٧٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦١
 ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢
 ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٨٩
 ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١
 ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦
 ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٥ ، ٣١٤

(ن)

ناطق ٥٦٥

نباتية ٢٨٢

نبي ٥٥٦

نتيجة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٦ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،

١١٠ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٦ ،

٢٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ،

١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٨٨ ،

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ،

٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،

٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥ ،

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ،

٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،

٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،

٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ،

٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ،

٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،

٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ،

٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ،

٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ،

٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،

٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،

٥٠٥

موسيقى ٥٠١

موصول ٤٣٦ ، ٤٦٠

موصولات ٤٤٤

موضوع ١٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،

٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ،

٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ،

٨٧ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ،

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ،

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ،

٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩ ،

٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٨ ،

٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،

٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ،

٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،

٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ،

٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،

٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ،

٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ،

٥٦٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٦٣ ،

نقى ٢٤٥

نقائض ١٢١

نقصان ٤٦٤ ، ٤٣٥

نقض ٥٣٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٧٨

نقيض ٤٦ ، ٤٥ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩

٦٩ ، ٦٦ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧

١٣٧ ، ١٠٦ ، ٩٣ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٧٧

٢٣٢ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٢

٢٨٤ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٧

٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٥

٣٧٦ ، ٣٧١ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٠٣

٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧

٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٣

٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦

٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠١

٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦

٤٢٨ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤١٦

٤٩٣ ، ٤٩١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٢ ، ٤٥١

٥١٤ ، ٥١٣ ، ٥٠٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤

٥٢١ ، ٥١٩ ، ٥١٨ ، ٥١٦ ، ٥١٥

٥٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢

٥٧٥ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨

نقيضة ٣٦٨

نقط ٣٤٨

نهاية ٢٨٢

نرج ٥٤٠

نوع ٢١٩ ، ٢٠٨ ، ١٨٥ ، ١٦٦ ، ٥٩

٣٦٦ ، ٣٦٢ ، ٣٥٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦

٥٨٠ ، ٥٢٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠١ ، ٤٤٣

٤٧٨ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧١

٥٩٧ ، ٤٩٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨١ ، ٤٧٩

٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٠ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨

٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥

٥١٤ ، ٥١٣ ، ٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠

٥٢١ ، ٥١٩ ، ٥١٨ ، ٥١٦ ، ٥١٥

٥٣٢ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٢

٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤

٥٤٩ ، ٤٧ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٠

٥٦٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٠

٥٧٨ ، ٥٧١

نحو ١٧

نسبة ١٠٨ ، ٦٨ ، ٥٤ ، ٢٦ ، ٢٤

٢٦٨ ، ٢٦١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣١

٤١٧ ، ٣٩٥ ، ٣٨٤ ، ٣٥١ ، ٣٣١

٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦

٤٩٥ ، ٤٧٥ ، ٤٦٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣١

٥٤٠ ، ٥٣٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٠

نسبية ١٥٤

نظام ٤٤٤

نظر ١٠٥ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ١٤ ، ٩ ، ٦

١٧١ ، ١٦١ ، ١٤٧ ، ١٤٠ ، ١٠٧

٤١٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٢

٥٧٢ ، ٥٦٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦

نفس ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ١٢ ، ١١ ، ٥

٣٥١ ، ٢٧٧ ، ٢٤٣ ، ١٢٠ ، ١١٩

٤٢٨ ، ٤٢٠ ، ٤١٨ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨

٥٤٧ ، ٥٤٤ ، ٤٨٤ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩

٥٤٨

لا وجود ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٩٥
وجودى ٨٣ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،
١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٩٢ ،
١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٩١

وجودية ٨٢ ، ٤٨٥

وجوب ٣٦١

وساطى ٥٥٥

وساطية ٥٥٧

وسط ٥٤٠ ، ٥٦٢

وضع ٦٨ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٤
٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،
٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ،
٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤١٨ ،
٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٤٣٠ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

وضعى ٤٢٣

وضعية ١٣

وفاقى ٢٩٩

ولاء ٤٥٠

وهم ٢٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
٥٤٧ ، ٥٤٨

(ى)

يقين ٧ ، ٥٦٦

يقينى ٥٤٧

(هـ)

هندسة ١٦ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٢٦

هيئة ٤ ، ١٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٩٥ ، ٣٢٥

٣٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٩

(و)

واجب ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ،

١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٣٩٨ ،

٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٥٣٠

واجب الوجود ١٦٦ ، ٢٨٠

واسطة ٤٩٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ،

٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠

وجود ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٣٤ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٠ ،

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،

١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،

٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ،

٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ،

٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،

٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ،

٥٤٥ ، ٥٧٥

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين غرة جمادى الأولى سنة ١٣٨٤

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

٣٠٠-١٩٦٤٥٤٣٤